

سلسلة ندوات الموسم الثقافي (٥)



أزمات
حوار الثقافات والأديان

تنسيق علمي وإشراف
نادية محمود مصطفى
سيف الدين عبد الفتاح

مراجعة
وسام الضويني

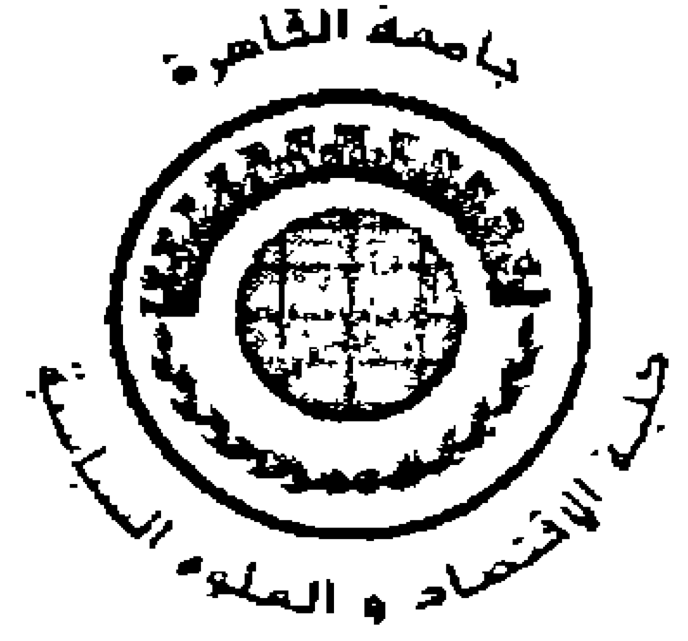
٢٠١٠

سلسلة ندوات:

أزمات حوار الثقافات والأديان

٢٠١٠





سلسلة ندوات الموسم الثقافي (٥):

أزمات حوار الثقافات والأديان

تنسيق علمي وإشراف :

نادية محمود مصطفى

سيف الدين عبد الفتاح

مراجعة :

وسام الضويني

٢٠١٠

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر البرنامج

القاهرة ٢٠١٠

تصميم الغلاف: نوران زين العابدين

برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
الجيزة – مصر
تليفون مباشر: ٣٥٦٧٦٤٨٦ – ٣٥٧٠٣٧٦٩ – ٣٧٧٦٨٢٤٨
فاكس: ٣٥٧٠٣٧٦٩
البريد الإلكتروني: **hewar@hewaronline.net**
الموقع الإلكتروني: **www.hewar-online.org**

المحتويات

مقدمة

أ.د/ نادية مصطفى*

مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، يدخل عالم "الحوارات" عقده الثاني محملاً بسجل حافل من الآمال والطموحات ومن الإخفاقات والتراجعات. في نفس الوقت، فإن "عقد من الحوارات (٢٠٠٠-٢٠١٠)" قد حمل الكثير من الدلالات المتصادمة أو المتقابلة أو أحيانًا المتكاملة حول ما يمكن أن يحققه الحوار، سواء كفلسفة أو رؤية أو أداة أو عملية أو هدف في حد ذاته، للإنسانية.

ففي عام ٢٠٠٠، أعلنت الأمم المتحدة أن عام ٢٠٠١ سيكون عام "حوار الحضارات"، هذا بعد عقد من انتهاء الحرب الباردة، وهو العقد الذي شهد العالم عبر سنواته موجات متتالية ومتزامنة من انفجار الصراعات -ذات الأبعاد الدينية والقومية والمذهبية- انفجارًا دمويًّا. وإذا كان بعض هذه الانفجارات قد سكن -ولو مؤقتًا كسابق عهده تاريخيًّا- إلا أن البعض الآخر مازال مستمرًا ولو في أشكال جديدة.

وما كاد عام ٢٠٠١ يقرب من الانتهاء، إلا ووقعت هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولقد فجرت بدورها، وعلى نحو يفوق -إن لم يكن امتدادًا لما بعد نهاية الحرب الباردة- موجة من الصراعات الدموية في قلب العالم الإسلامي بصفة خاصة.

ومن المفارقة الواضحة أن العودة المكثفة لاستخدام القوة العسكرية بقيادة أمريكية، سواء تحت مسمى الحرب الاستباقية أو الحرب الدولية ضد الإرهاب، قد تزامن معها حركة دؤوبة ومتنامية الكثافة والاتساع من حيث الاهتمام بملتقيات الحوارات على كافة مستوياتها (الرسمية، والمدنية، والشعبية) وعلى كافة أنواعها (الكلية منها والتي تركز على مجالات نوعية محددة مثل: المرأة، الشباب، الإعلاميين، الدعاة، الأكاديميا، أو على قضايا محددة: العنف، الإرهاب، ثقافة السلام والتسامح، قبول الآخر،...إلخ). ويمكن القول أنه يصعب على جهود جماعية محددة أن تقوم على رصد هذه الظاهرة التي انفرد بها العقد الأول من الألفية الثالثة، نفس العقد الذي سُميت إجمالاً حروبه المنتشرة بـ"الحرب العالمية الثالثة". فلقد كان إعلان بوش الحرب على الإرهاب عام ٢٠٠١، بمثابة أولى حروب القرن الواحد والعشرين، ولكنها ولدت أو تولَّد عنها أو تحدث في سلسلة منتظمة

---

* مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

من الحروب في قلب العالم الإسلامي (تذكرنا بسلسلة الحروب بالوكالة التي شهدتها أرجاء أخرى من العالم عبر العقدين التاليين على نهاية الحرب العالمية الثانية).

ولقد اجتهد مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، برنامج حوار الحضارات سابقًا، عبر ثمان سنوات، أولاً في تقييم حالة الحوارات، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية[1]، كما امتد اهتمام المركز من ناحية أخرى إلى خريطة قضايا الحوارات وإشكالاتها وخاصةً إشكالية العلاقة بين الديني-الثقافي-الحضاري وبين السياسي، وهي الإشكالية التي تجلت في عدد من القضايا مثل المرأة، والتنمية، واللغة والهوية، وخصائص الثقافة العربية الإسلامية، والعدوان والمقاومة الحضارية وغيرها.[2] ومن ناحية ثالثة، جذبت سياسات القوى الكبرى تجاه ما يسمى الدبلوماسية العامة انتباه المركز، باعتبار أن هذه الدبلوماسية العامة توظِّف الحوار كأداة وكعملية على أكثر من مستوى.[3]

---

[1] د.نادية مصطفى ود.علا أبو زيد (محررتان)، "من خبرات حوار الحضارات: قراءة في نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي والمصري"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٣).

- د.نادية مصطفى ود.علا أبو زيد (محررتان)، "خطابات عربية وغربية في حوار الحضارات"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٤).

- د. نادية مصطفى (محررة)، "مسارات وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٤).

[2] د.نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أ.أسامة مجاهد (مراجعة وتحرير)، "خصائص الثقافة العربية والإسلامية في ظل حوار الثقافات"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٥).

- د.نادية مصطفى ود.سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف)، أ.أمجد جبريل (مراجعة وتحرير)، "اللغة والهوية وحوار الحضارات"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٦).

- د.نادية مصطفى ود.سيف الدين عبد الفتاح (تنسيق علمي وإشراف)، أ.أماني غانم وأ.مدحت ماهر (مراجعة وتحرير)، "العدوان، المقاومة الحضارية في حرب لبنان: الدلالات والمآلات"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٧).

- د.أماني صالح (محررة)، أ.أسامة مجاهد (مراجع)، "مراجعة في خطابات معاصرة حول المرأة"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٧).

- د.رفعت العوضي ود.نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أ.أسامة مجاهد وآخرون (مراجعة وتحرير)، "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، ٢٠٠٧).

[3] د.نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، د.معتز بالله عبد الفتاح (تحرير)، "الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الحضارية وحور الثقافات، ٢٠٠٧).

بعبارة موجزة، ومن مدخل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومهما اقتضى الأمر من تعاون مع مجالات معرفية أخرى اهتمت أيضًا بعقد الحوارات، فإن اهتمام المركز انصب على الظاهرة باعتبارها تجليًا من تجليات المدخل الثقافي لدراسة العلاقات الدولية، من داخل حقل العلوم السياسية. ومن ثم، كان لابد وأن تتجسد -كما سبق القول- إشكالية العلاقة مع السياسي داخليًا وخارجيًا، ومن ثم فإن درجة تسييس الحوار وطبيعة هذا التسييس كانت دائمًا في قلب اهتمامات أنشطة المركز.

إلا أنه كان للعملة وجه آخر، فإن عقد الحوارات لم يشهد المقابلة بين حوار الكلمة وحوار السلاح فقط (وفق مقولة المسيرى حين وصف الصراع بأنه يمكن إدارته بحوار الكلمة وحوار العنف)، ولكن شهد أيضًا سلسلة من الأزمات المتكررة، على مستويات وطنية ابتداءً، ولكنها أيضًا ذات امتدادات عبر إقليمية وعالمية، وعلى رأسها بالطبع أزمة الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأزمة محاضرة بابا الفاتيكان عن الإسلام، وأزمة الفيلم الهولندي. وهذه أزمات على خريطة الحوار بين العالم الإسلامي والغرب، إلا أنها لم تكن أكثر أهمية من أزمات أخرى شهدتها الدائرة الوطنية المصرية بين مواطني مصر من المسلمين والمسيحيين.

ولقد اهتم المركز بتسليط الضوء على هذه الأزمات، وبيان موضعها من خريطة الحوارات: هل هي سبب لفشل الحوار أم هي نتاج فشل الحوارات؟ ناهيك بالطبع عن مصادرها وأسبابها النابعة من السياقات المحيطة نتيجة السياسات الداخلية والخارجية للأطراف المعنية بالحوارات.

بعبارة أخرى، كان اندلاع هذه الأزمات -السابق الإشارة إليها- وغيرها بالطبع من الأزمات المناظرة المتكررة وبلا انقطاع، ذي دلالة بالنسبة لقضية فعالية الحوارات والشروط اللازمة لهذا التفعيل حتى تصبح هذه الحوارات مدخلاً لتسوية المشاكل السياسية سواء كشرط مسبق -كما تفترض الخطابات الغربية- أو نتيجة كما تفترض خطابات عربية وإسلامية.

- د.نادية مصطفى (تنسيق علمي وإشراف)، أ.علياء وجدى (مراجعة وتحرير)، "أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات الحضارية وحور الثقافات، ٢٠٠٧).

ولقد نظَّم المركز ندوات مصغرة أو حلقات نقاش حول عدد من الأزمات المتتالية الكبرى -والتي يتضمنها هذا الكتاب- ومنذ مناقشة الأزمة الأولى الداخلية والأزمة الأولى الخارجية التي اهتم بها البرنامج، برزت اتجاهات محذِّرة من تكرار مثل هذه الأزمات داخليًا وخارجيًا مما يستلزم عدم الاقتصار على مناقشتها حين وقوعها أو بعدها في محاولة للتشخيص والتفسير، ولكن يجدر أيضًا الانتباه إلى الوسائل والآليات التي تجتهد لاستباقها أو الحيلولة دون اندلاعها أو على الأقل المشاركة في إدارة تسويتها برشادة على نحو يحقق تصالحًا وطنيًّا أو عالميًّا إنسانيًّا من خلال إبداع جديد.

وبالفعل، وجد المركز نفسه أمام أزمات متكررة عليه الاهتمام بها، مما استلزم التفكير في نشر ما تراكم من تحليل لهذه الأزمات[٤]، وبالفعل استغرق إعداد أعمال هذا الكتاب قرابة العامين، منذ عقد آخر حلقة نقاش في إبريل ٢٠٠٨. وحين بدأ دفع الكتاب للمطبعة، تفجرت أزمة الاستفتاء على حظر بناء المآذن في سويسرا مقدمة أبعادًا أخرى إضافية إلى أزمات الدنمارك وهولندا. ومن ثم، فإن الكتاب الراهن يضم أيضًا أعمال أحدث ندوات المركز في هذا الشأن تحت عنوان "المسلمون في أوروبا: قراءة على ضوء المشهد السويسري". ومن ناحية ثانية، فإن مبادرات وطنية وعالمية من أجل ثقافة السلام والتسامح وقبول الآخر والتربية المدنية وتجديد الخطاب وغيرها..، قد حظت باهتمام المركز باعتبارها من القضايا المعرفية والفكرية المتصلة بحالة "الحوارات". ومن ناحية ثالثة، فإن استمرار الأزمات على الصعيد الوطني المصري تستدعي اهتمامًا من نمط آخر. ومن ثم، فإن المركز يقوم منذ ما يزيد على السنوات الثلاث على مشروع رصدي تحليلي تحت عنوان "العيش الواحد: إشكاليات بناء جماعة وطنية في مصر"، إلا أنه لم يقدر له حتى الآن -لأسباب كثيرة- أن يعلن عن نتائجه.

خلاصة القول، إن أعمال الندوات وحلقات النقاش التي يتضمنها هذا الكتاب وإن اقتصرت على بعض أهم الأزمات التي اندلعت خلال "عقد من الحوارات" إلا أنها تقدم نمطين أساسيين من الداخل الوطني المصري ومن الداخل الغربي، والتي كان لها تداعيات على العالم الإسلامي، وبين هذين النمطين تنتظم حالات أخرى من الأزمات الممتدة.

[4] سبق نشر أعمال ندوة تناولت أبعاد أزمة قانون حظر الرموز الدينية في فرنسا في:
د.نادية مصطفى (محررة)، "الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الاندماج -قراءة في المشهد الفرنسي"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج حوار الحضارات، ٢٠٠٥).

ولقد شارك في هذه الندوات نخبة من الأساتذة المصريين بدرجـــة أساســية مـــن اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة على نحو يقدم معه هذا الكتاب خريطـــة رؤى مـــصرية حول هذه الأزمات. فهذه الندوات لم تكن حوارية إلا علـــى المـــستوى الـــوطني أساسًـــا، وباستثناء مشاركات محدودة من بعض الزملاء من الدنمارك وهولنـــدا المتواجـــدين فـــي مصر بحكم وظائفهم وأدوارهم.

ومع ذلك تظل هذه الرؤى عينة ممثلة للرؤى المتبادلة حول أبعاد هذه الأزمـــات من حيث الأسباب والنتائج والمآلات. ومن ثم، فإن هذا الكتاب يمثل قاعدة ومنطلق يمكـــن على ضوء دلالاته اختبار النقاش حول أزمات أخرى لم يتضمنها الكتاب ســـبق وانـــدلعت ومازالت تندلع ولابد وأن تستمر في الاندلاع طالما أن "الصراع بين الثقافـــات والأديـــان" مازال يجد جذوره في صراع سياسات القوى القائمة وفي عواقب العولمة بقيادة أمريكيـــة على الإنسانية جمعاء وليس على عالم المسلمين فقط.

"قواعد العيش المشترك"

٢٣ فبراير ٢٠٠٥

تحرير: أ. ماجدة إبراهيم

"قواعد العيش المشترك"

أ.د/ نادية مصطفى (مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

يمكن – في البداية – القول إن الغرض الأساسي لهذه الندوة هو محاولة تقديم رؤية كلية، تجمع بين مختلف الرؤى والآراء التي قُدمت حول قضية العلاقة بين المسلمين والأقباط فى مصر خلال الشهرين الماضيين، وليس حول الحادثة الأخيرة* في حد ذاتها، وذلك انطلاقًا من كونها حادثة تتجاوز حجمها، وتعبر عن قضية أكبر تمس صحيح العمود الفقرى للمجتمع والدولة المصرية. فبعد مرور هذا الوقت وتراكم الآراء والمقالات والكتابات، آن الأوان أن نجتمع ونحاول أن نستخلص رؤية كلية حول هذا الأمر.

أما الغاية الثانية لهذه الندوة، فتتركز في أن أحد المشروعات الأساسية التي وافقت عليها الهيئة الاستشارية لبرنامج حوار الحضارات، والتي ستدخل في خطة التنفيذ العام القادم بإذن الله، هو مشروع بحثي حول "قواعد العيش المشترك بالتركيز على النموذج المصري"، الأمر الذي يتطلب ليس فقط متابعة دلالات الأزمة الأخيرة وتداعياتها، ولكن محاولة دراسة أسباب ودواعي وأنماط هذه الأزمات، بعد ما يزيد على ثلاثة عقود ماضية من تفاعلات مجتمعنا ونظامنا السياسي.

وقد يدفع هذا البعض إلى التساؤل حول علاقة هذا الموضوع "قواعد العيش المشترك" بمحور تركيز برنامج حوار الحضارات، وفي اعتقادي تكمن العلاقة بينهما فيما تتركه الأزمات –التي نعتبرها مشكلات خطيرة– من آثار على المجتمع السياسي، وذلك من زاويتين: الأولى، هي أن الحوار البيني بين أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة –وفق تعبير المستشار طارق البشرى– ليس حوارًا سياسيًا أو اقتصاديًا فقط، وإنما هو حوار ثقافي أيضًا وهذه نقطة غاية في الأهمية، ومن ثم فهو يقع في صلب اهتمام برنامج حوار الحضارات.

* إشارة إلى الحادثة التي أثارت أزمة بين الكنيسة الأرثوذكسية المصرية والدولة، حيث أصرت الكنيسة على استرداد سيدة مسيحية تضاربت الأنباء حول إسلامها، وهي زوجة لأحد القساوسة وتدعي وفاء قسطنطين، وقد تصاعدت حدة هذه الأزمة، وكانت موضوعًا للرأي العام.

أما الزاوية الثانية، فهي أن أحد منطلقات أو مـداخل حـوار الحـضارات هـو الاهتمام بالحوار البيني في مجتمعاتنا العربية قبل الاهتمام بالحوار مع الآخر في الغـرب أو الشرق، وهنا لا يمكن القول إن هذا الحوار البيني الذي نهتم ببناء نموذج له هو حـوار مع الآخر، ولكنه حوار في مجتمع واحد، يدور بين من ينتمون لنفس الدائرة الحـضارية وإن كانوا يدينون بديانات مختلفة. وتعد قضية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر من أهم القضايا التي يواجهها كل من يأخذ على عاتقه مهمة الحوار مع الآخر في دائرتنـا الحضارية العربية والإسلامية؛ حيث تقفز هذه القضية دائمًا إلى مقدمة وصـميم القـضايا التي يدور حولها الحوار، انطلاقًا من موقف الإسلام من الآخر.

كما ينبع اهتمام برنامج حوار الحضارات بهذه القضية من اعتبارات أخرى، هي أن هذه القضية وتفريعاتها -متمثلة في الأزمة الأخيرة- تطرح قضية من أخطر القضايا، وهي أدوات الاختلاف الداخلي وحدود التدخلات الخارجية في استغلال ما هو قـائم مـن ممارسات في مجتمعنا، وهي أيضًا من أخطر القضايا السياسية والمجتمعية، في ظل أزمة السلطة والمجتمع الحالية في مصر، فضلاً عن التضافر بين الأزمة المجتمعية والـسياسة الداخلية، وكيفية توظيفها في صورة أدوات وسياسات تبلورها التدخلات الخارجية.

وإجمالاً، أود أن أشير إلى مجموعة من الأسئلة شكلت الخلفية التي على أساسـها تم الإعداد لهذه الندوة، وهي:

١- لماذا هذا التكرار المتصاعد فـي مثـل هـذا الـنمط مـن الأحـداث والأزمـات؟ كيف..ولماذا.. وما مغزى التوقيتات؟ وما الجديد في هذا الأمر؟

٢- ما قدر صحة وضرورة الاعتراف بأن هناك مشكلة قبطية في مصر تعبر عن نفـسها في هذه الأحداث وغيرها؟ وهل هي مشكلة مجتمعية سياسية شاملة للجميع؛ مـسلمين ومسيحيين باعتبارهم مواطنين في هذه الدولة في ظل هذا النظام؟ أي هل هي أزمـة مجتمعية سياسية شاملة لمكوني هذه الأمة؟

٣- ما الجديد في هذه الأزمة الأخيرة؟ والتي اعتقد أنها قد استحضرت ما يمكن اعتبـاره "قائمة مشاكل" في نطاق المشكلة القبطية، وأبرزها مشكلة جديدة تتصل بمـا يـسمى الوزن النسبي السياسي للأقباط، فضلاً عما يثار حول حرية الاعتقاد بعد أن تكـررت مشكلات خاصة فيما يتصل بحرية بناء الكنائس.

وهناك عدد من الملاحظات الأخرى التي أود أن أشير إليها في هذا السياق:

١- أثارت هذه الأزمة وتداعياتها قضية المعلومات؛ إذ طرحت تساؤلات حول ما الذي يتوفر لدينا من معلومات وشفافية في هذا الأمر، حتى يمكن للجميع أن يكون لديهم قدر وافٍ من المعلومات لبناء مواقفهم وآرائهم وتحليلاتهم.

٢- أثارت هذه الأزمة التساؤلات حول كيفية إدارتها من جانب الأطراف المعنية بها؛ سواء الدولة أوالمجتمع الدولي أوالمؤسسات الدينية.

٣- تكتسب هذه الأزمة أهميتها باعتبارها ساحة لدراسة واختبار قضايا مهمة؛ أولها: هل هناك مشكلة قبطية حقيقية تفجر أمورًا ما؟ وما الدور السياسي المتنامي للكنيسة القبطية؟ وما قدر الاتفاق والاختلاف بين المحللين والمفكرين الأقباط والمسلمين حول هذه الأزمة؟ وهل يعد هذا كاشفًا عن حقيقة وجود أي قواسم مشتركة في المواقف؟ انطلاقًا من أن هذه القضية هي قضية مواطنة ومواطنين ووطن، وليست قضية طوائف.

أؤكد مرة أخرى على أن الهدف من هذه الحلقة يتجاوز الحديث في تفاصيل ودقائق حادثة بعينها، ولكن نأمل أن تُستدعى هذه الأزمة بتداعياتها على ضوء أنماط سابقة، لنحاول أن نجيب على سؤال أساسي، هو:

لماذا يحدث ذلك؟ وكيف يدار؟ وكيف يمكن أن نتجنبه؟

وذلك في إطار محاولة تجنب تكرار مثل هذه الأزمة؛ لأنها ليست إلا تعبيرًا عن تهديدات جسيمة تمس العمود الفقري لمجتمع ودولة مصر، ولايمكن السكوت عليها أيًّا كانت الأسباب، ويجب علاجها ومواجهتها بجرأة وشفافية قدر الإمكان، لأن الوطن هو ما نريد حمايته، ولأن الجماعة الوطنية المصرية -بكل تنويعاتها الفرعية- هي ما يحتاج الحماية والدعم وتأكيد التماسك في هذه المرحلة الحرجة والخطيرة. وفي ظل هذه الأجواء القاتمة والضبابية التي تحيط بنا وتأتي إلينا بتأثيرات كثيرة من الخارج، وما قد تحمله من مخططات كبرى لا أحد يستطيع أن ينكرها أو يستبعدها تحت مقولة "إننا لا نريد أن نظل أسرى نظرية المؤامرة"، فقد أضحت الأمور مكشوفة وواضحة لكل من له أعين وآذان؛ ينظر ويسمع ويفهم ويدرك ويتدبر.

أ.د/ كمال المنوفي (عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سابقًا ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان):

أرجو أن تكون هذه الجلسة ساحة للعصف الذهني، لطرح أفكار ورؤى حول موضوع قيد الاهتمام، ولعل هذه الرؤى والأفكار تكون أساسًا متينًا لإقامة مشروع بحثي في موضوع العيش المشترك، وفي هذا السياق أود الإشارة إلى نقاط سريعة:

أولاً: إننا عندما نتحدث عن قواعد العيش المشترك، أتصور أن هناك قواعد قانونية وشرعية في هذا الإطار، ويثور السؤال حول ماهية هذه القواعد الشرعية أو القانونية للعيش المشترك؟ وفي اعتقادي تدور القواعد الشرعية حول مبدأ رئيس هو: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، كما أن القواعد القانونية تدور حول مبدأ المساواة والمواطنة، ولا أتصور أن هناك تعارضًا بين المبدأ الشرعي والقاعدة القانونية.

وعلى أية حال، أظن أنه في إطار المشروع البحثي حول هذا المشترك يجب أن تكون هناك مساحة لموضوع القواعد الشرعية والقواعد القانونية للعيش المشترك وتداعيات ذلك، إن مبدأ المساواة أوالمواطنة -بين عنصري الأمة أو بين المصريين جميعًا- يبرز التساؤل حول مدى جواز استخدام مجموعة من الألفاظ في الخطاب، مثل "أهل الذمة" و"الكفار" و"النصارى"، وغير ذلك من الألفاظ التي قد لا يستريح لها الأقباط، وكذلك بعض المسلمين الذين يتشبثون بمفهوم المواطنة؛ باعتباره المفهوم الرئيس الحاكم للعلاقة بين أبناء هذا الوطن.

ثانيًا: فيما يتعلق بمساهمات المؤرخين والمثقفين في موضوع العيش المشترك، أحسب أن كتابات "ابن عبد الحكم" في هذا المجال، كانت مرجعًا أساسيًا لما كتبه المرحوم ويليام سليمان قلادة، ولاشك أن العودة إلى التراث الذي كتبه مثقفونا -مسلمون وأقباط- يفيد في استخلاص مثل هذه القواعد الخاصة بالعيش المشترك بين أبناء الوطن.

على صعيد متصل، هناك التناقض الملحوظ لنا جميعًا بين التسامح الذي يعد سمة الحياة اليومية في التعايش بين أبناء الوطن الواحد من جهة أولى، واللحظات التي تتأجج فيها المشاعر بسبب واقعة أو حادثة أو حتى إشاعة من جهة ثانية. أي إن السمة أو الملمح الرئيسي للتعامل بين المصريين جميعًا هو التسامح، وعلى الرغم من ذلك تتأزم العلاقة

لواقعة بسيطة، مثل واقعة تتعلق بإسلام سيدة قبطية، أو إشاعات تتعلق بتنصير مسلم ما، فالحدث في حد ذاته بسيط، ولكن ما أثاره الموقف مسألة تدعو إلى التوقف وإعمال الفكر لمحاولة الإجابة على التساؤل: هل هناك احتقان اجتماعي خطير رغم هذا التسامح البادي في العلاقة؟ وهل هذا الاحتقان الاجتماعي يعبر عن نفسه حين تحدث واقعة من هذا القبيل، وبالتالي تكون هناك أزمة مستحكمة في المجتمع تحت الرماد؟ وهل الجذوة موجودة وتحتاج إلى من يوقظها؟ أم أن الأمر غير كذلك؟

ومن اللازم في هذا السياق كذلك الإشارة إلى دور المتغير الخارجي في هذا الموضوع، وأحسب أنه على مر التاريخ ومنذ دخول الإسلام إلى مصر، كان التيار الرئيسي للعلاقات بين المسلمين والمسيحيين هو التعايش دون مشاكل حقيقية، إلا أن المشكلات قد بدأت مع دخول الاحتلال الأجنبي لمصر. وبطبيعة الحال، فإن الفترة من ١٩٥٢ وحتى بداية السبعينيات لم تشهد وجودًا لمثل هذه الأحداث؛ نظرًا لنمط التنمية السائد في المجتمع آنذاك، فضلاً عن وجود قضية وطنية وحلم قومي كبير يلتف حوله الجميع، الأمر الذي لم يفسح مجالاً لمثل هذه المشكلات. أما في أعقاب تلك الفترة كان للعلاقات مع الغرب ودور المتغير الخارجي تأثيرًا في هذا السياق، ومن ثم فالسؤال هو: كيف نُحيِّد هذا المتغير؟

إذا كنا نبحث عن قواعد للعيش المشترك، فالمسألة بحاجة إلى مواجهة هذا المتغير، وتحييد أثره قدر الإمكان، وبعد ذلك يثور التساؤل حول الاستنارة التي يجب أن يتحلى بها كل من يتصدى لهذا الموضوع. أي إن وضع قواعد للعيش المشترك يحتاج إلى أن يتم التعامل مع الموضوع بأقصى درجات الاستنارة، من جانب جميع المسئولين في مختلف أجهزة صنع القرار وتنفيذه في مصر، وكذلك من جانب المثقفين بمختلف انتماءاتهم السياسية ومواقفهم الفكرية.

أ/نبيل عبد الفتاح (رئيس مركز تاريخ الأهرام ورئيس تقرير الحالة الدينية في مصر):

في اعتقادي أن عقد مثل هذه الندوة أمر غاية في الأهمية، كما أن انعقادها في صورة حلقة مغلقة يعطي الفرصة لطرح الأمور بشكل حقيقي ودونما مراوغة. أعتقد أن هذه الحالة التي دخلت فيها مصر منذ ما يقرب من ثلاثة عقود قد وصلت الآن إلى ذروة

التأزم، على نحو يجب معه التحذير من أننا على أعتاب أزمة كبرى تعصف باستقرار البلاد، ليس فقط السياسي ولكن الاجتماعي أيضًا، بل وببقايا مواريث الدولة الحديثة في مصر، والتي أضحت تتآكل على نحو سريع. ومن الملاحظ أن الحديث عن هذا الموضوع ملئ بالعلاقات وبالتعقيدات، ولا يمكننا اختزاله فيما حدث من وقائع في الفترة الماضية، ولكن المشكلة نكاد نراها بشكل يومي في علاقات المواطنين ببعضهم البعض، الأمر الذي يعكس أزمة هيكلية كبرى يعاني منها المجتمع المصري.

وفي البداية، أشير إلى أن لدي تحفظًا على مصطلح "العيش المشترك"، على الرغم من أنني كنت استخدمه فيما مضى، إلا أن هذا التعبير في الواقع مستمد من مرجعية طائفية، بمعنى أنه تعبير يرمي إلى إبقاء الأوضاع على ما هي عليه؛ أي على نحو ما عليه الأوضاع البنائية والتاريخية الموجودة في لبنان مثلاً، بحيث يجد الفرقاء مساحة من الفضاء العام للعمل المشترك، أو للحياة المشتركة بين بعضهم البعض.

لا شك أن هناك قدر كبير من الاحتقان الاجتماعي، إلى جانب انقسام اجتماعي وأزمة هيكلية في الدولة المصرية وفي المجتمع المصرى أيضًا، وإذا تجاوزت التأصيل التاريخي لهذه الأزمة التي بدأت في نهاية الأربعينيات من القرن الماضي، ثم تأصيل جذورها في بنية النظام السياسي الذي تشكل منذ ١٩٥٢ بمراحله الثلاث وحتى هذه المرحلة الحالية، وإذا تجاوزنا ذلك من أجل التركيز على الأسباب التي أدت إلى بروز هذه الأحداث الطائفية المؤسفة، لوجدنا أنه من المهم الاعتراف بأن هناك مشكلة انقسام اجتماعي، ووجود اتساع في الهوة الاجتماعية بين الأثرياء والفقراء، وبخاصة في ظل وجود خمسة ملايين متعطل عن العمل، وتضخم ركودي، واختلالات في السياسة الاقتصادية، ولايمكن إيجاد حل لهذه المشكلات في الوقت الراهن؛ إذ أن القوى التي تم استبعادها من الحياة الإنتاجية في مصر عديدة، وفي اعتقادي أن هذه القوى أضحت مستبعدة كذلك من البنية الاجتماعية للبلاد، بالإضافة إلى ضعف الطبقة الوسطى وهشاشتها، فضلاً عن الأزمة التي تعتري دولة القانون، سواء على مستوى السياسات التشريعية التي تصيغ مجمل القواعد القانونية التي تنظم وترتب العلاقات الاجتماعية أو على مستوى استقرار المراكز القانونية المختلفة للأفراد. الأمر الذي يعني أن هذه الأزمة هي نتيجة لأزمة الدولة نفسها، وأزمة نظام الحكم الذي تتراجع أمامه القوانين والأعراف

لصالح قانون الأمر الواقع، وقانون الأمر الواقع هو قانون الفساد الموازي لقانون الدولة، إلى جانب ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام.

لا شك أن لكل هذه العوامل مردودها، على الرغم من عمومية هذه الأسباب الهيكلية، ولكنها في الوقت ذاته تنشط وتؤدي دورًا كبيرًا في إضعاف القانون، وتؤثر على الطابع المنعي والرادع للقانون في العلاقات بين الناس، وفي علاقة أجهزة الدولة بالجمهور، وتتبلور تجليات ذلك في عدم استخدام الآليات القانونية في حسم المشكلات ذات الطبيعة الطائفية، إذ أنه كثيرًا ما يتم اللجوء إلى المجاملات الاجتماعية بهدف تطويق النيران المشتعلة، وعندما تهدأ هذه النيران ينتهي الأمر، ولا تتم معالجة جوهر المشكلة عن طريق القانون، أو عن طريق تقصي الأسباب التي أدت إلى إثارة هذه التوترات الطائفية أو عن طريق التعامل معها بجدية عند تكرارها.

إجمالاً، هناك احتقان سياسي في الفترة الراهنة، يتمثل في جمود رموز الحريات العامة والانتهاكات الممنهجة لها، وهذه المشكلة مرتبطة بالقضايا المتعلقة بتمثيل واستبعاد الأقباط من النظام السياسي ومن الأحزاب السياسية في مصر، في حين أن النظام السياسي المصري كان قد قام بعد الثورة باستدعاء مجموعة من "أقباط الدولة" -إن جاز التعبير- أو من وجهاء الحياة العامة من التكنوقراط منهم على وجه التحديد، وبذلك اندمجت عناصر الطبقة السياسية القديمة من الأقباط، في ذلك الوقت، مع النظام الناصري، لاعتبارات تتعلق بالإصلاحات الاجتماعية التي أدت إلى توسيع الطبقة الوسطى ودعمت بعض الفئات المستضعفة من العمال والفلاحين، فأصبح الذين يشتركون في التحول الاجتماعي الذي تم في أعقاب عام ١٩٥٢ -والذي اتسعت قاعدته من الفقراء والطبقة الوسطى الصغيرة والشريحة الوسطى في الطبقة الوسطى- هم العمال والفلاحين، ومن ثم كان هناك حد أدنى -على الأقل- من التكامل والمشروعية، نتج عن دخول هذه الأطراف في اللعبة السياسية والاستفادة منها على الصعيد الاجتماعي والسياسي.

لكن مع بداية عصر السادات، أدى بدء عملية التلاعب بالدين في السياسة وعلى السياسة إلى تنشيط الحركة الراديكالية الإسلامية، الأمر الذي أدى إلى نوع من "التشوق القبطي" إزاء المؤسسة الدينية، بمعنى أن الفضاء العام أضحى لا يسمح بمشاركة سياسية واسعة لفئات اجتماعية عديدة من المجتمع المصري بمن فيهم الأقباط، وأدى هذا أيضًا -

في ظل الوضع الحالي من الجمود في النظام وضعف آليات المشاركة السياسية- إلى استبعاد الأقباط من الحياة السياسية. وقد ترتب على ذلك أمر بالغ الخطورة وهو اندماج الأقباط داخل المؤسسة الدينية القبطية، وأصبح هناك تحالف أو عقد غير مكتوب بين الإكليريوس القبطي وأجهزة الدولة، وذلك لعدم وجود أقباط يؤدون دورًا في الحياة السياسية، ولعدم تمثيل الأقلية القبطية في الخريطة السياسية العامة باستثناء الوجهاء وبقاياهم منذ بداية ثورة ١٩٥٢. وأعتقد أن عودة الأقباط إلى المؤسسة الدينية أحدث امتدادًا لدور هذه المؤسسة في غير المجالات المخصصة لرجال الدين (من قبيل الشعائر والطقوس التعبدية والإجابة عن تساؤلات الإنسان وهمومه)، بحيث أضحت هناك حالة من التدخل المكثف من قبل المؤسسة الدينية الرسمية في مصر.

وعلى الرغم من أن المؤسسة الدينية السُنية الرسمية، ممثلة في الأزهر، ترتبط تاريخيًا بعلاقات عميقة مع الدولة المصرية، إلا أنها كانت تعمل تحت سيطرة وسطوة الدولة، فكما حدثت تأميمات اجتماعية في بداية الستينيات حدث تأميم للمؤسسة الإسلامية السُنية. هذا، إلى جانب غياب الديمقراطية، وهو ما أربك هذه المؤسسة، على نحو أدى إلى تعسير عملية الإنتاج الفقهي والتجديدي داخل المؤسسة الأزهرية، إلا أن هذه المؤسسة قد تأثرت، والكنيسة الأرثوذكسية كذلك، في المرحلة الليبرالية بتأثيرات إيجابية وبخاصة بما يحدث داخل المجتمع، ومن ثم قُدمت اجتهادات ممتازة؛ سواء من بعض فقهاء الدين الإسلامى أو بعض رجال الدين المسيحى.

وكان أحد العوامل المؤثرة في هذا السياق، هو احتياج الحقل الفقهي إلى الحقول السياسية والفكرية والاجتماعية، وبذلك تحولت حياتنا إلى أسئلة حول الحلال والحرام، ولا ضير في ذلك، لكن من ناحية أخرى ظهرت هيمنة الدين، بحيث أضحى يسيطر على حياة الناس ومشاعرهم فيما اعتُبر ظاهرة إقليمية وليس مصرية فقط، وهذا ما يمكن اعتباره تزايدًا في "رأس المال الديني"، في مقابل "رأس المال الاجتماعي" الذي يشكل الرموز والمشتركات والقواسم التي تجمع المصريين، بل وفي مقابل "رأس المال السياسي" أيضًا الذي يعد جزءًا من الثقافة السياسية المشتركة التي تقتضي مشاركة المصريين المستبعدين بالفعل مشاركة سياسية جادة. وتجلى ذلك في بروز سطوة بعض السلطات الدينية،

وتلاعبها بالتأويلات والتفسيرات والشعائر الدينية، بهدف اختصار حياة المصريين في الأديان.

وهنا لا بد من الاعتراف بأن الدين يعد جزءًا مهمًا ورئيسًا من مكونات الثقافة المصرية، لكن الواقع أثبت أن حصاد العقود الماضية هو أنه تم اختزالنا إلى حد ما في التعبيرات الدينية، بحيث أضحينا إما مسلمين أو أقباطًا، واختُزلت المؤسسات الدينية في قاداتها، ولولا بعض التفكك والعشوائية المنعكسة داخل هذه المؤسسات، لما رأينا آخرين يدلون بآرائهم على خلاف الآراء السائدة في قمة المؤسسة الدينية. وفي الإطار ذاته، تم اختصار ملف التوترات الدينية والمذهبية في كونه ملفًا أمنيًّا، ومن المعروف أن الإدارة الأمنية تختلف اختلافًا بيِّنًا عن الإدارة السياسية؛ إذ أن الجانب الأمني من المفترض أن ينحصر دوره في عمليات مختلفة في الإطار القانوني المشروع لمواجهة مشكلة ما. وفي الحقيقة، كان هناك بروز لثقافة تمييزية وطائفية خلال عقود عديدة داخل الأجهزة البيروقراطية عبر التعامل اليومي؛ مثل استصدار التراخيص والتصاريح الإدارية، وهي أمور ناتجة عن أسباب عديدة لم تعالج بحسم منذ البداية.

وهناك عدد من الملاحظات الأخرى التي يجدر الإشارة إليها، مثل فقدان النظام التعليمي وأجهزته وسياساته لمناهج ومواد تؤسس للدولة الحديثة، ولتاريخ الاندماج القومي المصري، وعدم مناقشة المشكلات الطائفية بوجه عام، وبطء الأجهزة الإدارية في التعامل مع بعض مصادر إنتاج العنف والمشكلات الطائفية وتطويقها وحلها حلاً جذريًّا في مهدها، وعدم تطبيق القانون بصرامة على الأطراف المشتركة في الوقائع المثيرة للأزمة، فضلاً عن أن اللجوء إلى الأساليب العرفية في التعامل مع المشكلات الطائفية قد أدى إلى تكريس فكرة العودة إلى التقاليد، أو ما يمكن تسميته أبنية القوة التقليدية (من طوائف وعائلات كبرى ممتدة وبخاصة في الريف المصري)، والاعتماد في حل بعض المشكلات على قانون الأقلية/ الأكثرية. ففي صعيد مصر، على سبيل المثال، لا نرى تدخلاً فوريًّا للطبقة الحاكمة أو المعارضة في التصدي للأزمات الطائفية، بل ويلعب بعضهم دورًا وسيطًا بين المؤسسة الدينية ورجالاتها من ناحية، والأجهزة الحكومية من ناحية أخرى، وذلك نتيجة:

- عدم وجود سياسيين أقباط يمكنهم التعامل مع الموضوع بحيدة وموضوعية وكفاءة.

- استخدام الأزمات في التعبئة الطائفية، وفي تأكيد شرعية الدور السياسي لبعض قادة المؤسسة الدينية في احتكار المؤسسة القبطية الدينية لتمثيل الأقباط، للأسباب سالفة الذكر.
- التنافس السياسي بين بعض قادة ورموز المؤسسة الدينية القبطية، كما حدث في الأزمة الأخيرة، فقد كان واضحًا أن هناك تنافسًا داخليًا في المؤسسة الأرثوذكسية.
- اللجوء إلى آليات قديمة في إدارة الأزمات.
- بروز علاقات تحالف بين الإكليروس الأرثوذكسي وبعض جماعات أقباط المهجر، وليس كل ما يقوله أقباط المهجر مريبًا، بل إن بعضهم يقدم أطروحات تتسم بالرصانة والعقلانية، وتنطلق من فكرة الدولة الحديثة، ولكن هناك كتابات خطيرة نتيجة التهويلات وعدم الحسم، وهي تعد بالغة الخطورة لأنها تؤدي إلى تعبئة على أساس طائفي بحت.
- طرح قضايا الأقباط، لدى بعض وليس كل الخطابات، على أساس طائفي، أو على أساس استخدام مفهوم الأقلية بهدف استدعاء الآليات الدولية في هذا السياق، وهذا ما يؤدي إلى تسييد الوضع الطائفي، وإلى إعادة إنتاج الوعي المنقسم، وبخاصة أن جزءًا أساسيًا من هذه المشكلات ناتج من مشكلات المواطنة المنقوصة التي يعاني منها المصريون جميعًا.

ومن هنا، فإن طرح المشكلات في إطار الدولة الحديثة والمواطنة هو ما يمكنه أن يحيد الجوانب الطائفية والوعي الطائفي في علاج هذه المشكلة.

أ/ سمير مرقس (مدير مؤسسة المصري للمواطنة والحوار):

يحتاج الموضوع الذي تعالجه هذه الحلقة إلى الدراسة المتأنية والعلمية والرصينة؛ نظرًا لخطورته وأهميته، فضلاً عن أنه يمس الجماعة الوطنية المصرية. وبشكل عام أشير إلى أنني أتفق مع الأستاذ/ نبيل عبد الفتاح في كثير مما طرحه، وبخاصة حول أمانة العيش المشترك، وذلك من حيث المبدأ، وذلك باعتبار أن أصول التعبير ودلالاته لها ظلال إقليمية وأفريقية، أكثر منها نابعة من الخبرة المصرية ذاتها.

وفي اعتقادي، بدأت الأحداث الطائفية قبل عام ١٩٧٢؛ أي قبل نهاية الفترة الناصرية، الأمر الذي له دلالته التي يجب وضعها في الاعتبار؛ إذ يعني ذلك أننا أمام ظاهرة تبلغ مدة استمرارها ٣٥ عامًا، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن نقف أمام مثل هذه الظاهرة بما تتسم به من استمرارية وتكرار، كما أنه لابد أن نعالجها بشكل غير تقليدى ومبتكر، بعيدًا عن التفاصيل وعن التجاذبات السياسية بشكل أو بآخر. لقد أخذت هذه الأحداث أشكالاً متنوعة؛ بداية من أحداث مرتبطة بأعمال عنف ضد الأقباط بشكل مباشر، أو أعمال عنف ضد الكنائس، مرورًا بأحداث اجتماعية وثقافية أخذت أشكالاً طائفية، رغم أنها في الأساس ذات طابع اجتماعي أو ثقافي أو اقتصادي إلا أنه وعن طريق الصدفة تدور تفاعلاتها بين المسلمين والأقباط، ومؤخرًا ظهرت بعض الأحداث التي مست صميم العقيدة -بدرجة أو بأخرى- وأخذت شكلاً دينيًا مباشرًا.

إن الحديث عن القواعد بشكل عام، يقتضي إعادة النظر في المقاربة التي تتعلق بقضية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، فأي مقاربة في هذا الإطار عليها -في اعتقادي- أن تلتزم بمنظور المواطنة، إذ أن المواطنة في هذا الأمر تعطي مساحة لاستيعاب كل من حركة التاريخ من جانب، وطبيعة العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في مصر من جانب آخر، فضلاً عن اكتشاف أهم مزاياها وعيوبها نظرًا لامتداد هذه العلاقة لما يقرب من أربعة عشر قرنًا من الزمان. وعلينا أن ندرس بشكل جدي كيف استطاع المسلمون والمسيحيون في مصر التعايش خلال هذه المدة الطويلة، ليس من منطلق أن العلاقة بينهما كانت مثالية إلا أنها لم تكن كذلك متوترة.

وبالتالي فإن منظور المواطنة قد يمكنه أن يفسر كيف استطاع الجانبان التعايش والتحرك معًا في إطار الحركة الوطنية، كما أن المنظور ذاته يعطي نظرة جديدة بعيدة عما تكرس خلال الفترة الماضية؛ من محاولات لإعادة النظر في أو إعادة تقسيم المجتمع على أساس ديني أو طائفي أو تصوير الأقباط على أنهم كتلة مغلقة أو جماعة مستقلة، وهذا علميًا وتاريخيًا فيما أتصور غير صحيح، فالأقباط منتشرون في جسم المجتمع المصري رأسيًا، وبالتالي فإن إعادة تقسيم المجتمع على أساس ديني صرف شئ مرفوض. وهذا لا يمنع من وجود الانتماء الديني ولا يمنع من أن انتماء الأقباط في مستوى ما من مستويات انتماءاتهم هو انتماء ديني، ولكن في نفس الوقت أتصور أن

الأقباط لم يكونوا في يوم من الأيام جماعة مستقلة أو ملة بالمعنى المشرقي العثماني، وهنا أجد أن إعادة النظر في هذا الأمر في هذه اللحظة التاريخية مسألة غاية في الأهمية.

وفيما يتعلق بالحديث عن القواعد، فإن الحديث عن فكرة التواصل الثقافي في مصر أمر مهم، وبخاصة فيما يتعلق بقضية التجانس فعلى سبيل المثال، نظرًا للتداخل الجيو-ديموجرافي في الإقليم الموحد في مصر وما لذلك من دلالات، يجب إعادة النظر في هذه القضايا، وبخاصة إذا كنا نتحدث عن قضايا تتعلق بالاندماج والتماسك الوطني في مصر.

أما عن أسباب ما يحدث من أزمات، فأنا أتصور إمكانية رد هذه الأسباب إلى حدثين تاريخيين مفصليين في التاريخ المصري، يرجع أحدهما إلى فترة الخمسينيات من القرن العشرين، فقبل الخمسينيات كانت هناك مسيرة تاريخية استطاع المصريون إنجازها والتقدم في إطارها، بتأسيس قواعد حقيقية للجماعة الوطنية؛ بحيث اندمج المسلمون والأقباط بالفعل في إطار هذه الجماعة الوطنية -وهذا ما عبر عنه المستشار طارق البشرى في كتاباته التي أوضح من خلالها أن مسيرة العلاقة بين المسلمين والأقباط بدأت مع منتصف القرن التاسع عشر- وكانت ذروتها في التحرك نحو المواطنة إبان ثورة ١٩١٩ التي شهدت إنجازًا حقيقيًا في إطار الجماعة الوطنية؛ بحيث كان للأقباط مساحة، ليس على أساس ديني ولكن باعتبارهم مواطنين، وهذا لا يعني استبعاد المكون الديني من الشخصية المصرية، ولكن كان هذا المكون حاضرًا عبر صيغة ما، استمرت حتى الأربعينيات من القرن الماضي، وذلك على الرغم من فشل حزب الوفد في إنجاز الاستقلال الوطني، وتعثره في بعض القضايا الخاصة بالمشكلة الاقتصادية.

وأتصور أن ما تم إنجازه خلال هذه الفترة التاريخية -بسبب ثورة ١٩١٩- أدى إلى الحضور القبطي في حسم السياسة المصرية. وقد شهدت فترة الأربعينيات خارطة سياسية متنوعة تتباين فيها القوى السياسية؛ من الإخوان المسلمين حتى الشيوعيين، حيث كان الحضور القبطي واضحًا على تلك الخارطة، وهو ما يعد مؤشرًا غاية في الأهمية، إذ أن الحضور القبطي قد عبر عن نفسه حتى في داخل حزب الوفد نفسه.

إذن يمكن القول إن المشكلة الرئيسة قد بدأت في الخمسينيات التي شهدت محطة رئيسة أعادت النظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة سياسية، وذلك تحديدًا في عام ١٩٥٧

عندما بدأ العمل بما يسمى "الدوائر الانتخابية المغلقة"، مما ترتب عليه غلق دوائر بعينها على الأقباط، وأصبح هناك إحساس بأن الأقباط لم يأتوا من خلال الانتخابات البرلمانية الحرة، وبالتالي تم اتخاذ قرار سياسي بأن يتم غلق الدوائر السياسية على الأقباط. حقيقةً لم يستمر هذا البرلمان طويلاً إذ انتهى برلمان ١٩٥٧ في العام التالي مع انتخابات الوحدة في ١٩٥٨.

وقد تكرست فكرة النظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة سياسية، من خلال الدستور المؤقت الذي صدر في عام ١٩٦٤ حيث نُص في المادة (٤٩) والمادة (٨٧) على أن لرئيس الجمهورية أن يعين عددًا من الأعضاء لا يزيد عددهم عن عشرة أعضاء. وبالرغم من أن الدستور لم ينص بشكلٍ صريح على أن يكون هؤلاء الأعضاء من الأقباط، إلا أن العرف الذي ترتب على هذا النص الدستوري جرى على أن يكون هؤلاء الأعضاء العشرة المعينون أو على الأقل أغلبهم من الأقباط، الأمر الذي يعني أن هذا النص وُضع بالأساس للأقباط، وإن لم ينص على ذلك صراحة. وقد ترتب على ذلك أن بدأ الحديث عن الأقباط كجماعة سياسية، وككتلة منفصلة خارج سياق الجماعة الوطنية.

أما المحطة الثانية في هذا السياق، فجاءت في السبعينيات عندما أعيد النظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة سياسية، بمعنى إعادة النظر في وضعهم القانوني من الناحية الشرعية والفقهية في كثير من الأدبيات، التي ظهرت وطرحت العديد من الأسئلة حول ما إذا كان الأقباط أهل ذمة، ثم أعلن رئيس الجمهورية "مباشرة" أنه رئيس مسلم لدولة مسلمة، الأمر الذي ترتب عليه إثارة تساؤل منطقي هو: ماذا عن غير المسلمين؟ أليس من المفترض أن يكون رئيس الدولة رئيسًا لكل المصريين؟!

وعلى الرغم من أن هذه الأسئلة لم تظهر بشكل مباشر، إلا أنها تواجدت في الوجدان الجمعي المصري؛ فليس هناك خلاف على حقيقة أن الأغلبية مسلمة والأقلية مسيحية هي حقيقة واقعة بالفعل من الناحية العددية، إلا أن ممارسة المواطنة في الواقع الحياتي والحياة اليومية أمر مغاير تمامًا. ولكن في كل الأحوال، أتصور أنها كانت محطة مهمة التقت مع المحطة الأولى في النظر إلى الأقباط -أولاً- باعتبارهم جماعة سياسية تحتاج إلى مزايا خاصة، وهذا ما ترتب عليه إعادة النظر إليهم باعتبارهم جماعة دينية، وبالتالي ترتب على الأمرين إعادة النظر إلى الجماعة الوطنية، التي أضحت تتكون ليس

فقط من مواطنين، بل أصبح من الممكن أن تضم أشخاصًا ينتمون إلى جماعة سياسية مستقلة عن الأغلبية.

وقد استمر هذا الشعور منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن، في ظل استمرارية وجود النص الدستوري المتعلق بحق رئيس الجمهورية في تعيين عشرة أعضاء في البرلمان، ودائمًا ما كانت هناك محاولات من الدولة لمعالجة الشأن القبطي بشكل إجرائي أو قانوني. وبالتالي لم يكن لدى الأقباط مساحة من الحركة للاندماج في الجماعة الوطنية بصفتهم مواطنين، كما أنهم أصبحوا يتحركون في الحياة المدنية السياسية والاجتماعية والثقافية بصفتهم الدينية وليس بصفتهم الوطنية. وقد استمر هذا الوضع على الرغم مما شهدته الثمانينيات من متغيرات، أدت إلى وجود انفراجة محدودة، فيما يتعلق بحرية التعبير وحركة المجتمع المدني، ولكن ظهرت في الوقت ذاته مستجدات أخرى تتعلق بالمشهد الدولي ودخول عناصر جديدة إلى المعادلة في هذا السياق، ويقصد بذلك أقباط المهجر وبعض الذين استفادوا من كونهم جماعة دينية. فقد شهدنا خلال التسعينيات نزوع البعض إلى تكريس فكرة الطائفية حتى من الجانب المسيحي، وأعتقد أن الحادثة الأخيرة جسَّدت فكرة التجاذب المركب ونظرة الدولة -منذ الخمسينيات- للأقباط كجماعة سياسية، كما جسدت رد فعل الأقباط في مواجهة ما يتعلق بطرح مفهوم الأقلية، واحتمالات أن يجد هذا المفهوم صدى لدى بعض الشرائح والفئات، وأتصور أن جزءًا من الصراع الحالي يعكس هذا الأمر.

وبناءً على ذلك، فإن هناك ضرورة لاستعادة فكرة المواطنة، بحيث تعود الجماعة الوطنية حاضنة للجماعات الفرعية، ولا يعني ذلك بالضرورة أن تلغيها أو تنفيها، مما يتيح إمكانية الدمج مرة أخرى في المجتمع السياسي على أساس المواطنة، والتعامل مع الأقباط بدون وسطاء باعتبارهم مواطنين في المقام الأول. وهذا أمر غاية في الأهمية، أي لابد من القراءة التاريخية على أساس قاعدة المواطنة وحركة الجماعة الوطنية، للوصول إلى مرتكزات ولمعرفة كيف يمكن البناء عليها في المستقبل.

د/هبة رءوف عزت (مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

سوف أتجاوز البعد التاريخي في تناولي للموضوع، إذ أن لدى إحساسًا بأن التاريخ يوشك ألا تكون له دلالة كبرى في مسيرتنا المستقبلية، والدليل على ذلك أنه كانت لدينا محطتان بارزتان في عام ١٩١٩ وفي عام ١٩٥٢، بسلبياتهما وإيجابياتهما ومحاولاتهما إدماج جماعة وطنية واحدة في مشروع قومي، ولكن كلتا التجربتين ظلت حائرة فيما تفعله إزاء الطرف القبطي من مثقفين وتكنوقراط، على نحو يمكن معه القول إن خطابنا يظل ثابتًا في حين أن المشهد يتغير، فهذا الخطاب على الرغم من أنه متجانس وأن له كيانًا عضويًا، إلا أن هذا المشهد له خلفية تتغير.

وعلى العكس مما يراه البعض من أن الحادثة الأخيرة ليست ذات أهمية، إلا أنني أود التركيز عليها، باعتبار أنها تشكل المشهد الحالي الذي يحمل في داخله العناصر الجينية للانفجار القادم المتوقع حدوثه.

وفي الحقيقة، فإن فكرة المشهد فكرة سوسيولوجية، تعني أن اللحظة الحالية هي منصة يصاغ عليها مشهد من خلال تغييرات، وليس من خلال تراكم تفاوضي، أو تراكم تمثيلي، أو تعامل مع الأزمة يستدعي ما بُني حولها من تراث من الثقة المتبادلة بين الدولة والجماعة الفرعية والجماعة العامة، ومن ثم كان لابد أن يحدث شئ ما في المشهد المصري، يثير تساؤلات من قبيل: هل الأقباط لا تزال لديهم مشكلات؟ وأعتقد أن هذا مقصود ومرشح للاستمرار لعدة أسباب.

فإذا ما أردنا تحليل مشهد الحادثة الأخيرة، لوجدنا أنه يعكس في داخله هاجسًا مستمرًا، وهذا ما حدا بالبعض إلى القول بأن الأمر كان مرتبًا، وكأن هناك شيئًا ما يدبر في خفاء وعن عمد.

بدأ الأمر في جنازة الكاتب الصحفي المسيحي سعيد سنبل، حيث حمل بعض الشباب لافتات عليها بعض الشعارات العدائية، ورددوا هتافات مماثلة ثم تزايدت أعدادهم، الأمر الذي أدى إلى تزايد أعداد قوات الأمن في محاولة للسيطرة على الموقف، وهنا لابد من التمييز بين إدارة الدولة للأزمة، وما هو ثابت تاريخيًا من إدارة الدولة شئونها بالأزمة (ليس فقط في التعامل مع الأقباط بل مع كل فئات المواطنين وطوائفهم)، إذ لابد أن يحدث

انفجار ما حتى تديره الدولة بالأزمة. ويعد هذا ضربًا من التخلف في إدارة الدولة لشئونها، الأمر الذي ينعكس حتى على إدارتها داخل الأزمة، والتي غالبًا ما تعكس سلوكيات الدولة فيها قدرًا كبيرًا من التخلف، الأمر الناتج ليس فقط عن جهل البيروقراط والأمنيين بالتاريخ، ولكن عن جهلهم كذلك بالفسيولوجيا؛ فهم لا يعرفون الأثر النفسي الناتج عن ضرب المواطن، والذي من الممكن أن يستمر لأجيال متعاقبة.

يمكن القول إن هناك العديد من علامات الاستفهام التي لم يتم لفت الانتباه إليها في تناول هذا المشهد من قبيل: هل يعكس هذا المشهد استعداء الكنيسة للدولة وجبروتها، وكيف أنها بدأت تمارس ضغوطًا وتمارس لعبة السياسة؟

وفي تقديري، يعكس هذا المشهد أزمة الكنيسة، ويعكس إحساسها بضعفها عن أن تقدم للأقباط شيئًا أو أن تتفاوض باسمهم، ومن ثم قامت باستغلال هذه الأزمة لتسترد دورًا ما بدأت تفقده تدريجيًّا، حيث أرى أن الكنيسة بدأت تفقد دورها على مستويين: مستوى مذهبي، ومستوى اجتماعي.

وقد يعكس المشهد الأخير هذه الأزمة، فأنصار الكنيسة بشكل ما مثل باقي المصريين يتجهون نحو العلمانية بدرجة كبيرة. وأعتقد أن العلمنة كآلية تعمل في الحقيقة وراء كل ما يقال عن تنامي الظاهرة الدينية وتنامي الحس الديني الشعبي والإسلام اللاحركي واللامؤسسي، الأمر الذي أفضى إلى الحالة الفردية من التدين بعدما كان التفاوض قائمًا فيما مضى مع مؤسسات مثل الإخوان المسلمين. والشاهد على ذلك بروز شخصيات من أمثلة عمرو خالد وغيره من الأفراد الذين لا يُتوقع تدينهم في أماكن مختلفة، وهناك كذلك تنامٍ في ارتداء الحجاب أو في وضع رموز وصور مسيحية في السيارات. أعتقد أن وراء ذلك مناخًا أكبر من الأزمة يرتبط بالتعامل مع فكرة الهوية، ليست الوطنية فقط ولكن الدينية أيضًا، فهناك حالة من الارتباك بين أفراد المجتمع، في ظل الدور الذي يؤديه الخارج الطاغي، فضلاً عن تأثيرات العولمة والثقافة المهتزة ودعوات التمدن.

وسط كل ذلك تمارس الدولة دورًا يتسم بقدر كبير من الغباء، وكما يقول البعض أضحت الدولة جهازًا منتجًا للأزمات، وإذا لم تتغير تركيبتها ستظل تنتج الأزمات. ولكنني أعتقد أن التحديث أيضًا يفرز أزمات؛ ففي مصر من غير الجائز أن تكون هناك مواطنة

بدون دين، إلا أن ذلك موضوع يحتاج لجهد كبير جدًا، ويحتاج لإدراك أن البيئة المكانية قد أصبحت ضد ذلك. ففي الماضي كانت علاقة الناس بالخير أو الشر تدار من خلال آليات تقليدية، إلا أننا نحاول استرداد هذه الآليات الآن، ولكن المشهد تغير تمامًا، فلم تعد تلك الآليات موجودة، حيث أن المدينة قد حطمت كثيرًا من الوصلات التقليدية الريفية.

فمثلاً في صعيد مصر في الماضي، كان لكل أسرة مسيحية راعٍ مسلم من أبناء الأسر الكبيرة ليس للسيطرة عليها، ولكن لتوفير ما لا تستطيع الحصول عليه من حقوق. أي إن الجماعة العضوية تكفل هذه الحقوق، وهذا هو المعنى الإيجابي للذمية تاريخيًا، وقد يتساءل البعض عن لزوم ذلك، إذ إنه من حق المسيحي كمواطن الحصول على حقوقه بدون راعٍ أو وسيط، وفي الحقيقة أنه لولا ذلك لم يكن ليحصل عليها. ولقد اختفت هذه الظاهرة في الفترة الراهنة، كما اختفت التحالفات التي كانت تحدث في صعيد مصر، وفي الوجه البحري، بعد حدوث تمدين الريف وترييف المدينة. فإجمالاً يمكن القول إن المشهد المكاني نفسه أصبح مفرزًا للأزمات، فالمكان أصبح يفرز اغترابًا وعدم معرفة بقاطنيه، حيث أصبح ينطبق علينا كل ما تتحدث عنه الكتب من "الفردانية" واغتراب الإنسان، وهذه مشكلة خطيرة، ويزيد من خطورتها أن الدولة لا تستطيع التعامل مع هذه الأزمات. وأرى أن الدافع وراء وضع الصليب على السيارة، ووراء مشاجرة الحوت والسمكة* وغيرها أزمة حقيقية، وليس تزايدًا في التدين، فلا أجد في حديث من يعلق صليبًا أو يطلق لحية تدينًا على الإطلاق، فالمشهد ملتبس ويدعو للحيرة.

إن تناول هذا المشهد يقتضي التعرض لتأثيرات البعد الخارجي في هذه القضية، حيث يدور الخطاب المصرى حول هذا البعد بالتركيزعلى مسألتين: الأولى، هي الاستقواء بالخارج. إذ بات المواطن المصري العادي يشعر أن الولايات المتحدة تساند الأقباط، وبذلك أصبح المواطن هو الوقود الحقيقي في هذه الأزمة. والمسألة الثانية، هي انتهاز الأقباط لهذه المقولة، فبدأت تبرز لغة التهديد بأن الولايات المتحدة ستأتي لتحصل لهم على حقوقهم، ويقترب هذا المنحى من ذهاب بعض المواطنين الى حد قبول التدخل الأمريكي

* إشارة إلى أحد الملصقات التي وضعها بعض المسيحيين على سيارتهم إبان أزمة وفاء قسطنطين، والتي ترمز إلى الأغلبية المسلمة برمز الحوت، والأقلية المسيحية برمز السمكة.

لإقامة الديموقراطية، ولهذا التوجه مؤيدوه، ليس في مصر فقط ولكن في السعودية أيضًا وفي كل المنطقة.

إلا أنني أرى أن دور البعد الخارجي في هذه الأزمة أكبر من ذلك، إذ يمكن القول إن الاستقواء بالخارج -وإن كان موجودًا لدى كل التيارات- يعد خيانة وطنية. وعلى الرغم من ذلك، فالكل في الحقيقة يستقوي بالخارج بدرجة أو بأخرى، فالحكومة تستقوي بالخارج حين تعقد الاتفاقيات التي يمكن اعتبارها خيانة وطنية رسمية مقننة في المجالات الاقتصادية وفي التعاملات والتحالفات السياسية.

إن أهم ما يلفت الانتباه في هذا المشهد هو الفصل بين الأزمات، والتعامل مع الأفكار من الناحية النظرية البحتة على نحو به نوع من الظلم والبخس، فقد نأخذ على الإسلاميين أنواعًا من السلوكيات المنتَقَدة، وإن كنا نعتبرها مشاهد مختلفة، وكأن الحديث عن الإسلاميين والديمقراطية منفصل عن الحديث عن الأقباط والمواطنة. وأعتقد أننا إذا لم نضع كل هذه الأزمات في خيط واحد، فلن نستطيع إيجاد حل لأي منها، وذلك في ظل تأثيرات العوامل الخارجية، وأبرزها العولمة التي تترك آثارها على المسلم والقبطي على حد سواء. وأود في هذا السياق أن أستدعي واقعة حدثت مع أ.د/ أحمد كمال أبو المجد، حين سأله بعض الطلاب في كلية الحقوق لماذا يتحدث عن عام ١٩٥٢، وما الذي حدث في هذا التاريخ؟! أي إن هذا الجيل لم يعايش ثورة يوليو ولا أحداث الستينيات، فإذا كان هذا الجيل يمثل ٥٠% أو ٦٠% من المصريين، فبعد عشر سنوات سيكون خطابنا غير مسموع أو مفهوم.

إن حديث النخبة المثقفة عن الإسلام والديموقراطية ينفصل عن الحديث عن تطوير الأزهر، وكأنه لا توجد أية رابطة بين هذه المشاهد والأزمات. والدليل على ذلك أن البابا قد تعامل مع الأزمة الأخيرة تعاملاً سياسيًّا، وذلك في الوقت الذي ننادي فيه ببعض الدور السياسي للأزهر، وبخاصة أنه "مستلَب تمامًا" إذ صودرت أوقافه كما صودر سياسيًّا، وأصبح يحتاج قدرًا قليلاً من الاستقلال حتى يستطيع أن يؤدي دورًا سياسيًّا، ومن الضروري في هذا الصدد التأكيد على أنه ليس من السيىء أن تؤدي الكنيسة دورًا سياسيًّا، ولكن في ظل أي اتفاق ووفق أي معادلة تمت ممارسة هذا الدور؟

إن مستقبل الإسلام في مصر يتوقف على استقلال المؤسسات الدينية، والتي باتت مهددة بالانهيار الكامل في ظل تردي أدائها الناتج عن عدم استقلالها، وتجسد ذلك في انصراف الشباب وعدم فهمهم للغة الخطاب التي تلقى في المساجد، والتي تعد لغة غريبة عنهم تبتعد تمامًا عن تعليمهم. ومن ثم، فإن إنقاذ المؤسسات الدينية يتمثل في أن تستقل، وأن يصبح لها نوع من المصداقية وذلك بالبدء في إعادة تشكيل نفسها، ولكي يتم ذلك فلا يجوز مطالبة الكنيسة بأن تقتصر على الدور الديني. ومن الجدير بالذكر كذلك أننا نتجاهل في حديثنا عن الأقباط الإشارة إلى طوائفهم؛ سواء الأرثوذكس أو الإنجليين أو الكاثوليك والخلافات التي بدأت تحدث بينهم، وترحيب البعض بها، على نحو يمكن معه القول إن هناك ارتباكًا شديدًا في المشهد، وأن المسالة تجاوزت المواطنة، وأن أصل المشكلة هو عدم وجود ديموقراطية وعدم تحديد ما نريده، وذلك بالنظر إلى أن هناك الكثير من القضايا الشائكة التي لا نتحدث فيها.

لابد أن نضع كل ذلك قيد البحث، فلن نستطيع حل قضية الأقباط وقضية الأزهر بهذا الشكل، الذي سيظل يفرز خطابًا يستخدم مفردات مثل "أهل الذمة"، ولن نستطيع أيضًا أن نُحل الأزهر من دوره في هذا الموضوع طالما ظلت الكنيسة تنتج خطاب "ذمة إسلامية"، مثل ما يثار بمناسبة الاحتفال بالفتح العربي لمصر من قبل الأقباط، من تأكيد على تمايزهم باعتبارهم الأقباط المصريين وأن العرب هم الذين وفدوا على بلادهم، وبالطبع هناك خطاب إسلامي متطرف مواز لذلك.

إذن لابد أن يعلم كل من المسلم والقبطي ماذا يفعلون وبما يؤمنون، ولنأخذ من الخارج درسًا وعبرة، ففي لبنان أشار بعض الشيعة إلى أنهم كانوا يحرمون على أبنائهم مصاحبة السُنيين، أما الآن فقد صار ذكر أن هذا سني أو ماروني أمرًا يستدعي العقاب، لأن عشرين عامًا من الحرب الأهلية علمتهم ضرورة العيش بسلام.

وفي مصر لابد من التحذير من أن جميع الأطراف "تلعب بالنار"، يتساوى في ذلك الدولة والكنيسة والمسلمون والجماعات، بل والفرد العادي الذي لا يلقى بالاً لما يقول. وهناك أيضًا جزء من التاريخ يحتاج إلى إعادة قراءة لتجاوز آثاره. فقد راعني معرفة أن فترة السبعينيات والثمانينيات قد شهدت بعض حالات عنف انتهت بتعليق رؤوس بعض الأقباط على البيوت في الصعيد، إلا أن الدولة تجاوزت عن ذلك لأن الجماعات الإسلامية

قد تصالحت مع الدولة، الأمر الذي يعني تجاهل وجود وحقوق طرف ثالث، حيث ما زالت هذه الأحداث محفورة في الذاكرة، ولن نستطيع المضى قدمًا دون أن ننظر إلى الماضي على اعتبار أنه مرارات، أي أننا نحتاج لإعادة مصالحة وإلى عقد اجتماعي جديد وحكومة مختلفة وديموقراطية نتفق عليها، وإلا فلن يقتصر الأمر على بعض الفتن التي يتم تجاوزها، فالمؤشرات الحالية توضح أن الأزمات أضحت مطردة، وأن الفترة الزمنية بينها آخذة في التناقص، كما أن الفترة الزمنية الطويلة التي أمضيناها حتى نتمكن من الجلوس للحديث تعكس تراخيًا، لايقل عن تراخي الدولة في التعامل مع الأزمة، إن الموضوع جد خطير، فإذا لم نكن كنخبة مفكرة قادرين على أن نجتمع خلال ٢٤ ساعة، فمعنى ذلك أننا غير جادين، فهذه المدة الطويلة التي مرت، والتي تناهز الشهرين، كافية لكي يزداد الوضع تأزمًا.

المستشار/ طارق البشري (المفكر الإسلامي ونائب رئيس مجلس الدولة الأسبق):

أريد أن أبدأ بالتساؤل الذي طُرح حول أننا نأخذ على الكنيسة اشتغالها بالسياسة في حين أننا نطالب الأزهر بذلك. في الحقيقة، أنا لا أحبذ أن يشتغل الأزهر بالسياسة، ولطالما رفضت الدور السياسي للأزهر، وذلك لأنه مؤسسة علمية لابد أن يقتصر دورها على تدريس العلوم الخاصة بالدين والدعوة إلى العقيدة، أي إن مثل هذه الهيئة التعليمية من الممكن أن تنشغل بعلم السياسة، ولكن لا يجب أن تشتغل بممارسة السياسة ذاتها.

وعمومًا، أود إثارة عدد من النقاط، منها: طريقة المناقشة في أي قضية، فقد لاحظت أن ما أدى إلى الاحتقان الأخير أمر حدث ولم تتم الإشارة إليه إلا من خلال د.هبة رءوف، فأغلبية ما أثير في الصحف حول هذه الأزمة يتعلق بالأوضاع العامة وليس بهذه الأزمة فقط، مثل ما كتب عما حدث في سمالوط وغيرها، باعتبار أنه القشة التي قسمت ظهر البعير، وهذه العبارة تعني تحميل الحدث لأشياء أخرى كثيرة جدًا. ولا أعترض على ذلك، ولكن قبل أن نُحمّل الحدث معاني ودلالات مرتبطة بالماضي لابد أن ننظر إليه كحدث في حد ذاته ونعالجه، فلا يوجد حدث يُعالَج بالمنطق العام فقط، بل لابد أن نعرف تفاصيل الحدث جيدًا حتى نستطيع معالجة هذه التفاصيل. وحين نتحدث اليوم عن موضوع وفاء قسطنطين ونُحمّله قضايا التوظيف وبناء الكنائس، فبذلك نكون حمّلنا

الموضوع أكثر مما يحتمل، بل ولم نحل موضوع التوظيف والكنائس. وللأسف فإن هذا التفكير يعد جزءًا من الحوار الفكري والسياسي في بلدنا منذ ما يقرب من خمسة وعشرين عامًا. فمثلاً تحدثنا عن حقوق المرأة في الزواج والطلاق وتعدد الزوجات، بدون أن يفكر أحد في إثارة تساؤل حول حجم المشكلة التي نناقشها، سواء تأييدًا أو رفضًا، وكم عدد متعددي الأزواج، وكم تبلغ نسبته ونسبة الطلاق في المجتمع المصري؛ حتى نرى هل تستحق المسألة أن نناقشها أم لا، انطلاقًا من حجمها الاجتماعي.

ويمكن قول الأمر ذاته على كثير من القضايا التي نوقشت في السنوات الماضية؛ إننا نسقط تقدير الحجم الاجتماعي والسياسي للمشكلة القائمة ونتجاهله، ونتحدث في المجردات ونختلف فيها بنسبة كبيرة، أما حين نتكلم في الملموسات -بالتأكيد- سوف نتفق في كثير من أمورنا، وسوف يصبح من الممكن حل مشاكل كثيرة جدًا.

نقطة أخرى أود التطرق إليها، وهي تلك الموضوعات المزمنة التي تتعلق بالتعيينات وبناء الكنائس، وأرجو في هذه الموضوعات أن يكون التكوين القانوني قائمًا على المساواة، فالتكوين الفكري السياسي لدى الرأي العام المؤثر في بلدنا يتقبل فكرة المساواة بشكل قوي، إلا أن المشكلة تظل في التطبيقات، ولكي نعالج هذه التطبيقات لابد أن نعرف: حجم كل مشكلة، وأسباب حدوثها، ومن المسؤول عنها، أي لابد أن نقوم بهذا البحث وهذا التقدير الواقعي العيني للأحداث الجارية في واقعنا حتى نعالجها به.

وأتحدث في هذا المقام من منطلق ما حدث في المؤتمر القبطي والمؤتمر الإسلامي المصري الذي عقد في عام ١٩٢٠، فحين أدرك الناس آنذاك أن هناك مشكلة تتعلق بالتعيينات، استعانوا بالبيانات والإحصائيات، وهذا هو الجانب الجوهري الغائب فيما يتعلق بمثل هذه الموضوعات؛ فالمشكلة لدينا ليست في القوانين، فالقوانين بها مساواة، كما أنها ليست أيضًا مشكلة الفكر السياسي لدى أهل الحل والعقد، أو النخب المؤثرة في القرارات، ولكن المشكلة في التطبيق. والعلاج التطبيقي هو العلاج الذي يؤثر بعد ذلك ويكمل الجوانب الثقافية المختلفة لدينا، فمن المفترض أن نكتمل ثقافيًا بمعالجة الواقع وليس العكس.

ومن النقاط الجديرة بالذكر، أنني ألاحظ نوعًا من الحدة في المناقشة فيما بيننا، وأنا لا أرى أن الحدة معيبة، ولكن المعيب هو المعيار، فحين نحتد على بعضنا، فإلى أي

معيار نتحاكم ويحاكم بعضنا البعض؟ فإذا كان المعيار يتعلق بالمشترك العام فالحدة ليست عيبًا، أما إذا كانت لا تتعلق به فهذا هو مكمن الخطر، حيث يجب أن نُحكِّم المشترك العام فقط لا غيره. ومن ثم فحين نناقش قضايا الإسلام والمسيحية، لا يجب أن نتخذ جانب أي من الطرفين، ولكن نتحدث من جانب الموقف الوطني الذي يشكل المشترك العام الذي يفصل بيننا، والذي يجب أن نتحاكم إليه في مثل هذا الموضوع.

النقطة الرابعة، هي أننا طالما ظللنا نتحدث عن المسلمين والأقباط سيظل هناك تمييز بينهما، فحين نتحدث في الاقتصاد مثلاً، فإننا ننسى من منا مسلم ومن مسيحي، كما ننسى ذلك عند الحديث عن إسرائيل. ما أقصده هو حاجتنا إلى أن نقف بجوار بعضنا البعض وليس في مواجهة بعضنا البعض، فالمسألة تحتاج فعلاً إلى أن نمارس المشترك العام في القضايا المختلفة، وأؤكد أن ذلك سوف يوضح أن حجم المشاكل أقل مما تبدو عليه، وأنه لا يوجد فرق بيننا. وأنا حين أهتم بموضوع وفاء قسطنطين، فإن ذلك مرده إلى الناحية الإنسانية فقط؛ إذ أنها مسجونة، إلا أن خطورة الموضوع تتمثل في كون الكنيسة هي المتحدث عن الشأن القبطي، والكنيسة تتكون من رجال كهنوت ودين، وانطلاقًا من قاعدة "الحرب أخطر من أن يحسمها العسكريون وحدهم"، كذلك فإن هذا الشأن أخطر من أن يحسمه رجال الدين وحدهم؛ لأنه في رأيي كل مهنة تغلب على صاحبها، فحين تحدث القانونيون في السياسة طغت قانونيتهم، وأخذ الصراع السياسي شكل قضايا نرفعها، وينتهي الموضوع على ذلك، أي أن كلاً منا يحمل الشأن العام بأعباء تخصصاته، وعلينا أن نقف في مواجهة استفراد هذه التخصصات بهذه الملفات المهمة. ومن ثم فإن الشأن المسيحي أخطر من أن يتحول إلى الرهبان فقط، والواقع أنهم لا يعرفون كيف يحلونه، وكثيرًا ما يرتكبون أخطاء تؤخذ عليهم.

النقطة الخامسة، ترتبط بما قاله أ.سمير مرقس حول دور الدولة وبخاصة بعد عام ١٩٥٧ في إشاعة موضوع الأقباط والمسلمين وموضوع التبلور القبطي في مواجهة الجماعة الوطنية، إذ أنه لمس جانبًا واحدًا من الموضوع؛ فمن المعروف أن حل عام ١٩٥٧ كان حلاً بيروقراطيًا لانتخابات غير ديموقراطية، ومن ثم فإن المسألة يجب أن يتم النظر إليها باعتبارها قضية ديموقراطية/ عدم ديموقراطية، وليست قضية مسيحيين/مسلمين. فلم تكن المسألة نزعة إسلامية في مواجهة الأقباط، حيث لم يكن لدى

ثورة ٢٣ يوليو هذه المشكلة إطلاقًا بل كانت لديها مشكلة تتعلق أكثر بالديموقراطية، فحين تم اللجوء إلى فكرة المعينين في عام ١٩٥٧، كان ذلك حلاً قانونيًا لمشكلة كان يجب أن تُحَل بطريقة أخرى، والدليل على ذلك مثلاً ترشيح "ويصا واصف" في دائرة المنزلة، ونجاحه رغم عدم وجود قبطي واحد في هذه الدائرة، فقد كان مرشحًا لحزب الوفد ولكنه انتخب بالمشترك العام.

النقطة السادسة التي أود توضيحها، تتعلق بمقولة الرئيس السادات "أنا رئيس مسلم لبلد مسلم"، فقد قالها وفقًا لكلام د.صوفى أبو طالب حين قُدمت له مطالب من الأنبا شنودة بضرورة أن يكون نائب رئيس الجمهورية مسيحيًا، وأن يكون ٤/١ الوزراء مسيحيين! ثم بعد يومين أو ثلاثة أعلن السادات شعار "لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين".

النقطة السابعة، هي أن المشكلة التي تواجهنا اليوم تتمثل في أن الحدث هو الذي يواجهنا وليس الفكر، فنحن نفكر جيدًا ثم يأتى الحدث "كالقنبلة" مُحدثًا المشكلة، فللحدث أثره التثقيفي وله أثر كبير في تكوين وعي الناس مقارنة بالكلام، فدائمًا الحدث خطابه أشد وأقوى وأعنف، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمن لا يتدبره من غير المثقفين، فإلى أي حد نستطيع أن نحد من دلالات الأحداث أو ننزع شرارتها الثقافية؟ وكما كان الرئيس عبد الناصر دائمًا يهتم بالمؤامرات التي تحاك ضده، وذلك لأنه كان العامل السياسي الوحيد في مصر، ولو كان الشعب هو العامل السياسي، لما حدثت تلك المؤامرات على شخص الرئيس جمال عبد الناصر.

أما فيما يتعلق بجبانة أخميم، فإن ما قرأته من صحف قديمة تنتمي إلى الثلاثينيات والعشرينيات تشير إلى أنه دائمًا ما كانت تحدث في الصعيد بعض الأحداث، ولكنها كانت تؤخذ بدلالات محدودة وتعالج وتنتهي.. فلن يكون البشر ملائكة أبدًا، ولكن السؤال هو: إلى أي حد سيكون هذا الحجم مؤثرًا؟ ومدى سرعة تناوله بحيث لا يؤدي إلى اشتعالات بجواره؟ أعتقد أن هذا يتطلب جهدًا ثقافيًا، ولكي نقلل من هذه الأحداث فلن يكون ذلك بتجاهلها، ولكن بمعالجتها على الفور وبحسم، وفي نفس الوقت يجب أن يشغلنا المشترك العام عما سواه في هذا الشأن، فننسى الاعتبارات الفارقة بين الناس بحكم عقائدهم.

ومع الاعتراف بأن الأغلبية المسلمة يقع عليها العبء الأكبر في حل المشاكل، إلا أن الجانب المسيحي عليه أن يؤدي دوره فيما يتعلق بالتعددية داخل الجماعة المسيحية

نفسها، فبقاء الواحدية المشخصنة للكنيسة سيؤدي فعلاً للطائفية، لأن الكنيسة تعتبر أن الجماعة المسيحية تماهت فيها باعتبارها مؤسستهم، وأي مؤسسة حين تتشكل تبدأ بالدفاع عن نفسها بشكل بيروقراطي، فقوانين حفظ الأمن البيروقراطي تكون هي الأساس. فمثلاً حين ينشأ حزب مجسِّدًا لفكرة معينة ويدعو إليها فإنه يتصور أن الفكرة قد تم استيعابها فيه وأصبح هو الشئ الوحيد المعبر عنها، وأن الدفاع عنه هو دفاع عن الفكرة، وأن عدم الدفاع عنه يعد إهدارًا لها، لأنه يشخص الفكرة في ذاته، بالمثل فالكنيسة مشخصة منذ ٢٠٠٠ سنة، ولذلك لابد من جهد قوي من داخل المسيحيين -ولن يستطيع غيرهم القيام به- لفك هذه الواحدية المشخصنة. ومن خلال معايشتنا نشعر أن عدد المهتمين بالشؤون الوطنية وبالشؤون المهنية من المسيحيين كبير، فلماذا وكيف يكونون بعيدين عن هذا الأمر بشكل حاسم ولا يكون لهم الدور الحاسم فيه؟ أؤكد على أن هذا دورهم، ولن يستطيع أن يقوم به غيرهم نيابةً عنهم، فلننظر إلى حجم الانتقادات التي توجه إلى الشيخ محمد سيد طنطاوي من داخل الأزهر ومن خارجه، إلا أن هذا لم يقلل من احترامنا للأزهر.

وتعقيبًا على ما قالته د.هبة رءوف، من أن ما حدث يعكس أزمة فكر وضعف الكنيسة، فأنا أتصور أن العلمانية التي تحارب المرجعية الإسلامية هي نفسها التي تحارب المرجعية المسيحية، والأجانب الذين يقولون الإسلام هو الشر هم أنفسهم الذين سيقولون بعد ذلك أن المسيحية الشرقية وأقباط مصر بالذات هم الشر، وهذا يؤدي إلى نوع من أنواع الإحساس بالهم المشترك، لا بالتفرقة كما تفعل بعض الأقلام المسيحية في الفترة الأخيرة في محاولة لنقل الموضوع من كونه قضية الجماعة الوطنية، إلى كونه قضية بين أقباط مصر ومسلميها، وهذا طرح غير صحيح.

<u>أ/نبيل عبد الفتاح:</u>

أعتقد أن جميع المشكلات التي نواجهها في مجتمعنا المصري تتعدد وتتشابك فيها القضايا، ويتعدد اللاعبون الذين يتدخلون في مواجهة القضايا، كما تتعدد دوافع كل لاعب وتصبح الملاعب غير واضحة المعالم، وأحيانًا لا يتم تحديد الأدوار بنظام دقيق، وكأننا في زحام أحد شوارع القاهرة، حيث يغيب النظام عنه، وبنفس الطريقة نواجه ونعالج القضايا التي أمامنا.

من ناحية أخرى، أجد أنه من الصعوبة بمكان تحييد الحدث عن الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية المحيطة به، لأن انفعالات وردود أفعال الناس عادة ما تكون محملة بخبرتهم السابقة، وطريقة تفكيرهم، ونظرتهم للأمور، ومستوى تعليمهم. وأيضًا لا أعتقد أنه يمكننا معالجة كل الأمور من وجهة نظر الواقع، ففي بعض الأمور نحتاج إلى رؤية الأطر التشريعية والقانونية لها، كما أعتقد أن موضوع بناء الكنائس يحتاج لإطار تشريعي، وليس إلى إطار واقعي، بالرغم من أن الواقع يمكننا من رؤية مدى الاحتياج وهل كل الطلبات طلبات فعلية أم لا، ولكن الإطار القانوني الذي يحكم هذه القضية يحتاج لإعادة النظر فيه، فليس من المعقول أن نتعامل اليوم بمحددات قانونية وضعت منذ قرون إبان الدولة العثمانية، لابد أن نعرف ما هي القضية ثم نرجع لأسبابها.

وفيما يتعلق بالحدث الأخير، فقد انزعجت كثيرًا من الحدث نفسه، ومن ردود أفعال الناس، ومن المظاهرات وما يقال فيها، وأيضًا من طريقة إدارة الحدث؛ سواء من قبل الدولة أو من الكنيسة أو الشارع أو الأمن. فقد فكرت في اللجوء إلى قوة التدخل السريع على غرار ما تفعله الأمم المتحدة؛ بمعنى أن يقوم مجموعة من المفكرين العقلاء -مسلمين ومسيحيين- ممن يتمتعون بتاريخ وطني وبثقة الدولة والشارع بالتدخل السريع، على نحو تبقى معه الكنيسة والدولة والمسجد على الحياد. وأعتقد أن لدينا فعلاً مجموعة كبيرة من الحكماء القادرين على القيام بهذا الدور، ولكن ردود أفعالهم بالنسبة للفكرة لم تكن مشجعة، ربما تكون هذه الجماعة أو غيرها هي المنوط بها هذا الدور، ولكن لا يمكن ترك هذه الأحداث دون أن توضع في إطارها التاريخي والثقافي والاجتماعي ودون التدخل العقلاني فيها بحيث تكون هناك عدالة في التعامل مع القضية.

د/ ميلاد حنا (مفكر مصري):

أعتقد أن إدارة الأزمات السابقة واللاحقة، والتي أتصور أنها ستتكرر، تحتاج إلى مثل هذه الجماعة الفكرية، فلنحاول ونرى إلى أي حد ستتبلور الجماعة التي من اللازم أن تتكون وتتماسك بعيدًا عن الأزمات؛ لأن محاولة إيجادها خلال الأزمات أمر له خطورته، حيث سوف يربأ كل منا بنفسه عن الدخول في صراع مع الكنيسة، أو مع أجهزة أمن الدولة، في حين أن تشكيلها في وقت هادئ يتسم بوجود آليات للاتصال مع رموز الدولة، ممثلة في د. مصطفي الفقي ود.أسامة الباز وآخرين، ممن لديهم الفهم والقدرة على حل

الأزمات. وهذا ما سيكون نقطة البداية لعدم اللجوء إلى المؤسسات الدينية، أو المؤسسات البيروقراطية، أو البوليسية، وهو ما يمكن اعتباره الطريق إلى إحداث تغيير ثقافى في مصر يجعل المجتمع لديه حصانة، بحيث تعالج الحوادث التي تحدث على قدر حجمها الحقيقي وتنتهي، أو تتكون أساليب وقائية تمنع وقوع مثل هذه الحوادث، ومن ثم يصبح المجتمع أرقى وأفضل، وتحل من خلاله مختلف الحوادث بآلية محددة، ودونما تصعيد، فلا تصل إلى رئيس الجمهورية أو إلى رمز الكنيسة.

أ/ نبيل عبد الفتاح:

أعتقد أن تنفيذ هذه الفكرة يحتاج إلى وجود مصداقية لمثل هذه الجماعة لدى الشارع المصري، كما يجب أن تتمتع بثقة أجهزة الأمن والدولة، وأن يُترك لها مساحة من الحرية للتحرك، كما أنه من اللازم أن تكون لها قواعد وإطار مفاهيمي.

وهناك نقطة أخرى أود الإشارة إليها، وهي انزعاجي من رد فعل من يطلق عليهم "الإسلاميون المثقفون"، فقد أحسست أن تناولهم الحادث من خلال وسائل الإعلام، من الممكن أن يؤدي إلى إثارة الشارع أكثر مما يعطيه من قواعد للتفكير السليم. فقد كان الأستاذ/ منير فخري ضيفًا على أحد البرامج التلفزيونية في أعقاب الحادث، كما شهد البرنامج ذاته اتصالات هاتفية من قبل بعض المواطنين المسيحيين، تحدثوا من خلالها عن بعض القضايا التي تهم الأقباط، وما أثار اهتمامي في هذا السياق هو مقدار العصبية في ردود أفعال المحاورين تجاه ما أثاره الضيف والمتصلون، وكأن لسان حالهم يقول: "ماذا يريد الأقباط أكثر مما لديهم الآن"، على الرغم من أن منير فخرى كان يعرض القضية بموضوعية وهدوء بعيدًا عن العصبية والطائفية.

لقد أصبح الشارع في مصر مختلفًا، فصار أكثر حساسية لتأثير الإشاعات فيه، فإذا حدث حريق في كنيسة ما أُلقيت التبعة على المسلمين، وإذا قُتل فرد مسلم أُتُّهم المسيحيون بقتله، ويتجمهر الناس ويتدخل الأمن على نحو يؤدي إلى تعقيد المشكلة. إن الشارع المصري يحتاج إلى نوع من الحكمة في التعامل مع مثل هذه المشاكل، وإلى إعادة بناء ثقافته من جذورها، فما لدينا الآن هو ثقافة شديدة "التدني" رغم ما نحتاج إليه من بناء ثقافة ذات أبعاد أكثر حضارية من الوضع الحالي.

القس د/ إكرام لمعي (أستاذ مقارنة الأديان بكلية اللاهوت الإنجيلية):

إن الحدث الأخير لم يأتِ من فراغ، ولكنه نتاج انعكاسات وتراكمات تاريخية طويلة لم تتوقف فقط عند الخمسينيات أو السبعينيات من القرن الماضي كما قال البعض، ولكن على مدى عشرات السنين، وفي عصرنا الحالي هناك أخطاء متعددة في علاج هذه القضية، وهناك عدم جدية في حلها. فمنذ بداية السبعينيات وحتى الآن، لا توجد محاولة جادة للتعامل مع هذه القضية من جانب الدولة، أو من قبل أصحاب القرار، وما حدث ليس غريبًا، فنحن نعيش في عالم ثالث وما يحدث من سلوكيات هو مرآة لمستوى ذلك العالم، فما نراه من فن على سبيل المثال، إذا كان فنًا راقيًا فهو انعكاس لتحضر المجتمع. وبالتالي يمكن القول إن سوء التعامل مع الحدث الأخير كان انعكاسًا لمستوى ثقافي متدنٍ، وعدم وجود رؤية شاملة للدولة، أو للكنيسة، أو للمؤسسات الدينية، وكثيرًا ما تحدث مثل هذه المشكلات في العالم الثالث، مثلما هو الحال في الهند (مشكلة كشمير)، وفي باكستان، وأفغانستان وغيرهم، والسبب في ذلك يرجع إلى تخلف الشعوب في هذه المناطق.

إن ما يزيد من حدة هذه الأحداث، هو انعزال المثقفين عن بقية الشعب، لذا أحيانًا ما تكون الحلول فوقية غير مقنعة وغير قادرة على التأثير، لأن المثقفين قلة وليس لهم تأثير في الشارع المصري، وهذا أحد الأسباب الرئيسة للمشكلة التي نعيشها.

وعمومًا، هناك خمس درجات للتعصب:

١- الكلام: بمعنى أن المسلمين والمسيحيين قد يلتقون في بعض الأعياد ويتشاركون في العمل، ولكن حين يجلس كل منهم على انفراد يتغير مجرى الحديث تمامًا، فالمتحدثون في المنتديات المسيحية أو المسلمة لديهم ازدواجية في الخطاب، فغالبًا ما يختلف الخطاب العام عن الخاص، سواء في داخل المساجد أو الكنائس.

٢- التجنب: بأن يتجنب كل منا الآخر، وأن يتعامل كل طرف مع نفسه، فلا تظهر المشكلات وتبقى تحت السطح.

٣- الاضطهاد: كأن يكون لدى أحدهم مستشفى مسيحي فلا يعين به أي مسلم، أو يرفض صاحب عمارة مسلم إسكان أي مسيحي بها، الأمر الذي يعد اضطهادًا صامتًا.

٤- العنف: كأن يقطن مسيحي في عمارة كل سكانها من المسلمين، فيبدأون في التحرش به لـــ"تطفيشه".

٥- الإرهاب: وأعني به المذابح الجماعية.

والخطورة تكمن في أن علماء النفس يقولون إن المتعصب بالكلام لا يختلـــف عـــن صانع العنف والإرهاب، وإن الفرق بينهما يكمن في الجو الثقافي والاجتماعي، بمعنى أن المتعصب بالكلام إذا وجد من يعطى له سلاحًا ووجد إعلامًا يشجعه، فسوف يستخدم هـــذا السلاح للقتل، بالرغم من أن تعصبه كان مجرد تعصب لفظي داخل الحجـــرات المغلقـــة، وذلك لوجود موانع كثيرة من اضطهاد الآخر. ولذلك فإن الصعود في الدرجات الخمـــس من التجنب إلى الاضطهاد إلى العنف، أو النزول من الإرهاب إلى العنف إلى الاضـــطهاد والتجنب، ليس لأن الناس غير متعصبين أو العكس، ولكـــن بحكـــم الظـــروف الثقافيـــة والاجتماعية الموجودة في البلاد.

ولذلك أرى أننا إذا أردنا المعالجة فلنبدأ بالكلام، وأعني الخطاب الـــديني والتعلـــيم والإعلام، وهذه هي الدرجة الدنيا من التعصب، وما حدث في لبنان من عنف طائفي بـــدأ من كونهم متعصبين بالكلام، ثم بالتجنب، ثم وجدوا من يمولهم بالأسلحة، فبدأوا بـــالعنف. وهذه قضية جد خطيرة، وليس من الواجب أن يمر ما حدث في قضية وفـــاء قـــسطنطين هكذا، فنحن نعرف أنه لو توافرت الظروف الفوضوية في ظل أن البلاد منكـــشفة بـــشكل غير عادي، ومعرضة للمؤامرات والأسلحة، لاحترق هذا البلد فعلاً!

إجمالاً، ما يجب أن تفكر فيه هذه النخبة المجتمعة، هو كيفية إيجاد آلية لمواجهة هذه المشكلات وحلها.

د/عماد جاد (الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية والمدير التنفيذي للمنظمة العربية لمناهضة التميز):

سوف أنطلق من روح ما قالته د.هبة رءوف، لأنني أحسست أن لديها وعيًا بطبيعة ما يحدث وخطورته، ولدي ملاحظة أولية حول قائمة المدعوين، وهي أن أسماء الحضور تعكس جزءًا من المشكلة التي نناقشها؛ فكل الأسماء الحاضرة معروفة ولامعة، فهل هـــذا له علاقة بمدى الإحساس بالأزمة ووطأتها أو بالخوف على هذا البلد؟ هـــذا مـــا نحتـــاج لمناقشته سويًا.

في الحقيقة، إن لدي ذعرًا نتيجة لما يحدث من شحن إعلامي وانقسام واحتقان، جعلني أتساءل لماذا لم يذبح الناس بعضهم بعضًا حتى الآن؟ وأذكر أنني عندما كنت طالبًا في هذه الكلية في وقت ذروة نشاط الجماعات الإسلامية، فإننا عانينا من التوترات بسبب ذلك، ومع ذلك لا يمكن قياس احتقان سنة ١٩٨٠-١٩٨١ بالاحتقان الحالي، فالاحتقان الحالي يفوق ما كان في عام ١٩٨٠، وسبب ذلك أن الاحتقانات السابقة لم تنل من المصريين، وكانت الطبقة الوسطى -بالفعل- مستودعًا للقيم. وأعتقد أن مشكلتنا الأساسية في الطبقة الوسطى حاليًا، وذلك على مستوى الجانبين: المسلمون والمسيحيون.

وقد يكون مقياس التعصب الذي تحدث عنه د.إكرام لمعي موجودًا في مصر الآن، وقد نشهد منه صورًا مختلفة، وإن لم تحدث الدرجة الخامسة وهي ممارسة العنف، وفي الحقيقة لا أعرف لماذا لم يحدث ذلك حتى الآن ونحن نحتاج لأن نناقش ذلك. فلقد تابعت كل ما كُتب أثناء الأزمة، ولم أجد فيه العقلية الجمعية التي تتولد لدينا حين نناقش أمورًا عامة؛ مثل القضية الفلسطينية. والشيء المزعج حقًا أن كل ما قرأت لم أجد فيه عقلاً ولا حكمة، وإنما هو بمثابة صب الزيت على النار، ومع كل التقدير والاحترام لواقعة وفاء قسطنطين والاعتراف بخطأ بعض الأطراف، إلا أن هذا الوقت لم يكن هو الوقت المناسب للقيام بعملية شحن مبالغ فيه، ولكن كان من الممكن أن تشكل لجنة لبحث كيفية عدم تكرار مثل هذا الحدث، وبحث معالجته من خلال اجتماع يقدم اقتراحات وحلولاً معينة تلتزم بها جميع الأطراف.

إن التناول الصحفي لهذه القضية، وفقًا لما جاء في العديد من الدوريات الصحفية، يعد أمرًا مثيرًا للرعب، حتى أنني تساءلت ما المطلوب من وراء ذلك؟ وما توصلت إليه هو أن هناك أطرافًا مختلفة كانت تدفع في اتجاه تصعيد الأزمة، وأدعي أن هذه الأطراف من داخل الدولة وداخل الكنيسة ومن الإسلاميين ووسائل الاعلام، وكأن الجميع يريد تفجير الموقف، ومع أنه كانت هناك بعض المحاولات لتهدئة هذه الأزمة، إلا أنها قد أُجهضت من قبل أطراف من داخل الدولة عبر نقل رسائل خاطئة، أي أن هناك تعمدًا لتصعيد الأزمة بهذا الشكل.

وبالنسبة لدور الكنيسة، وأنا أتبع الكنيسة الأرثوذكسية، أرى أن زيادة هذا الدور أمر خطير؛ إلا أنني لن أتوقف عند مشهد زيادة الدور، فلابد أن أتحدث عن مسببات

زيادته، وعن انسحاب الدولة من أداء وظائفها، فمدير الأمن في محافظة ما مثلاً قد يطلق سراح أحد المعتقلين المسيحيين لأن الأسقف أرسل إليه هدية أو تحدث معه تليفونيًا، وبناء على ذلك لا يستطيع المسيحي المغلوب على أمره الحصول على حقه إلا من خلال الكنيسة، فأين دور الدولة؟! ومن أمثلة زيادة دور الكنيسة كذلك ما حدث لفيلم "بحب السيما"، والذي لم يكن به أية إساءة دينية، ولكن رجال الدين طالبوا بوقف عرضه، لأن وزير العدل يعطي للأزهر الضبطية القضائية، ويعطي "للمشايخ" حق الاحتجاج على فيلم ما، فإن رجال الكنيسة رأوا أنهم ليسوا أقل من أن يحتجوا هم أيضًا! ولو كان المناخ العام يقصر دور رجل الدين داخل المسجد وداخل الكنيسة، فيما يخص الصلة بين الإنسان وربه، لما تهيأت لهم فرصة التدخل في الشأن العام، أو التدخل في أمور تتصل بمجال الإبداع الأدبي والفني، وهي أمور ليس لهم حق التدخل فيها.

لو أن هناك الفرصة لممارسة عمل وطني نزيه، كأن يُسمح بالتظاهر أمام مجلس الشعب أو إحدى النقابات، للجأ المواطنون إليه، ولكن مسألة زيادة دور الكنيسة تحتاج إلى المناقشة في مناخ غير ذلك، فالمناخ الحالي لا يساعد على النقاش الهادئ.

إن المشكلة الكبرى كانت في الغياب الكامل للجماعة الوطنية ولدورها في لحظة الأزمة، إذ لم يكن لعمل من يعملون على هذه الجماعة أي نتيجة، فلو كان هناك أي إنجاز لهم على الأرض لكنا تجنبنا هذه الأزمة، ولما صار أمر وفاء قسطنطين مسيحية أو مسلمة موضوعًا للرأي العام، ولما حدث مثل هذا التصعيد. ولكن ما حدث يرجع لأن الدولة والكنيسة والجماعة المثقفة أداروا الأزمة بشكل يفتقر للذكاء، فصارت القضية سياسية رغم أنها قضية مجتمعية.

وفيما يتعلق بمسألة المصطلحات مثل: الكفار وأهل الذمة والنصارى، أعتقد أننا نحتاج للوعي بالتأثيرات السلبية الشديدة لهذا النوع من المصطلحات؛ فالمسيحيون ينزعجون كثيرًا من كلمة نصارى، وهم أكثر انزعاجًا من مصطلحات أخرى مثل: أهل الذمة والكفار، ولا أريد الوقوف كثيرًا أمام هذه المصطلحات، إلا أنها تحتاج إلى الضبط.

ولكن أعتقد أن المشكلة الأكبر والتي تحتاج لعلاج في الفترة القادمة، هي مشكلة الطبقة الوسطى المصرية. بمعنى أن هذه الطبقة لم تعد كما كانت تسمى "مستودع القيم"، بل أصبحت أكثر انفلاتًا.

أخيرًا، لاحظت أن الكثير ممن تحركوا أثناء الأزمة الأخيرة فعلوا ذلك بدافع الوجاهة الاجتماعية، ولكن ثقتي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تجعلني أراهن على أمل أن يكون هذا التحرك مسألة تطور ينتظر أن تأخذ بعدًا مؤسسيًّا، بحيث تتكون مجموعة وطنية تلتقي ليس على أرضية أزمة وفاء قسطنطين، ولكن على اعتبار أن لدينا مشكلة كبيرة. وأقترح أن تلتقي مجموعة العمل بشكل منتظم، وأن تكون هناك إرادة للعمل واقتراحات معينة تتم مناقشتها على أرضية وطنية. وأنا أول من يؤيد تقليص دور الكنيسة وإصلاح داخلها، وبخاصة فيما يتعلق بموضوع الطلاق وغيره، ولكن أعطونا الفرصة لعمل ذلك، أي الفرصة للحديث عن مشترك قومي، فإذا أردنا إثارة قضية إصلاح دور الأزهر أو الخطاب الديني الإسلامي، فيجب أيضًا إثارة قضية إصلاح الخطاب الديني المسيحي، وإلا فإن ترك الأمور على ما هي عليه يعد كارثة. وفي الشأن الديني، فإنه لا يشغلني من يصبح أسقفًا ومن يصبح بطريركًا، ولكني في النهاية أريد أن يقتصر دوره داخل الكنيسة ولا يتعداها، وهذا لا يتسنى بالعنف والهجوم بالمقالات التي تؤدي إلى التعبئة والتعصب، ولكن من خلال النقاش على أرضية وطنية، والاتفاق على برنامج وطني نلتزم به جميعًا، ويكون الدافع الوحيد له هو الوطن وأمنه وحينئذ لن يكون هناك أي اختراق خارجي.

ولدي قناعة بأن التدخل الخارجي لا يحل أزمة داخلية، بل إن أي تدخل خارجي يأتي على حساب الأقلية التي من المفروض أن يأتي لصالحها، وأستطيع القول إن الدولة هي المسئول الأول عن الاستقواء بالخارج، فحين تعكس سياسة الدولة أنها لا تستطيع التحرك إلا تحت ضغط خارجي، فهذا يهدي الناس إلى تفسير الأمور على أنها نتيجة ضغط أمريكي.

إنني كمصري مهتم بمصلحة هذا الوطن، وأريد العمل على أرضية وطنية، كما لا أرغب في زيادة دور الكنيسة، وأعتقد أن كل القضايا الخاصة بدور الكنيسة وإصلاحها لا يمكن طرحها إلا في جو وطني متسامح. فحين أتحدث اليوم بشكل منفرد عن دور الكنيسة والإصلاح داخلها سوف أُتهم بالخيانة، ولكن إذا اجتمعنا كمصريين -بغض النظر عن الديانة- لنتحدث على أرضية وطنية فإن الوضع سيختلف. إن هناك قضايا متراكمة وما نحتاجه هو تفتيت هذه القضايا، مثل قضية الإعلام التي نحتاج إلى دراستها، وإعداد تصور لها يأخذ في الاعتبار غرس قيم المواطنة. وأتمنى أن نصل إلى ما قاله د/مصطفى الفقي عن دور المسيحيين العرب في إظهار سماحة الاسلام للغرب بعد أحداث ١١

سبتمبر، وذلك لن يحدث إلا من خلال مواطنة متكاملة وتسامح داخلي كامل، حينئذ لن ينتظر أحد تكليفًا، بل بالعكس سوف يبادر الجميع بالقيام بدوره، وأنا كمصري مسيحي درس الكثير من الإسلاميات في الأدب والنصوص، وأقرب أصدقائي من المسلمين لكنهم لا يعرفون شيئًا عن جوهر المسيحية، ولذلك فنحن في حاجة إلى التعارف، إذن هناك مساحة شاسعة مجهولة ربما لو عرفها الفرد سيدرك أن من بجانبه ليس شيطانًا.

د/عماد صيام (خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية واستشاري برامج التربية المدنية):

أود التحدث في نقطتين: أولاهما، قبل إلقاء اللوم على الدولة والكنيسة يجب أن نلقي اللوم على أنفسنا للتقصير، فنحن نتحدث عن المواطنة ونشر ثقافة المواطنة والمساواة، ولكن الحقيقة أننا تراجعنا وتخلفنا كثيرًا جدًا في هذا الصدد. وسأتحدث عن ذلك من خلال تجربة ذاتية. فقد يذكر أ.سمير مرقس أو د.هبة رءوف أننا بدأنا في أوائل التسعينيات عملاً جادًا حول قضايا الحوار الوطني والمواطنة، وكنا نسترشد بكتابات المستشار/ طارق البشري والمرحوم وليام سليمان قلادة، وأعتقد أننا كنا نعمل بشكل مشترك في إطار مؤسسة، مثل مركز الدراسات القبطية، ومركز العدالة والسلام، وأتذكر أن أهم نتائج هذا الحوار لم تتمثل فقط في ضرورة إظهار المشترك بين المسلم والمسيحي، ولكن أيضًا إظهار المشترك بين فرقاء الأمة من الطبقة الوسطى. وأتذكر أنني لم أكن أحتمل الجلوس لمناقشة أحد الإسلاميين، واليوم تعد د/ هبة رءوف من أقرب الأصدقاء لي، وبالمثل أصبح د/ إبراهيم البيومي غانم الذي لم يكن يستطيع الحديث مع شخص قبطي، وكان إسلاميًا متشددًا، أما الآن فهو عضو معنا في مجموعة الأصدقاء الإسلاميين المسيحيين الليبراليين القوميين. ومن الملاحظ أن الحوار الذي بدأ لإطفاء الحرائق المشتعلة بين الدولة وجماعات الإسلام السياسي (والذي أسهم فيه مجموعة من أبناء جيل الوسط، والتي لها ملامح خطاب مشترك فيما يخص قضايا الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان وقضايا العدالة الاجتماعية) قد انطفأ فجأة بعد سنوات من الحوار، وبذلك انطفأت هذه المصابيح التي تحدثت إلى الناس بشكل مباشر في القرى والمحافظات، ثم تلاشى الاهتمام بهذا الموضوع وكأن الأمر انقضى، ثم بدأت بعض المؤسسات –وبعدما كانت تعمل لصالح الوطن– تعمل لصالح الكنيسة.

أتصور أننا جزء من المشكلة، فماذا فعلنا وماذا قدمنا لنشر ثقافة المواطنة؟! فكلنا فاعلون سياسيون وفاعلون اجتماعيون، فنحن لسنا مجرد باحثين نكتب الأوراق ونتداولها، ولكن لكل منا دائرة ما من التأثير وسط الجمهور العام. لقد تحدث د.عماد جاد عن ضرورة إيجاد شكل مؤسسي لمبادرة برنامج حوار الحضارات، وأعتقد أنه يجب أن يكون جزءًا من واجبنا محاولة استعادة هذه المؤسسات التي أدت دورًا مبادرًا في بناء نقاش وحوار بين أبناء جيل الوسط من المختلفين سياسيًّا ودينيًّا، والذين يشكلون الجسم الحقيقي لجيل حاول تقديم رؤية نقدية متجاوزة لكل التيارات السلفية الدينية والسياسية.

إذا كنا نتحدث عن نشر ثقافة المواطنة وكيفية العيش معًا كأبناء وطن واحد، فإن الحلقة الرئيسة التي يجب أن نبدأ بها هي المؤسسة التعليمية في مصر، وأتفق مع د.هبة رءوف ود.عماد جاد في أنه خلال الثلاثين عامًا الماضية حدث حرث عميق للتربة في مصر، وإذا كنا نتحدث عن الخارج فإن الخارج عندي ليس أمريكا ولكنه يبدأ من السعودية بالتحديد. فمنذ السبعينيات، حين هاجرت الكتلة الأساسية من المدرسين إلى دول الخليج، وعادوا يحملون معهم كل رؤى وطقوس الإسلام الوهابي، ولا أقول بوجود ارتباط بمنظمات تعمل بشكل سياسي، بل أقول -وأنا قريب جدًا من المؤسسات التعليمية- إن هناك مناخًا شديد الطائفية، ولا أتحدث عن قضية المناهج بل عن نمط العلاقات السائدة في المدرسة، والذي يربي الطفل على كراهية أخيه في الوطن، وأستطيع أن أذكر مئات الوقائع إذا أخذنا في الاعتبار وجود ٣٦ مليون مدرسة و١٧ مليون تلميذ مصري، إذن يجب البدء في الاهتمام بإصلاح المؤسسة التعليمية وبحث كيف يمكن أن تشكل هذه المؤسسة إطارًا حقيقيًّا لنشر ثقافة المواطنة والعيش المشترك، ولا أنكر وجود مبادرات في بعض الأماكن، ولكن المؤكد أن الجيل الصغير أكثر قدرة على التأثر والتجاوب مع الأفكار الوطنية. ولدي تجربتان للعمل مع مشايخ وقساوسة، لدفعهم للعمل سويًا والاتفاق على ما هو مشترك وما هو وطني.

إجمالاً، أقر أن الموضوع في غاية التعقيد لأن هؤلاء قد "انتهوا"، وبالتالي فالعمل مع أطفال المدارس أسهل وأيسر. إن مجرد العمل معهم حول قضايا الوطن وهمومه يُمكِّن من الكشف عن أفكارهم المسبقة، وأعتقد أنه يجب أن يركز جزء من جهد برنامج حوار

الحضارات على مشاكل بحثية مثل: ماذا نفعل في المؤسسة التعليمية؟ وكيف نعيد الاعتبار لثقافة المواطنة داخل هذه المؤسسة لما لها من خطورة؟

إنه لمن الجدير بالذكر أن النسبة الغالبة من قادة الجناح المسلح للجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد من المدرسين، ولنا أن نتصور حجم الكوارث الناتجة عن عملهم في مجال التدريس لما لا يقل عن عشر سنوات قبل القبض عليهم، كما أن عشرات الآلاف من المعتقلين مدرسين، وقد عاد معظمهم إلى المؤسسة التعليمية، ولنا أن نتصور أن هؤلاء الأفراد يعيدون تشكيل الجيل الجديد بأفكار مخالفة تمامًا لكل ما نقوله، ولذلك يجب أن يكون جزء من واجبنا هو معرفة كيفية الخروج من ساحة الحجرات البحثية المغلقة إلى فضاء الوطن في عمل مباشر؛ لأن الأجيال الجديدة هم من يعيش في هذا الوطن، وهم من سيقوم بتعميره، فالوطن ليس مقتصرًا علينا فقط.

أ.د/حسن عبيد (أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

بدايةً أتفق مع ما أثير حول إصلاح المؤسسة التعليمية، ومحاربة ظاهرة الدروس الخصوصية، وفساد الشكل التعليمي، وسوف أتكلم في هذا الموضوع باعتباري مواطنًا، وولي أمر أنتمي إلى مدينة الإسكندرية التي تعكس التآلف والحضارة، فقد تلقيت تعليمي في مدارس النيل القبطية وسان مارك وجمعية العروة الوثقى الإسلامية، وسوف أستعير قول "روجيه جارودي" عن المئذنة الحاضنة، ففي الإسكندرية يعتبر الإسلام هو الأغلبية الحاضنة التي تحتضن "سان مارك" والكنيسة المرقصية وأول معبد يهودي.

إن الحادثة الأخيرة التي طُرحت في النقاش ليست انعكاسًا لمستوى ثقافي متدنٍ، ومع أننا نندرج في إطار دول العالم الثالث من الناحية الاقتصادية، إلا أن النسيج الثقافي لدينا متقدم، والدليل على ذلك تعامل الإسلام مع المسيحية واليهودية في مصر، والذي لم يتحقق على هذا النحو في أي دولة أخرى، لقد كان رجل الشارع لدينا يفسر العلم القديم بأن الهلال يحتضن ثلاثة نجوم: هي الإسلام والمسيحية واليهودية، وعلى المستوى الفني كان نجيب الريحاني الممثل الأول مسيحي الديانة، وكذلك كان بشارة وكيم، وهذا يعني أننا نعرف كيف نعيش معًا. فإذا كانت بعض المشاكل قد حدثت فهي نتيجة انفلات ما وسيزول، أما على المستوى العملي والسياسي فإن أهم وزراء التموين في مصر كانوا محمد عبد الله مرزبان وكمال رمزي استينو، وفي الإطار ذاته كان ألبرت برسوم سلامة

المرشح الرئيسي في واحدة من أهم الدوائر الانتخابية في الإسكندرية، وحتى اليوم ما زال ابنه هو النائب عن هذه الدائرة في مجلس الشورى، وقد كان التنافس السياسي يتم بين وفديين وسعديين، ولم يكن قط بين أقباط ومسلمين.

إجمالاً، أنا أزعم باعتباري مصريًا مسلمًا تربى في المدارس المسيحية، أن مستوى النسيج الثقافي في التعامل مع الأديان يقوم على منطق الأغلبية الحاضنة، وهذا هو نمط النسيج الثقافي المصري، ومع الاعتراف بأن هناك مشاكل إلا أنها عارضة ولن تؤثر على مسيرة العيش المشترك.

أ/جورج اسحق (المنسق العام السابق لحركة كفاية):

كنت أتمنى أن أكون متفائلاً مثل د.حسن عبيد، ولكنني أعتقد أن مصر ليست بخير، وأن الحال يتدهور إلى أقصى مدى، وهذه ملاحظة ينطق بها الواقع، ومن الجدير بالذكر أن الحدث الأخير ليس الأول من نوعه، ولقد اجتمعنا هنا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مرات عديدة حول أحداث مشابهة.

من ناحية أخرى، أريد أن أطمئن د.هبة رعوف بأن اجتماعنا اليوم بعد شهرين من الحادثة الأخيرة ليس الاجتماع الأول لمناقشتها، فهناك لجنة دعت إليها نقابة الصحفيين بعد ثلاثة أيام من الأزمة، وقامت بجهد جيد أرجو ألا يتم تجاهله وألا يعيش كل منا في جزيرة منفصلة.

وفي الواقع، إن مقولات "العيش المشترك" والحديث عن عنصري الأمة هي مقولات غير مرغوب فيها؛ إذ أن العالم كله تجاوز هذا، وأصبحت فكرة المواطنة هي الفكرة الأساسية، وما يحدث في الحقيقة هو نتيجة لتردي حالة الدولة، حيث لا يُحترم القانون ولا يستطيع أحد الحصول على حقوقه، يضاف إلى ذلك السلبية التامة من قبل المواطنين، إلى جانب توتر وحساسية الجانب الديني، والذي صار أضعف حلقات المجتمع المصري وأكثرها إثارة للأزمات، إذ أن العلاقة بين الجانبين لم تؤسس جيدًا، فعلى الرغم من كل الجهد والفكر لم نر لذلك الجهد أثرًا على أرض الواقع، ومن ثم فعلينا أن نبحث في كيفية ترجمة هذا الفكر إلى إنجاز واقعي.

النقطة الثانية، هي مخاطر وجود ملفات بهذه الخطورة بين يدي الأمن، فما حدود دراية الأمن بهذا الموضوع؟ فهو لا يختلف كثيرًا عن الرهبان في الأديرة، فكل منهم ليست لديه فكرة عن الموضوع، ويعالج القضية من منظور أحادي، فما يهم رجال الأمن هو أن يستتب الأمن دونما اهتمام بالأقباط أو بالمسلمين، فكيف نضع قضية قومية مصيرية تمس العلاقة بين المصريين بين يدي الأمن؟!

أما النقطة الثالثة، فهي أنه مهما قلنا من خطابات أو مهما تحدثنا عن ثورة يوليو ١٩٥٢، فإن الجيل الجديد لا يزال بعيدًا عنا تمامًا؛ فالجيل الجديد يلزمه خطاب جديد يتناسب مع المتغيرات الدولية والعالمية، وبعض أبناء هذا الجيل يتحدثون اليوم عن المواطنة العالمية، هذه إشكالية كبيرة جدًا ويجب مناقشتها، في ظل الانفصال بيننا وبين الجيل الجديد الذي يمتد لقضايا كثيرة وكبيرة، والدليل على ذلك -على سبيل المثال- في العام الماضي كانت هناك مظاهرة خارج جامعة القاهرة لمساندة القضية العراقية والفلسطينية، في حين كان الطلبة داخل الجامعة في حالة من السلبية، والسؤال هو: لماذا أصبح هذا الجيل بعيدًا عنا؟ في معرض الإجابة على هذا التساؤل، أعتقد أن السبب الرئيسي يرجع لأننا استبعدناه، ففي الانتخابات مثلاً نقول هذا إسلامي وهذا ناصري وهذا شيوعي ونستبعدهم، فلا نجد من يعبر عنهم أو يتواصل معهم، وهذه مسألة مجتمعية وليست مسألة أقباط ومسلمين، فالدولة "مهترئة" و"منتهية" ولابد أن يعاد النظر في مصر ككل، فالقضية قضية قومية وليست قضية طوائف.

إن قضية حرية العقيدة تعد من أهم ما طُرح اليوم، ولابد أن توضع على الأجندة ونناقشها بشكل قانوني ودستوري وتشريعي، ولابد أن تقاس المسألة من كل الجوانب. وإذا اعتبرنا أن ممارسة المؤسسة الدينية لدور سياسي يعد أمرًا خطيرًا، فكيف نطالب بدور سياسي للأزهر، ثم كيف نطالب بذلك ونطالب في نفس الوقت بتقليص دور الكنيسة؟ يجب أن يقتصر دور المؤسسة الدينية على موقعها الطبيعي. وهنا أؤكد على أن الدولة هي التي تبدأ بالتفرقة بين الجانبين، إذ تقوم الرموز السياسية بإرسال التهنئة للكنيسة في الأعياد القبطية، وأنا كمواطن مصري تمثلني الكنيسة دينيًّا ولكنها لا تمثلني سياسيًّا، فلماذا تتوجه إليها الحكومة بالتهنئة؟! ولماذا تسألها عن رأيها في القضايا المختلفة مثل فلسطين وغيرها؟!

وتجدر الإشارة إلى أن الدكتور/ ميلاد حنا ذكر مقولة سببت له مشاكل كثيرة حينما قال أن "البابا في جيب الحكومة"، وعمومًا إنني أجد أن دور المؤسسة الدينية خطير للغاية، وأرجو أن نتجاوز عن الأشياء الخطيرة، مثل وجود من يهتف لشارون أو الاستقواء بأمريكا أو اعتبار ذلك خيانة، إلا أن طرح مثل هذه الأشياء أثناء الأزمة سيؤدي لانتشارها بين الجمهور العادي. وقد طرح اقتراح في نقابة الصحفيين عن وجوب إنشاء مجلس قومي للمواطنة، وأعتقد أننا يجب أن نبدأ أولاً بتنقية الأجواء بيننا، ثم ننشئ بعد ذلك مجلسًا للمواطنة.

الشئ الأخير، هو أنه من المطلوب ألا نناقش المسألة بشكل طائفي، ولكن يجب مناقشتها في إطار قومي، وأن نشترك جميعًا في إعداد مشروع عقد جديد قبل الخوض في هذا النقاش. وفي هذا السياق أريد مناقشة قضية التعليم، وأتفق مع د.عماد صيام لأننا نعمل وسط ١٢٥٠٠٠ طالب ونرى الموقف من قريب، التعليم في حاله سيئة للغاية، فأين كتابات ابن الحكم في أدبيات التعليم في مصر؟ وأين الأدبيات التي تنشئ المواطنة وتجمع شمل الأمة؟! أقترح على حضراتكم باعتباركم النخبة المثقفة فتح عدة ملفات، مثل ملف الإعلام والتعليم والمواطنة وحرية العقيدة.

أ/سامح فوزى (رئيس مؤسسة مواطنون من أجل التنمية):

أريد التحدث في نقطتين ورد ذكرهما أكثر من مرة عبر المداخلات السابقة، وهما:

١- علاقة الكنيسة بالسياسة.

٢- المشكلات القبطية.

هاتان المشكلتان غاية في الأهمية، وقد تردد صداهما خلال المناقشات، إلا أننا إما نمر عليهما مرورًا عرضيًا، أو ننظر إليهما نظرة أحادية، أو حتى نتناولهما بهدف إعادة إنتاج خطابات كانت سائدة لفترة طويلة. وأريد أن أعترف أن هذا الموضوع يشغلني بشكل شخصي، لأنه يبدو مثل الأساطير التي لا تريد أن تنتهي، نريد أن نعرف طبيعة هذا الموضوع وحجمه ونتناوله في نطاق بحثي أكثر منه مجرد مناقشات عابرة أو خطابات إعلامية.

فيما يتعلق بالكنيسة والسياسة، فأنا أتفق مع تشخيص المستشار/ طارق البشري، ولكني أريد أن أقفز على هذا التشخيص وأبحث عن الأسباب، فالسؤال يجب أن يكون: لماذا هذه الظاهرة؟ فوجود دور سياسي متضخم للكنيسة مشهد لا تخطئه عين باحث، فإذا أردنا البحث عن حلول أو ابتكار ما يسمى بالهندسة السياسية الجديدة، فعلينا أن نبحث عن الأسباب، وأعتقد أن الدولة تريد هذا النمط من العلاقات. وهذه ليست حالة الكنيسة فقط، بل هذا هو أسلوب إدارة الدولة كلها، فهناك حاجة لإعادة إنتاج علاقات ما قبل المواطنة لضبط المواطنة، قد نتفق أو نختلف مع هذا الأسلوب، هذه قضية أخرى، فإذا كان هناك كفيل قانوني في الخليج، فهناك كفيل سياسي في مصر، فلا يوجد مجتمع مصري مستقل، كلها جماعات تتحرك بكفيل سياسي: الإسلاميون، الأقباط، الشيوعيون، البيروقراطيون، كل منهم يتحرك بكفيل سياسي. فعلى سبيل المثال، يمكن اعتبار أن الاتفاق الأمني الأخير في جنوب سيناء مع القبائل معناه إيجاد كفيل سياسي لمجموعات، إذن القضية ليست قضية الكنيسة، وربما تكون هناك تطلعات كاريزمية لدى شخص البابا لا نستطيع إنكارها، ولكن ما أقصده هو أن هذا هو النمط الذي تريده الدولة، وهناك مشاهدات كثيرة للدلالة على ذلك. ففي حادثة كفر دميانة مثلاً عندما طلب المتضررون من المحافظ تعويضات عن منازلهم، قيل لهم اذهبوا وطالبوا الكنيسة!! ومن المشاهدات أيضًا الملاحظة التي ذكرها أ.جورج إسحق عما تعنيه تهنئة البابا، وحين يتحدث البابا شنودة عن القضية الفلسطينية، يقال إن هذا دور وطني، وحين يمنع الأقباط من الذهاب للقدس أو من ممارسة الشعائر، ألا يعد ذلك أذى؟! وحين عُرض فيلم "بحب السيما" وتدخلت القيادات الدينية الكنسية، كان من أكبر المؤيدين لذلك هم الإسلاميين، حينما قالوا إن من حق الكنيسة التدخل في الإبداع للمحافظة على العقيدة! فما حدود الفرق بين العام والخاص؟ كل هذه أمور تحتاج لقدر من المعرفة والعلم.

وبالإضافة إلى الأبعاد المتعلقة بالكاريزما، أعتقد أن التيار الإسلامي أو فصائل منه أعطت الشرعية للكنيسة لاحتواء الأقباط؛ بمعنى أن هناك مواجهة لفترة طويلة وإنتاج خطابات نصوصية تُكفِّر الأقباط أو تقف ضدهم وتلتمس العنف، وبعض الأحداث التي حدثت للكنائس أعطت للكنيسة مشروعية التعبير عن مركزها، وهذا موضوع بالغ الخطورة، وما قلته عن فيلم "بحب السيما" أيضًا مؤشر خطير، وعندما تحدث البابا في أحد اللقاءات وفُهم أن حديثه عن التمثيل النسبي، كان أول من رحب بحديثه المستشار/ مأمون

الهضيبي(**) حين سأله عن النسبة التي يريدها ودعاه لأخذها. إذن هذه رغبة في إنتاج طائفية، وبغض النظر عن تراجع المستشار مأمون عن هذا التصريح، فهناك رغبة لخلق مناخ طائفي ربما بوعي أو بدون وعي، فالمسألة تحتاج منا إلى التوقف حول هذا الموضوع.

أخيرًا، لابد من زيادة وتفعيل دور القيادات المدنية القبطية، وبخاصة أنهم من تولوا إدارة الملف القبطي؛ سواء بشكله السياسي قبل عام ١٩٥٢ أو بشكله التكنوقراطي بعد ذلك، ولكن ربما حالت الكنيسة في الوقت الراهن دون ممارسة هذه القيادات للشأن القبطي، وأتفق مع الرأي القائل بأن المجلس الملي ليس له دورًا حقيقيًا، ولكن السؤال هو: من منعهم من بناء قواعدهم في الشأن العام؟ وهل ويصا واصف أو مكرم عبيد أسسا قواعدهما السياسية بناء على مباركة باباوية؟ من منعهما من أن يكونا ممثلين حقيقيين للأمة؟ هل الكنيسة؟ أعتقد أن هذا الأمر محل شك، فربما منعتهما الكنيسة من ممارسة الشأن القبطي، وربما تكون القضية هي الفعل اللاديموقراطي العام الموجود في المجتمع.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: من يتولى هذا الملف؟ أنا أعارض أن تتسلمه الكنيسة، أو أن تستمر المفاوضات بين الدولة والكنيسة، إن قبول فكرة المفاوضات معناه الاعتراف ضمنًا بحق كل طرف أن يستخدم ما لديه من أوراق للتفاوض، في حين أن القضية في الواقع خارج نطاق التفاوض؛ فهي قضية مواطنة. ومن ثم فلابد من الإجابة عن سؤال: من الطرف الذي يكون أمينًا على هذا الملف دون أن يكون طرفًا فيه؟! كلنا نريد أن نكون فاعلين، ونحن لا نلوم أحدًا ولا نتهم أحدًا، بل نريد أن يكون لنا جميعًا دور في إدارة الشأن العام كتعبير عن المواطنة.

أما موضوع المشكلات القبطية، فهو محير جدًا، ومن خلال متابعتي له منذ بدايات القرن العشرين، توصلت إلى نتيجة مفادها: أن هذه الهموم ما زالت قائمة وموجودة وتكاد تتناسخ، وكذلك الخطابات المرفقة بها، فمثلاً مطلب الوظائف قُدِّم في عريضة لرئيس الوزراء المصري والمعتمد البريطاني سنة ١٨٩٧ وتكرر في كل من المؤتمر القبطي والمؤتمر الإسلامي، وتكرر بعد ذلك في كتاب مهم للدكتور/ زهير ميخائيل عن المشكلات القبطية عام ١٩٥٠، وأيضًا في وثيقة ميريت غالي التي قدمها للرئيس السادات، وتكرر تقريبًا في كل الكتابات التي تتناول الشأن القبطي. والغريب أنهم يستخدمون نفس الألفاظ

** المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين.

والعبارات تقريبًا!! وفي تحليل نصوص بعض مقالات أنطوان سيدهم(***) في التسعينيات وجد أنها تضم نفس المفردات التي ذُكرت في المؤتمر القبطي ثم في كتابات لاحقة عليه. إذن يمكن القول إن الوعي الجمعي بهذه القضية موجود، ولكنه ربما يكون غير مقصود.

لا شك أننا جميعًا ضد التدخل الأجنبي جملةً وتفصيلاً، لكني لا أتصور أن بناءً اجتماعيًّا وسياسيًّا قويًّا في أي مجتمع سمح بالتدخل الأجنبي، ففي كثير من الدول التي لا تسمح بالتدخل الأجنبي، يكون ذلك راجعًا إلى وجود بناء اجتماعي قوي، وإلى وجود ديموقراطية وحريات ودولة وكذلك سلطة شرعية ممثلة، حيث لا يجد التدخل الأجنبي ما يفعله في مثل هذه المجتمعات، ولنا أسوة في الأردن وهي دولة صغيرة جدًا ومحاصرة بالأعداء، ورغم أنها دولة فسيفسائية، فلا يُسمح لأحد بالتحدث عن الشأن الديني هناك، إذن القضية قضية هندسة سياسية وبناء اجتماعي.

وأعتقد أنه إذا كان الأقباط والمسلمون قد تمكنوا من تحقيق الاستقلال الأول في ظل ثورة ١٩١٩ ودستور ١٩٢٣ وما سبقه وتلاه من مراحل، فليس هناك أمل إلا في إعادة التآلف بينهم كمواطنين، وبذلك يمكنهم الوصول إلى الاستقلال الثاني وهو الاستقلال السياسي. هذا هو الطريق الوحيد الذي يعيد إنتاج فكرة المواطنة على أسس جديدة، وأثناء السعي للإصلاح السياسي سوف يتم التخلص من مشاكل بغيضة لا يجب أن تواجه بفردية.

أ.د/ منى ابو الفضل (أستاذ النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

يمكن القول إن المداخلات والمناقشات التي تمت حتى الآن تتضمن الدعامات والمنطلقات القوية اللازمة لبناء الأجندة البحثية للجماعة النواة التي يمكن أن تتشكل لتكون الأساس لحل أزمة التهتك الهيكلي على مستوى الدولة. وقد أعجبني القول بأن جماعة وطنية وضعت أساس استقلال مصر، واليوم نحن مطالبون بوضع أسس الإصلاح السياسي، والأساس الذي يجب أن يقوم عليه هذا الدور هو تحقيق الآلية التي تحقق الإنجاز على أرض الواقع.

*** مؤسس جريدة "وطني"، وهى جريدة موجهة للأقباط.

وهنا أقترح ألا يقتصر عملنا على مواصلة الجلسات النقاشية، بل يجب أن ننظر وراءنا لنرى الإنجازات السابقة، وذلك لإعادة النظر فيها وتقييمها سلبًا أو إيجابًا، ثم نضع خطة البحث المستقبلية التي تحولنا من قوة التدخل السريع التي أشار إليها أ.نبيل عبد الفتاح إلى أن نكون جماعة، فأنا أبحث عن عنصر دفء وتواصل واستمرار ومعايشة مستمرة لواقع أزمة عصر، أزمة موقع وحضارة.

هناك نقطتان أود إبرازهما لتكونا مدخلين لمحاولة حفز كياننا وحفز هذه اللحظة، ولكي تكون هذه الجلسة نواة للجماعة المستمرة.

تتمثل أولاهما في أهمية البعد العملي وفكرة الآلية ومأسسة هذا الجهد، بمعنى أن نرى أعضاء هذه الجماعة وأطرافها ليس فقط من ناحية التكوين، ولكن أيضًا من ناحية برنامجها، ولابد أن تكون على مستويين: الأول، يأخذ في اعتباره النواة المؤسسة ثم التفريعات عن هذه المجموعة المؤسسة، والتي يمكن أن يتم من خلالها مستقبلاً عمليات الترشيح لما يدور في هذه المجموعة من دائرة المثقفين، والتي يمكن أن تكون منعزلة عما يدور في الساحة، وبذلك تكون مثل شجرة أصولها في المثقفين وثمارها تمتد من أسيوط وسوهاج إلى قلب الدلتا، ليس بالمعنى المكاني فقط ولكن على مستوى الدوائر الشعبية التعليمية أفقيًا ورأسيًا. ما أريد تأكيده هو أهمية طرح ما يمكن أن نسميه الأساس الذي يمكن أن نبني عليه هذا الشكل الممنهج المنظم المؤسس، ولكن في نفس لحظة بنائه يجب أن نقوم بإعداد برنامج بحثي له، وربما يكون من الأفضل لو سُكِن هذا البناء في حقل دراسات عمرانية(*) متخصصة.

أعتقد أن د. إكرام لمعي قدَّم طرحًا رائعًا فيما يتعلق بمقياس التعصب، وهذا النمط من التفكير خرج من بين دفات الدراسات الأكاديمية الممنهجة، وهو ليس كلامًا تجريديًّا ونظريًّا، فقد نعتقد أنه تجريد لأننا نجرد المبدأ أو الأصل أو القواعد لأرض الواقع. كما يجب أن نخرج من عملية دراسة المواقع -سواء في لبنان أو البوسنة- بدراسة متفحصة لواقع عيني، وأنا أريد كسر الحاجز الذي استشعره أحيانًا بين دعاة التنظير والتجريد والبحث العلمي، ودعاة التعامل المحدد الذي يتعلق بالتعامل مع كل واقعة وكل حدث

(*) المقصود بمعني عمرانية في حديث د/ منى أبو الفضل هو العمران الاجتماعي والحضاري، نسبة لأطروحات العمران البشري لابن خلدون، التي يستند إليها- ضمن ما يستند- منظور حضاري للدراسات العمرانية.

بعينه، وكما أهتم بإعداد برنامج فيجب أن أهتم بإشعار متلقي الدراسة بجدوى الدراسة أو بأصالتها، والنزول بدورة التنظير والتجريب التفكيري إلى أرض الواقع، ثم الصعود بها مشاركة من الواقع لمراجعة هذه القواعد.

من المهم كذلك النظر إلى نقطة ثقافة المواطنة، والتي تعد أحد المداخل لحفز كيان الأمة والجماعة، فنحن مع ثقافة المواطنة، بغض النظر عن التفاصيل، ولكن أريد أن أبدي اهتمامًا بشئ آخر يرتبط بالتناول الديني، فنحن نريد أن يكون الاهتمام بثقافة المواطنة حجة واتجاهًا للتفكير أو للتعامل مع الظاهرة الدينية ذاتها، ومع المشاكل الواقعية التي يعانيها الضمير الديني الذي هو جزء من الوجدان الجماعي (وجدان الأمة بمعناها الجمعي وبكل عناصرها وأديانها).

وهنا لابد من التحذير مما يبدو أنه "تعالِي على الدين" من قبل المثقفين وبخاصة علماء الاجتماع الذين تأثروا بالعلوم الاجتماعية الحديثة ونزعة العلمنة لدي كثير منهم. وأنا أتحدث على مستوى عام وكيف أن العلوم الحديثة تولد لدى المثقف نوعًا من الاستغناء عن البعد الديني، ويرتبط هذا بما قالته د.هبة رءوف عن أننا نعيش في واقع يزحف في سطحه ظاهرة التدين برموزه وأشكاله وعصبيته، ولكن واقع الدين نفسه به نوع من الضمور مصحوب بضعف القيم الدينية التي تعد مشتركًا بين كل الأديان. وعليه لابد من فتح هذا الملف على مستوى الجماعة المتخصصة دون تركه لأهل الدين، على أساس أنه من الموضوعات الحساسة، بل تجب مناقشة هذه الموضوعات على مستوى الجماعة النواة الخاصة بالمجتمع، ومجتمعنا المصري متدين بطبعه أيًا كانت عناصره وفئاته، وقد أعجبتني فكرة الأغلبية الحاضنة أو فلنقل الثقافة الحاضنة.

أما فيما يتعلق بتأثير العنصر الخارجي، فلا ينبغي أن نقتصر في تحليله على الاعتبارات الخاصة بالمؤثرات التي يمكن أن تحدث بواقع عملية الاستقواء أو الاستجداء، وأتفق مع القول بأن الأرض الفراغ أو المعطوبة تفتح المجال لنمو الأعشاب. وهنا لابد من الإشارة إلى أن أثر البيئة الخارجية يرتبط بشئ معين ليس فقط بالتدخل أو بعدم التدخل، ولكن بواقع الأحداث في الداخل، وحين نطبق ذلك على الواقع في مصر، نجد أن المصري المسيحي يشعر بعدم الأمان، ليس بسبب كونه أقلية يواجه أغلبية، بل يجب أن يشعر أيضًا أن أخاه المسلم مهدد؛ لأننا في زمن اجتياح معين، ولابد أن تكون هناك

حساسية مشتركة. فأنا حين أنظر حولي أشعر كمسلمة أننا في آخر الزمان وأن الإسلام ينتهي، ومن ثم فلا يجب أن نستهين بردود الفعل المرتبطة بالتراكم الذي يحدث من واقع تفرضه الأحداث التي تدور حولنا في العقد الأخير، فواقع هذا العقد يعكس بالفعل إحساسًا بالخطر من الداخل.

وهنا تبرز قضية التساؤل عن الدور السياسي للأزهر، وما إذا كنا نريد إبعاد الأزهر عن السياسة، فليست القضية سياسة ودين، بل هي ترتبط بالرمز الذي يمثله الأزهر اليوم، فمثلاً كمصرية مسيحية قد أشعر بالفخر لوجود البابا شنودة كرمز، بينما كمصرية مسلمة أشعر بالدهشة حين أنظر للأزهر، وأتساءل: هل هذا هو الأزهر الذي كان؟ ولا أتحدث هنا عن أشخاص بذاتهم، ولكن عما كان يمثله الأزهر من رمز، وما كان له من موقع ثقافي، وكيف أصبح اليوم شيئًا مهملاً. إن الآثار والتراكمات التي نعيشها اليوم في إطار توليد الخوف وعدم الأمن تعد تربة خصبة لمرحلة خامسة من المشهد الخاص بمقياس التعصب، وهي مرحلة العنف.

هناك أيضًا نقطة لابد من إلقاء الضوء عليها، وهي تلك المرتبطة بالثقة بين الجماعة، ولا يُقصد بذلك الجماعة المثقفة التي تناقش فقط على مستوى الأجندات والقضايا، ولكن يقصد الجماعة التي تُنمِّي فيما بينها الألفة التي ترتبط بنشأة الثقة؛ فالثقة هي التربة الأساسية التي تنشأ فيها ثقافة المواطنة وثقافة الائتلاف والأمة، فنحن في حاجة لبناء الثقة على مستوى يبدأ من الفصيل الصغير، وهذه هي النواة التي نريد تربيتها، لأنها سوف تكون الأساس لمحاولة تصحيح "الاعوجاجات الهيكلية" التي علينا معالجتها على المستوى السياسي والاقتصادي، وعلى مستوى الطبقة الوسطى وغيرها.

أ.د/ السيد عبد المطلب غانم (أستاذ النظرية السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

أود أن أشير في البداية إلى أنني قمت بالتدريس للدكتور/ عماد جاد على مدار عامين كاملين، كما تقابلنا مئات المرات، ولأول مرة اليوم أتساءل هل هو مسلم أم مسيحي، إذ أنني لم أفكر في هذا إطلاقًا قبل اليوم!

أما ما أريد قوله هو إن هذا البلد واقع يرسم مثلثًا يعد المواطن قاعدته، في حين أن ضلعيه (وهما المثقف والدولة) يتلاعبان بهذه القاعدة؛ أي أن آفة هذه البلد فيمن يدعون

أنهم مثقفون، فضلاً عن الدولة التي تستغل هذا، وأرى المثقفين في هذا البلد يبتلعون موجات بعد موجات من الأفكار الأجنبية، لكي يفجروا بها الأوضاع إما لأغراض خاصة أو مكاسب مادية أو غير ذلك. وهذه فرصة مثالية لدولة غير قادرة على الإنجاز وجل ما تريده أن يستثمر الأجانب الصحراء ويعمل مواطنوها كعبيد عند الأجانب، ولذلك تريد أن تشتعل الفتنة هنا وهناك لتبرر فشلها وحتى لا يحاسبها أحد. فقد كانت الدولة هي شعلة الوقود في إذكاء الأزمة الأخيرة، فلو كانت طلبت من كل فرد أن يلتزم مكانه وأعطت القضاء الكلمة لكانت المسألة قد انتهت بالقانون، ولكن الدولة تريد إلهاء الناس بعيدًا عن عجزها في أداء رسالتها الحقيقية وهى إنجاز عملية التنمية، ومن ثم يجب علينا أن ندرك تفاعلات هذا المثلث، وألا نخضع لهذه اللعبة.

وأؤكد أننا في القرى والكثير من الأماكن المصرية لا نفكر كمسلمين ولا كمسيحيين ولا كيهود، وقد لا نتذكر ذلك سوى في الأعياد لنهنئ بعضنا البعض، في حين لدينا قوتان يستغلوننا وهما -كما سبقت الإشارة- المثقفون والدولة التي تنتهز قيامهم بإشعال الأمور، وتزعم قيامها بدور عظيم في السلام الاجتماعي، وأنا أنكر قيامها بأي دور مثل هذا، بل على العكس من ذلك فمنذ سنة ١٩٧٩ والحكومة هي التي تدفع بألغاز للفتنة وحتى اليوم، حتى أنها تذكي الفتن لتبرر فشلها، لذا فأرى أن الدولة لا تقوم بدورها لكي نسعد جميعًا في مجتمع واحد.

من ناحية أخرى، أنا لا أعتبر أننا مثقفون بل متعلمون حتى نخرج من دائرة الفساد؛ إننا نهتم بظواهر المرض أكثر من عوامل الصحة في مجتمعنا، ونميل إلى التشخيص والتدقيق في المسائل، بينما لا نرتقي على هذه المسائل، ولا نفكر أساسًا في كيفية استرداد الترابط الذي كان موجودًا لدينا، وأرى في حادثة الإفك شئ جوهري، وهو أننا لا ينبغي أن نتحدث في هذا، وأن هذا ليس الوقت الذي نتحدث فيه عن عوامل الفرقة، بل يجب أن نتحدث عن عوامل الصحة والالتئام، وهذا ما يجب أن ينعكس في خطاباتنا المحدودة أو الواسعة، فلا يوجد ما يفرق بيننا، ونحن إذا أصلحنا ذات بيننا سوف ينتهي كل ما يفرق بيننا. فلننشغل بعوامل الصحة أكثر من انشغالنا بعوامل المرض؛ فالذي ينشغل بعوامل الصحة لا يلتقم الحوادث الجزئية التي وراءها مشاكل لا حصر لها، والذي يعالج جزئيات لا يُصلح جسدًا على الإطلاق، أي لابد من الانتباه لعوامل الصحة، ولندع تشخيص الواقع لأن تشخيصنا له سيؤدي لتفاقم المرض.

د/ميلاد حنا:

أنشغل في حياتي بثلاث قضايا هي: قضية السودان، وقضية الإسكان، وقضية الوحدة الوطنية في مصر. بالنسبة للسودان أحرزت بعض النتائج، أما ملف الإسكان فقد أغلقته لعدم وجود فائدة، وأخشى أن أغلق ملف الوحدة الوطنية أو الأقباط للسبب ذاته!

ففي هذا الملف لاحظت في الفترة الأخيرة خوف الحكومة من ناحية أولى، ومن ناحية ثانية هناك مجموعات كبيرة من المهتمين بالهم العام يدعون إلى الحديث والحوار، ولكنهم يعملون في جزر منفصلة عن بعضها، وهذه ظاهرة صحية وغير صحية في الوقت ذاته؛ فهي صحية لوجود مجموعات تحلل وتشخص، وغير صحية لعدم وجود تنسيق بين هذه المجموعات. وبذلك تظل الجزر منعزلة وهذا أمر في غاية السوء، وأنا هنا أتحدث في الإجراء لا في الموضوع. لذا أطلب من د/ نادية مصطفى، باعتبارها المشرف على برنامج حوار الحضارات، أن تبحث عن هذه الجزر، بما فيها جزيرة جمال الغيطاني في جريدة "أخبار الأدب" وغيرها، وأعتقد أن هناك توثيقًا لهذه الأعمال في إطار تسجيلات إعلامية، وأخرى في وزارتي الخارجية والداخلية وفي الهيئات الرقابية، وعبر من يعملون بهذه الملفات، فلو تجمعت هذه الوثائق وتم تبادلها لكان ذلك مفيدًا.

أسجل سعادتي بوجود أجيال متوسطة وأجيال صغيرة لديهم اهتمام بهذا الملف، ولديهم في الوقت ذاته القدرة على الإبداع والتحليل بشكل جيد، ومعنى ذلك أن هذا الموضوع لن يموت، وإن كنت أؤكد على أن موضوع الأقباط والمسلمين موضوع صغير لا يستحق أن نتحدث فيه، ولكنه في نفس الوقت موضوع خطير لابد أن نهتم به؛ لأنه إذا سقطت مصر فسيكون ذلك راجعًا لهذا الملف، إذ أن تفاقم هذا الملف سيؤدي به إلى الخروج عن قدرة رجال الأمن على السيطرة عليه، وهذا ما لا يعترف به رجال الأمن في الوقت الحاضر، وبخاصة أنهم يرون أن هذا الموضوع ذو بعد أمني بالأساس، ومن ثم يمكن السيطرة عليه من خلال الأحكام العرفية والحبس وغيرها من الإجراءات. إن هذه القضية تزداد تعقيدًا نظرًا لانشغال الحكومة بالعمل على التوصل إلى ما يرضي الولايات المتحدة الأمريكية، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل أو غيرها من الملفات في هذا الصدد.

وبصفة عامة، لابد في الوقت الحالي من:

١. بناء الجسور لربط الجزر المنعزلة التي سبقت الإشارة إليها بطريقة ما.

٢. ضرورة التواصل لأن الغد سيأتي بمشاكل أخرى، ولأننا سوف نتفرق لأننا لسنا تنظيمًا مؤسسيًّا، فنحن كجماعة معنية بالشأن العام نجتمع حين يدعونا أحد مثل د/نادية مصطفى أو أ/ جمال الغيطاني أو نقيب الصحفيين، أي لابد من بلورة وتأسيس جماعة وطنية مهتمة بشأن هذه العلاقة، ومعنى ذلك أن كلاً من الأقباط والمسلمين يجب عليهما البحث عن أرضية مشتركة.

٣. اجترار الماضي لن يجدي في شئ، لأن كل ظرف تاريخي جاء في ظروف معينة، فمثلاً إبان ثورة ١٩١٩ لم يكن هناك عولمة، بل كانت مصر قطعة أرض صغيرة معزولة عن الكون، وجمع سعد زغلول الأقباط والمسلمين، وأنشأ قيادة، ثم صنعوا انتصار ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبدأت الحركة النيابية والانتخابات، وهذه لحظة تاريخية ولكل لحظة تاريخية روحًا غير متكررة. أما اليوم فنحن في ظروف قاسية للغاية، ومصر تحيط بها أكثر من كارثة؛ ففي الشمال فلسطين والعراق، وفي الجنوب السودان، وقد تنفجر مصر وتنفجر الحكومة، ولا يهم من سيأتي بعد الحكومة ولكن المهم ألا يقتل الشعب بعضه بعضًا، ليس لدينا جروح حرب أهلية على الأقل في المدى المنظور، ولكن لدينا تراثًا من الحب الكبير، فأنا أرى أن المسلمين لديهم اهتمام أكبر من الأقباط بهذا الموضوع، وهذه هي خصوصية مصر في هذه القضية بالذات، وهذه هي الشمعة الوحيدة في جو عولمي سيئ للغاية، والتي يريد الكل إطفاءها بما في ذلك الأمريكيون، حتى يتمكنوا من مساواتها بالبوسنة، وبذلك يستطيعون الدخول وفرض سيطرتهم. إن الجماعة الوطنية من المثقفين هم عقل ووجدان الأمة (بغض النظر عن وجود بعض الانتهازيين، فهؤلاء موجودون في كل مجتمع وغايتهم هي المناصب، ولا طريق لديهم غير تملق السلطة، والسلطة تريد ذلك وهذه قضية جانبية).

أعتقد أن خطوات الحل في النهاية لابد أن تتمثل في عدة أمور، أهمها:

١- إنشاء مجلس وطني يقوم على أمر هذه العلاقة، فبدونه لا فائدة تُرجى، وأكاد أجزم أن وجود عشرين فقط من المهتمين بالأمر عدد كاف لإنشاء هذا المجلس، وذلك من أجل سحب هذا الملف من أجهزة الأمن، لأن قيام أجهزة أمن الدولة بالأمر يعني انفجاره.

٢- لابد من وجود آلية للتنفيذ، ولدينا من الأفراد من بإمكانه أن يصنع تاريخًا، مثل الأنبا شنودة وطارق البشري وغيرهم، كما يجب الاستفادة من وزير الأوقاف الدكتور/ حمدي زقزوق باعتباره الرجل القادر على صنع تاريخ في الوقت الحالي، وربما لا يأتي إلى منصبه من يحمل نفس عقليته لديه القبول بأن يكون لوزارة أوقاف فرعان، أي وزراة للأديان تكون بمثابة آلية تنفيذية لتكون حلقة اتصال بين الوزارات والأفراد.

٣- وأخيرًا، لابد من إيقاف التبشير والدعوة، فذلك هو سبب الخلل العالمي في هذا السياق، فمادام هناك تنظيم عالمي للدعوة، فلابد أن يعتنق بعض الأقباط الإسلام، ومادام هناك تبشير فالعكس أيضًا سيحدث. والغريب أن الكنيسة الأرثوذكسية لم تكن تعمل بالتبشير ولكنها اتجهت لذلك مؤخرًا من باب الكيد، فمن منا اختار دينه أو مذهبه فلماذا الحديث عن قبول الآخر؟ إذن نشر الدعوة لا داعي له في مصر لوجود دينين بها، فليذهب المصريون إن أرادوا الدعوة أو التبشير إلى أفريقيا. لابد من تشريع واحد يحقق المساواة ويضع قيودًا على كل طرف، ورغم إنني قلت ذلك منذ أكثر من عشرين سنة، إلا أن أحدًا لم يستمع إليه، ولكنني أظن أن الظروف سوف تجبرهم على ذلك في الوقت الراهن.

ما نحن بشأنه الآن يعد مشكلة، فمن الممكن أن تسقط الدولة بأسرها، ومن اللازم أن تتوصل مجموعة المثقفين إلي حلول لها، وأغلب الظن أن وزارة الأوقاف سوف تنفذ هذه الحلول، ثم تتبعها الجمعيات الأهلية في الريف المصري، على أن تدعو للوحدة الوطنية بمساعدة كبراء البلد. وبدون هذه الأركان الثلاثة ستتكرر المشكلة، وأتمنى أن تثمر اجتماعاتنا وأن تصل إلى المقربين من دوائر صنع القرار، لعلهم يستفيدون منها.

المستشار/ طارق البشري:

بالنسبة لما ذكره الدكتور/ عماد جاد، أريد أن أشير إلى أن الناس ينتقدون سياسات الدولة بل ورئيس الجمهورية بعبارات تتراوح بين الحدة والهدوء، كما أن شيخ الأزهر طالما وُجِّه إليه نقد شديد، فلماذا كل هذا الذعر الذي أبداه د/ عماد حين تكلمنا عن الإدارة الكنسية وعن الأنبا شنودة، رغم عدم موافقته على سياستهم ومطالبته بتغييرها؟! فأنا أعتقد أنه لا ينتقص من احترام الأزهر ولا من قدر الشيخ طنطاوى، ولا من احترامي للمسلمين، أن أنتقد بشدة في أشياء معينة، كما أن استخدام د/ عماد جاد لفظ "خيانة" يدل

إما على خوف شديد أو على تعصب، وكلاهما يعكس نوعًا من أنواع الالتـزام الـذي لا نحيد عنه. فإذا كانت الكنيسة مؤسسة وطنية، ونحن نعتبرها كذلك لأنها جزء من تاريخنا، فيكون شأنها شأن الجماعة ونستطيع التحدث عنها كما نتحدث عن أي شأن جماعي، وأنـا أقبل أي كلام يقال عن وزارة الأوقاف أو الأزهر مثلاً، ونتكلم عنهم كشأن وطني عـام، فهل تكون لدي القدرة على نقد رئيس الجمهورية وشيخ الأزهر، ولا تكـون لـدي نفـس القدرة على نقد بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية لأن جمهور الأقباط يشعرون بالذعر لذلك؟! فهذه المسألة تحتاج لحل بين الأقباط أنفسهم.

أما موضوع الجماعة الوطنية، فقد كان بين المسلمين والأقباط اتجاه انعزالي واتجاه انتمائي، والمشكلة التي تقابلنا اليوم هي أن الاتجاه الانعزالي بين المسلمين بدأ ينحسر، فقد كان موجودًا إلى حد ما في السبعينيات في الصعيد بين الجماعات الإسلامية، وهذا ما أدى إلى تعقيدات كثيرة، ولكنه ومنذ بداية التسعينيات بدأ هذا الاتجاه في الانحسار، أما علـى الجانب القبطي أجد العكس، فالاتجاه الانعزالي لدى الكنيسة بدأ يتزايـد، وحـين يتزايـد ستخضع المسألة للأخذ والرد، لأنها في النهاية مسألة تاريخية، والمشكلة فـي الواقـع أن الكنيسة تؤيد ذلك وتجزم بأنها تؤيد ذلك، رغم أنها لم تتدخل بين الطرفين بشكل حازم مثل اليوم، وهذا ما يصيبنى أنا شخصيًا بالذعر.

وبالنسبة لحديث د/عماد صيام عن المدارس، أتمنى أن نجلس لنتـدارس مـا هـو موجود بالكتب لنتداركه، فهناك دعوة ولها عينيات معينة مثلها مثل التعينات، لابـد مـن النظر إلى عينياتها حتى نحددها ونجد لها الحل.

أما أ/ سامح فوزى فقد أرجع المسئولية كلها إلى الدولة وإلى الإسلاميين، ومن ثم أسأله: هل تواجه الإدارة الكنسية، التي نعيب عليها تصرفات معينة من الناحية المـسيحية ومن ناحية الجماعة الوطنية، بأفعالها؟ أعتقد أن هذه قضية لابد لها من حل، فهناك مشكلة كبيرة مثل مشكلة الديموقراطية تنتج عنها مشاكل، وبالفعل هناك خيط ما يصل بين الحكم غير الديموقراطى وبين ما نراه في الكنيسة والاقتصاد وغيرها، ولكن حـين نـستطيع أن نحل مسألة بيننا كجماعة وطنية، أو جماعة أهلية فلابد لنا أن نُفعِّل جهودنـا؛ فـالمرض الكبير يخلق أمراضًا صغيرة، فلنحاول معالجة الأمراض الصغيرة حتى لايـصبح الأمـر أكثر تعقيدًا، ففي كثيرٍ من الأحيان ما يشفى المرض الكبير وتظل الأمـراض الـصغيرة متمكنة من الجسم.

ما أريد قوله إجمالاً، إنه لا توجد أمامنا اليوم طريقة لتغيير سياسة الدولة. وأظن أنها ستستمر لعشرات السنوات، وعليه فلنجد طريقة لتحقيق أقصى قدر ممكن من التعايش والتسالم بين جماعاتنا الفرعية، حتى نستطيع بها أن نقوى من أوضاعنا ونحاول حلها دونما إرجائها إلى حين حل المشكلة الكبيرة، لأن ذلك سيفضي إلى توليد أزمات كثيرة بعد ذلك.

د/عماد جاد:

ما كنت أعنيه بالذعر والانزعاج يرتبط بالحملات الإعلامية الطائفية، مثل قيام إحدى الجرائد بنشر صورة لفتاة منقبة وتحتها عنوان "وقائع تنصير فتاة مسلمة"، فضلاً عما كُتب في جريدة أخرى عن مسيحي يعتدي على ابنته لأنها تزوجت عرفيًا من مسلم، فلا شك أن أي أب مصري، سواء كان مسيحيًا أو مسلمًا، سوف يثور لذلك، فلماذا التركيز على كونه مسيحيًا؟! هذا ما أشعرني بالفزع وليس انتقاد الكنيسة.

اتهمني سيادة المستشار/ طارق البشرى إما بالخوف أو التعصب، وأرد على ذلك بأنني جئت هنا للحديث، وأعتقد أنني لو كنت أعاني من أي من ذلك، لما كنت حضرت اجتماعًا من هذا النوع، فقد جئت على أرضية وطنية تامة. وحين تحدثت عن انتقاد الكنيسة لم أقصد انتقاد البابا أو انتقاد أداء الكنيسة، وإنما قصدت القضايا المتفجرة الداخلية مثل الطلاق وغيرها، هذه المشاكل يجب أن تُناقش في جو هادئ، لأن من سيتهمني بالخيانة هم المسيحيون الأفراد وليست الكنيسة، أما الحديث عن المجلس الملي ومسألة الطلاق فأنا أرى أن الوقت غير مناسب لذلك.

إن انتقاد دور الكنيسة أمر وارد، وأنا ضد أي ظهور لرجال الدين للحديث عن قضايا مدنية، ولكن كيف أدارت الدولة موضوع الإفراج عن المقبوض عليهم؟! بصرف النظر عن مكان القبض عليهم، فهناك دولة مصرية قبضت على بعض الشباب، وحدثت مفاوضات مع الكنيسة، وتم الاتفاق على تجزئة الإفراج عنهم. وأنا أعلن أنني كمسيحي أرثوذكسي مصري أطالب بتقليص دور الكنيسة، وأنني مع عدم وجود دور لرجال الدين في القضايا المدنية، ومع أن يقتصر دورهم داخل دور العبادة. إن ما أخافني فيما حدث لوفاء قسطنطين، وهو حدث غير مؤثر، هو الضغط الإعلامي المُركَّز على هذه القضية. إن أوضاعنا تختلف عن أوضاع لبنان، وليس لدينا بيروت شرقية وبيروت غربية،

فالعمارة لدينا متداخلة والشارع المصري متداخل، وهذا الضغط الإعلامي سيؤدي في النهاية إلي كارثة، فقد كنت أتخوف من أن تحدث مذابح في الشارع المصري بسبب ذلك، حيث لم يكن هناك حديث على مختلف المستويات في الشارع إلا عن استقواء الأقباط، والفتاة المسيحية التي أسلمت، والمنقبة التي تنصرت.

أؤكد مرة أخرى على أن تراكم هذا الخطاب وانتشاره بين الجماهير هو ما أدى إلى الذعر وليس انتقاد الكنيسة، بل على العكس أنا أول من ينتقد الكنيسة لأنهم في النهاية أشخاص، والبعض منهم لديه مصالح في استمرار الوضع مشتعلاً.

وأنا كذلك ضد استخدام عنصري الأمة، فسواء أردنا ذلك أم لا، فنحن نشكل نسيجًا واحدًا، وإذا تحدثنا سويًا في قضية فلسطين مثلاً لن يكون بيننا هذا الخلاف، وسوف نتحدث لغة متشابهة، وما أريده هو أن نتحدث هذه اللغة المتشابهة في خطابنا الداخلي وقضايانا الوطنية.

ودعوني أسوق لكم مثالاً على ذلك التداخل بيننا، فقد سألني طفلي يومًا عما إذا كنا مسيحيين أو مسلمين! بالرغم من ارتباطنا كأسرة مسيحية بالكنيسة، ولكنه كطفل في بداية مراحل الدراسة لم يستوعب ذلك، وحين طلب مدرس الفصل خروج التلاميذ الخمسة المسيحيين لم يخرج معهم، وعندما لم يستطع المدرس التفاهم معه لجأ إلى شهادة الميلاد، ليتأكد أن شادى عماد جاد مسيحي! القضية هنا هي الوعي الذي أُثير لدى الطفل بهذه المسألة، وعندما سألني ما الفرق بيننا وبين المسلمين قلت له إنهم يعبدون الله في المسجد ونحن نعبده في الكنيسة، ولم أجد ما أقوله له بعد أسبوعين، حين قال له البعض إن المسيحيين سيدخلون النار لأنهم كفار!

ختامًا، أتمنى أن نصل من خلال هذه الجلسة، إلي إنشاء لجنة تتبنى برنامجًا وطنيًّا نبحث من خلاله سويًا قضية الإصلاح الديني. هذه هي القضية التي أمامنا، أما التغيير فلن يجدي، فقد يتغير البابا مثلاً ويأتي خلفه أكثر تشددًا، وإذا كنا نريد إصلاح الخطاب الإسلامي، فلابد أيضًا أن نصلح الخطاب المسيحي، والخلاصة أننا بحاجة إلى أن نلتقي حول مشروع وطني فوق الكنيسة وفوق المسجد.

المستشار/ طارق البشري:

أريد إيضاح أنني لا اختلف مع د/ عماد جاد فيما قاله، ولكني أردت الوصول إلى أسباب الظاهرة، ولم أُسقط دور المتغير الكنسي في الموضوع، ولكنني أرى أن الدور الأكبر يعود للدولة، لأن الدولة هي التي تخلق الهندسة السياسية التي تريدها، ونحن في دولة تختار خصومها قبل أصدقائها وتجيد ذلك!

ففي نقابة الصحفيين الحالية، يوجد نقيب رسمي لا يمتلك أية صلاحيات، ونقيب ظل يدير الملف الصحفي، وجموع الصحفيين تعرف أن النقيب الفعلي هو نقيب الظل! فمن فعل هذا؟ أليست الدولة مسئولة عن ذلك؟ الأمر ذاته ينسحب على رموز المعارضة، فلماذا يحصل طرف على امتيازات على حساب الطرف الآخر؟ ولماذا يدير المشهد أكثر من طرف؟ وأين هو اختيار الدولة؟

أعتقد أن اختيار الدولة في القضية التي نناقشها اليوم هو أن تتعامل مع الإكليريوس، وكوننا نختلف مع هذا الاختيار أونتفق معه وننتقده، فهذا موضوع آخر، ما أقصده هو أن الإكليريوس يرحب بهذا الاختيار ويسعى للاستحواذ على الملف، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولكن من الذي أضفى عليها هذه الوضعية السياسية؟

وأنا لم أقصد أن يتحمل التيار الإسلامي المسئولية، ولكن ما قصدته أن هناك حاجة لوقف خلق المناخ الذي أفرز الهجرة الداخلية إلى الكنيسة، الذي أدى إلى الالتفاف والتقوقع والدوران في فلك المؤسسة الدينية، فإذا كان المناخ الخارجي جاذب ويتسم بالمشاركة والانفتاح لكان من الصعب أن تلعب الكنيسة هذا الدور (دور شبكة الأمان الاجتماعي لأفراد انسحبت الدولة من حياتهم وتركتهم في العراء) وهذا الدور يلاقي قبولاً من الدولة.

أخيرًا، نحن جميعًا نبغي بالفعل تحقيق إصلاح ديني، وإصلاح للمؤسسة الدينية، وهذا مطلوب بنسبة كبيرة ولكنه يتوقف على السياق المجتمعي، بمعنى أنني لاحظت أن تكوين الكنائس في المهجر أكثر ليبرالية وديموقراطية رغم أنهم مصريون، وذلك لأن السياق العام ديموقراطي؛ فمجالس الكنائس تأتي بالانتخاب وليس بالتعيين، وهناك قدر من المساءلة والمحاسبة، وكل ما نطالب به من قيم موجود لديهم، وهي كنائس مصرية في المهجر. فلو تم خلق سياق ديموقراطي بحيث يشارك الطفل في مدرسته، والمواطن يَنتخِب ويُنتخَب، وتصبح هناك حرية ثقافية بشكل عام، فلن يقبل هذا المواطن أن يكون سياقه الديني غير ديموقراطي.

وأتفق مع د/عماد جاد في نقطة الشحن الإعلامي، ولكني أقول أن مناخ التفاوض بين المؤسسة الكنسية والدولة هو الذي أدى إلى هذا الشحن لأن الصحف ليست بعيدة عن الطرفين، والدليل على هذا أن الحملات تُثار ثم تهبط ثم تعلو، وفجأة تنتهي نهاية غير مفهومة، الأمر الذي يؤكد أن القضية أكثر تعقيدًا.

أ.د/ حسن عبيد:

نتفق جميعًا على الهم المشترك الذي يتمثل في تحقيق الوحدة الوطنية. إن ما يحتاج إلى جهد هو: تحسين العلاقة بين الدخول والأسعار، وبين الملاك والمستأجرين، وبين التجار والمستهلكين، ولكن بين الأقباط والمسلمين فأنا لا أتفق مع ذلك، وأدعوكم جميعًا إلى زيارة الإسكندرية ورؤية كيف لا يجد المسلمون غضاضة في الصلاة في المستوصفات المسيحية. لذا فإن الهم الوطني الذي أتفق عليه هو البطالة، الأسعار، أما الأقباط والمسلمون فهناك بالفعل على أرض الواقع وحدة وطنية!

أ.د/ نادية مصطفي:

كان في ذهني سؤال قبل بداية هذه الحلقة أردت أن أجد له إجابة، على ضوء ما قرأته في ملف المقالات التي نُشرت خلال الشهرين الماضيين، وهو: هل هناك اختلاف بين المسلمين والمسيحين في معالجة هذه القضية؟ وبين الإسلاميين والعلمانيين؟ وبين المسيحيين المتدينين والعلمانيين؟ وهل هناك مواطنة بالفعل في أذهاننا كمفكرين ومثقفين؟ أم أننا نتحدث هذه الخطابات فقط دون أن نعبر عنها في أطروحاتنا؟

وبالنسبة لما استمعت إليه اليوم، فإذا أردنا رسم خريطة اتجاهات للمناقشة، أستطيع أن أقول إن هناك مشتركًا واحدًا لم يختلف عليه أحد، وهو عجز الدولة وضعفها وتردي دورها، وما ترتب عليه من مشاكل مجتمعية تولد عنها مشاكل على كافة الأصعدة، وأخطرها الملف القبطي.

ولكن هناك رافدين يعبر كلاهما عن الذعر من مخاطر ما يسمى المشكلة القبطية بأبعادها المختلفة، والأقوال التي يتم تداولها عن أنهم كفار ونصارى وأهل ذمة، وما يقال عن خطفهم للبنات وقتلهن، وهذا ما يُطلق عليه الانفعال الجماعي، ولكن ما المعيار؟ وأيضًا الطرف الثاني لديه ذعر من الحديث عن أن هناك مشاكل قبطية بهذه الصورة.

وهنا نصل إلي نقطة مهمة جدًا في الآليات المقترحة، فمن الواضح -ونحن على طاولة واحدة- أن لدينا اختلافات فيما يتعلق بتشخيص الحالة، مرجعها كل منا وما يعايشه؟ ولا أستطيع القول إن أحدًا منا على خطأ، ولكن السؤال هو: ما حقيقة الأمر؟

نحن نحتاج لأن نحدد حجم المشكلة بأدلة ووقائع وبيانات، لنستطيع تحديد درجة الاحتقان والتوتر والذعر التي دخلنا فيها جميعًا، وكأنها كرة ثلج تتدحرج وتتضخم، وذلك في عدة أوساط سواء في النوادي والمجتمعات أو حتى على مستوى الشارع وهو الأخطر، فهناك تصورات رصدت لمسلمين بسطاء عن نية المسيحيين في الاستعانة بأمريكا وإسرائيل، وهناك جانب آخر موازٍ وهو أن المسلمين متخوفون.

أريد الانطلاق من مفهوم المواطنة، فمن المفترض أن نكف عن الحديث كمسلم ومسيحي، ولنتحدث نحن جميعًا، فهل نحن قادرون أن نتكلم لغة واحدة في تشخيص ووصف ما يتصل بالعلاقة بين المسلمين والأقباط؟ أجد أن هذا لن يتحقق في هذه الجلسة، ويجب أن نسأل أنفسنا قبل أن نطالب بلجنة حكماء ومجلس وطني وآليات للتربيط والتشبيك وأخرى للتنفيذ: ما حقيقة الأمر؟ هل هناك بالفعل مساحة خطيرة مما يقال عن حالة المدارس والقرى؟ وبحكم تخصصي في العلوم السياسية أبدأ من الواقع ورصده، حتى أستطيع تشخيصه وتحليله، ولذلك لا أستطيع القول إن هذا افتعال، وهذا ما يعود بنا إلى ما قيل عن أن المشهد الأخير كان يبدو مرتبًا، وأن هناك من يتلقف هذه الأمور ويقدمها، وهنا أؤكد أنني لا أنكر شيئًا موجودًا ويجب التصدي له، حيث يقول البعض إن هناك اتجاهات بين المسلمين تنكر وجود مشكلة قبطية، إلا إنني أتساءل ما هو حجمها؟ وكيف تولدت؟ وما كيفية رصدها؟

أعتقد أنه يجب أن يكون لدينا مجلس علمي لرصد وتوثيق مثل هذه الأحداث، بهدف دراستها وبيان أنماطها وحجمها، ثم وضعها أمام لجنة الحكماء لتقول ما تراه، وإلا سنظل في دورة أخرى نشبك بين الجزر المنعزلة، فكل منا في مكانه يعمل ويهتم بالموضوع، ثم ينتهي الاهتمام بخفوت العاصفة حتى حين.

أتساءل لماذا الاتهام فقط للخطاب الإسلامي بالتشدد؟ أليس هناك خطاب مسيحي متشدد في هذا الأمر؟ ولماذا هناك ضوء مسلط وبتركيز شديد على ما يقوله الإسلاميون، بكل أطيافهم الراديكالية والجهادية والجماعية والمستقلة والمعتدلة، وغيرها من تصنيفات التيار الإسلامي على مستوى الحركة السياسية والفكرية، أو حتى على مستوى الخطابات

الدينية في المساجد، فلماذا لا نعرف شيئًا عما يجري من خطابات تثقيف للمسيحيين في الكنائس؟ وما قدر مسئوليتها عن توليد تيارات أو أفكار لا نريدها كجماعة وطنية مصرية حريصة على المواطنة؟ ولسنا في هذه الحلقة لجنة استماع لرأي الأخوة المسيحيين، بقدر ما هي محاولة أيضًا للاستماع لرأي المسلمين كما اتضح الأمر، ومن ثم فالمهمة كبيرة، على الأقل بيننا كمفكرين، فما بالك إذا أردنا الانتقال بها على مستوى الشارع، وهذا أمر ضروري وخطير.

وهناك أيضًا مطالبة بمنع الدعوة والتبشير، رغم الفارق بين إمكانيات الدعوة والتبشير الآن؛ فالتبشير يأتي مدعومًا بسياسات دول خارجية كبرى، بينما الدعوة تتم داخل دولة من المفترض بكل المعايير -الأغلبية والدستور- أنها دولة مسلمة، فكيف نطالب بوقف الدعوة والتبشير فيها على قدم المساواة؟ فأي تبشير نطالب بإيقافه؟ هل التبشير القادم من الخارج؟ إن كان هناك كنائس تعمل لخدمة رعاياها، فلا أحد يطالبها بالكف عن ذلك. أيضًا يجب مراعاة ذلك بالنسبة للأنشطة الدعوية الإسلامية، فقد قرأت منذ أيام رد أحد القساوسة على مقالة للأستاذ فهمي هويدي، يطالب فيه بوقف البرامج الدينية في التليفزيون، وبخاصة برامج الشيخ الشعراوي نظرًا لتأثر عدد من المسيحيين بها!! والسؤال هو: من أين نتحدث؟ فمثلاً حين تحدثنا عن الحجاب في فرنسا، قلنا إن هناك نظام دولة وله أسس، يجب على المقيمين فيها التعايش في إطارها.

ما أردت قوله هو: إن هناك أيضًا تساؤلات لدى الجانب الآخر، فالبعض يعتبر المسلمين كفارًا أيضًا، ولا يقر بالإسلام كدين، في حين أن أحد شروط الإيمان لدى المسلم أن يؤمن بكل الأنبياء وكل الرسالات، وحين نقول ذلك يرمينا البعض بالاستعلاء، لأننا نقول إن ديننا له السبق في الاعتراف بالأديان الأخرى.

أردت إيضاح أن هناك حججًا لدى الجانب الآخر، وأن الأمر لم يعد طبيعيًّا أو صحيًّا لدى الطرفين، والمسئولية مشتركة بينهما، ومسئولية الدولة وأجهزتها أكبر بكثير فهي المسئولة عن أمن هذا الوطن من هذا المدخل بالذات.

أ/ سمير مرقس:

لقد قمنا بإعداد ورقة حول اتجاهات الصحافة فيما يتعلق بالحادثة الأخيرة، ومن خلالها ثَبُت لدينا أن كل الجرائد، وكل التيارات السياسية والفكرية، سواء الإسلامي والقومي، وحتى اليسار الذي له موقف متعاطف مع هذا الشأن تاريخيًّا، ثبُت أن الجميع

لديهم موقف يكاد يكون موحدًا، وعلى حد علمي أن داخل الكنيسة كان هنــاك اتجاهــات مختلفة، وفي اعتقادي أن هذا شيئًا إيجابيًا ويعكس رسائل ما، وأنه ينبغي الانتباه إلى أنــه في لحظة تاريخية كان هناك موقف تجاه قضية تهدد الجماعة الوطنية، بما يعكــس حــسًا وطنيًا، وأعتقد أن هذا يعطينا بعض الاطمئنان.

هناك نقطة أخرى تتعلق بقول الكثيرين بأن حديث التاريخ ينبغي تجاوزه، وهذا أمر خطير، لأننا لا نستطيع استبعاد التراث التاريخي في النظــر إلــى العلاقــات الإســلامية المسيحية في مصر، فهو يمثل رصيدًا ما يمكن استعادته في لحظات معينة. وسوف أروي قصة قد تبدو مهمة ولها مدلول في هذا السياق، وهي تجربة شخصية، فقد شب حريــق في شقة أخي الصيف الماضي، وكانت المفاجأة أن جيرانه وجميعهم مسلمين، قاموا بتنظيم أنفسهم للقيام باحتياجاته ومعاونته في التغلب على آثار الحريق، وهذا مــا يعــد مراجعــة لموقف المدنية والحداثة والعلمنة، فيبدو أن هناك أشياء لا تتغير، ففي لحظة الخطر حــدث نوع من التكافل الاجتماعي.

أنا مدرك تمامًا لموضوع المأزق الديموقراطي في هذه المرحلــة التاريخيــة، وإن كنت قد تناولت نقطة معينة وهي غلق الدوائر الانتخابية، إلا أنني أقول إن هناك مجموعة أشياء متكاملة في هذا الاتجاه منذ عام ١٩٥٣، وتحديدًا حين نوقش أول دستور في ظــل ثورة يوليو، فقد كان هناك ستة أقباط في لجنة الخمسين التي ناقشت الدستور، بينما اشترك خمسة أساقفة في لجنة دستور ١٩٧١، أي إن هناك عددًا من الأحداث التي تــدعم فكــرة النظر للأقباط كجماعة سياسية، بعيدًا عن كونهم جزءًا من الجماعة الوطنية.

وقد كان من المفترض أن يكون قانون إلغاء المحاكم الشرعية والمجــالس المليــة خطوة في تدعيم الدولة المدنية، إلا إن ذلك لم يحدث، فقد كان تدخل الدولــة فــي إعــداد لائحة اختيار البطريرك في عام ١٩٥٧ كان تدخلاً واضحًا وصارمًا، فقبل هــذه اللائحــة كان يأتى البطريرك بالانتخاب الحر المباشر، حيث وضعت لائحة ١٩٥٧ الانتخابات فــي إطار تدخل من الدولة، وبواسطة أقباط، كما يعضد ذلك تكريس فكرة الوسيط القبطي الذي يكون جزء من ولائه للنظام، ويؤدي دور الوسيط مع الجهات الدينية.

إذا تحدثنا عن الآليات، فمن المهم جدًا –من الناحية البحثية ولــيس الــسياسية– أن يُوجَّه الاهتمام إلى البنية التحتية الأساسية لضبط المصطلح وإعادة قراءة التاريخ.

إن الحديث عن دور المسيحيين العرب إزاء الغرب، وفقًا لما أشار إليه الدكتور/ مصطفي الفقي، هو أمر يحتاج إلى إعادة ضبط، لأن الأقباط ليسوا وكلاء عن غيرهم وليسوا موفدين من قبل المسلمين إلى الغرب، فنحن والمسلمون نواجه الغرب معًا، وإذا استطعنا رصد مقولات من هذا القبيل، فإنه يجب علينا إعادة النظر فيها، حتى لا تصبح مسلَّمات، فهذه الأمور تقلل من قيمة المواطنة، وتجعلها تبدو وكأنها هبة تمنح.

وبالنسبة لفكرة المجلس القومي، فأنا مع فكرة وجود تجمعات مدنية وليس إنشاء مجلس قومي، فإذا أردنا الحديث عن المواطنة التي هي تعبير عن حركة الحياة اليومية للناس، ففى رأيي أن المجلس القومى ضد فلسفة فكرة المواطنة، فلنقل الجماعة النواة أو أي تجمع مدني.

أ.د/ نادية مصطفى:

أعتقد أن هذه الجلسة ثرية ومهمة وتتسم بالشفافية، وسوف يتم تحليل الأوراق المقدَّمة والمناقشات وإعداد تقرير بها يكون منطلقًا لتشبيك جهود جيدة، فلدي خبرة سلبية فيما يتصل بجهود التشبيك؛ حيث بدأناها فيما يتصل بالجمعيات الأهلية المهتمة بحوار الحضارات والثقافات، وأنجزنا عملاً كبيرًا لمدة شهرين وحاولنا التواصل مع ١٢٠ جهة، إلا أن أحدًا لم يستجب، الأمر الذي أعطانا انطباعًا بأننا لسنا فاعلين، أو أن الفكرة لا تلقى قبولاً.

أما بالنسبة لمشروع العيش المشترك، فقد تم اعتماده كمشروع بحثي لنشاطات عام ٢٠٠٥، وأعتقد أنه كان هناك بين الملاحظات الحديث عن أن ندوة قواعد العيش المشترك قد تكون تكريسًا للطائفية، وأنها قد تنطلق من إطار مرجعي طائفي، إلا أنني لم أكن أنظر إليها من هذا المنطلق، إذ لم أكن أجد غضاضة في فكرة وضع قواعد للعيش المشترك بين الجميع في وطن واحد.

"المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف: تحديات الجماعة الوطنية"

٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥

تحرير: أ. وسام الضوينى

* تقديم — أ.د. نادية مصطفى
* "المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف: قراءة أولية على ضوء أحداث مدينة الإسكندرية أكتوبر ٢٠٠٥"

  د. عصام عبد الشافى
* المناقشات.

المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف:
تحديات الجماعة الوطنية

أ.د. نادية مصطفى (مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

أرحب بحضراتكم في برنامج حوار الحضارات، وقد اعتاد البرنامج أن يجري مثل هذه الحلقات النقاشية المغلقة أو المحدودة في مواضيع محددة تتصل بالحوارات على مستوياتها المختلفة: البينية والوطنية، وعبر الوطنية، والعالمية. ونعرف جميعًا أننا نعيش هذه الأيام -ومنذ عدة أشهر أو منذ سنوات- أوضاعًا متأزمة فيما يتصل بموضوع هذه الحلقة، ونجتمع اليوم هنا في هذا البرنامج؛ باعتباره برنامجًا بحثيًا يعكف على الاهتمام بالظواهر الاجتماعية بمختلف أبعادها في محاولة للربط والتقييم والفهم وتبادل الآراء والخبرات وفتح الجسور وخاصة فيما يتعلق بقضايا تتصل بصميم الوحدة الوطنية أو تماسك الجماعة الوطنية.

إن هذا اللقاء الذي نجتمع فيه اليوم ليس الأول في الموضوع المختص به. ولكن في فبراير الماضي عقدنا -بعد أحداث كبرى ثارت في مصر- حلقة سابقة ناقشنا فيها نفس القضية ولو حول وقائع مختلفة. ونجتمع اليوم لنناقش نفس القضية انطلاقًا من أحداث مختلفة في طبيعتها ولكن تثير نفس القضايا ونفس الأسئلة. إننا نجتمع اليوم في نطاق برنامج بحثي يهتم بالرصد والتقييم حول موضوع العلاقة بين المسلمين والمسيحيين على إثر أحداث الإسكندرية الأخيرة. ولهذا فكرنا أن يكون اللقاء منطلقًا من ورقة عمل أعدها أ/ عصام عبد الشافي (باحث الدكتوراه في العلوم السياسية)، وهي ورقة عمل رصدية للأحداث ولاتجاهات النقاش حول الحدث وخصائص السياقات الداخلية والدولية المحيطة به والآليات التي تمت من خلالها إدارة الأزمة التي اندلعت منذ شهر ومازالت تداعياتها مستمرة حتى الآن، وذلك كتمهيد ممكن أن يُبنَى عليه الحوار والنقاش.

شهدت مدينة الأسكندرية خلال أكتوبر الماضي عددًا من أحداث العنف تنوعت مصادرها بين التظاهر السلمي والحشود الأمنية والمواجهات العنيفة بين قوات الأمن وعدد من المتظاهرين وصولاً إلى وجود قتلى وجرحى من المسلمين والمسيحيين.

وجاءت هذه الأحداث ردًا على ما قيل عن عرض مسرحية بكنيسة ماري جرجس الواقعة بحي محرم بك بمدينة الإسكندرية وما احتوته هذه المسرحية من إساءة للمسلمين والدين الإسلامي وللقرآن ولرسول الله (صلي الله عليه وسلم).

وقد أثارت هذه الأحداث جدلاً واسع النطاق بين مختلف أطياف الشارع السياسي المصري وأفرز هذا الجدل مزيدًا من الاحتقان داخل المجتمع والذي يشهد في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية بل والرياضية التي قادت إلى نوع من السخونة في الأحداث بحيث أصبح المجتمع قابلاً للانفجار مع إشعال أول عود ثقاب أو أقل شرارة حتى ولو كانت بشأن أمر لا يستحق.

وفي مقابل هذا التصاعد في الجدل والتوتر الذي يعاني منه المجتمع، برز تيار ما لتغليب العقل وإعمال الحكمة والتصدي لكل ما من شأنه التأثير على الوحدة الوطنية المصرية وإيجاد الآليات التي يمكن من خلالها الحد من حالة الاحتقان التي يعاني منها الشارع المصري، والبحث عن المشترك الذي يمكن أن تقوم به الجماعة الوطنية المصرية في هذا الإطار، وخاصةً مع ضخامة التحديات التي تواجه هذه الجماعة وفي مقدمتها تنامي تيارات العزلة والتطرف، والتي من الممكن أن تنال من كل مقدرات الدولة وثرواتها.

وفي هذا الإطار، تأتي هذه الورقة التي تمثل قراءة أولية للأحداث التي شهدتها مدينة الإسكندرية وصفًا ورصدًا وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: رصد الأحداث وتطوراتها.

ثانيًا: السياقات الداخلية والخارجية لهذه الأحداث.

ثالثًا: اتجاهات النقاش حول الأحداث وتداعياتها.

رابعًا: آليات احتواء الأزمة.

خامسًا: الآليات المقترحة لاحتواء مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

مع مراعاة أن هذه الورقة وصفية رصدية تقديرية غير تحليلية، كما أنها لا تقدم وجهة نظر شخصية لهذه الأحداث وتداعياتها.

فيما يتعلق برصد الأحداث وتطوراتها، اعتمد الباحث على ما رصدته منظمات حقوق الإنسان المعنية بهذا الإطار، وتم التركيز على التقرير الذي أعدته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الصادر في السادس من نوفمبر عام ٢٠٠٥ بعنوان: "أحداث الإسكندرية: الأسباب وإستراتيجية المواجهة"، ثم التقرير الذي أعده مركز الأندلس لدراسات التسامح ومواجهة العنف بالتعاون مع جماعة تنمية الديمقراطية، ثم تقرير بحث تقصي الحقائق للجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي.

وفيما يتعلق بالسياقات الداخلية والخارجية للأحداث، لاحظ الباحث أن معظم التحليلات ركزت على أن هناك ثلاثة أحداث فاعلة كان لها التأثير بالدفع نحو تضخم هذه الأزمة، منها شهر رمضان المبارك الذي يعتبر البعض أن المشاعر الدينية تكون فيه شديده ومن السهل فيه استثارة المسلمين خاصةً فيما يتعلق بدينهم، والعامل الثاني الانتخابات البرلمانية حيث ربطت كثير من الكتابات بين هذه الانتخابات وبين تداعيات هذه الأحداث، والحدث الثالث الذي ركزت عليه الكثير من الكتابات هو: مؤتمر الأقباط الثاني والذي عقد في واشنطن بين ١٦ و١٨ نوفمبر ٢٠٠٥ وما صاحب هذا المؤتمر من تزايد الغضب الشعبي بين قطاعات كبيرة من المسلمين.

أما فيما يتعلق بالمحور الثالث، والخاص باتجاهات النقاش حول الأحداث وتداعياتها، وهنا من خلال القراءات للتيارات والباحثين والمفكرين الذين تناولوا الأحداث حاولت الجمع بين أكثر من جدلين مختلفين: الجدل الأول بين: "تحديد المسئوليات وتوجيه الاتهامات"؛ فمن حيث تحديد المسئوليات برز في إطار هذه الكتابات تحليل رصده د. محمد سليم العوا وأ.محمود سلطان، وتم فيها الإشارة إلى مسئولية الأنبا موسى، والإشارة إلى مسئولية الكنيسة، ثم الإشارة إلى مسئولية الجهات الأمنية، وفي المقابل جاءت رؤية مخالفة عرضها أ. مدحت قلادة في تحديده للمسئوليات، حيث قام بالتركيز في التحليل على ما أسماه بالأصابع الخفية في حادث الإسكندرية وتناول من وجهة نظره انتخابات مجلس الشعب ودور الإخوان المسلمين ثم دور القيادات السياسية والتنفيذية والإعلامية والقضائية في مصر، ثم دور الصحف الصفراء والصحف القومية في إثارة الأحداث ثم الثقافة المصرية المتوازنة عن العرب -مع الإشارة هنا إلى أن كل المسميات وكل العناوين

واردة وفقًا لما جاء في نصوص المقالات والكتابات التي أوردها أصحابها- ثم غياب المجتمع المدني السليم غير المُسيَّس، ثم السياسة العامة وطمس الحقائق.

جدل آخر أثارته الأحداث، وهو ما يمكن أن نسميه "التسامح والاعتذار في مواجهة الكراهية والاحتقان" في هذا الاتجاه برز تياران، الأول: ظهر في مقالتين للأستاذ/ فهمي هويدي، الأولى نشرت في ٢٠٠٥/١١/١ بعنوان: "لنجعل من الفتنة فرصة"، والثانية بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٨ بعنوان: "استحقاقات تطهير الذاكرة"، ففي هاتين المقالتين أشاد أ.فهمي هويدي بعدد من الكتابات أو التيارات الفكرية وخاصة كتابات أ. يوسف سيدهم رئيس تحرير جريدة وطني في عنوانه "اعتذار إلى كل مسلم"، ثم إشادته بالأنبا موسى في تحليله للأحداث وفي تعامله معها، ثم إشادته بما كتبه أ. سمير مرقس وهو ما تبناه التجمع الوطني من أجل التغيير ووقع عليه بعض المثقفين والذي تم فيه التأكيد على الرفض التام لما جاء في العمل الذي أشعل الأحداث.

أما التيار الثاني، فكان خلافًا للأول من حيث الدعوة للتسامح والاعتذار وكان يُذكِّر بعدد من الأحداث التي اعتبرها مأساوية والتي تعرض لها الأخوة الأقباط في فترات تاريخية مختلفة ويدعو إلى العنف ويرسخ الكراهية، وقد عبَّر فاكر زكريا عن هذا التيار في بعض من المقالات.

الجدل الثالث كان بين العام والخاص، وفي هذا الإطار عرضت الورقة عددًا من التيارات التي تناولت الأسباب العامة التي تقف وراء هذه الأحداث، واتجه البعض الآخر للتركيز على عدد من الأسباب الخاصة أو الفرعية التي يرى أنها وقفت خلف حالة الاحتقان التي يعاني منها الأقباط في مصر.

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع، وهو آليات إدارة الأزمة، فقد ركزت الورقة على عدد من الخطوات أو الإجراءات التي تم الاعتماد عليها، منها: تصريحات الرئيس مبارك، ثم البيان الصادر عن وزارة الداخلية، ثم تصريح شيخ الأزهر، ثم التصريحات الصادرة عن البابا شنودة، ثم البيان الصادر عن المجلس الملي، ثم البيان الصادر عن الجبهة الوطنية للتغيير، ثم الزيارة التي قام بها البابا شنودة لكل من شيخ الأزهر ووزير الأوقاف، ثم البيان الصادر عن مجمع كهنة الإبراشية الذي أصدره الأنبا موسى ومجمع

الكهنة في البلينا في ٢٠٠٥/١١/٨، ثم البيان الصادر عن النائب العام والبيان الصادر عن مفتي الجمهورية.

وفي إطار هذه الآليات يمكن التمييز بين مجموعتين -ليس استنادًا إلى وجهة نظر شخصية ولكن استنادًا إلى تحليل عدد من المفكرين والباحثين- الأولى يرى بعضهم أنها كانت سلبية في إدارتها للأزمة، والثانية يراها البعض إيجابية فمن الآليات التي اعتُبرت سلبية من العشرة التي تم ذكرها بيان المجلس الملي وبيان المفتي وبيان النائب العام الذي أعلن في فترة متأخرة من الأحداث أنه ليس هناك في الأصل مسرحية وليس هناك في الأصل أسطوانة، وهذا ما اعتبره البعض نوعًا من التغييب والتجهيل للشارع السياسي المصري.

وفيما يتعلق بالمحور الخامس، والخاص بالآليات المقترحة لاحتـواء مثل هذه الأزمات، لم تقدم الورقة وجهة نظر خاصة بها وإنما اعتمدت -كما هو الحال في باقي المحاور- على ما قدمته التيارات المختلفة من اقتراحات لاحتواء مثل هذه الأزمات، فعرضت الورقة لعدد من التوصيات التي قدمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ثم عدد من التوصيات التي قدمتها الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، ثم عدد من التوصيات التي قدمها مركز الأندلس لدراسات التسامح. وفي إطار المفكرين الذين قدموا اقتراحات خاصة: قدمت الورقة المقترحات التي طرحها أ. فهمي هويدي، ثم المقترح الذي قدمه د. ميلاد حنا والخاص بإنشاء المجلس المصري لتنمية ثقافة المواطنة والاهتمام بتدارس وتقديم التوصيات لدعم الوحدة الوطنية، وشكرًا.

المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف: تحديات الجماعة الوطنية قراءة أولية على ضوء أحداث مدينة الإسكندرية (أكتوبر ٢٠٠٥)

د.عصام عبد الشافي*

تقديم:

في مقدمة كتابه "الجماعة الوطنية: العزلة والاندماج" الصادر في أبريل ٢٠٠٥، يقول المستشار/ طارق البشري: "نحن شعوب قامت جماعاتها الوطنية وتماسكت في معارك الدفاع عن النفس وعن التراث الجماعي في مواجهة مخاطر الخارج".

وعن تيار الانعزال داخل الجماعة الوطنية المصرية في المرحلة الراهنة، يرى المستشار أنه أقوى مما كان عليه في بدايات القرن العشرين لسببين: وجود أقباط المهجر وتأثيرهم علي سياسات إدارة الكنيسة القبطية، تأثر الإدارة الكنسية بأقباط المهجر والاستبداد بالشأن القبطي والقبض على ولاء رعاياها ودفعهم باتجاه تيار العزلة، وهو ما لم يكن موجودًا في السابق، فالكنيسة يُفترض أن تتخذ موقفًا محايدًا بين "الاتجاه الانعزالي" و"الاتجاه المتوحد" في الجماعة الوطنية، وتعتبر الكل أبناءها وتدع للأقباط أنشطتهم غير الدينية يندرجون بشأنها في التيارات والهيئات المختلفة.

ويشير البشري إلى أن الاتجاه الانعزالي داخل الجماعة القبطية حاول بناء وعي قبطي سياسي في مواجهة الجماعة الوطنية بحيث يضع الاهتمام بالوضع القبطي على رأس قائمة أولويات الجماعة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى الشعور بانعدام الأمن وإشاعة التخويف بين الأقباط والتشنيع على الأكثرية المسلمة وإشعارها بأن في سلوكها شيئًا مشينًا بالطريقة التي تتبعها حملات معاداة السامية في أوروبا".

وأورد البشري عددًا من الأحداث التي تعكس طبيعة العلاقة بين الدولة المصرية والكنيسة القبطية، فهي ليست علاقة كل بجزء ولكنها علاقة بين ندين، والكنيسة هي مؤسسة مدنية دينية تضم الأقباط بوضع ديني مشترك، والبابا يمثل وضعًا دينيًا روحيًا ومدنيًا، والعلاقة تأخذ طابعًا ثأريًا بين مؤسستين متجاورتين.

---

* باحث دكتوراه في العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

فحين حدثت أزمة "جريدة النبأ" ثار الشباب القبطي ضد الدولة والمجتمع، من أثر التهيؤ الوجداني والتشكيل الثقافي لهم، والذي جاء من التيار الانعزالي في الكنيسة القبطية فأشاع الخوف والكراهية بينهم ضد الجماعة الوطنية وضد الدولة، وأحد الدوافع الكامنة لثورة الشباب يرجع إلى إخراج شأن كنسي إلى الفضاء العام، فالكنيسة حريصة على أن يبقى الشأن القبطي الداخلي بعيدًا عن الحوار مع غير الأقباط خارج الكنيسة، وهذا من مظاهر قوة تيار الانعزال داخل الكنيسة المصرية، ويعزز هذا التيار الثقافة التي يتلقاها الشباب القبطي داخل الكنيسة والتي تقوم على "الفرز والتجنيب" أي الفصل والقطع مع الأغلبية وتتخذ من الخوف وعدم الأمان عنوانًا رئيسيًّا لها.

ثم كانت أزمة السيدة/ وفاء قسطنطين، وفي إطارها، وكما يقول المستشار/ البشري، انتقلت الإدارة الكنسية من الهيمنة الفردية إلى التفرد المؤسسي ثم إلى التوجه الحزبي السياسي ثم أضافت لذلك نزوعًا إلى السلطة واستخدام أدواتها في الضبط والاعتقال. ويضيف: "إن هذه الأحداث أحدثت عددًا من الجراح من جانب الكنيسة تجاه الدولة وتجاه المسلمين والقبط أنفسهم الذين تنازلت الدولة عن حمايتهم إلى الكنيسة حتى في حال اختلافهم معها، وصحيح أن الجروح يتعين العمل على التئامها ولكن لابد من تركها مفتوحة حتى تخرج قيحها كلها وتتطهر، وما تعتبره الإدارة الكنسية سوابق وحقوق لها يتعين التأكيد على أنها سوابق باطلة لا ينبغي أن تتحول إلى حقوق".(١)

وفي إطار هذه التحولات التي شهدها دور الكنيسة وعلاقتها بالدولة، وما صاحب ذلك من تنامي الشعور بالاحتقان الديني والسياسي، جاءت أحداث الإسكندرية (أكتوبر ٢٠٠٥)، لتضيف أبعادًا جديدة لتيارات العزلة والتطرف، وما تفرضه من تحديات على الجماعة الوطنية المصرية، وجاءت هذه الأحداث وليدة لبيئة داعمة، ومشجعة لتياري العزلة والتطرف، في ظل ما اتسمت به هذه البيئة من احتقان وإحباط واسع النطاق على مختلف المستويات.

(١) المستشار/ طارق البشري، الجماعة الوطنية.. العزلة والاندماج، القاهرة: دار الهلال، أبريل ٢٠٠٥، ٢٨٥ ص، عرض كمال حبيب، الجزيرة نت، ٢٢/٨/٢٠٠٥.
www.aljazeera.net/NR/exeres/DEDEC733-E6E3-46F3-8DAD-600C4F7A7E64.htm

فقد شهدت مدينة الإسكندرية خلال أكتوبر ٢٠٠٥، عددًا من أحداث العنف التي تنوعت مظاهرها بين التظاهر السلمي، والحشود الأمنية، والمواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين من المسلمين، وصولاً إلى سقوط قتلى وجرحى من المسلمين والأقباط، وجاءت هذه الأحداث كرد فعل علي ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن وجود مسرحية عرضتها كنيسة مار جرجس الواقعة في حي محرم بك، بمدينة الإسكندرية، تحتوي علي ما اعتبره البعض إساءة للمسلمين وللدين الإسلامي وللقرآن الكريم ولرسول الله (صلي الله عليه وسلم).

وقد أثارت هذه الأحداث جدلاً واسع النطاق بين مختلف أطياف الشارع السياسي المصري، وأفرز هذا الجدل مزيدًا من الاحتقان، داخل المجتمع المصري الذي يشهد في الآونة الأخيرة العديد من الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية بل والرياضية التي قادت إلي نوع من السخونة في الأحداث، بحيث أصبح المجتمع قابلاً للانفجار مع إشعال أول عود ثقاب.

وفي مقابل هذا التصاعد في الجدل والتوتر الذي يعاني منه المجتمع، برز تيار ينادي بتغليب العقل وإعمال الحكمة، والتصدي لكل ما من شأنه التأثير علي الوحدة الوطنية المصرية، وإيجاد الآليات التي يمكن من خلالها الحد من حالة الاحتقان التي يعاني منها المجتمع، والبحث عن المشترك الذي يوحِّد، وتجنب كل عناصر الفرقة والاختلاف، وهنا برز الحديث عن الدور الذي يمكن أن تقوم به الجماعة الوطنية المصرية في هذا الإطار، وخاصة مع ضخامة التحديات التي تواجه هذه الجماعة، وفي مقدمتها تنامي تيارات العزلة والتطرف، والتي يمكن أن تنال من كل مقدرات الأمة وثرواتها.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الورقة، التي تشكل قراءة أولية في الأحداث التي شهدتها مدينة الإسكندرية، وصفًا وتقريرًا، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً: رصد الأحداث وتطوراتها.

ثانيًا: السياقات الداخلية والخارجية لهذه الأحداث.

ثالثًا: اتجاهات النقاش حول الأحداث وتداعياتها.

رابعًا: آليات احتواء الأزمة.

خامسًا: الآليات المقترحة لاحتواء مثل هذه الأزمات مستقبلاً.

والله الموفق،،،

المحور الأول: رصد الأحداث وتطوراتها:

تم الاعتماد في رصد الأحداث التي شهدتها مدينة الإسكندرية، وتطوراتها علي تقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية، والتي أرسلت من جانبها بعثات خاصة لتقصي الحقائق حول هذه الأحداث، ومن أهم هذه التقارير:

١- **تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، الصادر في (٢٠٠٥/١١/٦) بعنوان "أحداث الإسكندرية: الأسباب وإستراتيجية المواجهة"، والذي رصد الأحداث في خمسة مشاهد أساسية، وذلك علي النحو التالي:**

المشهد الأول: أغسطس ٢٠٠٣، حيث قدم كورال كنيسة ماري جرجس عرضًا لمسرحية "كنت أعمى والآن أبصر" والتي تقدم شخصية شاب قبطي يتحول إلى الإسلام ثم يعود للمسيحية مرة أخرى.

المشهد الثاني: في جامعة القاهرة، في الأول من رمضان، قام بعض الشباب بتوزيع اسطوانات (CD) بغلاف كُتب عليه هدية رمضان، كان محملاً عليه مسرحية "كنت أعمى والآن أبصر"، ومن خلال "التشات" أو الدردشة على الشبكة الإلكترونية تداول الشباب موضوع المسرحية، وأنها تحمل بين فصولها إهانة للإسلام وللرسول (صلى الله عليه وسلم)، وتصل نسخ من الاسطوانات إلى جامعة المنصورة، وتحصل جريدتين مستقلتين على الـ(CD) وتنشر نص المسرحية، ويقوم بعض الشباب بتصوير الصفحات المنشورة بالجريدتين عن المسرحية، وتوزيعها على نطاق واسع.

المشهد الثالث: مساء الجمعة (٢٠٠٥/١٠/١٤) يخرج المصلون من مسجد "أولاد الشيخ"، بمحرم بك بالإسكندرية بعد صلاة التراويح، متجهين نحو كنيسة ماري جرجس، ويحاصر الأمن الكنيسة، التي تغلق أبوابها، ويبدأ المصلون في التظاهر وينضم إليهم العديد من المواطنين، وأخذوا يرددون بعض الهتافات مطالبين بمحاسبة المسئولين عن عرض مثل تلك المسرحية وتقديم الاعتذار اللائق.

وتدخل إمام المسجد محاولاً تهدئة المتظاهرين، كما تدخلت أكثر من شخصية عامة بهدف إقناع المتظاهرين بفض تظاهرهم، على أن تتم محاسبة من

تثبت مسئوليته، وامتثل المتظاهرون لذلك على أمل أن يتم التحقيق في الأمر، واتفقوا على أنه إذا ما لم يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحقيق في تلك الواقعة سيتم التظاهر مرة أخرى يوم الجمعة التالي (٢١/١٠/٢٠٠٥).

وخلال ذلك الأسبوع لم تتخذ أجهزة الدولة أية إجراءات ملموسة لتهدئة الأمور، سوى إقامة حفل إفطار ضم كل من البابا شنودة بابا الإسكندرية وشيخ الأزهر وبعض القيادات السياسية، مع صدور تصريح عن المفتي بأنه لا يوجد ما يؤكد صحة ما تردد عن وجود (سي دي) يسئ للإسلام".

المشهد الرابع: تصاعُد درجة الأحداث مع قيام أحد الشباب بطعن إحدى راهبات دير القديسة دميانة أثناء وقوفها أمام كنيسة مار جرجس بمحرم بك (١٩/١٠/٢٠٠٥)، وأثناء محاولته الهرب أصاب أحد المحامين الأقباط كان بالقرب منه، وألقي القبض علي الشاب، وتمت إحالته إلى النيابة العامة.

المشهد الخامس: الجمعة (٢١/١٠/٢٠٠٥) قوات الأمن تحاصر مسجد أولاد الشيخ وكنيسة مارى جرجس، ومع اقتراب موعد صلاة الجمعة تغلق قوات الأمن شارع محرم بك من بدايته، كما تغلق محطة مصر وتمنع المصلين الشباب من الوصول إلى مسجد أولاد الشيخ، ولا تسمح بمرور غير السيدات والشيوخ والأطفال، الأمر الذي أدى إلى استفزاز المصلين وعقب انتهاء صلاة الجمعة تجمع العديد من الشباب أمام كنيسة مار جرجس ليتجاوز تعدادهم الخمسة آلاف، أخذوا يرددون بعض الهتافات المطالبة باعتذار الكنيسة، ومحاكمة المسئولين عن إنتاج تلك المسرحية.

وحاول المتظاهرون اقتحام الكنيسة، إلا أن قوات الأمن حالت دون اقتحامها، وقامت قوات الشرطة بإطلاق المئات من القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، فرد المتظاهرون برشق قوات الشرطة والكنيسة بالأحجار، واستمرت تلك المواجهات أكثر من أربع ساعات، وفي أعقاب صلاة التراويح في اليوم نفسه تجمع آلاف المواطنين، وحاصروا الكنيسة ورشقوها بالحجارة، وردت قوات الشرطة باستخدام القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي، الأمر الذي أدى إلى إصابة العديد من المواطنين وقتل ثلاثة بينهم اثنين متأثرين بجراح.

وانتقلت المواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة للشوارع المتفرعة من شارع محرم بك، وقام المتظاهرون بتحطيم عدد من محلات بيع الخمور وبعض المحلات التي يملكها الأقباط كما تم إحراق ثلاثة سيارات، كما حاول المتظاهرون اقتحام الكنيسة الإنجيلية بشارع ابن زهرون بمنطقة غبريال بمحرم بك.

وفي شارع ايزيس قام المتظاهرون بتحطيم واجهة مستشفى ايزيس وتحطيم إحدى الصيدليات، وقامت قوات الشرطة بمطاردة المتظاهرين إلى أن توقفوا نحو الساعة الثانية صباح السبت (٢٠٠٥/١٠/٢٢).

وقامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على أكثر من مائة متظاهر، وإحالتهم للنيابة، التي وجهت لهم عدة اتهامات منها: تعطيل المواصلات العامة، ومقاومة السلطات، والتجمهر والقيام بأعمال شغب، والاعتداء على الأموال العامة والممتلكات الخاصة، وتم التحقيق مع المتهمين (٢٠٠٥/١٠/٢٢) وأمرت النيابة بحبسهم ١٥ يومًا رهن التحقيقات.

وفي مساء اليوم نفسه (٢٠٠٥/١٠/٢٢) قامت بعض الجهات غير الرسمية بعدد من المحاولات لاحتواء الموقف، وتم تنظيم مظاهرة بمنطقة "غيط العنب" جمعت عنصري الأمة وظلت تهتف بهتافات تنبذ الفتنة الطائفية[٢].

٢ـ **تقرير مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف وجماعة تنمية الديمقراطية**[٣]: فقد ذكر تقرير بعثة تقصي الحقائق الذي أعدته بعثة مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف وجماعة تنمية الديمقراطية، أن ما نشرته صحيفة "الميدان" (عددي ٦ و١٣ أكتوبر ٢٠٠٥) كان محفزًا لاشتعال الفتنة، حيث نشرت الصحيفة تقريرًا تحت عنوان **"بلاغ إلى قداسة البابا شنودة"**، من

(2) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أحداث الإسكندرية...الأسباب وإستراتيجية المواجهة، ٢٠٠٥/١١/٦، http://www.eohr.org/ar/report/2005/re1106.shtml

(3) مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف وجماعة تنمية الديمقراطية، تقرير بعثة تقصي الحقائق لمنطقة محرم بك – الإسكندرية – أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.andalusitas.org

بين ما جاء فيه: "كل المغالطات التي ذكرتها المسرحية إنما تدل على كره شديد من جانب القائمين عليها للإسلام"، وسارت جريدة الأسبوع على نفس نهج الميدان حيث نشرت تقريرًا حول هذه المسرحية واعتبرتها معادية للإسلام.

وبدأ الأمر يتحول من مجرد جدل حول عمل فني "يقول البعض" أنه يهاجم الإسلام، إلى مظاهرات حاشدة بعد صلاة الجمعة (١٤/١٠/٢٠٠٥) تطالب باعتذار البابا شنودة، ومعاقبة منفذي العرض المسرحي والقائمين عليه، وظهرت أول بوادر العنف (١٩/١٠/٢٠٠٥) عندما قام أحد المسلمين، بطعن إحدى الراهبات، وأصابها بجروح قطعية بالظهر والصدر، وأصيب مواطن وشرطي عند التعامل مع المتهم والقبض عليه.

وفي يوم الجمعة (٢١/١٠/٢٠٠٥) قام المسلمون بالتجمهر أمام كنيسة مارى جرجس محاولين اقتحامها، إلا أنهم فشلوا في ذلك أمام تصدي رجال الأمن لهم، فلجأ المتظاهرون إلى قذف رجال الأمن بالحجارة وإزاحة المتاريس الحديدية التي تقف حائلاً بين المتظاهرين وقوات الأمن، مما دفع رجال الأمن لاستخدام القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وبنادق الرش لتفريق المتظاهرين، مما نتج عنه إصابة العشرات، ونقلهم إلي المستشفيات القريبة (الميري، والمواساة، ورأس التين، والقبطي).

وفي رصده لخسائر هذه الأحداث، ذكر التقرير[٤]، أنها شملت: حرق سيارة، وتحطيم زجاج ١٥ سيارة (منها ٦ سيارات شرطة عادية وسيارتان تابعتان لإدارة مرور الإسكندرية وسيارة دفاع مدني و٦ سيارات مملوكة للمقيمين بالحي ومنها سيارة القمص أنطونيوس سعد كاهن كنيسة القديس أبو سيفين) وكذلك الاعتداء على عدد من الكنائس هي: كنيسة ماري جرجس بشارع محرم بك، وكنيسة الرسولية لطائفة الإنجيليين بشارع ابن زهرون، وكنيسة الله بشارع الشيخ بيرم، والاعتداء على مقر جمعية "الكتاب المقدس" في شارع البلينا، كما تعرض

(4) مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف وجماعة تنمية الديمقراطية، تقرير بعثة تقصي الحقائق لمنطقة محرم بك – الإسكندرية – أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.andalusitas.org

عدد من المحال التجارية لتحطيم واجهاتها، وتوقف خط الترام منذ اندلاع الأحداث وحتى اليوم الثاني.

٣ــ تقرير بعثة تقصي الحقائق للجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي[٥]:

رصدت الجمعية تعامل قوات الأمن مع المتظاهرين وقالت أنه اتسم بالعنف الشديد، الأمر الذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من المتظاهرين فضلاً عن إصابة حوالي ١٤٠ شخص، البعض منهم في حالة حرجة واعتقال عشرات آخرين. وقد قامت البعثة بزيارة كافة مواقع الأحداث ومعاينتها، ولكن لم تسمح لها أجهزة الأمن بدخول الكنيسة، والتقت البعثة بعدد من شهود الأحداث وبعض المواطنين المقيمين بالمنطقة، وخلصت إلى عدد من النتائج، من بينها:

- أن أغلب المتظاهرين الذين شاركوا في المظاهرات، لم يشاهدوا المسرحية، وبنوا موقفهم وتحركهم علي الروايات والإشاعات التي وصلت إليهم، كما أن هناك أفراد وجهات مستفيدة من أحداث العنف الطائفي شاركت في تحريك وتوجيه الأحداث مستغلة في ذلك المشاعر الدينية لدى المسلمين، وهو ما يفسر رفع سقف مطالبات المتظاهرين وإصرارهم على ضرورة اعتذار البابا شنودة.
- أن انتخابات مجلس الشعب ألقت بظلال سلبية على الأحداث، حيث قام أحد أعضاء المجلس والمرشح للانتخابات القادمة بتأجيج مشاعر الغضب وإثارة النعرات الطائفية لدى جموع المصلين.
- أن قيادات الكنيسة القبطية تجاهلت الأحداث في بدايتها ولم تأخذها على محمل الجد، وكان يمكن أن تبادر باتخاذ موقف أكثر سرعة ووضوح لمعالجة الأحداث وتداعياتها.
- إفراط قوات الأمن في استعمال القوة في مواجهة المتظاهرين، مما أسفر عنه مصرع ثلاثة مواطنين وإصابة واختناق العشرات.

(5) الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، أحداث الإسكندرية ــ والاحتقان الطائفي في مصر، تقرير بعثة تقصى الحقائق، ١٠/٢٠٠٥.

- أن الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة المصرية قد غابت نهائيًا عن الأحداث ولم يظهر لها أي وجود على الساحة منذ بداية الأحداث وحتى إعداد التقرير.
- أن الأجهزة الأمنية تعاملت مع القوى التي تعتبرها مسئولة عن نمو وانتشار التطرف الديني في معالجتها للأحداث، مما يعكس حالة من الانفصام والتناقض، تكشف الخلل في أداء مؤسسات الدولة وافتقادها للتناغم وغياب الرؤى الإستراتيجية في القضايا المصيرية.
- أن هناك قناعة تامة لدى الأقباط بأن وسائل الإعلام وبعض أئمة المساجد يتناولون العقيدة المسيحية بالنقد والاستهزاء، وهو ما يستوجب أن تكون المعاملة بالمثل من جانبهم، في إشارة للانهيار الذي لحق بقيمة الوحدة الوطنية والتي كانت نتاج لكفاح الأمة في مواجهة المحتل.
- أن الأحداث الطائفية خلال الشهور الأخيرة وطريقة معالجتها مازال لها أثر من المرارة والترصد المتبادل في نفوس الجميع من الطرفين، وكذلك استمرار حالة الاحتقان والتوتر بين الأطراف، الأمر الذي قد ينذر بتفجرها من جديد، خاصة في ظل اقتصار مواجهة الأزمة على المعالجة الأمنية والبيانات الإعلامية فقط.

المحور الثاني: السياقات الداخلية والخارجية لهذه الأحداث:

تعددت السياقات التي شكّلت محفزات، من وجهة نظر البعض، لهذه الأحداث وما ارتبط بها من تداعيات، وتتمثل هذه السياقات في:

١- **شهر رمضان:** حيث ترى بعض الأطراف أن مثيري الأحداث استغلوا شهر رمضان، وما يتسم به من تصاعد في درجات الشفافية، والقرب من الله، والرغبة في القيام بأية أعمال تقرب المسلمين منه، في نفوس كل المسلمين، وهو ما ساهم في تعبئة الآلاف التي حاصرت الكنيسة، وخاصة بعد صلاة التراويح، ثم بعد صلاة الجمعة (٢١/١٠/٢٠٠٥).

٢- **الانتخابات البرلمانية:** فقد ربط البعض بين هذه الأحداث، وتنافس المرشحين في الانتخابات البرلمانية لاختيار أعضاء مجلس الشعب المصري، حيث سعى عدد من المرشحين إلى استغلال الحادث لاستمالة أصوات الناخبين، فقد أصر مرشح

الحزب الوطني بالإسكندرية في الانتخابات (ماهر خلة - قبطي) على أن المسرحية لم تكن تتضمن أي إساءة للإسلام، وحاول استغلال الواقعة لاستمالة أصوات الأقباط، قائلاً (٢٢/١٠/٢٠٠٥): "إن المتظاهرين (المسلمين) أحرقوا نسخًا من الإنجيل"، ووصف هذا السلوك بأنه "غير مقبول"، كما اعتبر أن الأقباط الآن "لا يمكنهم قبول حتى الاعتذارات"، وقال إنه قدم طلبًا لحزبه الوطني لسحب ترشيحه من الانتخابات، معتبرًا ذلك "محاولة لنزع فتيل التوتر".

كما سعى عدد من المرشحين لاستغلال الأحداث، والاستفادة من التواجد الإعلامي المكثف في الانتشار بين الجماهير، فقد حرص محمد البدرشيني (مستقل) على الظهور بصورة شبه يومية خلال الأحداث في منطقة محرم بك، رغم أنه مرشح في دائرة أخرى بالإسكندرية، كما ظهر عدد من مرشحي الحزب الوطني خلال المظاهرات، وقام بعضهم بوساطات لإقناع مسئولي الكنيسة بتقديم اعتذار للمسلمين عن الإساءة التي تضمنتها المسرحية.

ومن جانبه حث أسامة جادو (مرشح جماعة الإخوان المسلمين) الكنيسة الأرثوذكسية على توضيح موقفها من المسرحية، وقال: "إنه لا يطالب الكنيسة باعتذار، ولكنه يطالبها بأن تصدر بيانًا واضحًا يحدد موقفها؛ لأن المسرحية شاهدها الكثيرون، وتسيء بوضوح لصورة الإسلام".

واتهم تامر حرفوش (مرشح حزب الغد) قوات الأمن بإثارة المحتجين، وتصدت لهم بالقوة، مما أسفر عن وقوع اشتباكات بين الجانبين أوقعت قتلى وجرحى(٦).

٣- **مؤتمر الأقباط الثاني في واشنطن:** فقد جاءت الدعوة لانعقاد مؤتمر للأقباط في إحدى قاعات الكونجرس الأمريكي (١٦ و١٨ نوفمبر ٢٠٠٥) تحت رعاية "فريدوم هاوس"، وبقيادة ثلاثة تيارات مسيحية مصرية مهاجرة، لتخلق نوعًا من التوتر الداخلي، نتيجة ما اعتبره البعض استقواء بالخارج على حساب المسلمين في الداخل.

---

(6) حمدي الحسيني، أزمة المسرحية القبطية بمصر ــ قضية انتخابية، إسلام أون لاين.نت، ٢٣/١٠/٢٠٠٥، http://islamonline.net/Arabic/news/2005-10/23/article03.shtml

وكما ذكر الأستاذ/ صلاح حافظ فقد استفز الترويج الواسع لمؤتمر الأقباط في واشنطن، عناصر كثيرة من مسلمي مصر، وجدت أن المطالب التي يطرحها هذا المؤتمر استنادًا إلى خلفية المؤتمر السابق في زيورخ، إنما هي اعتداء على الإسلام، ومن ثم بدأت البيانات والتحركات المضادة بحجة الدفاع عن الإسلام والتحذير لكل من يحاول إلغاء نص الدستور على أن الإسلام دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. باعتبار "أن محاولة الإلغاء المدفوعة بضغوط أجنبية تمثل خطًا أحمر وخطئًا فادحًا يؤدي تجاوزه إلى خرق الإجماع الوطني ويهدد السلم الاجتماعي" في دولة أغلبيتها الساحقة من المسلمين، تتعايش بسلام عبر القرون الطويلة مع أشقاء من المسيحيين"[٧].

وقد ساعد على ترسيخ الشعور الداخلي باستقواء الأقباط بالخارج تعدد الفعاليات التي قام بها أقباط المهجر، في أعقاب أحداث الإسكندرية، فقد شهدت السفارة المصرية في باريس مظاهرة (٢٠٠٥/١٠/٢٩) من أقباط المهجر هتفوا فيها ضد الحكومة المصرية واتهموها بإهدار حقوقهم، كما سلموا قصر الإليزيه بيانًا حول أوضاع الأقباط في مصر، وطالبوا الحكومة الفرنسية بالتدخل لحمايتهم والضغط على الرئيس مبارك حتى يلبي مطالبهم المؤجلة.

كما أعلنت منظمة أقباط المهجر في الولايات المتحدة عن تنظيم مظاهرة أمام الأمم المتحدة (٢٠٠٥/١١/٢) لمطالبة المنظمة الدولية بسرعة التدخل لحمايتهم من حرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الأقباط في مصر، وأعدت المنظمة بيانًا لتسليمه للأمين العام للأمم المتحدة يشتمل على تقرير أعدته لجنة تقصي حقائق قبطية مصرية عن أحداث الإسكندرية، ويطالب التقرير بتدخل دولي لحماية حياة البابا شنودة، بدعوى أن هناك محاولة لاغتياله. وربطت المنظمة في تقريرها بين أوضاع الأقباط في مصر وما يحدث في دارفور بالسودان، وأن

(7) صلاح الدين حافظ، المواطنة قبل كسر ظهر الوطن، صحيفة الخليج الإماراتية، عدد ٢٠٠٥/١٠/٢٦.

الأمر يتطلب فرض عقوبات اقتصادية على مصر حتى تقبل بمطالب الأقباط التي سيعلن عنها مؤتمر واشنطن للحريات الدينية في مصر[٨].

ثم كان مؤتمر واشنطن، والذي بدأ بقراءة برقية أرسلها المتحدث باسم الرئيس الأمريكي جورج بوش تأييدًا ودعمًا لأهداف المؤتمر، وقام بقراءة البرقية "هانز شتوكلبرجر"، رئيس "حملة التضامن المسيحية"، وألقى شتوكلبرجر، الذي ترأس المؤتمر بالمشاركة مع عدلي أبادير، كلمة في افتتاح المؤتمر عدد فيها مظاهر الظلم الذي يعانيه المسيحيون في مصر[٩].

وتحدث أبادير للمؤتمر من زيورخ، وركز على ضرورة أن يتبنى المجتمع الدولي والأمم المتحدة ما سيصدره المؤتمر من توصيات حتى يمكن احترام الأقليات في جميع أنحاء العالم، وهاجم أبادير السلطات المصرية، معتبرًا أن "حملة اضطهاد الأقباط بدأت منذ ثورة ١٩٥٢ وأن ما يحدث لهم في مصر هو تعليمات من الوهابيين في السعودية"، وتطرق إلى أحداث الإسكندرية واعتبرها "بداية تطبيق حملة جديدة من اضطهاد المسيحيين"، زاعمًا أن الوقت الحاضر هو الأسوأ بالنسبة للأقباط الذين اعتادوا "منح أصواتهم للرئيس مبارك ولم يقدم لهم مقابل"، وقال أبادير "إن فترة حكم مبارك كانت أسوأ الفترات بالنسبة للأقباط خلال القرن العشرين، فقد كان مسئولاً عن اضطهاد وإذلال المسيحيين لتنفيذ اتفاقه مع السعودية في هذا الصدد".

وطالب المشاركون في المؤتمر بسرعة اتخاذ الخطوات العملية والإجراءات القانونية فورًا لتنفيذ وتفعيل القرارات الصادرة عن المؤتمر، والتحرك عبر الأمم

(8) كان من بين ما جاء في التقرير، وفقًا لما نشره موقع "المصريون": قال "إن قلبي يدمي ويفجع عندما أفكر بالمسيحيين الأقباط الذين يقتلون، وبالكنائس القبطية تدمر، وبالفتيات القبطيات الصغيرات اللاتي يختطفن ويجبرن على التحول إلى الإسلام ويجبرن على الزواج من رجال مسلمين، ويمنعن من تكوين أسر مسيحية وإنجاب أطفال وتربيتهم كمسيحيين".

(9) أحمد حسن بكر، أقباط المهجر يتظاهرون أمام الأمم المتحدة ويسلمون تقريرًا لكوفي عنان، المصريون، عدد ٢٠٠٥/١١/١

المتحدة ومنظماتها لاتخاذ القرارات اللازمة لضمان الحماية القانونية للأقباط، طبقًا لأحكام القانون الدولي، محذرين من حدوث ما أسموه بـ "دارفور" مصرية.

وأعلن المشاركون أنهم يرفضون عمليات الافتراء والكذب المتعمد والمستمر من أجهزة الإعلام الحكومية المصرية والعربية والادعاء باطلاً على الأقباط بطلب التدخل العسكري وقيام حكم ذاتي لهم وهذا ينافي الحقيقة كليًا وجزئيًا، لأنه ليس في صالح الوطن والمواطنين المصريين كافة(١٠).

وفي أول رد فعل حكومي على المؤتمر، قال أحمد العماوي (وزير القوى العاملة والهجرة) إن مؤتمر أقباط المهجر يهدف لتأجيج العداء لمصر بالخارج، وأن من يشارك به لا ينتمي إلى أقباط مصر الأصليين، وأنهم موتورون ومتملقون، ويحاولون تشويه سمعة مصر بالخارج، وأشار إلى أن أي مشكلة مصرية لابد أن يتم نقاشها وحلها على أرض مصرية"(١١).

كما انتقد ماجد رياض (المتحدث الرسمي باسم البابا شنودة) تصرفات منظمي مؤتمر واشنطن، وقال "إن هذه المجموعة لا تمثل أقباط المهجر وإن الكنيسة تعتبرهم خارجين عن طاعتها".

كما أصدرت القوي الوطنية المصرية بالولايات المتحدة بيانًا أعلنت فيه تضامنها مع الموقف المصري ورفضها لتصرفات أعضاء المجموعة التي اجتمعت بواشنطن، وقال البيان الذي قام بالتوقيع عليه (٢٣) من رموز الجالية المصرية بالولايات المتحدة (وفقًا لما ذكرته صحيفة الجمهورية): "إننا نؤكد اعتزازنا بانتمائنا لمصرنا العظيمة، مهد الحضارة وملتقى الديانات السماوية، مؤكدين أن مصر مثل غيرها من الدول التي تواجهها مشكلات وتحديات مثل

---

(10) صلاح بديوي، مؤتمر أقباط المهجر يطالب الأمم المتحدة بتوفير حماية دولية لأقباط مصر، صحيفة "المصريون" الالكترونية، عدد ٢٠/١١/٢٠٠٥.
http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=7669&Page=1

(11) الكشف عن عرض حكومي لعقد مؤتمر أقباط المهجر بمصر، "المصريون"، عدد ١٩/١١/٢٠٠٥.
http://www.almesryoon.com/ShowDetails.asp?NewID=7608&Page=1

التراكمات التي قد تثير حساسية لدي بعض الفئات، ومنها الأقباط، ومباركتهم للخطوات التي تتم في اتجاه إيجاد حلول عادلة وفعالة لمشكلاتهم"(١٢).

المحور الثالث: اتجاهات النقاش حول الأحداث وتداعياتها:

تعددت اتجاهات النقاش بشأن الأحداث التي شهدتها مدينة الإسكندرية، وفي إطار هذه الاتجاهات، يمكن التمييز بين عدد من الأبعاد، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تحديد المسئوليات:

في تحليله للأحداث، ركز د. **محمد سليم العوا**(١٣) على تحديد المسؤوليات بين أطراف الأزمة ودور كل منهم في تصاعد الأحداث، وذلك على النحو التالي:

١ــ **مسئولية البابا:** يقول العوا: "إن البابا هو رأس الكنيسة الوطنية المصرية، ويتمتع بالسيطرة التامة على الأشياء والأموال والأشخاص، والرعاية التي تفوق أي رعاية أبوية للكنيسة والمنتمين إليها وكهنتها، بل إن هذه الرعاية امتدت مؤخرًا لتشمل ببركتها الذين أعلنوا رغبتهم في ترك المسيحية إلى الإسلام، والرعاية البابوية لا تقتصر على أقباط مصر بل تشمل الأقباط في العالم كله، والذي يمارس مثل هذه الرعاية العامة لا يليق به ولا يجوز له أن يغض الطرف عن التحقق بنفسه مباشرة من صدق ما يقال أو كذبه حول المسرحية التي أثارت الأحداث.

إن الذي يستطيع أن يجد الشجاعة ليقول لمن يظنه مسيئًا: إنك أسأت، ويتخذ المواقف التي تناسب ذلك الخطأ .. لا يجوز أن يفقد هذه الشجاعة عندما يكون المخطئ من أولاده، والخطأ مُرتَكبًا في كنيسته، والذين رعوه كهنة قام هو نفسه بترسيمهم أو إقرارهم في مناصبهم.

ولأن المسلمين المصريين يعلمون من البابا مدى شجاعته، وقدرته على قول ما يريد، فإنهم يحملونه، أولاً وقبل غيره، تبعة إصلاح ما وقعت فيه كنيسة

(12) http://www.algomhuria.net.eg/algomhuria/today/fpage/detail03.asp

(13) د. محمد سليم العوا، أحداث الإسكندرية ــ تساؤلات عن موقف شيخ الأزهر ولمادا لا يعتذر البابا؟، الأسبوع، القاهرة، السنة التاسعة، عدد ٤٤٩، الاثنين ٢٠٠٥/١٠/٣١.

مارجرجس بالإسكندرية، ويطالبونه بأن يشاهد المسرحية التي عرضت فيها ويرضي ضميره الديني والوطني بالاعتذار صراحة وعلانية عن خطأ أولاده وكهنة كنيسته.

وفي موقع آخر قال د. العوا: "فوجئت بالقيادات الكنسية القبطية تلعب دور الضحية، وتتجاهل دور مشعلي نار الفتنة، وتستبعد أن يثبت على أحد جرم، ويتعهد الذين يحسنون من تلك القيادات استبقاء صلات الصداقة مع المسلمين "بمحاسبة كهنة الكنيسة" بمعرفة الكنيسة نفسها، وفوجئت بالبابا شنودة يستعيد إلى قلوب الأقباط وعقولهم مشاعر عصر الاضطهاد الروماني للقبط المصريين، في كلمته العامة التي يلقيها كل أربعاء في مقره بالقاهرة".

ويضيف، أنه "في حديث البابا شنودة الثالث في الكنيسة المرقسية بالعباسية (٢٦/١٠/٢٠٠٥) تحدث البابا باكيًا عن أحداث الإسكندرية فقال إن "في ذهنه كلام كثير ليقوله وفي قلبه كلام أكثر، لكنه يفضل الصمت لكي يتكلم الرب"، وقال "حينما تتعقد الأمور فإن يد الله تعمل وبقوة ووضوح" واستشهد البابا بجملة تقول: "لتكن مشيئتك: إن أردت تحلها، لتكن مشيئتك، وإن أردت أن تأخذ بركة صليب نحمله لتكن مشيئتك أيضًا".

ويخلص د. العوا إلى أن "الإشارة في هذه الجمل البابوية تقول إن الأقباط يعيشون اضطهادًا يشبه اضطهاد نبي الله عيسى على يد اليهود الذين كفروا به وأنكروا نبوته، وأن هذا الاضطهاد يشبه في نتائجه "إن لم يحلها الله" ما يعتقده الأقباط من أن المسيح عليه السلام قد حمل صليبه على ظهره إلى حيث عُلِّق عليه، وحين يكون هذا هو الحال فإن دور الضحية لا يليق أن تقوم به القيادات الكنسية، ولا يجوز أن تراق له دموع البابا الذي هو أدرى الناس بما تحقق له من نفوذ وسلطان في ربع القرن الذي أدار فيه شئون الكنيسة"(١٤).

٢ـ **مسئولية الأنبا موسي:** يقول د.العوا: "النشاط الشبابي الكنسي يجري تحت رعاية الأنبا موسي (أسقف الشباب بالكنيسة الأرثوذكسية)، ولابد أن له كهنة شبابًا

(14) د. محمد سليم العوا، دور الضحية والبحث عن الحقيقة، صحيفة الأسبوع ٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

يباشرون مسئوليات أسقفيته في المدن والأقاليم، وهؤلاء إن لم يكونوا قد استأذنوه في نص المسرحية ومشاهدها يكونوا قد أخطئوا في حقه خطئًا حقيقيًّا، وإن كانوا قد استأذنوه فإن عنده حقًا يجب أن يؤدى(١٥).

وفي مقابل ما قال به د.العوا أكد الأنبا موسي أن المسرحية مسيئة، ولكن ليس معنى أن يخطئ أي شاب مسيحي أن يظهر الرمز الديني ليقدم اعتذارًا، وهو ما ينطبق أيضًا في حالة اعتداء أي مسلم على مسيحية، فنحن لن نطالب شيخ الأزهر بالظهور للاعتذار، مشيرًا إلى أن هذه المسرحية عُرضت في كنيسة واحدة وللأقباط في مصر ٣٠٠٠ كنيسة لم يحدث فيها أي شيء مماثل، ووصف ما حدث بأنه تصرف فردي، لا يجب أن يسيء للعلاقة الوطيدة بين المسلمين والمسيحيين في مصر.

وأرجع الأنبا موسي سبب ما حدث إلى جو الاحتقان السياسي الذي تعيشه مصر بسبب الانتخابات وأن كل مرشح يبحث عن أسلحته، مشيرًا إلى أن انسحاب المرشح القبطي كان قرارًا سليمًا، ونفى أن تكون الكنيسة غاضبة من عدم ترشيح أقباط على قائمة الحزب الوطني. وقال إن البرلماني المسلم الذي يتعاطف مع ظروفي وحقوقي أفضل وأقوى من المرشح القبطي الذي يمكن أن يكون محدود القدرات في مجلس الشعب.

وعن تأثير مؤتمر الأقباط على تصاعد الأحداث، قال الأنبا موسى: "إن الكنيسة القبطية ترفض مؤتمر أقباط المهجر وأي محاولات لاستعداء الخارج على النظام المصري تحت أي مسمى مشيرًا إلى أن الأقباط لا يحتاجون لحماية الخارج، وأن ما يريدونه يستطيعون قوله للمؤسسات السياسية المصرية، وأوضح أن رهان أقباط المهجر على الولايات المتحدة رهان خاسر لأنها لا تتدخل في البلاد سوى لمصلحتها، وأكد أن الكنيسة لن تلجأ تحت أي ظرف من الظروف

(15) د. محمد سليم العوا، أحداث الإسكندرية ــ تساؤلات عن موقف شيخ الأزهر ولماذا لا يعتذر البابا؟، الأسبوع، القاهرة، السنة التاسعة، عدد ٤٤٩، الاثنين ٢٠٠٥/١٠/٣١.

للخارج لأنها جزء من هذا الوطن ولن تفكر ولو لحظة في الخارج، لأنها خيانة"(١٦).

٣ـ **مسئولية الكنيسة:** يقول د. العوا: "إن كهنة كنيسة مارجرجس في الإسكندرية، ورئيسهم الأب أغسطنيوس مسئولون مسئولية مباشرة عما جرى، وعما آل إليه الأمر. لقد حاول المسئولون في محافظة الإسكندرية فور بدء بوادر الفتنة أن يقابلوا المسئولين في الكنيسة لاحتواء الموقف ومنع تفاقمه(١٧)، وطلبوا مقابلة القس أغسطنيوس للتفاهم معه على وسائل منع اتساع دائرة الأحداث ومحاولة إصلاح النفوس، فرفض مقابلتهم ولو كان هذا اللقاء قد تم، وما كان مرتبًا بعده من اجتماع يحضره المحافظ ومدير الأمن وسائر القيادات الدينية والتنفيذية قد عُقد، ما كان الحال قد وصل إلى ما وصل إليه(١٨).

٤ـ **مسئولية الجهات الرسمية:** يقول د. العوا: إن الجهات الرسمية تتحمل قسطًا كبيرًا من تبعة ما حدث، لقد بدأ توزيع الاسطوانة التي عليها المسرحية في جامعة حلوان بالقاهرة، ولما علم جهاز أمن الدولة بذلك أبلغ النائب العام، وأرفق له بالبلاغ نسخة من المسرحية، وطلب منه الأمر باتخاذ اللازم، وكان ذلك قبل أية أحداث في الإسكندرية، وقبل بدء التوزيع الذي اتسع نطاقه في مدينة الإسكندرية. ولم يتخذ النائب العام أي إجراء في البلاغ، ثم أُبلغ النائب العام مرة أخري في (٢١/١٠/٢٠٠٥) بما وقع في الإسكندرية، وما تم إثباته في محضر بتاريخ (٢١/١٠/٢٠٠٥) في قسم شرطة محرم بك (برقم ١٣٨٣٤).

---

(16) محمود بسيوني، الأنبا موسي ــ المسرحية مسيئة والخطأ الفردي لا يستوجب اعتذار البابا، نهضة مصر، القاهرة، عدد ٢٦/١٠/٢٠٠٥

(17) ذهب إلي الكنيسة رئيس المجلس المحلي الأستاذ الدكتور/ طارق القيعي (الأستاذ في كلية الزراعة بجامعة الإسكندرية) والأستاذ/ سعيد وصفي المحامي المعروف (رئيس لجنة الشكاوي بالمجلس المحلي) والأستاذ/ كرم بخيت (رئيس لجنة العلاقات العامة بالمجلس المحلي)، والمهندس/ نبيل متري (عضو المجلس المحلي)، والأخيران قبطيان أرثوذكسيان.

(18) د. محمد سليم العوا، أحداث الإسكندرية ــ تساؤلات عن موقف شيخ الأزهر ولماذا لا يعتذر البابا؟، الأسبوع، القاهرة، السنة التاسعة، عدد ٤٤٩، الاثنين ٣١/١٠/٢٠٠٥.

ولو أن النيابة العامة كانت قد استجابت لبلاغ جهاز مباحث أمن الدولة، ولو أن الكهنة المسئولين في الكنيسة كانوا قد أُخضعوا للتحقيق حسب الأصول القانونية المتبعة في البلاغات التي تضمنت جرائم أو شبهة وقوع ما يخل بالأمن والسلم العامين، لتم تجنب الكثير مما حدث[١٩].

وفي تعليقه علي دور النائب العام، قال **جمال سلطان**[٢٠]: "إن النائب العام أعلن أن "السي دي" الخاص بمسرحية الكنيسة مجرد وهم غير موجود، وأن المسرحية ذاتها ليست موجودة ولم يتم تمثيلها ولا مرة، ولا رآها أي مواطن، وهذا البيان .. إهانة للدولة .. وأظهر أنه لا أمل في أي إصلاح في بلادنا في ظل الأوضاع الحالية ونظام الحكم الحالي".

وأضاف: إن "تصريحات النائب العام مهينة للمواطنين كما هي مهينة لأكثر من جهة وجهاز أمني رسمي وشخصيات قانونية لها احترامها، وأيضًا هي مهينة للبابا شنودة نفسه الذي اعترف بالمسرحية ودافع عنها وقال إنها ليس فيها ما يسيء إلى الإسلام، فهل كان البابا يكذب، وهل كان المجلس الملي يكذب، وهل كان كل الأساقفة والكتاب الأقباط الذين اعترفوا بالشريط ودافعوا عنه ووصفوه بأنه مثل أفلام عادل إمام يكذبون؟"[٢١]

ثانيًا: <u>أسباب تفاقم الأحداث</u>:

في تحديده للأسباب التي أدت إلى تفاقم الأحداث، تناول مدحت قلادة، ما أسماه بـ"الأصابع الخفية لحادث الإسكندرية"، والتي تمثلت من وجهة نظره في[٢٢]:

١ـ **انتخابات مجلس الشعب والإخوان المسلمين:** فيقول: "إن أمل الإخوان في تحويل مصر إلى أفغانستان جديدة، جعلهم يغيرون الحقائق لأنني شخصيًا مثل كثيرين قد

---

(19) د. محمد سليم العوا، نفس المصدر.

(20) جمال سلطان، مفاجأة النائب العام، موقع جبهة إنقاذ مصر (www.saveegyptfront.org).

(21) جمال سلطان، مفاجأة النائب العام، موقع جبهة إنقاذ مصر (www.saveegyptfront.org).

(22) مدحت قلادة، الأصابع الخفية لحادث الإسكندرية، (صوت الأمة، القاهرة، عدد ٢٥٧، الاثنين ٣١/١٠/٢٠٠٥، ص.٢١).

رأيت على الإنترنت المسرحية المزعومة بأنها سبب الاحتقان الطائفي ونتيجة للهوس الديني في مصر قام الإخوان المسلمين بتهييج مشاعر الشعب لأنهم المستفيدون من الشغب الذي حدث لإثبات مقدرتهم الكبيرة، وبذلك يمكنهم اختطاف مصر لصالح أجندتهم المتطرفة بتحويلها إلى مصرستان والقضاء على الأقباط وهذا واضح من تاريخهم الدموي.

٢ـ **القيادات السياسية والتنفيذية والإعلامية والقضائية في مصر:** يقول قلادة: "لقد أصبح الإعلام المصري والسياسات المصرية تعمل من أجل أجندات متطرفة تسعى لتحويل مصر إلى دولة إسلامية متطرفة وتفريغها من الأقباط المصريين الذين هم أصل نسيج مصر، والدليل مؤتمر جدة ١٩٥٥ الذي تعهد فيه السادات والشافعي بإخلاء مصر من الأقباط وأسلمتهم بالقوة، كما أن التليفزيون المصري فتح أبوابه لكل المتطرفين للتحقير من ديانة الأقباط وازدرائهم، وهذا ساهم في انتشار الكراهية للآخر وإشعال نار الحقد للأقباط.

٣ـ **الصحف الصفراء والقومية:** حيث يرى أن جريدتا الأسبوع والميدان (ومن قبل جريدة النبأ) قد ساهمتا في انتشار نار التطرف وإذكائها بمقالات غير صادقة وغير أمينة عن المسرحية،.. والجرائد القومية تجاهلت معالجة مشاكل الأقباط وهمومهم المزمنة ولا تريد شرحها أو نشرها بل أخذت تباشر ثقافة التعتيم المعتادة منذ ثورة العسكر.

٤ـ **الثقافة المصرية المتوارثة من العرب:** والتي يصفها بأنها "ثقافة الجاهلية والعنف وكراهية الآخر ورفض الآخر، وادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، ومن ليس معي فهو ضدي، وانصف أخاك ظالمًا أو مظلومًا، فأصبح نظر الغالبية للأقباط أنهم حشرات وليس لها الحق في الحياة".

٥ـ **غياب المجتمع المدني السليم:** حيث يقول: "إن مصر أصبحت دولة عقيمة في المجتمع المدني، وتخيل المجلس القومي لحقوق الإنسان تابع وقابع داخل أحضان الحكومة بل جميع مؤسسات الدولة تم تسييسها للحكومة والحاكم، ومن هنا أصبحت مصر بلا مؤسسات مجتمع مدني والمؤسسات المستقلة في خوف ورعب لإتباع الحكومة معها أسلوب العصا والجزرة، بفضل قيادة مصر غير الحكيمة.

٦ــ **سياسة النعامة وطمس الحقائق:** أي، من وجهة نظر قلادة، التعامي في مواجهة الحقائق، ونشر واقع كاذب بأن الوحدة بين الأقباط والمسلمين قوية، والمشاكل غير موجودة على الرغم من صراخ الأقباط من الظلم الفادح عليهم من مشاكل، كبناء الكنائس، والأسلمة القسرية، ورفض الأقباط في فرص العمل المتاحة، وحرمان الأقباط من المناصب القيادية.

ويخلص في تحليله إلى القول: "إن مصر لن يصلح حالها إلا بمواجهة المشاكل المزمنة للأقباط، ونشر روح قبول الآخر، ومحاربة فكر "الإخوان الشياطين" الذين سيحرقون الأخضر واليابس، بفضل سياسة الحكومة والحزب الوطني الذي رشح اثنين من الأقباط من بين ٤٤٤ مرشحًا لمجلس الشعب".

وفي معرض تحليلها لأسباب أحداث الإسكندرية، ذكرت **المنظمة المصرية لحقوق الإنسان**، أن من بين هذه الأسباب:

ــ **التدخلات الأمنية:** حيث ذكرت في تقريرها أن شهود العيان والمتابعين للأحداث حمّلوا قوات الأمن الجانب الأعظم من المسئولية. فقد رأى العديدون أن قيام قوات الأمن بمحاصرة مسجد أولاد الشيخ ومنع الشباب من أداء صلاة الجمعة بداخله قد استفزهم مما أدى إلى اشتعال الموقف بين الأمن والمتظاهرين[٢٣].

([23]) في تعليقه على دور الأمن في هذه الأحداث، يقول فهمي هويدي: "ليس مقنعًا ادعاء البعض أن جهاز الأمن وراء تسريب القرص الذي سُحلت عليه المسرحية، لأن الأمن متهم من الطرف الآخر بمحاملة الكنيسة والتحيز لها، والذين يقولون بذلك يستدلون بموقف الشرطة حين تظاهر الأقباط لما اعتبروه غضبًا لدينهم في الكاتدرائية بالقاهرة (يناير ٢٠٠٥) حين أثيرت قضية وفاء قسطنطين، ويقارنونه بموقفها من المسلمين حين غضبوا بدورهم لدينهم في الإسكندرية مؤخرًا. ففي الحالة الأولى، كانت التعليمات مشددة بعدم الاشتباك مع المتظاهرين والالتزام بموقف الدفاع رغم أنهم رشقوا الشرطة بالحجارة، مما أدى إلى إصابة ٦٤ من الضباط والجنود، ولم يصب متظاهر واحد، أما في الحالة الثانية فإن الشرطة أطلقت الرصاص المطاطي على المتظاهرين المسلمين، واستخدمت الشدة في تفريقهم، مما أدى إلى إصابة أكثر من مئة شخص منهم، نُقلوا جميعًا إلى المستشفيات" (أنظر: فهمي هويدي، لنجعل من الفتنة فرصة، السفير، عدد ٢٠٠٥/١١/١).

- **الافتقاد للمناخ الديمقراطي:** حيث تمثل حالة الاحتقان السياسي التي يعيشها المواطن المصري سببًا أساسيًّا في تلك الأحداث، فقد أدى ضعف المؤسسات السياسية وعدم قدرتها على استقطاب المواطنين وتنمية الوعي السياسي لديهم، إلى أن المواطن أصبح انتماؤه الأول هو الانتماء الديني، ويتعامل المواطنون مع بعضهم البعض استنادًا إلى التعصب الديني.

كذلك فإن غياب المناخ الديمقراطي، هو أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى اشتعال الفتن لأن التطرف وليد العجز عن الحركة والحرمان من ممارسة الحقوق، كما يؤدي غياب المناخ الديمقراطي إلى اختفاء وتلاشي ثقافة الحوار والنقاش وقبول الآخر، الأمر الذي يصيب المجتمع بالجمود والعجز.

وفي معرض تحليله لأسباب هذه الأحداث، **ذكر الأنبا مرقص (كاهن الكنيسة المعلقة في القاهرة)**(٢٤)، أنه طالما هناك فوارق بين المسلمين والمسيحيين، فإن بعض المسيحيين ينظرون إلى وضعهم كأنهم أدنى وأقل من المسلمين وهذا يسبب حساسية، واتهم مرقص الإعلام بأنه المخطط والمدبر لهذه المأساة، فمع بداية شهر رمضان نشرت إحدى الصحف عن موضوع المسرحية التي قدمت منذ عامين، وفي نفس الوقت نشرت صحيفة الدستور صفحة كاملة تتحدث عن تحريف الكتاب المقدس، وأيضًا جريدتي روز اليوسف ونهضة مصر، كما أن التليفزيون الحكومي بقنواته المتعددة السبب الرئيسي في إثارة الفتنة الطائفية. فقد "كنا في الماضي ننتظر شهر رمضان لنفرح فيه مع إخوتنا المسلمين، ونهنئهم ونقضي أيامًا سعيدة معهم، ولكن منذ سنوات والأقباط ينظرون إلى شهر رمضان على أنه شهر المتاعب"، واستعرض الأنبا مرقص عددًا من الأعمال الدرامية، التي اعتبرها مسيئة للمسيحيين في مصر.

---

(24) فراج إسماعيل، الأنبا مرقص يكشف خفايا مسرحية أثارت أزمة طائفية في الإسكندرية، موقع أقباط متحدون (www.copts-united.org)، ٢٠٠٥/١٠/٢٥.

ويضيف مرقص: "أريد أن يشعر الأخ المسلم، بما يشعر به المسيحي عندما يجلس أمام التليفزيون ويسمع ويرى ما يقدم ضد ديانته من إهانات.. وماذا لو أن أحدًا من المسيحيين في لحظة طيش ردد ما يردده الآخرون في التليفزيون؟"[٢٥]

ثالثًا: <u>التسامح والاعتذار في مواجهة الكراهية والاحتقار:</u>

في إطار التعامل مع الأزمة، وكيفية إدارتها والاستفادة منها، برز تياران مختلفان:

<u>التيار الأول</u>: يمثله عدد من الكتاب والمفكرين، الذين حاولوا التأكيد على الوحدة الوطنية وترسيخ مشاعر الولاء والانتماء الوطني، وتفعيل دور الجماعة الوطنية في مواجهة الأزمة، ومن هؤلاء:

١ـ **فهمي هويدي**: الذي عرض لرؤيته في مقالتين واكبتا الأحداث، الأولى نُشرت في (٢٠٠٥/١١/١) بعنوان "لنجعل من الفتنة فرصة"، والثانية نُشرت بتاريخ (٢٠٠٥/١١/٨) بعنوان "استحقاقات تطهير الذاكرة"؛ ففي مقالته الأولى قال هويدي[٢٦]: "منذ ٧٥ عامًا (١٩٣٠) وقع في الإسكندرية مشهد مماثل لما حدث فيها في أكتوبر ٢٠٠٥، حين تهجم عدد من المسيحيين على عقائد المسلمين، الأمر الذي أدى إلى تقديمهم إلى المحاكمة. لكن ذلك لم يمتص غضب المسلمين، وأدرك ذلك عميد المعهد الديني في الإسكندرية (الشيخ عبد المجيد اللبان) فما كان منه إلا أن وجه رسالة إلى بطريرك الأقباط (الأنبا يؤانس) يستحثه فيها على أن يحسم الأمر من جانبه، بحيث يوقف المعتدين عند حدودهم[٢٧]، وبعد يومين فقط من رسالته رد عليه البطريرك، وتم احتواء الموقف[٢٨].

---

(25) فراج إسماعيل، الأنبا مرقص يكتشف حفايا مسرحية أثارت أزمة طائفية في الإسكدرية، موقع أقباط متحدون (www.copts-united.org)، ٢٠٠٥/١٠/٢٥.

(26) فهمي هويدي، لنحعل من الفتنة فرصة، صحيفة السفير، بيروت، عدد ٢٠٠٥/١١/١.

(27) جاء في خطاب الشيخ عبد المجيد اللبان (كما نشره هويدي): ".. إن حير الطرق لإطفاء الفتنة وإعادة الصفاء إلى النفوس، أن تقوموا من جهتكم عا يفهم هؤلاء المعتدين وغيرهم أن في عملهم حروجًا عن حدود اللياقة وتعاليم المسيح عليه السلام التي تحرم الافتراء والكذب حصوصًا على الأديان المقدسة. يا صاحب الغبطة هدا كتاب صاحبك القديم يدعوك به إلى أن تقوم بقسطك من العمل على دوام الصفاء

وهنا يتساءل هويدي "لماذا لم يتوجه شيخ الأزهر بخطاب مماثل إلى البابا شنودة؟ وإذا فعلها، فهل كان سيتلقى منه ردًا راقيًا وحميمًا كالذي كتبه الأنبا يوأنس؟"

وفي إطار قراءته للرسالتين، خلص هويدي إلى أن بيان المجلس الملي في الإسكندرية جاء مجاملاً لتيار الغلو ومنحازًا إليه، من حيث إنه تهرب من الاعتراف بالخطأ. وتستر عليه مروِّجًا لمعلومات مغلوطة. فقد ادعى أن المسرحية تحدثت عن التطرف ولم تتحدث عن المقدسات الدينية. وهذا غير صحيح، فالمسرحية ركزت على السخرية من القرآن ولغته والناسخ والمنسوخ فيه ومن فكرة الجهاد ونظام الزواج في الإسلام. ومن الصعب تصديق الزعم بأن المشاهد المسيئة كانت نتيجة التحريف المتعمد، لأن التحريف يمكن أن يكون في

بين الفريقين فإن الأمة في حاجة إليه في هذا الوقت الدي تجتاز فيه أشد مراحل حياتها خطورةً.." (١٧ أبريل ١٩٣٠).

([28]) كان ذلك في ١٩ أبريل ١٩٣٠، حيث رد الأنبا يؤانس بالخطاب التالي (كما نشره هويدي): ".. إن الموضوع الذي كتبت لي عنه يهمني كما يهمك، فأنا أحرص الناس على وحدتنا الوطنية التي تعبنا معًا في الإسكندرية في توثيق عراها، وبذل كثير من أبناء العنصرين جهودًا شريفة في سبيل توطيد دعائمها. فإذا وحد فرد أو أفراد يعملون لهدم هذه الوحدة المقدسة بالطعن في الدين الإسلامي الذي هو دين إخواننا ومواطنينا الكرام وتقوم الأدلة على إثبات جرمهم، فإنهم يكونون من شر الجناة على الوطن، وأنا أول من يستنكر عملهم ويستفظع جريمتهم بلا جدال. فإن الدين المسيحي لا يجيز هذا الاعتداء على الإطلاق، بل هو بالعكس يحض على محبة الأعداء، فكيف بالمسلمين وهم إخواننا في الوطن وشركاؤنا في سراء الحياة وضرّائها، وتجب علينا محبتهم واحترامهم وإجلال دينهم".

وأضاف: ".. كن على ثقة يا فضيلة الأستاذ أنه لا يجرؤ على الطعن في الإسلام وهدم الوحدة الوطنية من الأقباط الأرثوذكس الذين هم تحت رئاستنا ومن غيرهم من أبناء الطوائف الأخرى إلا أحد اثنين: إما مدخول في عقله لا يُقدِّر عاقبة فعله، أو مدسوس على المسيحيين محرَّض من فئة مغرضة لإثارة فتنة، والقانون لكليهما بالمرصاد. وإنما كتبت له هذا لتكون على يقين لا يخالطه ريب من أني استهجن كل الاستهجان الإقدام على الطعن في الدين الإسلامي الكريم. وأنا عالم أن جميع أبنائي الأقباط الأرثوذكس يقرون كل كلمة مما في كتابي هذا. وتقبل شكري واحترامي، بابا وبطريرك الكرازة المرقسية".

عبارة مدسوسة أو لقطة مدخولة، ولكن التجريح الذي شاهدته ممتد بطول المسرحية من أولها إلى آخرها.

كما خلص هويدي إلى القول "إن الأزمة تفتح أعيننا على أمور عدة، منها:

(أ) أن قضية الوحدة الوطنية لم تعد بالتماسك الذي ندعيه، وأن الاحتفالات والمهرجانات والمآدب التي تقام باسمها وعلى شرفها، ربما أشاعت الرضى والحبور بين نجومها وحضورها، لكنها في حقيقة الأمر تخاطب الإعلام أكثر مما تغير في المجتمع.

(ب) أن الاحتشاد الطائفي أصبح أكثر ظهورًا وفاعلية في الساحة المصرية من الاحتشاد الوطني، وهو خلل لا مفر من الاعتراف بأنه من تداعيات أزمة السياسة في مصر، المتمثلة في غياب المشروع الوطني الجامع وفي حالة الجدب الذي تعاني منه الحياة السياسية. تفتح أعيننا كذلك على أهمية ضبط العلاقة بين الكنيسة والدولة، بعدما بدا واضحًا أن الحدود تداخلت بين المسؤولية الروحية والدور السياسي للكنيسة(٢٩).

٢ــ **يوسف سيدهم:** رئيس تحرير جريدة "وطني" والذي كتب في عدد (٢٣/١٠/٢٠٠٥) تحت عنوان "اعتذار لكل مسلم"، وقال ما خلاصته إنه أيًا كانت الملاحظات (على مسرحية الفتنة بالإسكندرية)، فإنه يعتذر بصفته الشخصية "لكل مسلم ومسلمة عن أي جراح تكون قد لحقت بمشاعرهم من جراء ما حدث".

٣ــ **الأنبا موسى:** أسقف الشباب وأحد القيادات الاصلاحية البارزة في الكنيسة القبطية، والذي أصدر تصريحات دان فيها مضمون المسرحية، ووصفها في حوارين أجرتهما صحيفتا "وطني" (٣٠/١٠/٢٠٠٥) و"آفاق عربية" (٢/١١/٢٠٠٥) بأنها كانت عملاً خاطئًا اتسم بالرعونة والحماقة.

٤ــ **سمير مرقس:** الذي كتب العديد من المقالات، كما أصدر بيانًا تبناه "التجمع الوطني من أجل التغيير"، كما وقع عليه عدد من المثقفين، أكد فيه "الرفض التام

---

(29) فهمي هويدي، لنجعل من الفتنة فرصة، صحيفة السفير، بيروت، عدد ١/١١/٢٠٠٥.

لما جاء في العمل الفني الذي أشعل أحداث الإسكندرية"، ودعا إلى "ضرورة الابتعاد عن المساس بالأديان والعقائد، والانشغال المشترك بكل ما من شأنه بناء الجماعة الوطنية المصرية ودفعها للنهوض".

هـ- **كمال حبيب:** والذي أكد على أن العلاقة بين المسلمين والأقباط المسيحيين تمثل أحد أهم الملفات المصرية التي يجب أن توضع تحت المجهر وأن تنتقل بالكامل من أيدي الهواة والمتطفلين والمستفيدين من استمرار توتر هذا الملف إلى أيد أمينة حريصة على تماسك المجتمع المصري وهويته". وهنا يقترح حبيب على النخبة المصرية أن تفكر في "ابتداع لجنة للحكماء من المجتمع الأهلي والمدني يكون همها التحضير لمؤتمر كبير يناقش هذا الملف بصراحة وشفافية ووضوح من جانب المسيحيين والمسلمين عبر وثائق رسمية وبيانات تفرز الحقيقة من الوهم .

ويضيف حبيب: "مع إقرار المثقفين المصريين بأن الدولة في أزمة ولا يمكنها في صيغتها الراهنة أن تطرح للمصريين جميعًا فضاءً سياسيًّا عامًّا يخلق منهم تيارًا رئيسًا متماسكًا، فإن قوى المجتمع المدني والأهلي المصري بكافة فئاتهم وطوائفهم ومذاهبهم السياسية يجب أن يكون لديها الإرادة والعزم لإنجاز هذا الهم الوطني الذي لا يمكن تأجيله أو إرجاؤه، وقبل الحديث عن الإصلاح السياسي والتعديل الدستوري لابد من خلق إجماع وطني حول قضايا التعايش والتفاعل والعزلة والاندماج داخل المجتمع المصري، فبدون هذا الإجماع ستصبح الجماعة الوطنية ذاتها في مهب الخطر، وكيان الجماعة الوطنية وصيغة تآلفها وتعايشها هي أهم في الوجود والتأسيس من أي قضية أخري.. لذلك لابد من التأسيس لعقد اجتماعي جديد يضع في حسبانه الأقلية والأغلبية معًا لإنقاذ الجماعة المصرية الوطنية من التفكك والفوضى[٣٠].

([30]) كمال حبيب، التوتر الطائفي بمصر ـــ ضرورة بناء عقد اجتماعي جديد، موقع الجزيرة نت، ٢٠٠٥/١١/١

التيار الثاني: في مقابل التيار الداعي إلى التسامح والاعتذار، بـرز تيـار آخـر، يـذكر بالأحداث المأساوية، ويدعو إلي العنف ويرسخ الكراهية، ويصور الأحداث علـي أنها حروب ومعارك عسكرية بين المسلمين والأقباط، وأن هنـاك مزيـد مـن تصاعد الكراهية والرغبة في الثأر والانتقام بين الطرفين، وبرز في إطـار هـذا التيار كل من:

- **فاكر زكريا:** في مقالته المعنونة "بسم الأب والابن والروح القدس إله واحد أمـين ــ بيان بخصوص أحداث الإسكندرية"[٣١]، ومن بين ما جاء فيها: "لقـد شـاهدنا باهتمام بالغ ومخلصٍ، لله وللوطن، أحداث الإسكندرية المؤسـفة، ورأينـا كيـف خرجت جحافل المسلمين لينصروا دين الله.. الذي كادت أن تَقتلع جذوره، وتهـدم عرشه، وتُسقط هلاله، مسرحية بسيطة جدًا على المستوى الفني، وعاديـة جـدًا على مستوى الطرح، تحكي قصة شاب مسيحي أسلم، وجذبته الصدف -التي هي ليست خيرًا من ألف ميعاد- إلى جماعة سلفية متطرفة، رأينا ملامحها كثيرًا على شاشة التلفاز والسينما وفي شوارع مصر الحبيبة".

ويضيف: "اجتمع المطبخ بوجهيه الأمني والإخواني لتوزيع الأدوار: من يقوم بطبع أكثر من ٢٠٠٠٠ (CD) للمسرحية، من يقوم بتوزيعها على المحافظـات، من يقوم بتوصيلها إلى الجرائد (أمثال: الميدان والأسبوع) والتي تقـوم بالـدور الإعلامي الذي تلعبه قناة الجزيرة لتنظيم القاعدة في بث وإشعال الفتنة وتحريض جموع المسلمين في الأخذ بالثأر في شهر رمضان، شهر التوهج الديني في بـلاد المسلمين، وفي خط موازٍ كان فريق مسئول عن نقل المتظاهرين إلى الإسكندرية بعد صلاة الجمعة ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥، وفريق مسئول عن حشد المسجَّلين خطـر والبلطجية لمكان المظاهرة".

ثم يصل إلى القول: "في ظل دولة الرسول وفي عصر خلفائه الراشدين الذي أوصى قبل مماته ألا يجتمع دينان في الجزيرة العربيـة، وفـي ظـل الـشروط العُمرية تصبح الجماعات الإسلامية -التي يطلقون عليها الجماعات الإرهابية من

([31]) فاكر زكريا، بسم الأب والابن والروح القدس إله واحد أمين ــ بيان بخصوص أحداث الإسكدرية، http://www.islam-christianity.net/contents.htm

"الإخوان المسلمين" إلى "السلفيين" و"الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد" و"جماعة التكفير" و"الهجرة" و"تنظيم القاعدة"- مبنية على أساس القرآن والسنة وعلى الامتثال والطاعة لأوامر الله ورسوله في إرهاب الآخر ورفض الآخر وتكفير الآخر وذبح الآخر وغزو الآخر"(٣٢).

- **سامح فوزي**: والذي صور أحداث الإسكندرية على أنها معركة حربية من المسلمين ضد الأقباط، ثأرًا لمعارك سابقة انتصر فيها الأقباط، فقال: "لقد أعادت هذه المسرحية الهزيلة وغير الموفقة ذكريات الهزيمة لدى المسلمين في موقعة وفاء قسطنطين، التي عادت إلى المسيحية بعد فترة من التشكك، وسعيها للتحول إلى الإسلام بحثًا عن مخرج من مشكلات أسرية تلاحقها، هذه المرة كان من الضروري أن ينتصر المسلمون لأنفسهم وللإسلام، .. وتظاهر أكثر من ١٥ ألف شخص، ورفعت الشعارات التي تدعو إلى الثأر ونصرة دين الإسلام، رُشقت الكنائس بالحجارة، ووطأت الأرجل الكتب المقدسة التي بداخلها، نُهبت محال تجارية، وهُشمت سيارات مملوكة لمسيحيين. وتحول المشهد إلى حال من الهياج الطائفي في لحظة ارتداد إلى عصر ما قبل الدولة الحديثة، آلاف الشباب حرّكتهم الذاكرة الجمعية المهانة من محافظات عدة، زحفوا إلى الإسكندرية في مهمة قتالية لنصرة الإسلام المؤمم حكوميًا، والمهان على يد المسيحيين، أذناب الغرب الصليبي الاستعماري الذي يستبيح أراضي العرب والمسلمين".

ثم يضيف: "الموضوع جد خطير، تحرير الأقباط من المكبوت الطائفي يجب أن يتلازم مع تحرير المسلمين من الشعور المصطنع بالهزيمة، وإذا ظلت الحال هكذا، فغالب الظن أن المجتمع المصري مرشح للعديد من الانشقاقات على أساس طائفي، قد تفلح المواجهة الأمنية في احتواء بعضها، لكن المكبوت الطائفي عند

(32) فاكر زكريا، بسم الأب والابن والروح القدس إله واحد أمين ــ بيان بخصوص أحداث الإسكندرية، http://www.islam-christianity.net/contents.htm

المسيحيين سيتراكم، والرغبة في إحراز انتصار يخلص المسلمين من الشعور بالهزيمة سيزداد، حينها قد لا نجد بقايا وطن"(٣٣).

المحور الرابع: آليات إدارة الأزمة:

تسارعت الجهود الرسمية المصرية لوقف تداعيات الأحداث التي وقعت أخيرًا في الإسكندرية، وفي إطار آليات التعامل مع الأزمة وإدارتها، تبرز عدة مظاهر:

١ـ **تصريحات الرئيس مبارك:** ففي (٢٠٠٥/١٠/٢٢) صرح ماهر عواد الناطق باسم الرئاسة أن مبارك "أكد ضرورة التعامل مع هذه الأحداث من منطلق روح مصر السمحة التي تنظر إلى أبنائها مسلمين وأقباطًا باعتبارهم نسيجًا متداخلاً واحدًا وجناحان لا غنى عنهما للوحدة الوطنية لمصر وشعبها".

٢ـ **بيان وزارة الداخلية:** والذي جاء فيه: إن "العناصر المتطرفة أصرَّت على معاودة تصعيد الموقف وتجمع عدد كبير منهم وإزاء تصاعد نزعة الإثارة والتحريض فضلاً عن جنوح البعض لحرق بعض المحلات التجارية بالمنطقة اضطرت قوات الشرطة لمعاودة التعامل معهم باستخدام الغازات المسيلة للدموع". وعزا البيان وفاة أحد المتظاهرين إلى التدافع في التظاهرة. وقال إن ٢٠ من أفراد الشرطة أصيبوا بينهم أحد القيادات الأمنية، كما أصيب ٢٥ من المتظاهرين. وأضاف أن المتظاهرين "أحرقوا إحدى سيارات الشرطة"(٣٤).

٣ـ **تصريح شيخ الأزهر:** أعرب شيخ الأزهر عن رفضه لأي محاولات تسيء إلى صورة مصر في الخارج.. مشيرًا إلى أن هناك "بعض المغرضين" يسعون لنشر الفتنة وبث الفرقة بين أبناء مصر. وشدد شيخ الأزهر في تصريحات، بثتها وكالة أنباء الشرق الأوسط (٢٠٠٥/١٠/٢٢)، على أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين في مصر قوية ومتينة وتقوم على أسس راسخة ولا يكدر صفوها أى

---

(33) سامح فوزي، العنف في الإسكندرية: بين الاحتقان الطائفي وتصدير الهزيمة، صحيفة الحياة، لندن، عدد ٢٠٠٥/١١/٢

(34) محمد صلاح، مبارك يطلب التعامل بسماحة مع الأحداث بعد مقتل ثلاثة وجرح عشرات، الحياة، عدد ٢٠٠٥/١٠/٢٣.

حدث عارض، ونفى علمه الشامل بتطورات أحداث كنيسة مار جرجس بمنطقة محرم بك بالإسكندرية.. مؤكدًا أن هذا الأمر متروك للجهات القضائية التي تقوم بالتحقيق لتقول كلمتها الفاصلة فيه بما يؤدي إلى إقرار الأمن والأمان في مصر وإعطاء كل ذي حق حقه.

٤ـ **تصريحات البابا شنودة:** حذر البابا شنودة من وجود بعض الجهات التي تسعى لإحداث فتنة والإضرار بالوحدة الوطنية في مصر، ونفى البابا والمجلس الملي قيام إحدى كنائس محرم بك بإهانة الإسلام أو القرآن الكريم وفقًا لما نشرته صحيفتا "الميدان" و"الأسبوع".. متهمًا هذه الصحف بأنها تسعى إلى إثارة الفتنة الطائفية في مصر"[٣٥].

٥ـ **بيان المجلس الملي**[٣٦]: والذي أشار إلى "وجود بعض الجهات التي تسعى لإحداث فتنة والإضرار بالوحدة الوطنية في مصر"، ونفى البيان "إهانة الإسلام أو القرآن، متهمًا صحيفتي "الميدان" و"الأسبوع" بالسعي إلى إثارة الفتنة الطائفية في مصر في الوقت الذي نتمتع فيه بالسلام والهدوء في شهر رمضان المبارك". وقال إن "ما تنشره هذه الصحف منافٍ للحقيقة وضد مصلحة الوطن".

وقال البيان إن "المسرحية المشار إليها عُرضت قبل عامين لمدة يوم واحد داخل أسوار الكنيسة ولم يرها مسلم واحد وكانت تتحدث عن التطرف ولم تتحدث عن المقدسات الدينية"، مشيرًا إلى أنها "لم تثر شيئًا حين عرضت، ومحاولة إثارتها الآن تهدف إلى تفتيت الوحدة الوطنية". وتساءل: "هل نترك الصحف التي تثير الفتنة، ونؤاخذ المسيحيين على مجرد إشاعات تروجها تلك الصحف بأن هناك إساءة للإسلام بينما لم ير أحد شيئًا".

---

(35) صحيفة البيان، الإمارات، عدد ٢٣/١٠/٢٠٠٥.

(36) يترأسه البابا شنودة ويضم ثمانية من رجال الدين المسيحي وكبار الشخصيات القبطية العامة.

وعاتب البيان المحتشدين على "إحاطتهم بالكنيسة وطرق أبوابها بعنف وترديد شعارات معادية، مما ألقى الرعب في قلوب المصلين"، آملا "ألا يكون للانتخابات المقبلة دورًا في إثارة تلك الأحداث أو استغلالها"(٣٧).

٦ـ **بيان الجبهة الوطنية للتغيير:** والذي أكد على أن "ما شهدته مصرنا العزيز، في هذا الأسبوع من أحداث مؤسفة، طالت العلاقة التاريخية بين المسلمين والمسيحيين، يحمل نذر مخاطر جمة للجماعة الوطنية ويكشف عن وجود مكبوت طائفي قابل للتحريض والاشتعال والانفلات غير العقلاني وقوده الأساسي "الخوض في عقائد الآخرين" الذي سمحنا به منذ فترة بالرغم من أن تاريخ الجماعة الوطنية المصرية لم يعرفه قط -إلا لفترات قصيرة وتحديدًا في أوقات الضعف- والذي سرعان ما تم تجاوزه إلى الانشغال بالهم المشترك"(٣٨).

٧ـ **زيارة البابا لشيخ الأزهر:** بعد هدوء الأوضاع خرج البابا شنودة من حالة العزلة التي كان قد فرضها على نفسه عقب تفاقم الأحداث، وقام بزيارة قيادات دينية إسلامية (٢٠٠٥/١١/١)، وبدت الزيارة في ظاهرها وكأنه يقدم التهنئة للمسلمين بعيد الفطر المبارك، فيما بدت في باطنها وكأنها استعادة للعلاقة القوية مع تلك القيادات الإسلامية بعد حالة الاحتقان التي أفرزتها أحداث الإسكندرية(٣٩).

وفي زيارته لشيخ الأزهر، اتفق البابا مع الشيخ طنطاوي على أهمية العمل معًا من أجل التصدي لمحاولات التحريض والفتنة بين المسلمين والأقباط،

---

(37) محمد صلاح، مبارك يطلب التعامل بسماحة مع الأحداث بعد مقتل ثلاثة وجرح عشرات، الحياة، عدد ٢٠٠٥/١٠/٢٣

(38) http://www.alwafd.org/front/detail.php?id=9907&cat=smal

(39) في معرض تقييمه لدور البابا شنودة، ومع تصاعد الأحداث قرر حزب "مصر العربي الاشتراكي" مقاضاة البابا شنودة الثالث وجميع المسؤولين عن عرض مسرحية بإحدى كنائس الإسكندرية اعتبرت مسيئة للإسلام وتسببت في إثارة فتنة طائفية ونشوب العديد من المواجهات بين المسلمين والأقباط، وقال الحزب في بيان له: "أن مباركة البابا للمسرحية يعتبر هجومًا سافرًا وخطيرًا على الإسلام والمسلمين"، وطالب البابا بتقديم اعتذار رسمي عن هذه المسرحية ومحاسبة المسؤولين عنها:
http://www.misralarabia.com/sArticle.asp?section=6

والمبادرة فورًا بعلاج كل ما يمس الوحدة الوطنية، مؤكدين أن تبادل الزيارات وتعدد اللقاءات في المناسبات الدينية والوطنية أقوى دليل على وحدة الشعب المصري، وشدد د. طنطاوي علي أن المصارحة بالحقائق ضرورة يجب الالتزام بها لمواجهة سوء الظن ومحاولات التخريب(٤٠).

٨ـ **بيان مجمع كهنة الإيبارشية:** فقد أصدر الأنبا ويصا ومجمع كهنة الإيبارشية، بيانًا أطلق عليه "استنكار وتأييد" (البلينا في ٢٠٠٥/١١/٨) موجهًا إلى البابا شنودة، من بين ما جاء فيه: اجتمع مجمع كهنة إيبارشية البلينا .. وتدارسوا وقائع أحداث الإسكندرية برمتها وما بلغت إليه دموعكم المنهمرة باجتماع الأربعاء ٢٠٠٥/١٠/٢٦ ودلالات هذه الدموع وإن كان الله قد حفظها في زق عنده إلا أننا نستنكر بشدة الفظائع الهمجية التي نُعامل بها في الوطن الذي يعيش فينا على حد قول قداستكم".

"نستنكر الادعاءات الباطلة والافتعالات الواهية التي بلا دليل أو سند، ونستنكر الاعتداء الوحشي على الكنائس والمحلات ونهب وسلب الممتلكات واعتبارها غنيمة ومالاً حلالاً، ونستنكر طعن المكرسة والأستاذ المحامي الذى حاول صد هجمات الشر عن تلك المسكينة، ونستنكر الطلب بالاعتذار، فكيف يعتذر البابا رأس الكنيسة، وعن ماذا يعتذر ولمن؟ وما الخطأ الذى صدر حتى يعتذر، ومن يعتذر لمن؟"(٤١)

---

(40) البابا شنودة يخرج من عزلته ويزور شيخ الأزهر وقيادات إسلامية لتجاوز أحداث الإسكدرية، الشرق الأوسط، الأربعاء ٣٠ رمضان ١٤٢٦ هـ ـ ٢ نوفمبر ٢٠٠٥ العدد ٩٨٣٦.

(41) جاء في البيان كذلك: نستنكر مكبرات الصوت وبرامج التدريس في كل المراحل التعليمية وخطب الجمعة، والمسلسلات التليفزيونية، وما لا يحصى مما ننعت به من كفر، وما يبث في النفوس من بغض وعداوة وكراهية وعدم قبول، نستنكر إقصاءنا من الحياة عامةً وإقصاء أولادنا ليس من الحياة السياسية فحسب بل من جميع الوظائف.. نستنكر بشدة كل ما يقع علينا من اضطهاد ومذلة ومهانة وافتراء وليس من مجيب أو منصف.

أما دموعكم يا قداسة البابا فهي نادرين كثيري الثمن تُزلزل السماء وتُرهب الأرض، إننا نؤيد مواقفكم الايجابية المخلصة والشجاعة التي تبهر كل أحد، كراع صالح تبذل ذاتك عن الخراف، وتضع نفسك عنها

المحور الخامس: الآليات المقترحة لاحتواء مثل هذه الأزمات مستقبلاً:

في معرض تقييمها لإدارة هذه الأحداث انتقدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان:

- **ضعف أداء الأجهزة الحكومية:** حيث ذكرت أنه من الملاحظ أن الأجهزة الحكومية بكافة مستوياتها فشلت في التعامل مع تلك الأزمة، كما فشلت الأجهزة الإعلامية في التعامل مع الحدث قبيل اشتعاله، فلم يتم احتواء الموقف من قبل أجهزة الإعلام إلا بعد أحداث الجمعة الثانية، في حين أن بعض الصحف الحكومية تعاملت مع الموقف بغرابة شديدة فصبت غضبها على الصحف المستقلة التي نشرت نص المسرحية، وقامت بنشر بعض التصريحات لشيخ الأزهر لا علاقة لها بالموضوع.
- **تقاعس المؤسسات الدينية:** فقد فشل الأزهر والكنيسة في القيام بأي عمل من شأنه البحث عن الأسباب التي أدت إلى تأزم الأمور بهذا الشكل، واكتفيا بمأدبة إفطار حضرها بابا الإسكندرية وشيخ الأزهر وإصدار بيان مشترك للتهدئة، دون البحث عن حلول جذرية وحقيقية لتلك الأحداث، وفي كل مرة تظهر أحداث مماثلة يتم التعامل معها بذات النهج دون تحليل أسبابها وعلاج الأمور التي تؤدي إلى تكرارها، بل وتزايد معدلاتها خاصة وأن التصريحات والبيانات الصادرة لا تلقى أي قبول لدى الطرفين.

وأمام هذه الانتقادات، وفي ظل تداعيات الأحداث، والخشية من تفاقمها، تعددت التوصيات والمقترحات التي تقدمت بها العديد من الجهات للتعامل مع مثل هذه الأحداث والحد من وقوعها مستقبلاً، ومن ذلك:

وتؤكد بما لا يدع من شك أن أبواب الجحيم لن تقوى عليها، إننا يا سيدنا نؤيدكم بكل قلوبنا ونسير خلفكم بقلب واحد بل ورقابنا جميعًا تحت أقدامكم.. إننا نؤيدكم ونثق يا أبانا البابا بأن عدالة السماء تحمي خطواتكم وتحكم للمظلومين وتقودكم في موكب نصرة قديسيه، فقد أسقط الله أشرارًا تحت أقدامكم في الماضي وما زال يعمل فيكم وبكم، إذ "رأى وسمع وكتب أمامه سفر تذكرة" ونعاهدكم بأن نسير على الدرب مهتدين بمنهجكم الرسولي".

١ــ إلغاء قانون ما يسمى بالخط الهمايوني، الذي يرجع إلى عام ١٨٥٦ خلال فترة الحكم العثماني، حيث لا تعطى رخصة بناء أي كنيسة أو دير أو حتى مدفن لأي طائفة غير مسلمة إلا بموافقة السلطان شخصيًا وبترخيص منه، ثم استمر هذا الحال حتى بعد زوال الدولة العثمانية، فأصبح الترخيص من اختصاص الملك وحاليًا أصبح من اختصاص رئيس الجمهورية، وكذلك إلغاء العمل بالشروط الإدارية العشرة المجحفة لبناء الكنائس والمعمول بها منذ عام ١٩٣٣.

وأيضًا إلغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٨ الصادر في ١٩٩٨/١/١١ بشأن تفويض المحافظين سلطات ترميم وتدعيم الكنائس، لمخالفته لنص المادة ٤٠ من الدستور التي تنص على مساواة المواطنين بغض النظر عن الأصل أو الجنس أو الدين أو العقيدة، وكذلك المادة ٤٦ التي تنص على حرية الاعتقاد إذ لا تتأتى هذه الحرية إلا بالمساواة في حرية بناء أماكن لممارسة الشعائر الدينية وصيانتها وترميمها وتدعيمها إذا أوشكت على التداعي. ولا يجوز أن يكون مجرد ترميم دورة مياه في كنيسة ما محل صدور قرار من المحافظ، وهو الأمر الذي لا يحدث في المساجد إذ أن مثل هذه القرارات يختص بها إدارات التنظيم في الأحياء فقط.

٢ــ قيام رجال الدين المسلمين والمسيحيين بتجديد الخطاب الديني بهدف نشر ثقافة التسامح بين صفوف المواطنين كافة ونبذ الخطاب المتعصب، وضرورة أن يحترم كل طرف دين الآخر، وتعقد جلسات حوار ومناقشة دائمة ومستمرة وعلانية بين الطرفين للوقوف على الخلافات الطائفية التي تظهر بين حين وآخر لتقويمها والاعتراف بالأخطاء.

٣ــ تحريم مهاجمة الأديان إعمالاً لنصوص حقوق الإنسان الخاصة بالحفاظ على حرية الفكر والاعتقاد الواردة في الدستور المصري والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتي صادقت عليها الحكومة المصرية وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من قانونها الداخلي وفقًا للمادة ١٥١ من الدستور.

٤ــ قيام المؤسسات الدينية بالتعامل مع مثل تلك الخلافات الطائفية بقدر عالٍ من المسئولية والوضوح والشفافية وليس بالتعتيم على الأمور، بل ينبغي الكشف عنها

للرأي العام وسرعة تداركها قبل أن تتفاقم، مثلما حدث في واقعة الإسكندرية، فالأزهر والكنيسة قاما بالتعتيم على الأحداث، وازداد الأمر سوءًا عندما أعلن مفتى الجمهورية أنه لا وجود للاسطوانة المسجل عليها المسرحية، في حين أن المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بالإسكندرية لم ينف هذا الأمر عبر بيانه (١٤/١٠/٢٠٠٥)[٤٢].

٥ــ دعوة رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية والعمالية والقوى السياسية والاجتماعية ومشيخة الأزهر والبطريركية المرقسية إلى تشكيل المجلس القومي للوحدة الوطنية، تكون مهمته إعادة بناء الثقة بين المواطنين على الجانبين، وإقامة حوار في إطار من المصارحة والمكاشفة حول القضايا التي يطرحها الأقباط والمسكوت عنها والتي تشمل: قضايا التعليم، وأوقاف الكنيسة، وكتابة التاريخ القبطي، وتولي الوظائف العامة، وبناء الكنائس، والتدخل فورًا عند حدوث أي مشكلة طارئة قد تنشأ لظرف ما.

٦ــ التأكيد على أن أحداث الإسكندرية والوقائع السابقة هي نتاج طبيعي للمناخ السياسي والثقافي والاجتماعي، الذي أفرزته عقود الاستبداد والشمولية واحتكار السلطة والرأي الواحد، وهو ما يفرض على الدولة ضرورة العمل بسرعة على تحقيق إصلاح سياسي شامل، ونظام ديمقراطي تكفل آلياته مواجهة هذه الأحداث بلا تشنج أو عنف، ودون تخوين أو تكفير متبادل بين أنسجة المجتمع.

٧ــ دعوة الدولة ومؤسساتها المعنية مثل: وزارت التعليم والثقافة والإعلام والشباب، إلى العمل بوضوح من خلال أنشطتها المختلفة على ترسيخ قيم الديمقراطية والتسامح وقبول الآخر واحترام حرية العقيدة وحقوق الإنسان.

٨ــ دعوة الأجهزة المعنية إلى إعمال قواعد العدالة والالتزام بالإجراءات القانونية، فيما يتعلق بالتحقيق مع المقبوض عليهم على ذمة الأحداث، وسرعة الإفراج عمن تثبت

---

[42] المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أحداث الإسكندرية...الأسباب واستراتيجية المواجهة، ٦/١١/٢٠٠٥، http://www.eohr.org/ar/report/2005/re1106.shtml

عدم صلتهم بها، وإحالة الآخرين فورًا إلى محاكمة علانية وأمام القاضي الطبيعي[٤٣].

٩- على المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين إعمال ميثاق الشرف الصحفي والتعامل مع الصحف التي تتعمد المزج بين الإثارة وتأجيج المشاعر الدينية والتحريض، مستغلة هامش الحرية الضيق الذي يعيش فيه المجتمع المصري.

١٠- العمل على اقتراح قانون موحد لدور العبادة في مصر ومطالبة السادة أعضاء مجلس الشعب القادم بتبني هذا القانون ليضع هذا القانون قواعد واضحة تنهي مشكلات بناء الكنائس ويمكن تطبيقها بشكل يضمن العدالة لجميع الأديان.

١١- إنشاء برامج تربية مدنية مشتركة بين الشباب المصري من الأقباط والمسلمين على أن تطبق من خلال التعاون مع المؤسسات الدينية لتوسيع الوعي بمفهوم المواطنة والمشاركة بين الأجيال الجديدة فالتعليم هو أنجح الوسائل لمنع التعصب.

١٢- التوقف تمامًا عن استخدام دور العبادة كمنابر لأشكال التعبير السياسي وهو الأمر الذي تكرر بكثافة من كل الأطراف والقوي السياسية والاجتماعية في الأعوام القليلة الماضية، واستمرار هذه الظاهرة يزيد من حالة الاحتقان الطائفي.

١٣- إلغاء خانة الديانة من البطاقات الشخصية، وذلك على أساس أن الدولة ومؤسساتها عليها أن تتعامل مع كل المواطنين على قدم المساواة عملاً بالمادة ٤٠ من الدستور المصري.

١٤- إدراك أن التسامح والمودة بين الديانات والطوائف ليس جزءًا من الشكل الاجتماعي الذي يجب أن تظهر به الدولة، بل إن هذا القبول والتسامح لا يكون إلا بالمعرفة

---

(43) الجمعية المصرية لدعم التطور الديمقراطي، أحداث الإسكندرية والاحتقان الطائفي في مصر، تقرير بعثة تقصى الحقائق، ٢٠٠٥/١٠.

والانفتاح والاتصال بين الديانات والطوائف، ولا يتحقق إلا بإطلاق حرية الفكر والضمير والعقيدة [٤٤].

١٥ــ ترسيخ حقوق المواطنة بدلاً من التعلق بفكرة التسامح، المسكونة بدورها بمعاني العطف والتطوع[٤٥].

١٦ــ وضع صيغة لنزع فتيل أي أزمة طائفية، قبل استفحالها وتفجرها، بتطوير نموذج للاتصال المباشر بين القيادات الدينية والمعنية بالأحداث التي يمكن أن تقع[٤٦].

([44]) مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف وجماعة تنمية الديمقراطية، تقرير بعثة تقصي الحقائق لمنطقة محرم بك – الإسكندرية – أكتوبر ٢٠٠٥، http://www.andalusitas.org

([45]) فهمي هويدي، استحقاقات تطهير الذاكرة، الخليج، الإمارات، ٢٠٠٥/١١/٨.

([46]) فهمي هويدي، لنجعل من الفتنة فرصة، صحيفة السفير، بيروت، عدد ٢٠٠٥/١١/١.

المناقشات

أ.د. نادية مصطفى:

أشكر أ.عصام عبد الشافى على هذا العرض المجمل للورقة والتي كما قلنا إنها ورقة رصدية، وعلى مجهوده في إعدادها، اجتهدنا من خلالها في توفير أمر يعطي صورة عن اتجاهات النقاش؛ لمحاولة استكشاف هل نحن إزاء عملية استقطاب للآراء - وهذه هي خطورة هذه المرحلة- أم أن هناك فعلاً مناطق مشتركة يمكن أن نتقاسمها في التفسير أو في اقتراح الحلول؟ والآن سنبدأ الخطوة الثالثة في هذه الحلقة، وهي فتح باب النقاش من جانب كل من يريد المداخلة:

أ. سمير مرقس (رئيس مؤسسة المصري للمواطنة والحوار):

لقد جاءتني الفرصة لقراءة الورقة منذ يومين، ويجب أن أشيد بها وبالجهد المبذول في رصد هذا الموضوع. لقد كانت لنا الفرصة في برنامج حوار الحضارات أن نلتقي في بداية هذا العام بعد أحداث وفاء قسطنطين، وأعتقد أن نفس اتجاه الأحداث ونفس الأفكار ونفس المقاربات تحدث الآن، وأعتقد أنه قيل في بداية هذا العام كلام بالغ الأهمية من المشاركين في اللقاء الأول.

في الحقيقة، أريد الخروج من مبحث التفاصيل الصغيرة وأريد طرح بعض الأفكار التي أرجو ألا تجعلنا نشعر بأننا نخرج من سياق أحداث الاسكندرية بالتحديد ولكنها تخرجنا من الاستغراق في التفاصيل الصغيرة.

الملاحظة الأولى: أعتقد أنه آن الأوان -ونحن كلنا معنيون بهذه القضية منذ سنوات طويلة- أن نتعامل مع هذه القضية بشكل كلي وليس بشكل جزئي، فلابد من التمييز بين ما يمكن تسميته بالرؤية الكلية لهذه القضايا أو قضية العلاقات الإسلامية-المسيحية في مصر وبين الشأن الديني في مصر؛ فنحن أمام أحداث تتكرر منذ عام ١٩٧٠ وحتى الآن، (أي على مدار خمسة وثلاثين عامًا) أخذت فيها أشكالاً مختلفة، وهنا ممكن أن نقول إنها في مرحلة أولى أخذت شكل جماعات إسلامية متشددة أو تمارس العنف الديني تجاه الآخر الديني أو حتى تجاه المسلمين الآخرين في فترة من الفترات، وفي المرحلة التالية أخذ الأمر أشكالاً اجتماعية. والمثال على ذلك "أحداث الكشح" التي تصادف أن طرفيها مسلم

ومسيحي وتحولت إلى أحداث طائفية، رغم أنها أحداث اجتماعية في المقام الأول! ثم ما نحن فيه الآن، وهي الأحداث ذات الطابع الديني المباشر، بسبب الخوض في معتقدات الآخر، وهذا ما يمكن أن نسميه المرحلة الثالثة. ولكن، في الإجمال، نحن أمام توتر ديني ممتد منذ خمسة وثلاثين عامًا أخذ خلالها أشكالاً مختلفة. وأعود لأقول إنه يجب التعامل مع هذه القضية بشكل كلي: فما طبيعة هذه العلاقة؟ وكيف يمكن أن نطورها؟ وماذا عن قضية المواطنة بالتحديد؟ وهي القضية الحاكمة والأساسية التي تربط بين الطرفين.

النقطة الثانية: هي ضرورة التعامل مع السياق التاريخي لكل مرحلة من المراحل، فلا يجوز أن يتم التعامل مع الجزئيات في واقعة محددة بعينها دون الأخذ في الاعتبار الاستمرارية، فالمسألة أكثر تعقيدًا من ذلك. الأمر الآخر هو أن قضية المواطنة بالتحديد أصبحت مطروحة بشكل واضح -وأعتقد أن هذا من الآثار الإيجابية للأحداث في تقديري- فماذا نعني بالمواطنة؟ وهل هي مسألة قانونية ودستورية؟ أم هي تتجاوز ما هو قانوني ودستوري إلى ما هو اجتماعي وثقافي؟

وهنا أقول حقيقةً إن الاجتهاد الإسلامي في أحد تياراته قد قطع شوطًا كبيرًا فيما يتعلق بموضوع المواطنة بشكل غير مسبوق ومقدر ومعتبر، وأصبحت هناك أطروحات اجتهادية ذات طابع سياسي، هي في تقديري أقل بكثير من الاجتهادات الإسلامية السابق ذكرها.

ومازالت السياسة المباشرة في قضية المواطنة تستدعي إما النمط العثماني (النمط الملِّي أو الطائفي) أو النمط القانوني (النص). وأنا أقول إنه يجب إعادة النظر في هذين النمطين؛ لأن الاجتهادات الإسلامية التي ذكرتها ذات طابع مركب ولم تستبعد النص، وهذه مسألة نرى ضرورة التعامل معها بشكل جذري؛ لأن أطروحات كثيرة -في أثناء أحداث الإسكندرية وبعدها وفي أثناء حادثة وفاء قسطنطين وبعدها- هي في الواقع نوع من الرجوع عن مفهوم المواطنة كما تعلمناه أو كما مارسناه.

النقطة الثالثة: لابد أن نضع في الاعتبار إشكالية ما يمكن تسميته بـ "صبغ المجال العام أو المدني بالمقدس"، وهذا أمر في غاية الأهمية، فأنا أتصور أنه بات من الأهمية بمكان -في إطار تعاملنا مع المجال العام أو ما هو مدني- تعيين حدود المقدس. فإذا كنا نتحدث عن العزلة والتطرف، فإن هناك أطراف ترتد إلى العزلة وتريد الانكفاء عندما تجد

هناك إضفاء للمقدس على المجال العام، ونحن نعرف جيدًا أن المجال العام هو مدني وهذا لا يعني استبعاد القيم الدينية، وهذه هي الخبرة المصرية.

الأمر الرابع: هو قضية الاندماج الوطني، والتي أعتقد أنها قضية لم تُستكمل حتى الآن منذ تأسيس الدولة الحديثة في مصر حتى تاريخه. وهنا الأحداث في تقديري ما هي إلا نتاج لأسباب معقدة داخل المجتمع المصري، فكيف يمكن استكمال هذه القضية؟ فعلى الرغم من وجود إرهاصات عديدة لها إلا إنها كلها لم تستكمل. ولي سؤال محدد هنا وهو: ألا تستحق قضية الاندماج الوطني في مصر –وخاصةً بين المسلمين والمسيحيين– أن نتحرك قاعديًا ومدنيًا وشعبيًا (بالمعني الكلاسيكي والتقليدي لكلمة قاعدي ومدني وشعبي) أم لا؟ ألم يحن الوقت بعد لأن تكون هناك حركات مدنية بعيدة عن التشكيلات الفوقية وبعيدًا عن المواقع والمناصب.. إلخ؟ أتصور أن هذه هي المسألة التي يجب أن نُعنى بها في الفترة القادمة؛ فأعتقد أن العائد النهائي من المجالس القومية ليس موجودًا، وقضية من هذا النوع لابد من توسيع دائرة التعامل معها بحيث لا تقتصر على تشكيل لجان.

وأخيرًا، أعتقد أن علينا تقييم كل الأطراف –وهذه مهمة يجب علينا أن نتولاها جميعًا– فكل طرف عليه أن يقيم نفسه خلال الـ ٣٥ سنة الماضية: فالدولة كيف تعاونت مع الشأن الديني وإصرارها على اختزال الأقباط كجماعة دينية على سبيل المثال، والتيار الإسلامي يجب أن يراجع نفسه، وكذا كل من الكنيسة والأقباط، فجميع الأطراف غير مستثناة. فأنا ضد الاتجاه الذي يحصر المسألة في تحديد من المخطئ؛ فكلنا مخطئ، والكل لابد أن يراجع نفسه، وشكرًا.

د. سامر:

أريد أن أبدأ بتعريف المشكلة؛ لأن هناك تعريفات كثيرة أو مصطلحات كثيرة تعالج الموضوع مثل: الوحدة الوطنية، والفتنة الطائفية. وأعتقد أن مصطلح الوحدة الوطنية ظهر مع ثورة ١٩١٩ حيث وصل التوافق الوطني إلى مرحلة معينة ثم تجاوزها الآن بالكامل، بحيث صار الأمر على نحو لا أعتقد أنه يمكن أن نطلق عليه "الوحدة الوطنية". ولذلك فلو وضعنا المشكلة تحت عنوان "التمييز"، فإنه سيمكننا أن نفهمها بشكل أفضل؛ فهناك أفراد وجماعات موجودة في مصر تعاني من ممارسة التمييز ضدها، وأعتقد أن هذه المسألة لم تبدأ في السبعينيات –كما يشير البعض– ولكنها كانت موجودة من قبل ذلك وتفاقمت فيما

بعد في السبعينيات، فقد بدأت منذ القرن التاسع عشر وكانت مرتبطة بتأسيس الدولة الحديثة في عهد محمد على.

ونستطيع أن نقول إن بداية تفاقم المسألة كانت منذ الخمسينيات أو الستينيات وذلك لأسباب معروفة، منها وصول الضباط الأحرار للسلطة، ولم يكن فيهم مسيحي واحد، وتم تهميش النخبة الليبرالية المسيحية بعد ذلك حين أحيلت التيارات الليبرالية كلها للاستيداع.

ولم يقم النظام السياسي بمواجهة هذه المسألة لأنه كان ينكر وجود مشكلة من الأساس، وفي هذا الإطار كان النظام يستخدم شعارات من قبيل: "إن وحدتنا الوطنية لم تتأثر بالأصابع الخارجية" ووجود "النسيج الوطني الواحد"، وهذا معناه أن أي شخص سيثير المسألة سيتهم بالعمالة أو بتهديد الوحدة الوطنية.

وحقيقةً، نحن بدأنا الخروج من هذه المرحلة برغم أن بعض الأصوات مازالت تنادي بتلك الشعارات، فمثلاً يردون على من يشتكون من ممارسة التمييز ضدهم أنهم يحصلون على نصيب من الثروة أكبر من نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان، وهذه مسألة خطيرة جدًا لأنها تفتح باب الطائفية في مصر، فلا يجوز أن يتحدث أحد عن توزيع الثروة طائفيًا في مصر رغم الخلل الواضح بها، حيث إن عدد الفقراء في مصر يفوق المتوسط في دول العالم الثالث، بينما يتم غلق باب النقاش في هذا الأمر ويتم منع طرح المشكلة من الأساس.

ولقد استغربت كثيرًا من طرح د. سليم العوا لهذه المسألة منذ ثلاثة أسابيع في جريدة الأسبوع فلأول مرة أرى أحدًا يتحدث عن مسألة توزيع الثروة ويأخذها في الاعتبار، وأعتقد أن المسألة تعود إلى التمييز كما قلت فهناك أفراد يشتكون من التمييز، ومعظمهم من المسيحيين، وهناك بعض الشيعة والبهائيين...إلخ. كما أن هناك بعض الناس أخيرًا يتحدثون عن التمييز حتى ضد المسلمين، ومن ثم فمسألة التمييز تحتاج برمتها إلى علاج.

وأنا أرى أن هناك طريقتين لحل المسألة: طريق الحلول الطائفية، وطريق الحلول غير الطائفية. بالنسبة للطريق الأول، يتحدث عن المسلمين والمسيحيين بعضهم البعض،

فالرئيس السادات عام ١٩٨١ عندما قبض على مجموعات من التيار الإسلامي قبض في نفس الوقت على مجموعات أخرى وهكذا.

وفي اعتقادي، إن حل المشكلة يكمن في وجود جهة تفصل في الشكاوي المقدمة ممن يمارَس ضدهم التمييز. وأعتقد أن المسألة لا تُحل بجهاز أمن الدولة إذ ليست له علاقة بالموضوع على الإطلاق، وهو غير مؤهل للتعامل مع هذه المشكلة، فالملف كله يجب أن ينتقل للقضاء المصري باعتباره المؤسسة الوحيدة التي بها تراث من احترام القيم الليبرالية، كالمساواة التي تتمثل في أن يتعامل القاضي مع المواطن بغض النظر عن دينه، ولا أعتقد أن هناك جهاز يمكنه التعامل مع المسألة بنفس الشكل.

وأريد أن أختم بالتأكيد على ضرورة إثارة الموضوع في الفترة القادمة، وأرى إمكانية حدوث انفراجة فيه، كما حدث بعد الفترة الطائفية القائمة فيما بين عامي ١٩١١ و١٩١٩ إلى أن حدثت الانفراجة مع ثورة ١٩١٩. وعلى جميع التيارات في المجتمع (من مثقفين وأدباء وفنانين) طرح المشكلة وعدم التعتيم عليها، ومن نماذج ذلك التعتيم القول بأنه إذا كان هناك البعض يعاني من التمييز فالمجتمع كله يعاني من مشاكل متعددة، ورغم أن ذلك صحيح، لكن ما معناه وما المراد منه؟! وأؤكد على ضرورة فتح المسألة للنقاش على جميع المستويات وسماع مشاكل جميع الجماعات، وشكرًا.

أ.د. حازم حسني (رئيس قسم تطبيقات الحاسب الآلي -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

الحقيقة أنا عندي دائمًا مشكلة مع الملف الذي نتحدث عنه وهي كلمة "القبطي"، فعلى غلاف الورقة التي نتناولها عنوان "المسلمون والمسيحيون"، ولكن في داخلها دائمًا الحديث عن المسلم والقبطي، وأعتقد أن هذا جزء أساسي من المشكلة، وهو أننا لا نعترف بوجود شعب قبطي ممكن أن يكون متعدد العقائد أو متعدد المذاهب أو حتى متعدد الأديان، وقصرنا القبطية على العقيدة المسيحية فنتكلم عن القبطية الأرثوذكسية والقبطية الإنجيلية ولا نتكلم عن القبطية الإسلامية. وأعتقد أنه يجب علينا أن نتأقلم مع مفهوم القبطية بمعزل عن مفهوم الدين؛ أي نتعامل معه كانتماء وطني ونعترف بوجود شعب ما يجمعه تاريخ مشترك وله عادات ورؤى مشتركة، وإن لم يحدث ذلك فستظل المشكلة قائمة لأننا نتعامل

للأسف الشديد على المستوى العام بنظرة للقبطي على أنه شخص دخيل وليس متجانسًا مع النسيج الوطني.

وأخشى أحيانًا أن نطلق المصطلحات دون أن نتوقف عندها؛ ففي أحيان كثيرة نتحدث عن الأمة بينما لا نعرف تعريف الأمة بالضبط وماذا نقصد بها هل الأمة المصرية؟ أم الأمة الإسلامية؟ أم الأمة العربية؟ أم ماذا؟ وكذلك بالنسبة لمصطلح الجماعة الوطنية المصرية فما تعريف هذا المصطلح؟ أيضًا عند الحديث عن مشاعر المسلمين التي جُرحت عقب عرض المسرحية في الإسكندرية -وعرض المسرحية يعد بالفعل شيء مخزي ومؤسف- ولكن ماذا أيضًا عن مشاعر المسيحيين التي تُجرح في كثير من المسلسلات والأعمال الدرامية التي تذاع في التليفزيون والراديو بمصر جهرًا ونهارًا ولا نقف عندها ولا نحاول أن نضع أنفسنا موضع المسيحي الذي يشاهد أو يسمع هذه الأعمال.

أنا أعتقد أننا بحاجة إلى وقفة عند الكليات والابتعاد عن التفاصيل الصغيرة التي تحدث، وأتفق هنا مع ما قاله أ.سمير مرقس، وأعتقد أن هناك مشكلات موجودة عند المسيحيين وموجودة عند المسلمين وموجودة عند المصريين ككل:

المشكلة الأولى: هي "استئصال ما قبل" فعندما جاءت المسيحية وقامت الكنيسة استأصلت ما قبلها ولم تحاول أن تعترف به كجزء موجود وأحلت محله شيئًا آخر، وعندما جاء المسلمون استأصلوا التاريخ قبل دخول العرب والإسلام إلى مصر. وهذه مشكلة لابد أن نعالجها معالجة جذرية، فلابد من وجود دراسة علمية للامتداد التاريخي لما يمكن أن نسميه بالأمة المصرية أو الأمة القبطية أيًا كان المصطلح الذي سنستخدمه.

المشكلة الثانية: هي "الاحتكام إلى الجماهير وإلى الشارع"، فنحن نتبنى خطابًا -للأسف الشديد- يتوجه بالدرجة الأولى لجماعات قليلة الثقافة ومحدودة الفكر تاريخيًّا وثقافيًّا وجغرافيًّا ولا تدري من أمرها أكثر من "لقمة العيش" التي تسعى للحصول عليها، حيث يتم الاحتكام لهذه الجماهير وتهييج مشاعرها الدينية، وهي في الواقع أحاسيس فطرية وليست مبنية على واقع ديني قوي بالمعنى الحقيقي. وبالتالي أعتقد أننا في حاجة إلى الكف عن الاحتكام إلى الشارع، وأعتقد أن هذا أمر صعب جدًا في دولة مازالت تستخدم خطاب ٥٠% عمال وفلاحين وما إلى ذلك مما يوجه إلى الجموع التي تنطلق بلا ضوابط

حضارية حقيقية. كما أعتقد أن هناك ضرورة أيضًا لأن تبتعد المؤسسة الدينية عن السياسة -وهذه مسألة أضحت مهمة- وقد كان لدي مشكلة مع الأزهر والآن أصبح لدي مشكلة حقيقية مع كل من الأزهر والكنيسة، فالكنيسة تتصور أنها حين توازي الدولة هي تحمي نفسها من تيارات دينية صاعدة، في حين أتصور أن هذا بالعكس قد يزيد المشكلة تعقيدًا وتفاقمًا.

فالمؤسسة الدينية يجب أن تبتعد عن السياسة، والمؤسسة السياسية يجب أن تبتعد عن الدين، وإن كنت أكرر أنها عملية صعبة للغاية؛ لأن فصل السياسة عن الدين في نسيج المجتمع المصري الحالي مسألة أكثر تعقيدًا بكثير من أن تلخص في جملة لكن يجب أن نضعها تحت المنظار ونحاول التعامل معها، وشكرًا.

أ.د. علي ليلة (أستاذ علم الاجتماع – كلية الآداب جامعة عين شمس):

سأحاول أن ألخص كلامي في أربع قضايا أساسية، وأنا أتأمل الأمر، ولي صداقات مع أصدقاء مسيحيين على المستوى الشخصي يحب بعضنا بعضًا، ومع ذلك على المستوى الجماعي أجد هذه التوترات بين الجماعة المسيحية والجماعة المسلمة، مما يعني أن العوامل الفردية لا تفسر القضية بشكل عام. وأتصور -وسوف استنطق هنا مقولات علم الاجتماع- أن القضية الأولى هي أن مجتمعنا يعاني من حالة احتقان اجتماعي، فهناك توتر كبير والمجتمع عبارة عن مخزون من التوتر في ظروف اقتصادية سيئة، وفي ظل تحول ديمقراطي متأرجح، وفي ظروف اجتماعية متوترة إلى حد كبير. ودائمًا نجد أن المجتمع عندما يمتلئ بالتوتر بشكل عام تظهر مناطق الفصل فيما بين: ريفي- حضري أو طبقي- إثني- طائفي وهكذا، وتتفجر التوترات بغض النظر عن الفاعل بشكل عام.

القضية الثانية، هي أننا نعيش عصرًا أصبحت فيه الدولة القومية ضعيفة؛ فقوى الخارج تضعفها وهي ضعيفة في شرعيتها، فالدولة تعبر عن المجتمع المدني في حالة تقدمه وحينما تصبح الدولة ضعيفة يتفكك المجتمع المدني ويتراجع إلى مرجعياته الطائفية والإثنية وما إلى ذلك. وأنا أختلف مع د.سامر في أن هذا الأمر لا يمس الوحدة الوطنية؛ فالوحدة الوطنية قائمة، ولكن الظرف الاجتماعي والظرف التاريخي الذي نعيشه هو الذي يفجر هذه التوترات بشكل عام.

القضية الثالثة، هي أنني ألاحظ تراكم الرموز إلى حد كبير، فقد أركب التاكسي وأجد ملصقًا عليه "لا إله إلا الله..محمد رسول الله"، وقد أدخل المحاضرة وأجد طالبة ترتدي صليبًا كبيرًا وهكذا، وهذا ليس فقط على المستوى الشعبي ولكن مسألة الرموز بدأت تنتقل إلى المستوى الديني فهم يعيبون في سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وغدًا من الممكن أن نعيب في كذا وكذا، وهكذا تتراكم رموز عدائية، وكذا تراكم الرموز الرسمية؛ وذلك عندما يقول النائب العام إنه ليست هناك مسرحية من الأساس وهذا مما يساعد على تفاقم المشكلة بشكل عام.

أتصور أن هناك أقطار تتمزق من حولنا، وكشخص واقعي أقول إن بمجتمعاتنا عدة فواصل من الممكن أن تمزق أوصاله إلى حد كبير، ولابد أن نرجع دائمًا إلى مرجعية الشرق الأوسط الكبير الذي تحدثت عنه منذ فترة ونتأمل أوضاعنا في هذا الإطار.

وأنا أشكر أ.سمير مرقس لتشكيل جماعة وطنية مثقفة ترصد الأحداث وأن تصدر بيانًا، بغض النظر عن النائب العام، وبغض النظر عن الكنيسة، وبغض النظر عن الأزهر، تدين الأحداث وتحلل المرحلة بشكل عام بحيث تصبح كلمة حق في قلب الكلمات الزائفة وفي قلب الكلمات المتصاعدة إلى حد كبير، وشكرًا.

أ.د. محمد كمال إمام (رئيس قسم الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق – جامعة الإسكندرية):

أنا شخصيًّا أريد أن أقرأ الحدث بصورة مغايرة، إذ لابد من قراءة الحدث مكانيًّا واجتماعيًّا، وربما أيضًا في إطار بعض الخبرات المتاحة. وأستطيع أن أقول إنني أوافق على النظرة الكلية لتجريد الحدث، وهذا الحدث بعد تجريده يجعلني أقول ما يلي:

الأمر الأول: أننا أمام لحظة استثنائية في تاريخنا العربي والمصري ككل، وليست لحظة انقطاع أو لحظة عدم تواصل؛ وهذه اللحظة الاستثنائية تولد فيها –من خلال الحدث– ما يمكن أن نسميه "ثقافة غير مراقبة"، هذه الثقافة تساعد على ما يضاد الثقافة الوطنية وهذا الأمر كان موجودًا بشكل مشخص لكنه أصبح تيارًا عاملاً اتجهت إليه ليس الكنيسة المصرية فحسب، وإنما الاتجاهات السكونية عمومًا التي تنظر إلى العالم كله في هذا الإطار.

وقد قرأت كتابًا بعنوان "الحافة الحادة"، يتحدث عن بعض هذه المشاكل في إطار سياسي وكأننا نقرأ لحظة الحدث حينما نقرأ ذلك الكتاب الذي له مقدمات طويلة.

الأمر الثاني، أن البعد عن إطار الثقافة الوطنية واستشراء الثقافة غير المراقبة (الثقافة التي تزعزع قيم الوطنية والاندماج الوطني) في بعض أماكن الوطن سيترتب عليها ما يمكن أن نسميه "التحديات أمام إمكانيات بقاء الاندماج"، فليس الأمر أن الانتماء لم يكن موجودًا ونحن نريد أن نحدثه وإنما إيجاد شكل جديد من الاندماج.

الأمر الثالث، يتعلق في تقديري بالدور السياسي للمؤسسات الدينية، وحينما أذكر ذلك فلست أعني على الإطلاق الدور السياسي للأزهر؛ لأنه في العقود الأخيرة لم يعد هناك دورًا سياسيًا للأزهر، بل هناك دور متماشي ومتصاعد للكنيسة، رغم أنه في تقديري أن الدور الأساسي للمؤسسات الدينية هو الحفاظ على المفاهيم الأساسية للدين وترك المحافظة على الوطن والمواطن للدولة. هذا الأمر تغير بشكل واضح حيث أصبحت الكنيسة تتحرك على مساحة أوسع مما يعني زيادة تحركها في مجال المجتمع المدني وبحيث أصبحت وظيفتها وعينها على المواطن وليس على الدين الذي ينبغي أن تحافظ عليه. وبالتالي أدى ذلك إلى انتهاك مفهوم المواطنة انتهاكًا حقيقيًا، ليس من طرف الدولة فقط وإنما من جانب أطراف متعددة. وكذا أدى ذلك إلى تآكل السيادة بشكل ما، وهذا التآكل سوف يفرز في النهاية الإبقاء على لحظات التوتر، بحيث تختل مساحات أطول وأكبر مما يتحمله أمر الوطن ومقدراته في الظروف التي نعيش فيها.

الأمر الأخير، هو أن تآكل السيادة الوطنية بشكل ما وتزايد الدور الكنسي بشكل أكبر أدى إلى إيجاد لون من التدخل والتداخل بين مؤسسات داخلية وبين مؤسسات خارجية، الأمر الذي زاد من فكرة التبعية داخل المجتمع المصري. نحن إذن أمام لحظة استثنائية في تاريخنا تحتاج من المجتمع المصري -ممثلاً في صفوته- إلى المزيد من قراءة المخاطر المحيطة، وإلى محاولة استجلائها، ومحاولة إيجاد قنوات للمشاركة الوطنية، وقنوات للتفاعل الوطني، وإلا فإننا ذاهبون جميعًا إلى مأزق قد لا نستطيع حله في المستقبل. وأنا أُحمِّل الدولة المسئولية من ناحية، والمؤسسة الدينية المسيحية من ناحية ثانية، والمفكرين من ناحية ثالثة، والمؤسسة الدينية الإسلامية -إن وجدت بشكل مباشر-

من ناحية رابعة، أحملهم جميعًا المسئولية، ونحن جميعًا مدانون وينبغي أن نتحمل مسئوليتنا أمام الله وأمام الناس، وشكرًا.

د. حنا جرس (الكاتب والمثقف المصري):

في تصوري أن المشكلة تبدأ من النخبة، والنخبة في مصر تعيش حالة كبيرة من الفراغ الفكري والسياسي، وأتصور أن جزءًا أساسيًّا من فهم الأزمة أنه إذا تحدثنا عن وحدة وطنية أثناء ثورة ١٩١٩ فإننا يجب أن نتذكر أنها قامت في إطار ظهور ما يمكن أن نطلق عليه "الأمة المصرية" واستمرارها حتى أواخر الستينيات، وقد ظلت في إطار ما يمكن أن نسميه "القومية العربية". بمعنى آخر، إن المرجعية الفكرية التي تحدد الفضاء السياسي لها دور أساسي في تحقيق تماسك المجتمع. وأرى أننا في مصر منذ ثلاثين عامًا فعلاً في إطار ما يمكن أن نسميه "الإعتزاز بالمرجعية الدينية"؛ فليس لدينا مرجعيات فكرية -أو فلسفية بمعنى أصح- تشكل رؤية كونية لهذا المجتمع، وبالتالي أصبحت المرجعية الدينية لدينا جميعًا هي التي تحرك المجتمع المصري ونخبه.

ولذلك ففي إطار الفراغ الفكري وما تلاه من فراغ سياسي وتشققات اجتماعية (بسبب غياب المرجعيات والفلسفات الأخرى وبقاء المرجعيات الدينية في حدود ما أنتجه المفكرون وأصحاب التيارات الإسلامية في مصر)، أظن أن الأزمة هنا مُحكَمة لسبب بسيط وهو أنه حتى الآن إذا اعتبرت أن جماعة الإخوان المسلمين هي المُعبِّر السياسي على الأرض للتيارات الإسلامية، فأمامي كل ما أنجزه الإخوان المسلمين من تصورات سياسية، وهي في الواقع -حسب تقديري- كلها دينية فهم يقدمون دولة دينية وليست دولة مدنية. وبالتالي، فإن الأزمة تحتدم في وطن يجمع أقليات أو مجموعات ليست بالضرورة مسلمة، وهذا يعود بنا إلى تعريف كلمة الجماعة الوطنية. وأظن أنه في إطار ما قرأته وما سمعته من مفكرين إسلاميين -ممتازين وأجلِّهم فعلاً- جميعهم يتحدثون عن جماعة وطنية مسلمة تضم غير المسلمين ولا يتحدثون عن جماعة وطنية تضم مجموعة من المصريين في إطار حضاري أوسع قد يكون الحضارة الإسلامية، لكنني لا أفهم مسألة أن تكون المرجعية الفكرية للمجتمع مرجعية دينية في اللحظة التي توجد فيه تعددية دينية (ولو على الأقل فئة أو طائفة دينية أخرى واحدة) ناهيك عن تعدديات فكرية أخرى من المفترض أنها تمثل جزءًا من هذا الوطن حتى الملحدين والشيوعيين وغيرهم.

في هذا الإطار، أظن أن الأطراف الثلاثة الذين يدخلون في معادلة ما يسمى بالفتنة الطائفية هم: الدولة، والمؤسسة الدينية المسيحية، والمفكرين -وفي الغالب في إطار المفكرين الإسلاميين. هؤلاء الأطراف الثلاثة يجب أن يعاد تقييم أدائهم ويجب أن تعاد إلى المجتمع بصفة عامة القدرة على النقد العقلي الجاد لمجمل أداء كل الأطراف.

فعلى سبيل المثال: إذا تحدثت عن الكنيسة -يقول المستشار/ طارق البشري إنها استقطبت الأقباط داخلها- فأنا يجب أن أسأل: هل جمعت الكنيسة الأقباط داخلها؟ أم أن الدولة استقالت من الأداء الاجتماعي بصفة عامة والكنيسة قامت بالدور البديل؟ أنا أحدثكم عن تجربة شخصية لأنني لمدة عشرين سنة حاولت العمل في الشارع وفي الجامعة وفي الجمعيات الأهلية، وكلها أدوار مغلقة ولا يمكن عمل شئ جاد بها، أما المكان المفتوح بكلفة قليلة ومن المسموح لك أن تعمل فيه كل ما تستطيع أن تفعله من نشاط رياضي وسياحي وفني...إلخ هو الكنيسة، هذه الأنشطة الحياتية التي من المفترض أن يؤديها الشخص في المؤسسات المدنية تم إلغاؤها تمامًا في المجتمع المصري. ولو سألت أي شخص مسيحي متدين أو غير متدين هل يفضل الذهاب إلى الكنيسة أم النادي فسوف يفضل الكنيسة لأن بها نادي ولن ينفق فيه الكثير، وكذلك لأنها تنظم رحلات ومصايف...إلخ، هذه الخدمات الاجتماعية البسيطة في الحقيقية هي السبب الرئيسي لدخول الأقباط هذا المجال. هل هذا يعني أن الكنيسة لم تشتهر بشيء آخر في الإطار السياسي؟ لا، بل حدث ذلك، ولكن يجب ألا نقول في النهاية أن الكنيسة قد اتخذت موقفًا انعزاليًّا في مقابل المجتمع.

نقطة أخيرة، وهي أنني أتصور أنه لا يمكننا أن ننجز في هذا الإطار إلا إذا بدأنا عملية إبداع فكري سياسي جديد تشترك فيه النخبة بجدية بعيدًا عن الانتماءات السياسية والدينية، نعرف فيها ما الذي نريده لهذا البلد؟ وكيف نصل بمصر إلى دولة مدنية حديثة؟

<u>أ. نبيل عبد الفتاح (رئيس مركز تاريخ الأهرام ورئيس تقرير الحالة الدينية في مصر):</u>

الحقيقة أن الموضوع طويل ولكنه سيتكرر كثيرًا في الشهور والسنوات المقبلة، حيث إن كل المعطيات الحالية تشير إلى إنتاج ما يسمى خطئًا بالفتنة الطائفية وتكراره؛ فأولاً لا توجد إدارة سياسية لحل هذه المشكلة. وثانيًا، لا توجد دراسات رصينة حول المشكلات والوقائع التي أنتجت الفتن الطائفية بالتفصيل وبدقة. وفي حقيقة الأمر، أقصى

ما لدينا هو مجموعة من الملاحظات والتأملات في أفضل الأحوال، والاستثناءات نادرة في هذا المجال، ولعل ما قاله د.حازم وكرره بعض الزملاء من تكرار استخدام اصطلاحات غير دقيقة وتتسم بالغموض والسيولة وعدم الضبط، يؤكد على وجود شكل من أشكال السيولة الفكرية والسياسية في التعامل مع المشكلة.

النقطة الثانية، أنني أنبه إلى خطورة بعض الخطابات التي تحاول أن تتعامل مع المشكلة عبر تعميمات وشعارات ومناورات، سواء على الصعيدين الأمني أو الحكومي، ومنها: التركيز في كثير من القضايا على طرف دون الآخر، فهناك منطقة مشتركة في المشكلات المتعلقة بالاندماج الوطني المصري. وهذا المنظور في التعامل معها في حقيقة الأمر يعيد إنتاج الوعي بالانقسامية، سواء على مستوى النصوص المكتوبة والمنشورة في هذا الصدد أو على مستوى الخطابات الشفهية.

وأقول إن عنوان الحلقة "المسلمون والمسيحيون بين العزلة والتطرف" هو عنوان دقيق؛ لأن مسألة المواطنة تآكلت إلى حد بعيد كما تآكلت صورة الأمة المصرية باعتبارها نتاج مشترك لكفاح المصريين في إطار الحركة الدستورية المعادية للاستعمار البريطاني، وأصبح الوضع الآن كأننا نبدأ بخليط من مواريث ما قبل الحداثة وبعض البقايا الواهنة من الحداثة السياسية والقانونية في بلادنا.

لعل النقطة الحاسمة -في تقديري- في فهم هذا الموضع هو أن الدولة الآن أصبحت مُنتِجًا للتوتر الاجتماعي الديني والانقسام من خلال إستراتيجيات لاستخدام الدين في السياسة الحاكمة، وأنه بالعزلة وبتآكل قاعدة التأييد الاجتماعي والسياسي في البلاد سوف يزداد الاعتصام الكاذب بالدين، وسوف يستمر استخدامه استخدامًا سياسيًّا كأحد أبرز أدوات الهيمنة، ويمكن عبر ذلك بناء تحالفات حتى مع المؤسسات الدينية الرسمية (الإسلامية والمسيحية).

وتعد المؤسسات الدينية مشاركة أيضًا في صنع الأزمات في إطار تحالفها مع جهاز الدولة الأمني، وكذلك السجالات الدينية-الدينية داخل المؤسسات الدينية، وسجالات الظاهر والباطن في التنشئة الدينية والاجتماعية، وتلك إستراتيجية داخلية للهيمنة وموجودة في كل العالم كنقطة أساس للعب دور أوسع من المجال الديني. وطالما أن الدولة والنظام يستخدمان الدين في العمل السياسي كوسيلة للتمييز، إذن أعتقد أن بناء الحدود بين كل

جماعة وغيرها هو في حقيقة الأمر أحد أدوات تأكيد السيطرة والمكانة لرجال الدين أيًّا كانوا مسلمين أو مسيحيين ضد مواريث وقيم الدولة الحديثة.

أيضًا لابد من ملاحظة أن ما يسمى بالتسامح الاجتماعي والديني في مصر، وبخاصة الأول لأنه كان أوسع نطاقًا من الثاني، يعتريه الانكسار والوهن خلال الثلاثين عامًا الماضية وتزداد الهوة اتساعًا، والأخطر أن يتم ذلك في إطار النخبة والطبقة الوسطى والعليا في المجتمع، وكذلك بروز ثقافة دينية أصبحت تكرس اللاتسامح.

ويرجع هذا أيضًا إلى غياب دولة القانون واللجوء إلى حلول إرضائية لكل الأزمات التي حدثت (على طريقة المجالس العرفية في حل النزاعات)، وتطبيق هذا النوع من الآليات العرفية لا يؤدي إلى الحسم حتى في ظل ذروة انكسار الدولة القانونية الحديثة والمعاصرة؛ فدولة القانون ليست مجرد شعار.

وفي القانون توجد نصوص تجرم ازدراء الأديان أيًّا كان هذا الدين، ولكنها لا تطبق بسبب لجوئنا لإستراتيجيات المجالس العرفية التي يلجأ لها القادة والعامة للهروب من المأزق. فالدولة والسلطة الحاكمة بكل فسادها السياسي تلجأ للحلول العرفية لاحتواء أزمات كان من الممكن تركها للقانون للبت فيها. ولكن لأن الموضوع أصبح أمنيًّا ولأن الأمن حل محل الإدارة السياسية في الشأن العام في مصر، فقد تحولت المسألة إلى أبرز شيء يتم اللجوء إليه بحكم التدريب وهو اللجوء إلى الأساليب العرفية، وشكرًا.

أ. بيتر ألفريد:

لن أتناول الموضوع بتفاصيله الدقيقة ولكنني سأحكي قصة بسيطة حدثت. فنحن عندنا نشاط قواقع حيث كل مجموعة منعزلة داخل قوقعة، وكل قوقعة تريد أن تعرف ما بداخل القواقع الأخرى. لقد اختفى المشروع القومي وظهرت طبقات جديدة وكل مواطن يحاول أن يبحث عن كرامة بعيدًا عن كرامة الوطن، فالصعايدة والفلاحين يبحثون عن عائلاتهم لتمثل كرامتهم، والكنيسة أيضًا أصبحت تمثل كرامة بعيدًا عن كرامة الوطن، وكل مجموعة من المجموعات المنعزلة داخل قوقعتها تقول كلامًا غير صحيح عن المجموعات الأخرى، وعندما تم تقديم مشروع الشرق الأوسط الكبير كان بداخله مشروع لتقسيم مصر -أعتقد أن كلنا يعرفه- بأن يكون الشمال للمسلمين والجنوب للمسيحيين ودولة وسطى في جنوب مصر وشمال السودان.

وهذا هو الذي يحدث الآن حسبما أراه، فقد تم وضع جسور لا يمكن فكها، وللأسف الحكومة تساعد على ذلك؛ فالإعلام المصري ممثلاً في قناة النيل ولأول مرة يذيع صور للأمن وهو يضرب الناس في الإسكندرية وهذا لم يكن يحدث من قبل. وفوق كل ذلك يوجد لدينا حالة من الاحتقان السياسي؛ فلا نستطيع أن نتكلم، والشباب لا يجد لقمة العيش، والأطفال لا يجدون الطعام أو العلاج، وعندما نذهب إلى المؤسسات الدينية يقولون إن الله قال أن تصبحوا فقراء... وهكذا، وفي النهاية أصبحت السلطة الدينية زائدة وهي في نفس الوقت تابعة للسلطة السياسية في مصر وأصبحت منفذاً لقراراتها وليست سيدة قرارها.

بالإضافة إلى ذلك، يطالب السبتيون بإنشاء حزب ويريدون له الحصول على الشرعية ويطلقون عليه "حزب الأمة القبطية". وعندما نقف أمام كل هذه الأمور نجد أننا أمام جماعات لا نريد الاعتراف بها ولكنها ترسخ لتلك الفكرة أو أن هناك من يأتي من الخارج ليرسخ مفاهيم جديدة داخل الكنيسة تمهد لاختفاء المشروع القومي وإنشاء دولة قبطية لا علاقة لها بالمسلمين، وأعتذر لأنني لا أستطيع توضيح كلامي أكثر من ذلك.

ولكنني قلت ما أريده وهو أننا في النهاية أمام شباب يُقاد إلى ذلك، فكيف تجمع الشباب في الكنائس أثناء قضية وفاء قسطنطين؟ وكيف تجمعوا أثناء أحداث الإسكندرية؟ وهل ساعدهم الأمن فعلاً على ذلك؟ أعتقد أن الجهاز الأمني كان متواطئًا في ذلك، فحركات الفتنة في مصر كانت دائمًا مرتبطة بأحداث سياسية؛ فأحداث الزاوية الحمراء ارتبطت باتفاقية كامب ديفيد، وأزمة وفاء قسطنطين باتفاقية الكويز، وأحداث الإسكندرية بانتخابات مجلس الشعب، وشكرًا.

أ. سامح فوزي (رئيس مؤسسة مواطنون من أجل التنمية):

أضم صوتي لصوت من سبقوني لشكر المركز لتناول هذا الموضع بالغ الأهمية.

أولاً: لاحظت في الكتابات التي كتبت حول هذا الموضع وطريقة معالجة النخبة المثقفة درجة عالية جدًا من الكسل في التعامل مع هذه القضية باستدعاء إما مقولات ذات طبيعة عمومية أو أفكار تم ترديدها منذ أكثر من عشرين سنة، كما لو أن هذه الأزمات تعبر عن لحظة استثنائية، في حين أتصور أنه لا يوجد ما يسمى لحظة استثنائية؛ فنحن منذ سنة ١٩٧٠ وحتى الآن أمام هذه المعالم وهي ما يمكن أن نطلق عليها "أحداث تمس الشأن الطائفي".

الجديد في المشهد الذي أراه أنه يوجد حاليًا ما يشبه الانقسام في طريقة المعالجة؛ فهناك مجموعة وهي الأقباط تشعر بوجود مشكلات متراكمة بالنسبة لها تمس المواطنة، وهي مشكلات معروفة ومدروسة وسبق الحديث عنها عشرات المرات مثل الخط الهمايوني، وتوزيع المناصب، والتمثيل السياسي... إلخ. ولكن الجديد في الأمر أن هناك احتقان طائفي في صفوف المسلمين، وهذا أمر لا أستطيع فهمه، فأنا أفهم أن تشعر أقلية بأنها محاصرة لكن أن تشعر الأغلبية بذلك فهذا أمر غريب. وأنا أتكلم هنا عن الأغلبية والأقلية من منظور عددي وليس بدلالاته السياسية.

ثانيًا: هناك ربط بين أحداث خارجية ومتغيرات داخلية فأنا أفهم علاقة "العلاقات الإسلامية-المسيحية في مصر" بما يحدث في العراق وبما يحدث في أفغانستان، لكن لماذا يتم تصوير الموضوع على أنه مواجهة بين المسلمين والمسيحيين؟! فأنا أفهم أن هناك شق في القضية يمس علاقات من هذا النوع، وأن للأمر أبعادًا دينية خارجية لكنني أتحدث عن محاولات الربط بين الداخل والخارج في المعالجات الإعلامية بشكل مكثف. فعشية الحرب الأخيرة في العراق ترى أن كم كبير من "مانشيتات" الصحف صوَّرها على أنها حرب دينية من قبيل "مؤامرة أمريكية لهدم الكعبة" و"رامسفيلد يغير القرآن" و "صليب بوش يستعد لحرق العالم" فما دلالات هذا على صعيد العلاقات الإسلامية-المسيحية في الداخل؟!

النقطة الثانية خاصة بما يطلق عليه د. سيف الدين عبد الفتاح "المصطلحات المفخخة"، ففي أثناء الأزمة نجد من يقول إن الأقباط في مصر نسبتهم ٦% والمسلمين ٩٤% فالأقباط إذن أقلية، عندئذ ماذا سيكون ردنا عندما يأتي من الخارج من يطالب بحماية هذه الأقلية؟ ففي اللحظة التي من المفروض أن نتحدث فيها عن الاندماج الوطني نجد من يتحدث عن الأقليات فهو يتحدث عن زاوية معينة في هذا الموضع ولكنه لا ينظر إلى دلالاته البعيدة.

ومن يطالع مداولات ما يطلق عليه "المؤتمر القبطي الإسلامي" يجد أن الذين كتبوا في هذا الموضوع أكثر حصافة من نخبة اليوم – وأنا آسف لقول ذلك. فقد قرأت المداولات هنا وهناك ولاحظت وجود وعي رصين في بداية القرن الماضي بقضية

الاندماج الوطني، ووعي رصين بقضية الكفاءة وبالتعامل مع قضايا المواطنة... إلخ. هذا الوعي غير موجود هذه الأيام.

النقطة الأخيرة، هناك مقارنات ليس لها دلالة تطلق اليوم في إطار خلق حالة الاحتقان، مثل: القول بأن الكنائس مفتوحة والمساجد مغلقة، وهناك عشرين ألف معتقل مسلم ولا يوجد معتقل واحد مسيحي، وكلها مقارنات غير ذات سياق، فنحن لا نطالب باعتقال أحد ولا بتقييد الحرية الدينية لأحد، ولكن القضية قضية مقارنة، فهناك أفراد لديهم مشروع سياسي في مواجهة مع الدولة، فما علاقة المسيحيين بهذا الموضوع؟ كلها مقارنات تطرح في إطار تصدير الاحتقان وتصدير الهزيمة، ونتج عن ذلك أن التعامل مع قضية المواطنة أصبح أشبه بمباراة كروية لا أحد يعرف من الفائز والخاسر، فالمسلمون خسروا قضية وفاء قسطنطين ولذلك لابد أن يكسبوا قضية المسرحية!! وطريقة المعالجة نفسها من خلال هتافات الناس هي طريقة كروية.

أخيرًا، لا أفهم كيف تقبل دولة حديثة بأن يصبح موضوع المواطنة أسير التفاوض فهذا لا يوجد حتى في الدول التقليدية. فكيف يحدث في كل أزمة أن يجتمع ممثل للدولة، وغالبًا يكون من الجهاز الأمني، مع ممثل للكنيسة ويتفاوضا على قضية مواطنة في الدولة!! وشكرًا.

<u>د. هبة رءوف عزت (مدرس العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية):</u>

في الحقيقة، لدي بعض التعليقات على نقاط أثيرت في المداخلات السابقة:

أولاً: أريد أن أعلق على ما قاله د. سامر عن أصالة ملف القضاء وتبني فكرة عدم التمييز بالنسبة للجميع، وأعتقد أن سؤاله الأخير حول الانفراجة التي من الممكن توقعها رغم أن أوضاعنا الآن مشابهة للأوضاع في بداية القرن الماضي التي آلت إلى انفراجة ١٩١٩. وأعتقد أن مفتاح الانفراجة هو تغيير الثقافة، ولن تحدث فقط بمسألة العودة للقضاء الذي نكرر دائمًا أنه قضاء عادل، ولكن في الحقيقة هذه العدالة ليست بشكل كامل فالقضاء محكوم ومسيطر عليه، ونحن جميعًا نعرف مشاكل النظام القضائي، فالحقيقة أن الإحالة للقضاء هي إحالة للدولة أيضًا وهذا ليس معناه أنني ضد دولة القانون، ولكن فلنبنيها لتكون دولة قانون، وهي ليست كذلك حتى الآن.

إذن ليست الإحالة للقضاء هي الحل السحري -في ظني- ولكن الحل يكمن في إعادة بناء ثقافة دولتنا الحديثة الخاصة بنا وبحالتنا بمعنى مدني وليس دينيًا يضفي على المدني هذه الصبغة، فهذه هي صيغتنا ولن يصيغها لنا أحد غيرنا، وهي تاريخيًا صيغة مركبة، وخاصة عندما نؤسسها لتكون في النهاية مدنية. فكيف يكون هناك خط فاصل ما بين اللاتمييز وعدم السقوط في تبني منظور طائفي ما؟ فإذا أردنا الحل الليبرالي -وهو أن يكون الجميع متساوون أمام القانون بشكل أو بآخر- فكيف يكون ذلك ونحن لدينا النظام الذي يقامر بقضية الأقليات ويلعب بالمتغير الديني لصالحه وليست لديه أدنى مشكلة في تفجير المجتمع مقابل بقاءه في الحكم زاعمًا أنه الحامي له في ظل الأزمات.

النقطة الثانية تتعلق بما قاله د.حازم عن أننا نحتكم للجماهير برغم أنها غير رشيدة، وسؤالي هنا هو: ماذا فعلنا نحن لنجعلها رشيدة؟ لم نفعل شيئًا تقريبًا. وأنا أزعم -ولا أريد أن أكون رومانسية- أن الجماهير في أحيان كثيرة يكون لديها القدرة على عدم استئصال الماقبلي، وأن الجماهير في الموالد الدينية تتوافد على المزارات الإسلامية والمسيحية عابرة للفواصل، وأن الحكمة الشعبية -ولا أريد أن أكون هنا رومانسية أيضًا- أحيانًا تفعل أكثر مما يفعله المثقفون الذين يفكرون بشكل حداثي أو أكثر منه، وعند الأزمات نجد أكثرهم تقدمية يقولون كلامًا غريبًا. لذا فأنا أعتقد أن الجماهير أحيانًا تفعل أشياءً أفضل مما يقوم به المثقفون، ونحن وظيفتنا ترشيدها، ولكننا لا نفعل ذلك ولا أعرف كيف نحل مشكلتنا هذه.

نقطة أخرى تعرض لها د.حنا وآخرون، وهي المشروع الإخواني، ورأى أن مسئوليتنا بشكل متنام هي ترشيد الإخوان وليس نقد الإخوان؛ لأنه من الواضح أن لهم شعبية في الساحة ومن الواضح أن خطابهم بشأن الأقليات هو خطاب مبهم وغير حداثي، وأنهم يكتسحون على مستوى الجماهير، حتى الذين لا ينتمون للإخوان، حتى أن الإخوان أنفسهم فوجئوا في الانتخابات الأخيرة بنجاحهم في بعض الدوائر التي قدموا فيها مرشحين من أجل الشكل فقط وليس من أجل الفوز. وهناك حالات مدهشة مثل فوز بعض مرشحيهم غير المعروفين على بعض نواب الحزب الوطني لدورتين وهكذا، والبعض يفسر ذلك على أنه كراهية للحزب الوطني، وهذا تفسير غير كافي.

ومن هنا، وفي سياق الحديث عن ترشيد الشارع، يجب ألا نتعامل مع الإخوان كعدو وإنما يجب أن نجلس معهم ونناقشهم في مسألة تطوير خطابهم، فهل هم مستعصيين علـــى تطوير خطابهم وعلى التمدين؟ وأرى أنهم يقومون بأشياء يمكن أن نبنـــي عليهـــا، مثـــل: انسحابهم من بعض الدوائر أمام المرشحين الأقباط حتى يعطوا لهم المجال حتى وإن لـــم يعطوا لهم أصواتهم، ولكننا نستطيع أن نبني على هذا حتى لو كان مجرد تصرفًا خطابيًّا، ومثل قولهم أيضًا إنهم يريدون تحقيق دولة ديمقراطية ويريدون إنصاف الأقبـــاط بـــشكل مدني.

فماذا نستطيع أن نفعل؟ وبرغم الانتقادات الكثيرة التي قدمتها في نصوص مكتوبة لعقلية وتفكير الإخوان المسلمين وضعف وهشاشة تصورهم لكيفية وجود مجتمع إسلامي من هذا العصر في ظل تلك الظروف الإقليمية والدولية، إلا أن الديمقراطية أصبحت في سلتهم إما أن يصعدوا بها أو أن يهبطوا بها وكذلك فكرة المواطنة، ونحن بحاجة للاهتمام بهذا الموضوع، ولا أريد أن تبدو الفكرة وكأنها فرض خطاب للإخوان المسلمين، لكن أريد تجديد خطاب الإخوان المسلمين -وهم القوة المكتسحة في الانتخابات الأخيرة- فنحن إما أن نكون السودان أو نكون تركيا أو أن نصبح شيئًا ما بين الاثنين نحن نوازنه مع هذا الطرف المكتسح بدلاً من أن نقتصر على انتقادهم، وشكرًا.

<u>د. صلاح عبد الكريم (نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار):</u>

الحقيقة أننا يجب أن نأخذ التوترات التي تحدث بين الأمم والشعوب على أنها ردود أفعال إنسانية طبيعية وأن نسعى للتعايش معها وترشيدها. ويجب ألا ننسى أننا نعيش في عصر ما بعد سقوط الدولة الإسلامية تحت مطارق جيوش الحضارة اليهودية - المسيحية والتي كان لها -بعد انتصارها- علاقات بحكم الدين مع المسيحيين الموجودين في كل مكان غير البلاد الأصلية لهذه الحضارة.

وبعد ثورة ١٩٥٢، اتجهت اشتراكية الدولة ناحية الشرق، ولكن ظلت هناك علاقات طبيعية أيضًا للنخب المسيحية أيام تأثير الإنجليز على مصر، ولم يساعد النظام على استمرار هذه العلاقات، وفي العصر الجديد لم يساعد النظام أيضًا هذه العلاقات نتيجة لدكتاتورية الدولة الجديدة وعدم اهتمامها بالشأن المدني.

ولفهم ردود أفعال الشعب والأمم والجماهير، يجب ألا ننسى أننا نعيش في زمن ما بعد البوسنة وما بعد العراق وأفغانستان وما بعد السودان، وأ.بيتر تحدث عن المسكوت عنه، وكل الناس الذين تحدثوا من قبلي، وهم أفضل تحدثًا مني، لم يذكروه وهو منتشر جدًا بين العامة حيث يعتقدون أن المسيحيين يريدون لهذا المخطط أن يتم؛ ففتح الدول قد يكون بالقوة أو بالتعاون مع القوى المتنفذة.

وقد أخذت أنا عن المسكوت عنه، وهو ليس رأيًا ولكنه قصة منتشرة، وهي تقول إن سكان مصر كانوا كلهم من المسيحيين وتحولوا إلى الإسلام؛ تحت الانهزامية والإعجاب بالمنتصر، وتحت تأثير ضغوط المنتصر، وتحت تأثير المصلحة في النظام المنتصر، أو بالاقتناع بالدين. والحقيقة أننا نعيش في فرصة تاريخية لو لم يتم انتهازها قد تضيع إلى الأبد، فالناس تتكلم عن: قيادة كنيسة طموحة وقوية، وتتكلم عن قوة عالمية متنفذة مسيحية، وتتكلم عن دولة قومية ضعيفة.

هذه العوامل الثلاثة سابقة الذكر بجانب الخلفية التاريخية التي ذكرتها في البداية تجعل لدى الناس حساسية شديدة جدًا من الممكن عدم وجودها على الإطلاق في الأوقات الطبيعية. والناس لا تنسى حتى على المستوى الأكاديمي أن الكنائس مثلها مثل باقي المؤسسات الدينية لم تكن في أي وقت بعيدة عن السلطة السياسية؛ لأنها لا تسعى للسلطة السياسية، أو أن السلطة السياسية هي التي تسعى لها، ولا توجد سلطة سياسية عاقلة تترك مؤسسة دينية بدون أن يكون لها إما تأثير عليها أو سيطرة عليها أو على الأقل إذا وضعنا كل هذا الكلام في سياق الأحداث التي نتحدث عنها فلكم أن تتخيلوا ماذا يمكن أن ينتج هذا الأمر لدى رجل الشارع العادي.

فهناك سياق تاريخي وهناك أحداث كبيرة جدًا افتُعلت فيها أشياء ونتج عنها تقسيم، وأتصور أن القيادة الوطنية السليمة لا يجب أن تنتهز هذا السياق التاريخي لمصالحها وأن تعيد صياغة مطالبها في قالب وطني عام يزيد من تماسك الجماعة الوطنية، وشكرًا.

د. فيفيان فؤاد (مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية):

في الحقيقة أريد أن أعود لورقة أ.عصام وأن أعود لأحـداث الإسـكندرية، ومـع احترامي لكل الأساتذة الذين تكلموا من قبلي، فأنا لا أوافق على توصيف ما حدث على أنه

"حدث" وعلى أنه "فتنة طائفية"؛ هذه التسمية كانت تصلح لأحداث أخرى لكن ما حدث بالإسكندرية ليس "حدث" لكنه واقع اجتماعي ثقافي نعيشه تجسَّد في حادثة الإسطوانة التي تحوي المسرحية ويجب أن نتعامل مع القصة على هذا الأساس، فحادثة الإسكندرية تعكس تأزم في ثقافة المصريين الدينية، فاليمين الديني (الإسلامي والمسيحي) يسيطر على الخطاب الديني المصري.

فمنذ خمسة عشر عامًا -ولن أقول عشرين أو ثلاثين عامًا- والتشدد يسيطر على الخطاب الديني، وقد بدأ ذلك خارج المؤسسات الدينية ثم انتقل إليها. فهناك خطاب ديني يرى أن إثبات الذات لا يأتي إلا بنفي الآخر وسبه ومهاجمته، هذا الخطاب بدأ في الفضائيات وعلى صفحات الإنترنت لكنه انتقل الآن إلى داخل المؤسسات الدينية، وهذا أمر خطير.

هناك خطاب حول التاريخ المشترك للمصريين يعيد تصوير التاريخ وقراءته بشكل مختلف تمامًا، فنقرأ على صفحات أقباط المهجر من يصور تاريخ الإسلام في مصر على أنه تاريخ غزو وأن عمرو بن العاص وجيشه المكون من أربعة آلاف جندي جاءوا لاكتساح المصريين جميعًا، وكذلك يصور للقبطي أن جاره المسلم هو من أتى مع عمرو بن العاص، وهذا الكلام غير صحيح، وهذا خطأ تاريخي. وهناك خطاب إسلامي آخر يصور للمسلم المصري أنه طوال أربعة عشر قرنًا كان يحكم وكان يتحكم في مصر وهذا أيضًا غير صحيح.

إذن هناك سيطرة لليمين الديني داخل المؤسسات الآن وتجسَّد هذا الأمر في الإسكندرية، ولذلك أقول إن الإسكندرية واقع موجود ولم ينته، وأرجو أن نتعامل مع هذا الواقع. وكل الأساتذة الذين تحدثوا عن دور المجتمع المدني يجب أن يأخذوا في اعتبارهم هذا الأمر، فنحن بحاجة لمن يقيد هذا الخطاب الديني لليمين المتطرف الذي يموّل خارجيًّا، فالفضائيات الموجودة الآن لا يتم تحريكها مصريًّا ولكن عولميًّا.

ولابد على النخبة المدنية أن تأخذ في اعتبارها أن هذا الحادث ليس حادثًا طائفيًّا وليست فتنة طائفية، بل هو واقع ثقافي صعب يعانيه كل المصريين وتربت عليه أجيال شابة متوسط أعمارها يدور حول الثلاثين عامًا. وشكرًا.

د. كمال حبيب (الخبير في شئون الحركات الإسلامية):

أريد أن أقول من خلال ما سمعته إن الجماعة الوطنية في مصر بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد، بمعنى أننا نتساءل عن ماهية الجماعة الوطنية ولا نعرف ما المرجعية التي نحتكم إليها كجماعة وطنية في حل خلافتنا وفي حل صراعاتنا، إذن الأرضية التي نقف عليها وننطلق منها ليست واضحة المعالم.

أريد أن أرجع إلى المؤتمرين الذين عقدا في بدايات القرن العشرين وهما "المؤتمر القبطي" ثم "المؤتمر المصري" فالأول طرح مطالب هي تقريبًا نفس المطالب التي يطرحها إخواننا الأقباط الآن، فهي أشياء متصلة بالتمييز في الوظائف، وأشياء من هذا القبيل، وتم عقد مؤتمر للرد على هذه المطالب وعلى هذه الأجندة، وقد عقده علمانيون مثل أحمد لطفي السيد، وعبد العزيز فهمي وغيرهم، وأُطلق على هذا المؤتمر "المؤتمر المصري"، ولم يقولوا "المؤتمر الإسلامي"؛ حتى يقولوا للناس أن هناك جامعة تجمع المصريين كلهم، مسلميهم ومسيحييهم وغيرهم، هي "الجامعة المصرية" وذلك حتى لا يحدث انقسام أو صدع في المجتمع.

والمداولات التي تحدث عنها أ.سامح فوزي، كانت مداولات في غاية الرقي وانتهت إلى وجود جماعة وطنية حقيقية وانتهت إلى شيء لا أعتقد -كمواطن مصري- أن إثارته أو الدخول فيه من الممكن أن تؤدي إلى حدوث انقسام حقيقي؛ فقد قالوا إن تعدد الأديان داخل الجماعة الوطنية الواحدة لا يعني ألا توجد مرجعية دينية واحدة لهذه الجماعة. وذكر دستور ١٩٢٣ أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، إذن فالعلمانية المصرية آنذاك اختلفت عن علمانية كمال أتاتورك في تركيا الذي ألغى الدين تمامًا.

وقد ثار جدل بين المسلمين وغير المسلمين حول دستور ١٩٢٣ -وهو دستور علماني- حيث تمت المطالبة بنسبة لغير المسلمين في البرلمان وغيره من المطالب الطائفية، وكان قطاع كبير من الأقباط يدفع بتلك المطالب، ولكنه شعر بأن ذلك سيكون تمييزًا على حساب الجماعة الوطنية، فتم التراجع عن هذه المطالب وقبلت الدولة المصرية فيما بعد الاستعمار بأن دين الدولة هو الإسلام.

ولذلك من غير الصحيح أن نقول اليوم إن الجماعة الوطنية ليست لها مرجعية دينية؛ فهناك نص في الدستور يقول إن دين الدولة الرسمي هو الإسلام. وأريد أن أنتقل مباشرة إلى الاجتهادات التي قدمها الفكر الإسلامي في هذا السياق، وأقول إنه فكر مسئول وكان يُصر دائمًا على العامل المشترك وعلى أن هناك جماعة وطنية حقيقية، وإذا عدنا إلى كتاب المستشار/ طارق البشري "المسلمون والأقباط" سنجد هذا واضحًا.

حتى الجماعات الراديكالية لا تقول أن غير المسلمين مقهورين. وأريد أن أراقب موقف المستشار طارق البشري؛ وهو الرجل الذي أفنى عمره تقريبًا لبناء ما يسمى بالجماعة الوطنية حيث قال في كتابه الأخير "الجماعة الوطنية بين العزلة والاندماج" إن الكنيسة قالت للدولة "أعطني جزءًا من استبدادك"، فأعطتها الدولة جزءًا من استبدادها لتمارسه على مجموع شعبها منفصلة عن بقية الجماعة الوطنية. ورغم أنني مقتنع أن مشكلة الأقلية هي مشكلة أغلبية مجتمعها، لكنني أقول إنها مسئولية مشتركة بين الطرفين.

نقطة أخيرة: تتعلق بما أثاره أ.نبيل عبد الفتاح حول الدولة الحديثة، أين كانت هذه الدولة الحديثة أصلاً؟! فنحن عرفنا دولة ما بعد الاستعمار وكانت دولة رخوة لم تستطع تمثيل جماعتها الوطنية تمثيلاً صحيحًا، لكننا لم نعرف دولة حديثة، بمعنى أنها تحتكم للقانون في إدارة صراعتها مع مواطنيها سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وشكرًا.

<u>أ. يوسف بشاي:</u>

أنا طالب علوم سياسية بالفرقة الثانية بالجامعة الأمريكية، وأريد أن أطرح متغيرًا من الممكن أن يثري الحوار، وسوف يتم طرحه بصورة أكبر في المستقبل، وهو التقدم الذي حققته جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات الأخيرة من حيث عدد المقاعد التي حصلوا عليها في المرحلتين الأولى والثانية حتى الآن. وأنا أزعم –وفي نفس الوقت أدعوكم للتحقق من هذا الزعم– أن أعداد الأقباط الذين تقدموا بطلب للحصول على الهجرة من السفارة الأمريكية خلال الأسبوعين الماضيين قد تزايد بشكل ملفت، ويؤكد هذا الزعم الأحاديث الدائرة في مجتمعنا. كما تدل على ذلك أيضًا تصريحات د.ميلاد حنا، الذي يعتبر مؤشر رصين لرأي الأقباط المستنيرين الذين لديهم علاقات مع كل من الدولة والمعارضة، هذه التصريحات التي ذكر فيها أن أغنياء الأقباط سوف يهاجرون من مصر إذا سيطر الإخوان المسلمون على الحكم، وغير ذلك من التصريحات المتشائمة.

وتعليقًا على ما قيل من نقد للدور السياسي للكنيسة، أود أن أقول إن هذا الدور يحتاج لبديل والبديل غائب، فإلى من يذهب الأقباط؟ ولحل هذه المشكلة يجب خلق نخبة قبطية، وأنا أرى أن المجموعة التي تصلح لذلك هي مجموعة رجال الأعمال الأقباط الذين يملكون قدرات حقيقية ليشكلوا بديلاً عن الكنيسة. فالكنيسة لا تحتكر الرأي العام للأقباط بنسبة ١٠٠%، صحيح أنها تحتكر نسبة كبيرة، ولكن هناك مساحة لدور من الممكن أن يلعبه هؤلاء. والمشكلة تكمن في أن رجال الأعمال الأقباط غير مهتمين بالسياسة، وغير ذلك أن المؤسسات الاجتماعية التي تقوم بدور تنموي حتى الآن دورها دعائي أكثر منه تنموي، فلا يوجد لديها رؤية تقوم على النزول في الدوائر وعمل تعبئة وحشد لكسب المؤيدين عن طريق عمل المشروعات والخدمات وما إلى ذلك، والمطلوب هنا الدعم من جانب كل من الدولة والكنيسة.

نقطة أخيرة، أريد أن أختم بها، وهي خاصة بالدور الذي تقوم به جريدة "وطني"، فأنا أرى أن جريدة وطني تقوم بدور مهم جدًا في تشكيل الرأي العام القبطي، وأحيانًا تستجيب لها مجموعات كبيرة من الأقباط أكثر مما تستجيب للكنيسة، وهذا الدور يحتاج لإعادة النظر في سياسة الجريدة التحريرية القائمة على مصالح ملاك الجريدة سواء كانت الكنيسة كمؤسسة دينية أو أقباط المهجر؛ لأن أحد رموز أقباط المهجر هو رئيس تحرير مجلة وطني الدولية. وللأسف تقوم هذه الجريدة بإبراز قضايا طائفية وأحيانًا بشكل سلبي، فأتذكر أنه في عام ٢٠٠٤ عرضت قضية القسيس في قرية بمركز ملوي بمحافظة المنيا، وذلك بعد أن اصطحبه رجل شرطة هو ومجموعة من الشباب الأقباط نتيجة لخلاف قانوني حول إجراء ترميم للكنيسة، وفي الطريق وقع حادث أدى لوفاة القسيس، فقامت الجريدة بتحميل الشرطة المسئولية وتم تضخيم الموضوع وعملت الجريدة على إثارة الرأي العام القبطي، ولذلك أؤكد على ضرورة إعادة النظر في السياسة التحريرية لجريدة وطني.

أ. علا شهبة:

أريد أن أقدم تجربة تقوم بها جمعية أنا عضوة بها وهي جمعية "نهضة المحروسة"، وقد اهتمت هذه التجربة بظاهرة انتشار الملصقات على السيارات التي تعبر عن أصحاب دين معين، فقد بدأ المسيحيون بلصق "سمكة" وتلاهم المسلمين بلص "سمكة قرش"! وقد

رأت الجمعية أن تبدأ مع الأطفال لحل هذه المشكلة وبالفعل ذهبنا للأطفال في مناطق العشوائيات وبدأنا بإجراء تدريبات على فكرة تقبل الآخر بشكل غير مباشر؛ حتى لا نستفز أحدًا، خصوصًا وأن الآباء ليسوا بالنضج الكافي لتقبل قيامنا بالحديث مع أبنائهم في هذه المسائل.

كذلك نجري تدريبات تنمي الأعين الناقدة للإعلام لدى الأطفال، وهذه تجربة بسيطة ولكنها مهمة خصوصًا مع ما ذكرته د.فيفيان من أن الأجيال التي في العشرينيات والثلاثينيات من العمر الآن تم تربيتها بطريقة خاطئة فيما يتعلق بهذه المسائل. وشكرًا.

أ. هشام جعفر (رئيس تحرير شبكة إسلام أون لاين):

سأقسم كلامي إلى محورين أساسيين: المحور الأول: هو محاولة وضع ما يجري في إطار سياق تحليلي؛ لأنني أتصور أنه صحيح أن هناك عناصر استمرارية من حيث الشكل، لكن هناك سياقات جديدة يجب أن نلتقطها حتى نحسن التعامل معها ونضعها في إطارها الكلي.

والمحور الثاني: هو محاولة لطرح بعض النقاط حتى نتجاوز ما يجري.

بالنسبة للمحور الأول، أتصور أنه أصبحت هناك الآن مشكلة واضحة المعالم متعلقة بالخطاب الديني، والحقيقة أن التعامل مع الخطاب الديني باعتباره خطابًا واحدًا هو أمر غير صحيح. والتصنيفات البسيطة للخطاب الديني على أنه يميني أو معتدل أو متطرف أدت إلى ما يمكن أن نطلق عليه شكل من أشكال "التشظي" في مرجعية الخطاب الديني، أي أصبحت هناك عناصر كثيرة تشكل الثقافة الدينية، فكما أشارت د. فيفيان هناك الفضائيات والإنترنت... إلخ، وأتصور أن ذلك كله ينزل على الواقع المصري ويؤدي إلى نوع من أنواع التشتت، وتتجاور هذه الخطابات بجانب بعضها البعض–برغم اختلاف مرجعيتها واختلاف منهجيتها وثقافتها– في عقل المواطن المصري الواحد وفي داخل الأسرة الواحدة، وأتصور أن هذا يحتاج منا للعمل على مستويات مختلفة: بحثي، نقدي، ترشيدي.

نقطة مهمة أخرى ولي رأى متطرف فيها –والتطرف هنا بمعنى إيجابي– وهي أنني أرى أن الدولة المصرية قد تآكلت؛ فدولة ما بعد الاستقلال قد سقطت، وتُظهر

الانتخابات البرلمانية الأخيرة هذا السقوط بشكل واضح وصريح. وأتصور أن حدوث هذا الأمر متزامنًا مع الانتفاضة ومع ما يحدث في العراق لم يجعلني أشعر بالأمان في بيتي. وأتصور كذلك أن هذا السقوط للدولة المصرية يلقي علينا كنخبة ثقافية وفكرية وسياسية دورًا لإعادة بناء ما يمكن أن نطلق عليه "الدولة الوطنية" مرة أخرى. وأرى أن بقايا الدولة الموجودة الآن هي التي تعمل على بث عناصر الإفساد إلى حدٍ كبير في الملف الذي نتحدث عنه.

النقطة الثالثة الخاصة بالسياق، تتعلق بالسياقات الخارجية وتدخلاتها والعوامل التي تشترك فيها مع الداخل إلى حدٍ كبير. ويرتبط بذلك ما أطلق عليه: الرجوع مرة أخرى إلى مرحلة التحرر الوطني لكن بأشكال وسياقات جديدة وفي إطار عولمي تتشابك فيه عوامل متعددة ومختلفة. هذه السياقات وغيرها يجب أن تُفهم في إطار مهم يجري بين المسلمين والمسيحيين في مصر إلى حد كبير. فلو حاولنا الإشارة إلى بعض النقاط التي تنطلق من هذا التحليل فأتصور أننا سنكون بصدد بناء الجماعة الوطنية مرة أخرى، ويتضح هذا الأمر في مسألتين وهما: مسألة الإصلاح في مصر ومواجهة التحدي الخارجي.

ونحن بصدد ذلك، فإننا أمام فرصة تاريخية لطرفي الأمة أيضًا من خلال طرحه الآن بهذا الشكل وبهذا التحدي وأن نشترك جميعًا في هذا البناء، وهذه فرصة لجر الجميع على هذه الأرضية المشتركة التي لا تطرح التمايزات بقدر ما تطرح الأعمال المشتركة.

نقطة مهمة أشار لها د.حنا، وأرى أنه يجب أن ندركها في هذه السياقات، وهو ما أطلق عليه "الخطاب المعاش"؛ أي إن الأسئلة الصغرى هي التي تعني المواطن العادي البسيط الآن وليس الأسئلة الكبرى، وأعتقد أن تحديد خطاب المعاش يعطي لنا فرصة إيجابية لتقديم إجابات على الأسئلة البسيطة التي يعاني منها المواطن المصري في كافة مناحي حياته، لأن هناك شكل من أشكال الانهيار في مؤسسات كثيرة موجودة، بدءًا من الأسرة ودورها مرورًا بالمؤسسة الدينية ومؤسسة التعليم، كل هذه الانهيارات تطرح تحديات على المواطن والمطلوب منه أن يتعامل معها بشكل مباشر ولا أحد يسانده فيلجأ للكنيسة أو للجمعيات الخيرية.

نقطة أخرى، هي ما أطلق عليه حركة الشهادة ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ (سورة البقرة: ١٤٣) أي الشهادة على الذات قبل الشهادة على

الآخرين، وأظن أننا بحاجة لحركة نقدية وثقافية وفكرية نشهد بها على أنفسنا، سواء الحركات الإسلامية أو الخطاب الكنسي.

وأخيرًا أتصور أننا يجب أن نُعلي من قيمة المسألة الثقافية؛ فالتغيير الثقافي والقيمي مسألة غاية في الأهمية في ظل حالة من حالات التشظي للمصادر والمرجعيات الدينية، وشكرًا.

أ. هاني لبيب (الكاتب والباحث في شئون المواطنة):

من الواضح أن ما حدث هنا هو نموذج مصغر لرد فعل النخبة المصرية تجاه كل التوترات الطائفية سواء بإيجابياتها أو بسلبياتها، وهذا يجعلني أطرح أكثر من نقطة:

النقطة الأولى: منذ فترة طويلة قام د.ويليام سليمان باجتهاد موازي لما قام به المستشار/ طارق البشري في موضوع المواطنة، وبعد ذلك استكمل أ.سمير مرقس الطريق وطوره وقام باجتهادات أخرى، ورغم ذلك مازال الأمر مثل "عفريت العلبة" بمعنى أن المسلمين في مصر مازالوا لا يعرفون الكنيسة القبطية، ومازال لديهم ربط مباشر بين المسيحيين في مصر وبين الأمريكيين. ربما هذا لا يوجد على مستوى النخبة، ولكنه موجود بالفعل على مستوى الشارع.

فالتوتر الأخير والاتصالات التي تتم في الفضائيات تعليقًا على مؤتمر واشنطن تؤكد ذلك. وهناك ملاحظة أساسية حدثت منذ حادثة وفاء قسطنطين وحتى الآن –وبالنسبة لي المرجعية في أي توتر طائفي هو ما يقوله المستشار/ طارق البشري ود/ سليم العوا– ولكن بنوع من تحليل المضمون، حدث منذ تلك الحادثة نوع من الانكسار في الخطاب الإسلامي المعتدل تجاه قضية التوتر الطائفي. وكأن السبب الأساسي في ذلك هو بعض المعلومات الخاطئة والمغلوطة التي تم الاعتماد عليها في مقالاتهم وأصبح يروَّج لها على أنها من الحقائق. وهذا يعود بنا إلى مشكلة التقييم من كل الجهات عند حدوث أي توتر طائفي، التقييم من الكنيسة والدولة والأمن، والناس في النهاية هي التي تدفع الثمن.

نفس الموضوع من الناحية الأخرى في الخطاب المسيحي –لكنه مازال منضبطًا مع بعض التطرف– فقد زاد تطرفًا من خلال بعض الناس المعروفين بالاسم من الخارج، فالمؤتمر الأخير والمقال الذي كتبه أ.يوسف سيدهم، وسينشر غدًا في جريدة وطني، يدل

على ذلك ويوضح كيف أصبح مستوى الخطابات، فرئيس المؤتمر واجه الأمور بشكل معين وأضاف بعض الجمل التي من شأنها أن تلهب الأمور في مصر؛ ولذلك رفض أ.يوسف سيدهم التوقيع على البيان وكتب مقالة رائعة ستنشر غدًا.

أريد أن أقول شيئًا آخر حدث في التوتر الأخير، فكل مرة يظهر أقباط المهجر من أمثال: موريس صادق، ومايكل منير، وعدلي أبادير، ويطالبون بتدويل القضية القبطية، لكن ظهر متغير آخر مع الإخوان المسلمين بعد الانتخابات، وهو أنهم طالبوا أيضًا بتدويل القضية الإسلامية من داخل مصر، وهذا تطور وملاحظة يجب أن ترصد وقد نُشر ذلك في جريدة المصري اليوم أمس الأول فقد طالب د.جمال حشمت بتدويل قضية التزوير في دائرته إذا لم يتم حلها داخليًا.

د. نادية: لكن الموضوع هنا مختلف.

أ. هاني: نعم ولكن هذا يعد قبولاً بفكرة التدويل، والتي كانت مرفوضة بشكل مطلق من قبل. ولي ملاحظة أخيرة، وهي أن النخبة المثقفة في مصر مازالت تقوم برد الفعل، فقط وحتى الآن لا تقوم بالفعل فلم تأخذ المبادرة في أي مرة.

وأظن أن الجمعيات الأهلية والنخبة المثقفة من الممكن أن يلعبوا دورًا وطنيًا أقوى بكثير من دور الدولة، وأقولها بكل ثقة: إن الانتماء والولاء الأساسي في الشارع أصبح الآن للمؤسسة الدينية وليس للدولة المصرية، وشكرًا.

د. عمرو:

إذا كانت هناك كلمة مفتاحية غائبة عند الجميع اليوم أعتقد أنها ستكون كلمة "الفردية أو الفرد"، أي إن تحديات الجماعة الوطنية أو قضية التوتر بين المسيحيين والمسلمين أو قضية الفتنة الطائفية أو طائفية الدولة أو غيره، يمكن أن تناقش من على أرضية الأفراد بوصفها قضية حقوق وحريات ملتصقة بالفرد، الذي هو جزء من مجموعة أفراد أحرار متساويين، والذين يشكلون الأمة بالأساس.

المشكلة، كما أراها، ليست مشكلة مرجعيات؛ لأن هناك ديمقراطيات بازغة عديدة في العالم ولا تقوم على مرجعيات كبرى، فما هي مثلاً المرجعيات التي تحكم عمل النظام وحركة القوى الاجتماعية في دول أوروبا الشرقية؟ أو في دول أمريكا اللاتينية؟ أو في

دول جنوب شرق آسيا؟ وحقيقةً لا توجد مرجعيات تحرك النظام والناس في تلك الدول، إنما الصحيح أن البازغ هناك هو الفرد، وبقدر ما تتدعم الفردية هناك بقدر ما تتدعم دولة الحق والقانون؛ لأن دولة الحق والقانون موضوعها الرئيسي هو الأفراد الأحرار المتساوون. وبالتالي، فإن محاولة بناء دولة الحق والقانون بدون البناء على الفردية أمر غير جائز -وذلك من خلال ما سمعته في المداخلات السابقة التي تبني على المفاوضات بين الجماعة الإسلامية والجماعة المسيحية بدون رد الاعتبار لفكرة الفردية.

وفكرة الفردية تضع الفرد ليس فقط في سؤال مع الدولة ولكن مع السلطة الدينية نفسها أيضًا، فمشكلة الأقباط هي مشكلة مع الدولة ومع الكنيسة، ومشكلة المسلمين هي مشكلة مع الدولة ومع المؤسسات الدينية، فهل المشكلة في مصر هي أن الدولة ضعيفة أو أن سيادتها الوطنية تتآكل؟ أنا أشك في ذلك. فمصر دولة بكافة المؤشرات غير معولمة بشكل كبير؛ فهي ليست كدول أوروبا الشرقية أو كدول عديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، بالعكس تمامًا فمصر لم تتآكل ثوابتها الوطنية كدول أخرى عدة، ومع ذلك هناك احتقان طائفي مر، وذلك يعود كما قلت لغياب الفردية في هذا المجتمع.

وبالتالي، فإن الحلول لا يجب انتظارها من جانب الدولة فلا يمكن مثلاً انتظار مجلس قومي لحل قضايا التمييز الطائفي، وهكذا.

وأنا هنا عندما أتكلم عن الفردية، فإنني أرد الموضع إلى سياقه الطبيعي الذي هو "المجتمع المدني" أو "الجمعيات" أو "الأحزاب". والإشكالية الرئيسية هنا هي أنه عندما نضع الناس أمام مسئولياتها ونقول إن قضية الفردية هي قضية المجتمع المدني أجد أن النخب الثقافية في مصر في الواقع ليست مرتاحة لفكرة الفردية وغير متصالحة معها - وهذا القول ينطبق على الاتجاه العام لمعظم النخب الثقافية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الماركسيين حتى الإخوان المسلمين- فجميعها نخب قائمة على صياغات هويات جماعية، سواء كانت هذه الهوية هي الأمة الإسلامية أو الأمة المصرية أو الأمة القبطية أو القومية العربية وغيره.

فلم يضع أحد تصورًا حقيقيًا لفكرة الأفراد، فالنخب الثقافية في مصر تريد أن تقيم دولة الحق والقانون وفي نفس الوقت "تحبس" الناس في إطار القومية العربية مثلاً أو الأمة الإسلامية أو غيره. وشكرًا.

أ.د. حسن وجيه (أستاذ لغويات التفاوض الدولي - جامعة الأزهر):

أود أن أبدأ بمقترح، وهو أن نقوم بعمل أجندة لبلورة الأسئلة التي نحتاجها ونقوم بدراسة مشتركة بين المسلمين والمسيحيين بحيث نصل إلى قضية تفاوض جماعي خاص بأجندة ممتدة ودقيقة لبحث هذا الوضع للوصول إلى محددات، فأنا أرى أننا لم نستطع الوصول إليها. وسأقدم مثالاً واضحًا جدًا، فأنا استمعت إلى ندوات ولقاءات كثيرة في الإعلام وعندما يتم فتح باب النقاش نتحدث كثيرًا ونصل في النهاية إلى مطالب بإلغاء المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الدولة هي "دولة إسلامية" وجعلها دولة مدنية حتى إن أحدًا لا يفكر في أن يجعلها "دولة مدنية ذات إطار حضاري إسلامي" -كما كنت أتكلم مع د.حنا منذ قليل- فنحن في حاجة إلى أن نحدد مساحات الأرضيات المشتركة، وما هي الأشياء التي يمكن التطرق إليها والتي لا يمكن التطرق إليها (لصالح المجتمع ككل وليس لصالح فئة عن فئة).

فمثلاً أنا مؤخرًا، سمعت د.هولسمان يقول إن الإسلام في مصر مثل ملكة إنجلترا؛ يحكم شكلاً فقط، فهو يقول إننا لسنا بحاجة أن نتعامل مع أجندات ضخمة.

وأعود وأقول إن الجماعة الوطنية يجب أن تتوافق على أمور عديدة بحيث نستطيع بعد ذلك أن نحدد الأولويات.

نقطة مهمة أخرى، وهي ضرورة أن نفرق بين الصمت الإيجابي وبين الصمت السلبي؛ فالصمت الإيجابي قد يصل بنا إلى قناعات محددة لصالح المجتمع، أما الصمت السلبي فقد يؤدي إلى فتح الباب على مصراعيه لفوضى واضطراب قد لا يُحمد عقباه. وأؤكد في النهاية على ضرورة إيجاد المساحات المشتركة؛ لأنها عملية صعبة جدًا في الحوار الإسلامي -المسيحي خارج مصر وفي الحوار الإسلامي-المسيحي داخل مصر.

ولي بحث في هذا الموضوع وأرجو من الجميع أن يعطوني رأيهم فيه، وآسف على الاقتضاب فالموضوع يحتاج إلى تفصيل أكثر. وشكرًا.

أ. سامح راشد:

الحقيقة أنا كنت متوقع أن أخرج من هذا اللقاء بإجابات على عدة أسئلة ففوجئت أن التساؤلات زادت عندي ولم أخرج بإجابات شافية لمعظم تساؤلات. فأنا أتساءل: هل توجد

مشكلة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين في مصر؟ وما هذه المشكلة؟ وهذا يتفرع عنه أسئلة استباقية: ما تعريف القبطي؟ وعلى الجانب الآخر: ما هوية المواطن المصري؟ هل المصري بالأغلبية العددية أو بالديانة أو الطرح الأخير الذي يقول المصري الفرعوني وليس العربي؟

كل هذه الأسئلة يجب أن نضع لها إجابات قبل أن نخوض في تفاصيل الموضوع. أنا متفق تمامًا مع الآراء التي طرحها أ.سمير وأكثر من زميل آخر، وهو أنه يجب أن ننظر للموضوع نظرة كلية شاملة.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثانية وهي ألا نتناول الموضوع حدثًا بحدث (بشكل تجزيئي منفرد)؛ فأنا أشك كثيرًا في أن الأحداث التي وقعت من ١٩٧٢ وحتى الآن يمكن وصلها مع بعضها في خط واحد -ربما يجوز- ولكنني أعتقد أن هذا احتمال ضعيف جدًا فالصورة في رأيي هي مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شاملة لكل المجتمع المصري وليس "الشعب المسيحي" هو فقط المتضرر مما يقوم به "المسلمون". وأسباب ذلك كثيرة جدًا مثل تخلي الدولة عن دورها والتدخلات الخارجية والثقافة الدينية السطحية وكلها عوامل فاقمت هذا الوضع العام. وأنا أشك كثيرًا -كما قلت آنفًا- أن هذا الوضع العام يخص الأقباط وحدهم وهذا لا ينفي في الوقت نفسه أن لهم مطالب لذلك لابد من تعيينها لكن دون أن آخذ حدثًا بعينه وأضخمه فتتفاقم المشكلة وتتدخل أطراف خارجية تغذيها وأطراف أخرى (تابعة له عن جهل أو عن قصد) تغذي نفس الاتجاهات.

ولذلك أعتقد أننا يجب أن ندرس الموضوع على مستويين: المستوى العام وهو الوضع الاجتماعي المصري منذ الستينيات وحتى الآن، بما فيه من وضع سياسي واجتماعي وغيره إلى جانب سقوط الحلم القومي الكبير آنذاك والانتقال إلى النقيض تمامًا بالانفتاح على كل شيء، وأخيرًا انتقلنا إلى مرحلة وسط من الانقسام والسيولة والهلامية، وأرى أن علاج هذه المشكلة قد يتطلب عقودًا طويلة.

ولكن في النهاية، يجب أن نتفق على أنها مشكلة عامة تواجه المجتمع المصري وليس الأقباط على وجه التحديد، وإذا كان للأقباط مطالب معينة -وأنا لا أعتبرهم أقلية ولا اعتبرهم مضطهدين- فلنجلس معهم ونستمع إليهم ونرى هل هناك تمييز تشريعي أو قانوني ضدهم وإذا لم يكن، فهل هناك تمييز على أرض الواقع؟ وهل وضعهم مثل

البهائيين والشيعة أم أن هذا الكلام غير صحيح؟ فنحن الآن على أرض وسط؛ فلم نسع لحل المشكلات العامة وفي نفس الوقت لم نحددها: هل المسيحيون فعلاً مضطهدون أم لا؟ ولذلك حل هذه المشكلة يجب أن يتم على المستويين السابقين معًا. وشكرًا.

د. صموئيل:

أنا سآخذ عنوان الحلقة وهو "المسلمون والمسيحيون" أى أننا نعترف هنا أن هناك قسمين، وهذا أول ما أود أن أقوله.

نحن للأسف نتحدث عن النسيج الوطني وعن الجماعة الوطنية، ولكن نقول في نفس الوقت: المسلمون والمسيحيون! ففي كل مشكلة نتحدث عن المسلمين والمسيحيين، وإذا تحدثنا عن الجماعة الوطنية فتكون هي الجماعة الوطنية التي لها مرجعية دينية نرضى عنها وهي الإسلام!

بعد ذلك تكلمنا عن تآكل الدولة المصرية، وكلنا يعرف أن هناك تآكلاً للدولة المصرية، لكن أين هي الدولة الجديدة؟ وهل طالب أحد الأحزاب بأن يمثل الدولة الجديدة؟ وهل النخبة التي نتحدث عنها موجودة في الدولة الجديدة؟ هذه النخبة التي تقدم آراءً مستنيرة جدًا ولكنها تظل حبيسة الغرف ولا يسمعها أحد، وبالتالي فنحن لسنا بصدد دولة جديدة.

فالدولة الجديدة في نظرنا هي دولة الإخوان المسلمين الصاعدة باكتساح ولا أحد يقف أمامها ويقول "لا"، ونحن نريد أن نعرف ما دستور الإخوان المسلمين؟ ومن هم؟ وما منهجهم؟ وهل ستكون دولة إسلامية مثل السودان أم باكستان أم السعودية أم ماليزيا أم ماذا بالضبط؟ ونحن كمسيحيين من حقنا أن نكون متخوفين وهذا شيء لا يجب إنكاره علينا، وهل هذه الدولة سيكون بها "ولي ديني" أي هل سيكون علي كمسيحي "ولي ديني" أم لا؟ وهل ستتم معاملتي كـ"ذمي" أم "كمواطن"؟ وهل سأدفع الجزية؟ وهل سأدخل الجيش أم سيتم منعي من ذلك؟ كل هذه أسئلة لا أحد يعرف لها إجابة.

فالشعارات المستخدمة دينية وقوية، وعلى الجانب الآخر يتم رفض الشعارات الدينية، ونحن لا نرفضها لكن نريد أن نعرف من هؤلاء؟ نريد أن نعرف ماهية الجماعة

التي سنتعامل معها في المستقبل. وفي نفس الوقت، نؤكد أن هناك تآكل للدولة وأن هناك نخبة ولكن ما دورها؟

أيضًا السؤال الذي يطرح نفسه هو: ماذا سيكون شكل الاقتصاد في هذه الدولة الجديدة؟ هل ستكون المصارف كلها إسلامية. من الممكن أن يكون ذلك، ولكن من أين نضمن أن المسئولين عن هذه المصارف سيكون عندهم حسن تصرف وأن يديروا هذه المصارف بطريقة جيدة، ونحن لدينا خبرة ماضية في شركات توظيف الأموال والتي هرب أصحابها بما لديهم وغادروا البلاد. فنحن أمام شيء هلامي كلنا ندور حوله، ولا أحد منا يسعى للدخول فيه. وبالتالي فنحن "كمسيحيين" أو "كأقلية" – أيًا ما شئتم- لدينا تخوف ولا نعرف ماذا سيحدث بنا.

أ. محمد سعيد:

أنا سأبدأ بكلمة مفتاحية ذكرها عدد من المتحدثين، ولكنني سأحاول الوصول لنتائج مختلفة بعض الشيء، والكلمة هي "مشروعية الدولة"؛ فالدولة في مصر التي بدأت مع نظام ١٩٥٢ استندت على "شرعية إنجازية" وذلك بالنجاح في تحقيق الأحلام بالتحول الوطني وتحقيق التنمية.

وبعد ذلك تطورت شرعية الدولة بتأسيس نظام إدماجي عمل على تقسيم المجتمع إلى فئات وكل فئة تدخل في منظمة أو مؤسسة، هذا النظام الإدماجي قام على عقد سياسي اجتماعي بإعطاء هذه الفئات مكاسب معينة كانت تسعى قبل الثورة للحصول عليها، ومقابل هذا يحصل النظام أو الدولة على التأييد، وفي أن يدفع عجلة ذلك العقد السياسي الاجتماعي باستمرار. وبالتالي أصبح لدينا في مصر ثلاثة مشاهد تلفت نظري:

أولاً: المثقفون العلمانيون الذين يرون أن الأقلية المضطهدة في مصر ليست المسيحيين وإنما هم العلمانيون والذين يتم تكفيرهم وما إلى ذلك.

ثانيًا: المسيحيون الذين يشكون من ممارسة التمييز ضدهم بأشكال مختلفة.

ثالثًا: المسلمون -الأغلبية العددية- والذين يرون أنفسهم أغلبية مستضعفة، فعلى سبيل المثال، الأمن يضطهد مظاهرات المسلمين وهذا ما لا يحدث مع مظاهرات المسيحيين. وبالتالي فنحن أمام ثلاث حالات من الشكوى من ثلاث فئات مختلفة. وأرى

أن الحل لا يكمن في استبدال "دولة الحزب الوطني" أو "دولة الضباط الأحرار" بدولة "الإخوان المسلمين"، وأرى -كما قالت د. هبة- إن هناك مشروع ثقافي من الممكن أن يحل المشكلة، هذا المشروع الثقافي يقوم على شيئين: أولاً، الفئات الاجتماعية التي ستطبق هذا المشروع حيث أن النخب الثقافية لن تستطيع تطبيقه، وثانيًا أن يتم تحقيق التوازن بين القوى السياسية في الدولة الجديدة، فنحن لا نريد دولة بها تيار سائد جديد كما كان الحال في الدولة القديمة، وشكرًا.

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (أستاذ النظرية السياسية ونائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

في الواقع إنني سعيد بمثل هذه المناقشات المهمة، وصحيح أن المناقشات كان بها تساؤلات عديدة لكن يبدو أننا ننفس عن همومنا في كثير من هذه التساؤلات. وهناك نوعيات كثيرة من التساؤلات تم عرضها ومنها تساؤلات "مستفزة" مثل ما قيل عن الدولة الجديدة.

فلا يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "دولة جديدة"؛ فالدولة هنا قائمة ومستقلة عن الأشخاص ولها معادلات تتعلق بمثل ذلك، ونحن تعلمنا هذا الأمر، ولكن البعض يخلط بين مفاهيم "الحكومة" "والسلطة" و"الدولة" المتعارف عليها.

وأريد أن أعطي عنوانًا لمداخلتي وهو: "من يعلق الجرس في رقبة القط؟" وهي قصة درسناها في المرحلة الابتدائية وتتحدث عن فئران أرادوا أن يعلقوا جرسًا في رقبة القط (حتى ينتبهوا لقدومه) فكان الحل أزمة لهم في حد ذاته!! ونحن نتكلم الآن عن دولة فيها السلطة هي سبب عناصر الأزمة والتأزيم، وهذه حقيقة يجب أن نؤكد عليها.

فالسلطة بانسحابها ستعطي-أي فئة أو طائفة أو جماعة- المساحة لملء هذا الفراغ الذي يحدث بانسحاب الدولة ويجب أن يُملأ، والدولة مازالت متمسكة بجانب واحد وهو الجانب الأمني، ولذلك هي حين تحلل الموضوع تؤزمه دائمًا لمصلحة أمنية ولحل أمني مباشر.

وأنا أؤكد على نقطة مهمة جدًا-وهنا أحيي حكمة أ.سمير مرقس ود.حنا جريس- وهي ما تحدث عنه البعض بخصوص مقالات المستشار/ طارق البشري ود. محمد سليم

العوا، وهنا أريد أن أسأل سؤالاً حقيقيًا وهو: لماذا تحدث هؤلاء على هذه الشاكلة؟ فهل هناك شيء جديد اختلف في الموقف القبطي؟! فهما كانا يتخذان موقفًا مواتيًا للأقباط في مصر وقاما باجتهادات مهمة جدًا في هذا المقام. وأظن أنهما وجدا شيئًا ما يستجد في هذا الموضع، وأنا وجدت أن الشيء الذي استجد هو أنه في الحالتين الأخيرتين أصبحت الكنيسة طرفًا في الموضوع، وهذه مشكلة، وهي تتزامن مع وضع خارجي لا يمكن تنحيته جانبًا، وتشابك هذه العوامل يؤدي إلى حالة من حالات التأزيم الشديد والقابلية لإشعال فتن أخرى على هذه الشاكلة.

ولذلك أؤكد على ضرورة العودة إلى المشروع الذي قام به د.وليام سليمان قلادة، والذي لم ننفذ خطواته العملية. هذه هي القضية بدلاً من الحديث عن مفهوم الجماعة الوطنية ووصفه بأنه هلامي وعديم الجدوى...إلخ، بل يجب أن نحدد هذا الموضوع ومن يقول أنه غير متبلور عند المستشار/ طارق البشري مخطيء؛ فهو متبلور عنده وله أربعة عناصر وهذا الكلام منشور لكن الناس لا تقرأ.

وكذلك لم يعد يقرأ الناس ما كتبه وليام سليمان عن "المواطنة عبر الوطن"، فلا توجد مواطنة خارج الوطن؛ فجامعية المواطنة هي الأساس في كل عملنا والكل يحظى بالمواطنة الكاملة والحقوق والواجبات هي التي يجب أن تُفعَّل بين الجميع. والجماعة الوطنية يجب أن يكون لها دائمًا موقفًا متماسكًا حيال الخارج أيًا كان هذا الخارج، حتى ولو لعب المسلمون دورًا غير مواتي لهذه الدولة، فنحن لسنا معهم، ولذلك نحن لسنا بحاجة للحوار مع أقباط المهجر؛ فنحن بحاجة للحوار مع أقباط الداخل والذي يتحاور مع أقباط المهجر هم أقباط الداخل (ولا أحد يتدخل في هذا الموضوع) الذين لهم فعلاً الحق في الكلام.

فهذه مشاكل داخلية يجب حلها في الداخل في إطار ما يسمى بالجماعة الوطنية وبلورة ذلك وطنيًا فيجب عمل كتاب اسمه "التربية على المواطنة" ويتم تدريسه لأطفالنا الذين يقال لهم الكثير من المفاهيم الخاطئة التي تحث على التنافر مع الآخر، وهي عملية ثقافية واجتماعية وتربوية مهمة. ونحن لم نقم بهذا الدور، وعلى النقيض تقوم السلطة دائمًا بتأجيج هذا الموضوع حتى يظل هذا الملف ملفًا أمنيًا. وشكرًا.

د. معتز بالله عبد الفتاح (أستاذ مساعد العلوم السياسية - بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وجامعة ميتشيجان):

انطباعي أننا أمام ظاهرة غير مدروسة بالقدر الكافي، وأنا لم أكن أعرف أن الموضوع بهذه الحدة وأن البعض لديه هذا القدر من المخاوف. ولكنني الآن أمام النخبة المثقفة من المسلمين والمسيحيين المهتمين بهذا الموضوع، وأمامنا هذا الكم الهائل من علامات الاستفهام. لذا فإنني أرى أهمية ما يسمى في الدراسات الاجتماعية بـ"الدراسات الإمبيريقية"؛ فمن الواضح حتى الآن أن الانطباعات هي التي تشكل معظم البيانات المقدمة إلينا، ولكننا بحاجة لبحث قائم على تجميع بيانات ومعلومات مباشرة من الحقل أيًّا كانت هذه البيانات والمعلومات.

كما أننا بحاجة إلى تحليل الخطابات الموجهة من علماء المسلمين عن الأقباط وكذا بالنسبة إلى علماء الدين والمفكرين الأقباط عن مصر وعن المواطن...إلخ. كما أننا بحاجة إلى أن نعرف من-وليس عن- الأقباط وكيف يرون المشكلة؟ وأين مكمن الخلل؟ وأين الحل؟ كما أننا بحاجة إلى أن نعرف كيف تتوجه الدولة المصرية، وأنا أتفق مع ما قاله أ.سامح حول ما ينبغي أن نعول عليه في هذه المسألة، فأي افتراض للرشادة هنا هو ضرب من الجنون؛ فمن الواضح في الفترة الماضية أن الدولة تعاملت مع المشكلة بمنطق أمني غير مناسب على الإطلاق لهذه النوعية من القضايا.

ولذلك فإن سلوك الدولة خلال الفترة الماضية يجب أن يخضع للدراسة. وإذا كنا نحن كنخبة مثقفة لا نجد ردًا على هذه التساؤلات، فأعتقد أنه لا يوجد في أجهزة الدولة من لديه إجابات عليها.

ولا أقول إن الجماعة السياسية المصرية على الأقل تعرف ماذا تريد أن تقول بشأن عملية التحول الديمقراطي. فهناك مثلاً اتفاق بشأن ما نريده من تعديل الدستور...إلخ، لكن من الواضح أننا لسنا متفقين بالقدر الكافي حول قضية المواطنة.

فأنا أرى أن مساحة التخوف أكبر بكثير من الذي تعودت عليه، خصوصًا إذا كنا نتحدث عن مجموعة من المثقفين، فقد توجد بعض التخوفات، ولكنها هنا طاغية لدرجة أنه

لا توجد بوصلة محددة تبين لنا ما الخطوة القادمة. وبالمناسبة أنا أثمّن ما قاله د.سيف بخصوص مشروع المستشار/ طارق البشري ود.وليام سليمان. وشكرًا.

أ. سمير مرقس:

أنا أميل إلى فكرة أننا بحاجة إلى مشروع بحثي أو دراسات خاصة بالخرائط، وأنا قلق بخصوص ما ذكره د.معتز، فأنا أستطيع الآن من الذاكرة أن أذكر على الأقل عشرين أو ثلاثين كتابًا من أهم ما كتب عن مسألة العلاقات الإسلامية-المسيحية في مصر؛ من المدرسة الوطنية التاريخية من أمثال المستشار/ طارق البشري والدكتور/ ويليام سليمان، ومن المدرسة اليسارية المصرية يجب أن نذكر أ.أبو سيف يوسف، ونادي رمسيس فرح. وبالتالي فإننا لن نبدأ من الصفر، وعندنا ظاهرة ممتدة منذ خمسة وثلاثين عامًا وهناك اجتهادات من أجيال الوسط والأجيال الشابة أيضًا، وكذلك أشير للجهود التي يبذلها موقع "إسلام أون لاين" ففي الصيف الماضي نظّم مناظرة على أعلى مستوى حول هذا الموضوع. فمصدر قلقي أننا نبدو وكأننا نعيد تشكيل المسائل من البداية وهذا أمر غير صحي، وهذا لا يعني أنه ليس هناك ظاهرة ولكن يجب أن نضعها في سياقها.

الأمر الثاني: كنت أتمنى أن يكون د.كمال حبيب مازال موجودًا، لأنه -وأنا أتابعه منذ وقت مبكر- له نظرة عن تاريخ مصر، فمثلاً أنا لا أستوعب فكرة أن ثورة ١٩١٩ يمكن تصنيفها على أنها ثورة علمانية أو حركة علمانية، فهذا أمر يقلقني كثيرًا؛ فإذا اعتبرنا أن ذروة الإنجاز في تاريخ مصر الحديثة بين المسلمين والمسيحيين قد أقامته الثورة العلمانية فهذا يعني ضمنًا أننا مع العلمانية، فهو يقول للناس أن المشروع الإسلامي لم يستطع أن يحقق هذا الأمر. وأنا لا أريده أن يقول ذلك ولكنني أريده أن يقول إن هذه هي الخبرة المصرية التي استطاعت أن تنجز هذا الأمر، فسعد زغلول خرج من عباءة محمد عبده- فالإمام محمد عبده عباءته كانت واسعة جدًا وكانت تحتمل كل من سعد زغلول وأحمد لطفي السيد ورشيد رضا- إذن نحن أمام مسألة غاية في التعقيد.

نفس الأمر ينطبق على النظرة للدولة الناصرية؛ فالدولة الناصرية كانت قمعية ولكنها استطاعت تحقيق المواطنة في بعدها الاجتماعي بين المسلمين والمسيحيين على مستوى الطبقات الفقيرة. إذن لابد من اعتماد النظرة الكلية للمسائل ونحن لدينا الخبرة المصرية أو الحالة المصرية -وهي ليست حالة العلمانية التي تفصل بين الدين والدولة في

فرنسا، وليست هي حالة الدولة الدينية بالمعنى الثيوقراطي الإيراني مثلاً- فنحن لدينا حالة خاصة جدًا استطاع أن ينجز فيها المصريون معًا مسألة معقدة جدًا.

هناك نقطة مهمة أخرى، وهي أن هناك تصور أن المسلمين كانوا يحكمون خلال تاريخ مصر وهذا غير صحيح، فالدولة العثمانية كانت تأخذ من المسيحيين الجزية وتأخذ من المسلمين الخراج وكانت تعامل الفريقين معاملة سيئة.

بالنسبة للموقف من الكنيسة، أقول إنه يجب أن يُنظَر له في سياقه، فمثلاً في الثمانينيات لعبت الكنيسة دورًا خلال أحداث "ديروط" و"صنبو"، فأغنياء الأقباط في ديروط وصنبو تركوها هربًا وخوفًا، أما الفقراء منهم لم يجدوا إلا الكنيسة ليلجأوا إليها في هذا الأمر، فالكنيسة لعبت دورًا في لحظة تاريخية معينة. ويجب أن ينظر لهذا الدور خلال هذا السياق دون ضرورة لأن يستمر هذا الدور بعد ذلك.

الأمر الأخير، يتعلق بالواقع الذي نعيشه، فعلينا أن ندرس المستجدات فيجب أخذ أقباط المهجر في الاعتبار -وأنا موقفي منهم واضح- وخاصةً في ظل ظاهرة التدويل بشكل عام التي تقوم مثلاً على: قانون الحرية الدينية، وقانون مكافحة التمييز، والتدخل تحت شعارات إنسانية، وهكذا.

أمر آخر وهو: فكرة المجال العام وسياقاته، وقد قلت قبل ذلك إضافة حول مسألة المقدس على المجتمع المدني أو على المجال العام، وأود أن أوضح الآن ما كنت أقصده وهو الصعود الإخواني (صعود الإخوان المسلمين) في السنوات الأخيرة وليس في الانتخابات الأخيرة فقط، فالصعود بدأ في النقابات المهنية وهناك إشكالية حقيقية، فالإخوان المسلمين لم يطرحوا رؤية واضحة المعالم محددة تجاه الآخر الديني ولكن يطرحون العبارة المبهمة: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" دون تفاصيل. فهناك تعقيدات تتعلق بمفهوم الولاية وبمفهوم الجزية... إلخ، حتى مراجعات الجماعة الإسلامية (ونحن مع المراجعات ونقدرها) وأنا أُحيل إلى كتاب "نهر الذكريات" للجماعة الإسلامية في صفحتي ص: ١٩٠- ١٩١ عندما سئلوا عن الأقباط وعن الجزية قالوا: "إن الخديوي سعيد ألغى الجزية مستندًا إلى فتاوى متأخرة ونحن مع الخديوي سعيد لأنه الحاكم"، والسؤال البديهي هنا: ماذا سيحدث عندما يأتي حاكم آخر ويقول عكس ذلك؟! إذن هذا ليس موقفًا فقهيًا ثابتًا تجاه مثل هذه القضايا.

هذه المسائل يجب أن تكون واضحة والأغلبية مسئولة (رغم اعتراضي على فكرة الأغلبية والأقلية) لكني استعملها تجاوزًا لاستعادة الأقباط لأحضان الحركة الوطنية المصرية. فالكنيسة ليست كلاً متماثلاً؛ فهناك آراء واتجاهات متعددة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، ليس كل الأقباط لديهم القدرة على الهجرة كما قال د.ميلاد حنا، وأنا أتفهم ما قاله، وأنا واحد منهم ولذلك يجب أن نتعايش في ظل المخاوف التي تزايدت في الفترة الأخيرة، إذن علينا أن نستعيد ما تم إنجازه من الخبرة المصرية في إطار الدولة المدنية الحديثة التي لا تستبعد الدين كمكون أساسي وأصيل ومرجعي عام بالنسبة للمسلمين وبالنسبة للمسيحيين.

أ.د. محمد كمال إمام:

أنا عندي متن وحاشية وإجابات برقية سريعة.

أولاً: الحاشية، تتعلق بما قاله أ.هاني لبيب حول تغير مواقف المستشار/ طارق البشري ود/ محمد سليم العوا، وأود أن أقول حقيقة وهي أن المستشار البشري فيما يكتبه يمتلك حياد القاضي. وبالتالي فإن جميع الحقائق والوثائق كانت متوفرة أمامه وهو يكتب ما كتبه في هذه القضايا الأخيرة؛ وذلك حتى لا نتهمه بأنه كان متسرعًا أو أن كلماته كانت ردود أفعال، فهو يتحدث وبين يديه مجموعة من الوثائق التي اطمئن إلى أنها وثائق حقيقية.

ونفس الشيء بالنسبة لـ د/ سليم العوا، وبالنسبة لما قاله د/ صاموئيل، الحقيقة أنه طرح أسئلة مهمة وهو ربما أضفى عليها جانبًا من التحليل النظري، لكنها أسئلة تنبع- في تقديري الشخصي- من مواقف وليس من استيعاب (وهناك فرق كبير بين الأسئلة التي تُبنى تعبيرًا عن موقف في الشارع أو عن موقف الباحث والمفكر وتلك التي تُبنى على استيعاب الفقه والسياسة والتاريخ الذي ندرسه في سياق هذه الأسئلة). ولذلك يجب تنحية هذه المواقف جانبًا أولاً، ثم محاولة فهم هذه الأسئلة في سياقها الفكري حتى يمكننا أن نقدم إجابات مناسبة لها.

أما المتن الذي أريد أن أختم به فهو أن ما كشفت عنه هذه الحلقة المهمة هو أن الجماعة الوطنية تجابه تحديات حقيقية، وهذه التحديات لن يقوّم طوفانها إلا الجماعة

الوطنية نفسها بكافة عناصرها، فالمصريون جميعًا مدعوون في تقديري- إلى أن يعيدوا صياغة ثلاثة أشياء بكثير من الدقة: الشيء الأول هو "الدولة" وكيفية تقويتها من ناحية، وكيفية إيجاد العلاقة بينها وبين الفئاتِ الأخرى في المجتمع كالمجتمع المدني والحكومة من ناحية أخرى، فهناك فارق بين الدولة والحكومة كما قال د.سيف فالدولة ثابتة والحكومات تتغير، فليس من المطروح أن تقوم دولة جديدة بمفاهيم جديدة وشعب جديد.

وليس ذلك في برنامج الإخوان أو غيرهم أو أي من برامج الأحزاب المختلفة فالجميع لا يستطيع أن يرد على كل الأسئلة الموجهة للإخوان!! ولكن عمومًا، نحن في هذه اللحظة نريد أداءً أكثر مما نريد برامجًا، فنحن بحاجة إلى وجود تراكمات لسلوك ديمقراطي مطلوب يمكن أن يصنع في المستقبل توازنات أفضل.

القضية الثانية المهمة هي "الدين" فأين خريطته في الحياة السياسية والاجتماعية؟ فهل سننحي الدين جانبًا ونتحول إلى دولة علمانية صرف؟ أم أن الدين لابد أن يكون له مكانة في صياغة الأفكار والمؤسسات والنظم؟

الأمر الأخير، وأعتقد أنها أهم المسائل في هذه القضية وهي قضية "الأسرة"، وهي تتعلق بالمسلمين وبالمسيحيين وبالعرب والمواطنين جميعًا لأن هذه الأسرة تمثل نواة المجتمع، ويمكن من خلالها أن تتطور السياسة ومن الممكن من خلالها أن تتعرض الدولة كمنظمة لأقصى درجات التهديد، سواء في بنيتها الاجتماعية أو في بنيتها التشريعية.

وهذه القضايا الثلاث لا أعتقد أن الجماعة الوطنية تختلف عليها باعتبارها تحديات، ولكنها حتى الآن لا توليها عناية حقيقية وتشغلها القضايا الجزئية أكثر. وشكرًا.

<u>د. هبة رءوف عزت:</u>

أولاً أريد أن أتحدث بخصوص ما قاله أ.يوسف بشاي؛ فأنا مختلفة معه في فكرة أن رجال الأعمال الأقباط هم من سيقوم بربط الأقباط بشكلٍ عام بالمجتمع، أو أنهم يمكنهم أن يحلوا محل الكنيسة بشكل أو بآخر؛ فهم في الحقيقة يبحثون عن مصالحهم وليست لهم صلة بالقبطية حتى ولو كانوا ينتمون الكنيسة. مثلهم في ذلك مثل كثير من رجال الأعمال المسلمين الذين يدفعون الزكاة بيد وباليد الأخرى يمارسون أقصى درجات الاستبداد الرأسمالي ويتحالفون مع السلطة.

أما بخصوص فكرة الفردية التي طرحها د.عمرو، فهي فكرة مهمة؛ صحيح أن الفرد لابد وأن يُحترم حتى لو أراد ألا ينضم لأي هوية جمعية، ولكن ذلك يكون في إطار المحافظة على "خصوصيته" وليس في إطار "فردنة المجال العام" وفكرة الخصوصية لا تتناقض مع تركيبة تحترم الهويات الجمعية وتديرها في المجال العام.

النقطة الأخيرة: تتعلق بطموحاتنا، فنحن نتحدث عن أشياء كبيرة جدًا ولكنني أرى أنه من الممكن البدء بأشياء صغيرة ومهمة. فمثلاً يمكن البدء بتوفير كتب تُعرِّف بتاريخ المسيحية في مصر وببعض الأشياء المتعلقة بها دون الدخول في تفاصيل لاهوتية، كتب تتحدث عن نشاط الكنيسة تاريخيًا أو عن الفن القبطي والأيقونات ودلالاتها... وهكذا. فقد اقترحت عمل كتاب للمرحلة الابتدائية عن "تاريخ الدين في مصر" وممكن أن نبني عليه كتاب آخر للمرحلة الإعدادية.

نقطة أخرى، يشتكي البعض من تشغيل شرائط القرآن والشرائط الدينية الإسلامية في وسائل المواصلات العامة فهل نحن نريد مجالاً عامًا صامتًا؟ أو خاليًا من المظاهر أو الرموز الدينية؟! وكيف نستخدم ما نريده دون أن يكون له توظيف سياسي؟ هل نقوم بحملات توعية لذلك؟ وكيف يمكن الاستجابة لمطالب الأقباط بإتاحة مساحة لهم في الإعلام؟ وأعتقد أن الموضوع يمكن أن يبدأ من التفاصيل الصغيرة؛ حتى يمكن البناء عليها بعد ذلك.

د. حنا جريس:

أولاً، لي تعليق بخصوص ما قالته د.فيفيان حول سيادة الخطاب الديني الإسلامي، وأنا أتساءل: ماذا فعلنا نحن كخطاب ديني مغاير؟

نقطة أخرى، هل ننطلق مما هو ديني إلى ما هو وطني أم العكس؟ وأنا أتصور أن لدينا فراغات كبيرة في الذاكرة المصرية؛ والدليل على ذلك أنه منذ كتاب "مستقبل الثقافة في مصر" لطه حسين وحتى الآن لم يتم حل القضية. وقد قدم الدكتور/ أنور عبد الملك ورقة عام ١٩٥٨ بعنوان "الشارع المصري والفكر" وناقش فيها القضية، وتم طبعها عام ١٩٧٤ ثم عام ١٩٩٠، والدكتور/ حسين فوزي كان يتحدث عن القومية المصرية، بمعنى أن القضية لم تنته. فهذه القضية لم تحسم بعد، ومسألة الهوية تسبب لنا هواجس

شديدة ولم نحسمها بعد، وأظن أنها من القضايا التي يجب أن نُعيد التفكير فيها وأن ندرسها بشكل جيد.

النقطة الأخيرة: تتعلق بالفردية وفي تصوري أن هذه الفكرة بمعنى "الخصوصية" ليس عليها خلاف، ولكن الفكرة بمعنى "الفردية" تعني أن هناك مرجعية ليبرالية. وأرى ضرورة الاتفاق على مرجعية معينة -وأنا لا أنحاز مسبقًا لأي مرجعية- لأنه لا يمكن بناء مؤسسات بدون وجود مرجعية فكرية. هذا الاتفاق لا يكون مبنيًّا على نص وإنما بناء على ما ترتضيه الجماعة وتعيشه. وهو في هذه اللحظة تحديدًا نتاج لخبرتها التاريخية، وخبرتها التاريخية في رأيي ليست دينية فقط، فالبعد الغائب عنا أننا نأخذ "الدين" في إطار نصوصه المحددة ونحوله إلى مرجعية، وهنا تزيد المشكلة.

أحد المشاركين:

أريد أن أوجه كلامي لـ د.صموئيل عندما قال إن من حقه كمسيحي أن يتخوف، وأنا أقول له إننا كمسلمين أيضًا متخوفين، وأعتقد أن جماعة الإخوان المسلمين نفسها هي أكثر الفئات تخوفًا من أن تصل الجماعة إلى الحكم؛ لأن لهم تجارب تاريخية أثبتت خطورة ركوب الإخوان المسلمين هوجة السلطة.

أما بالنسبة للدكتور/ سيف وما أنكره من مسألة تآكل الدولة فأنا أختلف معه في هذه النقطة وأرى أن الدولة تتآكل بالفعل؛ لأن أهم عنصر من عناصر الدولة يتآكل وهو عنصر "السيادة"، وبالتالي قد تبقي السلطة وقتًا لكنها في أي وقت من الممكن أن تنهار، ولا نجد عنصر السيادة موجود، وبالتالي أنا أعتقد أن الدولة في خطر ما لم تحدث معجزة تغير مسار ما نحن منزلقين إليه.

أما بخصوص ما قالته د.هبة حول الرموز والشعارات الدينية وشرائط الكاسيت وما إلى ذلك، فأنا عن نفسي أنزعج كثيرًا عندما أستقل "التاكسي" وأجد أن السائق يدير الشريط بمجرد ركوبي رغم أنه لم يكن يديره من قبل، حتى أنني قد أتشكك في دوافع السائق لقيامه بهذا، فهو قد يكون مجبرًا على ذلك من مالك التاكسي مثلاً، وقد أربط ذلك بتوجهات كثيرة جدًا موجودة في المنطقة نحو مصادر التراث المصري كله (وتاريخنا وأفكارنا والأفلام والكتب والآثار) وهناك أصابع كثيرة تلعب في هذا الاتجاه، وشكرًا.

أ. يوسف بشاي:

لقد استشعرت خجلاً من كثير من المداخلات والكلمات التي تحدثت عن الدور السياسي للكنيسة أو الدور الذي يقوم به البابا شنودة، لكنني أرى أن هذا الموقف مرتبط بقناعات شخصية مستقرة وهذه القناعات لن تتغير إلا بغياب أصحابها، ففي الكنيسة يوجد صف ثانٍ من ستة أساقفة لهم مساحة كبيرة للحوار وعندهم مرونة كافية. وبالتالي فأنا أعتقد أنه للخروج من هذه الجلسات بنتائج حقيقية يجب أن نستهدف اللاعبين الرئيسيين. فمن الممكن أن نضع النقد الموجه للدور السياسي للكنيسة في شكل أطروحات مشتركة توجَّه لمثل هؤلاء الأساقفة، وأتذكر هنا أسلوب المخاطبات الكلاسيكية الذي استُخدم في أوروبا، وأن يكون ذلك في السر وليس في العلن.

نقطة أخرى تتعلق بأقباط المهجر، وأرى أنه لا مفر من دعوة هؤلاء للقاهرة أيًّا كانت الجهة الموجهة لها أو الصيغة، فيجب أن نبتعد عن المواجهات الفضائية وننتقل إلى المواجهة المباشرة معهم.

نقطة أخيرة، وهي بحكم أنني طالب في الجامعة الأمريكية، فأستطيع القول إن الجامعة الأمريكية هي من أكثر المؤسسات التي يتغلغل فيها الطائفيون، ففي جامعة القاهرة مثلاً قد يقتصر الأمر على شارع يتجمع فيه الطلبة الأقباط بعيدًا عن التيار الإسلامي النشيط نوعًا ما فيها. أما في الجامعة الأمريكية، فهناك استقطاب طائفي منذ عدة سنوات، وهذا وصل إلى ذروته في انتخابات اتحاد الطلبة. وسأصيغ ذلك وأقدمه في لقاءنا القادم وأدعو لمواصلة هذه اللقاءات لما لها من أهمية عظيمة، وشكرًا.

أ. بيتر ألفريد:

هل نستطيع أن نقول إن الموضوع قد بدأ حينما جلس الرئيس السادات فوق المنصة في جامعة القاهرة وقال "غسيل مواطن وقع فوق غسيل أخيه المواطن"؟! أنا أرى أن الإجابة هي "نعم"، في نفس الوقت نطرح التساؤل: هل دخلت الكنيسة داخل الحزب الوطني أو اتخذت أى من اتجاهات المعارضة أو دخلت في الحياة السياسية؟ وهذا يحتمل أكثر من رد. وهل تقبلت الكنيسة أي رأي آخر؟ الإجابة هنا هي "لا"، فقد تم طرد جمال أسعد وجورج إسحق وكثيرين من الكنيسة لأنهم اختلفوا معها.

إذن الكنيسة تفرض نوعًا من أنواع العزلة على الشعب الذي يريد أن يدخل الحياة السياسية، وأنا أرفض أن نقول أن الكنيسة لها شعب. وهل الأقباط في مصر مضطهدون؟ وهل المسلمون مضطهدون؟ الجميع في مصر مضطهدون من رأس السلطة! هل الأزهر هو المرجعية الرشيدة للإسلام؟ لا، ليس هذا حقيقيًا فالأغلبية الإسلامية للشارع مع الإخوان المسلمين؛ والدليل على ذلك المظاهرات التي خرجت لتندد بموقف شيخ الأزهر من قضية الحجاب فى فرنسا.

إذن نحن أمام متغيرات غريبة جدًا، فالكنيسة تطرد السياسيين غير المتوافقين مع الحزب الوطني، ففي دمنهور وقفت الكنيسة مع مرشح الحزب الوطني (محامٍ مسيحي) فأعطى المسيحيون أصواتهم للإخوان المسلمين (د.جمال حشمت)، إذن الشارع في اصطدام، والإخوان لم يستطيعوا حتى الآن أن يقدموا أي طرح لغير المسلمين أيًا كانوا.

وفي نقابة المحامين، منذ عدة أيام، وردًا على سؤال حول الموقف من غير المسلمين، رد حازم صلاح أبو إسماعيل قائلاً: "إن الإسلام يأمرنا بحمايتهم" ولم يرد بغير ذلك. فمازال من يصطبغ بصبغة دينية في السياسة غير قادر على تقديم بديل. ومازال الصندوق المغلق (الكنيسة) مستعصيًا على الجميع فهم ما بداخله. وأخيرًا أتساءل: هل الحل يأتي مع حركات التغيير التي ظهرت في الآونة الأخيرة؟ وهل شارك المسيحيون فيها؟ وأعتقد أنهم قد يمتلكون صبغة مقبولة. وشكرًا.

<u>أ. هاني لبيب:</u>

عندما تكلمت عن المستشار/ طارق البشري ود/ سليم العوا لم أكن أريد أن يُفهم كلامي خطئًا، فتجربتي الحزبية الأولى كانت تجربة إسلامية (فأنا كنت عضو اللجنة التنفيذية لحزب العمل وكنت مسئول ملتقى الحوار القومي-الإسلامي فى الحزب) ود/ سليم العوا كتب لي مقدمات ثلاثة كتب، وكتبت عن المستشار/ طارق البشري بالفعل في كتاب لي.

ولكنني أخشى من شيء وهو أنه عندما نعتمد مثل هذين المفكرين الكبيرين كمرجعية ويحدث نوع من الاهتزاز لديهما هنا تكمن المشكلة. وأنا لا أعترض على حياد القاضي، ولكن كم المعلومات والبيانات المغرضة والمفخخة وكم الإشاعات التي تتحول

لحقائق تعمل على توريط كل المثقفين وليس فقط النخبة. ما أريد أن أصل إليه هو، أنه عندما يهتز من نعتبرهم مراجع لنا فى بعض الأشياء، هنا تكمن الخطورة.

نقطة أخرى، أنا أميل الآن إلى ما قاله د. يوسف القرضاوي من أن "الحرية هي الحل" ولذلك إذا تحدثنا عن مشروع إسلامي، فالوحيد القابل للنجاح هو "المشروع الحضاري الإسلامي" الذي تحدث عنه عادل حسين ويحاول "حزب الوسط" بلورته بأكثر من شكل، ولكن الإخوان أنفسهم أجهضوه، وشكرًا.

أ.د. نادية مصطفى:

الحقيقة شعرت أن الكلام متسع جدًا وأنه يدخل فى إطار موضوعات أخرى. ولكن ما أريد أن أقوله إن الرؤية الكلية لا يمكن الوصول إليها بدون المحطات المتتالية وبدون ربط كل محطة بسياقاتها الداخلية والخارجية. ولهذا أعلن عن بدأ تنفيذ عمل كبير فى هذا الموضوع منذ شهر.

وبدلاً من الحديث دائمًا وكأننا نكتشف شيئًا جديدًا، ولكن يجب علينا تحديد ما الجديد فى كل مرحلة، وبالفعل بدأنا تكوين فريق بحثي لرسم الخرائط واستخلاص النتائج، وأهم شيء هو اكتشاف أنماط متكررة من هذه الأحداث (لما تحدث، وكيف ؟...).

وأعتقد أن اللحظة التي نعيشها الآن تتسم بسياقات دولية وداخلية شديدة الخطورة فحدث الإسكندرية وقع فى سياقين: الأول، الانتخابات والصعود السياسي للإخوان المسلمين، ومن قبل الانتخابات، هناك حالة خوف ليس عند المسيحيين فقط ولكن عند العلمانيين المصريين أيضًا، حالة الخوف تلك تنعكس فى شكل تخويف في أجهزة الإعلام كلها، وفي كل البرامج الحوارية بشكل مباشر أو غير مباشر، وبطريقة واعية أو غير واعية، من صعود الإخوان وربط ذلك دائمًا بالعلاقة بين الدين والسياسة، واستخدام ذلك كفزاعة. ويبدو أن النخب والبرامج الحوارية في وادٍ، والشعب الذي يختار هؤلاء فى وادٍ آخر. وأعتقد أن هذا السياق مسئول بطريقة ما عن الأحداث فى المرحلة التي نحن فيها الآن؛ بدليل أن عددًا كبيرًا من المداخلات اليوم تطرقت إلى موضوع صعود الإخوان السياسي ومآلاته وعلاقته بوضع الأقباط، مما يعكس وجود مخاوف وتساؤلات لديهم.

السياق الثاني هو السياق الخارجي، فنحن فى ظل سياق خارجي شديد الوطأة على مصر وعلى المنطقة كلها، فى ظل الحديث عن مشروعات التجزئة والتقسيم واللعب بقوى المعارضة في الخارج ضد النظم الوطنية، وهذا أمر كبير، وأي وطني مصري (مسلم أو مسيحي) يفهمه ويخشى منه، بالرغم من الإيمان بضرورة التغيير والتحول الديمقراطي والحفاظ على حقوق الإنسان.

فهذان السياقان لا أستطيع قراءة أي أزمة فى المجتمع -سواء اتصلت بقضية العلاقة بين المسلمين والمسيحيين أو بغيرها- بدون الرجوع إليهما. ولذا أتصور أننا يجب أن نفكر بطريقة متوازنة؛ فبعض المداخلات اليوم هي التي تتحدث عن المسئولية المشتركة للجميع، والبعض كان معبرًا عن طرف واحد فقط.

وفي الواقع، نحن أمام عملة ذات وجهين؛ فنحن الآن لا نتحدث عن أغلبية وأقلية كما سمعت فى بعض المداخلات، فكل وجه من وجهيّ العملة له مشاكل محددة. وهناك قضايا العيش المشترك، وقضايا عقدية (مثل قضايا الكنائس) والترشيح فى الانتخابات، وتولي الوظائف القيادية، والحصص فى أماكن معينة، وهذه قضايا يجب حلها بالنسبة لهم كمصريين أساسًا. والسؤال هنا: لماذا تحدث هذه الأمور والمشكلات لديهم؟ هل هو إحجام ذاتي أم أنهم فعلاً ممنوعون من ذلك؟ وكذلك قضايا التيار السلفي الذي يكفر المسيحيين، وقضايا إجبار الفتيات المسيحيات على الإسلام، وقضايا المناهج الدراسية التي تتحدث بصورة معينة عن المسيحيين، وقضايا الإعلام الذي يحمل إشارات سيئة للمسيحية. إذن يجب أن نعرف الصورة الذهنية للمسيحيين وكيف يرون كل ذلك، حيث إنني اندهشت أحيانًا من بعضها. وبالنسبة لما يُفرَض على المسيحيين مثلاً من الشرائط الدينية، فهذا أمر يشمل كل المصريين بما يفرض عليهم من أشرطة دينية أو غيرها من أغاني هابطة..إلخ.

الوجه الثاني من العملة -والذي كان يستغرب له أ.سامح- هو أن المسلمين يشعرون أيضًا بأن هناك أمورًا تهدد ثقافتهم وتهدد دينهم وتهدد مرجعيتهم، فالثقافة والفكر الإسلامي أصبحا مفتوحين لكل من يريد الإفتاء، وأصبح كل من يريد يستطيع أن يوجه المسلمين لما يجب أن يقوموا به، وهذا أمر يثير الضيق لدى المسلمين.

كذلك حال المساجد ودورها الاجتماعي والإنساني فى أقل حدوده بالنسبة للمسلمين. وأيضًا المطالبات المتزايدة فى الفترة الأخيرة بخصوص تعديل المادة الثانية من الدستور وإلغاء الشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للتشريع.

وكذلك حالة الحوارات الدينية والثقافية على المستويات العالمية والتي من كثرة تراكمها يشعر المحاور المسلم أنه يوضع فى خانة لتحويل الغلبة السياسية إلى غلبة دينية وثقافية.

إذن ما أقوله هو ضرورة التوازن، وأنا أحضر مؤتمرات وندوات كثيرة فى مصر وفى الدول العربية وفى الخارج، وفيما يتصل بمصر لاحظت مؤخرًا -واتفق معي عدد من الزملاء من الذين لا يضعون رؤوسهم فى الرمال والذين يعترفون بأن الأقباط لديهم مشاكل وأنه يجب حلها لهم بصفتهم أقباط أو بصفتهم مواطنين- أن هناك استدعاء بداعٍ أو بدون داعٍ وإقحام بداعٍ وبدون داعٍ لمشاكل الأقباط فى موضوعات قد لا تكون لها علاقة بالأقباط، وبلهجة -كما قال د. كمال إمام- استفهامية، بل هي لهجة تدل على عدم معرفة بحقيقة ما يطرح من فكر إسلامي تجديدي فى هذا الأمر، وبجهود مسلمين يقومون بذلك.

فنحن فعلاً أمام تساؤل وهو: لماذا هذا التصعيد على مستوى النخب؟ هل هذا يتوازى فعلاً مع حجم المشكلة الموجودة؟ أم أن هناك أمر آخر مرتبط بحقيقة السياق الداخلي الآن وحقيقة السياق الدولي؟ ومن ثم، فإن الرؤية الكلية لا يمكن أن تنفصل عن هذين السياقين. وهذا هو همنا (أن نقوم بهذا المشروع البحثي) وبالطبع لن نكتشف جديدًا، لكن سنرصد ما كُتب وقُدم من أمور وما حدث من أحداث، وفى سياقاتها، في محاولة لحسن الفهم.

نقطة أخيرة بخصوص ما قالته د. هبة حول ضرورة البدء من أسفل (الأشياء الصغيرة)، فأنا فى أحد الاجتماعات -والتي كان يحضرها عدد كبير من الأخوة المسيحيين- وكانت بخصوص موضوع الإرهاب عقب أحداث شرم الشيخ، وتم إقحام موضوع الأقباط، فتم اقتراح تدريس مقرر عن الحضارة الإسلامية، لكن الأمر تم التعامل معه وكأنني بهذا الاقتراح قد فجرت قنبلة، ولجأ البعض للحديث عن الحضارة القبطية...إلخ. ولكنني أوضحت وجهة نظري بأنني أعني أن يتم من خلال ذلك المقرر إعطاء فكرة عن الحضارة المسيحية قبل مجيء الإسلام وعن الوجود المسيحي في النسيج

الحضاري مع المسلمين فى المنطقة. ونحن هنا نقوم فى برنامج حوار الحضارات بعملية "التثقيف الحضاري"، فبعض طلبتنا هنا لا يعرفون ما هي الثقافة الإسلامية.

أريد أن أتحدث أخيرًا عن إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة، ومن الواضح أن الذين يتحدثون عن مشكلة قبطية هم ممن يفضلون فصل الدين عن الدولة فى المجال العام - والمقصود بالدين هنا هو الإسلام- وكأن هذا هو الحل لمشكلة الأقباط. وأنا لا أرى أن هذا هو الحل، ولكن الحل يكمن في نوع من الفهم للإسلام الحضاري الذي يضع الجميع على كفة واحدة، هذا هو الحل بالفعل.

وكل دولة بتاريخها لها نظام عام، ولها قواعد تحكم هذا النظام العام، وهذا النظام العام له مرجعية وهذا أمر يختلف عن الهوية، فمما لا شك فيه أن مرجعية هذه الدولة هي مرجعية إسلامية، ولكن كيف نفهمها؟ هل هي بالضرورة ضد المسيحي المصري؟ هل هي ضد المواطنة؟ وهذا هو الأمر الذي توجد فيه اجتهادات كثيرة تقدَّم من رموز مهمة، وللأسف بدأ وضع علامات استفهام عليهم من تيارات قبطية، مثلما ما حدث مع المستشار/ طارق البشري ود/ سليم العوا إنكارًا لكل جهدهم الذي بذلوه من قبل فيما يتصل بقضية المواطنة.

فنحن إذن فى أزمة فكرية بنيوية، قبل أن نتكلم عن مسئولية من يتم تحريك وشحن بعض التيارات الدخلية أو المتطرفة في مجتمعنا، فنحن أمام ضغوط شديدة والمخاوف تحيط بنا جميعًا مسلمين أو مسيحيين. وأشكركم جميعًا على هذا النقاش الهام.

"أزمة في مسار الحوار بين الثقافات والأديان: قراءة في تداعيات وقائع الحالة الدنماركية"

٩ فبراير ٢٠٠٦

تحرير: أ. وسام الضوينى

"أزمة في مسار الحوار بين الثقافات والأديان:
قراءة في تداعيات وقائع الحالة الدنماركية"

أ.د. نادية مصطفي (مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

أرحب بحضراتكم في هذه الحلقة النقاشية لهذا الموضوع المهم الذي يتحدث عنه ويعيشه الجميع، والذي وضعنا له عنوان: "أزمة في مسار الحوار بين الثقافات والأديان: قراءة في تداعيات وقائع الحالة الدنماركية". والحقيقة أنني سعيدة بحضور عدد كبير من الأساتذة متنوعي الاهتمامات؛ لذا أعتقد أن هذه الحلقة ستكون إضافة من حيث تكامل الرؤى لما قيل وكتب ونشر حتى الآن في هذا الموضوع. واسمحوا لي قبل أن نبدأ وقائع هذه الحلقة أن أطرح أفكارًا بسيطة حول موضوع هذه الحلقة من سياق جهد برنامج حوار الحضارات.

فبرنامج حوار الحضارات قام ببذل جهد -باعتباره مركزًا بحثيًّا وأكاديميًّا بالأساس- في رصد وتحليل أزمات الحوار البيني ومع الآخر عبر الحدود، فلقد سبق للبرنامج أن عقد في فبراير ٢٠٠٤ حلقة عن الأزمة الناجمة عن إصدار القانون الفرنسي بشأن العلامات الدينية الظاهرة. ثم في فبراير ٢٠٠٥ عقد حلقة أخرى عن أزمات العيش الواحد في مصر عقب أحداث وفاء قسطنطين. وفي ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ عقد حلقة أخرى عقب الأحداث التي تلت عرض مسرحية الإسكندرية. وفي ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٥ عقد حلقة عن أزمات العيش المشترك على صعيد المنطقة. ناهيك عن مشاركتنا نحن أعضاء البرنامج والباحثين فيه في عديد من الملتقيات والحوارات في مصر وخارجها التي تدار حول مشاكل وأزمات العلاقات الإسلامية المسيحية في المنطقة العربية بصفة خاصة وفي العالم بصفة عامة، في محاولة لقراءة الأحداث ونمط تكرارها وتحليل مضمون خطاباتها، وبيان كيفية التعامل معها من الأطراف المختلفة. لأن البرنامج -في الواقع- باعتباره أيضًا برنامجًا بحثيًّا وأكاديميًّا أكثر منه برنامج حواري، يسعى إلى تقديم نتائج هذه المتابعات في إصدار شامل يقدم تحليلاً لحال حوار الأديان والثقافات الجاري ومآلاته ومستقبله على المستوى الجزئي، بعد أن انطلق البرنامج وتأسس نشاطه على رسم خرائط الهيئات العاملة في مجال الحوار، والتقييم الأفقي لهذه الظاهرة المتنامية، أولاً لتحديد

المفاهيم ودوافع وأهداف الحوار وبيان الاتجاهات المختلفة حوله. لكن الحوار الآن عبر العامين أو الثلاثة الماضية تعرض لأزمات عديدة متتالية تجعلنا نفكر إلى أين وصل؟ وكيف يجب أن نديره مستقبلاً؟

هذه الحلقة التي تتفضلون بالمشاركة فيها من مواقع وتخصصات متنوعة، والحقيقة يجب أن يكون جميعكم على تواصل مع كل ما نشر وقيل وحدث خلال الشهر الماضي على الأقل. وإذا طرحنا خريطة الأحداث والخطابات والمواقف خلال الشهر الماضي يتضح لنا الحاجة للتوقف عند أربعة جوانب رئيسة وهي: جوانب الوقائع، وجوانب السياسات، وجوانب معرفية، وجوانب حركية.

فعلى الجانب الأول وهو الوقائعي نتساءل: لماذا انفجرت الأزمة بعد نشر الرسوم بأكثر من ثلاثة شهور؟ وكيف تطور مسارها وصولاً إلى ما نشهده اليوم من عنف هيكلي من جانب الصحف الأوروبية التي تسارعت بعد الصحيفة الدنماركية بنشر هذه الرسوم تضامناً معها؟ -والذي أسماه أ. السيد يس في مقال له" التطرف الفكري والوقاحة السياسية"- أو من عنف مادي من الشارع العربي والإسلامي تجاه بعض السفارات والقنصليات في دول معينة، ناهيك عن ظاهرة المقاطعة. وهو الأمر الذي يطرح أمامنا قضية من الجاني ومن الضحية.

وفي الجانب الثاني وهو الجانب المتصل بالناحية السياسية نسأل: ما موضوع هذه الأحداث ذات الصفة الدينية الثقافية من الإطار السياسي الراهن للعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي في ظل الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية العالمية تجاه هذا العالم وتجاه ما يسمى بالحرب على الإرهاب؟ أي ما العلاقة بين السياسي والثقافي في فهم هذه الظاهرة؟ ولنتساءل معًا: ألم نتأكد بعد مؤشرات عن وجود حملة منظمة موجهة ضد الإسلام والمسلمين تتخذ -وبصورة متدرجة ومنظمة ومتصاعدة- شكلاً واضحًا تتضح معالمه قليلاً عبر السنوات الماضية، على نحو دفع الرئيس كلينتون -بوضوح وإيجاز شديدين- للتحذير من مخاطر أن يصبح العداء للإسلام الآن هو البديل عن العداء للسامية.

الجانب الثالث، وهو المتصل بالناحية المعرفية، نسأل فيه: ما الدلالة بالنسبة لقضايا فكرية ومعرفية في غاية الأهمية يتم طرحها اليوم والجدال حولها بين رؤى متنوعة؟ وعلى رأس هذه القضايا الآن تُطرَح قضية حرية الرأي وحرية التعبير وعلاقتها

بالخصوصيات أو ما يسمى بالحسابات الثقافية، وذلك بعد أن تجددت من قبل، ومازالت تتجدد دومًا قضية أخرى وهي العلاقة بين الإسلام و السياسة بصفة عامة، والتي تجدد بروزها مع نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات التشريعية بمصر، ونجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وبعد أن طرحت للنقاش أيضًا قضية العلاقة بين المقاومة والجهاد والإرهاب والإسلام. بعبارة أخرى، نحن أمام قضايا كثيرة تتوالى علينا في محاولة لتقديم رؤى حولها وهذا ما أسفرت عنه خريطة كل المقالات والاتجاهات التي ظهرت في الفترة الأخيرة.

الجانب الرابع والأخير هو: ما العمل انطلاقًا من درس وخبرة هذه الأزمة بين غيرها من الأزمات السابقة؛ ما الخطابات المطلوبة؟ وما سبل إدارتها؟ وذلك على ضوء تداعياتها حتى الآن التي وصلت بالبعض إلى القول إنه قد تأكد أن حوار الأديان وحوار الثقافات في أزمة وأنه لا يمكن الاستمرار به على هذا النحو دون أن تتحدد منطلقات جديدة له، وإلا سيصبح على المسلمين بصفة خاصة أن يقدموا تنازلات باستمرار.

هل تكفي البيانات المختلفة التي تصدر؟ وقد اجتهدنا في إعداد ملف من المواقع والجرائد المختلفة، ويمكن أن نضيف إليه اليوم البيان المشترك الذي صدر عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي ويدعو إلى احترام الأديان.

والبيان الذي أصدره رئيس الوزراء الأسباني "ثاباتيرو" ورئيس الوزراء التركي "إردوغان" حول قضية تحالف الحضارات والتحدي الذي يواجهها الآن. إذن أمامنا أمور كثيرة يجب أن نفكر فيها على الصعيد المعرفي الفكري الذي نشتغل به، وكيف ننقله إلى الصعيد الحركي الميداني الشعبي المدني الذي تتفاعل على صعيده الشعوب، وليس نخبها فقط. وما الذي يجب أن تقوم به الحكومات، وخصوصًا حكوماتنا العربية والإسلامية - وكذلك الحكومات الغربية أيضًا- في مواجهة أمور تتطلب منهم أن يتخذوا مواقف وألا يتركوا الأمر فقط للشعوب حين يريدوا، ويمسكوا عنها الأمور حين لا يريدون.

هذه كلمات بسيطة حاولت من خلالها طرح موقع هذا الموضوع من شغل واهتمام برنامج حوار الحضارات، وأتوجه بها إلى حضراتكم جميعًا. فمعنا اليوم قمم ورموز في مجالاتها، وأنا سعيدة بقبول حضراتكم هذه الدعوة. وكذلك أنا سعيدة بهذه المداخل

المتنوعة التي معنا الآن في هذه الحلقة سواء كانت فلسفية أو معلوماتية أو فكرية أو سياسية أو اجتماعية أو إعلامية أو شرعية.

وأرحب بكافة الرموز الفكرية والأساتذة والناشطين الذين يشرفونا بالحضور لهذه الجلسة الهامة، والآن نبدأ وقائع الجلسة الأولى برئاسة أ.السيد يس.

أ.السيد يس (مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية):

أشكر د. نادية على مبادرتها السريعة بعقد هذه الندوة المهمة، وأعتقد أن الإطار الذي طرحته جدير بالتأمل. بالنسبة لمسألة الوقائع والسياسات والناحية المعرفية، ثم السؤال التقليدي الذي نطرحه: ما العمل؟ أعتقد أن هذا إطار لا بأس به يمكن أن يكون منطلقًا للمناقشة، وأعتقد أن مهمتنا هنا التركيز على الناحية المعرفية لأن الوقائع أصبحت معروفة.

فكيف ندرس هذه الظاهرة التي اعتبرناها ظاهرة صراع ثقافي بين الغرب والإسلام باعتبارنا باحثين في العلوم الاجتماعية؟ وهذه مسألة قديمة، لها جذور يمكننا الحديث عنها، ولها تداعيات معاصرة. ولكن أرجو في نهاية هذا اللقاء أن نستطيع أن نبلور برنامج عمل ثقافي وبحثي للدراسة الشاملة لهذه الظاهرة، نظرًا لأن أشياء عديدة يمكن أن تتصاعد في المستقبل.

كيف نواجه هذه الظاهرة معرفيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا؟ هذا هو السؤال. والآن سنبدأ بأخذ المداخلات .

أ.د. زينب الخضيري (أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة):

ربما بسبب الغضب الشديد، لأننا جميعًا لم نتوقع أن تصل الأمور إلى هذا الحد؛ فتفكيري يسيطر عليه قدر كبير من الانفعال والعصبية والتشدد والمبالغة. وفي حقيقة الأمر، هذا كله يغلب على الورقة التي أرسلتها للدكتورة/ نادية مصطفي. وأعتقد أننا مسئولون جميعًا بشكل مباشر عن ما حدث، لأننا مسئولون عن الجهل بالإسلام الذي يسيطر على الغرب. وما أقوله ليس اجتهادًا بعيدًا عن الحقيقة، إنما هو يصور حقيقة الأمر. ومن الواضح تمامًا في بيان الاعتذار الذي نشره رئيس تحرير الجريدة الدنماركية أنه ركز في عدد من المواضع على نقطة مهمة جدًا وهي عدم المعرفة من قبيل: لم نكن

ندري- سوء فهم... إلخ. وحقيقةً، هو وغيره الكثيرون لا يعرفون شيئًا عن الإسلام، فمن يعرفون هم الفئات المتخصصة وهم قلة بالقطع. فعلى من تقع مسئولية جهل الغرب بالإسلام؟ هي في الواقع مسئوليتنا نحن! ونحن لم نبخل في إيجاد المراكز واللجان والبرامج والمؤسسات الرسمية التي تغدق عليها الأموال، ولكننا لم نرَ نتيجة واحدة.

وكل ما يحدث من حوار مع الغرب (المسيحي) يرتكز على قاعدة عجيبة الشأن وهي أننا لا نتحاور في العقائد، وسؤالي هو: فيما نتحاور إذن؟! ماذا سنقول لهم؟ وسنعرفهم بماذا؟ هل بتاريخنا؟ لم يعد تاريخنا هو الموضوع أو هو المشكلة، لأنه لم يعد يهددهم.

إنما ما يهددهم هو هذه القراءة الجديدة للإسلام على أنه إرهابي. ماذا فعلنا؟! عقدنا الاجتماعات، وقمنا بزيارات لأوروبا وأمريكا، ولم نصل لنتيجة. لذا أعتقد أن الخطوة الأولى لابد أن تكون محاسبة المسئولين عن هذا، والذين تولوا المناصب رفيعة المستوي للقيام بدور لم يقوموا به. وهذا الدور هو تبليغ الدعوة الإسلامية، وهو أصبح مختلفًا الآن عما كان يحدث في صدر الإسلام وفي أيام عظمة الإسلام.

فبدءًا من عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان يتم إرسال الرسل للدعوة، والدعوة الإسلامية طوال تاريخ الحضارة الإسلامية لم تكن إرهابًا ولا ضغطًا، وإنما كان هناك تعريف بالإسلام، وكان الآخر على معرفة جيدة بالإسلام. ونظرًا لأني متخصصة في دراسة العصور الوسطي وبالأخص المسيحية واليهودية، أعرف جيدًا قدر معرفة المغايرين عقائديًّا بالعقيدة الإسلامية، ولما عرفوا الإسلام نهضوا به، فبفضل الترجمة عن التراث الإسلامي والفكر والفلسفة وكل الثقافة الإسلامية، نهض الغرب. وأنا درست وأجعل طلابي كذلك يدرسون أثر ابن رشد وابن سينا والغزالي على كبار وعظام لاهوتيي المسيحية في العصر الوسيط.

ولكن يجب أن نعترف أننا مقصرون، وأعتقد أن ما ينقص هؤلاء الذين تولوا المناصب أمر هام جدًا وهو معرفتهم المزدوجة بالطرفين؛ فيجب أن يعرف هؤلاء كيف يحاوروا الآخر في القضايا الهامة والأساسية في القران مثل قضية المرأة وحقوق الإنسان وعلاقة المسلمين بالآخرين. ويجب عدم قصر المسألة على ما يرفضه التقرير الغربي وهو حجاب المرأة. ونحن لدينا تراث رفيع المستوى لتقديم الدعوة الإسلامية. وسأذكر

التراث الجديد الماثل بين أيدينا ونحن نتركه فمثلاً خطاب الدكتور/ عبد الرحمن البدوي الموجه للغرب، وهو خطاب عالم بالغرب ومُطَّلع عليه بدقة، كما هو ملم أيضًا بالإسلام، وذلك من خلال كتابان هما (الدفاع عن محمد) و(الدفاع عن القران) وهما بالفرنسية ولهما ترجمة رديئة بالعربية، فلماذا لا يترجمان بشكل أفضل وتعقد لهما الحلقات؟

ومن ناحية أخرى، هناك عدد من المتخصصين من الغرب، وأذكر منهم وعلى رأسهم الأب الدكتور/ كريستيان فان نسبن وكتابه المهم الذي يدل على معرفة مزدوجة، والذي ستصدر له ترجمة عربية قريبًا. وشكرًا.

أ.السيد يس:

سأستأذن حضراتكم لوضع إطار نظري ومنهجي للمناقشات. فأنا لا أعتقد أن حوار الأديان إذا انصب حول العقائد يصبح حوارًا منتجًا، فكل إنسان متشبث بعقيدته.

وأريد أن أتجاوز وقائع ما حدث، وسأتحدث باعتباري باحثًا في العلم الاجتماعي، وأريد أن أقدم منهجًا شاملاً لدراسة هذه الظاهرة. وسأستخدم هنا ما اصطلح عليه "ميشيل فوكو" وهو المنهج الأركيولوجي، فهذه محاولة أركيولوجية لبناء منهج لدراسة الظاهرة. أولاً، هناك مجموعة مصطلحات ومفاهيم أساسية يجب أن نفكر فيها. أول مصطلح أسميه "اللاشعور التاريخي في الثقافة الغربية"؛ فهناك لاشعور تاريخي متعلق بذكريات الحروب الصليبية ومرتبط بالغزو الإسلامي لأوروبا ووجود الإمبراطورية العثمانية، فمازال هذه الأمور حاضرة في اللاشعور التاريخي في الثقافة الغربية.

وسأقدم نموذجًا مهمًا جدًا، فقد كتبت كتابي عن الشخصية العربية بعد هزيمة يونيو ٦٧ واكتشفت في جريدة "لوفيجارو" تعليقًا على قرار الملك فيصل بوقف إنتاج البترول وتصديره للغرب، بعنوان "الزحف الإسلامي على فرنسا" قال فيه الكاتب أن ما فعله الملك فيصل في أكتوبر ليس إلا انتقامًا من انتصار "شارل مارتل" في معركة "بواتيه". وهذا كلام خطير، فهم مازالوا يذكرون "شارل مارتل" وأنه هو الذي أوقف الزحف الإسلامي على أوروبا بحسب السجلات التاريخية الغربية. النموذج الثاني وهو خطاب الرئيس بوش الذي تحدث فيه عن الحرب الصليبية ثم اعتذر. إذن القضية مازالت قائمة في اللاشعور التاريخي الغربي. وأنا كنت في لندن عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ورأيت

الخطب الثلاث للزعماء "بوش" و"شيراك" و"بلير". واستشعرت حينها أن اللاشعور التاريخي يلعب دوره، وذكريات الاستعمار الغربي مازالت قائمة، ومقولات التنوير مازالت قائمة على التفريق بين البربرية والمدنية. إذن موضوع اللاشعور التاريخي هو أحد المباحث المهمة التي ينبغي أن نبحثها. وأنا أتوجه بهذا الكلام للباحثين الشباب لكي يبحثوا في ذلك.

المفهوم الثاني المهم هو المركزية الأوروبية، وهي تعني أن الغرب وخاصةً أوروبا هي محل الحكم على الأشياء، وهي التي تحدد قيم التقدم والتأخر، فما تراه تقدمًا هو التقدم، وما تراه تخلفاً هو التخلف. وقد مرت المركزية الأوروبية بأزمة بعد ظهور العالم الثالث وحركات التحرر، وظهرت لها انتقادات من داخل أوروبا نفسها. وأحد مظاهر المركزية الأوروبية هو النموذج التاريخي، ويتمثل في نظرية "عبء الرجل الأبيض" التي تسعى لتبرير الاستعمار الغربي وإعطائه الشرعية الأخلاقية. وسأتحدث هنا عن نموذج معاصر وسأسميه "إعادة إنتاج أفكار المركزية الأوروبية"، وهذا النموذج أخطر! فهناك مثلاً قانون فرنسي يدور حوله صراع، وأنا فوجئت أن المادة الرابعة من هذا المشروع تمجد الاستعمار الاستيطاني الفرنسي للجزائر، وقد تدخل الرئيس شيراك بطلب تعديل هذه المادة. وهذا موضوع مثير للدهشة أن تتحدث الجمعية الوطنية الفرنسية في عام ٢٠٠٦ عن تمجيد الاستعمار الاستيطاني للجزائر!

المفهوم الثالث المهم هو مفهوم "الخصوصية الثقافية". ولدي بعض الأسئلة المتعلقة بهذا المفهوم: ما تعريف الخصوصية الثقافية؟ وما مكوناتها الأساسية؟ وهل الخصوصية الثقافية بنية ثقافية مغلقة تشكلت منذ قرون ولا تتغير؟ أم أنها بنية ثقافية مفتوحة تأخذ وتعطي؟ ونحن لدينا نموذج تاريخي، وهو تأثُّر الفكر الإسلامي بالفلسفة اليونانية، ولم يُقَل عنه تبعية ثقافية أو غزو ثقافي. وعندنا نموذج تاريخي آخر، وهو إرسال أوروبا نفسها لبعثات لتعلم اللغة العربية وترجمة المخطوطات الإسلامية في العلوم المختلفة، وذلك في عصر ازدهار الأندلس. إذن الخصوصيات الثقافية ليس معناها عدم التفاعل مع باقي الثقافات الموجودة.

ولدي سؤال هنا وهو: ما الشرعية الثقافية لمفهوم الخصوصية الثقافية؟ أرى أن هذه الشرعية موجودة. ونحن هنا لا نتكلم عن حوار الحضارات، فهو مصطلح خطأ، وإنما

نتحدث عن حوار الثقافات لأننا نعيش في ظل حضارة واحدة بها ثقافات متعددة. والشريعة الثقافية تعطي لكل ثقافة حقها في رؤية خاصة بها للعالم، والرؤية للعالم حسب التعريف هي: النظرة للكون وللمجتمع وللإنسان. فمن حقنا كثقافة عربية وإسلامية أن يكون لنا نظرة خاصة تختلف عن النظرة الغربية. وهذا ظهر في مؤتمر الأسرة عندما عُقد منذ عدة سنوات، وحاول الغرب تمرير توصية علينا تبيح زواج المثليين، وهذه محاولة لتمرير قيمة غربية بزعم أنها عالمية. ورؤية العالم مفهوم أساسي في التحليل الثقافي، ولدينا مرجع أساسي فيه، فقد قمت مع د. أحمد أبو زيد بإصدار كتاب من المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية بعنوان: "رؤى العالم: تمهيدات نظرية" وبه تأصيل لهذا المفهوم من كافة الرؤى.

ما مصادر المعرفة عن الرؤية الثقافية العربية؟ أنا أرشِّح كتاب محمد عابد الجابري "العقل الأخلاقي العربي" وهو محاولة نادرة لتأصيل ما يسميه العقل الأخلاقي العربي. ولدي سؤال آخر: هل هناك تعارض حتمي بين الخصوصية الثقافية والعولمة؟ وهو سؤال مطروح للنقاش. وهناك أيضًا مفهوم الذات، كيف نرى أنفسنا؟ وهو مفهوم أساسي في علم النفس الاجتماعي، وينبغي دراسته، كيف يرى المسلمون أنفسهم؟ كيف استقبلوا أفكار الآخر؟ وعندنا مرجع رئيس للأستاذة اللبنانية نازك سابايرت بعنوان "أدب الرحلة في الفكر العربي الحديث" وقد دَرَست فيه أدب الرحلة من أيام الطهطهاوى وحتى طه حسين، وأوضحت كيف استقبل المفكرون العرب في تلك الفترة الأفكار الأوروبية وكيف نشروها. كذلك هناك مفهوم الآخر وما يتعلق به من العنصرية والعنصرية الجديدة، فقد كانت هناك عنصرية أوروبية في القرن التاسع عشر والمرجع هنا "بيتر ثوركن" وكتابه: "نظريات العنصرية". ولكن هناك الآن ظهور جديد للعنصرية في أوروبا، ونحن لم ندرسها بالقدر الكافي، وهى مرتبطة بالعداء للإسلام والمسلمين، وفي هذا المجال هناك كتاب مهم صدر عام ١٩٩٤ لباتاي وآخرون اسمه: "العنصرية وكراهية الأجانب في أوروبا"، ولابد من الإطلاع على هذه الأشياء.

هناك مفهوم مهم أيضًا وهو "القوالب الجامدة"، وفي هذا المجال نجد كتاب: "الصورة" لبولدنج. ولدينا مشكلة ما بعد الحداثة ومشكلة الآخر، ويهمني أن أشير لكتاب ضياء الدين ساردار بعنوان: "ما بعد الحداثة والآخر"، وقد كان لساردار كتاب سابق

مرموق وهو "مستقبل الحضارة الإسلامية" وهو يعد أول تطبيق لمنهج تحليل النظم في دراسة الثقافة الإسلامية. أعتقد أنه يجب علينا تحليل أجواء ما بعد الحداثة لنفهم ما سر هذه التيارات الموجودة.

وأخيرًا توجد المشكلات المعاصرة بين الإسلام والغرب، ويجب ألا ننسى قضية المجتمعات الإسلامية المقيمة في أوروبا، وهي قضية تثير مشاكل بسبب عدم القدرة على التكيف أو الذوبان في تلك المجتمعات، وهناك دراسات أوروبية وغيرها في هذا المجال. كما توجد دراسات مهمة عن اتجاهات الشباب المسلم في هذه المجتمعات الأوروبية، فهناك باحثة جزائرية اسمها "ليلي بابيس" لها كتاب مهم جدًا اسمه: "L'Islam Positive" عن المفاهيم الدينية لدى الشباب المسلمين في فرنسا، فهل استطاعوا خلق مذهب إسلامي معاصر يستطيع أن يؤلف بين الثوابت الإسلامية ومتغيرات العصر؟ أعتقد أن هذا المنهج الذي اقترحه يجب أن يصب نحو رؤية عربية إسلامية لحوار الثقافات. ولقد دعيت من المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافية لعمل ورقة أساسية في هذا الأمر، وقد نوقشت في مجتمع للخبراء في أبو ظبي وصدر عنها إعلان، وأنا سأسلم هذه الورقة للدكتورة نادية لتوزيعها لأن بها نظرية متكاملة لموضوع صياغة رؤية عربية إسلامية للحوار.

أخيرًا، يهمني أن أشير إلى كتاب حديث جدًا للفيلسوف التونسي طه عبد الرحمن بعنوان: "هل يمكن تأسيس حداثة إسلامية" وقد صدر عن المركز الثقافي العربي لعام ٢٠٠٦. وميزة هذا الكتاب أنه عمل إنشائي؛ لا يكتفي بالشجب ولا بالنقد، وإنما يحاول إنشاء مذهب جديد يتساءل حول إمكانية إنشاء حداثة إسلامية. وهذه مسألة مهمة لأننا لو استطعنا إنشاء حداثة إسلامية سنستطيع أن نتحاور مع الآخر بحداثته وما بعد حداثته. وشكرًا.

<u>الأب د. كريستيان فان نسبن (أستاذ الفلسفة في كلية العلوم الإنسانية واللاهوتية):</u>

أولاً، أريد أن أشير إلى خطورة ظاهرة موجودة هذه الأيام. فقد تكلمت د. زينب الخضيري عن ظاهرة الجهل، والتي هي بالفعل ظاهرة خطيرة جدًا. ودائمًا أينما يحدث جهل بالنسبة لأطراف إنسانية عادةً يحدث نوع من تبادل الجهل، ومن هنا ندخل في دوائر يمكن أن تصل إلى دوائر مميتة. وفي سياق كلامها ذكرت د. زينب مكانة المسيحية بالنسبة للغرب، ولكن من المهم جدًا التمييز بين المسيحية والغرب، لأسباب مختلفة: أولاً

لأن المسيحية لا تساوي الغرب، ولا يساوي الغرب المسيحية. وأكثر من ذلك، فإننا نجد عناصر غير مسيحية يمكن أن تكون نابعة في بعض الأحيان من خلفية مسيحية في الغرب. ومن ناحية أخرى، فإن المسيحية أوسع من الغرب. وأظن أنه من المهم جدًا التركيز أيضًا على المسيحية العربية أو الشرقية.

وبالتالي، فإن مفهوما المسيحية والغرب يمثلان مفهومان غير متطابقة إطلاقًا. وعندما أتكلم عن دائرة مميتة، فقد تسلمت في هذا الصباح الخطاب الذي كتبه القسيس الإيطالي الموجود منذ سنوات في تركيا، والذي أرسل من فترة قريبة خطابًا يعبر عن معنى وجوده في تركيا وقدر رغبته في بناء علاقات وفي بناء جسور بين الشرق والغرب. وقد قُتل هذا الكاهن منذ يومين بسبب حوادث الدنمارك، وذلك من قبل شاب عنده ١٦ سنة. لكن المشكلة ليست في هذا الشاب، ولكن فيما أوصله إلى هذا، وما التربية التي تلقاها في بيته ليصل إلى هذا. ولكننا متفقين على أن الرسومات المسيئة للرسول ظالمة، ومن ناحية أخرى على أن ردود الفعل قد خرجت عن إطارها المناسب. فمن المفروض رفع قضية على أصحاب هذه الرسومات.

وقد ساهمت عدة عوامل في توسيع تلك الدائرة، منها الجرائد في أوروبا التي أعادت نشر الرسومات، ثم ردود الفعل العنيفة على ذلك، وبالتالي انعدام الثقة المتبادل بين الطرفين، والذي يوصل مثل ذلك الشاب التركي إلى ما فعله، ورغم أنه قام بجريمة فإنه ليس بالضرورة مجرم. من هنا تظهر أهمية الناحية المعرفية، فمن الضروري الاتفاق على المفاهيم. وحقيقة أنا لا أرى تعارض بين ما قاله أ. السيد يس ود. زينب الخضيري في نوعية الحوار وهل هو عقائدي أم لا، فالدكتورة زينب عندما قالت إنه عقائدي لم يكن المقصود هنا الوصول إلى اتفاق عقائدي إطلاقًا، ولكن المقصود من ذلك هو المعرفة.

أ.السيد يس:

قبل أن تُعطَى الكلمة للمتحدث التالي، أريد أن أشير إلى "التبجح الثقافي الأوروبي" في إعادة نشر الرسوم في ألمانيا وفرنسا بدعوى الدفاع عن حرية الرأي، وهذه تعتبر أوهام باطلة، وتجعل من الثقافة الأوروبية في نظرنا ثقافة منحطة؛ لأن الدفاع عن حرية الرأي لا يعني ازدراء الأديان إطلاقًا. كما لا تعني العلمانية ذلك، فهي تقول فصل الدين

عن الدولة، وليس فصل الدين عن المجتمع، وليس في العلمانية الحقيقية ازدراء للأديـان، وفرنسا مثال على لذلك.

السفير/ نبيل بدر (مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون العلاقات الثقافية):

ينقسم الموضوع بتفريعاته إلى شقين: شق معرفي ثقافي تحدث فيه من تحـدث، وسوف نستمع إلى المزيد فيه، وأهم ما يمكن أن يُذكَر فيه أمـرين: الأول هـو الـنقص المعرفي بالآخر، والثاني هو الاعتقاد بأن هناك مهمة حـضارية تقـوم بهـا الحـضارة الأوروبية زعمًا بأن لها اليد الطولى، ويتحول الأمر إلى نمط أو إلى فكر جامـد... إلـخ. ويساعد على هذا مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والثقافيـة ودرجـة مـن الجحود الديني وتقاعس عن الإصلاح في هذا المجال. أما الشق الثاني الذي يعنينـي فـي هذه المسألة هو: كيف يُستثمر ذلك سياسيًّا؟ فقضية الدنمارك كما أراهـا تمثـل ذروة مـا وصلت إليه الأمور؛ بمعنى أن الحملة ضد الإسلام والمسلمين كانت قـد بـدأت بالفعـل، وكانت لها تداعيات كثيرة، وإذا راجعنا الأدبيات لكثير من الساسة، وأولهم بـوش وبليـر وآخرون، ثم قرأنا ما بين السطور وما في السطور نفسها، لوصلنا إلى قناعة أن العالم في الواقع عالمان: الأول متقدم والآخر همجي. وبالطبع نحن المقصودون بوصـف "همـج"، وبالتالي يجوز أن يحدث بنا أي شئ.

ونتيجة لذلك أصبحت الساحة مهيئة، لأنه في أي عمل سياسي أو عسكري هناك ما يعرف ببناء الصورة أو تحضير الساحة لعمل ما. وتحضير الساحة لعمل ما عن طريـق هذا التدليس الفكري، والاستثمار السياسي مهما كانت أسبابه جهلاً أو كراهيـة أو تـآمرًا نتيجته واحدة، أصبحت تجعل العالم غير المسلم مهيئًا لأن يتقبـل أي شـيء يُفعـل فـي المسلمين.

إذا قفزنا عبر هذا، ووصلنا إلى ذروة العمل الذي يدور، ومنه هذا المنتدى المتميز. نستطيع أن نقول إن هناك جهدًا متواصلاً في جهات كثيرة يمكن تقييمه، ونحن في حاجـة إلى الاستفادة منه، وإلى أن يتشعب، وإلى أن يمتد وتترابط أواصره، وإلى أن يحكمه منهج يتعامل مع هذه المعطيات.

واصل في هذا النسق من التفكير إلى أن -في تقديري- ذروة العمل الدولي في هذا الموضوع كانت في عام ٢٠٠٠ حين صدر عن الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان" بيان، وهذا البيان كان يقسم القضية للقبول بثلاث معطيات: أولها، هو أن العالم مختلف، فهناك تنوع تعكسه الأمم المتحدة، والتنوع البشري الخلاق هو حقيقة واقعة. وثانيها، أن هذا التنوع لا يعني افتقاد الاحترام. وثالثها، أن يعتبر ذلك منظور للنظام الدولي الحالي، وهي النظرة المستقبلية لأننا سوف نتعامل في هذا الشأن -وهو أمر حيوي- اليوم وغدًا، وبعد النظر يقتضي هذا.

وفي هذا السياق، أشير إلى ثلاث ملاحظات تتعلق بالجانب الإسلامي: أولاً، من يتولى قيادة العالم الإسلامي، وأقصد هنا القيادة الفكرية؛ فالقضية هنا ليست قضية سلطة أو مال فقط، بل هي قضية فكر، ولكن أين الفكر؟ ومن الذي يقوده؟ ومن صاحبه؟ وما المرجعية التي يمكن الرجوع إليها؟ وما التيار الإصلاحي التجديدي القادر على أن يتجاوز النظر إلى الخلف فقط، وأن يتعامل مع معطيات العصر كما ينبغي؟ الأمر الثاني هو ما الدور الذي قمنا به في هذا الصدد؟ الملاحظة الثالثة تتعلق بالعمل وعدم وجود إرادة سياسية كافية -في تقديري- لدى القيادات العالمية للتعامل مع هذا العمل. فالبيئة حظيت بمؤتمر عقد في "ريو دي جانيرو" عام ١٩٩٥، وما نتحدث حوله لا يقل أهمية عن موضوع البيئة، ويستحق مؤتمرًا عالميًا، يتوافق فيه الجميع على إطار لا يدخل في التفاصيل. فينبني الإطار على التعددية والقبول بها والاحترام المتبادل، واحترام الأديان والعقائد، وتفاعل الثقافات بما في ذلك الشق الحضاري.

إذن هناك شق يتعلق بالغرب عمومًا وليس أوروبا فقط، وشق يتعلق بالتنظيم الدولي، أتمنى تصعيد الأمور إليه، وأن يتواصل العمل على هذا المستوى، وشق يتعلق بالإرادة السياسية وكيفية التعامل معها. وشكرًا.

د. ألان روسيون (مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ):

أتفق مع كل ما قيل سابقًا، لكن أريد أن أضيف بعدًا للصراع الدائر حول موضوع الرسومات أو موضوعات أخرى كالنقاب وتحويل الدين وما إلى ذلك. هناك كذلك صراع غربي- غربي، وتصور الغرب كوحدة عضوية واحدة غير صحيح، وأعتقد

أن إدخال المسلمين في المجتمعات الغربية يعد جانبًا مهمًا لما يدور. فالكاريكاتير نستطيع أن نقول عنه إنه صراع غربي- غربي إلى حد كبير؛ فهو نوع من صب الزيت على النار، ولكن في نفس الوقت هناك من العقلاء من يريد أن يتواجد المسلمون في المجتمعات الغربية.

نقطة أخرى، وهي أنني لا أتفق مع أ.السيد يس حول ما قاله بخصوص قانون تمجيد الاستعمار، فهذا القانون صدر بأغلبية بسيطة جدًا من النواب الفرنسيين، والصراع دائر من يومها لإلغائه. ويرفض غالبية المثقفين هذا القانون. وشكرًا.

د. عماد جاد (الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية والمدير التنفيذي للمنظمة العربية لمناهضة التميز):

سأبدأ بمجموعة من الملاحظات بشكل عام: أولاً، أتمنى أن تطرح الأفكار في هذا الحوار بشكل هادئ، بحيث نستطيع أن نصل إلى صيغة محددة من الممكن أن نتفق عليها بكل عناصرها. وثانيًا: إذا كانت الرسومات مسيئة ومرفوضة تمامًا، ولا أحد يجادل في هذا الأمر، لكن أتمنى أن نلاحظ مسألة ردود الأفعال والحدة في التعامل مع المسألة بشكل عام، خصوصًا التعبيرات الحادة التي تخلق مسافات أكثر من أن تبني جسور.

النقطة الثالثة تتعلق بما أشار إليه د. كريستيان وهي ضرورة التمييز بين المسيحية والغرب، فالأديان السماوية خرجت من المنطقة التي نعيش فيها (الشرق الأوسط) وانتشرت منها إلى باقي أنحاء العالم، وبالتالي لا يمكن أن نعتبر منطقة بعينها تعبر عن دين ما حتى إذا كانت تعبر عن ثقافة أو حضارة معينة، لأن ذلك الأمر يحمل في ذاته إسقاط لمكونات أخرى من المسيحية هي مختلفة أصلاً مع المسيحية الغربية في أجزاء كثيرة منها.

نقطة أخرى تتعلق بمحاولة تمرير مسألة زواج المثليين في مؤتمر السكان، وهذا موقف من تيار معين، والأمر كله يعد مثالاً أو نموذجًا على تحالف الأديان عندما اتفق الفاتيكان مع الأزهر ومع الكنيسة المصرية على إسقاط هذا البند. وأعتقد أننا بحاجة إلى بناء رؤية، ليس فقط من أجل التفاعل الانفعالي مع إساءة أو إهانة وجهت إلينا ثم تخمد ثورتنا بعد ذلك.

وأُذكِّر د. نادية بأننا عقدنا مؤتمرًا في هذه الكلية حول قانون تعقب معاداة السامية، وكانت هناك إشارة واضحة إلى أن قراءة بنود هذا القانون الصادر عن الكونجرس الأمريكي تقول إن الحديث بشكل معين عن اليهودية وعن الصهيونية وعن إسرائيل يعد من قبيل المعاداة للسامية، فمثلاً إذا قلت إن شارون "مجرم حرب" فسيتم توجيه الاتهام لي بمعاداة السامية. في حين أن سب الذات الإلهية أو المسيحية أو الإسلام في الولايات المتحدة لا يترتب عليها شئ على الإطلاق.

وبالتالي أنا لا أريد إصدار أحكام كلية، فالمسألة التي أريد توضيحها: هل نحن نشارك في جلسة نخرج منها بمجموعة من الردود الانفعالية، ونصدر عنها بيانًا يندين ويشجب؟ أم أن المسألة تحتاج إلى ما هو أبعد من ذلك؟ وما أقصده أن الأمر يجب البناء عليه، وأن يكون لدينا تحرك طويل المدى. وبدايةً، أعتقد أنه يجب الحديث عن مسألة حرية الرأي، واستثناء المقدسات والمعتقدات من ذلك، فتلك الأخيرة يجب احترامها وعدم المساس بها في كل الأحوال. الأمر الثاني، أعتقد أن هذه التحركات التي نقوم بها يجب أن تعمل من خلال آلية متواصلة. فلماذا لا يجتمع رجال قانون دولي عرب (وأنا أضع خطين تحت كلمة عرب) ليفكروا في وضع أسس لتشريع يقدَّم للأمم المتحدة لتأسيس اتفاقية دولية تعنى باحترام المعتقدات والمقدسات، وأن يوجد جهد عربي لتتبع ورصد كل ما يسئ للمقدسات والمعتقدات باللغات المختلفة، وإذا حدثت إساءة معينة يتم التحرك ضدها بالطرق القانونية والشرعية. الأمر الثالث، أعتقد أنه في أثناء الانتفاض للدفاع عن المقدسات لا تنبغي الإساءة إلى المقدسات الأخرى، لأن مثل هذه الإساءات تضعف من موقفنا، ومن قدرتنا على التعامل مع تلك الأمور. وشكرًا.

<u>أ.د. آمنة نصير (أستاذ الفلسفة الإسلامية والعقيدة –جامعة الأزهر):</u>

في الحقيقة، أشكر الاهتمام والوعي والحكمة والدقة في هذا الحوار، وكذا التبكير بهذا اللقاء. وكما ذُكر أن هذه الرسوم ظهرت منذ ثلاثة شهور، فلماذا ينتقد الناس الآن؟ وأنا لا أريد أن أتحدث بلغة التبرير أو بلغة الحكمة المميتة للمهمة للوقوف أمام هذا التعدي السخيف. فلست مع العقل النائم أو العقل المنسحب منه حجية التفكير والرد على مثل هذه البذاءات.

النقطة الثانية، أنا كمسلمة لا أستطيع أن أرد بنفس نوع الفعل؛ لأنني كمسلمة لا يتم إسلامي وعقيدتي إلا بأن أؤمن بجميع الأنبياء والمرسلين. وأذكر أنني كنت منذ سبعة شهور في مؤسسة "البوسيه" في سويسرا، وكنا مع ٢٥ شخصية على مستوى العالم، وفي نهاية ورشة العمل التي استمرت خمسة أيام، قال لي أستاذ فرنسي -وقد خرجنا جميعًا من ورشة العمل أصدقاء رغم الاختلافات- "إنكِ سيدة مفكرة وودودة، ولكن لماذا تلبسين غطاء الرأس؟!" وفي الحقيقة أنا ضحكت ورددت عليه بأن ينظر إلى صورة السيدة مريم التي كانت خلفه حينها وقلت له" أنتم غيرتم في المسيحية ما شئتم، وجددتم ما شئتم، وكانت راديكالية ما شئتم، وأنا أستاذة عقائد وأدرك ذلك جيدًا، لكن الشئ الذي لم تستطيعوا الاقتراب منه هو غطاء السيدة مريم (عليها السلام)، فالسيدة مريم هي ثقافتي وهي خصوصيتي وهي أمي وهى شرقي". إذن فنحن فعلاً في حالة صدام ثقافي لدرجة تجعله وأمثاله يستكثرون علينا أن نكون محاورين ودودين بينما نكون ملتزمين بزينا الشرعي، الذي بالنسبة لهم دليل على الجمود والإرهاب، وهذا يدلل على الصور النمطية لديهم تجاهنا.

وهذا ما دفعني لكتابة كتيب أو بحث طبعه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كان عنوانه: "حوار حضارات لا صدام.. من أجل الإنسان". فأنا أبحث عن الإنسان، الإنسان المسلم والمسيحي واليهودي والبوذي واللاديني... إلخ. أبحث عن أمن وأمان الإنسان، واحترام كل ما يعتقد. وأنا لا أجد غضاضة على الإطلاق في التعامل مع شخص بوذي، وكذا أحترمه وأقدر له عقيدته؛ لأن عقيدتي تقول لي ذلك " لكم دينكم ولي ديني"، وعقيدتي تقول لي إن قيمة الإنسان وقيمة كينونته هي الأصل في النداء القرآني "يا أيها الناس". ولذلك عندما انفعل الناس، كانت صدمة في المفهوم، وصدمة في التطاول، لأنني لا أتنكر أننا نعيش في حالة ضعف ثقافي وسياسي، ولذلك أريد أن نخرج من هذه القضية بالحكمة الفعالة، ونفعل كما فعل اليهود مع الهولوكوست والتي لا يستطيع أن يقترب منها بشر، فلماذا لا نفعل مثلهم؟ بحسب عقيدتي يجب الإيمان بجميع الأنبياء والمرسلين، ولا أطالب الآخر بالإيمان بسيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) ولكن الحد الأدني هو ألا يتطاول على ما أؤمن به.

هذه القضية يجب أن تثار دوليًا، وأن تُفعّل قانونيًا، وأن تُفعّل في حواراتنا، حتى لا نخرج بشعور نحو التدمير والحرق والسب وتناول الأنبياء بما لا يجوز. وكفاهم التشدق الذي لا يثمر شيئًا، فما حرية التعبير؟ هل تعني حرية الإنسان الضعيف الذي لا يرقى إلى الكمال أن تكون له الفرصة والمساحة في أن يتطاول على نبي له أتباع يزيدون عن المليار؟! فحقيقةً أنا لا أجد أن ثورة المسلمين مبالغ فيها، ولكنني أقول إن رد الفعل يجب أن يدخل في إطار العقل الخلاق أو العقل البناء أو العقل الذي يُلزم الآخر بالاحترام. وشكرًا.

د. محمد الجوادي (رئيس قسم النشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب):

سأتكلم حول أربعة محاور: المحور الأول، هو تمييز موقف الأفراد الغربيين، وهو يتراوح بين أربعة أشياء: جهل يتطلب معرفة، وتعدي يتطلب عقابًا، ورد يتطلب نقاشًا، وتعاطف يتطلب تقديرًا.

المحور الثاني، هو النظر إلى موقف الحكومات والقوانين الأوروبية، وعلينا هنا أن ننظر إلى التشريعات، وأن ننظر إلى الفعاليات، وأن ننظر إلى المواقف المتبادلة بين الحكومات التي تحكمها المصالح في المقام الأول.

المحور الثالث، هو ضرورة تنويع مواقف المسلمين، وأعتقد أن الدعوة إلى الإسلام أجدى من الدفاع عنه، فالدعوة إلى الإسلام حتى ولو لم تستهدف ضم مسلمين جدد، فإنها تعني التعريف به وترويج الفكرة وتعريف بالمبادئ والحضارة الإسلامية. كذلك لابد من اللجوء إلى الأكاديميا، بمعنى إنشاء المراكز والحوارات، وهذا الأمر نحن متأخرون فيه جدًا، وما نقوم به لا يتعدى الأشياء الرمزية، فلابد علينا كحكومات وكشعوب وكمنتديات أهلية أن نتخذ خطوات واسعة في هذا الطريق، لأنه الطريق الوحيد الذي سيمكننا من اختراق العقل الأوروبي.

أما المحور الأخير فيتعلق بردود الفعل. وهنا أريد أن أتحدث حول ثلاث نقاط، الأولى: هي حقيقة الحرية الفردية، وآسف لأنني في ظل هذا الحماس سأذكر مثالاً يسير في اتجاه آخر، فأنا كطبيب أعلم من خلال زملائي كيف يتم التطاول على المسيح في الغرب، رغم أنه مرتبط بالألوهية لديهم، وفي نفس الوقت هم يقولون إن سيدنا محمد

(صلى الله عليه وسلم) لم يصل في تصور المسلمين إلى ما وصل إليه المسيح في تصورهم. لكن المسألة ليست مقارنة بين العقائد، ولكنها بين الحدود الدنيا التي ينبغي أن نفهمها في حقوق الحرية الفردية. وهنا يمكن الاستفادة مما قام به اليهود وما وصلوا إليه من قوانين، واستخدام ذلك كأرضية لبدء عملنا.

النقطة الثانية: في هذا المحور تتعلق بالمسئولية الحكومية.

والنقطة الثالثة والأخيرة: أرجو فيها أن تكون ندوتنا هذه دافعًا للمواصلة وللتصعيد ولاستثمار الموقف؛ لأنها فرصة جيدة لنا من محبي الحضارات أن نحاول أن نؤسس حوار حضارات يحترم هذه الحضارات أو الثقافات -كما يقول أ. السيد يس وأتفق معه- فنحن كلنا أبناء حضارة واحدة شاركنا في صنعها ولابد أن نشارك في حمايتها.

أ.باسم سمير (مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف):

أتفق تمامًا مع د.عماد جاد في كل ما قاله، وأود التعليق على أكثر من نقطة. لقد ذكرت الدكتورة لفظ "المهمة" في حديثها، وأنا مع هذا اللفظ تمامًا، لكن ماذا نفعل؟ ففي سياق حديثها، تكلمت عن استثمار اليهود للهولوكوست، واستثمار الغرب لأحداث ١١ سبتمبر، وأعتقد أن هذا لا يختلف كثيرًا مع ما حدث في الدنمارك. فبدلاً من أن نقول "أزمة في مسار الحوار"، يمكن أن نقول "نقطة تحول في مسار الحوار". فنحن دائمًا كنا في موقف المدافع، وأعتقد أننا فشلنا في أن نكون مدافعين جيدين، فبالتالي نحن بحاجة إلى استثمار هذه الفرصة، والتي أهدرنا جزءًا منها نتيجة لأحداث العنف التي وقعت في سوريا ولبنان وغيرهما. ولابد من تحليل الفترة الماضية وتقييمها، ولابد من تحليل كيفية تعامل الغرب مع أحداث ١١ سبتمبر، وكيف استثمروا هذه الأحداث لتدعيم وتحقيق أهدافهم وأجندتهم. ونحن نرى الآن أنه أصبحت لدينا فرصة لم تكن متاحة من قبل لتوضيح صورة الحضارة العربية والإسلامية في الغرب.

وإذا لم نستغل نقطة التحول هذه سنصبح في دائرة مفرغة، بمعنى أننا سنظل نعدد الإساءات التي وجهت إلى ديننا ورسلنا -كما يحدث الآن على الإنترنت- دون أن نعرف إلى ماذا سنصل.

النقطة الأخيرة، وهي رغم أنني لا أنكر فداحة هذه الرسوم، ورغم أنني مسيحي أرى أن هذه الإهانة وجهت إليّ قبل أن توجه إلى أخي المسلم، إلا أنه في نفس الوقت لا

نريد أن نقع في خطأ التعميم الذي وقع فيه الغرب عندما صور المسلمين كلهم مثل "بن لادن" و"الظواهري" و"الزرقاوي"، فليس كل من في الغرب موافقين على هذه الرسوم، ولا يعبر من رسم هذه الرسوم -وله أهدافه منها- عن الغرب كله. وصحيح أنه ستتاح لنا الفرصة لتوضيح الصورة، لكن على المستوى الرسمي لم يذهب أي مسئول إلى الغرب للقيام بهذه المهمة. ولدي اقتراح -قد اقترحه المطرب محمد فؤاد في مباراة مصر النهائية- وهو أن يتم الاحتفال بالمولد النبوي هذا العام على المستوى العربي والإسلامي بشكل مختلف، وهذا يمكن تفعيله بالقيام بفيلم جيد يعبر فعليًا عن الثقافة العربية والإسلامية. وشكرًا.

<u>الشيخ د. فوزي الزفزاف (وكيل الأزهر سابقًا وعضو مجمع البحوث الإسلامية):</u>

أولاً، لا يوجد مسلم في العالم يقبل أن ينتقص من قدر الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهذه حقيقة مُسلَّم بها، ولكن هذه الإهانة التي وُجهت للرسول هي دليل على ما وصل إليه المسلمون من مذلة ومهانة، ولكن رد الفعل الذي حدث للأسف الشديد غلب عليه مرض الانفعال المؤقت، فعندما تحدث مشكلة أو هجمة على الإسلام ننفعل جميعًا فترة من الفترات ثم يخمد هذا الانفعال وكأن شيئًا لم يكن.

ما حدث الآن يستوجب منا أن نكون عقلانيين، وأن تكون عندنا خطة مدروسة لمنع مثل هذه الأمور مستقبلاً. وأتفق تمامًا مع من قالوا أن الجهل بالإسلام في الغرب له مسئولية كبيرة في ذلك، وعندما أجتمع مع أناس في الغرب -وأنا أسافر كثيرًا وأجتمع معهم- وأتحدث معهم عن الإسلام ينبهروا كثيرًا مما يقال عن الإسلام والذي لا يعرفونه. وأذكر أنني دعيت للقاء في كلية اللاهوت في كلية "ريدلي هول" في كامبردج، ومكثت مع طلبة كلية اللاهوت أسبوعًا كاملاً في إقامة دائمة معهم، ثم بعد ذلك كتبت بحثًا عن العلاقة المشتركة بين الأديان السماوية وأهميتها في بناء جسور التعاون بينها، وكانوا مشدودين جدًا عندما تحدثت عن الإسلام "الصحيح" لدرجة أن تعليقهم كان فيه لوم لنا على عدم إيصال صورة الإسلام الصحيحة إليهم. إذن هذا الموضوع يحتاج منا إلى التأني وإلى عدم القيام بردود فعل انفعالية، فلا حرق السفارات ولا المظاهرات سيأتي بنتائج إيجابية، فنحن بحاجة إلى عمل مدروس.

وللأسف عندما وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أقمنا المؤتمرات في جميع الدول الإسلامية وتحدثنا فيها عن الإسلام، فكان مسلم يخاطب مسلمًا عن الإسلام،

وكنت أود أن أرى مثل هذه المؤتمرات تقام في دول غربية وفي أمريكا ونكلمهم بلغتهم، فأنا أريد من المتخصصين الذين يجيدون اللغات الأجنبية الحية أن يحضروا مؤتمرات تقام في هذه الدول وتتحدث بلغتهم، وتتحدث عن وسطية الإسلام الصحيحة التي عندما يسمعها العاقل يقبلها حتى ولو كان على غير دين الإسلام.

لذلك أطالب بالتركيز على المحور الرابع الذي قدمته د.نادية والخاص بخطوات العمل، وأتفق مع أ.السيد يس في أنه لا حوار في العقائد، وهذا هو المنهج الذي اتبعناه حتى في الاتفاقيات التي وُقِّعت بين الأزهر وبين المجلس البابوي للحوار في الفاتيكان وبين الكنيسة الإنجليكانية في بريطانيا، فلا حوار في العقائد، إنما يُنَص في بنود الاتفاقية أنه على كل طرف أن يوضح عقيدته الصحيحة للطرف الآخر، إذن فنحن جميعنا بين الأمرين في هذا الموضع. وما أريده هو حركة تنوير صحيحة عن الإسلام في المجتمعات الغربية بلغاتهم ويقوم عليها متخصصون. أيضًا يمكننا تخصيص مساحات في القنوات الفضائية -ولو مدفوعة الأجر- تشرح الإسلام شرحًا سليمًا، بعيدًا عن التعصب والتخريب، بوسطيته المعتدلة، وتشرح لماذا يُعظِّم المسلمون نبيهم بأخلاقه وبحكمته وبكل ما هو متصف به.

<u>د. نادية مصطفي</u>: هل صدر عن لجنة الحوار في الأزهر أي بيان؟

<u>د. فوزي الزفراف</u>: لا، فما حدث أن صحيفة دنماركية قامت بهذا العمل، ونحن كلجنة حوار لا علاقة لنا بالصحيفة، فعلاقتنا بالكنيسة، وقد أجرينا عدة اتصالات بالكنائس، وبالفعل صدر بيان عن مجلس كنائس الشرق الأوسط بإدانة هذا العمل وبأنها لا تقبله، ووصلنا أمس من الفاتيكان استنكار لهذا العمل، واليوم منذ قليل وصلنا فاكس من الكنيسة الدنماركية تعتذر فيه وتقول إنها ضد ما نشرته الصحيفة.

<u>المهندس/ فاضل سليمان (رئيس مؤسسة جسور للتعريف بالإسلام):</u>

أولاً، أتعجب من أن الجميع نسوا إلقاء الضوء على الدور الصهيوني في سكب الزيت على النار في هذه الحملة، وأحيل الجميع إلى مقالة "كريستوفر بولن" وهو صحفي أمريكي يكشف فيها علاقة "فلامنج روز" المحرر الذي تسبب في هذه الفضيحة -ولا أقول أزمة- مع شخص يدعى "دانيال بايبس". والمتتبعون لأحوال المسلمين خاصة في أمريكا

يعرفون جيدًا من هو "دانيال بايبس"، وهو من الذين يعتبرون شارون "حمامة سلام" وأنه متساهل جدًا مع الفلسطينيين. يعد "فلامنج روز" هو المسئول عن موقع "دانيال بايبس" باللغة الدنماركية، وينشر على هذا الموقع. وفي مقاله، يدعو "كريستوفر بولن" للقبض على "فلامنج روز" ومحاكمته في الدنمارك بتهمة التآمر ضد مصلحة بلده من أجل تحقيق أهداف إستراتيجية صهيونية.

الأمر الثاني، نجح الدور الصهيوني أيضًا في حصر العنصرية في أوروبا بحيث تصبح ضد المسلمين والأفارقة، رغم أن العنصرية في أوروبا قبل ذلك كانت تشمل اليهود والغجر مع الآخرين.

الأمر الثالث، أن المشكلة تكمن في عدم الاعتراف بثقافة الآخر، فلا يمكن إجراء حوار في الوقت الذي لا يعترف فيه الآخر بنا ولا بثقافتنا، ونحن نعترف بالآخر وبثقافته، والمعاهدة التي وقعها المسلمون مع اليهود وغيرهم في المدينة المنورة، جاء فيها: "للمسلمين دينهم ومواليهم، ولليهود دينهم ومواليهم"، فنحن نعترف بالآخر وبثقافته حتى وإن كنا غير متوافقين معه في كل ما فيها.

وفي الغرب يتهموننا دائمًا بأننا ضد حرية التعبير، وهنا أود أن أقدم لكم نموذجًا من الغرب يدعي" كلود هولمبوو" وهو صحفي دنماركي ويعد "شهيد حرية التعبير"، فقد أسلم عام ١٩٢٤ وقُتل عام ١٩٣١، وعندئذ قال فيه "لورانس العرب": "لقد خسرنا طاقة كبيرة"، وكان يجمع بين الاثنين الشباب وأنهما أوربيين وكلاهما يتحدث العربية، ولكن الأول أسلم والثاني لم يسلم، فمُحي الأول من التاريخ بينما اشتهر الثاني (لورانس العرب) وأصبح من العظماء وأُلِّفت عنه الكتب وأُنتجت عنه الأفلام. وقد قام "كلود هولمبوو" بأداء فريضة الحج عام ١٩٢٦، وأراد أن يقوم بالحج مرة أخرى عام ١٩٣١، فاشترى سيارة شيفروليه موديل ١٩٢٨ من المغرب، وخرج بها لكي يحج، وكتب كتابه "الصحراء تحترق" باللغة الدنماركية، وهو كتاب مغامرات من أجمل ما يكون، وفي كل صفحة منه توجد رسالة دعوية في منتهى الجمال، فمرة يشرح الفاتحة ومرة يشرح سورة الناس، ومرة يصف شعوره في السجود، ومرة يرد على سؤال حول سبب إسلامه، فيقول: إن السعادة الحقيقية في اتباع الاثنين محمد وعيسي (عليهما الصلاة والسلام). وتدور ٧٠% من أحداث الكتاب في ليبيا عندما احتك بالمخابرات الإيطالية الفاشية التي كانت تحكم ليبيا، وكذلك عندما

احتك بالمجاهدين بقيادة عمر المختار، وهو يشرح الفرق بين هؤلاء وأولئك، وقد ترجمنا هذا الكتاب إلى الإنجليزية، وسوف ينشر على الانترنت مجانًا بعد أكثر من سبعين عامًا من وفاة مؤلفه.

وقد كان "هولمبوو" فخورًا بأنه دنماركي وفخورًا بأنه مسلم، وكانت لديه حرية التعبير التي جعلته يرفض أن يطلق الإيطاليون لفظ "متمردون" على المجاهدين في ليبيا، فقد رآهم أناسًا يدافعون عن بلادهم، وقد التقط صورًا للمشانق التي تُعلَّق ونشرها في كتابه وكتب تحتها "الإعدام اليومي في بنغازي"، وقد لقي هولمبوو حتفه بسبب هذه الصور.

ونحن في مؤسسة جسور أعلنا عن تقديم جائزة لأحسن صحفي دنماركي يكتب بطريقة تشجع الحوار، والجائزة عبارة عن (تروفي) كريستال فخم عليه منظر صحراوي وبه صورة للسيارة الشيفروليه لكلود هولمبوو وقيمته حوالي ٢٥٠٠ يورو، وجائزة مالية قيمتها ٢٠٠٠ يورو، بالإضافة إلى تذكرتين لزيارة مصر والإقامة بها لمدة أسبوع كامل بفندق خمس نجوم. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد لدينا عشرين مكان لعشرين صحفي دنماركي لزيارة مصر والتعرف عليها وعلى شعبها، وذلك على نفقة رجال أعمال مصريين. وترجع هذه الفكرة لما كتبه المستشار الإعلامي "لبوب دول" -رئيس جبهة الجمهوريين في الكونجرس سابقًا- في مقال على الإنترنت في يوم ٢ يناير ٢٠٠٦ عن الجهل الذي قاد ١٩ شخصًا لقتل ثلاثة آلاف بريء والذي سيقود أمريكا والغرب لجمع ملايين المسلمين في بوتقة واحدة مع أمثال هؤلاء، وقد كتب أنه حضر رأس السنة في مصر وتعطل به الأتوبيس في مكان شعبي مليء بالشباب الملتحين والفتيات المحجبات مما أثار الذعر في قلوبهم، ولكنه ومن معه فوجئوا بالمعاملة الجيدة التي لاقوها منهم. إذن الاحتكاك مهم جدًا لتوصيل صورتنا الصحيحة لهم.

وأعتقد أن الحل يكمن في عدة أشياء: أولاً، يجب أن يتوقف المسلمون عن النفاق، فحرق السفارات سنُسأل عنه أمام الله، والمستأمن يؤمَّن على روحه وأمواله. والمستأمن هو من دار الحرب ولذلك حتى لو اعتبرنا أن الدنمارك دار حرب، فالدنماركيون مستأمنون على أرواحهم وعلى أموالهم. فهم لا يعرفون عن الشريعة الإسلامية إلا أنها تفرق بين الرجال والنساء... إلخ. والنبي (صلى الله عليه وسلم) يقول "ذمة المسلمين

وجوارهم واحدة يسعى بها أدناهم"، فهل نحن مسئولون أمام الله عن هذه الأموال التي أُهدرت في السفارات؟ ولو الإجابة بنعم؛ فعلينا جمع الأموال وإعادة بناء السفارات التي حُرقت وتقديمها للدنمارك ونقول لهم إن شريعتنا تأمرنا بها.

ثانيًا، إن الحل أن يحمل المسلمين الرسالة للغرب بشجاعة وبطريقة صحيحة، وقد عقدنا محاضرات حضرها أكثر من عشرين ألف شخص في الكنائس والجامعات على مستوى العالم. وأنا شخصيًا أرى أن أكبر منظمة عنصرية على مستوى العالم هي الأمم المتحدة، فالمنظمة التي تعطي الحق لخمس دول في العالم أن تبطل قرارًا تجمع عليه باقي دول العالم تعتبر عنصرية، والمشكلة ليست في خمس دول وإنما في باقي الدول التي تتقبل هذا الوضع، والتي ينتظر كل منها اليوم الذي يستطيع أن يظلم فيه الآخر ويصبح محل تلك الدول، ولكن الشجاعة تقول إن أحدًا لا يقبل أن يكون في هذا المكان.

ثالثًا، في الواقع أن الهجمة ليست على الرسول (صلى الله عليه وسلم) وإنما هي على الإسلام كله ولكن اتُّخذ النبي (صلى الله عليه وسلم) ليكون مدخلاً لذلك. ولذا فليس من الصحيح أن نقيم ليلة محمدية في الدنمارك -كما يطالب البعض- ولكن علينا أن نسير وفق النظام الصحيح للدعوة والتعريف بالإسلام.

الأمر الأخير يتعلق بضرورة عدم تصنيف الناس حسب الديانة لأن هذا الأمر يخدع، ولأن أكثر من يقف في صف الرسوم الكاريكاتيرية هم برلمانيين مسلمين في الدنمارك، وأكثر من يقف في صف المسلمين في الدنمارك هم كتاب يهود من أمثال "تيجر سايدث فادن" رئيس تحرير"بولتيكن" وهو سيتحدث في مؤتمرنا في ٢٧ مارس القادم، ولكن نتيجة للأحداث الأخيرة بدأ بعض هؤلاء في التردد، وبدأنا نفقد أصدقاء. وشكرًا.

د.فيفيان فؤاد (مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية):

أريد أن أنوّه إلى أمر مهم، فقد كنت أتصفح الإنترنت ولفت انتباهي أننا لا نسمع لمسلمي الغرب كما نسمع لأنفسنا. وقد أشار أ.السيد يس إلى شيء هام جدًا، وهو أنه يوجد مسلمون بأوروبا في جاليات كثيرة ولها أهمية. وقد قرأت أمس مقالة للدكتور/ طارق رمضان في" انترناشيونال هيرالد تريبيون"[1] وقد تُرجمت إلى العربية ونشرت في

[1] Tariq Ramadan, "Free Speech and Civic Responsibility", The Herald Tribune, 5 February 2006, article available on:

جريدة" الدستور" وأنا أعتقد أن هذه المقالة مهمة جدًا، وهي تصلح كورقة عمل. وطارق رمضان هو حفيد الإمام حسن البنا وأستاذ في الفلسفة، وقد وضع مبادئ مهمة في مقالته لتفسير ما حدث وكيفية التعامل معه. وأعتقد أنه يجب قراءة هذا التيار في أوروبا بعناية ونسمعه ونقيم معه حوار، فالحوار مع أوروبا لا يجب أن يقتصر على المسيحيين ولا على الكنائس، بل يجب أن يمتد ليشمل مسلمي أوروبا، وهم مواطنون هناك ولهم مصالح، ويجب أن يقودونا هم لما يجب فعله، وألا نفرض نحن عليهم ما يجب فعله؛ حتى نساعدهم ونقوي موقفهم كمواطنين أوروبيين مسلمين.

النقطة الثانية تتعلق بجملة استوقفتني كانت مكتوبة في الدعوة التي وُجهت إلى لحضور هذه الحلقة وهي بخصوص التساؤل: هل مازالت هناك دعوة للحوار؟ فقد شعرت من الدعوة أن المتطرفين في العالم كله من مسلمين ومسيحيين يهمشون دعاة الحوار، وأعتقد أنه حتى إذا زاد عدد هؤلاء المتطرفون، فلا يجب أن نستسلم لهم، فيجب أن تستمر الدعوة للحوار، وكذلك الدعوة للحوار الداخلي أولاً؛ لأنني أخشى أن تؤثر التداعيات الخارجية على الوضع الداخلي، وقد بدأت بالفعل في التأثير.

في النهاية، أعتقد أن هذا الجمع الكريم يجب أن يخرج بتوصية واحدة، وأن نضع قواعد نتفق عليها جميعًا حول الحوار وحول قضية احترام الأديان وخصوصية كل دين، ويجب إصدار وثيقة مهمة نتبناها ونتحاور بها مع الآخرين. وشكرًا.

د. كورنيليس هولسمان (مدير مركز التفاهم بين العرب والغرب):

نحن الآن نبحث عن حل لما يحدث في أوروبا، فالإعلام الغربي يعج بالكثير من المغالطات والصور غير الصحيحة وغير الكاملة عن العالمين العربي والإسلامي.

بدايةً، أود عرض نبذة سريعة عن منظمتنا "التفاهم بين العرب والغرب Center for Arab-West Understanding"، فقد بدأت المنظمة بعدد من الأفراد، وصارت الآن منظمة مصرية غير حكومية تُعنى بالتفاهم ما بين العرب والغرب. فنحن في هذه المنظمة نحاول خلق تفاهم حقيقي بين الطرفين حيث يكون التركيز على الحوار ما بين الثقافتين. ونحن في هذه المنظمة لا نرتبط بأية كنيسة أو مؤسسة سياسية، فاستقلالنا

http://www.nytimes.com/2006/02/05/opinion/05iht-edramadan.html?_r=1

عن أي طرف هو بهدف اكتساب الثقة لدى الناس. كما نقوم في المنظمة بجمع المعلومات وأرشفتها بهدف خلق هذا الحوار والتفاهم المتبادل.

إن الإعلام الغربي يقوم بالتركيز وتسليط الضوء على المشاكل والأحداث. وإن حرية التعبير التي نراها في الغرب هي التي تدفع البعض إلى الإساءة لمعتقدات الآخرين، لذا فمن المهم الحديث عن ماهية الحدود التي يمكن وضعها أمام هذه الحرية.

كان للدكتور/ حمدي زقزوق فضل كبير عليّ، ففي شهر أكتوبر من العام الماضي، تمت دعوتي من قِبل منظمة ألمانية اسمها "ميشيو" للحديث عن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر، وكان من غير اللائق أن أتحدث في هذا الموضوع كأجنبي من دون وجود باحث مسلم لتناول الموضوع معي. لذا سألت د.زقزوق عن اسم باحث مسلم للمشاركة في الحديث، فعرّفني على د.حسن وجيه، الذي قام بإلقاء حديث جيد للغاية. وقد قال د.حمدي زقزوق في حديثه في ألمانيا، إن التفاهم والحوار لن يقوما إلا بمشاركة الجميع، مصريين مع غير المصريين، مسلمين مع غير المسلمين، أوروبيين مع غير الأوروبيين؛ فعلى الجميع المشاركة في هذا الحوار المتبادل.

نحن نقوم أيضًا في المنظمة برصد أهم المقالات والكتابات في كلٍ من الإعلام العربي والغربي، وترجمة هذه المقالات، وإضافة آراء بعض المتخصصين عليها. ويصدر عن المركز مجلة إلكترونية، كما لدينا أكثر من عشرة آلاف مقالة مختارة من الإعلام العربي مترجمة إلى الإنجليزية. وهناك طلبة عرب وأوروبيون يعملون معنا، ويتم إعدادهم ليكونوا أشخاص مبادرين وقائمين على الحوار بين العرب والغرب. ونحن في المنظمة نعمل على بناء مكتبة إلكترونية تحمل في طياتها آلاف المقالات والكتابات الإعلامية الهامة. ونقوم أيضًا بكتابة نبذة شخصية عن الكتاب البارزين في الإعلام العربي حتى يتعرف الغربيون عليهم.

أرى أن من أكبر المشاكل في الغزب، ما يقوم به البعض من اقتطاع لأجزاء من القرآن وانتزاعها من سياقها المكمل لها، مما يسيء الفهم بالمضمون المتكامل للآيات القرآنية، ويأتي بتفسيرات مشوهة ومختلفة تمامًا عن تفسيرات الفقهاء المسلمين لها.

لماذا يعد ما نقوم به في هذه المنظمة هامًا؟ لأنها منظمة مستقلة، يشارك في العمل فيها مصريون وغربيون معًا، وهناك عدد من الباحثين الذين يعملون على إضافة آرائهم وتعليقاتهم المتخصصة والهامة. كما أننا نحاول إيصال رسالة إلى الغرب مفادها أن

الإساءة إلى العرب والمسلمين لن تأتي بشيء، وكذلك إيصال رسالة إلى العـرب، بـأن الإساءة للغرب لن تأتي بشيء. فهناك مقولة مشهورة لغاندى تقول بـأن "العـين بـالعين ستؤدي إلى إعماء الطرفين"؛ أي أن العمل بمبدأ العين بالعين، وتبـادل الإسـاءات بـين العرب والغرب لن يوصل الجميع إلى أي شيء. ونحن في المنظمة نتقبل أية مقـالات أو أبحاث يبعثها إلينا الباحثين والكتاب العرب، حتى نقوم بترجمتها وإيصالها للغرب، لمعرفة وجهة النظر العربية في الحوار بين العرب والغرب، والتي ستقلل من الإساءات المتبادلة بين الطرفين.

<u>أ.سمير مرقس (مدير مؤسسة المصري للمواطنة والحوار):</u>

الملاحظة الأولى التي تتعلق بهذا الأمر لابد من التعامل معها فـي ضـوء قـضية العلاقة بين الحضارات، ونحن -منذ وقت مبكر- في إطار هذا البرنامج كنا قد أشرنا إلى عدم الوقوع في فخ أن الحضارة كتلة متماثلة العناصر في مواجهة حضارة أخـرى هـي أيضًا كتلة متماثلة العناصر. وأعتقد أن المدرسة التي سادت بأفكارهـا بعـد أحـداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ هي المدرسة الاستشراقية الجديدة -كما أسميها- لأنها استعادت المقـولات الاستشراقية القديمة عن الشرق والغرب وعن الإسلام والمـسيحية. وقـد هيمنـت هـذه المدرسة- بدرجة أو بأخرى- على العلاقات بين الحضارات في تلك الفترة، وقـد رأينـا ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، فحتى الاتجاهات التي كانت متعاطفـة معنـا تغيـر موقفها كثيرًا. فعلى سبيل المثال، في جامعة "جورج تاون" يعاني مركز التفاهم الإسلامي المسيحي من حصار شديد جدًا في التمويل ويعاني من حصار شديد جدًا يحد قدرته علـى الاستمرار في تعاطفه مع القضايا الإسلامية والقضايا العربية في هذه المنطقة، وذلك كلـه بسبب هيمنة المدرسة الاستشراقية التي أعادت تقسيم العالم على أسس ثقافية حضارية من جانب، وعلى أسس دينية من جانب آخر. وفي أطروحات "هنتجتون" كان الجزء الوحيـد الذي به تقسيم ديني بين المسيحيين والإسلام، بينما بقية أطروحاته كانت ثقافية حـضارية. وبالتالي -في تقديري- يجب عدم الوقوع في فخ الرؤية الغربية لهذه العلاقة والتي تراها كتلة غربية مسيحية في مواجهة كتلة عربية إسلامية. ولقد كانت استجاباتنا الشرقية كلهـا إما استجابات مؤسسية (ذات طابع مؤسسي) أو حكومية (ذات طـابع حكـومي)، وهـذه مسألة خطيرة جدًا؛ لأنها تكرس فكرة التقسيم على أساس ديني بين الغرب والشرق وبـين المسيحية والإسلام.

الأمر الآخر أنه كانت هناك بالفعل مسافة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الأخيرة وحتى أحداث مدريد وأحداث لندن، لكن ما حدث ويتكرر حدوثه في أوروبا يثير التساؤل حول درجة التحول التدريجي في الموقف الأوروبي ليقترب أكثر فأكثر من الموقف الأمريكي. ولذلك فالصمت الأمريكي ليس صدفة، ويبدو أنهم وصلوا في الولايات المتحدة إلى ذروة ما أرادوه. وفي خطاب بوش الأخير -الذي لم يلتفت إليه أحد- أعتقد أنه كان يحوي تقدم نظري في هذه الفكرة، فلأول مرة في أدبيات الإدارة الأمريكية يتحدث بوش في خطابه عن الإسلام الراديكالي، فقد تكلم من قبل عن الإرهاب وعن الجماعات الإرهابية وعن حزب الله... إلخ، لكن لأول مرة تُنسب الراديكالية إلى الإسلام، ولكن ذلك بدون أن يوضح ماذا يقصد بدقة.

أرى أنه من الأهمية بمكان ألا نقع في فخ فكرة الكتلتين الحضارتين المتواجهتين. فالإسلام ليس هو بن لادن والظواهري، كما أشار أ.باسم سمير، والمسيحية ليست هي الصحيفة الدنماركية، فهناك مساحات أخرى داخل القارة الأوروبية يمكن التواصل معها والتعامل معها لأن لها رؤى وتصورات مختلفة. وبالتالي، أعتقد أنه من المهم جدًا في الفترة القادمة القيام بما أسميه "الحوار المدني القاعدي"؛ فلقد اهتممنا لفترة بالحوارات المؤسسية والحكومية، ولكن هناك منظومة أخرى داخل المجتمع الأوروبي تعاني من التشدد والتعصب يجب التعامل معها، وأن نؤسس لجهود تجاهها تؤدي إلى إعلان مبادئ فكرية، بحيث يكون عبارة عن نوع من التصور المتكامل حول: طبيعة الحوار، وأهدافه، ووسائله، ونوعيته، ومحاذيره، ويخرج ذلك من هيئات ومراكز وكيانات ذات طابع مدني وقادرة على الضغط داخل المجتمعات الغربية.

أؤكد على أمر آخر لم يلتفت إليه أحد في أطروحات "هنتجتون" وهو أنه وضع المسيحية السلافية والشرقية في نفس الخندق مع الإسلام؛ وذلك لأن المسيحية الغربية تنظر إلى المسيحية الشرقية بشكل من أشكال التعالي. وفي داخل المنظومة الغربية أيضًا يجب الإشارة إلى الكنيسة المشيخية في الولايات المتحدة، والتي تقبل على حالة من الانقسام داخلها بسبب موقف التيار الرئيسي بها الذي يقف ضد إسرائيل وضد الاستثمارات الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة. إذن، عدم النظر إلى الأمر على أنه كتل صماء سيعطينا الصورة الحقيقية والتي هي مليئة بالتنوع والثراء الذي نستطيع أن نتحرك من خلاله. وشكرًا.

أ.د. إبراهيم البيومي غانم (مدير وحدة الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية):

في الحقيقة، إن معظم ما كنت أود قوله قد قيل بالفعل، ولذلك سأبني على ما قيل وأحاول أن أطرح فكرة أو نقطة مهمة. واسمحوا لي أن أعود مرة أخرى إلى الإطار الذي طرحه أ.السيد يس في النظر إلى هذه الأزمة التي أثارت مشكلة الحرية على الجانبين، في المجتمع الغربي وفي المجتمع الإسلامي.

ففي المجتمع الغربي أثيرت مشكلة الحرية بمعني فهم الحرية، فما هو المقصود في الحرية؟ وما الأساس المعرفي لها؟ أو ما المعايير التي تحدد مفهوم الحرية وتحكم على أبعاد هذا المفهوم وتضع له إطارًا يمكن التحرك فيه؟ باختصار، هذه الواقعة تشير من خلال تصريحات "فلامنج روس"، ومن خلال كتابات كثيرة جدًا سواء لسياسيين أو لأكاديميين إلى مسألة الفهم العلماني للحرية؛ فالإنسان هو الذي يحدد بذاته معنى الحرية وحدودها وقيودها، فالإنسان مرجع ذاته في تحديد هذه المسألة.

وقد قال "فلامنج" بالحرف الواحد في حوار على قناة CNN: "أنا أقدر الحرية وأفهمها وأفهم حريات الآخرين، لكنني لا أقبل أبدًا أن يحدد طرف آخر حريتي". وهذا جزء من الأزمة المعرفية في النموذج الحضاري الغربي ذاته. فمثلاً "يوهان جالتونج Johan Galtung" يضع ستة عناصر للنموذج المعرفي الغربي، أو الرؤية الغربية للإنسان والكون والمجتمع. وأحد هذه العناصر هو مركز الإنسان في هذه الحياة، فهو مرجع ذاته، بمعنى أنه هو الذي يحدد الصواب والخطأ، وهو الذي يحدد الحق والباطل، هذا في المنظومة المعرفية الغربية المسيطرة. وفي تقديري، فإن هذا النموذج قد وصل إلى نهايته بالفعل، ولم يعد قابلاً للإصلاح من داخله. وهذه هي النقطة التي تنقلنا مباشرة إلى أهمية حوار الحضارات، وأهمية إطلاع الغرب على الثقافة العربية الإسلامية وعلى غيرها من الثقافات. فالنموذج المعرفي الغربي لم يعد قابلاً للإصلاح من داخله لأنه أصبح مغلقًا على هذه التصورات المركزية التي أشار إليها أ.السيد يس، هذه المركزية المفرطة أعلن بعض الغربيين عنها، ففي كتابات "يوهان جالتونج" مثلاً يقول إن الغرب هو مركز العالم جغرافيًا، وهو بهذا المعنى المحرك الأول، فهو الذي يحدد: ما الحداثة،

وما التقدم وما التنمية، وما الديمقراطية، وبالتالي ما الحرية. وبالتالي لابد من إدخال أفكار أخرى على النموذج الغربي فيما يتعلق بأزمة الحرية.

على الجانب الآخر، كشفت هذه الأزمة عن أزمة كبيرة في الحرية والتعبير عنها في مجتمعاتنا. فأنا لم أكن أعرف من قبل أن السيد المسيح تعرض لإساءات من هذا القبيل قبل هذه الأزمة، والذي أدهشني أنه لم يتحرك مسلم واحد للاحتجاج على هذه الإساءات لدحض أو استنكار التهجم على شخص السيد المسيح (عليه السلام)، لأننا كمسلمون مأمورون بأن لا نفرق بين أحد من الرسل. وعليه بدا أن هذه المسألة وكأنها لا تهمنا نحن لأننا لم نعترض عليها. كذلك فيما يتعلق بثقافة المطالبة بالحق القانوني وذلك في المحور الذي يتحدث عن "ما العمل؟" وهذا أيضًا له صلة بمسألة الحرية، فنحن قد اكتشفنا الآن أن لدينا ضمور وضعف كبير جدًا في ثقافة المطالبة بالحق القانوني. وحقيقةً، أنا لا ألوم العامة على ما قاموا به من تصرفات، فلا أحد يستطيع أن يسيطر عليهم، وكثير جدًا من قادة الرأي غير موثوق فيهم، ناهيك عن عدم الثقة في دور كثير من المؤسسات. ولكن اللوم يكون أكثر على النخب، و"فلامنج" هذا من النخب الغربية ولم يستطع أحد السيطرة عليه، فكيف نطالِب بالسيطرة على العامة؟

وأعود لأؤكد أننا لا نجيد ثقافة المطالبة بالحق القانوني على المستوى الدولي، وكذلك على المستوى المحلي والوطني، وهذا يثير قضية الاستبداد في الداخل. فكيف أطالب بأن اقتفي أثر الصهيونية العالمية في نجاحها في وضع قانون دولي يحرم معاداة السامية، ونحن نفتقد أصلاً القدرة على المطالبة بحقوقنا القانونية في الداخل، حقي كمواطن في أن أعبر عن نفسي وعن رأيي، ولا يوجد في الداخل من الممارسات ومن الثقافة ومن الأفكار ما يدعم هذه المطالبات. ولا أتوقع أي نجاح لتحرك على المستوى الدولي قبل حل مشكلة الاستبداد وإهدار الحقوق القانونية المنصوص عليها في الدساتير والقوانين للمواطنين.

وحرمة الرسول (صلى الله عليه وسلم) محفوظة، وكل الرسل والأنبياء منذ آدم (عليه السلام) وحتى سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) تعرضوا لإساءات مختلفة وجاء بعدها خير كثير، فما حدث لن يؤثر على مكانه الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولا على تراثه أبدًا، ولكن الذي يجب أن نهتم به هو ما يمكن أن يترتب على هذا الفعل. كيف

نكتشف أخطاءنا؟ وكيف نتعامل معها بشكل إيجابي؟ ونقطة البداية في رأيي هي تحرير إرادة الفرد من الاستبداد الداخلي، وشكرًا.

د. صلاح الدين الجوهري (كبير مستشارين بالأمم المتحدة سابقًا):

بعد ما سمعته خاصةً من أ.السيد يس لا يسعني إلا أن أثني عليه. لكن هناك نقطة وردت في مداخلة د.كورنيليس هولسمان أود أن أعلق عليها، وهي النقطة الخاصة بمحاولتهم ترجمة المقالات التي تذاع في العالم الإسلامي من المسلمين إلى المسلمين أنفسهم، من منطلق أنهم ينظرون إلى الكلام الذي يوجه إليهم في الغرب على أنه دعاية فقط. وقد لفت نظري هذا الأمر لأنني أشترك الآن مع أحد المجموعات التي تدعمها أحد المؤسسات الخيرية الغربية والتي تحاول القيام بترجمة حوالي مائة كتاب من الكتب الإسلامية التي نُشرت عبر القرن الماضي في داخل العالم الإسلامي إلى اللغات الأجنبية، وليس إلى الإنجليزية والفرنسية فقط، لكن إلى التركية والفارسية والعكس.

هذا يأخذنا إلى نقطة أخرى أشار إليها د.إبراهيم، فقد سمعنا منذ فترة عن "إصلاح الخطاب الديني"، ولكن لا أعرف ماذا وصلت إليه هذه العملية. وأنا لا أريد استخدام مصطلح "الخطاب الديني"، فنحن نريد عملية ترشيد للجماهير المسلمة الموجودة في العالم العربي والإسلامي؛ فالهبَّات التي تحدث الآن لا نستطيع أن نحكم عليها أنها خاطئة لأن هذا هو مدى علم الناس. وأعتقد أن هناك واجب مهم على النخبة في ترشيد هؤلاء الناس، وشكرًا.

أ.د. أميمة أبو بكر (أستاذة الأدب المقارن بكلية الآداب –جامعة القاهرة):

لدي مجموعة من الإشارات والتعقيبات قد تكون إعادة لبعض ما قيل، لكنها كانت في ذهني عندما حضرت إلى هذه الحلقة: أولاً، أنا غير موافقة على فكرة طرحتها د.زينب تقول إننا مسئولون عن نقص معرفة الغرب بالإسلام وبحياة الرسول (صلى الله عليه وسلم). فأنا لا أعتقد أن هناك نقص في المعرفة لدى الغرب، فالمعرفة موجودة منذ أربعة عشر قرنًا، وتفاصيل المعرفة موجودة لدى الغرب، ومن يريد أن يعرف عن الرسول وعن القرآن يستطيع ذلك. ولكن الموجود فعلاً في الغرب هو نية تشويه هذه المعرفة، فهم يعرفون تفاصيل دقيقة، منها مثلاً أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) تزوج

السيدة عائشة وهي صغيرة في السن، ويستغلون ذلك في الإساءة إلى الرسول الكريم بدون وجه حق.

وفي هذا المقام، أستعيد عنوان لكتاب شهير لإدوارد سعيد هو "لوم الضحية"، فنحن هنا نلام لأننا انفعلنا مع أننا الضحية أو المهانون بالأساس.

النقطة الثانية، أريد أن أكرر ما قالته د.فيفيان عن عنصر الأقليات المسلمة الموجودة داخل أوروبا، وهذا عنصر مهم فعلاً. كذلك ما قيل عن أن تلك الرسوم لم تظهر في فراغ سياسي، وقد كتبت بعض الافتتاحيات من الكتاب الصحفيين الدنماركيين قالوا فيها إن قوانين الهجرة والاندماج في الدنمارك تعد من أصعب المشاكل التي تواجه الأقليات في الدنمارك كما هي في الدول الأوروبية الأخرى. والدول الأوروبية تعرف جيدًا أن هذه مشكلة، ومن هنا كثرت دعاوى الاندماج، وفي نفس الوقت يلام المسلمين بأنهم لا يعرفون كيف يندمجوا في المجتمعات الأوروبية. وهناك شكوك أن ما يحدث الآن هو نوع من الاستفزازات لكي يظهر المسلمين أسوأ ما عندهم، وبالتالي تترسخ الصور السلبية عن الأقليات المسلمة، مما يبرر دعوى إخراجهم من أوروبا.

نقطة أخرى تتعلق بفكرة احترام المقدس، وهذه ليست مشكلة مسلمين ومسيحيين، ولكنها مشكلة ثقافية تبيح السخرية من الذات الإلهية والمسيح وموسى... إلخ. والافتتاحية المشهورة "لفرانسوا" تؤكد ذلك ويقول فيها: " نعم من حقنا أن نلهو عن الله"، وقد ذكرت لي سيدة أمريكية ذات مرة أن ثقافتهم تقودهم إلى أن يسخروا من أي شيء. ونحن هنا لسنا على تلك الحالة؛ فالمسلمون والمسيحيون هنا لا يمكنهم أن يسخروا من المُقدَّس، ولسنا مطالبين بأن نكون مثلهم في هذه الأشياء.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أمران يحدثان هذه الأيام بصورة واضحة هما: المزايدة والمعايرة، فالدول والعديد من المؤسسات تزايد على القضية لكي تظهر بأنها هي من تحمي الإسلام وهكذا. ولكن ونحن ننتقد المزايدة، فلا يجب أن ننسى القضية، فحكوماتنا ودولنا تزايد على القضية الفلسطينية منذ ٦٠ سنة، ولكن هذا لا يدفعنا إلى التخلي عن القضية الفلسطينية. وبالنسبة للمعايرة، والتي تظهر فيما يقوله الغرب لنا عن فشلنا في محاربة الفساد والديكتاتورية في بلادنا، وبالتالي -من وجهة نظرهم- لا يجوز لنا أن نطالبهم بما لا نستطيع الحصول عليه عندنا. وهذا أمر مرفوض؛ فنحن هنا نعترض

ونتظاهر ضد الفساد والديكتاتورية. فليس مطلوب منا أن نحبط روح المقاومة عندنا، صحيح أنه مرفوض حرق الإعلام والسفارات، لكن في نفس الوقت يجب استمرار المقاومة وترشيدها، وشكرًا.

أ.د. عبد المنعم المشاط (أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

هناك مشكلة حالة وهي قضية الكارتون ورد الفعل إزائها وماذا يجب فعله. وهناك قضية طويلة الأجل وهي قضية الجهل العربي والإسلامي بالثقافة الغربية، فهذه قضية خطيرة جدًا وكشفت عنها تداعيات الأحداث الأخيرة . فمن الأمور العجيبة جدًا، أن يطلب السفراء العرب في الدنمارك مقابلة رئيس الوزراء الدنماركي، مع أن هؤلاء السفراء يعيشون في أوروبا ويفهمون جيدًا طبيعة النظم السياسية هناك، وأن رئيس الوزراء ليس لديه سلطان على الصحافة، وأعتقد أن هذا خطأ إستراتيجي قام به السفراء العرب، وأدى إلى توهج مقاومة عنيفة جدًا، وكان الهدف الأول لها هو السفارات والقنصليات باعتبار أن الحكومة عاجزة عن التحكم في هذه القضية. وأذكر عندما ذهب الرئيس السادات إلى الولايات المتحدة، وتساءل بعض المصريين عن المساعدات الأمريكية لمصر ولماذا لا تصل إلى ٢٠ مليار دولار، ولماذا لا يأمر كارتر الكونجرس بهذا؟! وكان هذا يدل على جهل مطلق بطبيعة الديناميات السياسية في الغرب. وهذا نفسه ما حدث في الأزمة الأخيرة، وبالتالي تحولت القضية البسيطة في بدايتها إلى قضية سياسية أكثر منها دينية أو ثقافية.

النقطة الثانية، أنه تزامن مع هذه المشكلة وجود النموذج الجامد عن الثقافة الإسلامية وعن الإسلام أو عن المسلمين عمومًا. وفي خضم الحديث عن العولمة والتغيرات والإصلاحات، أصبح العالم العربي -وليس الإسلامي- وكأنه غير قابل للتغيير؛ فالعالم العربي أصبح في ذيل جميع المؤسسات الدولية، وقام الغرب بالربط بين هذا التخلف وبين كوننا مسلمين، وهم ليس لديهم أي تفسير آخر لذلك الوضع. ونحن قمنا بالرد على تلك الدعاوي حين كنا في مؤتمر في الولايات المتحدة بالقول أن امرأة تولت رئاسة الوزراء في كل من أندونيسيا وبنجلاديش وتركيا، فالأمر لا علاقة له بالإسلام وإنما بالثقافة العربية. والذي أريد أن أقوله إننا مصابون بالجهل، والغرب ليس مسئولاً عن ذلك، كما أننا لا نريد أن نتعلم عن الغرب ولا نقرأ عنه. فمثلاً عندما كنت مستشارًا

ثقافيًا في الولايات المتحدة كنت مسئولاً عن تدريب المدرسين هناك، وكان هؤلاء المدرسين متأثرين بمسلسل أمريكي كان يعرض في تلك الفترة وهو "الجريء والجميلات"، ولذلك كانوا يتحرشون بالفتيات معتقدين أنه أمر مقبول في الولايات المتحدة، وكانت النتيجة أن يقبض البوليس عليهم، وهكذا. ما أريد قوله إن هناك عدم رغبة لدينا – كعالم عربي أولاً ثم كعالم إسلامي– في فهم الغرب، ومن ناحية ثانية نحن لم نقدم نموذجًا محترمًا في السنوات الخمسين الأخيرة للغرب لكي ينظر إلينا باحترام، وعلينا أن نلوم أنفسنا على هذا أيضًا.

النقطة الثالثة، هناك مشكلة خاصة بالعنف والتصعيد، فلابد أن نوقف العنف وإلا سيصل إلى مرحلة يصعب إيقافه بعدها. وأعتقد أنه لكي يتم ذلك يجب أن تتفق كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية –وكل منهما لا يفعل شيئًا مؤثرًا– على تقديم مشروع قرار إلى الأمم المتحدة، مثل مشروع تعقب الأعمال المعادية للسامية، وأعتقد أن مشروع كهذا يمكن أن يهدئ الأوضاع في العالمين العربي والإسلامي. أما بالنسبة للمقاطعة، فأرى أنها مؤثرة، وأنها لابد وأن تستمر، ونحن في عالم اقتصادي يتأثر بمثل هذه الأوضاع. وأنا ضد ما يقوله البعض من أننا سنتضرر أكثر جراء هذه المقاطعة. في النهاية، أريد التأكيد على ضرورة الانتباه إلى موضوع العنف، فهو من الممكن أن ينقلب علينا أيضًا، وشكرًا.

أ. حسام حسن:

في بداية الأزمة قمنا بتصعيد موضوع الرسوم الدنماركية، ولكن من المفروض أن نضع هذه الأزمة في سياقها، لأن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها الإساءة إلى الإسلام والمسلمين، ولكنها مست رمزًا دينيًا. وفي الواقع، فإنه بعد أحداث ١١ سبتمبر ظهر اتجاه متزايد في الدول الغربية –سواء على المستوى السياسي أو على المستوى الإعلامي– للإساءة إلى الإسلام وتصويره بصور مختلفة، وللأسف فإن هذا الاتجاه يتزايد. ولولا أن الرسوم الدنماركية قد مست الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن لهذه الأزمة أن تتصاعد بهذا الشكل. فمنذ فترة صرح سيناتور أمريكي بضرورة قصف الكعبة بأسلحة نووية، كما صرح وزير الإصلاحات الدستورية في إيطاليا بأن الإسلام دين عنصري متخلف، ثم أصدرت مؤسسة Freedom House منذ شهر تقريبًا تقريرًا عن

المطبوعات التي تثير العداء في الولايات المتحدة، وقد جمعت المؤسسة الكتب الدينية العادية التي توزعها المملكة العربية السعودية على المساجد الأمريكية وأصدرت التقرير مشتملاً على أسماء هذه الكتب. واستخدم بعض أعضاء الكونجرس هذا التقرير كدليل إدانة للسعودية، وحاولوا إصدار قرار ضد المملكة بسبب تلك المطبوعات.

النقطة الثانية تتعلق بطبيعة الرسوم نفسها، فأسوأ ما فيها الرسالة التي تريد توصيلها إلى الرأي العام. وقد بدأت فكرة الرسوم عندما طلب مؤلف لأحد الكتب مجموعة من الرسوم عن الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم)، ولكنه لم يجد تعاونًا من أي من رسامي الكاريكاتير في الدنمارك، فما كان من الصحيفة إلا أن أقامت مسابقة لأفضل رسوم عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وتقدم مجموعة من رسامي الكاريكاتير وفاز منهم إثنى عشر رسامًا، وكانت كل صورة منهم تحمل رسالة معينة، فمنهم صورة للرسول (صلى الله عليه وسلم) وهو يلبس عمامة بها قنبلة للدلالة على الإرهاب، وصورة أخرى وهو ممسك بخنجر ومحاط بثلاثة نساء للتدليل على وضع المرأة في الإسلام، وصورة ثالثة وهو يلبس ثيابًا رثة ويمشي في الصحراء ممسكًا بجمل.

وقد قال رسام كاريكاتير سويسري عن هذه الرسوم إن بها خطأ فني وخطأ مهني؛ لأن الكاريكاتير وظيفته كخيال أن يعبر عن الضعيف في مواجهة القوي، لكن الغرب – للأسف– وظَّف الكاريكاتير بالرغم من أن العالم الإسلامي ضعيف، كما أضاف إليه الإساءة، وذكر أن جهل رسام الكاريكاتير بأن تلك الرسوم ممنوعة عند المسلمين لا يعفيه من المسئولية. علاوة على ذلك، فإن جزءًا من الأزمة يرجع لكون هذه الصحيفة متطرفة وأنها تساعد الحكومة، وقد تأجل انفجار الأزمة بسبب مساندة الحكومة للصحيفة، فقد صدرت الرسوم منذ سبتمبر ٢٠٠٥، ولكن الحكومة رفضت تقديم اعتذار متعللة بأن ذلك من قبيل حرية التعبير، وكذلك كان رد الفعل عند زيارة سفراء الدول العربية والإسلامية لرئيس الوزراء الدنماركي. وهنا تظهر إشكالية حرية التعبير، بمعنى أنهم يرون ما حدث هو حرية تعبير وأن من حقهم أن يتناولوا أي شيء حتى المقدس، بينما نحن في العالم الإسلامي نرى أن قيمنا ترفض ذلك. وبالتالي هناك إشكالية فكرية حقيقية، وهي كيف نُقنع الغرب أن الإساءة للرسول وللدين ممنوعة.

وهناك نقطة أخرى مهمة في هذه الجزئية وهي ازدواجية المعايير عند الغرب؛ فغير مسموح لأي صحيفة في الغرب أن تنكر المحرقة، ورئيس القسم الثقافي في الجريدة الدنماركية عندما وُجه إليه سؤال حول إمكانية نشر رسوم عن المحرقة رفض الرد على هذا السؤال.

النقطة الأخيرة، أرى أن هناك خطأ في الخطاب الإعلامي العربي الذي يركز على الاعتذار، وأرى أن الاعتذار لن ينهي المشكلة، فهي مرشحة للتصاعد، وهناك سيناريو سيء جدًا، يفترض أن عمليات إرهابية ستحدث في بعض الدول الأوروبية ردًا على هذه الرسوم، مما سيحشد وسائل الإعلام الغربية ضد الإسلام والمسلمين، خاصةً لو تبنى تنظيم القاعدة مثل هذه العمليات. ومن وجهة نظري الشخصية، أرى ضرورة التنسيق مع الجاليات الإسلامية في أوروبا، وأرى أن حرق السفارات في سوريا ولبنان وتوظيفها سياسيًا قد أضر بموقف تلك الجاليات المسلمة في الدنمارك (وهي ثاني أكبر جالية في الدنمارك).

أخيرًا، هناك في الدراسات الإعلامية ما يعرف بدراسات الصورة، ويتم من خلالها دراسة وسائل الإعلام والتصورات التي تقدمها، وهم يقومون في الغرب باستخدام تلك الدراسات على مصر مثلاً. وأنا أطالب بإصدار دليل سنوي لدراسات صورة الإسلام والمسلمين في الغرب، ويتم فيه رصد صورة المسلمين في الصحافة الأمريكية وفي الصحافة الفرنسية وغيرها، والكتب التي تصدرها المؤسسات الغربية، وشكرًا.

أ.يعقوب بيترسون (مدير المعهد الدنماركي المصري للحوار):

إن المعلومات والشائعات في المجتمع المصري تنتشر بكل سهولة بسبب الإنترنت. والكثير من هذه الشائعات التي تنتشر عبر الإنترنت، يكون لأصحابها نوايا سيئة وراء نشرهم هذه الشائعات.

ليس من الصحيح الاكتفاء بإرسال ممثلين وشيوخ من العالم الإسلامي إلى الغرب، حتى يقولوا إن الإسلام ليس له علاقة بالإرهاب. صحيح إن أغلب المسلمين ليس لهم علاقة بالإرهاب، ولكن هناك بعض المسلمين الذين يرتكبون الأعمال الإرهابية والجرائم باسم الإسلام. فأنا كمسيحي أؤمن بشدة أن المسيحية ليست لها أي علاقة بالتمييز العنصري الذي حدث في جنوب أفريقيا، وهناك العديد من المسيحيين في جنوب أفريقيا

يؤمنون بذلك أيضًا. يجب علينا كمسيحيين أن نندد بهذا التمييز العنصري، ولكن يجب علينا أيضًا أن نفكر ونحلل الأسباب وراء ارتكاب بعض المسيحيين لهذا التمييز العنصري، وهكذا.

هناك العديد من المسيحيين في الغرب يعكفون على دراسة الاستشراق والدراسات الشرقية، وهم يرون أن الشخص الشرقي يمثل "الآخر". أرى أن الاستشراق يعبِّر عن الاختلافات ما بين الشرق والغرب، فهؤلاء الأشخاص الذين يدرسون الاستشراق يهتمون بدراسة الاختلافات بينهما.

وفي تنقلي بين العالم العربي وأوروبا، لا أجد هناك أية اختلافات كبيرة بين الشرق والغرب. ولكن الأوروبيين الذين لم يكن لديهم أي معرفة عن الشرق استيقظوا في أحد الأيام، ليجدوا العديد من التهديدات القادمة إليهم من الشرق كالإرهاب والهجرة. فيجب تفهم وضع هؤلاء الغربيين الذين لا يعرفون شيئًا عن الشرق والإسلام سوى تلك التهديدات. وقد يدخل هؤلاء الغربيون على الإنترنت، فيجدوا الشائعات والمعلومات المغلوطة عن المسلمين. ويجدوا بعض المسلمين يقومون بحرق أعلام بلادهم الأوروبية وحرق علامة الصليب، كما حدث في فلسطين مثلاً.

بالطبع، أنا لا أدافع عما قامت به هذه الجريدة الدنماركية، لكنني أرجوكم أن تفهموا أن الناس الذين يدافعون عن حرية التعبير في الدنمارك، ليس من الضروري أن يكونوا معادين للإسلام؛ فحرية التعبير تعد أمرًا في غاية الأهمية في أوروبا، وقد حارب الأوروبيون كثيرًا عبر المائة عام أو المائة وخمسين عامًا المنصرمة لتثبيت هذا الحق في بلادهم.

كما لا أنكر وجود بعض الناس في الدنمارك من الذين يعادون الإسلام والمسلمين، ويوجد أيضًا من يعادون الغرب في العالم الإسلامي، والحل لهذه المشكلة هو أن نتلاقى معًا. فهناك بعض الكتب الدنماركية التي تتحدث بشكل جيد وعادل عن الإسلام، وهناك بعض الصحفيين الدنماركيين الذين يتحدثون أيضًا بشكل جيد عن الإسلام، لكن المشكلة تكمن في أن أصوات وكتابات هذه الفئة لا تصل إلى العامة في الغرب.

إن الذين ينتقدون الغرب بشدة في العالم الإسلامي لديهم بعض الحق في ذلك، لأن السياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي ليست جيدة كما يجب، ولا تحترم خصوصيات

العالم الإسلامي كثيرًا. ولكن أرجوكم أن تفهموا أن لدى الغربيين بعض الحق في انتقاد العالم الإسلامي بشدة.

يعجبني كثيرًا العمل الذي تقومون به، بتسجيل وحفظ المقالات التي تظهر في الإعلام، والتي ترتبط بالعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي. فعندما تقومون بحفظ جميع هذه المقالات، فإذا كانت إحدى هذه المقالات سيئة، سوف تحفظون أيضًا المقالات التي أتت للرد على هذا المقال السيئ. وبالتالي، سوف تظهر الصورة كاملة عما يأتي في الإعلام، فعملية التسجيل والحفظ هذه هي أول خطوة لتحسين العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي.

يجب علينا كأكاديميين في الجامعات، أن نتعامل مع الأبحاث التي تتناول العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي بدقة واهتمام شديدين. كما يمكننا أن نقدم بعض المنح الجامعية لبعض الطلبة العرب للدراسة في الدنمارك. ثم نأتي بهؤلاء الطلبة للمساهمة في عملكم الذي يقوم على تسجيل وترجمة جميع المقالات الإعلامية المرتبطة بالعلاقة بين الغرب والعالم الإسلامي.

د. إبراهيم البيومي غانم:

أرجو ألا تعتبروا الذين يدافعون عن حرية التعبير وحرية الرأي في الدنمارك هم ضد الإسلام، فدفاعهم عن حرية التعبير -في هذه المناسبة على وجه التحديد- ويشمل ما ظهر من رسومات سيدفعنا للقول بأنهم ضد الإسلام، وهذا الإدراك سيحدث لدى النخب ولدى الجماهير. وتقودنا تلك المشكلة إلى تحديد إشكالية الحرية في الفكر الغربي وتحديد إشكالية الحرية لدينا، وشكرًا.

السفير/ نبيل بدر:

ماذا عن الكتب المدرسية التي تذكر بعض الأمور الخاطئة عن الإسلام والمسلمين، هل تذكر معلومات صحيحة ودقيقة؟ فقد تكون هذه الكتب المدرسية هي بداية لتشويه صورة الإسلام والمسلمين في المجتمع الأوروبي.

أ.يعقوب بيترسون:

إن الدنماركيين قد شاهدوا الكثير من الرسوم الكاريكاتورية المسيئة لبعض الشخصيات الدينية والمقدسة من قبل، فهذه ليست أول مرة يشاهدوا فيها رسوم كاريكاتورية كهذه، فهذا أمر معتاد في الصحافة الدنماركية، ولكنه ليس أمرًا عاديًّا في صحافة بعض الدول الأخرى مثل مصر. إن ردود الفعل الكبيرة من جانب العالم الإسلامي على الرسوم المسيئة للنبي محمد مثَّلت صدمة كبيرة للدنماركيين.

لكن على أي حال، فإن حرية التعبير هي أمر هام للغاية، لكنها بالطبع ليست مطلقة، فهناك حدود لها. لكن الحدود التي ترسمها الدنمارك حول حرية التعبير تختلف عن الحدود التي ترسمها دولة أخرى.

وأقول أن هناك حساسية تجاه نقد اليهود وديانتهم في الغرب، ولا بد أن تكون هناك نفس الحساسية تجاه نقد المسلمين وديانتهم أيضًا.

أ.سمير مرقس:

أريد أن أوضح نقطة بسيطة وهي أن الدول التي تتبع المذهب البروتستانتي في أوروبا كألمانيا والسويد والنرويج والدنمارك... إلخ ويُنَص على ذلك في دستورها، لا يعني ذلك أنها دولة دينية، فالمذهب قد يكون له أثر ولكنه لا يحكم، ولكن يظهر أثره في الاختلاف مثلاً بين علمانية فرنسا وعلمانية تلك الدول.

الشيخ د/ جمال قطب (رئيس لجنة الفتوى السابق في الأزهر الشريف):

في الحقيقة، أريد النظر إلى منهاجية التعامل مع الحدث. فكل العلماء ينتقدوا العوام، فهم غير راضيين عن المظاهرات، ولا عن الصيام والدعاء، ولا عن حرق السفارات...إلخ، فهل تملك الشعوب غير ذلك؟ ما دامت الشعوب اختارت بفعل التحضر حكومات وأوكلت إليها الأمر، فإنه كان من المنتظر -لوقف هذه الممارسات الشعبية- وجود حكومات يقظة ومؤسسات واعية. فما قامت به الجماهير ليس رد فعل، وإنما هو رفض للعدوان الخارجي واللهو الداخلي، فالمسلم وجد نفسه عاريًا في صحراء، حيث لم ترعى الدولة مقدساته حتى وإن كتبت في الدساتير ذلك.

ولدي توضيح لمن سأل عن دور منظمة المؤتمر الإسلامي، فأقول إنها لا تعدو أن تكون منظمة خيرية في أحد البلدان، فهي المنظمة أو المؤسسة الدولية الوحيدة التي ليس لها القدرة على الكلام حتى في الدفاع عن نفسها. إذن القضية هي: أين الحكومات؟ وأين المؤسسات الرسمية؟ ولذلك عندما نطالب بالتعقل يجب أن نطالب "هاتين الجهتين بذلك".

وأنا سعدت بكلمة د.فوزي الزفراف، وسوف أوجه له أسئلة هو في غنى عن إجابتها، ولكنها من أجل التوضيح: لماذا تظاهر الناس ولماذا لا يجب إلقاء اللوم عليهم؟ إن لدى الأزهر ميزانية تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون جنيه من الدولة معظمها مرتبات، فميزانية الاستثمار والدعوة لا تتجاوز ٥٠٠ ألف جنيه، ولجنة الحوار التي يشرف د.الزفزاف برئاستها ليست لها ميزانية ولا سكرتارية ولا مقر ولا لجنة استماع، حتى الجولة التي قام بها رئيسها أنفق عليها من ماله الخاص أو بدعوة من صديق له. إذن كلمة الحوار أصبحت هنا كلمة محجوبة لأن الغرب كله بلا استثناء قال "إننا معنيون بصدام الحضارات" وفي المقابل لم يقل أي مسلم مثل هذا الكلام قط، بل بالعكس قمنا بدور حمائم السلام وركزنا على حوار الحضارات.

ولنقرأ ما حدث في الدنمارك، ألم يحدث ذلك بعد احتلال أفغانستان والعراق، وبعد تهديد سوريا، وبعد السماح للعالم المسيحي كله أن يمتلك السلاح النووي وفي المقابل الوقوف بكل قوة في وجه إيران لكي لا تمتلك مثل هذه الأسلحة. يجب علينا ألا نجتزئ الأمور، ويجب أن ننظر إلى الغرب كغرب يحاول فرض عولمته إما بتدجين الحكومات أو بإلهاء المؤسسات أو بالضغط على أعصاب الناس مرة أخرى. أما بالنسبة للمسئول عن الرد فهم الناس الذين سكتوا، لأنهم ليست لديهم القدرة على الرد.

نقطة أخرى، إن ما حدث من حرق للسفارات ليس عنفاً، وإنما هو عنف مضاد، لماذا؟ فهذا الصحفي وغيره يقصدون المليار مسلم بهذه الإساءة لتحجيم وضع المسلمين وإظهارهم في صورة الضعيف دائمًا. فالقضية إذن موجهة إلينا، أما الرسول (صلى الله عليه وسلم) فقد وعده ربه بقوله: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾. ونحن في الواقع لسنا ضعفاء ولكننا ندعي الضعف، فالإعلام تعامل مع الموضوع بسطحية، ولم يكن هو الإعلام الذي يتعامل مع الرياضة والفن بكل اهتمام!! وشكرًا.

أ.د. محمد عبد اللطيف (أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة):

في الحقيقة، لدي ملاحظتين تحت سؤال واحد هو: من يدير الأزمة على الجانب العربي والجانب الإسلامي؟ فنحن نرى ردود أفعال شعبية من قبيل مقاطعة المنتجات والدعاء وحرق السفارات...إلخ. لكن المشكلة من يدير الأزمة على الجانب الإسلامي؟! فهل سيُترك الموضوع بهذا الشكل العشوائي المستمر؟ ومن بإمكانه أن يحدد في لحظة ما إذا كان الاعتذار الدنماركي مقبول أم غير مقبولاً، وما إذا كانت الترضية كافية أم غير كافية؟ والحقيقة إننا نعاني أزمة وهى غياب المرجعية على الجانب الإسلامي التي يحترمها كل الناس ويرجعون إليها، ويلتفون حولها ويلتزمون بكلامها، بحيث تحدد هذه المرجعية إلى أي مدى من الممكن أن يستمر هذا الموضوع إذا لم يتم عمل منظم في هذا الاتجاه. وربما يتم ذلك بشكل تلقائي وطبيعي، ونجد بعد فترة أن مرجعية شعبية أصبحت موجودة بصرف النظر عن المؤسسات الرسمية أو غيرها.

الجزء الثاني هو: من يدير الأزمة على جانب الإجراءات وردود الأفعال الرسمية؟ فأنا أرى أن الأمور تسير بشكل فيه نوع من التداعي للأحداث بدون وجود أي شكل من أشكال المراجعة، بمعنى أن هناك مثلاً مقاطعة للسلع الدنماركية على مستوى العالم الإسلامي، ولكنني أرى أنه لا يجوز اعتبار هؤلاء أعداء إلى الأبد، فهناك شركات دنماركية لها مصالح في العالم الإسلامي يمكن التعامل معها ومن خلالها يمكننا إيصال الصورة الصحيحة عن الإسلام للبلاد التي يعرفونها أكثر منا. وبالتالي نحن نريد أن تسير الأمور بشكل منظَّم وألا يصبح رجل الشارع هو من يحركها بعواطفه ووفقًا لمزاجه الذي قد يكون أحيانًا فيه نوع من المزايدة، وشكرًا.

د. نبيل علي (رئيس شركة هندسة اللغة):

سأنقل لحضراتكم تجربة قمت بها لمنظمة "الأليكسو" عن صورة الثقافة العربية والحضارة الإسلامية على الإنترنت. وبالفعل هناك مصادر كثيرة تشوه هذه الصورة، وأنا سألخص هذه المحاولات، وأقول إنه يجب أن نمسك نصاب حركة معاداة الإسلام ولا نتركها لغيرها، وأريد أن ننظر إلى القضية بعد حادث الدنمارك، وكيف نتعامل مع ذلك. أولاً، يجب ألا نستخدم مصطلح "إسلاموفوبيا" بل "معاداة الإسلام" لأن "إسلاموفوبيا" تحول

القضية إلى عقدة الخوف وإلى ظاهرة نفسية، في حين أن معاداة السامية حولتها إلى تشريعات وإلى أشياء كثيرة جدًا.

ثانيًا، أن "الإسلاموفوبيا" الأمريكية غير "الإسلاموفوبيا" الأوروبية، "فالإسلاموفوبيا" الموجودة في أوروبا يمكن فيها المهادنة، والجاليات الإسلامية في أوروبا تنوي أن تصيغ صياغة وسطًا، ولكن البيئة المحيطة لا تساعد على ذلك. في حين أن "الإسلاموفوبيا" الأمريكية هي لمواجهة اللوبي اليهودي والمسيحي الديني الذي ضغط على الإسلام بشكل عظيم. ويجب علينا أن نفكك خطاب معاداة السامية، وأن نصل لبراعتهم في استخدام القوة اللينة. وأوجه خطابي إلى د.يعقوب بيترسون الذي يقول إنهم لا يستطيعون أن يغيّروا القوانين ليحموا الإسلام من حرية التعبير، وأريد أن أسأله "لماذا التزمت كندا والولايات المتحدة وكثير من دول الاتحاد الأوروبي بقوانين معاداة السامية واعتبرتها قوانين لابد من الالتزام بها؟"، ولكن عندما يمس الأمر الإسلام يصبح المبرر هو حرية التعبير واحترام التشريعات والقوانين الموجودة. وعندما نقول إن الدين الإسلامي هو الدين الرسمي يقولون إنه ليس لدينا تنوع ثقافي.

نقطة أخرى، وأريد هنا أن نكون إيجابيين، وهي كيف نحيي الحوار الإسلامي-الأوروبي. أعتقد أن الكنيسة الكاثوليكية وبابا الفاتيكان كانا حريصين جدًا على إقامة حوار فعّال، وأعتقد أن رغبة الكنيسة الكاثوليكية في الحوار مع الإسلام هي فعلاً نزعة صادقة وأمينة، خاصة وأنها تأتي من قيمة عظيمة نحترمها جميعًا. وحقيقةً، فإن هذا الحوار مستمر منذ ثلاثين سنة ولم يُنجز ولم يثمر أي شيء. وأرى أنه حان الوقت لنكتسب قدرة الدبلوماسية الدينية والتفاوض الديني، ونعد كوادر حقيقية لهذا الحوار، فبصراحة نحن نرسل إلى هذه الحوارات من ليست لديهم خبرة بعولمة الدين وعولمة الثقافة وأثر المتغير المعلوماتي على الإعلام، ولعبة الإعلام الغربي القاسية التي توجه العداء للإسلام.

وهناك محورين للحوار: محور الحوار الأوروبي-العربي، والذي أخيرًا قرر أن يدرج القضايا الثقافية في العملية. ومشكلة هذا الحوار، أن المسلمين يذهبون بكل قضايانا السياسية، وفي المقابل لا يأخذ الأوروبيون هذه الأمور بجدية لأنهم يركزون على القضايا الاقتصادية وكيفية الحفاظ على المكاسب الاقتصادية لهم. وهكذا يصبح الأمر أشبه بـ"حوار طرشان"، لدرجة وصلت بأحد المفكرين الفرنسيين أن يقول: "إننا نذهب لهذا

الحوار مفترضين أنه حوار من جانب واحد" ولذلك يجب إعادة النظر في هذا الأمر بطريقة صحيحة. أما المحور الثاني في هذا الحوار هو أننا إذا أردنا أن نقيم حوارًا إسلاميًا -مسيحيًا، لابد أن نقيم أولاً حوارًا إسلاميًا-مسيحيًا داخل المنطقة العربية مع الأقباط ومع المارون ومع جميع الفئات المسيحية في الوطن العربي، حتى يكون هذا هو معمل الاختبار لنا لنستعد للحوار الأوسع.

نقطة أخرى تتعلق بالتنوع الثقافي، فالتنوع الثقافي هو أهم إستراتيجيات اليونسكو، ولقد عقد مؤتمر عام ١٩٩٨ خاص بهذا الأمر، كما أن كل أوروبا تحتفي بهذا الأمر، ولكن في الواقع فإن احتفائهم بالتنوع الثقافي يطابق تمامًا احتفائهم بالديمقراطية الشكلية. فهم في أوروبا يشكون من العولمة بالأسلوب الأمريكي، ولذلك فإن التنوع الثقافي هو أحد الأسلحة الثقافية العظيمة لأوروبا ضد عولمة الولايات المتحدة، ولكنها عندما تأتي للإسلام تتناسى هذا؛ لأنها مربوطة بمصالح اقتصادية، فهم دائمًا يسقطون المسكوت عنه في الخطاب المعادي للإسلام لأن وراءه دوافع كره الأجانب والخوف من البطالة...إلخ. ولذلك هناك بالفعل سياسة الكيل بمكيالين من جانبهم ومن جانبنا نحن أيضًا، وعليه يجب التصدي لهذا الأمر بكل جدية. وإذا كانت أوروبا تحتفي بتنوعها الثقافي، وكذلك إسرائيل التي تصور نفسها على الإنترنت بأنها موزاييك من التنوع الثقافي، فلماذا لا نحتفي نحن العرب بتنوعنا الثقافي. فعندنا تجربة بوتفليقة في استيعاب الأمازيغية في الجزائر، ولبنان تعد معملاً عظيمًا للتنوع الثقافي. لابد أن نقوم بذلك، وإلا سيظل خطابنا الثقافي الديني محصورًا في مقولات متكررة وغير مجدية وعقيمة.

ومن هنا أؤكد على ضرورة الاستخدام الأمثل للإنترنت، فنحن موقفنا على الإنترنت سيئ جدًا أمام خصم يهودي أجاد إقامة التحالف بينه وبين المسيحية على مستوى كبير جدًا، ويكفي فاعلية الحوار اليهودي الكاثوليكي الذي انتزع من الكنيسة الكاثوليكية أهم تنازلاتها بإعفاء اليهود من مسئولية قتل المسيح. ولذلك يجب أن ننتقل على هذه الراحلة مثلهم بقضايا محددة، ولقد تمت هذه العملية بعرض الفكر اليهودي لقضية معاداة السامية في سياقات إنسانية، فيجتذب ويحصد التأييد له من كافة الاتجاهات. وهذه السياقات مثل الأقليات، والاضطهاد الديني، وحرية التعبير، والديمقراطية، والدفاع عن حقوق الشواذ...إلخ.

نقطة أخرى، تتعلق بالاتهامات التي توجه لنا بأننا نكيل بمكيالين، وذلك عندما ندافع عن مواقفنا الآن، وفي نفس الوقت كنا قد وقفنا ضدهم في أحداث ١١ سبتمبر التي أودت بحياة الآلاف والتي تمت باسم الدين. وهذا كلام خاطئ، فمعظم الحكومات العربية أبدت اعتذارها الشديد وتبرؤها التام مما حدث، وذلك من منطلق إنساني واضح جدًا. ويجب أن تتم المقابلة بين الموقف الرسمي للدول الأوروبية والموقف الشعبي لها، وهذا هو ملاذنا الوحيد، لأن كثيرًا جدًا من المشاكل الحقيقية لهذه العملية نشأت من فكر أمريكي بعد ١١ من سبتمبر. فكيف نقبل فكرة تجفيف منابع الجمعيات الخيرية الإسلامية؟ فمن الأولى أن يبدأوا بتجفيف منابع الاختلاف الثقافي بينهم وبيننا، قبل أن يقوموا بتجفيف منابع الجمعيات الخيرية التي ترعى الفقراء وتقدم الدعم للفلسطينيين الذين هم في أمس الحاجة إليه.

وأخيرًا، أود أن أشير إلى أننا اقترحنا على الأزهر الشريف وعلى منظمة الأليكسو أن نقيم شبكة عربية لخدمة الثقافة الدينية على الإنترنت. وهذا المشروع ذهب إلى المنظمة ووافقت عليه، وتم تكليفي بتنفيذه في أول مرحلة، ولكنني اعتذرت لأن الميزانية التي تم توفيرها كانت غير كافية على الإطلاق (٨٠ ألف دولار)، كما أن موقع الأزهر على الإنترنت موقع هزيل للغاية، مع أنه يجب أن يكون مصدرًا للمعرفة الحقيقية والحقّة عن ديننا الحنيف. ولذلك أقول إن لدينا وسائل كثيرة جدًا لمواجهة خطاب معاداة الإسلام، لأنه خطاب هزيل ويفتقد إلى العلمية، وشكرًا.

د. عماد جاد:

أولاً، أعود وأؤكد على تحفظي على اللغة الكلية من قبيل الكلام عن "المسيحيين" أو "اليهود" أو "اتفق المسيحيون واليهود"، وأرى أن هذه اللغة مضرّة أكثر من كونها مفيدة.

النقطة الثانية، أرى أن القضية الحالية بها نوع من المزايدة ومحاولة التوظيف من نظم حكم ومجموعات معينة وهكذا، وعليه فإن الفكرة التي يجب أن نناقشها هي "ما الحل المُرضِي؟" وأنا حتى الآن لم أسمع ماذا يمكن أن يحدث ويكون بمثابة حلاً مرضيًا حتى تنتهي هذه المسألة.

النقطة الأخيرة، بخصوص ما أشار إليه د.نبيل على، وهي نقطة مهمة، هى فكرة الحوار الداخلي. وأنا أتذكر أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر كتب د.مصطفى الفقي مقالة في

جريدة الحياة قال فيها إنه على المسيحيين العرب أن يتصدوا لتصحيح صورة الإسلام في الغرب. وألاحظ أن من خلال هذه الأزمة وأزمات أخرى يتم تشويه هذه العلاقة، لذلك يجب أن نعمل على تمكين هذه العلاقة في المقام الأول، وشكرًا.

أ.د. محمد السيد الجليند (أستاذ العقيدة الإسلامية بكلية دار العلوم –جامعة القاهرة):

لقد أثلج صدري ما سمعته من د. نبيل علي، وأنا لأول مرة أتعرف على هذا الصوت المهموم بهموم الواقع الذي نعيشه، لأنه تحدث عن واقع الذين يهتمون بهذه القضايا ويدرسونها جيدًا، في العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة. وللأسف الشديد، نحن لم نتعلم من الواقع الذي يُملَى ويُفرَض علينا لا في قليل ولا في كثير.

وأرجو أن نفرق بين ثلاثة مستويات للتعامل مع هذه الواقعة: الأول، هو مستوى العوام من الناس، وهذا لا يُلام عليه أحد؛ لأن هذا انفعال عاطفي أنا شخصيًا أحترمه وأقدره. والثاني، مستوى سياسي تمثله المؤسسات والهيئات الرسمية، وهذا توجه له حساباته وموازناته الخاصة، ولا دخل لنا به. والمستوى الثالث، هو مستوى يضم مثل هذه الجلسات التي يهتم بها العلماء والمتخصصون. وأرجو أن نخرج من هذه الجلسة التي تمثل هذا المستوى بين المستوى العام المستوى السياسي بنقاط محددة، وأرجو ألا تمثل هذه النقاط حبرًا على الورق.

ونحن الآن معنا أخوة من هولندا وأخوة من الدنمارك أرجو أن نستفيد من حضورهم معنا إذا أردنا أن نؤسس نقاط التقاء وحوار بين الحضارات، ونفعِّل ما هو موجود، ماذا يقترحون علينا لإزالة هذا اللبس في فهم الإسلام في كل من الدنمارك وهولندا وفي أوروبا بصفة عامة؟ ولست مع الصوت الذي يقول بأن هناك نقص في المعلومات، فهناك مستويات لديها قدر من المعلومات كافي جدًا ولكنها تسيء توظيفه، وهناك مستويات ينقصها العلم، ربما العلم الكامل بالإسلام وحقيقة الإسلام وموقف الإسلام مع الآخر، وهذا لنا فيه دور. وكنت أتمنى أن نسمع من السفير/ نبيل بدر هذا الخطاب وهذه الكلمة: أين دور المستشار الثقافي في سفاراتنا على مستوى العالم، فهل دورهم سياسي بمعنى خدمة الأنظمة وفقط؟ فأين دورهم في تعريف هذه الدول التي يعيشون فيها بالإسلام والثقافة الإسلامية وموقف الإسلام من الآخر واحتضان الإسلام لكل الثقافات

بحب وأخوة وإنسانية؟ وأعتقد أن هناك مهمة كبيرة جدًا ينبغي أن يقوم بهـا مستشارونا الثقافيون في الخارج من خلال عقد أنشطة ولقاءات للتعريف بالإسلام، وأن يقوم العلماء بعقد ندوات ومحاضرات وجلسات علمية لتعريف هذه البلاد بالإسلام وبالثقافة الإسلامية، بالتعاون مع مراكزنا الثقافية بأوروبا. فكل دولة عربية وإسلامية لها ما يعرف بالمركز الثقافي في هذه الدولة أو تلك، فأين دور هذه المراكز الإسلامية في الدول الأوروبية؟! وليكن ذلك حتى دورها بجانب الدور السياسي.

ويمكن أن نخرج من هذه الجلسة بعدد من التوصيات: فيجب أن يكون لنا دور على الإنترنت للتعريف بالإسلام يقوم عليه أشخاص متخصصون وليس أشخاص انفعاليين؛ لأن الإسلام أصيب من الانفعاليين أكثر مما أصيب من الآخر. وأرجو أن نقرأ توصيات هذه الجلسة على الإنترنت، وأن نقرأها مطبوعة، وأن تُنشر في الدنمارك وفي هولندا. وأرجو أن نستفيد من وجود هذين الشخصين من هاتين الدولتين إذا كانت هناك مساحة لتفعيل حوار الحضارات بين الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية. وأرجو أن نخرج من إطار مصطلحي "حضارة إسلامية" و "حضارة غربية" إلى مصطلحي "حضارة شرقية" و"حضارة غربية"، حتى لا نقحم الأديان فيما لا ينبغي أن تقحم فيه، وشكرًا.

<u>أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (نائب مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):</u>

بالنسبة للتوصيات، فإنه طلب عزيز علينا، ويمكن القيام به من خلال جلسة ملحقة. وفي النهاية، لا يسعنا إلا أن نشكركم على حضوركم شكرًا جزيلاً.

التصريحات والمقالات:

* اعتذار صحيفة يولاندس بوستن.
* إعلان المكتب الصحفي للكرسي الأسقفي المقدس.
* تصريح الأسقف مايكل فيتزجيرالد.
* بيان الفريق العربي للحوار الإسلامي-المسيحي.
* بيان الأقباط المصريين.
* "الرسوم الدنماركية وتداعياتها: قراءة في مغزى العلاقة بين الثقافي/ السياسي وشروط حوار عادل ومتكافوء"

أ.د/ نادية مصطفى

* "الحدث الدنماركي: قراءة تاريخية"

د/ محمد صفار

اعتذار صحيفة يولاندس بوستن

حضرات المواطنين العرب

دعوني أولاً أؤكد على أن صحيفتنا يولاندس بوستن تؤمن وتثمّن حرية الانتماء الديني وتساند الديموقراطية وتحترم حرية كل فرد.

الذي حدث مع الأسف الشديد، هو سوء تفاهم كبير، لا أكثر ولا أقل، حول الرسومات التي شبَّهت الرسول الكريم محمد، وأدت إلى نمو مشاعر العداء للدنمارك والدانمركيين، بما في ذلك الدعوة إلى مقاطعة البضائع الدنماركية. وهنا اسمحوا لى بإيضاح بعض النقاط، آملاً إزالة سوء الفهم هذا:

قامت صحيفة يولاندس بوستن بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٣٠ ميلادى بنشر إثنتي عشر صورة للنبي محمد رسمها رسامون دانماركيون. ومن المهم جدًا هنا الإشارة إلى أن هذه الرسومات لم يكن القصد منها النيل من شخص النبي بتاتًا، أو الحط من قيمته، بل كانت مدخلاً للحوار حول حرية التعبير عن الرأى، التي نعتز بها فى بلادنا. ونحن، لم ندرك حينها، مدى حساسية المسألة لملايين المسلمين، الذين يعيشون فى الدنمارك كمواطنين وجزء لا يتجزأ من الحياة اليومية فى البلاد. كما أن نشر هذه الرسومات لا يتعارض بأي شكل من الأشكال مع القوانين والأنظمة الدنماركية فيما يتعلق بحرية الصحافة وإبداء الرأى.

لكن هذه الرسومات أساءت، وكما يبدو، إلى ملايين المسلمين فى كل أنحاء العالم، ونحن نأسف جدًا لذلك. لأن هذا، وبكل بساطة، بعيد كل البعد عن قصد الصحيفة، التي سبق لها أن حصلت على جائزة الامتياز من مفوضية الاتحاد الأوروبي، وذلك إثر نشرنا للعديد من المقالات فى ملحق خاص يدعو للتعايش السلمي والاحترام المتبادل بين الدانماركيين وكل الأقليات التي تعيش فيها. واشتمل هذا الملحق على العديد من المواضيع التي تحلّت بالإيجابية عن الإسلام والمسلمين.

والذى حدث فيما بعد هو أن رسومات (مقصودة) مسيئة للإسلام ونبيه الكريم محمد نُشرت وعُرضت فى العالم الإسلامي. هذه الرسومات لا تمت إلى صحيفتنا بصلة ولا علم لنا بها، ونحن منها براء، لأنها لم تُنشر في يوم ما على صفحات يولاندس بوستن. نحن

نحرص دومًا، ونؤكّد على الأخلاق الرفيعة المبنية على أسس احترام المبادىء. لذا فإننا نبدي أسفنا العميق، كون أن البعض ما زال يعتقد بصلتنا وعلاقتنا بهذه الرسومات المغرضة.

وكى نعود إلى الرسومات الإثنتى عشر، والتي نُشرت لدينا، فإن البعض قد يرجع ذلك إلى سوء تفاهم مبني على اختلافات ثقافية، دون أن نفضّل ثقافة على أخرى، ولكن البعض الآخر قدّمها على شكل حملة شرسة نشنّها على المسلمين في الدنمارك والعالم أجمع. هذه الفكرة نرفضها ونشجبها، لأننا نؤمن بحرية الأديان ونحترمها أيًّا كانت، ونقدّس حرية الفرد بممارسة شعائره الدينية، ولم ولا نفكر فى المساس أو الاعتداء على أية ديانة. وإن فهم أحد ما عكس ذلك، فإننا نأسف على إساءة فهمنا، ونؤكد أن المقصود لم يكن أبدًا النيل من أحد.

وفي محاولة جادة من طرفنا، أردنا إزالة سوء الفهم هذا، فعقدنا العديد من الاجتماعات مع ممثلي الجالية الإسلامية فى البلاد، وتمت الاجتماعات في جو إيجابي، والحوار كان بنّاءً، كما أننا نسعى، وبكل الطرق، استكمال روح الحوار مع المسلمين الدنماركيين.

إن رغبتنا أولاً وأخيرًا، هنا في الصحيفة، هي التعايش السلمى بين الشعوب. ونتمنى أن تسود الإيجابية في روح الحوار، حتى لو اختلفت الآراء.

أخيرًا، دعوني، وعلى لسان صحيفة يولاندس بوستن، أعلن عن استنكاري الشديد لأى خطوة تسهتدف النيل من أديان أو قوميات أو شعوب معينة. وكلي أمل أن أكون بهذا قد أزلت سوء التفاهم وبالله التوفيق.

مع أطيب التمنيات

كارستن يوسته

(رئيس تحرير صحيفة يولاندس بوستن)

إعلان المكتب الصحفي للكرسي الأسقفي المقدس

٤ فبراير ٢٠٠٦

ردًا على ما طلب مؤخرًا بشأن موقف الكرسي الأسقفي المقدس بخصوص الرسوم الكاريكاتيرية التي صدرت مؤخرًا وتشكل إساءة للمشاعر والمعتقدات الدينية للأفراد أو لجميع المجتمعات، فإن المكتب الصحفي للكرسي الأسقفي المقدس يصدر البيان التالي في هذا الشأن:

١- إن حق حرية الفكر والتعبير، والذي كفله الإعلان الدولي لحقوق الإنسان، لا يتضمن ولا يعني حق الإساءة للمشاعر والمعتقدات الدينية وأتباعها، وبالطبع فإن هذا المبدأ ينطبق على جميع الأديان الأخرى أيًّا كانت.

٢- بالإضافة إلى ذلك فإن التعايش المشترك بين البشر يتطلب وجود مناخ من الاحترام المتبادل، من أجل نصرة ووجود السلام بين الشعوب والأمم، وفي الوقت نفسه، فإن وجود العديد من أشكال النقد اللاذع أو السخرية الحادة من الآخرين تعد دلالات للافتقار إلى احترام حساسية البشر في هذا الشأن، كما أنها تشكل في بعض الأحيان استفزازًا غير مقبول، والتاريخ يعلمنا بأن التئام الجراح القائمة في حياة الشعوب لا يتم بذلك الشكل أو النهج.

٣- كذلك فمن الضروري تأكيد أن الإساءات التي تصدر من شخص بمفرده أو من أحد المؤسسات الصحفية بذاتها، لا يمكن إرجاعها أو نسبها إلى الدولة التي يتبعها ذلك الفرد أو تلك المؤسسة الصحفية، حيث أن تلك الدولة التي يتبعها ذلك الفرد أو تلك المؤسسة ستتدخل بدورها طبقًا لمبادئ تشريعاتها القومية، كما أن أعمال العنف هي الأخرى شيء -بل أمر- يؤسف له ومرفوض.

ويجب على أي شخص ألا يتجاوز روح ونصوص دينه وذلك كرد على تلك الاستفزازات وعدم التسامح سواء بالقول أو الفعل ورد الفعل أيًّا كان مصدره، فإنه دومًا يشكل تهديدًا جادًا للسلام.

الإساءة للعقيدة والمشاعر الدينية

الأسقف / مايكل فيزجيرالد.

رئيس المجلس البابوى للحوار بين الأديان السماوية.

ترجمة: أبي أمين عبد العال.

ما نشر مؤخرًا من رسوم كرتونية لا تحترم الإسلام وتسيء إليه، وعلـــى الأخـــص تهين رسول الإسلام، قد تسببت في وجود شعور عميق وجاد بالاســتياء والحــزن لــدى المسلمين، وإن المجلس البابوي للحوار بين الأديان السماوية يشارك الأخوة المسلمين فــى العالم أجمع تلك المشاعر والأحزان، ويعبر عن تضامنه معهم ومشاركتهم تلك اللحظــات المؤلمة. وفى الوقت الذى يؤيد فيه المجلس البابوي مبدأ حرية التعبير، فإن المجلس يؤكــد أنه يتحتم خلال ممارسة حق حرية التعبير أن يتم ذلك مع وجود الشعور بالمسئولية، فــإن المعتقدات والرموز الدينية جديرة بأن تحترم، كما أنه يجب دومًا أن يوضع فى الاعتبــار مسألة حساسية الشعوب فى أي مكان فيما يتعلق بالمسائل الدينية.

ويأمل المجلس فى أن تشكل تلك الأحداث المؤلمة مناسبة لخلق رد فعــل جــاد إزاء ضرورة احترام القيم الدينية فى جميع المجتمعات، وتوخي التطبيق الصائب لحق التعبيــر خاصة فيما يتعلق بالمسئولية الملقاة على عاتق وسائل الإعلام فى هذا الشأن.

بيان الفريق العربي للحوار الإسلامي – المسيحي
Arab Group for Christian-Muslim Dialogue

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان
الفريق العربى للحوار الإسلامي المسيحي
حول نشر صور كاريكاتورية غير لائقة
أساءت لمشاعر المسلمين

إن الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي، وقد تابع بقلق عميق الأحداث المؤسفة التي بدأت بنشر صور مسيئة إلى مشاعر ملايين المسلمين فى إحدى صحف الدانمارك، ثم توالت بتكرار هذا النشر فى صحف عدد من الدول الأوربية وغيرها، يعرب عن استنكاره الشديد للإساءة إلى المشاعر الدينية لأهل أى دين أو السخرية برموزه أو مقدساته من الشعائر والشرائع والكتب والأماكن، ويرى الفريق فى هذه الإساءات بعثًا لروح التعصب الممقوت والبغضاء الهدامة، وتعطيلاً للمحاولات المستمرة التى بذلها ويبذلها الفريق، وغيره من العاملين لوحدة أهل الأديان فى مواجهة التحديات المحلية والعالمية، لإعلاء روح الأخوة الإنسانية والتفهم الواعى محل روح التحزب الطائفي والتشكيك لدى كل فريق بالآخرين.

ويقدر الفريق المشاعر الغاضبة التى عبرت عنها القيادات والشعوب العربية والإسلامية، كما يقدر المواقف المسئولة التى أعربت عنها منظمات دولية محترمة مثل منظمة المؤتمر الإسلامى والاتحاد العالمى لعلماء المسلمين والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم. وينظر الفريق بعين التقدير إلى تضامن المسيحيين مع إخوانهم المسلمين والذى عبرت عنه حاضرة الفاتيكان ومجلس الكنائس العالمي وهيئات مسيحية دولية وإقليمية فضلاً عن قيادات روحية كثيرة. وفى الوقت نفسه يعترض الفريق اعتراضًا مبدئيًا على أي عدوان تتعرض له السفارات والقنصليات والمكاتب والشركات والمؤسسات الأجنبية في أي دولة عربية وإسلامية.

ويخص الفريق بالذكر مقار البعثات الدبلوماسية التى تصون المبادىء الإسلامية والاتفاقات الدولية والقوانين حرمتها، تحفظ للعاملين فيها حقهم فى الحماية من أي عدوان عليهم. إن مثل هذه الإعتداءات التي وقعت فى بعض البلاد العربية والإسلامية لا تخدم

قضية التفاهم الضروري بين أهل الأديان ولا تؤدي إلا إلى مزيد من ردود الفعل الضارة ممن اعتدى على سفارات بلدانهم وقنصلياتهم أو مواطنيهم فى أي بلد كان الاعتداء.

إن الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي يؤكد على حق الاحتجاج على نشر أي رسم أو نص يسئ إلى أى عقيدة دينية، ويهيب بالمسلمين أن يكون رد الفعل فى إطار الالتزام بالأخلاق والقيم والإسلامية التي تدعو إلى الحوار بالتي هي أحسن وأن يغلبوا صوت الحكمة على التصرفات الانفعالية التي لا طائل من ورائها. كما يدعو وسائل الإعلام فى العالم كله، لاسيما فى أوروبا وسائر البلدان الغربية، إلى احترام مشاعر المسلمين، واحترام سائر أهل الأديان في تناول أنبيائهم وكتبهم ومقدساتهم كافة تمكينًا للسلام العالمي والإخاء الإنساني والتعاون الدولي ومحافظةً على منجزات التفاهم التي تم التوصل إليها عبر نحو نصف قرن من العمل الجاد المضني بين المسلمين والمسيحيين خاصة.

وقد بادر الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي بتوجيه رسالة إلى الهيئات المسيحية الدولية وإلى الجمعية العامة التاسعة لمجلس الكنائس العالمي، والتى تعقد اجتماعها فى الاسبوع القادم فى البرازيل، تتضمن المعانى السابقة، طالبًا أن يعزز المجلس جهوده فى تنبيه المسيحيين إلى مخاطر الإساءة إلى الإسلام والمسلمين، ويواصل دعوته بكل الوسائل إلى إشاعة الاحترام المتبادل بين أهل الأديان كافة، والتعرف الصادق على مواقف كل من الطرفين من خلال الحوار الصريح البناء.

ويأمل الفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي بكل صدق أن تكون أحداث العنف التي لا تعبر عن التقاليد الدينية الإسلامية غير المسئولة التي وقعت على مقرات بعض البعثات الدبلوماسية هو آخر حلقات الخروج عن الحدود الواجبة فى التعامل مع كافة السفارات والبعثات الأجنبية حسب القوانين الدولية والوطنية وبروح الأخلاق السمحة، وأن لا يتكرر بأية صورة من الصور، وقوع إساءة لأهل أي دين بتصرف غير مسئول من الصحافة أو غيرها من أجهزة الإعلام ووسائل مخاطبة الرأي العام.

رئيس الفريق	**الأمين العام**
القاضي عباس الحلبى	**القس د. رياض جرجور**

بيان التنديد بالتهجم على الرموز الدينية

باسم الأقباط المصريين، انطلاقًا من القيم المسيحية التي تحض على المحبة الخالصة واحترام معتقدات الآخرين.. كذلك انطلاقًا من الحياة المشتركة التي جمعتهم بالمسلمين المصريين مقدمة تراثًا فريدًا للتعايش بين أبناء الديانتين المسيحية والإسلامية، مما مثل خبرة حية على أرض الواقع مكنتهما من التضامن والتكامل معًا فى مواجهة الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية، وأسست لاحترام متبادل لمعتقدات كل طرف.. فإننا نرفض جملةً وتفصيلاً ما نُشر بإحدى الجرائد الدنماركية وجرائد أوروبية أخرى، وسبب جرحًا لمشاعر إخواننا المسلمين فيما يتعلق بالرسول الكريم. إن موقفنا الثابت هو الرفض التام لإهانة الإسلام ورسوله الكريم والسجال الديني الإسلامي والمسيحي المنتشر في الوسائل الإعلامية المختلفة وصفحات الإنترنت، والذى يؤدي إلى إثارة مشاعر المسلمين والمسيحيين وتعزيز الفتن والنعرات الطائفية.

ونحن نهيب بالجهات المعنية أن تتدارك الأمر، وألا تخلط بين حرية التعبير والإبداع وبين إهانة أي رمز من الرموز الدينية.

الرسوم الدنماركية وتداعياتها:
قراءة في مغزى العلاقة بين الثقافي/ السياسي
وشروط حوار عادل ومتكافئ

أ. د/ نادية محمود مصطفى

لم تخل العلاقات بين العالم الإسلامي وبين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلال السنوات الخمس الماضية (أي منذ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بصفة خاصة) من مشاكل ذات أبعاد ثقافية-دينية فرضت تداعياتها كقضايا سياسية. ونذكر منها بصفة خاصة: القانون الفرنسي بشأن العلامات الدينية الظاهرة، الإساءة للمصحف في جوانتانامو، تصريحات لنخب سياسية ونخب مثقفة تسيء للإسلام والمسلمين، وإصدارات عديدة من دور نشر ومجلات وصحف تشوه بدورها الإسلام والمسلمين وتسئ للرسول والقرءان، قانون تجريم معاداة السامية الأمريكي، ناهيك بالطبع عن وقائع متكررة يقوم على رصدها البعض ولا تحظى بالإعلان الكافي عنها، ومنها رفض ٥٣ دولة قرارًا في الجمعية العامة (٢٠٠٤) بتجريم ازدراء الأديان.

ولم تصل جميعها إلى ما وصلت إليه الأزمة الراهنة التي انفجرت وبطريقة متصاعدة منذ منتصف يناير ٢٠٠٦ مثيرة لنطاق واسع من الأسئلة حول ما وصل إليه العداء للإسلام والمسلمين وحول مستقبل "الحوار" العادل والمتكافئ.

وإذا كان الصعود المتزايد للأبعاد الدينية والثقافية للعلاقات الدولية بصفة عامة، وفيما بين العالم الإسلامي والغرب بصفة خاصة، قد أفرز تجدد الاهتمام وتصاعده بمجال "الحوار بين الأديان والثقافات"، ليقع في قلب "السياسات العالمية" الراهنة، فإن هذا المجال -نظريًا وعلى صعيد الحركة- قد شهد جدالات عديدة ودرجات من التباين في الآراء والتوافق بينها حول مناطق من أهمها: أهداف الحوار ودوافعه وشروطه ومجالاته، وكذلك وظيفته على ضوء العلاقة بين الثقافي والسياسي. ولقد مثّلت الأحداث المشار إليها عاليًا – وغيرها من أحداث العلاقات الإسلامية المسيحية، والعلاقات بين الطوائف والمذاهب والقوميات، على الأصعدة الوطنية والإقليمية في العالم الإسلامي- ساحة هامة لاختبار طبيعة الجدال بين اتجاهات فكرية وسياسية متنوعة على الجانبين. إلا أن الأزمة التي

فجرتها الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) هي غير مسبوقة، نظرًا لطبيعة تطورات الحدث الذي فجرها وردود الفعل تجاهها، واتساع نطاق تداعياتها، وتعدد القضايا محل الاهتمام وتداخلها، وتعدد الفواعل الرسمية والمدنية والشعبية التي تحركت.

فهي أزمة بدت في منشأها (أي بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من نشر الرسوم التي لم يعرها أحد اهتمام يذكر في حينه) كأنها تعبير عن عدوان فردي (مقصود أو غير مقصود) من جانب دنماركي، وتعبير عن غضب واستياء من الجانب الآخر أي العالم الإسلامي. إلا أنه مع توالى وتطور الأحداث (منذ أوائل يناير) وعبر ما يقرب من الشهرين، فلقد ظهر أن الأزمة فجرها سلوك متطرف من جانب بعض الأوربيين (الصحيفة)، وسلوك متعجرف وأحمق وغير منصف من بعضهم الآخر (الرسمي) يرفض الاعتذار أو الإدانة لما بدر من جانبهم، وهم الذي ما فتئوا -إعلاميون ومفكرون وساسة- يدعون العالم الإسلامي للحوار السلمي والتغلب على التطرف والتسامح مع الآخر. ومن ناحية أخرى، هي أزمة خرجت فيها شعوب الأمة الإسلامية قبل حكامها من أجل رسولها وإسلامها تدافع عنهما وعلى نحو تراكمت معه وبعده على الجانبين مواقف الأطراف المعنية الرسمية منها والفكرية والشعبية.

ولذا تشكلت صورة تدفع في مجملها لإعادة النظر والتدبر في كل ما جرى وما قيل بشأن الحوار على الجانبين؛ لأن الأزمة وتداعياتها كشفت عن أن قدر "الصراع" أكبر من قدر "الحوار" على ساحة امتزجت فيها المصالح بالمشاعر، والعدوان بالدفاع، وذلك في نفس الوقت الذي تختل على صعيدها موازين القوى المادية وغير المادية بين نموذجين معرفيين ورؤيتين للعالم، أي بين "العالم الإسلامي والغرب". ولذا لم تكن الأزمة طارئة أو مفاجئة ولكن هي تعبير -في منشأها- عن دور متصاعد في العداء للإسلام والمسلمين والذي سبق وتكررت وبصورة متزايدة وقائعه.

وعلى ضوء زخم الأحداث والخطابات والمواقف منذ اندلاع الأزمة، وعلى ضوء التفاعلات الممتدة منذ منتصف يناير وحتى منتصف مارس ٢٠٠٦ يتضح لنا الحاجة للتوقف عند ثلاث جوانب وقائعية وسياسية ومعرفية تتصل بتشخيص وتفسير ما حدث، وقبل أن نصل إلى "ما العمل".

الجانب الأول: من الجاني ومن الضحية؟

انفجرت الأزمة بعد نشر الرسوم بأكثر من ثلاثة شهور حيث تم النشر في ٢٠٠٥/٩/٣٠ ثم تجدد النشر في ٢٠٠٥/١/١٠ في النرويج. فكيف تطور مسارها وصولاً إلى ما حدث من عنف هيكلي من جانب صحف أوروبية قامت بالنشر تضامناً مع الصحيفة الدنماركية والنرويجية، ومن جانب الحكومة الدنماركية في رفضها الاعتذار، أو ما حدث من عنف مادي في جانب من الشارع العربي والإسلامي ضد عدد من سفارات وقنصليات دول معينة، وأخيرًا ما جرى من المقاطعة؟ وهو الأمر الذي طرح قضية من الجاني ومن الضحية بأكثر من صورة.

فمن ناحية، بعد أن توالت المظاهرات وبدأت المقاطعة ووقعت أعمال حرق بعض السفارات، وبالرغم من رفض الجهات الدنماركية والأوروبية الاعتذار بصورة مناسبة، توالت -في المقابل- مطالبة هذا الجانب الأوروبي للمسلمين بالنزوع إلى الأسلوب السلمي الحضاري للحوار، في حين أن القوة الأمريكية العسكرية الغاشمة في العراق مثلاً تُستخدم باسم الدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان -الدين الجديد- للعالم الغربي، كما تُستخدم حليفتها الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني باسم الحرب على الإرهاب، الدين الجديد الثاني للعالم الغربي.

كما يطرح هذا الأمر من ناحية أخرى التذكرة بأن هذه الواقعة ليست الأولى من نوعها في أوروبا أو أمريكا وإن اختلفت الأشكال مما يستوجب التوقف لتحديد موضعها من أنماط تكرار مثل هذه الوقائع -على الأقل خلال السنوات الخمس الماضية- ومن ثم شرح لماذا الأزمة الآن وعلى هذا النحو؟ وهل يظل معقولاً، بعد كل هذه الجهود المبذولة في الحوارات، التبرير بأن الجهل بالثقافة الإسلامية وقيمها هو السبب؟ وهل الامتناع عن الإساءة لرسول الله يحتاج هذه المعرفة؟ وهل ما تقدمه الدول والشعوب العربية والإسلامية من جهود على ساحة الحوار، مازالت قاصرة وناقصة (رغم تعدد هذه الجهود وتنوعها واستمرارها) في تقديم صورة الإسلام للغرب؟ أم أن صورة المسلمين هي المسئولة حيث أنها بالفعل صورة مشوهة سواء عن حقيقة أم عن قصد متعمد؟ أم يجب القول أن الأزمة الراهنة تنتج عن سلوك تطرف فكري وحماقة سياسية مقصودة، وهذه المرة من جانب أطراف أوروبية؟ -حيث سبق لأزمات أخرى أن اتُهِمَ فيها العرب والمسلمون بالتطرف الفكري السياسي.

ومن ثم، لابد وأن نطرح اليوم السؤال التالي: هل مازال الحوار الثقافي والديني ذو مصداقية وذو مغزى؟ هل بالإمكان الاستمرار فيه ودفع جهوده؟ ألم تتأكد بعد مؤشرات وجود حملة على الإسلام والمسلمين تتخذ، وبصورة متدرجة ومنظمة ومتصاعدة، شكلاً يقدم إجابة واضحة على أن الإسلام –وليس فقط المسلمين– أضحى هو المستهدف؟ وهو الأمر الذي دفع الرئيس كلينتون، بوضوح وإيجاز شديدين للتحذير من مخاطر أن يصبح العداء للإسلام هو البديل عن العداء للسامية؟

مما لا شك فيه أن متابعة وقائع بداية الأزمة وتصعيدها من الجانب الأوروبي تبين مسئوليته من خلال أعمال عنف هيكلية مثل: رفض الاعتذار الرسمي، وتوالى النشر في ٢٢ دولة أوروبية تحت ذريعة تأكيد التمسك بحق حرية التعبير والدفاع عنه بل والوصول إلى حد الإعلان عن أن إعادة النشر هو اختبار للمدى الذي سيصل إليه رد فعل المسلمين ضد هذا النمط مما سمى "حرية التعبير"، أي النمط الذي يزدري عمدًا وقصدًا، ويسئ لرسول الإسلام.

الجانب الثاني: السياق السياسي للأزمة

ما موضع هذه الأحداث –سواء الفعل الدنماركي والأوروبي المتوالي أو سواء ردود الأفعال العربية والإسلامية المتمحورة حول قضية دينية وثقافية– من الإطار السياسي الراهن للعلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، في ظل الإستراتيجية الأمريكية والإستراتيجية الأوروبية تجاه هذا العالم، وتجاه ما يسمى الحرب ضد الإرهاب/ والحرب من أجل الإصلاح والتحول الديموقراطي وحقوق الإنسان؟ وهذا الإطار السياسي يمتزج على صعيده كل من الثقافي–الديني والسياسي بصورة متزايدة. بعبارة أخرى، ما هي العلاقة بين السياسي والثقافي في هذه الأزمة؟ وهو السؤال الذي لا يمكن الإجابة عليه بقدر من الحسم بدون تحديد وضع هذه الأزمة بين ما سبقها من أزمات متكررة، أو بدون استدعاء حال ومضمون خطابات عالمية –مثل خطابات بوش وإدارته– وهي تبرر وتفسر وتشرح الحرب على ما يسمى الإرهاب، التي يديرها المحافظون الجدد متحالفين مع الصهيونية العالمية وإسرائيل، ومستغلين في ذلك سلوك "المتطرفين الإسلاميين" كذريعة للهجوم على كافة المسلمين بتهمة الإرهاب. فهذه الخطابات والسياسات الغربية أيضًا، وليس خطابات بن لادن وأنصاره فقط، تحتوي على مبررات عقيدية لأعمال عنف غربية لا تقل خطورة.

ومن ناحية أخرى، وبدون الانسياق إلى نظرية المؤامرة، يجب أن نتساءل كما تساءل الدكتور/ محمد السيد السعيد في وقت مبكر من اندلاع الأزمة: من يخطط لضرب العلاقات مع أوروبا؟ على أساس أن تدهور العلاقات بين العرب والمسلمين وبين أوروبا هو مطلب عزيز عند مخططي السياسة الأمريكية والإسرائيلية. ولذا لم يكن عجيبًا أن تفرد مصادر صحفية أخرى (جهاد الخازن في الحياة) مساحة للتحذير من مخاطر استخدام صحف وأوساط أمريكية لمفاهيم الفاشية والنازية الإسلامية، وكذلك اتجاه هذه المصادر مع غيرها (لقاء حافظ المرازي في قناة الجزيرة مع دانيال بايبس وخالد أبو الفضل ٢٠٠٦/٢/١٣)، وكذلك بعض التقارير على شبكة الإنترنت) لتسليط الضوء وبطريقة موثقة على العلاقة بين المحافظين الجدد واليمين الدنماركي بصفة عامة، وبين دانيال بايبس والمحرر الثقافي في الصحيفة الدنماركية بصفة خاصة، وما يعنيه ذلك من تعمد نشر الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم). كما أن هذه الرسوم تقدم في نفس الوقت صورة عن المسلمين كإرهابيين ومتشددين ضد النساء.. وغيرها، مما يعني تعمد نشر هذه الصور عن الإسلام والمسلمين كخطوة إضافية في مسلسل استهداف الوجود المسلم في أوروبا والولايات المتحدة، ولكن هذه المرة على الساحة الإسكندنافية التي لا تعرف بعد تعقيدات مناطق أخرى في أوروبا.

ومن ثم فإن تفجير منطقة جديدة من العداء للإسلام في أوروبا إنما يغذي أهداف ما يسمى الحرب على الإرهاب التي تجرى معاركها الأخرى على أراضي الدول الإسلامية. مما يعني أن الأمة بجناحيها: الدول الإسلامية و المسلمين في" الغرب" هما وجهان لعملة واحدة في مخطط إستراتيجية الإدارة الأمريكية الراهنة وحلفائها الأوروبيين في الحرب على الإرهاب. لذا يبقى موقف مسلمي أوروبا وأمريكا في حاجة لتسليط الضوء عليه، وأقصد النخب الفكرية ذات الوزن وليس فقط القيادات الدينية الإسلامية في المجتمعات الأوروبية. حيث تشارك هذه القيادات الفكرية في الجدل الدائر حول قضية موضع الدين في المجال العام مقارنة بالمجال الخاص، وهو الجدال الذي يمثل استجابة للتحدي الذي يفرضه الوجود المسلم أمام بعض أهم مسلّمات الهوية الأوروبية وخاصة العلمانية. ويزداد هذا الأمر أهمية مع التطور الذي يحدث لليمين في أوروبا من حيث تزايد عنصريته وصعوده السياسي.

وتتزايد مؤشرات التنسيق أو التقارب بين اليمين الأوروبي وبين المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يزيد من مخاطر المواجهة بين الشرق والغرب على أسس دينية وثقافية تغذي وتخدم حرب المصالح. فإذا كانتا "الفاشية الإسلامية" و"النازية الإسلامية" مصطلحين قد بدءا في الذيوع، فإن مصطلح "الإسلام الراديكالي" أيضًا قد أخذ يحل محل مصطلح الإرهاب، كما اتضح مثلاً في خطاب الاتحاد الأخير الذي ألقاه بوش ولم يأت فيه على ذكر الإرهاب، بل الإسلام الراديكالي. هنا يكتسب التواصل بين اليمين الأوروبي واليمين الأمريكي دلالته وخطورته. إلا أن للعملة وجهة آخر بالطبع، ألا وهو السياق السياسي الذي يؤثر عليه هذا التواصل ويحيط به، ونقصد الوضع المتفجر وشديد الخطورة في فلسطين والعراق ولبنان وإيران، والدور الأمريكي في إدارته بتحالف واضح مع إسرائيل وبتوافق أوروبي متزايد، بحيث يمكن عدم الاكتفاء الآن بالحديث عن توزيع أدوار أوروبي أمريكي بل عن نوع من التحالف عبر الأطلنطي حول قضايا المنطقة، وهو تحالف جديد تلعب فرنسا (المستقلة) دورًا في تكريسه، أضحى يطرح التساؤل عن مآل إرث السياسية الديجولية ومصير هذا الاستقلال الفرنسي.

بعبارة أخيرة، فإن موضع عواقب أزمة الدنمارك من السياق الإقليمي والعالمي المحيط لا يمكن إغفاله عند محاولة فهم وتفسير توقيت الاندلاع ومسار التطور.

ومن ناحية ثالثة، لا يقتصر الحديث عن العلاقة بين السياسي والثقافي على المستوى الخارجي وعلى التدخل في العالم الإسلامي، بل يمكن أن ننقل الحديث أيضًا إلى الداخل. فالشعوب العربية والإسلامية انتفضت بصور شديدة الوضوح والدلالة للدفاع عن العقيدة والرسول (صلى الله عليه وسلم) محددين الخطوط الحمراء التي لا يمكن قبول تجاوزها من الآخر عند اقترابه من الإسلام والمسلمين، ومهما كانت مبررات وأعذار هذا الآخر (حرية التعبير مثلاً).

ولذا عادت الأمة وأعلنت استمرار وجودها بعد أن كان البعض قد تساءل هل نعلن موت الأمة؟ حيث إن الأمة الإسلامية -في هذه الأزمة- قد تجاوزت في ردود فعلها النخب والحكومات على نحو غير مسبوق، ولذا كان لابد أن تحظى هذه الانتفاضة المستمرة -دفاعًا عن الرسول- بتفسيرات سياسية وليست ثقافية أو دينية فقط، تمحورت حول "التوظيف السياسي" لدفاع الأمة عن رسولها، على أساس أن هذه التلقائية الإيمانية التي عبرت عنها الأمة، قد غلفتها في بعض الحالات اعتبارات سياسية خاصة، مثل

الاحتلال (العراق – فلسطين)، أو المحاصرة والعداء (سوريا – لبنان – إيران). وهذه الاعتبارات يمكن أن تفسر التحول إلى العنف ضد بعض السفارات أو المراكز الثقافية في سوريا ولبنان والأرض المحتلة. كما يشارك في هذا التفسير حالة الاستهداف التي تشترك في الشعور بها كافة الشعوب الإسلامية في هذه المرحلة نتيجة السياسيات الأمريكية والإسرائيلية –وبمساندة أوروبية– في أرجاء العالم الإسلامي المختلفة.

ولذا تساءل البعض هل وظَّفت بعض الحكومات العربية والإسلامية هذه المشاعر الشعبية دفاعًا عن الرسول والإسلام لتحقيق أهداف سياسية سواء في علاقتها مع شعوبها أم مع القوى الخارجية؟ وهو الأمر الذي دفع لتوجيه الاتهام لبعضها (وخاصة إيران وسوريا) بالتآمر لتهييج الشعوب أو لاتهامها جميعًا بالانتهازية لإقدامها على التصدي للدنمارك فقط وليس الدول الغربية الكبرى –وعلى رأسهم الولايات المتحدة– وكذلك إسرائيل. حيث يحدث في هذه الدول من الإساءات المتكررة والمتصاعدة للإسلام –عقيدةً وقرآنًا ورسولاً وتاريخًا وشعوبًا– ما لا يقل عن ما أصاب رسول الله في هذه الحالة الدنماركية وتداعياتها.

وفي مقابل هذه الاتهامات، يمكن القول إن الشعوب قد تجاوزت بعض الحكومات بحيث اضطرت الأخيرة في بعض الحالات لمجاراتها ضد الدنمارك (وليس غيرها). حيث إن الشعوب –هي التي دفعت هذه المرة– حكوماتها –وخاصةً الموالية للغرب ولأمريكا بصفة خاصة– أن تتخذ من التدابير ما كانت لا ترغب المبادرة باتخاذه، وخاصة المقاطعة، إذا لم تخرج الشعوب بهذه الصورة الممتدة والمستمرة. هذا ويمكن القول –من زاوية ثالثة– أن هذه حالة استثنائية التقت فيها الشعوب والنخب والحكومات على مستوى العالم الإسلامي برمته، معلنةً غضب الأمة ودليلاً على عدم موتها.

وهذه اللحظة الاستثنائية لها وجه آخر ألا وهو الإدانات المتتالية للرسوم وتداعياتها والصادرة من المؤسسات الدينية المسيحية في مصر وخارجها وعلى رأسها المؤسسات الأرثوذكسية المصرية. ويلزم التنويه هنا أنه لم يقترن بالمظاهرات الشعبية في العالم الإسلامي –إلا في حالات نادرة– أعمال عنف هيكلية أو مادية ضد مسيحيي الشرق. ونأمل الوعي بأهمية استمرار هذا الوضع والتصدي بشدة لمن يحاول قلب مساره لأن هذا الوضع يسهم بإيجابية في علاج أو التصدي لأزمات العلاقات المسيحية–الإسلامية في مصر وغيرها من الدول الإسلامية.

ويظل استثمار هذه اللحظة بأوجهها المتنوعة والحفاظ على قوة دفعها وجني ثمارها متوقفًا ليس على كيفية إدارة الأزمة ولكن على كيفية تسويتها على نحو يمثل نقطة انطلاق جديدة في وضع الإسلام والمسلمين في نظر الغرب. وأقصد بذلك أمرين: عدم الاقتصار على طلب الاعتذار والامتداد إلي طلب الاعتراف بالإسلام دينًا في دول أوروبا والعالم التي لم تعترف به بعد مثل الدنمارك، والاعتراف بالوضع القانوني للمسلمين وعدم الاقتصار على المطالبة بتشريع أو قرار دولي يجرم ازدراء الأديان ولكن بعدم معاداة الإسلام بصفة خاصة (دون استخدام كلمة إسلاموفوبيا).

الجانب الثالث: المعرفي الفكري

ما دلالة الأزمة بالنسبة لقضايا فكرية ومعرفية في غاية الأهمية يتم طرحها اليوم والجدل حولها مجددًا بين رؤى علمانية ورؤى إسلامية أو على الأقل قيمية؟ وهو الجدل الذي يستحضر دائمًا الإسلام وممارسات المسلمين في القلب منه باعتبارهما دائمًا المتهمين وباعتبار "الحداثيين العلمانيين" هم النموذج والمقياس، وعلى رأس هذه القضايا الآن حرية الرأي والتعبير والتي ينبثق عنها عدة قضايا فرعية ذات دلالة بالنسبة للاختلافات بين نموذجين معرفيين وحضاريين (وخاصة من حيث موضع الدين في كل منهما).

ومن ناحية: هناك قضية التمييز بين نطاق حرية الرأي والاعتقاد وبين نطاق حرية التعبير ومدى الضوابط على كل منهما على نحو يحفظ متطلبات الاجتماع البشري السوي. وقد حظي هذا الجانب بقدر كبير من التأصيل من زاويتين متقابلتين: إحداهما تسقط الدين –وكل ما يتصل به– من اعتبارها تمامًا وبهذا تحتج بحرية التعبير حين تقدم على ازدراء الأديان، بل والله سبحانه وتعالى، بالرغم من أن قوانين الدول الأوروبية التي ينتمي إليها هؤلاء تجرم هذا الازدراء إلا أنه فيما يبدو لا يستخدم هذا الجانب من القانون لحماية هذا الجانب من الوجود الإنساني إلا بشروط شديدة لم تتوافر حتى الآن، بما فيها حالة رسوم الصحيفة الدنماركية. وعلى العكس يجري مثلاً تفعيل حماية حقوق الإنسان لحماية حقوق الشواذ وغيرها. الزاوية الأخرى هي التي ترفض أن تكون حرية التعبير – مهما كانت أهميتها كعماد للنظم الليبرالية الديموقراطية– ماسة بالأديان أو ضد أعراق أو قوميات بعينها. وبعض هؤلاء تقتصر حدود الحرية لديهم على ما يتصل باليهود والسامية ولا تمتد إلى ما يتصل بالإسلام والمسلمين. ولذا وفي حين يتصاعد مسلسل الإساءة للإسلام والمسلمين بصور متعددة وعلى مستويات مختلفة، نجد أن مسلسل تجريم معاداة

السامية (إسرائيل) تتوالى حلقاته بصورة متزايدة، ومن أحداثه (خلال شهري فبراير ومارس) إيقاف عمدة لندن عن العمل بتهمه إهانة صحفي يهودي، والحكم ثلاث سنوات في النمسا على المؤرخ البريطاني إيرفنج بتهمه إنكار الهولوكوست، وأخيرًا خروج وزير الداخلية الفرنسي (ساركوزي) في مظاهرة تنديدًا بمقتل يهودي في فرنسا.

وبناءً على ذلك، تكون الأزمة الراهنة ساحة أكدت سمة المعايير المزدوجة للسياسات الغربية بعد أن اختبرت بعض أهم سمات النموذج المعرفي والرؤية للعالم التي تنبني عليها هذه السياسات في مجموعها، ألا وهي: الصراع، العنصرية والمادية، وهي السمات التي تنتقدها –ومن داخل الغرب ذاته– تيارات فكرية نقدية تحذر من مخاطر أزمة الحضارة الغربية، والتي تتولد من داخلها. ولذا، وحيث تنتقد رؤى حضارية إسلامية نقائص هذه الحضارة الغربية، فإن بعض هذه الرؤى يؤكد أن أزمة هذه الحضارة الغربية الراهنة لا يمكن حلها فقط من داخلها، وخاصة بعد أن وصلت إلى مرحلة متطرفة من الاستعلاء وإنكار الحضارات والثقافات الأخرى. ولذا فهي في حاجة إلى مراجعة تنظر إلى ما تقدمه نماذج حضارية أخرى مثل النموذج الإسلامي، من قيم الاجتماع والعمران البشري العادل والمتكافئ ومنها ما يتصل بحقوق حرية التعبير.

<u>من ناحية أخرى</u>: ينبثق عن قضية حرية التعبير مسألة أخرى تتصل بسبل إدارة أزمات قضايا حرية الرأي والتعبير: فهل يظل حوار النخب هو السبيل حتى ولو نالت "حرية التعبير" (لدى العلماني) من المقدس عند المسلمين؟ أم من الممكن أن تشارك الشعوب في الذود عن مقدساتها ويصبح الخروج التلقائي لهذه الشعوب له دلالة معرفية وكذلك سياسية في حد ذاته؟ وما التبريرات لتخلي الشعوب عن حوار الصالونات والغرف المغلقة من أجل أساليب أكثر تلقائية للذود عن المقدسات؟ وخاصةً أنه لم يعد بمقدور حكوماتهم الذود عنها بقوة بعد أن تخلت من قبل عن الذود عن حياض أخرى، في نفس الوقت الذي تتمترس فيه الولايات المتحدة وأوروبا وراء إسرائيل في تجريم معاداة السامية ومن ثم النيل من حق حرية التعبير باسم تجريم معاداة السامية؟ وهل مازال مقبولاً القول أن الدنماركيين لا يعرفون " ثقافة المسلمين" أو لا يعرفون أن مثل هذه الرسوم تنال من إيمانهم؟ وما جدوى إذن الحوار الذي يدافع عنه الأوروبيون باعتباره سبيل حضاري لحل الخلافات؟ هل هو وسيلتهم لنقل قيم ثقافتهم إلينا فقط أو وسيلتهم لتهدئتنا وإبعادنا عن العنف فقط؟ وهل نحن المطالبون فقط بالحوار لنتفهم الآخر ودوافعه؟ ولماذا لا يتفهم هذا

الآخر ما لدينا أيضًا أم أن الأسهل أن يدعي الجهل في حين تتعدد المؤشرات على قصد تعمد الإساءة إلينا؟ ألا يجب أن يكون الحوار وسيلة في يدهم أيضًا للمعرفة بنا والاعتراف باختلافنا عنهم واحترام هذه الاختلافات؟ أم أن الاحترام المطلوب هو فقط احترام "دين العلمانية"؟

ولهذا يمكن القول أن هذه المرحلة الراهنة من التفاعل أو لنقل من أزمات الحوارات بين الأديان والثقافات، إنما تقدم -من واقع طبيعة الحالة الدنماركية ومسار تطورها- دلالة هامة. ولقد توقف عندها للتحذير منها رموز ليبرالية وقومية ويسارية، وليس فقط رموز إسلامية. أقصد بهذا التحذير من محاولة بعض التيارات في الغرب فرض منظومة قيم ثقافية ورؤى للعالم تجافي خصوصيتنا الثقافية أو محاولة فرض مفهوم حرية التعبير - كما تفهمه العلمانية الغربية- أو تعمد هذه التيارات الإساءة والتحقير للمسلمين وللإسلام.

هذا واقترنت العديد من مؤشرات التعمد والقصد في هذه الإساءة بمؤشرات عن القصد والتعمد من أجل فرض احترام "مفهوم حرية التعبير" الغربي، ولعل من أوضح الأدلة على ذلك هي "رفض الاعتذار" أو "الاعتذار المشروط" أو التلاعب بالاعتذار أو التأكيد على حيوية "حرية التعبير"، وتسريب مبررات حول عدم إمكانية إيجاد تشريع دولي لتجريم ازدراء الأديان بحجة عدم إمكانية منع من يريد انتقاد الأديان.

ومما لا شك فيه أن خروج الشعوب ضد الإساءة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وما تلاها من تداعيات قد قدم من الدلالات ما قد عجزت حوارات "النخب" عن إيصاله، ألا وهو أن هناك خط أحمر لا يمكن تجاوزه بشأن "الدين" في مجتمعاتنا. ومهما قيل عما وصل إليه التدين من "شكلية"، وعن عدم القدرة على إحداث التغيير المجتمعي والتنموي والسياسي، ومهما قيل أيضًا عما وصل إليه التوظيف السياسي للدين، إلا أنه ما زالت درجة التمسك لا تقارن بما وصل إليه حال "التَرك" في الغرب.

ومن هنا يبرز مغزى أصوات ليبرالية -وليس إسلامية فقط- وهي تحذر الغرب من عدم الاجتراء على ما لدينا بقدر ما تم اجتراؤهم على ما لديهم من دين وثقافة. ولعله من الضروري هنا الإشارة إلى ما اعتبره غربيون من المفارقات في سلوك المسلمين الانتقائي، ألا وهو خروجهم في هذه المظاهرات الحاشدة والمقاطعة من أجل الرسول على نحو لم يتحقق مثلاً من أجل الانتفاضة الفلسطينية أو من أجل العراق أو أفغانستان أو من أجل الديمقراطية وضد الاستبداد واحتكار السلطة في بلدانهم. على عكس الغرب حيث

خرجت مظاهرات الخمسة عشر مليونًا احتجاجًا على الحرب على العراق ومناهضة الهيمنة الأمريكية والعولمة... ومع الاستعداد لمناقشة هذه المفارقة بصورة منطقية إلا أنه يظل مشروعًا التساؤل متى يصبح "الدين" لدينا محفزًا للتغير الاجتماعي والسياسي وليس التساؤل متى يتنحى الدين ليتحقق التقدم؟ فإذا كان البعض قد وصف من خرجوا في المظاهرات بأنهم غير متحضرين ومتخلفين، ليس لهم من الإسلام إلا الشكلي منه، إلا أنه يجب علينا أن نتساءل من الذي سرق "جوهر" الإسلام من عقول وسلوك المسلمين طيلة عدة قرون (من الجمود الإسلامي أولاً، ثم من التغريب والعلمنة باسم التحديث)؟ وكيف يمكن أن يصبح الإسلام مصدرًا للتغيير؟

وإذا كانت قضية حرية التعبير بين منظور الغربيين ومنظور المسلمين قد برزت مجددًا الآن، فإن دلالاتها السابق شرحها تضيف إلى دلالات قضية أخرى متزامنة برزت مع ما حققه الإخوان في مصر من فوز في الانتخابات البرلمانية ومع فوز حماس الكاسح في الانتخابات الفلسطينية، ألا وهي قضية العلاقة بين الإسلام والسياسة والمجتمع أو قضية العلاقة بين الإسلام والديموقراطية بصفة خاصة. وذلك بعد أن تجدد أيضًا –بصورة كبيرة– منذ ما بعد ١١/٩ الجدال حول العلاقة بين الإرهاب والمقاومة والجهاد.

وناهيك عن جوانب الاختلاف المعرفية الفكرية في هذه الجدالات فإن جوانبها السياسية تبرز سمة أخرى ألا وهي المعايير المزدوجة الفجة؛ فما يعد حرية تعبير ضد الإسلام هو معاداة للسامية وحقوق الإنسان أو إرهاب في حالات أخرى، صدرت عن عرب ومسلمين أو عن "الغربيين أنفسهم" ولكن هذه المرة ضد إسرائيل (أو ضد السامية). فإذا كان لميركل ورامسفيلد أن يصفا الرئيس الإيراني بأنه هتلر فلا يحق لعمدة لندن أن ينتقد صحفيًا يهوديًا وإلا اتُّهم بمعاداة السامية وأوقف عن العمل.

وهكذا تتوالى على المحك السياسي، وفي ظل نمط توازنات القوى القائمة، جدالات مفروضة من أعلى (من الهيمنة السياسية الأمريكية أحيانًا ومن الهيمنة المعرفية العلمانية الحداثية المفرطة أحيانًا أخرى، وكلاهما يتعرضان للتحديات الجسام الآن). نعم، مفروضة من أعلى، وبانبثاق وتفرع عن الجدل الأم الذي أسسه ودشنه هنتجتون –من أعلى أيضًا– حول صراع الحضارات. بحيث يمكن القول الآن وبعد متابعة تطور وقائع السياسة وتفاعلاتها على الساحة الإسلامية الدولية والداخلية، ومن متابعة تطور الجدالات النظرية والفكرية والمعرفية على ساحة العلاقة بين "الإسلام والغرب" منذ نهاية الحرب الباردة،

يمكن القول بعد كل هذه المتابعات العلمية المنظمة أن خطابات صراع الحضارات والنهايات (الدين، الأيديولوجيا، التاريخ) ليس مجرد مبررات ثقافية ودينية تستخدمها السياسات الأمريكية والأوروبية -في نطاق ما يسمى الحرب على الإرهاب- لتحقيق أهداف ومصالح إستراتيجية عليا، ولكن إحدى هذه المصالح الإستراتيجية العليا أضحت هي إعادة تشكيل عقل المسلمين وفكرهم، وفرض قيم ثقافية ومعرفية على المسلمين في محاولة للتصدي للإسلام المقاوم والممانع. ناهيك عن أهداف أخرى ألا وهي التأثير على شريحة "الغربيين" المحايدة لتتحول نحو العداء للإسلام والمسلمين، بعدما أظهره المسلمون -في ظل هذا المناخ- من عداء لحرية التعبير (تلك الحرية المقدسة لدى الغرب). ومن ثم، يسهل على السياسات الغربية تقديم مزيد من المبررات لشعوبها لما تقترفه باسم معاقبة الإرهاب الإسلامي.

حقيقةً، تحتاج خطابات إسلامية عديدة للتجديد، ولكن ليس بالمواصفات الأمريكية الأوروبية -أو بمعنى أدق العلمانية الحداثية- ولكن وفق متطلبات عملية النهوض اللازمة للأمة الآن؛ أي التي تستطيع أن تستحث قدرات الأمة للقيام ضد كل أنواع الظلم والاستبداد والقهر الداخلي أيضًا ذودًا عن الحرية والعدالة والمساواة بقدر القيام الذي حدث للذود عن الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وهو الرسول الكريم الذي لا يرضيه ما آل إليه حال أمته، وهو الكريم الذي أرسى قواعد الحرية والعدالة والمساواة، وسيرته الفعلية وليس أحاديثه القولية فقط خير شاهد على ذلك.

خلاصة القول: وبعد النظر في هذه الجوانب الثلاثة -الوقائعية والسياسية والمعرفية- يمكن تأكيد مدى تعقد إدارة هذه الأزمة والأزمات المستقبلية، كما يمكن القول أن تجنب إثارة هذه الأزمات ابتداءً، هو أمر لا نتوقع حدوثه قريبًا تحت تأثير توازنات القوى القائمة على الصعيد السياسي والتي تنعكس بقوة على الصعيد الفكري/ الدعوي/ الثقافي، حيث من المتوقع أن تتكرر مثل هذه الأزمات، أو تتكرر مثل هذه الإساءات حتى ولو لم تندلع إثرها أزمة مناظرة، ذلك لأن سجل الشبهات والتشويهات المتعمدة والمقصودة ضد الإسلام والمسلمين هو سجل حافل. ولقد عملت أجهزة ومؤسسات إسلامية إعلامية وأكاديمية عديدة على رصده ومتابعته وكشفه. ويبقى الآن التصدي له بفاعلية وهذا يتطلب أدوات وموارد إعلامية وسياسية تناظر ما لدى الجهات القائمة على بث هذه التشويهات،

وهي جهات ذات أهداف سياسية–دينية في معركتها مع العالم الإسلامي والتي تجري الآن تحت مسمى "الحرب الدولية على الإرهاب".

وتلخص مجموعة من الثنائيات هذا التعقيد على مستوى أسباب الأزمة وتداعياتها:

١- الإساءة للرسول والإساءة للإسلام/ الإساءة للمسلمين.

٢- الجهل بالإسلام / تعمد تشويه الإسلام وتحقيره لعدم الاعتراف به.

٣- تشويه الإسلام بسبب واقع المسلمين المشوّه / تعمد التشويه لمزيد من مبررات الحرب على الإسلام والمسلمين.

٤- حال المسلمين نتاج الإسلام / حال المسلمين نتاج سياسات حكامهم والقوى الخارجية.

٥- "الضعف الإسلامي" تطرف هيكلي من طبيعة الإسلام / تطرف ظرفي نتاج السياق المحيط.

٦- حرية التعبير في الغرب بلا حدود / حرية التعبير في كل مكان تتطلب حدودًا.

٧- حرية تعبير (ضد الإسلام) / عدم حرية التعبير (ضد السامية).

٨- الاحتجاج ضد الإساءة للدين والغضب له بلا حدود / الاحتجاج بحدود (سلمي بدون عنف).

٩- الإساءة للإسلام حوادث فردية / نمط متكرر ومتصاعد يمثل ظاهرة.

١٠- الإساءة للإسلام والمسلمين قضية ثقافية – دينية / قضية سياسية.

١١- الغضب والاحتجاج العنيف/ الحوار السلمي.

١٢- مسلمو الغرب / حكومات الدول الإسلامية / الشعوب الإسلامية.

١٣- الاعتذار / منع تكرار الوقائع.

١٤- تعريف بالإسلام / الاعتذار للمسلمين / تقنين ضد معاداة الإسلام.

الجانب الرابع:

الأزمة بين الإدارة والتسوية والحل: ما الذي جرى وما دلالته؟ وما العمل المطلوب؟ نحو تقنين دولي لشروط حوار عادل ومتكافئ بين الثقافات والأديان:

إن القراءة في المحاور الثلاثة السابقة: على مستوى فعل ورد فعل الشعوب، والنخب والحكومات – على الجانبين المسلم/ والأوروبي، تقودنا إلى القول أن القضية محل الاهتمام قضية معقدة ومركبة وذات مداخل متنوعة، فكرية ومعلوماتية وإعلامية واجتماعية وسياسية وشرعية. ولذا لا عجب إن تنوعت مقتربات تشخيص وتفسير وتبرير أبعاد القضية ومنطلقاتها وتطوراتها وتداعياتها على الجانبين، ناهيك عن تعقد دبلوماسية إدارة الجانبين أيضًا لهذه الأزمة. إلا أن ما يتصل بالعمل الذي جرى (وكذا بمقترحات وتوصيات العمل المطلوب لاحقًا) يستوجب التوقف عند الأمور التالية:

أولاً: إذا كانت دبلوماسية الشارع العربي والإسلامي شديدة الوضوح والصراحة إلا أن دبلوماسية إدارة الرسميين للأزمة اتسمت بالتعقيد والتداخل، وهو الأمر الذي يتطلب رصدًا وتحليلاً خاصًا لرسم الخريطة الدقيقة والعلمية لهذه الإدارة الدبلوماسية. إلا أنه في هذا الموضع يكفي الإشارة إلى ملاحظات أولية خاصة بالجانب الأوروبي والجانب الإسلامي:

فإن الجانب الأوروبي –دول فرادى أو الاتحاد الأوروبي– حين وصل بعض منه إلى مرحلة إدانة الرسوم أو تقديم نوع من الاعتذار فقد قرنه بوضوح بجانبين؛ أحدهما رفض "مسلك العنف والمقاطعة من جانب المسلمين بل وإدانته"، والمبادرة للحركة نحو الحكومات الإسلامية لطلب تهدئة الشعوب وإلغاء المقاطعة كما لو أن تدخل الحكومات الأوروبية ضد حرية التعبير في الصحيفة الدنماركية وغيرها أمر غير مقبول وغير ممكن إلا أن تدخل حكوماتنا مطلوب لتهدئة شعوبها. ناهيك عن المبالغة والتعميم بشأن العنف ضد السفارات في حين أنه كان محدودًا ولا يقل ضراوة عن تعمد وقصد الإساءة بتكرار النشر المتسع النطاق ورفض الاعتذار. وثانيهما هو تأكيد التضامن مع الدنمارك وتأكيد عدم التخلي عن تقاليد حرية التعبير، وعدم إمكانية تجريم ازدراء الأديان بتقنين دولي مثل تجريم العداء للسامية (على الأقل)، ناهيك عن التمسك بشروط هذا التجريم وقيود تطبيقه على كل حالات ازدراء الأديان.

وبذا يمكن القول أن المسلك الأوروبي قد عبر عن نوع من ازدواجية الخطابات أو ما درجوا على تسميته بـ"المواقف المتوازنة". فبالنظر إلى دبلوماسية إدارة الاتحاد الأوروبي للأزمة يمكن توصيفها بأنها كانت محملة بالمعايير المزدوجة (قارن مثلاً بين بيان البرلمان الأوروبي ثم بيان مجلس وزراء الخارجية الأوروبية في ٢٠٠٥/٢/٢٧). ففي نفس الوقت الذي توالت مبادراتهم نحو العالم الإسلامي لاحتواء الأزمة بالطرق المعهودة -أي الدعوة للحوار- فقد كانت خطاباتهم ومواقفهم الرسمية تجاه القضايا الأساسية لا تتحرك قيد أنملة بل تُقدِّم إدانة عنف المسلمين على إدانة حرية التعبير "غير المسئولة". وعدا هذا القاسم المشترك بين المواقف الأوروبية فلقد مثلت مستشارة ألمانيا أكثر المواقف تطرفًا وتضامنًا مع حكومة الدنمارك -قبل ما قدمه رئيس وزرائه الأخير من أسف (وليس اعتذار)- وفي المقابل جاءت فرنسا أكثر استعدادًا لمخاطبة العالم العربي والإسلامي. وكانت إدارة الولايات المتحدة -على لسان بوش- الأكثر صراحة في نقد مبالغة المسلمين في مسلك الرفض للرسوم، والتعبير عن المساندة للدنمارك، واتهام سوريا وإيران بالتوظيف السياسي للأزمة وتحريض الشعوب الإسلامية.

وعلى الجانب العربي والإسلامي الرسمي، لم تتجاوز المواقف المعلنة ما قام به الشارع من إدانة شديدة للإساءة للعقيدة، ومن دعوة للمقاطعة، ومن دعوة للاعتذار الرسمي من الدنمارك.

كما تجاوزت الهيئات المدنية أيضًا في مبادرتها ما قامت به الحكومات فرادى، فلقد تعاقبت هذه الهيئات الوطنية منها وعبر الإقليمية في تسجيل مواقفها وفي تحركها نحو الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر: المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة، رابطة العالم الإسلامي، اتحاد علماء المسلمين،..

كما نشطت منظمة المؤتمر الإسلامي، بصورة واضحة، وكانت الأزمة الساحة الأولى لاختبار تفعيل مقررات قمة مكة الاستثنائية -وخاصة تشكيل الترويكا الإسلامية للقمة وترويكا وزراء الخارجية. واتسم تحرك المنظمة بالسعي للتنسيق في المواقف مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولذا كانت مناسبة إصدار بيان ثلاثي عن المنظمات الثلاثة فرصة للنقاش حول مناطق الاتفاق والاختلاف والأولوية بين الجوانب الثلاثة: الأوروبية، الإسلامية، العالمية، كما جرى التنسيق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية أيضًا.

وبذا يمكن القول إن إدارة الجانب المسلم للأزمة حتى الآن، قد أفرزت توزيعًا للأدوار بين الشعبي، الرسمي الوطني، المدني عبر القومي، الرسمي الجماعي، على نحو غير مسبوق من قبل. وهو الأمر الذي يتطلب دعمًا واستمرارًا وتفعيلاً حتى تصبح هذه المرحلة نقطة تحول في إدارة المسلمين للحوار مع الغرب، وأهم النتائج المرجوة هو توفير أحد أهم ركائز حوار صحي وعادل ومتكافئ ألا وهو تجريم ازدراء وتحقير الإسلام.

ثانيًا: إلى جانب الزخم الرسمي والمدني والشعبي ضد الرسوم وما تلاها من مواقف أوروبية، فلم يكن فقط المهم هو إدانة الرسوم أو إدانة التلكؤ أو التباطؤ أو الرفض الأوروبي للاعتذار (بدرجات متفاوتة) ولكن الأهم أيضًا الموقف الداعي لخطوة أكبر ألا وهي تجريم ازدراء الأديان، فقد أدانت حكومات الدول الإسلامية بسلطاتها ومؤسساتها المختلفة -السياسية والشعبية والدينية- الرسومات، إلا أنها تفاوتت من حيث تكييف طبيعة الأزمة وأسبابها وأثر الأزمة على مستقبل العلاقات بين العالم الإسلامي والأوروبي.

ومع ذلك فقد تحركت جميعها نحو تأييد الشارع وإعلان مساندة المقاطعة في حال عدم تقديم اعتذار، وأخيرًا تحركت نحو المطالبة بتشريع دولي أو قرار من الأمم المتحدة يجرم ازدراء واحتقار الأديان.

ويجدر الإشارة أنه في حين ركزت منظمة المؤتمر الإسلامي على هذا المطلب العام الذي يساوي بين جميع الأديان، فإن البعض الآخر مثل رابطة العالم الإسلامي كانت أكثر تحديدًا من حيث المطالبة بتجريم العداء للإسلام. وفي المقابل، فإن خافيير سولانا مفوض السياسة الخارجية الأوروبية -خلال زيارته لمصر والسعودية- كان يتحدث عن "الخوف المرضي من الإسلام".

وما بين تجريم ازدراء أو تحقير الأديان، وما بين رفض "الخوف المرضي من الإسلام (إسلاموفوبيا)" وما بين تجريم العداء للإسلام (Anti-Islamism)، يظل تأرجح الخطابات والمطالب، مع ما هو واضح من فروق هامة بين المستويات الثلاثة. وإذا كانت الصياغة الأولى هي في رأى البعض الأكثر إمكانية -على ضوء توازنات القوى- فإن الثانية يجب في نظر فريق ثاني تقييدها لأن ما يواجه الإسلام والمسلمين ليس خوفًا مرضيًا ولكن عداء إرادي -أو لاإرادي- ومن هنا أهمية دعوة فريق ثالث لضرورة تبني الصياغة الثالثة (العداء للإسلام) فهي الأكثر تعبيرًا عن السياق السياسي والمعرفي

والفكري السائد، وخاصة بالتعمد الإرادي من جانب التيارات السياسية والإعلامية النافذة في الغرب (ولا نقول كل الغرب). فمهما قيل عن حكمة الحكماء في الحوارات، فمما لا شك فيه أن نخب الحوارات ليست هي التي تصنع القرار أو تؤثر على الرأي العام في الغرب.

وأخيرًا، يظل الحاضر الغائب في المطالب هو الاعتراف بالإسلام دينًا من جانب الدول التي لا تعترف به، وكذلك الاعتراف بالوضع القانوني للمسلمين على نحو يضمن حمايتهم من العداء المضاد كما يحدث مع اليهود.

ويجدر الإشارة إلى أن هذا الطلب الأخير لم يلق التركيز الكافي والواضح خلال الأزمة الراهنة في الخطابات الإسلامية المختلفة وخاصة الجماعية الرسمية. ومع ذلك يظل الإعداد الجيد لتحويل أسانيدنا المعرفية والفكرية إلى أسانيد قانونية مسألة حيوية في إدارة المعركة الدبلوماسية من أجل تقنين دولي، (ثم قوانين وطنية) ضد العداء للإسلام.

ويجدر التذكرة هنا بالجهود العربية الجماعية التي قادها الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى، والتي طالبت "بالتوازن" في القرارات الدولية والقوانين الوطنية في الغرب بين العداء للإسلام والعداء للسامية، وهي الجهود التي برزت قبل وبعد صدور قانون الكونجرس الأمريكي (أكتوبر ٢٠٠٤) بتجريم أعمال العداء للسامية، وهو القانون الذي أثار ردود فعل عربية وإسلامية عديدة. ويجدر الإشارة هنا إلى أن إصرار الدول العربية والإسلامية على عدم الموافقة -في الأمم المتحدة- على مشروع قرار يدين تجريم العداء للسامية فقط (دون النص على تجريم العداء للإسلام) قد قابله رفض ٥٣ دولة (من بينها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة) قرارًا بتجريم ازدراء الأديان وافقت عليه الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠٠٥ بأغلبية ١٠٢ صوتًا. وحيث إن قرارات الجمعية العامة هي من قبيل التوصيات، فيمكن القول إن الجهود العربية والإسلامية لم تثمر حتى الآن، وحتى اندلاع الأزمة الراهنة عن نتيجة ملموسة، بل من الواضح أن ملابسات اندلاع وتطور الأزمة الراهنة جاءت لتبين لنا مرة أخرى مدى أهمية المطالب العربية والإسلامية على هذا الصعيد.

إلا أن نجاح المعركة الدبلوماسية في تحقيق هذه المطالب يستوجب الإعداد الجيد لها، على النحو الذي يضمن تحويل ما لدينا من أسانيد معرفية وفكرية إلى أسانيد قانونية تدعم المطالب السياسية.

ويتطلب الإعداد الجيد التعامل مع النقاط التالية:

- تحديد المقصود بازدراء أو تحقير الأديان وموضعه من حرية التعبير مع تمييز تلك الأخيرة عن حرية الرأي والاعتقاد وعن حرية الإبداع. ذلك لأن القوانين الوطنية في أوروبا لا تفتقر بنودًا لتجريم ازدراء الأديان إلا أنها – وفق التفسيرات السائدة لها– لا يتم تفعيلها وتطبيقها إلا بشروط وقيود، لا تجعل مثلاً من واقعة نشر الرسوم في الصحيفة أمرًا يستوجب التجريم.
- التمييز بين الاعتراف بالإسلام كديانة والاعتراف بوضع قانوني للإسلام وللمسلمين يسمح بحمايتهم من الإساءة مثل وضع اليهود الآن.
- رصد السوابق القانونية من الخبرات الأوروبية (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان مثلاً) والخبرات العالمية التي تبين حالات ازدراء الأديان التي تم تفعيل القوانين الوطنية تجاهها والعكس صحيح، حيث إن القوانين الأوروبية –مثل القانون الدنماركي– كما سبق القول تتضمن بنودًا تجرم ازدراء الأديان، فلماذا لم يتم تفعيلها؟
- إعداد الحجج القانونية والسياسية القادرة على تجاوز الفجوة المعرفية بين النموذج الإسلامي والنموذج العلماني الغربي.
- التنسيق بين جهود المنظمات العربية والإسلامية الرسمية من ناحية، وفيما بينها وبين الهيئات المدنية العاملة في العالم الإسلامي أو أوروبا من ناحية أخرى، والبناء على ما تبذله الهيئات الإسلامية في أوروبا.

ثالثاً: ويبقى أخيرًا، الدعوات السيارة لأن نحسن جهودنا في مجال الحوارات ونؤدي الأدوار المطلوبة منا لتقديم الإسلام في الغرب بالصورة التي يفهمها وللتعريف بالإسلام قرءانًا ونبيًا. وإذا كانت هذه الدعوات قد انطلقت افتراضًا من أن الرسوم المنشورة هي تعبير عن جهل أو تجاهل مقصود أو متعمد وأن الاعتذار أو قانون التجريم لن يحول دون تكرار مثل هذه الإساءات من ناحية أخرى، فإن هذه الدعوات لابد وأن تطرح الأسئلة التالية: هل مازالت جهودنا للتعريف بالإسلام قاصرة؟ وماذا عن الجهود الرائدة للعديد من المؤسسات الرسمية والمدنية الإسلامية ومؤسسات مسلمي الغرب ذاتهم؟ وماذا عن جهود بعض المستشرقين؟ أم أن القصور هو في الحوار حول القضايا المشتركة ذات الأبعاد

الثقافية والتي تتصل بواقع علاقات المسلمين وسياساتهم وليس بالإسلام قرءانًا ورسولاً أو التي تتصل بصورة المسلمين في عيون الغربيين والعكس صحيح أيضًا؟ أم أن الحوار في حاجة للنزول إلى مستوى الشعوب ولا يظل محبوسًا في ملتقيات النخب والمؤسسات الرسمية والثقافية؟

فنحن لا نفتأ نؤسس مبادرات ومؤسسات جديدة للحوار، ولا نفتأ نتحدث عن جهود متعددة ولكنها دون روابط أو تراكمات. فلقد وقعت الأزمة بعد أقل من عام من تدشين مؤسسة أناليند للحوار: فماذا فعلت هذه المؤسسة وهي تدار من على أرض مسلمة؟

كما تزامنت الأزمة مع انعقاد اجتماع وزراء الإعلام العرب وإقرارهم خطة خماسية لتحسين صورة العرب والإسلام في الغرب، كما تم الإعلان عن تأسيس منتدى الحوار العربي-الأوروبي في الجامعة العربية، ويجرى الإعداد لاجتماع وزراء العرب للثقافة في مسقط، وجري عقد مؤتمر تحالف الحضارات في تونس في أول فبراير وآخر في قطر عن العلاقات بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة في نفس الشهر. كذلك انعقد مؤتمر الحوار بين شمال وجنوب المتوسط في الجزائر (٢٤-٢/٢٦ /٢٠٠٦) والذي شاركت في تنظيمه أناليند، وإيسيسكو، وأليكسو ومنظمات أخرى... كما توالت الهيئات الإسلامية في عقد مؤتمراتها مثل رابطة العالم الإسلامي، المجلس العالمي الإسلامي للدعوة والإغاثة، واستمر مسلسل المؤتمرات في مارس أيضًا، فنظمت وزارة الأوقاف الكويتية في الكويت مؤتمر "نحن والآخر" (٦-٢٠٠٦/٣/٩) وانعقد في البحرين (٢٢-٢٠٠٦/٣/٢٣) مؤتمر جمعية نصرة محمد (صلى الله عليه وسلم) كما نظم المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون في مصر مؤتمرًا دوليًا (٤-٢٠٠٦/٣/٦) بالتعاون مع هيئة مدنية إيطالية تعمل في مجال حوار الحضارات، ويبدأ الأمير تشارلز ولي عهد بريطانيا، زيارة لمصر تبدأ في ٢٠٠٦/٣/٢٠ ولمدة خمسة أيام تستهدف تدعيم حوار الأديان... إلخ (مما لم يتم رصده)، وبعد هذا كله نقول إن محصلة جهودنا غير كافية لماذا؟؟ هل هي محافل للخطابات وليس لوضع خطط عمل نافذة ومتابعة تطبيقها بفعالية؟

وهل تكفي ملتقيات النخب في قاعات مغلقة أم يجب أن تتحقق مبادرات على مستويات أخرى مثل التي قام بها مؤخرًا الداعية الكاريزما عمرو خالد؟

وفي المقابل، ماذا نجد على الجانب الآخر: نجد خطابات رسمية أوروبية ما فتأت تعكس بقوة المعايير المزدوجة. فمن ناحية، ما فتأت تتوالى المبادرات الداعية للحوار مع

المسلمين، وما فتأت تتبنى أوروبا مبادرات تحالف الحضارات (برشلونة ٢٠٠٥)، وما فتأت تطبيقات قوانينها المجرمة للعداء للسامية تتوالى ضد المؤرخ ايزفنج، وضد عمدة لندن. إلا أنه من ناحية أخرى، تتعجرف هذه الخطابات الأوروبية الرسمية وبطريقة غير منصفة وتمتنع عن الاعتذار وتكتفي بالإعراب عن الأسف والتفهم لغضب المسلمين، وتعطي الأولوية لإدانة العنف الصادر عن المسلمين، وتحذر في نفس الوقت بقوة من المساس بمصالحها، وقبل أن تتذكر -في النهاية- الإشارة إلى أن حرية التعبير يجب أن تكون حرية مسئولة. وإذا تضمنت البيانات الجماعية أو الوطنية الأوروبية التي صدرت عن الجانب الأوروبي ما من شأنه ظاهرًا أن يهدأ من ثائرة المسلمين إلا أن الوضع على أرض الواقع لا يقدم ضمانًا لعدم تكرار ما حدث. ونذكر على سبيل المثال وليس الحصر ما تم نشره في خبر صغير في أسفل العامود الأخير من صفحة ٤ من الأهرام (٢٠٠٦/٣/١٦) تحت عنوان "المدعي العام الدنماركي يرفض توجيه الاتهام للصحيفة المسيئة للرسول (علية الصلاة والسلام).. بانتهاك قانون ازدراء الأديان، لأن الرسوم (وفق الخبر) الإثنى عشرة التي نشرتها الصحيفة لا تنتهك القانون الدنماركي لأنه لا يوجد حق حر وحق مقيد للتعبير عن الآراء في الأمور الدينية.

ولهذا كله لا يجب -عند تقييم نتائج الحوار الآن- أن نقتصر على لوم أنفسنا بالتقصير في أداء ما علينا من واجبات. فبالرغم من الانتقادات لمنهج هذا الأداء والذي سجلته بحوث برنامج حوار الحضارات، إلا أنه قد آن الأوان أن نضع الآخر أمام مسئوليته أيضًا، وأن نقف ونقول له بصوت عال أنت مسئول أيضًا، ولاحظ كيف تتزايد عنصريتك وإساءتك المتعمدة المقصودة ضد الإسلام والمسلمين. بعبارة أخرى، آن الأوان لإستراتيجية هجومية وليس دفاعية فقط لتلقي الكرة في ملعبهم أيضًا للمطالبة بتقنين أسس ومتطلبات الحوار العادل المتكافئ، قبل أن نشرع في الاستجابة من جديد لسيل المبادرات الرسمية والمدنية الأوروبية (الجماعية والقومية) التي تتوالى الآن، ليس من أجل منع تكرار ما حدث ولكن من أجل مجرد رأب الصدع الذي وقع مع "المسلمين المعتدلين". فلقد تبين كيف كان توحد النخبة مع العامة واضحًا، وكيف انتقدت بشدة نخب عربية تؤمن بالحوار وتمارسه، ما حدث من الدنمارك وحلفائها في أوروبا، واعتبرته تطرفًا ووقاحة دبلوماسية ومؤامرة أوروبية...إلخ.

ومن ناحية أخيرة: لم يعد حوار "النخب الرسمية وغير الرسمية" هو السبيل الأمثل. فلقد تركزت عليه الجهود طوال السنوات الخمس الماضية. ومن ثم آن أوان حوار "الشعوب". وإذا كانت أوروبا والولايات المتحدة قد صممت ونفذت أدوات وآليات على هذا الصعيد -في مجالات الإعلام والشباب والمرأة والمجتمع المدني- فلقد آن الأوان لتنشيط مؤسساتنا على هذا الصعيد أيضًا على ألا يظل الأمر قاصرًا على المستوى الدعوي التقليدي أو الرسمي السياسي التقليدي كل منهما منفصل عن الآخر. ولعل الملابسات التي أحاطت بمبادرة عمرو خالد يمكن تفسيرها على ضوء هذا الأمر، أي العلاقة بين الدعوى والسياسي في مبادرات الحوار.

خلاصة القول: إن القضية (التي تقع في نطاقها هذه الأزمة وما سبقها من أزمات) ليست دعوية فقط تقتضي تقديم الإسلام وتصحيح الصورة عن أصوله ورسوله إلى الشعوب الأوروبية بواسطة الدعاة فقط، ووفق منهجهم الدعوى الذي يعلن انفصاله عن السياسة. وهي ليست قضية سياسية فقط لا علاقة لها بالأديان والثقافات وحواراتها، ولكنها قضية سياسية ذات أبعاد ثقافية – دينية، تختبر أطرافها توازنات القوى والمصالح فيما بينهم على ساحة الحرب. وهي الحرب التي تجرى بين حماة حرية التعبير وحماة احترام الأديان، وهي حرب تدار بأدوات عدة أحدها هو (الحوار)، ذلك الحوار الذي آن الأوان حتى يحقق فعاليته أن ينطلق انطلاقة جديدة من تقنين تجريم العداء للإسلام وازدراء الأديان بصفة عامة على قاعدة من الاحترام المتبادل والإنصاف مهما كانت متطلبات "العلمانية".

فإن القراءة في أحداث وخطابات وتفاعلات الأزمة ساعدت على بيان أن ركائز الحوار المطلوب مستقبلاً -ليكون عادلاً ومتكافئًا- هو التقنين الدولي لتجريم تعمد ازدراء أو تحقير الإسلام والمسلمين بقدر ما تم من تجريم معاداة السامية. فإن هذا الازدراء والتحقير للمسلمين واتهامهم بما ليس فيهم إجمالاً لم يعد من قبيل الجهل فقط أو حرية التعبير فقط، ولكن توظيف سياسي يشكل بيئة صالحة لتكريس اتهام مسلمي الغرب بعدم الاندماج ولاتهام مسلمي العالم بتهديد الاستقرار والسلم، ومن ثم تبرير كل أنماط السياسات العدوانية والتدخلية ضدهم سواء لأسباب سياسية أو دينية مما ينتقص من دوافع ومبررات الحوار.

إن الوضع الراهن في مجمله دفع البعض لتشبيه حال ووضع مسلمي أوروبا الآن بوضع اليهود في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر، بكل ما يحمله هذا التشبيه معه من احتمالات حول مستقبل وضع المسلمين في أوروبا ومستقبل العلاقات بين العالم الإسلامي والغرب بصفة عامة، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود الجميع الآن، وتوزيع الأدوار فيما بينهم وفق رؤية إستراتيجية تنظر للحوار بين الأديان والثقافات باعتباره قضية سياسية وأداة من أدوات إدارة الصراع وليس بديلاً عنه، ومن ثم تحتاج المبادرة به وإدارته وعيًا كاملاً بالسياق السياسي المحيط والأهداف السياسية لأطرافه، وكل هذا دون التخلي عن الحوار كإستراتيجية ومبدأ في الأساس.

الحمد لله

القاهرة ٢٠٠٦/٣/٢٠

الحدث الدنماركي: قراءة تاريخية

د/ محمد صُفَّار*

إن قراءة حدث ما أيّا كان نوعه لا يمكن أن تتم بمحاصرته في تلك الدائرة الضيقة (نحن وهنا والآن)، وإنما تتطلب عملية استخراج الدلالات والمعاني الخاصة بالحدث كدال زمني إخراجه من تلك الدائرة الضيقة وتسكينه فى الفضاء التاريخي الرحب من أجل رده إلى أصوله ثم العبور به إلى امتداداته المستقبلية، دون أن ينفي ذلك احتمالات الانقطاع والارتداد والتحور للحركة التاريخية. وفي هذا الإطار تبدو الأهمية الحقيقية لذاكرة الأمة التاريخية ذات المسالك الممتدة والدروب الوعرة والقمم والقيعان باعتبارها معينًا لا ينضب لاستخراج المعاني واستخلاص العبر.

يحدثنا المستشرق الهولندي رينهرت دوزى في أحد فصول كتابه "المسلمون في الأندلس" تحت عنوان "صور التمرد على الحكم العربي" عن طائفة من الرهبان المتحمسين الذين حسدوا ولايات شمال الأندلس على التحرر من النبي العربي غير أنه استحال عليهم القيام بثورة مسلحة فى قرطبة، مقر الحكم، فسلكوا سبيل الاستشهاد يحركهم فى ذلك إعجاب شديد بالمسيحيين الأوائل الذين لاقوا الاضطهاد والموت على يد أعدائهم في أيام الكنيسة الأولي. ولم يكن هناك طريقة محققة لنيل الشهادة على يد أعداء المسيحية الحاليين من العرب، خيرًا من النيل من الرسول الكريم، فقام أحد عشر رجلاً من الرهبان، الواحد تلو الآخر على مدار شهرين، بسب الرسول وإفحاش القول فيه أمام القاضي، طالبين منه أن ينتقم لنبيه ويعاملهم بأفظع ضروب الشدة، وفى كل مرة كان القاضى يحكم بقطع رأس شاتم الرسول الذى كان زملاؤه فى الكنيسة يرفعونه إلى مراتب القديسين والشهداء. وفى كتابه القيم عن الاستشراق يحدثنا عن "وصف مصر" باعتباره اكتمالاً لملامح المشروع الاستشراقي الذي رمى من خلاله نابليون للسيطرة على مصر من خلال الوسائل الغربية للمعرفة والقوة. ومن ملامح مشروع نابليون الاستشراقي: إخراج الشرق من همجيته الحاضرة إلى أمجاده التاريخية، تعليم الشرق وتزويده بأساليب الغرب الحديث، إعادة صياغة الشرق بمنحه هوية وشكلاً جديدين أخذًا في الاعتبار مكانه الهام فى الإستراتيجية الإمبراطورية لفرنسا ودوره الطبيعى كتابع أو ملحق لأوروبا، جعل الأوروبى كامل

* أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

السيطرة على تاريخ وزمان وجغرافيا الشرق، استخلاص التعليمات والقوانين السابقة الحاكمة لطبيعة الشرق ومزاجه وعقليته وطباعه وتقاليده، امتلاك واقع الشرق الذي لا يستطيع شيء فيه أن يقاوم سيطرة وقوة أوروبا.

بعيدة هي تلك المسافة الزمنية الفاصلة بين حركة الشهداء المسيحيين فى الأندلس عام ٨٥١م والحملة الفرنسية على مصر والشام عام ١٧٩٨م، وأعمق من حساب السنين هو التغير فى طبيعة الحركة السياسية في الحالتين والذي يعكس بحق التطورات العقلية والثقافية والمجتمعية التى شهدتها أوروبا على مدار تسعة قرون. فبينما كان الدافع وراء حركة الشهداء دينيًّا محضًا وهو كراهية دين العرب الغزاة، غلب المنطق المصلحي السياسى والاقتصادى على الحملة الفرنسية، وبينما كانت حركة الشهداء ذات طبيعة عاطفية وتلقائية وارتجالية دون أدنى تبصر بالعواقب، كانت الحملة عملاً عقلانيًّا يخضع لحساب التكلفة والربح والخسارة. وفي حين اعتمد الرهبان المتمردون على أسلوب الاستفزاز والتحدي المكشوف من خلال إهانة معتقدات المسلمين والنيل من نبيهم الكريم، فقد اعتمدت الحملة على الاستشراق كمشروع علمى متكامل. وبينما سعت حركة الشهداء إلى التحرر من العرب ونيل الشهادة، هدفت الحملة إلى إلحاق الشرق العربي بأكمله وبسط سيطرة أوروبا عليه لتوسعة حدود الإمبراطورية.

هناك إذن علامتان فاصلتان بين الحالتين التاريخيتين: أولاهما، أن الحركة السياسية تجاه الإسلام لم تعد عشوائية أو عاطفية تعتمد على اعتبارات اللحظة الحاضرة وإنما أصبحت عملاً مخططًا ومدروسًا تحكمه اعتبارات المصلحة وقواعد الإستراتيجية ونظريات العلم بحيث أن أية حركة سياسية سيكون لها مشروعها أو إستراتيجيتها التى تعتمد الحساب العقلانى، سواء كان ذلك "وصف مصر" أو "القرن الأمريكى الجديد". ثانيتهما، عدم اللجوء إلى مهاجمة الإسلام فى معتقداته ورموزه وشعائره بشكل مكشوف أو استفزازى وإنما إقامة مساحة فاصلة بين الإسلام كدين وبين المسلمين الأشرار، ألم يكن سارى عسكر نابليون مواليًّا للخليفة العثماني ومعظِّمًا للإسلام ونبيه وقرآنه، واقتصر عداؤه على المماليك الأشرار؟ إذ أن الهجوم العلني على الإسلام سيؤدى إلى عكس المبتغى تمامًا وهو استفزاز المسلمين للمقاومة.

بناءً على النموذج التاريخي السابق، يمكن تنحية بعض الادعاءات التي أثيرت حول الحدث الدنماركي والتي تحول بدورها دون رؤية تفرده وخروجه على الأسلوب المألوف للحركة السياسية للغرب تجاه الإسلام.

لم ينتج نشر الرسوم المسيئة لشخص الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن جهل بالإسلام وتعاليمه والمكانة المعنوية للرسول عند المسلمين، إذ تستكمل وسائل الإعلام الغربية مهمة الاستشراق كمجال معرفي يهدف إلى تمثيل الإسلام (الشرق) للجمهور الأوروبي، عن طريق إعطاء جرعات منتظمة، بمناسبة وبغير مناسبة، للأوربيين عن مبادئ الإسلام وتعاليمه وتاريخه وممارسات المسلمين بدءًا من قواعد طهارة الجسد وحتى قوانين الحكم والدولة.

يستحيل إذن أن يتوافر الجهل في كل من قام بنشر الرسوم المسيئة للرسول وكذلك السادة الذين تجاهلوا الموقف والهيئات الأوروبية التي أدانت غضبة المسلمين. لقد شكلت الإساءة العلنية والتهكمية خروجًا على قاعدة استقرت خبرة قرابة ألف عام في التعامل السياسي مع المسلمين، أي خروجًا على إجماع أجيال لا تحصى من الساسة الغربيين.

ينطبق نفس المنطق على أسلوب التعامل مع الأزمة، إذ يتضح من تصريحات وتصرفات المسئولين الأوروبيين -بل والأمريكيين- نوع من الاستهتار بردود أفعال الطرف الآخر، وكذلك إصرار على عدم التهدئة والإثارة المستمرة للأزمة عندما تلوح بوادر الانفراج.

كل ذلك ينافي تمامًا مفهوم السياسة القائم على العقلانية والمنطق وحساب المصلحة والذي يعتمده الغرب بأكمله كأساس للحركة السياسية في الداخل والخارج. وباختصار، فإن عنصري الجهل بالإسلام أو الصلف تجاه المسلمين والاستهتار بمشاعرهم لا يمكن أن يكون من مسببات الحدث أو من عوامل استمراره.

ويعتقد كاتب هذه السطور أن الحديث الدنماركي يمهد لحدوث تغيرات في أسلوب الحركة السياسية تجاه الإسلام؛ بمعني التعامل مع المسلمين سواء في أوطانهم أو في المجتمعات الغربية. وتلك التغيرات ناجمة عن أزمة عميقة تمر بها المجتمعات الغربية وعن الحالة الراهنة للمجتمعات الإسلامية.

فالمجتمع الغربي ما بعد الصناعي كما يرى عالم الاجتماع الألماني أولريش بك قد صار مجتمع المخاطرة، إذ أدى التقدم العلمي والتكنولوجي فى العديد من الحالات إلى تعاظم الأخطار المحيطة بالوجود الإنساني وليس فقط إلى تحقيق رفاهية الإنسان وتحسين ظروف معيشته. فأخطار تلوث البيئة وثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض والإشعاع النووي والتكنولوجيا الوراثية والمخدرات وانتشار العنف وارتفاع معدلات الجريمة والحركات الإرهابية من الداخل والخارج تمسك بخناق المجتمعات الغربية وتضعها من الناحية الأيديولوجية فى مفارقة لا مثيل لها. إذ لم تستطيع المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة على المذهب الإنساني، الذي يجعل الإنسان مركزًا للوجود ويهدف إلى رفعته، أن تحمي الوجود الإنساني ذاته بل صارت فى العديد من الحالات خطرًا على استمرار النوع الإنساني.

وعلى الناحية الأخرى، نجد المجتمعات الإسلامية على تفككها الذي كانت عليه منذ عدة قرون، فضلاً عن حدوث انفصال كامل بين الدولة والمجتمع بحيث صارت الدولة تستمد مقومات بقائها واستمرارها من الخارج لا الداخل.

لقد فقدت الأمة عقلها إذ تعرضت بمفكريها للعديد من الإشكالات والقضايا بعضها حقيقي والآخر مفتعل، بما يفقد الأمة أية قيادة فكرية تستطيع أن تقدم أو تصوغ عقيدة مجتمعية لتحفظ الحد الأدنى من التماسك والتضامن اللازم لوجود المجتمع ذاته فضلاً عن منحه اتجاهًا وأساليبًا وأهدافًا للحركة التاريخية.

لقد تحطمت الأطر المؤسسية والقيمية للمجتمعات الإسلامية، ولم تبق سوى ممارسات متناثرة جلّها سطحي وخارج الزمن، ولم تستطع المؤسسات والقيم الحديثة ترسيخ وجودها الاجتماعي، وظلت سطحية دون عمق وتفاخرية دون هدف. وينجم عن عدم وجود هياكل تضبط وتنظم حركة المجتمع أن سلوكه سيتبدى من خلال ردود أفعال تتحكم فيها الغرائز المادية والمعنوية بشكل أساسي، ومن هنا اندفاعها وسهولة استفزازها واستثارتها.

فى فن الشطرنج تعرف إحدى الإستراتيجيات باسم التركيبة (Combination)، وهي عبارة عن تركيب عدد معين من الخطوات بشكل لا يدع للخصم سوى مجال محدود للحركة بحيث يُدفع فى اتجاه معين بما يمكن من متابعة خطوات التركيبة، والتي إذا تم تقديرها بدقة سوف تجعل نهاية الدور حاسمة وسريعة.

هناك سمتان رئيسيتان للتركيبة: أولهما، أنها إستراتيجية تعمل على تحقيق غاياتها فى فترة زمنية محدودة، وفي هذا اختلافًا عن الافتتاحيات الشهيرة التي ترمي إلى احتلال القطع لأكثر المواقع أهمية ثم بعد ذلك يكون التفاعل حرًا. ثانيهما، أن دفع الخصم فى اتجاه معين للحركة يكون من خلال مجابهته بتحديات أو استفزازات يتمكن من خلالها من تحقيق انتصارات ظاهرية هي بالنسبة للطرف المحرك تضحيات معروفة سلفًا ولها وظيفتها.

إن التضحية المحسومة بدقة شديدة بالانتصارات فى الأجل القصير لصالح الخصم هي العنصر الحاسم فى التركيبة. فهذا العنصر فى الظاهر يجعل الطرف المحرك يبدو بمظهر اللاعب الطائش، وفى الباطن يدفع الخصم إلى السير بكامل إرادته نحو هزيمته.

تُلقي إستراتيجية التركيبة إذن بعض الضوء على التعامل الأوروبي مع الحدث ذاته: فعنصر الاستفزاز متوافر من خلال إهانة رمز ديني مقدس معروف سلفًا مكانته وحجم رد الفعل إزاء إهانته، وسيؤدي ذلك الاستفزاز إلى تحركات واسعة النطاق على المستوى الرسمي والشعبي فى معظم بلدان العالم الإسلامي، تلك التحركات التي ستمكننا من إحراز انتصارات (هي تكلفة محسوبة للطرف المُحرِّك) تتمثل فى المظاهرات واسعة النطاق، وسحب السفراء، والمقاطعة الاقتصادية، والاعتداء على السفارات وحرقها.

وباستمرار الاستفزاز عن طريق إعادة نشر الرسوم الكاريكاتورية فى أكثر من بلد أوروبي، فضلاً عن إصدار تصريحات مؤجِّجة للموقف وقيام بعض المسئولين الأوروبيين بتصرفات صبيانية، سيتم دفع حركتنا نحو خطوة أخرى بما يمكن الطرف المُحرِّك من الاستمرار فى اللعب، وسوف تكشف الأيام القادمة عن مزيد من خطوات المحرك وردود الأفعال الخاصة بنا.

"الأزمات المتجددة في مسار حوار الحضارات: قراءة في تصريحات بابا الفاتيكان وتداعياتها"

٢ نوفمبر ٢٠٠٦

تحرير: أ. ماجدة إبراهيم

* تقديم

أ.د. نادية مصطفى – سيف الدين عبد الفتاح

* "أزمة تصريحات بابا الفاتيكان: قراءة في خارطة النص وردود الأفعال"

أ. مروة نظير

* المناقشات.

"الأزمات المتجددة في مسار حوار الحضارات:

قراءة في تصريحات بابا الفاتيكان وتداعياتها"

أ.د. نادية مصطفي (مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

بسم الله الرحمن الرحيم. أرحب بحضراتكم في هذه الحلقة النقاشية المحدودة التي يعقدها برنامج حوار الحضارات في بداية نشاطه لهذا العام، وهي تدور حول أزمة أخرى في مسار حوار الأديان والثقافات، وهى أزمة تصريحات بابا الفاتيكان "قراءة في خارطة النص وردود الأفعال".

والحقيقة أنني أريد وضع موضوع هذه الحلقة في سياق أنشطة برنامج حوار الحضارات المتراكمة عبر سنوات وحتى الآن، فنحن درجنا منذ أن تأسس البرنامج على مسارين من العمل: مسار أفقي يقوم على تقييم خبرات حوار الحضارات والثقافات على مستوياته الوطنية والإقليمية والعالمية، وحققنا فيه تراكمًا وإنجازًا واضحين. ثم هناك مسار آخر، وهو مسار الرأي الذي يهتم بقضايا بعينها أو أحداث بعينها في مجال حوار الحضارات والثقافات وحوار الأديان. ودرجنا كذلك منذ عدة سنوات على نهج معين وهو المتابعة، رصدًا وتشخيصًا وتفسيرًا، لمجموعة متتالية -والتوالي أضحى متسارعًا- من الأزمات في مسار الثقافات والأديان سواء على الصعيد المصري أو على الصعيد العالمي، ولهذه المتابعة رصدًا وتفسيرًا وتشخيصًا غاية مهمة وهى محاولتنا كبرنامج بحثي ودراسي أساسًا أن نتلمس ما الذي يعوق هذا المسار وما الذي يساعد على تفعيله؟ وخاصةً أن الحديث عن هذا الأمر ليس حديثًا ثقافيًا دينيًا فقط، ولكنه حديث له أبعاد سياسية شديدة الوضوح.

وعلى هذا الصعيد، عقدنا حلقتين نقاشيتين عن أزمتين حادثتين على الصعيد الوطني المصري فيما يتصل بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين؛ أولاهما الأزمة التي ترتبت على إسلام ثم تراجع السيدة/ وفاء قسطنطين، أما الأزمة الثانية فتلك التي ثارت بسبب أحداث مسرحية الإسكندرية وما تلاها من أحداث، وعلى الصعيد العالمي أيضًا اهتممنا بأزمة الرسوم الدنماركية وعقدنا حلقة نقاش وأعددنا على موقع البرنامج ملفًا

كاملاً من مقالات ودراسات عن هذا الموضوع، والآن وللأسف نجتمع أيضًا لنحاول أن نحقق ونرصد ونشخص أزمة أخرى، ولكنها هذه المرة أكثر دلالة، لأن مثيرها أو المتسبب في إثارتها له مكانة دينية رفيعة على صعيد العالم الكاثوليكي، ولذلك اهتممنا بأن نرصد رصدًا متكاملاً (إلى حد ما) أهم ما نُشر من مقالات رأي حول ذلك الصدد وإعداد ورقة عمل بشأن أبعاد الأزمة، والحقيقة أن ذلك كان بجهد قيم ودؤوب من أ.د.سيف الدين عبد الفتاح مع مجموعة من الباحثين المشاركين في أنشطة برنامج حوار الحضارات ومنهم أ.مروة نظير (الباحثة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وطالبة الدكتوراة في الكلية)، والتي قامت بإعداد ورقة العمل التي تم إرسالها لحضراتكم، وأتمنى أن يكون هذا الجهد جهدًا مناسبًا لمحاولة الإسهام في فهم هذه التراكمات المتتالية التي تؤزِّم العلاقات على هذا النحو.

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (نائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

في الواقع، إن هذه واحدة من حلقات برنامج حوار الحضارات في اهتمامه بالشأن الحواري في هذا المقام، وأظن أن هذه المرة كان هناك عنوان لأزمة جديدة ولكننا فضلنا أن نقول إنها أزمة متجددة، لأنه يبدو أن هذه الأزمة لها جذور، ويبدو أننا نتعامل مع أزماتنا في إطار الأعراض وليس في إطار البحث عن العوامل والأمراض البنيانية في العملية الحوارية. وفي هذا الإطار، اهتم برنامج حوار الحضارات -باعتباره يشكل مرصدًا لمثل هذه الأحداث والأزمات- برصد عملية مهمة يجب أن يقوم عليها برنامج مثل برنامج حوار الحضارات في هذا المقام، سواء كان ذلك على مستوى الداخل أو على مستوى الخارج أو في تفاعل بين المستويين الداخلي والخارجي. هذا الرصد الذي بدا لنا من هذه الأحداث ربما يطرح الفكرة التي تتعلق بالحوار من جذورها، أو على الأقل لابد أن نتحدث بشكل حقيقي عن: هل ما يدور الآن هو حوار أم لا؟ وهل الأزمات البُنيانية المتكررة والتي تحدث بشكل مستمر إنما تنتج عن خلل بنياني في طبيعة هذا الحوار وفي مساره أم لا؟ ومن هنا قد يتحدث البعض عن الحوار للحوار في هذا المقام، وقد يتحدث البعض الآخر عن الشروط التي تتعلق بخطاب الحوار. وهذه مسائل غاية في الأهمية، وأنا من مدرسة تؤكد على أن الحوار لا يُرجى لذاته ولكن يُرجى لأهدافه، ومن ثم يجب

أن نتحدث عن المآلات التي تتعلق بالعملية الحوارية وبنائها في هذا المقام، فحينما نقول إن هناك أزمة متجددة نعني أنه كانت هناك أزمات سابقةُ، وحينما نقول إن هناك أزمة متجددة نقول إن هذه الأزمة بالذات قد طفت إلى السطح وطفت إلى أعلى قمة في المكانة الدينية في هذا المقام.

ومن ثم قرأت كثيرًا من المقالات وقمت بإعداد ملف موازي للملف الذي قامت بإعداده مجموعة العمل، وأظن أن هذا الملف قد تنوع بين مسألتين مهمتين: أولاهما، أن هناك جملة من المقالات لم تركز على الفعل، ولكن من باب الدفاع عما قاله البابا "بنديكت"، تحدثت عن ردود الأفعال، وهذه مسألة شديدة الخطورة، وهي أننا أحيانًا نترك الفعل الأصلي ونتحدث عن ردود الأفعال ونتحدث عن بعض عنفها، لأن هذه المسائل ترتبط بأمر دين وفي أمور الدين الفعل ورد الفعل مسألة خطيرة؛ أن نقوم بإنكار ردود الأفعال أو استنكارها ثم بعد ذلك التعتيم على خطأ الفعل الأصلي الذي استدعى ردود هذه الأفعال. هكذا صار ذلك خطابًا ليس فقط دينيًّا ولكنه أيضًا خطابًا مسيَّسًا وأيديولوجيًّا نجده حتى لدى هذه الدولة التي تسمي نفسها الدولة الكونية، والتي تمثل قطبًا أوحد في السياسة الدولية، فصارت تتحدث عمن يقاومها باعتبارهم متمردين وأن هؤلاء وجب علينا القضاء عليهم.. وهكذا، وتنسى الواقعة التأسيسية التي تتعلق بالاحتلال. هكذا فعلت إسرائيل وهكذا تفعل الولايات المتحدة الأمريكية وهكذا أيضًا يفعل الكثيرون من الأكاديميين في هذا المقام حين يتحدثون عن هذا الأمر.

وهذه الملاحظة الجوهرية أردت أن أُصدِّر بها هذه الحلقة لأننا هنا لسنا في مجال الهجوم ولا الدفاع فنحن في مجال التحليل فيما يتعلق بهذا الأمر، لماذا تتكرر هذه الأمور؟ وهل يُسمى ذلك حوارًا للحضارات؟ لأن كل التعليقات فيما بعد ذلك وبعد مثل هذه الأخطاء التي تُرتكب جوهريًّا من قبل كثير من الأطراف تأتي بعد ذلك وتقول إن كل شئ يمكن أن نحله بالحوار!! في حين لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يظل ذلك الخطاب في حالة من حالات النفاق الذي ينافق هذه النوعية من الخطابات أو ينافق هذه النوعية من الأحداث، إذن نحن أمام قضية أظن أنها من الأهمية بمكان، قضية وجب علينا أن نتوقف عندها خاصةً أننا وصلنا إلى أن قمة دينية (مثل بابا الفاتيكان) صارت تتحدث على هذا

النحو وتُسمي ذلك حوارًا للحضارات وتؤكد على أن ذلك المعنى يمكن أن يُحل، حتى وإن كانت هناك أخطاء، بشكل حواري، هذه هي المسألة!

هل نحن أمام أخطاء أو أمام خلل بنياني في هيكل ما يُسمى حوار الأديان، حوار الثقافات، حوار الحضارات؟ أم أن الأمر يحتاج منا كثيرًا من التريث للتأكيد على مبدئية الحوار؟ ولكن في ذات الوقت يجب أن نتحدث عن كيف يكون الحوار، ومن يضع أجندة الحوار؟ هذه أيضًا مسألة غاية في الأهمية. إن أغلب هذه الحوارات تقوم بها هيئات غربية داعية لها، ثم بعد ذلك تذهب الأطراف المتعددة وتتحاور حول أجندة معدة مسبقًا! وأنا أظن أن هذه المسألة أيضًا يجب أن نتوقف عندها، وأتصور أن هذه الحالة الموجودة ذات الأزمة المتجددة لابد أن تُطرح المسائل التي تتعلق: ببنية الحوار، مسار الحوار، مستقبل الحوار لأن هذه مسائل أساسية.

وفي البداية، لدينا الورقة التي أعدتها أ. مروة نظير، بعنوان: "أزمة تصريحات بابا الفاتيكان – قراءة في خارطة النص وردود الأفعال" خاصة أنها قد تتبعت ما نُشر في الصحف والإعلام العربي في هذا المقام، واستكملنا ذلك بعملين يحاولان متابعة بعض ردود الأفعال الإعلامية في الصحف الأجنبية سواء كانت باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وقدمت هاتين الورقتين أ. نوران رشدي، وأ. ياسمين رضوان.

أزمة تصريحات بابا الفاتيكان.. قراءة في خارطة النص وردود الأفعال*

أ. مروة نظير**

مقدمة:

ألقى بابا الفاتيكان بنديكت السادس عشر محاضرة في جامعة ريجينسبرج بولاية بافاريا الألمانية يوم الثلاثاء الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ كان عنوانها: "الإيمان والعقل والجامعة: ذكريات وانعكاسات"، كان صلب محاضرته عن علاقة الدين المسيحي بالعقل وإثبات ارتباط الأول بالآخر.

وقد بدأ البابا المحاضرة باستعادة للذكريات التي عايشها أثناء مرحلة الدراسة والعمل بالجامعات الألمانية ومن بينها جامعة ريجينسبرج، مشيرًا إلى أن هذه الجامعة كانت وما زالت فخورة بكليتي اللاهوت التابعتين لها، لما لهما من دور في تعميق مفهوم الإيمان، وكيف أن جميع من في الجامعة من أساتذة وطلاب كانوا يلتقون للحوار على اختلاف التوجهات والآراء.

وقال: "هذا التماسك الداخلي للإيمان داخل هذا الكون لم يتأثر عندما قال أحد الزملاء بجامعتنا إنه من المثير للدهشة أن هناك كليتين تنشغلان بأمر غير موجود في الواقع، ألا وهو الرب".

ثم انتقل للحديث عن العلاقة بين العقل والعنف في الديانة الإسلامية، والاختلاف في هذا الصدد بين الديانتين الإسلامية والمسيحية، واستشهد في هذه المناسبة بكتاب يفترض أنه للإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني (١٣٥٠-١٤٢٥). وفي هذا الكتاب الذي يحمل عنوان "حوارات مع مسلم: المناظرة السابعة"، وقدمه ونشره في الستينيات عالم اللاهوت الألماني اللبناني الأصل "تيودور خوري" من جامعة مونستر، يعرض الإمبراطور الحوار الذي أجراه بين عامي ١٣٩٤ و١٤٠٢ على الأرجح مع علامة فارسي مسلم مفترض[١].

---

* نص الورقة البحثية المقدمة بعد تحريرها.

** مدرس مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

[١] أحمد المتبولي، نص محاضرة بابا الفاتيكان المثيرة للجدل، إسلام أون لاين.نت، ٢٠٠٦/٩/١٥.

وكان من بين ما جاء في خطاب البابا، قوله بأن "الإسلام لا يدين العنف، بالشدة المطلوبة، وإن المشيئة فيه منقطعة عن العقل"، ومن مقاطع الحوار بين الإمبراطور البيزنطي والمثقف الفارسي والتي استشهد بها البابا، ما قاله الإمبراطور للمثقف: "أرني ما الجديد الذي جاء به محمد، لن تجد فيه إلا أشياء شريرة وغير إنسانية، مثل أمره بنشره الدين الذي يبشر به بحد السيف".

وقد أثار ما ورد في محاضرة بابا الفاتيكان من اقتباسات بشأن الإسلام وعلاقته بالعقل والجهاد سيلاً من ردود الأفعال المتباينة تراوحت بين غضب اختلفت درجاته بين المسلمين في كافة أنحاء العالم، وبين تأييد تام للبابا وآرائه، وبين هذا وذاك برزت بعض الآراء التي اتجهت نحو إبداء مكامن الخطأ والصواب في رؤى وسلوكيات الجانبين لاسيما مع إعلان الفاتيكان الاعتذار عن سوء تفسير بعض الفقرات في محاضرة البابا، ثم اتجاه البابا للاعتذار وردود الأفعال إزاء الاعتذارين.

وأمام الشد والجذب المرتبطين بهذه الأزمة، استحضر العالم أزمة الرسوم الدنماركية غير البعيدة، ليتم فتح ملف العلاقات بين المسلمين والمسيحيين وملف حوار/صدام الحضارات والأديان الذي ما فتئ العالم يشهد تطورات متلاحقة ومتصلة في إطاره على مدار السنوات الخمس المنصرمة.

وللتعرف على الحجم الحقيقي لأزمة خطاب بابا الفاتيكان وموقعها من التفاعلات التي يشهدها العالم في هذا الإطار قد يكون من المفيد عبر هذا التقرير استعراض رؤية البابا "بنديكت السادس عشر" للإسلام كما جاءت في المحاضرة وأهم ما جاء بها من مفاهيم، ثم ننتقل إلى تحليل هذه الرؤية في إطار منظومة معتقدات البابا وعلاقته بالإسلام، إلى جانب شبكة الإسنادات المرجعية أو المراجع التي استند إليها البابا في محاضرته.

كذلك من المهم التعرض لملامح الوسط أو البيئة التي جاءت فيها محاضرة البابا والتي تتسم بشكل أساسي بتوتر العلاقة بين الإسلام والمسيحية، وتماهى الخطوط الفاصلة بين السياسي والديني.

كما يستعرض التقرير ردود الأفعال في العالمين العربي والإسلامي حول ما جاء في محاضرة "البابا بنديكت السادس عشر" بشأن الإسلام، ويمكن في هذا الصدد التمييز ما بين ردود الفعل الرسمية (تضم الحكومات – المؤسسات الدينية الرسمية– المنظمات

الإقليمية والدولية الإسلامية)، وردود الفعل الشعبية (وتشمل الجماهير- رجال الدين- الجماعات الإسلامية).

إلى جانب ذلك يتناول التقرير اتجاهات النقاش حول أزمة محاضرة بابا الفاتيكان والذي تنوع بين توضيح وتفنيد ما جاء في محاضرة البابا، وانتقاد لردود الأفعال المبالغ فيها من الجانب الإسلامي، في حين سعت كتابات أخرى إلى محاولة تحديد ملامح التداعيات المرتبطة بالتطورات المختلفة لهذه الأزمة. فضلاً عن الأجندة المابعدية التي طُرحت على خلفية الأزمة والتي تضم قضايا: علاقة الدين بالعنف، إشكالية حوار/ صدام الحضارات والأديان، العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الشرق، وانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

أولاً: رؤية البابا بنديكت السادس عشر للإسلام كما جاءت في المحاضرة:

قد يكون من المفيد بداءةً استعراض الفقرات الكاملة من محاضرة البابا المتعلقة بمحور العلاقة بين العقل والعنف في الإسلام والمسيحية، والتي كانت سببًا في إثارة الجدل حول رؤية البابا للإسلام، وقد جاءت هذه الفقرات على النحو التالي[٢]:

- "تداعت هذه الذكريات إلى ذهني عندما قرأت منذ فترة وجيزة جزءًا من حوار نشره البروفيسير "تيودور خوري"، من جامعة مونستر، جرى بين الإمبراطور البيزنطي العالم "مانويل الثاني" ومثقف فارسي حول المسيحية والإسلام وحقيقة كل منهما خلال إقامته بالمعسكر الشتوي بالقرب من أنقرة عام ١٣٩١".
- "يبدو أن هذا الإمبراطور قد سجل هذا الحوار إبان حصار القسطنطينية بين عامي ١٣٩٤ و١٤٠٢، ويدل على ذلك أن مناظرته كانت أكثر توسعًا من مناظرة محاوره الفارسي".
- "الحوار تناول كل ما يتعلق بشرح وبنيان العقيدة حسبما ورد بالكتاب المقدس والقرآن الكريم، وركز الحوار بصفة خاصة على صورة الرب وصورة الإنسان، أو على

[2] هذه هي الترجمة العربية لنص الخطاب كما نشرها موقع إسلام أون لاين.نت نقلا عن موقع الفاتيكان الإلكتروني باللغة الألمانية. وهي موجودة على الرابط التالي:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-09/15/08.shtml

العلاقة بين ما نسميه الشرائع الثلاثة أو نظم الحياة الثلاثة، ألا وهى العهد القديم والعهد الجديد والقرآن".

- "في هذه المحاضرة لا أريد أن أناقش هذه القضية، ولكن أريد التطرق لنقطة واحدة فقط هامشية نسبيًا وشغلتني في كل هذا الحوار وتتعلق بموضوع الإيمان والعقل، وهذه النقطة تمثل نقطة الانطلاق لتأملاتي حول هذا الموضوع".

- "ففي جولة الحوار السابعة، كما أوردها البروفيسور خوري، تناول الإمبراطور موضوع الجهاد، أي الحرب المقدسة. من المؤكد أن الإمبراطور كان على علم بأن الآية ٢٥٦ من السورة الثانية بالقرآن (سورة البقرة) تقول: لا إكراه في الدين.. إنها من أوائل السور، كما يقول لنا العارفون، وتعود للحقبة التي لم يكن لمحمد فيها سلطة ويخضع لتهديدات. ولكن الإمبراطور من المؤكد أيضًا أنه كان على دراية بما ورد، في مرحلة لاحقة، في القرآن حول الحرب المقدسة".

- "وبدون أن يتوقف عند التفاصيل، مثل الفرق في معاملة (الإسلام) للمؤمنين وأهل الكتاب والكفار، طرح الإمبراطور على نحو مفاجئ على محاوره (...) السؤال المركزي بالنسبة لنا عن العلاقة بين الدين والعنف بصورة عامة. فقال: أرني شيئًا جديدًا أتى به محمد، فلن تجد إلا ما هو شرير ولاإنساني، مثل أمره بنشر الدين الذي كان يبشر به بحد السيف".

- "الإمبراطور يفسر بعد ذلك بالتفصيل لماذا يعتبر نشر الدين عن طريق العنف أمرًا منافيًا للعقل. فعنف كهذا يتعارض مع طبيعة الله وطبيعة الروح. فالرب لا يحب الدم والعمل بشكل غير عقلاني مخالف لطبيعة الله، والإيمان هو ثمرة الروح وليس الجسد؛ لذا من يريد حمل أحد على الإيمان يجب أن يكون قادرًا على التحدث بشكل جيد والتفكير بشكل سليم وليس على العنف والتهديد... لإقناع روح عاقلة لا نحتاج إلى ذراع أو سلاح ولا أي وسيلة يمكن أن تهدد أحدًا بالقتل".

- "الجملة الفاصلة في هذه المحاججة ضد نشر الدين بالعنف هي: العمل بشكل منافٍ للعقل منافٍ لطبيعة الرب، وقد علق المحرر "تيودور خوري" على هذه الجملة بالقول: بالنسبة للإمبراطور وهو بيزنطي تعلم من الفلسفة الإغريقية، هذه المقولة واضحة. في المقابل، بالنسبة للعقيدة الإسلامية، الرب ليست مشيئته مطلقة وإرادته ليست مرتبطة بأي من مقولاتنا ولا حتى بالعقل".

- "ويستشهد (تيودور) خوري في هذا الشأن بكتاب للعالم الفرنسي المتخصص في الدراسات الإسلامية (روجيه) ارنالديز (توفي في إبريل الماضي) الذي قال إن ابن حزم (الفقيه الذي عاش في القرنين العاشر والحادي عشر) ذهب في تفسيره إلى حد القول إن الله ليس لزامًا عليه أن يتمسك حتى بكلمته، ولا شيء يلزمه على أن يطلعنا على الحقيقة. ويمكن للإنسان إذا رغب أن يعبد الأوثان".

- "من هذه النقطة يكون الطريق الفاصل بين فهم طبيعة الله وبين التحقيق المتعمق للدين الذي يتحدانا اليوم. فهل من الفكر اليوناني فقط أن نعتقد أنه أمر منافٍ للعقل مخالفة طبيعة الله أم أن هذا أمر مفهوم من تلقائه وبصورة دائمة؟ أعتقد أنه، من هذه الوجهة، هناك تناغم عميق ملحوظ بين ما هو إغريقي وبين ما ورد في الكتاب المقدس من تأسيس للإيمان بالرب. أول آية في سفر التكوين، وهى أول آية في الكتاب المقدس ككل استخدمها يوحنا في بداية إنجيله قائلا: في البدء كانت الكلمة. هذه هى الكلمة التي كان الإمبراطور يحتاجها: الرب يتحاور بالكلمة، والكلمة هى عقل وكلمة في نفس الوقت. العقل القابل للخلق ويمكن تناقله، شريطة أن يظل رشيدًا. يوحنا أهدانا بذلك الكلمة الخاتمة لمفهوم الرب في الكتاب المقدس. ففي البدء كانت الكلمة، والكلمة هى الرب. الالتقاء بين الرسالة التي نقلها الكتاب المقدس وبين الفكر الإغريقي لم يكن وليد صدفة. فرؤيا بولس المقدس (...) الذي نظر في وجه مقدوني وسمعه يدعوه: تعال وساعدنا، هذه الرؤية يجب أن تفسر على أنها تكثيف للتلاقي بين العقيدة التي يشتمل عليها الكتاب المقدس وبين السؤال اليوناني".

- "اليوم نعرف أن الترجمة اليونانية للعهد القديم بالإسكندرية (المعروفة باسم السبتواجنتا) أي الترجمة السبعينية، لم تكن مجرد ترجمة للنص العبري فقط بل إنها خطوة مهمة في تاريخ الوحي الإلهي، التي أدت إلى انتشار المسيحية".

- "كان هناك تلاق بين الإيمان والعقل، بين التنوير الحقيقي والدين. "مانويل الثاني" كان يمكنه القول، من خلال الإحساس بطبيعة الإيمان المسيحي، وفي الوقت نفسه بطبيعة الفكر اليوناني الذي اختلط بالعقيدة وامتزج بها، من لا يتحاور بالكلمة فإنه يعارض طبيعة الرب".

- "هنا يمكن ملاحظة أنه في نهايات العصر الوسيط ظهرت اتجاهات في التفسير الديني تجاوزت التركيبة اليونانية والمسيحية. فتميزت مواقف تقترب مما قاله ابن حزم وتتأسس على صورة تعسف الرب الذي لا يرتبط بحقيقة أو بخير".
- "الاستعلاء، الذي هو الطبيعة المخالفة للرب، تجاوز المدى لدرجة أن رشدنا وفهمنا للحقيقة والخير لم يعد المرآة الحقيقية للرب، وتظل إمكانياتها غير المحدودة مخفية وغير متاحة لنا إلى الأبد. في مقابل ذلك تمسك الاعتقاد الكنسي بحقيقة أنه يوجد بيننا وبين الرب وبين روح الخلق الأبدية وبين عقلنا تطابق".
- "وختامًا، فرغم كل السرور الذي نرى به الإمكانيات الجديدة التي أدخلها الإنسان، نرى أيضًا التهديدات التي تتنامى من هذه الإمكانيات. ويجب أن نسأل أنفسنا كيف يمكن أن نسيطر عليها. ولن يمكننا ذلك إلا إذا تلاقى العقل والإيمان بصورة جديدة. ومن خلال ذلك فقط يمكننا أن نكون مؤهلين لحوار حقيقي بين الحضارات والأديان الذي نحن في أمس الحاجة إليه".
- "العقل الذي يكون فيه الجانب الرباني أصم والدين ينتمي إلى الثقافات الثانوية هو عقل غير صالح لحوار الحضارات. وقد قال "مانويل الثاني" إنه ليس من العقل ألا يكون التحاور بالكلمة؛ لأن ذلك سيكون معارضًا لطبيعة الرب، قال ذلك من خلال منظوره لصورة الرب المسيحية، لمحاوره الفارسي.. بهذه الكلمات وبهذا البعد عن العقل ندعو لحوار الحضارات مع شركائنا".

ويمكن من خلال القراءة السريعة لنص هذه الفقرات في محاضرة البابا استيضاح ان البابا يستشهد بحوار يقول فيه الإمبراطور للعالم الفارسي كلامًا معناه أن النبيّ محمدًا ما جاء بجديدٍ في المسائل الدينية، إلا إذا كنتَ تعتبر أنّ فرض الإسلام بالسيف هو أمرٌ جديد. فالجهاد الذي يدعو إليه القرآن (ويرى فيه الإمبراطور إرغامًا على اعتناق الإسلام) هو -في نظره- عمل غير عقلاني، والعمل غير العقلاني وغير الإنساني، يناقضُ طبيعة الله العاقلة. وهنا يقول البابا إن هذه المسألة بالذات هي التي تهمّهُ؛ أي مسألة طبيعة الله العاقلة أو اتفاق تصرفاته عزّ وجلّ مع العقل. ثم ينطلق ليشرح التاريخ المسيحي لأوروبا من هذا المنطلق، ولا يعودُ إلى موضوع التمهيد، أي صورة الله في الإسلام، وعلاقة الجهاد بالعقيدة الإسلامية، ورسالة النبي "الشريرة" (بحسب الإمبراطور)، إلا في ختام

المحاضرة، عندما يكتفي بذكر أن الإمبراطور قال للفارسي: إنّ العنف يخالف طبيعة الله (العاقلة)[3].

ويمضي البابا في الدفاع عن أطروحة الإمبراطور في المسألتين: مسألة صورة الله (غير العاقلة) في الإسلام، وعُنفية الجهاد! عبر التأكيد على أن القرآن يذكر أنه لا إكراه في الدين، لكنّ السورة التي وردت فيها الآية هي سورة مبكّرة، وقد تعدّل هذا الحكم وتطور فيما بعد عندما قوي النبيُّ وصارت لديه قوةٌ عسكريةٌ وقد سجّل ذلك القرآن(!)، ويشير البابا أيضًا نقلاً عن خوري ناشر الجدال إن صورة الله (سبحانه وتعالى) في القرآن والإسلام شديدة التنزيه بحيث لا يجوز إخضاعها لأي مقياس عقلي وهذا ما يؤكده أيضًا ابن حزم في كتاباته[4].

وكما سبقت الإشارة، فقد أثارت تصريحات البابا في هذا السياق العديد من ردود الأفعال الغاضبة، استدعت قيام مدير دار الصحافة التابعة للكرسي الرسولي بإصدار تصريح بشأن تفسير بعض العبارات في خطاب البابا ورد فيه: "القراءة اليقظة لنص خطاب البابا توضح أن البابا يرفض بشكل جذري وواضح الدافع الديني للعنف. لم يكن في نية البابا أن يقدم اجتهادًا عميقًا حول الجهاد والفكر الإسلامي أو أن يسيء إلى مشاعر المؤمنين المسلمين. وبالأحرى يبدو بشكل جلي في خطب الأب الأقدس التنبيه الموجه إلى الثقافة الغربية كي تتحاشى "احتقار الله والاستخفاف به والذي يعتبر الاستهزاء بالمقدسات حقًا في الحرية" (خطاب ١٠ سبتمبر). وفي الواقع، إن الاعتبار السليم للبعد الديني مقدمة رئيسة لحوار مثمر مع الثقافات والديانات الكبرى في العالم. وتحديدًا في ختام خطابه في جامعة ريجينسبرج أكد البابا "بنديكت السادس عشر" على أن "الثقافات الدينية في العمق ترى في الاستثناء الإلهي من جامعية العقل تهجمًا على اقتناعهم الديني العميق. عقل أصم أمام الإلهي يرفض الدين في إطار شبه الثقافات ويعجز عن ولوج حوار الثقافات". تبدو واضحة إذًا إرادة الأب الأقدس في إنماء موقف احترام وحوار تجاه الأديان والثقافات الأخرى ولا سيما الدين الإسلامي[5].

---

[3] د. رضوان السيد، "البابا بين مكر النصّ ومكر التاريخ"، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٠٠٦/٩/٢١.

[4] المرجع السابق.

[5] http://www.abouna.org/articles/muslims4.htm

وقال بابا الفاتيكان في أول خطاب علني له تناقلته وسائل الإعلام بعد تصريحاته المثيرة للجدل بشأن الإسلام، إن ما نقله كان اقتباسًا لا يعبر بأي طريقة عن أفكاره الخاصة. وأشار البابا متحدثًا إلى المصلين من شرفة قصره الصيفي في ميدان القديس بطرس أن تصريحاته التي أدلى بها وأغضبت العالم الإسلامي، كان الهدف منها إطلاق "حوار صريح ومخلص". وأوضح أن تلك التصريحات كانت عبارة عن اقتباسات لا تعبر عن أفكاره الخاصة. وأعرب عن أمله في أن يشكل هذا التوضيح وكذلك البيان الذي أصدره الفاتيكان ليؤكد على تصريحات البابا أسيء فهمها، نهاية لسوء الفهم الذي أحدثته تصريحاته السابقة.

ثانيًا: الإطار التحليلي وشبكة الإسنادات المرجعية:

للخروج باستنتاجات حقيقية حول فحوى ما تضمنته محاضرة البابا بنديكت السادس عشر بشأن الإسلام، لابد من تحديد ملامح الإطار التحليلي لهذه المحاضرة. وفي هذا السياق قد يكون من المفيد التعرض للنقاط التالية:

(١) منظومة معتقدات البابا بنديكت السادس عشر:

ولد جوزيف راتزينجر في بيئة محافظة في عام ١٩٢٧ في مدينة ماركتل في ولاية بافاريا في جنوب ألمانيا، وكان والده رجل شرطة. في سن الرابعة عشر، التحق بمنظمات الشباب التي أنشأها هتلر كما كان متوقعًا من الشباب الألماني آنذاك، إلا أنه لم يكن عضوًا نشطًا في هذه المنظمات، التحق بالجيش الألماني خلال الحرب العالمية الثانية وأُسر من قبل قوات التحالف في العام ١٩٤٥. ويقول مؤيدوه إن تجربته في ظل النظام النازي جعلته مقتنعًا بأن الكنيسة لابد وأن تدافع عن الحقيقة والحرية. وقد تدعمت القناعات المحافظة للبابا خلال الحقبة الليبرالية التي مرت بها ألمانيا في الستينيات.

حصل في عام ١٩٥٧ على درجة الأستاذية في سن الـــ ٣٢، ليبدأ التدريس في جامعة بون في العام ١٩٥٩. كما كان يشغل مقعدًا لتدريس اللاهوت وتاريخ العقيدة في جامعة راتيسبون منذ ١٩٦٩، وتمت ترقيته سريعًا ليصبح عميدًا ثم نائبًا للرئيس، وقد تمت تسميته "كاردينالا لميونخ" في عام ١٩٧٧ من قبل البابا "بولس السادس".

ومن الجدير بالذكر أن من أهم آراء البابا بنديكت السادس عشر (الذي يتحدث عشر لغات ويعزف البيانو) أن الدين تم إخضاعه إلى أيديولوجيات سياسية اعتبرها استبدادية ووحشية وقاسية، ومن اللازم محاربة مثل هذا النمط من سوء استغلال الإيمان " Abuse of faith". عُرف الكاردينال "جوزيف راتزينجر Joseph Ratzinger" بأنه رجل دين صعب قاد العديد من الحملات ضد ما عرف بـ"لاهوت التحرر Liberation Theology" الذي انتشر في أمريكا اللاتينية وغيرها من دول العالم كوسيلة لإدماج الكنيسة في قضايا النشاط الاجتماعي وحقوق الإنسان[٦].

يخدم الأب "جوزيف راتزينجر" في الفاتيكان منذ عام ١٩٨١ حيث شغل في هذا العام منصب رئيس لجنة الفكر المسيحي بناءً على رغبة البابا الراحل "يوحنا بولس الثاني". وقد واصل الأب "جوزيف راتزينجر" صعود درجات سلم النفوذ البابوي ليتم اختياره في عام ١٩٩٨ نائبًا لرئيس مجمع الكرادلة من جانب البابا "يوحنا بولس الثاني". وفي عام ٢٠٠٢ تم اختياره رئيسًا لمجمع الكرادلة[٧].

ويعرف "راتزينجر" بتشدده في المواضيع العقائدية، الأمر الذي أكسبه تعاطف التيار المحافظ داخل الكنيسة الذي يعتبر أن البابا يوحنا بولس الثاني قد ذهب بعيدًا في بوادر طلب الغفران عن بعض الصفحات السوداء في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية والحوار مع الديانات الأخرى. وقد اعتبر المراقبون أن اختياره ليخلف البابا يوحنا بولس الثاني على رأس الكنيسة الكاثوليكية يعني أن مجمع الكرادلة اختار أن تكون الغلبة للاعتبارات التقليدية الخاصة بالمسائل العقائدية والأخلاقية، وتجدر الإشارة إلى أن تنصيبه بابا للفاتيكان قد قوبل بالعديد من الشكوك لاسيما وأن الكثيرين اعتبروه عالمًا يفضل المناقشات الفكرية والعلمية مؤكدين أن العديد من الكاثوليك يفضلون القساوسة الذين يستطيعون مس القلوب[٨].

أما عن علاقة البابا بنديكت السادس عشر بالإسلام، فتجدر الإشارة إلى أنه قبل أن يصبح بابا الفاتيكان عُرف "الكاردينال راتزينجر" بأنه من رجال الدين المحافظين، كما بدا غير مرتاحًا لمحاولات البابا "يوحنا بولس الثاني" لتحسين الحوار مع العالم الإسلامي.

[6] bbc.co.uk,15 Sept. 2006

[7] "من هو بابا الفاتيكان"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/٩/١٦

[8] bbc.co.uk,15 Sept. 2006

وخلال عمله ككاردينال عارض البابا "بنديكت السادس عشر" انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؛ قائلاً إنها تنتمي إلى فضاء ثقافي مخالف ومؤكدًا أن انضمامها للاتحاد يعد خطئًا خطيرًا ضد المد التاريخي. وكان في عام ١٩٩٦ قد كتب أن الإسلام يعاني من صعوبات في التكيف مع الحياة الحديثة[9].

وفور تنصيبه على رأس الكنيسة الكاثوليكية ظهرت العديد من الدراسات حول ما اعتبره البعض ماضي البابا المتشدد والمتطرف، لاسيما فيما يتعلق بموقفه من الإسلام، فتمت الإشارة إلى أنه بدأ حياته البابوية بتصريح يقول فيه: "إن اليهود إخوة أعزاء" بينما لم يشر للمسلمين لا من قريب ولا من بعيد[10].

فعندما تولى الحبر الأعظم البابا "بنديكت السادس عشر" الزعامة الروحية للعالم الكاثوليكي، عبَّر في خطابه عن امتنانه لكل أصحاب الديانات الذين شاركوا في احتفال تنصيبه، وخص اليهود بقدر كبير من وافر ثنائه وتجاهل بشكل يكاد يكون متعمدًا الوجود الديني الإسلامي في تلك المناسبة الفريدة، وشعر يومها الكثيرون من مسلمين وغير مسلمين بأن البابا الجديد لا يحمل روح التسامح التي كان يحملها سلفه الراحل، وثارت توقعات بأن تكون علاقته بالعالم الإسلامي عمومًا وبالعرب خصوصًا علاقة فاترة لا يحكمها ذلك الود والتواصل الذي عرفه عهد البابا "يوحنا بولس الثاني"[11].

وعلى الرغم من مرور السنة الأولى من بابوية "بنديكت السادس عشر" بهدوء ودون أي أحداث لافتة للانتباه على صعيد العلاقة مع المسلمين، إلا أنه كانت هناك العديد من التوقعات بأن تشهد بابويته اختلافًا جذريًا عن فترة البابا السابق "يوحنا بولس الثاني" فيما يتعلق بتوجه الفاتيكان إزاء الإسلام. ففي حين أراد البابا "يوحنا بولس الثاني" مد الجسور لأديان أخرى في عام ٢٠٠١، حيث زار سورية وكان أول بابا يطأ مسجدًا، بدا أن البابا "بنديكت السادس عشر" ينحو إلى أن يكون أكثر تشددًا. وظهرت البوادر الأولى لتشديد الفاتيكان لموقفه مع نقل الأسقف "مايكل فيتزجيرالد" من منصبه، فهذا الأسقف البريطاني المولد كان مسئولاً عن قسم بالفاتيكان لتعزيز الحوار مع الأديان الأخرى. والأسقف "فيتزجيرالد" باحث متعمق في الشئون العربية، وخبير له باع في العالم

9 Rahul Tandon, "Pope Benedict XVI and Islam" bbc.co.uk,15 Sept. 2006

10 صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/٩/١٦.

11 مصطفي الفقي، "صراعات سياسية وصدامات دينية!"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

الإسلامي. وكان قرار البابا "بنديكت السادس عشر" نقله من منصبه إلى مصر ليكون المبعوث البابوي فيها، في نظر الكثيرين، ليس ترقية بل العكس. وتساءل البعض عن مدى حكمة هذا القرار الذي اعتبره البعض أسوأ قرار للبابا وذلك لأن الأسقف "فيتزجيرالد" كان الأكثر فطنة في الفاتيكان فيما يتعلق بالعلاقات مع المسلمين"[١٢].

كما كانت هناك مؤشرات أخرى على الرؤية التي يتبناها نحو الإسلام، ومنها على سبيل المثال اتهامه في العام المنصرم للقادة المسلمين في ألمانيا بالفشل في انتشال الشباب المسلم من الانزلاق فيما سماه ظلمات البربرية الجديدة"[١٣].

وعلى الرغم من أن بعض الكتاب الغربيين حاولوا تفنيد الادعاءات الموجهة للبابا بأنه يتخذ موقفًا معاديًا للإسلام، إلا أن جانبًا من كتابات الغربيين أنفسهم جاءت لتؤكد ذلك ويقول الكاتب "داميان تومسون" أنه "مما يستدعي السخرية أن يُتهم البابا "بنديكت السادس عشر" بمعاداة الإسلام في خطابه، فلم يوجد في تاريخ الفاتيكان حبر أعظم درس الإسلام بعمق كما درسه هو، ولكونه درس القرآن آية آية وتناقش مع فقهاء مسلمين، فهو يرفض نظرة المسيحيين المتشددين البسيطة للإسلام حتى منتصف القرن العشرين، على أنه دين شرير، لكنه يرى أن بعض مذاهبه لا يمكن الدفاع عنها من الجانب الأخلاقي وفي نظر "بنديكت"، ففي قلب الإسلام غموض كبير بشأن العنف، مصدره أن رسول الإسلام كان يدافع عن نشر الدين بحد السيف." كما يرى البروفيسور "كلاوس كونج" الذي كان أحد زملاء البابا في جامعة "توبينجن" أن "راتزينجر لم يقصد إيذاء المسلمين، فهو مهتم جدًا بالحوار مع كل الديانات، ومن حقه الاستشهاد بمن يشاء، لكنه فعل ذلك دون القول إن كلام الإمبراطور خطأ، وهذا يبين قدراته المحدودة في علم الدين." في حين يرى القس "جوزيف فيزيو" من جامعة "أفي ماريا" في نابولي أن "بنديكت السادس عشر" يؤمن بأن الإسلام لا يقبل التغيير، وبالتالي، لا يتلاءم مع الديموقراطية""[١٤].

---

[12] بيتر جولد، "هل تعكس تعليقات البابا تحولا إزاء الإسلام"، موقع هيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/١٦.

[13] Rahul Tandon, "Pope Benedict XVI and Islam" bbc.co.uk,15 Sept. 2006.

[14] تصريح البابا وردود الأفعال"، موقع هيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/١٦.

(٢) شبكة الإسنادات المرجعية أو المراجع التي استند إليها البابا في محاضرته:

يرى البعض أن المراجع التي استند إليها البابا هي السبب الرئيس وراء الأزمة، فالمشكلة سببها غوص البابا في أعماق التاريخ، ونبش كتبه من دون داع، ولا سبب واضح[١٥].

تجدر الإشارة إلى أن هذه المحاورةِ المفترضة دارت بين الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني (١٣٩٠-١٤٢٠)، ورجل فارسي (مسلم) بين العامين ١٣٩٤ و١٤٠٢ حول الإسلام وحول دعوة النبي وحول الجهاد. كان السلطان العثماني "بايزيد الأول يلدرم" وقتها يحاصر أنقرة والقسطنطينية، وربما كان الفارسي الذي يذكره الإمبراطور في محاوراته أحد الرسل الذين أرسلهم السلطان العثماني إليه.

"لكنّ الحوار أو الجدال ربما كان مفترضًا، أي أنه لم يجرِ فعلاً، بل إنّ الإمبراطور نظمه على طريقة السؤال والجواب، كما كان معروفًا في الجداليات الكلامية والدينية في العصور الوسطى. وأقول إنه قد يكونُ، أي الجدال، مفترضًا؛ لأن الفارسيّ لا يكاد يجيب بشيء خلال المحادثات على اتهامات الإمبراطور غير المسوّغة في كثير من الأحيان"[١٦].

كما أورد البابا اقتباسًا من كاتب آخر فرنسي معاصر اسمه "أرنالدز" الذي يستشهد بالعلامة ابن حزم الأندلسي المتوفي في بلدته قرب إشبيلية عام ١٠٦٤، والذي يعالج الموضوع نفسه أي العلاقة بين العلم والإيمان. كما استشهد أيضًا بلاهوتي مسيحي آخر يتقارب موقفه من موقف ابن حزم وهو اللاهوتي "دونس سكوت"[١٧].

وعلى الرغم من أن بعض منتقدي البابا يرون أنه لم يقصد الإساءة إلى المسلمين، لكن الخطأ الذي وقع فيه هو أنه لم يبد أي تحفظ تجاه نص الامبراطور الذي استشهد به. كذلك يرى المراقبون أنه لا يمكن للبابا الدفاع عن نفسه بكون أقواله أُخرجت من سياقها، لأنه فعل نفس الشيء مع الإمبراطور البيزنطي. وإذا كان التبرير المكرر لمصادر

---

[15] فهمي كورو، "التهديد يهب من حيث لا يحتسب حبر روما"، صحيفة الحياة نقلا عن صحيفة "يني شفق" التركية، ٢٠/٩/٢٠٠٦.

[16] د. رضوان السيد، "البابا بين مكر النصّ ومكر التاريخ"، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢١/٩/٢٠٠٦.

[17] مقابلة مع البطريرك ميشيل صباح حول تفسير خطاب البابا، بي بي سي، ١٧/٩/٢٠٠٦

الفاتيكان يقول إن "النص" لا يعبر عن رأي البابا الشخصي، فلماذا تعمد اختياره أصلاً وهو رأس الكنيسة وليس مجرد محاضر؟

وهنا تجدر الإشارة كذلك إلى أنه في الظاهر، لا يتعرض البابا للإسلام في محاضرته، وليس هذا هو موضوعه، لكنه لسببٍ ما لم يجد غير كلام "مانويل الثاني" في القرن الرابع عشر للاستشهاد به، والاستناد إليه. وإذا كان يريد الاستشهاد بكلامه في طبيعة الله العاقلة، فقد كان يمكنه الاكتفاء بالقسم الأخير من الحوار أو الجدال، ولا داعي لذكر الحادثة المفترضة بكاملها، والتي يرِد فيها اعتبار رسالة النبي محمد (صلي الله عليه وسلم) ذات طبيعة "شريرة"، واعتبار الجهاد فرضًا للإسلام بالسيف. فهذه التفصيلات كلها لا علاقة مباشرة لها بمحاضرة البابا الذي يمضي بعد ذلك إلى حديثٍ يتضمن تأويلاً جديدًا لتاريخ اللاهوت المسيحي الأوروبي، وتاريخ أوروبا مع المسيحية وتاريخ المسيحية مع أوروبا![١٨].

ثالثًا: وسط الخطاب:

للوقوف على أهمية ما ورد في محاضرة البابا "بنديكت السادس عشر" بشأن الإسلام لابد من القراءة السريعة لما يمكن تسميته وسط الخطاب، ويقصد به مجموعة من العناصر يمكن تحديدها في توقيت الخطاب والبيئة الدولية وغيرها من العناصر ذات الصلة، وهي:

- توتر العلاقة بين الإسلام والمسيحية:

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن خطاب البابا جاء في خضم ظاهرة راحت تتبلور خلال الأعوام الأخيرة وهي تبادل الإساءات والاتهامات من الجانبين المسيحي والإسلامي، وبخاصة منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وقد تكررت مشاهد هذه الظاهرة على الصعيد العالمي أو في بعض الدول والمجتمعات التي تضم مسلمين ومسيحيين في نسيجها الاجتماعي.

[18] د. رضوان السيد، "البابا بين مكر النصّ ومكر التاريخ"، صحيفة الاتحاد الاماراتية، ٢٠٠٦/٩/٢١.

ومع الإقرار التام بحقيقة هذا التبادل للاتهامات بين الجانبين، فإنه يظل حقيقًا أن ما يحدث من جانب بعض المسلمين من إساءة للمسيحية وأتباعها في العديد من مناطق العالم يمكن أن نطلق عليه "الإساءة من أسفل" في حين أن ما يجري ضد المسلمين ودينهم يندرج ضمن وصف آخر هو أقرب لما يمكن تسميته "الهجوم من أعلى"[١٩]. فمعظم الإساءات المرفوضة من بعض المسلمين للمسيحيين تأتي من عوام الناس أو من قطاعات النخبة الأكثر تشددًا وخروجًا عن فهم صحيح الإسلام. وبخلاف بعض الحالات القليلة التي تضمنت اعتداءات مادية، تظل تلك الإساءات في النطاق اللفظي أو المكتوب ولم تتحول قط إلى اعتداءات واسعة. أما على الجانب الآخر فإن الهجوم من أعلى هو ظاهرة مرتبطة أساسًا بالمناخ الذي ساد العالم الغربي بعد ١١ سبتمبر، وتمثلت هذه الظاهرة في قيام العديد من القادة السياسيين والدينيين المسيحيين الغربيين الكبار بتوجيه اتهامات لفظية قاسية للإسلام أحيانًا وللمسلمين أحيانًا أخرى، وتزامن ذلك مع شن دول غربية كبرى حروبًا دموية ضد بلدان مسلمة.

وفي هذا السياق، تبدو خطورة تصريحات الحبر الكاثوليكي الأعظم؛ فهي تأتي مباشرة بعد تصريحات للرئيس الأمريكي "جورج بوش" اتهم فيها المسلمين أو بعضهم بالفاشية، واعتبرهم الأعداء الذين يجب على الغرب محاربتهم دون هوادة. وقبلها بنحو عامين، كانت هناك تصريحات لرئيس الوزراء الإيطالي اتهم فيها الإسلام بالتخلف، وهي بدورها تلت التصريحات الأكثر شهرة للرئيس الأمريكي بأنه سيقود "حربًا صليبية" ضد من أسماهم المتطرفين الإسلاميين. في ظل هذه النوعية من التصريحات المتتابعة من كبار سياسيي الغرب ورجال دينه المسيحيين ضد الإسلام والمسلمين، وواقع الاعتداءات العسكرية ضد البلدان المسلمة وحدها دون غيرها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، تصاعد الإحساس لدى المسلمين بأنهم هدف لحملة واسعة يشنها الغرب المسيحي، الأمر الذي زاد من بعض "الإساءات من أسفل" التي يوجهها بعض المسلمين للمسيحية[٢٠].

---

[19] ضياء رشوان،"الإسلام والمسيحية: الهجوم من أعلى والإساءة من أسفل"، المصري اليوم، ٢٠٠٦/٩/١٨.

[20] المرجع السابق.

- **المشهد الحضاري العالمي:**

من ناحية أخرى، عاش المشهد الحضاريُ على المستوى العالمي الكثير من التطورات ارتباطًا بأحداث ١١ سبتمبر، والتي يرى المراقبون أنها أشعلت فتيل التفرقة الحضارية والدينية بين شعوب العالم. وبدأت موجة جديدة صبغت العالم بصبغة أصولية سواء من الجانب الإسلامي (السني والشيعي) أو حتى بالنسبة للجانب الغربي. مما خلق حالة من التوتر جعلت العالم قابلاً لخلق الأزمات وإعطائها الطابع الديني كما حدث على خلفية أحداث أزمة الرسوم الدنماركية[21].

- **التوقعات بشأن دور الفاتيكان:**

ومن ناحية ثالثة، جاءت محاضرة البابا في ظل مناخ دولي خانق يحتاج فيه العالم إلى نوع من الشخصيات الرحبة المتسامحة الواعية التي تفهم روح الديانات الأخرى وتتواصل معها وتعتز بها وهو أمر لم يحدث حتى الآن على ما يبدو. إذ أننا لم نسمع من البابا الجديد أي تصريحات عادلة تدعم الفلسطينيين أو تعطي المسلمين عامة أملاً في مستقبل أفضل، وهو أمر دأب عليه سلفه الذي تميز بالتسامح المسيحي الرائع حتى أنه عفا عمن أطلق النار عليه وسامحه بشكل علني غير مسبوق في تاريخ الكرسي البابوي كله، وكان المعتدي كما هو معلوم مسلمًا من أصول تركية. إضافةً إلى ذلك، فإن عدم اعتذار الكنيسة الكاثوليكية في عهد "بنديكت السادس عشر" عن الحروب الصليبية، مع اعتذارها لليهود وإعطائهم صك براءة من دم المسيح عليه السلام، ينبئ بأن أمرًا ما بين الكنيسة الكاثوليكية والمسلمين لم ينته بعد.

على الجانب الآخر، لا تزال الدعوة التي وجهها وزير إيطالي في شهر يناير الماضي إلى الحبر الأعظم عالقة في الأذهان؛ فعبر هذه الدعوة طلب وزير الإصلاحات الدستورية "روبرتو كالديرولي" من البابا أن يعلن «حربًا صليبية» على المسلمين قائلا: «قد حان الوقت لأن يتدخل البابا على غرار أسلافه في القرنين السادس عشر والسابع

---

[21] www.elaph.com

عشر». وذكّر الوزير المتطرف البابا أنه إبان معركتي فيينا وليبانتي ضد الأتراك عامي ١٦٨٣و ١٥٧١ حل البابوات محل الحكومات وشكلوا «تحالفات ضد الخطر الإسلامي»[٢٢].

لذلك كله يرى المراقبون أن تصريحات البابا "بنديكت السادس عشر" جاءت موحية بتحول خطير، خصوصًا أنه تطوع بتصريحاته الأخيرة من دون أن تكون مطلوبة منه فلم تكن إجابة على سؤال جرى توجيهه إليه أو ردًا على سؤال بعينه، فضلاً عن أن المحاضرة كانت مكتوبة وأعدت مسبقًا، كما أن البابا رفض طلبًا رسميًّا من الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بأن يقوم بحذف أو تعديل الإشارة إلى الإسلام الواردة في محاضرته[٢٣].

- تماهي الخطوط الفاصلة بين السياسي والديني:

حيث يمكن القول إن الإدارة الأمريكية الحالية مهدت الأجواء الدولية لعملية إقحام واسعة للدين في السياسة وخلطت بشكل متعمد بين الأوراق السياسية والشعارات الدينية. وقد قطعت في ذلك شوطًا كبيرًا خصوصًا بعد ١١ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، حيث جرى تصوير الإرهاب وكأنه مسلم الديانة بينما الضحايا في هذا العالم –وفقًا لقراءة الرئيس الأميركي الحالي جورج دبليو بوش– هم أبناء الحضارة الغربية ذات الأصول المسيحية اليهودية، بل إن الرئيس الأمريكي تجاوز ذلك إلى درجة من درجات «تديين» مواقف واشنطن بدءًا من الحديث عن «حرب صليبية» وصولاً إلى تعبير «الفاشية الإسلامية»، كما سبقت الإشارة[٢٤].

وهذه التعبيرات تبعث في الحياة السياسية ذكريات مواجهات قديمة مبنية على ثقافة معينة كانت مزدهرة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلادي، حيث كانت السياسة لدى الغرب متدينة في الوقت الذي كانت فيه الحضارة الإسلامية قوية ومتمكنة حددت جميع شئونها بأطر واضحة. على عكس ما يحدث الآن، فقد وصلت الحضارة الغربية إلى

[22] محمود المبارك، "المثير في محاضرة البابا هو توقيتها!"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/٠٩/٢٣.

[23] المرجع السابق.

[24] مصطفي الفقي، " صراعات سياسية وصدامات دينية!"، صحيفة الحياة، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

مرحلة متقدمة نوعًا ما من التحضر في الحوار في حين تعيش الحضارة الإسلامية في شئ من النكسة"[٢٥].

وأيضًا في إطار التداخل الشديد بين السياسي والديني في هذا الصدد، ربط البعض محاضرة البابا وما ورد فيها من اقتباسات بشأن الإسلام بالتطورات التي يشهدها الملف الإيراني وبالسياسة التي ينتهجها الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، لاسيما فيما يتعلق بآلية الرسائل التي يوجهها الرئيس الإيراني إلى بعض الفاعلين على الساحة الدولية، حيث أكدت بعض التقارير أن البابا قال ما قاله لاستباق رسالة شديدة اللهجة كان الرئيس الإيراني أحمدي نجاد يعتزم توجيهها للبابا، وذلك سبب ذكره للجدل بمشاركة فارسي[٢٦].

رابعًا: ردود الأفعال:

تباينت ردود الأفعال في العالمين العربي والإسلامي حول ما جاء في محاضرة البابا بنديكت السادس عشر بشأن الإسلام، ويمكن في هذا الصدد التمييز ما بين مستويين من ردود الأفعال على الجانب الإسلامي، وهما:

- ردود الفعل الشعبية وتضم (الجماهير- رجال الدين- الجماعات الإسلامية).
- ردود الفعل الرسمية وتضم (الحكومات - المؤسسات الدينية الرسمية- المنظمات الإقليمية والدولية الإسلامية).

وسنتعرف من خلال الصفحات القادمة على ردود الأفعال المختلفة في هذا السياق، كما سيتم إلقاء الضوء على ردود أفعال مسيحيي الشرق؛ باعتبار أن وضعهم يتسم بحساسية خاصة في هذا السياق.

(أ) ردود الفعل الشعبية:

اتسمت ردود الأفعال الشعبية في مجملها بالغضب والثورة، وقد تجلى ذلك بشكل

---

25 قبول الهاجري، "خطاب البابا ــ ردود الفعل الإسلامية تخدم المصالح الغربية"، موقع إيلاف الاخبارى على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/٢١.

26 "كلام البابا استبق رسالة من أحمدي نجاد" نقلاً عن صحيفة الصنداي تايمز، موقع هيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/١٧.

خاص في تحركات الجماهير في البلدان الإسلامية، ففي القاهرة خرج مئات المصلين بعد صلاة الجمعة في جامع الأزهر في مظاهرة نددوا فيها «بالجبناء والصليبيين» ورددوا هتافات معادية لبابا الفاتيكان وسط إجراءات أمنية لشرطة مكافحة الشغب. كما خرج آلاف الأتراك في محافظة قونيا في مظاهرات للتنديد بتصريحات البابا وطالبوه بالاعتذار رسميًا قبل بدء زيارته المقررة إلى تركيا نهاية شهر نوفمبر المقبل.

وأُغلقت المدارس الدينية في إيران اليوم أبوابها احتجاجا على تصريحات البابا في حين قال حجة الإسلام أحمد خاتمي أمام مئات المتظاهرين في "قم" إنه "على البابا أن يقدم اعتذارًا للمسلمين". ومن المقرر أن يتظاهر طلاب إيرانيون اليوم الاثنين أمام سفارة الفاتيكان في طهران. كما قررت النقابات المهنية في الأردن تجمعًا مماثلاً الاثنين أمام ممثلية الفاتيكان في عمان[٢٧].

كذلك اندلعت الاحتجاجات أيضًا في العراق، حيث أحرق المتظاهرون الغاضبون دمية البابا في البصرة. وفي إندونيسيا، احتشد أكثر مِن ١٠٠ شخص أمام سفارةِ الفاتيكان في جاكارتا، حاملين لافتات تؤكد أن "البابا يَبْني دينًا على الكراهيةِ". وهدد تنظيم "جيش المجاهدين" المسلح في العراق في بيان نُشر على الإنترنت باستهداف روما والفاتيكان ردًا على تصريحات البابا.

وفي سوريا نظم أكثر من مائتي مسلم جلسة بأحد الأضرحة في دمشق تلبية لنداء مكتبِ الزعيم الإيراني الروحي آية اللهِ علي خامنئي بدمشق. وكان المكتب قد أصدر بيانًا حَثَّ البابا على "الاعتذار بشكلٍ صريح وواضح عن ملاحظاته".

إلا أن التحركات الجماهيرية في هذا السياق قد نحت باتجاه العنف، وهذا ما ظهر مع تعرض سبع كنائس، منها كنيسة كاثوليكية واحدة، لهجمات في الضفة الغربية وقطاع غزة دون وقوع إصابات. وقد ندد رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، المنتمي لحركة حماس، بتلك الهجمات، وقال للصحافيين "هذا مرفوض قطعًا يجب أن يكف أي مواطن فلسطيني عن المساس بالكنائس المسيحية على الأرض الفلسطينية". وأضاف

27 www.elaph.com

"الأخوة المسيحيون هم مواطنون من أبناء الشعب الفلسطيني، وأنا سمعت أكبر المرجعيات المسيحية في فلسطين يستنكرون التصريحات التي تمس الإسلام وتسيء للمسلمين"[٢٨].

ومع تصاعد الغضب الشعبي بين المسلمين، اتجه البعض إلى ربط أحداث العنف في العديد من مناطق العالم بالغضبِ الإسلامي على ملاحظاتِ البابا الأخيرة حول الإسلامِ؛ قام رجل تركي غير مسلّح باختطاف طائرة، قائلاً بأنه أراد أن يبعث رسالة إلى الحبرِ. كما تم ربط تصريحات البابا بحادثة قيام مُسلَّحون بقتل راهبة إيطالية في مستشفي أطفال في مقاديشو، حيث أعلن مصدر إسلامي رفيع المستوى أن الهجوم لربما يُربَط بالخلاف على ملاحظات البابا بنديكت الأخيرة حول الجهاد المقدس في الإسلام[٢٩].

وفي خضم هذه الموجة من العنف من جهة أخرى، توقع سياسيون مختصون في شئون الأمن وخبراء في الإرهاب، أن يتعرض البابا "بنديكت السادس عشر" إلى محاولة اعتداء عليه، ويتخوفون من التخطيط لعملية اغتياله أو من احتمال وقوع أعمال عنف ضد دولة الفاتيكان صغيرة المساحة. ومن ثم فقد تم تصعيد الإجراءات الأمنية بشكل غير ملفت في مدينة الفاتيكان المحاطة بالأسوار[٣٠].

أما عن مواقف الدعاة ورجال الدين الإسلامي، فتجدر بصددها الإشارة إلى وصف المفكر الإسلامي فهمي هويدي تصريحات البابا بأنها متطرفة، وقال إن البابا يرى أن الإيمان الكاثوليكي هو الإيمان الوحيد الصحيح وهذا نوع من أنواع التكفير.

كما رفض أشهر الدعاة المسلمين في العالم العربي، الشيخ يوسف القرضاوي، الأسف الذي عبر عنه البابا للغضب الذي أثارته تصريحاته، بقوله مساء الأحد "هذا ليس اعتذارًا، هذا اتهام للمسلمين بأنهم لم يفهموا كلامه. الاعتذار الحقيقي هو أن يسحب هذا الكلام ليحدث الاعتذار". ودعا القرضاوي، الذي كان يتحدث باسم الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، إلى تنظيم "يوم غضب". وقال "نحن ندعو المسلمين في يوم الجمعة القادم، آخر جمعة من شهر شعبان، أن يجعلوه يوم غضب عاقل.. نريد غضبًا سلميًّا.. غير متهور". كما هدد القرضاوي بوقف الحوار بين المسيحيين والمسلمين إذا لم يحدث الاعتذار، داعيًا السفراء العرب والمسلمين لدى الفاتيكان إلى أن "يحتجوا كتابيًّا وبلهجة

---

28 www.elaph.com

29 "Possible pope link to nun's death", www.cnn.com, September 17, 2006

30 الفاتيكان يستعد للغضب الإسلامي"، www.bbc.com، ٢٠٠٦/٩/١٥.

قوية وصريحة على هذا الاستفزاز وأن لا يحضروا الاحتفالات التي يدعو إليها الفاتيكان"، وقال "نحن نريد للأمة أن تظهر أنها أمة لا يستهان بها". [٣١]

أما الداعية الموريتاني الشيخ محمد الحسن بن الددو، فقد اعتبر أن ما صدر عن البابا "دليل سافر على بسط الولايات المتحدة الأميركية سيطرتها على المؤسسات الدينية الغربية بعد احتلالها للمؤسسات الدولية واستغلالها في حربها على المسلمين". وربط "الددو" تلك التصريحات بما سبق أن أعلنه الرئيس الأميركي "جورج بوش" من أن الحرب على الإرهاب هي حرب صليبية، وكذلك اقتران وصف الإسلام بالفاشية في تصريحاته الأخيرة. وطالب المسلمين بالضغط على الدول الغربية حتى تعلن رفضها لتلك التصريحات، وبقطع العلاقات مع الفاتيكان حتى يتراجع البابا ويعتذر اعتذارًا صريحًا عن تلك التصريحات[٣٢].

وأكد الداعية الإسلامي عمرو خالد أن إساءة بابا الفاتيكان للإسلام لا تليق بدوره كرمز مسيحي، ويخالف دور القائد الديني الذي يجب أن يتحلى بصفات معينة تسعى للحوار وليس الصدام. وشدد خالد على ضرورة أن يقدم البابا اعتذارًا واضحًا للمسلمين وأن يعقب ذلك السعي لإعداد قادة دينيين يستطيعون مد جسور الحوار الصحيح بين الأديان السماوية[٣٣].

وذهب البعض أبعد من ذلك مطالبين بتنحية البابا، حيث طالب رجال دين في باكستان ينتمون إلى "جماعة الدعوة" (الموضوعة على "اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية"، بسبب صلاتها المفترضة مع منظمة "عسكر طيبة" الكشميرية) بتنحية البابا بنديكت السادس عشر بسبب ما وصفوه "بتوجيهه الإهانة للإسلام" و"تشجيعه على الحرب وإذكائه الفتنة بين الأديان المختلفة"[٣٤].

التنظيمات والجماعات الإسلامية

أبدت التنظيمات والجماعات ذات الطابع الإسلامي في كافة أنحاء العالم رفضها لتصريحات البابا، حيث طالب مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية (CAIR) بابا

[31] www.eleph.com
[32] www.aljazeera.net 17/9/2006.

[33] المرجع السابق.

[34] "رجال دين باكستانيون يطالبون بتنحية البابا"، موقع البي بي سي على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/٢٢.

الفاتيكان بالاعتذار عن تصريحاته، كما طالب في بيان بعقد لقاء مع ممثل الفاتيكان بالعاصمة الأمريكية لمناقشة هذه التصريحات. كما أكد رئيس جمعية مسلمي الصين أن "بنديكت" وجه إهانة لكل من الإسلام وللنبي محمد وهذا ما تسبب في جرح مشاعر المسلمين على مستوى العالم ومنهم مسلمي الصين، وقد طالب رئيس الجمعية البابا بسحب كلامه فورًا وبالاعتذار الفوري والشخصي"[٣٥].

إلا أن مواقف ورؤى هذه الجماعات قد بدأت في الاختلاف مع إعراب الفاتيكان عن أسفه لسوء تفسير بعض الفقرات في محاضرة البابا حيث امتدحت منظمات إسلامية في بريطانيا البابا "بنديكت السادس عشر" لتعبيره عن أسفه للإساءة التي سببتها تصريحاته للمسلمين. وقال مجلس مسلمي بريطانيا إن البابا أقدم "على خطوة أولى جيدة" من خلال "الاعتراف بالألم الذي تسبب فيه"، وأضاف المجلس في تعليقه على بيان اعتذار البابا "ولكننا لسنا واثقين من أن هذا اعتذار كاف". وأوضح بيان المجلس "كان من الأفضل لو أنه قال إن آراء الإمبراطور لا تتوافق مع آرائه". في حين اعتبرت الجمعية الإسلامية البريطانية إنه "أمر نبيل للغاية" من البابا أن يقر "بخطئه""[٣٦].

إلا أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر اعتبرت أن تعبير البابا عن الأسف "والحزن الشديد" لما أحدثته تصريحاته من أثر غاضب بين المسلمين "خطوة جيدة في اتجاه الاعتذار"، غير أنها شددت على أنها لن تقبل "بأقل من الاعتذار". من جهته، قال محمد حبيب نائب المرشد العام للإخوان المسلمين "نحن نعتبر تصريحات البابا تراجعًا عن تصريحاته السابقة وهى خطوة جيدة في اتجاه الاعتذار"، غير أنه أضاف على موقع الجماعة الإلكتروني أن "تراجع البابا غير كاف ولن نقبل بأقل من الاعتذار".[٣٧] واعتبر الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي في الأردن "زكي بني أرشيد" أن الاعتذار هو خطوة في الاتجاه الصحيح لكنها غير كافية، وشدد على أنه لابد من رسائل تطمينية أخرى مرافقة للاعتذار[٣٨].

35 www.washingtonpost.com

36 "إشادة من مسلمي بريطانيا بعد أسف البابا"، www.bbc.com، ٢٠٠٦/٩/١٧.

37 www.elaph.com

38 www.aljazeera.net

وعلى الرغم من أن ردود الأفعال الشعبية جاءت في غالبها غاضبة وعاطفية، إلا أن بعض الكتاب والمفكرين المسلمين انتقدوا بشكل لاذع المنحى من ردود الفعل الإسلامية. وفي هذا السياق، حمل الوجه الإسلامي البارز في أوروبا طارق رمضان الزعماء ورجال الدين المسلمين المسؤولية عن ردود الفعل العنيفة تلك. مؤكدًا أن الزعماء الذين يحرمون شعوبهم من حرية التعبير، يجدون من المناسب لهم السماح لشعوبهم بالتنفيس عن بعض الغليان طالما تعلق الأمر برسوم كاريكاتيرية دنماركية أو بكلمات صرح بها البابا.

وكتب خالد حروب، وهو أكاديمي أردني المولد، يقول: إن ردود الفعل العدوانية والمتعصبة جاءت منافية تمامًا للمثل التي يؤمن بها المسلمون. وتساءل عما إذا كان يمكن أن يحلم المرء بمطالبة رجال الدين المسلمين بالاعتذار عن اعتقادهم أن الإسلام هو الدين الأوحد الحقيقي. بل وسخر كاتب أحد الأعمدة، وهو عبد الوهاب الأفندي، من الذين يطالبون البابا بالتراجع عما جاء في خطابه، قائلاً إن هؤلاء لن يرضوا بأقل من إشهار البابا لإسلامه حتى يهدأ غضبهم"[٣٩].

(ب) ردود الفعل الرسمية:

ويمكن في إطار هذا النوع من ردود الأفعال التمييز بين عدة مستويات: فمن ناحية أولى، وعلى مستوى الدول منفردة، أعربت المملكة العربية السعودية عن "استيائها وألمها" لتصريحات البابا، داعية الكنيسة الكاثوليكية الأم إلى إصدار "ما يعبر عن حقيقة موقفها من الإسلام وتعاليمه. وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في رسالة إلى وزير خارجية الفاتيكان "دومينيك مامبرتي"، إن هذه التصريحات "أتت لتعطي الصورة الخطأ لقادة هذه الأمة الإسلامية وشعوبها، في وقت تسعى الأمة جاهدة إلى فتح حوار حقيقي وفاعل بين الأديان والحضارات، وعلى رأسها الديانة المسيحية". وأوضح أن "مصدر ألمنا من الإشارات التي وردت في كلمة البابا، هو أنه لم يكن هنالك ما يبرر إقحامها في نص المحاضرة؛ لأنها خارجة عن السياق، وتتضمن إساءة كبيرة لمشاعر المسلمين".

---

[39] مجدي عبد الهادي، "المسلمون يختلفون حول ردود الفعل على خطاب البابا"، www.bbc.com، ٢٠٠٦/٩/٢٥

ومن جانبها استدعت كل من القاهرة والرباط وبغداد سفراء الفاتيكان لديها، مسجلة اعتراضها على تصريحات البابا. وأدان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح موقف البابا، مؤكدًا أن اليمن «سيعيد النظر في علاقته مع الفاتيكان إذا لم يعتذر بنديكتوس عن تصريحاته». كما استدعى المغرب سفيره لدى الفاتيكان، ووجه العاهل المغربي الملك محمد السادس رسالة «شديدة اللهجة» إلى البابا[40]. وطالب رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة من سفير لبنان لدى الفاتيكان ناجي أبو عاصي بزيارة المقر البابوي للحصول على توضيحات. أما رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان فقد صرحه بقوله "إن البابا تحدث كسياسي وليس كرجل دين، وفي زمن بدأ فيه الحوار بين الاديان والثقافات، من المؤسف جدًا أن يدلي أحد بهذه التصريحات القبيحة المؤسفة ضد الإسلام وطالبه بالتراجع عنها.. وأضاف أردوغان أنه الآن غير متأكد من جدوى زيارة بنديكت السادس عشر إلى تركيا"[41].

فيما أصدر البرلمان الباكستاني قرارًا يطلب من البابا «سحب تصريحاته» التي تربط الإسلام بالعنف. وجاء في القرار الذي أقرته الجمعية الوطنية الباكستانية بالإجماع أن «الملاحظات السلبية التي أبداها البابا حول فلسفة الجهاد والنبي محمد جرحت مشاعر العالم الإسلامي، وتمثل خطر حصول جفاء بين الديانات». وأضاف النص الذي كان اقترحه نائب إسلامي أن «هذه الجمعية تطلب من البابا سحب تصريحاته لما في ذلك مصلحة الوفاق بين الديانات». واعتبرت وزارة الخارجية الباكستانية أن تصريحات البابا «مؤسفة»، ونددت بما سمته «جهل» الحبر الأعظم في ما يتعلق بالديانة الإسلامية. وقالت المتحدثة باسم الوزارة "تسنيم إسلام" إن «أي شخص يقول إن الإسلام يشتمل على أمر سيئ أو غير إنساني يظهر جهله في ما يتعلق بهذه الديانة الكبيرة». وأضافت أن مثل هذه التصريحات «مؤسفة»، ومن شأنها أن تزيد الشرخ بين الديانات الذي نحاول جاهدين الحد منه»[42].

---

[40] "مطالبة السعودية بتوضيحات وتحرك دول إسلامية لدى الفاتيكان ... البابا "يأسف لسوء الفهم وتأييده للحوار لا لبس فيه"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٧.

[41] www.bbc.com

[42] خالد الجناحي، "ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي تطالب البابا بالتراجع عن الإساءة إلى الإسلام ... المفتي لـ«الحياة»: الدين الإسلامي يواجه عداءً متمكناً في قلوب الحاقدين"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٦.

وعبر الرئيس الإندونيسي "سوسيلو بامبانغ يودويونو" عن أسفه للتصريحات التي أدلى بها البابا "بنديكتوس السادس عشر" حول الإسلام والجهاد، داعيًا في الوقت نفسه إلى حماية "الوفاق" بين مختلف الديانات في إندونيسيا -أكبر بلد إسلامي من ناحية العدد. وأضاف في تصريحات جاءت بعد إعلان البابا عن "أسفه" إثر هذه التصريحات، "أقول للشعب الإندونيسي وخصوصًا للمسلمين، وإن كنت أتفهم مشاعرهم، تحلوا بالصبر وتمالكوا أنفسكم ولنسمح للوحدة بالاستمرار بما في ذلك الوفاق بين المؤمنين".

وأعربت قطر عن أسفها واستغرابها لما صدر عن البابا بنديكت السادس عشر من ملاحظات حول الإسلام وتعاليمه والنبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية القطرية في تصريح صحافي، إن هذه الملاحظات غير مقبولة ومجافية للحقائق التاريخية والإنسانية للدين الإسلامي الحنيف ومبادئه وقيمه القائمة على الرحمة والتسامح والعدل والمحبة والموعظة الحسنة. وأعرب عن أسفه واستنكاره لما تعرضت له بعض دور العبادة المسيحية من اعتداءات بسبب ذلك مؤكدًا حرمة دور العبادة. ودعا المصدر المسؤول إلى التحلي بالحكمة والتسامح والبعد عن الانفعالات التي لا تخدم الحوار البناء بين الأديان والحضارات[43].

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن سفراء البلدان الإسلامية المعتمدين لدى الفاتيكان (حيث يوجد أكثر من اثني عشر سفيرًا لبلدان إسلامية في الفاتيكان) صدرت لديهم تعليمات بالتعبير عن استياء حكوماتهم من الطريقة التي سعى بها مسؤولو الفاتيكان لإزاحة النقد جانبًا والدفاع عن البابا[44].

أما على مستوى المؤسسات الدينية الرسمية، فقد اعتبر الأزهر الشريف موقف البابا دليلاً على «جهل واضح بالإسلام»، كما استدعت دول عربية وإسلامية سفراء الفاتيكان لديها لتسجيل استنكارها. واعتبر شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوي أن «هذه التصريحات تنم عن جهل واضح بالاسلام»، باعتبارها "تنسب إلى الإسلام ما ليس فيه، ولا تسهم على نحو بناء في تعزيز الحوار بين أديان العالم وحضاراته وثقافاته". وأعرب عن "بالغ استيائه لما نُسب إلى بابا الفاتيكان من أقوال أساءت للإسلام وللرسول الكريم

[43] www.elaph.com

[44] "الفاتيكان يستعد للغضب الإسلامي"، www.bbc.com، ٢٠٠٦/٩/١٥.

وأثارت مشاعر الغضب لدى أكثر من بليون وثلاثمائة مليون مسلم حول العالم"[٤٥].

أما مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، فقد أدان ما ذهب إليه البابا، قائلاً: "إن الدين الإسلامي يواجه عداءً متمكناً في قلوب الحاقدين والمعادين له، وأن الدين الإسلامي جاء مكملاً للرسالات السابقة". وأضاف أن هذه القضية لابد أن تعالَج من منظور إسلامي صحيح وأن نوضح الحقائق كما ينبغي. وأشار إلى أن كلام البابا لا يؤثر على الدين الإسلامي خاصة وأن الإسلام تعرض لموجات عداء على مر التاريخ. وتابع فضيلة المفتي السعودي: أن ما تطرق له البابا يؤكد أن المسيحية تم تحريفها، لا سيما إشارته للفلسفة الإغريقية. وأضاف «أن عيسى عليه الصلاة والسلام بشر بالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)»[٤٦].

وفي تركيا، اعتبر "علي برداك أوغلو" رئيس الإدارة العامة للشؤون الدينية في أنقرة كلمات البابا "مؤسفة للغاية". ونقل عن برداك أوغلو قوله أيضًا «لا أرى أي فائدة في أن يزور العالم الإسلامي شخص هذا رأيه في نبي الإسلام الكريم. يجب عليه أولاً أن يُخلِّص نفسه من مشاعر الكراهية». وذلك في إشارة إلى الزيارة المرتقبة للبابا إلى تركيا في شهر نوفمبر ٢٠٠٦، وأعاد برداك أوغلو إلى الأذهان الفظائع التي ارتكبها الصليبيون الكاثوليك في العصور الوسطى باسم الدين ضد المسيحيين الأرثوذكس واليهود والمسلمين أيضًا.

وأخيرًا، وعلى مستوى المنظمات الإقليمية والدولية التي تنتظم فيها الدول العربية والإسلامية، فقد جاءت ردود الأفعال غاضبة ولكن محسوبة... حيث أعرب الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى عن "الاستغراب والغضب الشديدين للتعبيرات الماسة بالدين الإسلامي التي نقلت عن البابا".[٤٧]

ومن جانبها، طلبت منظمة المؤتمر الإسلامي عبر أمينها العام التأكد من صحة ما نسب إلى البابا قبل الرد عليه، إذ أعلن الأمين العام للمنظمة "أكمل الدين إحسان أوغلي" أنه كلف مجمع الفقه الإسلامي التابع للمنظمة «التأكد مما نسب إلى البابا في نص

---

45 "مطالبة السعودية بتوضيحات .."، مرجع سبق ذكره.

46 خالد الجناحي، "ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي تطالب البابا بالتراجع عن الإساءة إلى الإسلام ... المفتي لـ«الحياة»: الدين الإسلامي يواجه عداءً متمكناً في قلوب الحاقدين"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٦.

47 المرجع السابق.

محاضرته التي ألقاها قبل أن نستعجل بالرد»[48]. وبعد مرور نحو أربع ساعات أعربت المنظمة عن دهشتها من الحملة المفاجئة للبابا "بنديكت السادس عشر" على الإسلام ونبيه محمد (عليه الصلاة والسلام)، وأملت المنظمة «ألا تكون هذه الحملة المفاجئة معبِّرة عن توجه جديد لسياسات الفاتيكان إزاء الدين الإسلامي، خصوصًا بعد عقود من الحوار جمعت رجال الفاتيكان ورجال الدين والفكر في العالم الإسلامي منذ عهد البابا الأسبق يوحنا بولس السادس»، وأعلنت المنظمة في بيان لها أنها «تأسف للاقتباس الذي أورده البابا عن سيرة الرسول الكريم وعما أسماه بنشر الإسلام بحد السيف، كما تأسف للمغالطات الأخرى المسيئة للعقيدة الإسلامية والتي وردت في نص المحاضرة.[49]

كما قررت الدول الإسلامية، في ختام الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام في جدة، الاتجاه نحو العمل الجماعي لمواجهة الهجمات الإعلامية والرسمية على الإسلام والمسلمين، خصوصًا في الدول الغربية.[50]

أما مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد أصدرت أمانته العامة بيانًا أعربت فيه عن «أسفها الشديد لما ورد على لسان البابا بنديكت السادس عشر من إساءة للإسلام ورسوله (صلى الله عليه وسلم) وتجاهله بشكل متعمد مبادئ الإسلام السمحة وتعاليمه

---

[48] بدر المطوع، "خطة إسلامية مشتركة لمواجهة حملات تشويه صورة الإسلام إعلامياً ... أوغلي لـ«الحياة»: ندرس ما نسب الى بابا الفاتيكان قبل الرد عليه، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٥.

[49] "المؤتمر الاسلامي تعرب عن دهشتها لـ«الحملة» من البابا على الاسلام"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٨.

[50] تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوزاري الذي عقده وزراء إعلام دول منظمة المؤتمر الإسلامي والذي عقد بجدة واستمر خمسة أيام قد ركز على مسألة علاقة المسلمين بالإعلام الخارجي، وجاء في البيان الختامي الذي تزامن صدوره مع إطلاق بابا الفاتيكان لتصريحاته بشأن الإسلام «استنادًا لما أقرته الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي بضرورة التحرك الإعلامي المشترك على الساحة الدولية، يوصي الاجتماع بتشكيل لجنة وزارية إشرافية مصغرة تقوم خلال ستة أشهر بإعداد خطة عمل متكاملة للتوجه إلى العالم الخارجي وباللغات التي يفهمها وبالأساليب التي تتماشى مع منطقه وتركيبته الذهنية». وأشار القرار إلى الآلية التي سيتعمدها وهى «استعانة اللجنة الوزارية بفريق من الخبراء المتخصصين لوضع الخطط والبرامج التنفيذية». كما أوصى بـ «إنشاء صندوق خاص يمول مساهمات الدول الأعضاء في المنظمة لتمويل البرامج والمشروعات التي تشملها الخطة الإعلامية للتحرك خارجيًا»، كما دعا الى «قيام هيئات التلفزيون الوطنية في الدول الأعضاء (تليتون) بحملة سنوية لجمع التبرعات لمواجهة الكوارث الطبيعية والإنسانية، وتشكيل مجالس إدارة لمعالجة وضع وكالة الأنباء الإسلامية (اينا) ومجلس إدارة مماثل لتطوير منظمة إذاعات الدول الإسلامية (إسبو) مع تحويلها إلى اتحاد الإذاعات الإسلامية.

الإنسانية التي تحث على المحبة والسلام لا العنف والبغضاء». وقالت الأمانة العامة في بيانها: «إن خطورة مثل هذه الأقاويل أنها تأتي من شخص في مكانة بابا الفاتيكان، وفي وقت كثرت فيه الحملات التي تمس مشاعر المسلمين والتي لا تثير إلا نعرات التطرف الديني والعداء والتنافر بين الأديان، وذلك في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى الحوار والتعايش والسلام».[٥١]

وأشار البيان إلى أنه «من الأجدر بالبابا أن ينأى بنفسه عن مثل هذا الجدل العقيم والمغلوط، فهو المطالب أكثر من غيره بالحث والتشجيع على ما يدعو إلى التآلف بين البشر والأديان، بوصف ذلك المكون الأساسي للتفاهم بين الأديان والحضارات، خصوصًا بعد عقود من الحوار جمعت رجال الفاتيكان ورجال الدين والفكر في العالم الإسلامي منذ عهد البابا الأسبق يوحنا بولس الثاني». واختتمت الأمانة العامة لمجلس التعاون بيانها بالقول إن «عملية الاقتباس الانتقائي الأحادي الجانب التي وردت في تصريحات البابا تعبر عن عدم وعي واقتناع، ولذا فان مجرد التوضيح الصادر عن الفاتيكان لا يكفي، بل لابد من صدور اعتذار واضح وصريح من البابا مباشرة على ما صدر منه من مغالطات مسيئة وتطاول على الإسلام والنبي الكريم»[٥٢].

<u>(جـ) رد فعل مسيحيي الشرق:</u>

حرص مسيحيو الشرق على اتخاذ موقف متميز عن ذلك الذي اتخذه البابا، حيث أدانت رابطة الكنائس المسيحية في الكويت "الإساءة إلى الأديان" مؤكدة "سماحة الإسلام ومحبة إخوته المسلمين"[٥٣].

إلا أن أكثر مواقف مسيحيي الشرق قوةً قد ظهرت عبر الرد الرسمي الذي أبدته الكنيسة القبطية في مصر، إذ عقد البابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية مؤتمرًا صحفيًا للرد على تصريحات بابا الفاتيكان بشأن الإسلام، وكان من بين آراء البابا شنودة الثالث في هذا السياق أنه كان يتعين على بابا الفاتيكان أن يضع نصب

[51] سلامة نعمات، "مجلس التعاون يطلب من البابا اعتذارًا واضحًا والفاتيكان يعتبر الحوار بين الأديان «مسألة أساسية»"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٦.

[52] المرجع السابق.

[53] www.aljazeera.net

عينيه في تصريحه الأخير ردود الفعل في العالم الإسلامي، وما أثاره من غضب ومظاهرات. وأوضح البابا شنودة في مؤتمره أن مظاهر الغضب لم تكن فقط من جانب الشباب بل أيضًا في أوساط الشيوخ وعلماء المسلمين ورجال الفكر والصحافة والإعلام ورجال الهيئات التشريعية والنيابية وامتدت إلى شعوب كثيرة أخرى. وقال إن الدين المسيحى يدعو إلى التسامح والحوار مع الآخر وأن التعاليم المسيحية تؤكد على الحوار "وإذا كنا نختلف مع غيرنا في بعض قواعد الدين فلا يصح أن يتحول الاختلاف إلى خلاف". وشدد على ضرورة ألا يتحول التباعد في العقائد إلى "تباعد في القلوب" داعيًا المسلمين والمسيحيين إلى أن يظلوا في محبة وتآلف فـ"الدين سواء الإسلامي أو المسيحى يدعونا إلى المحبة والسلام". وقال إن التحمس للدين لا يتم بمهاجمة الأديان الأخرى وأن الهجوم وانتقاد العقائد والأديان يولِّد دائمًا خصومة وعداوة وانقسامًا "وكل هذا لا يأتي بالنتيجة المرجوة". وأوضح أن بابا الفاتيكان اقتبس أقوالاً من إمبراطور بيزنطي دون أن يورد ردود محاوره العالم الفارسي "وهو ما أساء إلى المسلمين بدورهم وتولوا الرد على البابا الأمر الذى ما كنا نود حدوثه"[٥٤].

كما أصدر عدد من رجال الدين المسيحي تصريحات يدينون من خلالها ما ورد في محاضرة بابا الفاتيكان بشأن الإسلام، وفي هذا السياق أكد الأب رفعــت بدر من بيروت أنه يحق للعالم العربي، بشقيه المسلم والمسيحي، أن يحتج على أقوال البابا في ألمانيا والتي تعرّض من خلالها إلى العقيدة الإسلامية، وأن المطالبة بالتوضيح وحتى الاعتذار تصب في خانة الحقوق الأساسية للإنسان. مؤكدًا أن كلام البابا هذا لم يكن تعليمًا رسميًّا ملزمًا للمؤمنين، حتى لأتباع الكنيسة الكاثوليكية، فالكلام لم يأت سوى في محاضرة علمية في إحدى الجامعات. وبالتالي، فهى لا تدخل ضمن ما يسمى في الكنيسة "العصمة عن الخطأ" التي يتمتع البابا بها في تعليمه الرسمي العقائدي والأخلاقي[٥٥].

إلا أن مواقف مسيحيي الشرق حاولت كذلك أن تقدم نوعًا من التقليل من خطورة الفقرات المثيرة للجدل في محاضرة البابا، وذلك عبر التأكيد على أن القراءة المتأنية للبيان الصادر في اليوم التالي من دار الصحافة التابعة للكرسي الرسولي، فضلاً عن القراءة

---

[54] "البابا شنودة: كان يتعين على البابا ان يفكر في ردود فعل العالم الاسلامي"، موقع وكالة الأنباء الكويتية على شبكة الانترنت ـ كونا، ٢٠٠٦/٩/١٨.

[55] http://www.abouna.org/articles/muslims3.htm

المتأنية لمجمل المحاضرة العلمية التي ألقاها رأس الكنيسة الكاثوليكية، وبعد الإصغاء إلى أصوات رؤساء الإيمان والكنائس وبخاصة في الوطن العربي، يتضح أن الكنيسة الكاثوليكية لم ولن تتخلى عن درب الحوار الذي اختطته، ولم تأت كلمات البابا إلا في اقتباس لأحد الكتب العابرة التي تُبيِّن أن درب الحوار كان شاقًا في ماضيه، وهو شاق في حاضره، لكنه خط لن نستغني عنه. مع التأكيد أيضًا على أن كلمة قيلت في إحدى قاعات المحاضرات الغربية لن تؤثر شيئًا على تلاحم المسيحيين العرب مع أخوتهم المسلمين، فهم يشكلون معًا أسرة واحدة يواجهون حياة وتحديات مشتركة[56].

ومن الجدير بالملاحظة أن أقوال البابا قد خلقت انقسامات كبيرة وسط الكنيسة، وأيضًا بين الكاثوليك التقليديين والتقدميين المعتدلين. وحتى أولئك الذين كانوا راضين عن البابا ويقولون إنه لن يدخل في مواجهة مع الجناح الليبرالي لكنيسته، غيروا نظرتهم الآن مستغربين للطريقة التي كشر فيها "راتزينجر عن أسنانه العجوزة". وأصبح هناك انقسام بين من لديهم شعور بأن العاصفة التي أثارها حديث البابا سرعان ما ستُنسى حينما ينظر إليها في سياقها الصحيح، وبين آخرين يؤكدون على أن "رنين الكلمات يبقى بعد غياب السياق"[57].

خامسًا:الأجندة المابعدية:

أدت أزمة تصريحات بابا الفاتيكان بشأن الإسلام وتطوراتها المختلفة إلى إعادة فتح الساحة العالمية لعدد من القضايا والملفات ذات الصلة، ومن أبرز هذه الملفات:

الدين والعنف

أُشبع هذا الموضوع بحثًا في العصور الماضية والحديثة، وخرجت الدراسات بنتيجة واحدة هي أن معظم الأديان تضم في كتبها جملاً تستحضر مصطلح العنف والشدة. ولكن

---

[56] http://www.abouna.org/articles/muslims3.htm

[57] www.bbc.com،

ما تشترك فيه الأديان هو دعوتها إلى السلام الدائم وعمل الخير. وكلامها في العنف موقت وجزئي.[58]

وفي مجال العنف والدين الذي تطرق إليه البابا، فالكل يعلم مقدار التشويه الذي أصاب الدين، والدين بمجمله، وليس دينًا بحد ذاته، فالرئيس الأمريكي من خلال أطروحاته في السنوات الأخيرة لم يتردد في استخدام الدين "دمية" لتبرير أعماله وأقواله البشعة، وإن جاءت تحت غطاء إنساني وأخلاقي أي "الحرب على الإرهاب". ومن جهة أخرى، كان الدين أيضًا أداة للتبرير والتكفير في أيدي الإرهابيين الذين لا يتوانون عن قتل الأبرياء والأطفال والشيوخ والفرحين بأعراسهم، وكل ذلك تحت غطاء ديني مزيَّف[59].

ويمكن تلخيص وجهة نظر ما يمكن اعتبارهم المعتدلين على الجانب الغربي في هذا السياق بأنه مع الاعتراف بأن ليس من الأديان السماوية دين لم يمارس العنف باسمه، وبأن كل هذه الأديان، بما فيها الإسلام، تحمل إرثًا روحيًا وحقيقة فلسفية مهمة، إلا أن هناك بضعة نقاط توحي بأن للعنف وضعية وأهمية خاصتين في العقيدة الإسلامية، وهذه النقاط هي:[60]

- الإسلام هو الدين الوحيد بين الديانات الأساسية الذي يشكل العنف فيه مسألة نقاش عقائدي كبير.
- صحيح أن العنف الطائفي بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا لم يتوقف إلا حديثًا، إلا أن الكنيستين البروتستانتية والكاثوليكية لم تؤيدا العنف الذي وقع.
- أن جزءًا غير قليل من المسلمين يؤمن بأن الانتحاريين هم شهداء ينفذون واجبًا دينيًا.

---

[58] فهمي كورو، "التهديد يهب من حيث لا يحتسب حبر روما"، صحيفة الحياة، نقلاً عن: صحيفة "يني شفق" التركية، ٢٠٠٦/٩/٢٠.

[59] http://www.abouna.org/articles/muslims3.htm

[60] "الإسلام سيجتاح روما"، www.bbc.com، ٢٠٠٦/٩/١٨.

ويرى أنصار هذا الرأي أن "ثمة مشكلة حقيقية في تعاليم القرآن فيما يختص بالعنف ضد الكافرين. مؤكدين على أن القرآن يحتوي على أمر بنشر الإسلام بالسيف، وأن ذلك قد أثر على سلوكيات الإرهابيين في عصرنا، والدليل على ذلك هو آية وردت في القرآن هي "فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم" والتي تتعدد تفسيراتها في إطار التفسيرات المتعددة والمختلفة للنصوص الدينية"[٦١].

أما على الجانب الإسلامي، فقد برزت الآراء التي تؤكد على أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة من فضائيات وإنترنت قد أسهمت في تصوير العنف باسم الإسلام وفي نشر خطب من يتباهون به ويمجدونه ويتوعدون بتكراره، الأمر الذي أدى إلى تأكيد الارتباط الذي يشيع وجوده بين الدين الإسلامي والعنف.

إشكالية حوار/ صدام الحضارات والأديان

هناك ما يشبه الاتفاق بين المفكرين على أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ قد كرست لدى الجميع الحاجة الملحة لأهمية تعزيز الحوار بين الأديان والحضارات المختلفة في العالم عبر فهم أفضل بين هذه الأديان لاسيما المسيحية والإسلام.

وقد شهدت إشكالية الحوار/ الصدام بين المسيحية والإسلام العديد من التطورات، الإيجابية منها والسلبية، خلال السنوات الخمس الماضية. ومع الاتفاق على التأثير السلبي لحادثة محاضرة البابا وما أثارته من ردود أفعال غاضبة بين المسلمين على الحوار بين الجانبين، فقد أدت هذه الأحداث إلى اتجاه عدد غير قليل من المحللين والمختصين إلى استدعاء المحطات السلبية في مسار الحوار بين الجانبين عبر الفترة الماضية، وكانت الأحداث الأبرز في هذا السياق هي أزمة الرسوم الكاريكاتيرية الدنماركية.

---

[61] المرجع السابق.

فقد رأى عدد من الغربيين أن هذه الأزمة كشفت عن مدى حساسية المسلمين فيما يتعلق بدينهم؛ فقد تسببت تلك الرسوم، التي أعيد طبعها في عدد من البلدان الغربية، في إحداث سخط عارم في البلدان الإسلامية أدى إلى أعمال شغب وأعمال عنف"[٦٢].

وعلى الجانب الآخر، اعتبر بعض الكتاب الغربيين أن ثمة عداءً قويًّا للإسلام في الثقافة المسيحية الغربية، "معاداة الإسلام لدينا تعود إلى زمن الحروب الصليبية، وهي لا تنفصل عن معاداتنا المزمنة لليهود، وأن هذه العقلية التابعة للقرون الوسطى لا تزال حية ترزق... ويتعين التخلص منها". ويصل أصحاب هذا الرأي إلى قناعة بأن كلام البابا سيجعل المسلمين أكثر قناعة بأن الغرب معاد للإسلام ومصمم على المضي قدمًا في حرب صليبية جديدة"[٦٣].

وفيما قد يكون له صلة، اتجه البعض إلى استدعاء تاريخ الصدام أو العداء بين الجانبين والدور الذي لعبه الفاتيكان في هذا السياق، معتبرًا أن تصريحات البابا هذه تأتي كحلقة أخرى ضمن تاريخ بابوي حافل بمعاداة الإسلام. فقبل مطلع الألفية الميلادية الأولى دعا البابا "سلفستروس الثاني" إلى شن حرب صليبية ضد الإسلام، ونتجت عن ذلك حملة صليبية لم يُكتب لها النجاح عام ١٠٠١. وفي عهد "جريجوريوس السابع" (١٠٧٣-١٠٨٥) تكررت دعوة البابا بعبارات أشد قسوة لشن حرب صليبية جديدة ضد المسلمين. وفي عهد البابا أوربان الثاني (١٠٨٨-١٠٩٩) قام الأخير بجولات في أنحاء أوروبا لحث الشعوب الأوروبية على "انتزاع بيت المقدس من الجنس اللعين الخبيث".[٦٤]

وإجمالاً، يمكن القول إن هناك ما يشبه الإجماع على أن أزمة تصريحات البابا وإساءته للإسلام قد أعادت العلاقات المسيحية الإسلامية عهودًا إلى الوراء، لاسيما وأنها تضع المسلمين في مواجهة عقلية "الحروب الصليبية"، الأمر الذي يدفعهم إلى مواصلة

---

[62] بيتر جولد، "هل تعكس تعليقات البابا تحولاً إزاء الإسلام"، موقع هيئة الإذاعة البريطانية على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/١٦.

[63] ورد هذا الرأي في مقال للكاتبة كارين آرمسترونج، مؤلفة كتاب "تاريخ الله" عن تاريخ الديانات عبر العصور، وكتاب "نبذة عن تاريخ الإسلام"، ونُشر ملخص له على موقع الـ بي. بي. سي، على شبكة الانترنت، ٢٠٠٦/٩/١٨.

[64] محمود المبارك، "المثير في محاضرة البابا هو توقيتها!"، صحيفة الحياة اللندنية،٢٠٠٦/٠٩/٢٣.

الاحتجاج على هذه العقلية. ويرى المراقبون أن رد فعل كثير من المسلمين وزعمائهم في هذا السياق تظهر عدم اهتمامهم بالحوار، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى صدام حضاري"[٦٥].

ويدفع البعض بأن مثل هذه المواجهات تبدو وكأنها تكريس جديد لنظرية صراع الحضارات حيث ترتدي فيها المصالح رداء الدين في مواجهة دامية أحيانًا وانتقادات حامية أحيانًا أخرى، وكأن الغرب يكتشف الإسلام لأول مرة! وذلك رغم وجود مئات بل آلاف المفكرين والسياسيين في دول الحضارة الغربية المسيحية ممن يفهمون الإسلام الحقيقي ويعطون نبيه الكريم مكانته العالية ومنزلته الرفيعة، وفي هذا السياق يطرح د.مصطفي الفقي نقاطًا ثلاث لابد منها بداءة حتى يمكن أن العودة مرة أخرى إلى طاولة الحوار بين الأديان، وهي:[٦٦]

(١) ضرورة الاحترام المتبادل بين أهل الديانات والتوقف عن التجريح والإساءة والتعريض بمعتقدات الغير، وضرورة التعرف أكثر على الديانات الأخرى حتى يكون التواصل ممكنًا والجسور ممتدة.

(٢) أهمية أن تتوقف الإدارة الأمريكية الحالية عن إذكاء الروح الدينية والربط بين المسيحية واليهودية في مواجهة الإسلام، فالمسيحية الصهيونية لا وجود لها كما أن التفسير التوراتي للعهد الجديد لا يجب أن يكون مبررًا للتحامل على الغير ونشر أجواء التعصب والفتنة.

(٣) إن على العالم الإسلامي أيضًا أن يواجه التطرف الديني على أرضه وأن يوقف كل المحاولات العبثية التي تسعى إلى الربط بين الإسلام والإرهاب؛ فاستغلال الدين الحنيف كمظلة للعنف العشوائي هو جريمة كبرى في حق الإسلام والمسلمين.

وفي السياق ذاته، يؤكد آخرون على أن الذهنية البابوية الراهنة التي تتعمد فتح الملفات القديمة البالية التي تجاوزتها حركة التقدم في العالم الحديث، بما في ذلك العالمين المسيحي والإسلامي حيث تجري حوارات متقدمة منذ عقود بين الجانبين الراغبين معًا في

---

[65] www.bbc.com

[66] د. مصطفي الفقي، مرجع سبق ذكره.

تجاوز حزازات الماضي والانفتاح على مستقبل إنساني أفضل كما كان يحاول البابا الراحل. غير أن البابا الحالي يمثل امتدادًا لتيار «المحافظين الجدد» في الولايات المتحدة وخضوّعا لهم، فهو فيما يبدو يحاول إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، بفتح تلك الملفات البالية التي لا يخدم فتحها أي إنسان في أي مكان، ولا يعيد سوى ذكريات الكراهية والحقد والدماء، تمهيدًا لإعادة فرضها على عالم تجاوزها، وإنســانية ترفضها، وتريد بعض القوى في العالم إعادتها بدافع الكراهية وحب الهيمنة[٦٧].

العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الشرق:

في خضم ردود الأفعال الغاضبة إزاء تصريحات البابا "بنديكت السادس عشر"، تمادت بعض الجماهير الغاضبة عبر ردود فعل عنيفة حتى طاولت بعض المحاولات المساس بكنائس المسيحيين الشرقيين، وقد أدت هذه الأحداث، ضمن أمور أخرى، إلى فتح ملف العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في الشرق ومدى اختلافها في ذلك الإطار عن مثيلاتها في المجتمعات الغربية.

وفي هذا السياق، استنكر المحللون تلك الاعتداءات ضد الكنائس انطلاقًا من أنها دور عبادة لها قداستها كما أن أصحابها ليسوا طرفًا في هذه المهاترات، بل هم بالتأكيد أقرب إلينا من الجانب الآخر، فنحن لا ننسى مثلاً مواقف الكنائس الشرقية من الصور المشينة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، فكانت التصريحات الصادرة عن الكنيسة القبطية في مصر مثلاً لا تقل قوة عن تلك الصادرة عن الأزهر الشريف! كما أن كنيسة المهد هى التي استقبلت المناضلين الفلسطينيين يوم حاصرتهم الدبابات الإسرائيلية وانطلقت في وجوههم مدافع الدولة العبرية. وحتى خلال هذه الأزمة الأخيرة، يمكن تلمس حالة من الاستياء العام بين المسيحيين العرب تجاه التصرفات غير المسؤولة أو التصريحات المسيئة إذا مست العقيدة الإسلامية. ولا شك أن تصريحات بابا الفاتيكان تضعهم في موقف حرج وصراع لا مبرر له بين أوطانهم التي ينتمون إليها ومذاهبهم الدينية التي لا يفرطون فيها.[٦٨]

---

[67] محمد جابر الأنصاري، "المصلحة من يحيي البابا ثقافة الصراع بين المسلمين والفاتيكان؟"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٩.

[68] د.مصطفي الفقي، "صراعات سياسية وصدامات دينية!"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

فالمسيحيون في منطقتنا هم شركاء أصليون في البناء الحضاري العربي الإسلامي، وهم جزء من تراث بلادنا وقيمة كبيرة فيها يتفاعلون معها ويعيشون همومها. والكنائس الشرقية هي رموز باقية لحضارة التعايش المشترك بين أصحاب الديانات، وهي شاهد تاريخي على روح التسامح وتقاليد الاندماج الإنساني الطويل الذي لا توجد ملامحه على هذا النحو وبهذه القوة إلا في مجتمعاتنا الشرقية.

فلقد جانبهم حرص المسيحيين العرب على تأكيد أنهم يدعمون إخوانهم من المسلمين العرب في السراء والضراء، لاسيما في ظل وجود الرصيد التاريخي المشترك والأخوة في الإيمان بالله، وأن التاريخ والماضي المشتركين قد جعلا الجانبين على قناعة بأن التحديّات المشتركة الحاضرة تجعل أهدافنا المستقبلية مشتركة، وبالتالي تجعل مصيرهما مصيرًا مشتركًا[٦٩].

وأكد البابا شنودة الثالث على متانة العلاقات بين مسلمي وأقباط مصر على مدى أربعة عشر قرنًا في حياة مشتركة. وقال إن الحوار الديني إذا ما حدث فإنه لا يتعرض إطلاقًا إلى خلافات عقائدية بل ينحصر في التعاون المشترك في الأمور التي نجتمع من أجلها لنشر الفضيلة والخير بين الناس. وأعرب عن أمله في ألا يؤثر تصريح البابا على علاقات المودة التي يتميز بها المجتمع الشرقي والذي يختلف عن المجتمع الغربي في أشياء كثيرة[٧٠].

انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي:

طرحت هذه المسألة باعتبارها تشكل واحدة من القضايا التي تعكس رأي البابا فيما يخص العلاقة مع المسلمين، لاسيما وأنه كانت له آراء سابقة مثيرة للجدل حول هذه المسألة. من ناحية أخرى سعت بعض الكتابات إلى بحث تأثير السيناريوهات المختلفة لهذه المسألة على مستقبل العلاقات الإسلامية المسيحية.

وفي هذا السياق، رأى البعض أن أسوأ ما يمكن أن يحدث للعلاقات الإسلامية

---

69 www.abouna.com

70 "البابا شنودة: كان يتعين على البابا أن يفكر في ردود فعل العالم الإسلامي"، موقع وكالة الأنباء الكويتية على شبكة الانترنت – كونا، ٢٠٠٦/٩/١٨.

المسيحية هو رفض انضمام تركيا إلى أوروبا المتحدة، وهذه نصيحة وصيحة تحذير نأمل أن تسمعها دول أوروبا الصديقة. فهذا الرفض سيقدم لقوى التعصب في العالم الإسلامي بالذات أقوى ذريعة وحجة لتأكيد توجهاتها المتشددة، بينما يُعد انضمام تركيا إلى جوارها الأوروبي أمرًا من شأنه أن يشيع مسحة من الأمل في علاقات إنسانية أفضل بين الجانبين -هذا مع تفهمنا للصعوبات التي ستواجه الأوروبيين بانضمام ثمانين مليون تركي إلى اتحادهم- كما أن انضمام تركيا من شأنه أيضًا تأكيد الطابع الليبرالي المتحرر للمجتمعات الأوروبية التي تعمل قوى التعصب الديني على إعادتها إلى الوراء، كما نخشى أن تفعله المحاضرة البابوية غير الموفقة التي تسعى لهدم كل ما تمثله أوروبا الحديثة من إنسانية وانفتاح. وهذا لا يعني أن المناخ الديني في عالمنا الإسلامي هو كما نأمله، وأن المسيحيين العرب مطمئنون إلى المستقبل، لكنه يمثل تنبيهًا لنا لتجنب الأسوأ وقطع الطريق على من يريد استغلال ذلك"[٧١].

سادسًا: اتجاهات النقاش حول أزمة محاضرة بابا الفاتيكان:

ظهرت مجموعة من القضايا التي كانت في قلب اتجاهات الخطاب المختلفة بشأن الأزمة المرتبطة بالمحاضرة التي ألقاها بابا الفاتيكان وما حوته بشأن رؤيته للإسلام، ويمكن القول إن الخطاب المناقش لهذه الأزمة قد تركز بشكل أساسي في محاولة توضيح وتفنيد ما جاء في محاضرة البابا، ومن ناحية أخرى قدمت بعض المعالجات انتقادات لردود الأفعال المبالغ فيها من الجانب الإسلامي، في حين سعت كتابات أخرى إلى محاولة تحديد ملامح التداعيات المرتبطة بالتطورات المختلفة لهذه الأزمة.

ويمكن استعراض هذه القضايا على النحو التالي:

- **توضيح وتفنيد مكامن الخطأ في الخطاب البابوي:**

اتجه جانب من الخطاب حول أزمة محاضرة البابا إلى شرح وتوضيح وتفنيد مواضع الخطأ والمغالطات فيما ورد في محاضرة البابا بشأن الإسلام.

وفي هذا الإطار، أوضح البعض أن طرح البابا لإشكالية العلاقة بين الإيمان والعقل وكأنها خلاف بين المسيحية والإسلام هو طرح متعسف وذلك لأن هذه المسألة كانت ولا

---

[71] محمد جابر الأنصاري، "لمصلحة من يحيي البابا ثقافة الصراع بين المسلمين والفاتيكان؟"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٩

تزال موضع خلافات متشعبة داخل كل منهما. فالبابا بنديكت لم يكن بحاجة للتطرق إلى المعتقدات الإسلامية في نقاشه للعلاقة بين الإيمان والعقل في المسيحية، حيث إن النماذج النقيضة لما يتبناه حاضرة مسيحيًا داخل الكنيسة الكاثوليكية وخارجها.

من ناحية أخرى، يبدو أن فهم البابا لعلم التوحيد الإسلامي محدود، فهو يختزل الكلام الإسلامي بالمدرسة الظاهرية من خلال اقتباساته من ابن حزم الأندلسي، وهي مدرسة مندثرة. فإن ارتأى قداسة البابا استعراض المدارس المندثرة كان الأحرى به ذكر المعتزلة والمرجئة والكرامية وغيرها. كما أن البابا لم يكتف بآراء -وإن كانت منقوصة- غير ذات علاقة مباشرة بموضوعه بل استطرد من خلال اقتباسات إلى استفاضة تجريحية بالإسلام خارجة عن السياق تمامًا.

ويرى أنصار هذا التوجه أن مضمون محاضرة البابا ليس جديدًا لاسيما في الإطار الألماني، بل إنه في تأكيده على أصالة المنهج العقلاني الهيليني اليوناني في المسيحية يستعيد الأطروحات الفكرية التي كانت سائدة في ألماني خلال القرن التاسع عشر[٧٢].

ورأى بعض رجال الدين الإسلامي أن ما جاء في محاضرة قداسة البابا من استشهادات هي في أفضل الأحوال مغالطات وأكاذيب سواء كان مصدرها قياصرة القرون الوسطى أو المرددين لأكاذيبهم من أساتذة العصر الحديث، وأبرز هذه المغالطات[٧٣]:

- تأويل الآية الكريمة "لا إكراه في الدين"، فرغم أن هذه الآية نص صريح وقاطع على سماحة الإسلام وأخذه بمبدأ حرية الاعتقاد، إلا أنها خضعت في محاضرة البابا لتأويل مناقض للعلم والتاريخ حيث انتهى إلى أن هذه الأية لا تدل على تسامح الإسلام مع عقائد الآخرين، بل تدل على تسامح الضعيف العاجز مع من هم أقوى منه، والحجة التي يقدمها البروفسور الكاثوليكي الذي نقل عنه البابا أن سورة البقرة التي وردت بها الأية الكريمة هي من السور الأولى التي نزلت حينما كان النبي ضعيفًا ومهددًا، على الرغم من أن سورة البقرة سورة مدنية ولم تكن من سور العهد المكي الذي يمثل فترة ضعف المسلمين في بداية الدعوة.

---

[72] حسن منيمنة، "محاضرة البابا بنديكت بين الاستفزاز والحساسية المفرطة"، الحياة، ٢٠٠٦/١٠/١.

[73] د. أحمد الطيب،"العقيدة والعقل.. وبابا الفاتيكان <١>"، الأهرام، ٢٠٠٦/٩/٢٤.

- دفع البابا في محاضرته بأن الإسلام عدو للعقل، ويُرَد على ذلك بأن العقل في فلسفة الإسلام هو الأساس الذي يعتمد عليه القرآن في خطاب الإنسان ويعول عليه في فهم أمور التشريع، ومن المفترض أن يكون قداسة البابا، وهو في طليعة علماء الفلسفة واللاهوت، على دراية بأن الإيمان بالله تعالى وبصفاته العليا عند المسلمين يُبنَى على دليل عقلي لا على تسليم وتلقين، وأن وجه دلالة الخوارق والمعجزات على صدق الأنبياء هو العقل وليس الإيمان، وأن القاعدة التي ترتكز عليها علوم العقيدة في الإسلام تقرر أنه "إذا تعارض الشرع والعقل، قُدِّم العقل وأُوِّل الشرع". كما يعلم قداسته أن الفلاسفة والمتكلمين المسلمين بذلوا جهودًا علمية جبارة وتركوا تراثًا عقليًا لا يزال محل تقدير وإعجاب إلى الآن.

كما سعى البعض إلى التدليل على الخطأ في معرفة البابا بتاريخ الدين الإسلامي، لاسيما فيما يتعلق بحديثه عن أن الإسلام انتشر بالسيف، إذ يظهر ذلك أن البابا قد غاب عنه أن جنوب شرق آسيا والقارة الأفريقية والقارة الأوروبية دخلها الإسلام بالدعوة دون استخدام السيف إلا في النادر. كما أن ترديده أن الإسلام لا يدين العنف بالشدة المطلوبة، بعيد عن المنطق تمامًا، لأن الإسلام ينبذ العنف والتطرف، فضلاً عن أن علماء الأمة يعملون بشكل جاد على تعريف العنف وتبيان أحكامه، وبخاصة أن أكثر المتضررين من العنف والتطرف هم المسلمون أنفسهم. أما المتطرفون أمثال بن لادن والظواهري ومن وافقهما فهم لا يمثلون الدين، وإن كبريات المؤسسات الدينية أصدرت عشرات البيانات وعقدت الندوات حول الإرهاب وأدانته بشدة[٧٤].

ومن بين الدلائل الأخرى التي تمت الإشارة إليها في معرض إثبات خطأ رؤية البابا بشأن الإسلام، ما يلي:[٧٥]

- أمرنا الله (عز وجل) أن يكون جدالنا مع أهل الكتاب باللين ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ونهانا عن أبسط إشارات عداء أهل الكتاب التي هى الشتيمة

[74] خالد الجناحي، "النجيمي يطالب الشارع الإسلامي بالهدوء وترك الأمر للعلماء"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/١٦.

[75] عبد الرحمن الخطيب، "الإسلام لم يأت بشيء شرير يا بابا الفاتيكان"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/٢٠.

بقوله ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، فقد نهى الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن إيذاء أهل الذمة، واعتبر حقهم كحق المسلم في شؤونهم ومعاشهم، وخلفاؤه من بعده اقتدوا به، كما أمر المسلمين بالوفاء بالعهد للذين عاهدوه من أهل الكتاب اليهود والنصارى، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾.

- أن الرسول الكريم ترك «ماريا القبطية» على دينها، وقال إكرامًا لها ولقومها: «إذا فتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرًا، فإن لهم ذمة ورحمًا». وذكر بعض المؤرخين أن الرسول عاصر بعض النصارى اهتدى معظمهم للإسلام في عهده، كان أولهم زوجته ماريا، وابن عم زوجته السيدة خديجة، وأم عثمان بن عنبسة بن أبي سفيان، وأم مصعب بن عمير -شهيد معركة أحد- وأبو قيس من بني النجار، وصهيب بن سنان، وقس بن ساعدة الإيادي وكان أسقف نجران، وعدي بن حاتم الطائي، وسلمان الفارسي، والجارود بن العلاء. ولما جاء وفد نصارى نجران لم يمنعهم الرسول من إقامة صلاتهم في المسجد الذي كان يصلي فيه (صلى الله عليه وسلم) مع أصحابه.

- امتنع عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) عن أداء الصلاة في «كنيسة القيامة» خشية أن يقتدي به المسلمون، فيتحول بكثرتهم المكان إلى مسجد، وكان رفضه للصلاة في كنيسة القيامة -عندما كان بصحبة البطريرك «صفرونيوس»- لأنه كان يخشى أن يغلبهم المسلمون عليها وهذا يعتبر نقضًا للعهد الذي أبرمه معهم باحترام كنائسهم. وتأكيدًا لذلك صلى في كنيسة «المهد»، وكتب عهدًا خاصًا بهذه الكنيسة، ومنع المسلمين من دخولها بصورة جماعية، وبنى لهم مسجدًا بجانب الكنيسة. وعندما شاهد عمر (رضي الله عنه) رجلاً من أهل الذمة يسأل الناس قال لخازن بيت المال: «أنظر هذا وأمثاله واجعل لهم نصيبًا مفروضًا في بيت مال المسلمين». حتى أنه رضي الله عنه هدم قسمًا من مسجد لإعادته إلى امرأة نصرانية، بعد أن ضم دارها عمرو بن العاص لهذا المسجد كرهًا عنها، بعد أن رفضت قبض ثمنه أضعافًا مضاعفة.

- السلطان محمد الفاتح نجده ترك الحرية الكاملة لرجال الدين في عباداتهم وطقوسهم حين استولى على القسطنطينية مقر البطريركية الأرثوذكسية، فأعلن يومها تأمين سكانها من النصارى على أموالهم، وأرواحهم، وعقائدهم، وكنائسهم، وإعفائهم من الجندية، ومنح رؤسائهم سلطة التشريع، والفصل في الخصومات التي تقع بين رعاياهم من دون أن تتدخل الدول فيها. بل روى عدد من المؤرخين أن المسلمين كانوا يشاركون المسيحيين احتفالاتهم الشعبية في فترة الأعياد. وأن الطواف الذي يقوم به المسيحيون في احتفالات الصفح كان يبدأ في بغداد عاصمة الدولة الإسلامية من الكنائس وينتهي في قصر الخلافة.
- وتروي كتب التاريخ أن المسيحيين العرب وجدوا المسلمين عند ظهور الإسلام أقرب إليهم من المسيحيين في الغرب؛ فالاضطهاد الذي لحق بالمسيحيين في الشرق على يد البيزنطيين خلال القرون الثلاثة قبل الإسلام وإرغامهم على قبول فكرة ألوهية المسيح، كان السبب وراء انضمام المسيحيين العرب عن بكرة أبيهم إلى صفوف الجيوش العربية أيام الفتوحات الإسلامية، وأن قرابة ١٢ ألف مقاتل مسيحي عربي انضموا إلى جيش المسلمين في معركة اليرموك.
- **<u>انتقاد ردود الفعل الإسلامية المبالغة في الغضب:</u>**

في هذا السياق، أكد البعض على أن ردود الفعل الغاضبة في العالم الإسلامي تجاه أية تصرفات تمس العقيدة تحتاج إلى عملية ضبط للإيقاع وترشيد للانفعال وتوجيه للعواطف، فالإجراءات العنيفة وردود الافعال المتسرعة قد تؤدي إلى نتائج عكسية. ولو أننا بالغنا في احترام الديانات الأخرى ورعاية مقدسات الغير، فإن الصورة ستتغير في فترة قصيرة بدلاً من التصعيد غير المحسوب وتوظيف المشاعر على حساب المصالح المتبادلة والمصير المشترك الذي ينتظرنا جميعًا. ولا شك أن المسيحيين العرب -كما قلنا من قبل مرارًا- يمارسون دورًا إيجابيًا في التعريف بالحضارة العربية الإسلامية وإظهار الوجه المشرق لها والمتسامح فيها، ولن نتوقف أبدًا عن المطالبة بالكف عن «تديين» الصراعات أو تسييس الديانات؛ لأننا ببساطة ندع «لله ما لله وما لقيصر لقيصر» ولن

يضرب التطرف والعنف إلا التواصل الحضاري والتسامح الديني وأيضًا العدالة في العلاقات بين الأمم وتوازن المصالح بين الشعوب"[٧٦].

واعترض البعض على مطالبات بعض العرب للبابا بالتراجع عما قاله بشأن الإسلام انطلاقًا من أنه لا يجوز أن يكون من المطلوب من البابا عربيًا وإسلاميًّا التراجع عن قناعاته وأطروحاته التي قدمها من خلال المحاضرة، بل على من شاء معارضتها تفنيد ما جاء بالمحاضرة علميًا وموضوعيًا. فردود الفعل في العالم الإسلامي أصبحت تتسم بالحساسية المفرطة تجسد فعلاً مضمون الاتهام باللاعقلانية. فمن استدعاء مقولة القردة والخنازير أو الاعتداء على الكنائس أو غيرها، يبدو أن الشارع العربي والإسلامي ينحو باتجاه التصعيد، وهذا ما يطرح سؤال حول الخلفية التنظيمية لهذا الاتجاه التصعيدي؛ أي من الذي يوظفه ولصالح من؟ كما تُطرح تساؤلات حول مسئولية منتجي الثقافة العربية ومدى قدرتهم على توفير الصياغة الكفيلة لاحتواء الاحتقان وذلك من خلال المواجهة العاقلة البناءة للإساءة لا من خلال تجاهلها ولا من خلال التمثل بها"[٧٧].

وفي السياق ذاته، يرى البعض أن البابا في محاضرته لم يفعل أكثر من التجاوب مع الجو العالمي العام المعاد للمسلمين وشديد التوجُّس جهتهم. فحتى الذين يُظهرون تعاطفًا مع قضايانا لا يُخفون عنا همَّهم بشأن عنف ما يسمي بالأصولية الإسلامية، وهذا الكلام الذي يقوله الأصدقاء والمتعاطفون على استحياء، يقوله المتشككون والخصوم بصوتٍ أعلى. لقد صار الإسلام مشكلة عالمية، وعلينا أن نفهم ذلك لكي نستطيع القيام بمراجعة لأنفسنا ولثقافتنا، وبالتالي لأسباب توتُّر علاقتنا بالعالم، إلا أن الأمر ما عاد مقصورًا على صراخ الأعداء، بل تعدى ذلك إلى استغاثة المتعاطفين أو همهماتهم. وهؤلاء يجزعون ليس بسبب الهجمات العشوائية التي يقوم بها الراديكاليون الإسلاميون وحسب، بل وبالصدى الإيجابي الذي تلقاه تلك الهجمات في أوساط الجمهور المسلم، وبسبب التبريرات والتسويغات التي تجدها تلك التصرفات الدموية حتى لدى المثقفين وصنّاع الرأي العام من المعلّقين السياسيين، ووسائل الإعلام المرئية والمكتوبة"[٧٨].

---

76 مصطفي الفقي، "صراعات سياسية وصدامات دينية!"، الحياة، ٢٠٠٦/٩/٢٦.

77 حسن منيمنة، "محاضرة البابا بنديكت بين الاستفزاز والحساسية المفرطة"، صحيفة الحياة اللندنية،٢٠٠٦/١٠/١.

78 د. رضوان السيد، البابا بين مكر النصّ ومكر التاريخ، الاتحاد الاماراتية، ٢٠٠٦/٩/١٢.

إننا في العالم الإسلامي نواجه في الحقيقة ثلاث مشكلات رئيسة: العجز عن التغيير، وتراجُع أو انهيار البُنى المدنية والسياسية والتعليمية والأخلاقية، وازدياد التشكُّك والتوتُّر في العلاقة مع العالم. وقد أساء ذلك إلى ثقتنا بأنفسنا وقدراتنا، والانتقاص الشديد من ثقة العالم بنا واطمئنانه إلينا أو إلى إمكانيات التعاون وبناء علاقات صحية ومستقبلية. إن حديث البابا العارض إنذارٌ خطيرٌ، فحتى الأوساط الجدية وغير المعادية، تعتبرنا نموذجًا للفشل في الانتظام الداخلي، والفشل في إقامة علاقات صحية وندية مع العالم"[٧٩].

واعتبر آخرون أن ردود الأفعال المبالغ فيها ظهرت من قبل بعض وسائل الإعلام التي كانت سببًا في استمرار الأزمة، بل إن الأزمة كانت في طريقها إلى التراجع عندما قامت قناة الجزيرة بإثارة قضية أخرى ذات صلة بالإساءة إلى الإسلام عبر تخصيص جزءًا مهمًا من نشرتها الإخبارية لمقال نشرته صحيفة "لو فيجارو" اليمينية الفرنسية عنوانه "ماذا يجب على العالم الحر القيام به لمواجهة تهديدات الإسلاميين"، واستدعت القناة للتعليق على الحدث الداعية يوسف القرضاوي للتعليق على الحدث. ومن الخطأ الخلط بين هذه القضايا العرضية وبين محاضرة البابا "بنديكت السادس عشر" لأن القضية الثانية لا تتعلق بحق التعبير والاختلاف. كما أن المؤهل للرد على البابا هم المختصون في تاريخ الفلسفة والفكر عمومًا والفكر الديني على وجه الخصوص، أما رجال الدين فقد يحولون الرد إلى مجادلات عنيفة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي. كما أن البابا قدم اعتذاره عن ذلك وليس من مصلحة المسلمين معاداة الكنيسة الكاثوليكية التي كانت قد ساندت حركات التحرر العربية والقضية الفلسطينية وعارضت الحرب على العراق. لا مناص من فتح الحوار أمام المختصين في العلوم الإنسانية والاجتماعية لمناقشة هذه المسائل التاريخية كي لا تترك لبعض رجال الدين الفرصة لتأجيج العنف باسم الدفاع عن المعتقدات ولإتاحة الفرصة لبعض رجال الإعلام لنقل قضايا حساسة إلى مواضيع إثارة[٨٠].

بل إن العديد من الكتاب المسلمين قالوا إن ردود الفعل العنيفة تلك تؤكد ذات الشيء الذي أراد المسلمون درءه عن أنفسهم. وتساءل البعض عما إذا كان من المنطقي أن يشعر المسلمون بتعرضهم للإساءة من اقتباس للبابا لإمبراطور مسيحي من القرن الرابع عشر

[79] المرجع السابق.

[80] محمد الحداد، "اعتراض على ما قاله الشيخ القرضاوي"، صحيفة الحياة اللندنية، ١ /٢٠٠٦/١٠.

بينما مازالوا يتجاهلون أسئلة تواجههم منذ خمس سنوات عن معنى "الجهاد" ومدى مشروعية اللجوء إلى القوة.

أما عن **تداعيات** هذه الأزمة، فقد توقع البعض أن تؤدي هذه الأزمة إلى تغيير خريطة العالم كما تغيرت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، معتبرين أن هذه التصريحات من قبل البابا تعد سببًا إضافيًا (إلى جانب سياسات الولايات المتحدة الأمريكية) لتفجر مشاعر الغضب والتمرد بين العرب والمسلمين. لاسيما وأن المنطقة العربية أصبحت تخوض مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أضيفت إليها تحديات جديدة هي التحديات الدينية والعقائدية وهي الأخطر[٨١].

في حين اعتبر آخرون أن أهم مكامن الخطر في الخطاب هو أن البابا، وهو صاحب الوزن المعنوي الكبير، يكون قد شرعن التجريح بالإسلام سواء بشكل عفوي أو مقصود، والمثير للقلق أكثرمن ذلك هو إقدام العديد في الغرب إلى عقلنة كلامه وإعادة صياغته وكأنه فتح بابًا موصدًا هو باب نقد الدين الإسلامي[٨٢].

[81] جيلان جبر،"بين البابا.. والماما"، المصري اليوم، ٢٠٠٦/٩/١٨.

[82] حسن منيمنة، "محاضرة البابا بنديكت بين الاستفزاز والحساسية المفرطة"، صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠٠٦/١٠/١.

المناقشات

د. جورج أنسي:

أنا هنا أحاول تصوير الورقة البحثية، بداية نحن نتخيل أي أزمة أو مشكلة من خلال دوائر، وتبدأ بالدائرة الشخصية أو الأسرة تدرجًا إلى المجتمع فالإقليم ثم المستوى الدولي فالمستوى الكوني وبعد ذلك تأتي المؤثرات.

أولاً، المشكلة الأساسية التي نحن بصددها، وهى رؤية البابا "بنديكت" للإسلام كما جاءت في محاضرته، والنقطة الجوهرية هنا هى الاستشهاد بنصوص نقدية للإسلام دون ذكر أي تحفظ تجاهها، وأحب أن أضيف أن هذا وجد في سياق عام يؤكد توافق المسيحية والفلسفة الإغريقية مع العقل، في حين أنه لم يذكر هذا التوافق أو يؤكد عليه في الجهة الأخرى وهي الإسلام.

وكما تفضلت الباحثة بذكر منظومة المعتقدات التي أدت إلى انتهاج البابا لهذا الموقف وسوف أحاول تلخيصها كالآتي:

١- تجربته في ظل النظام النازي جعلته مقتنعًا بأن الكنيسة لابد أن تدافع عن الحقيقة والحرية.

٢- محاربة سوء استخدام الدين في الأيديولوجيات السياسية.

٣- عام ١٩٨١ أصبح رئيسًا للجنة الفكر المسيحي وتميز فكره بالتشدد العقائدي وبعقلية جدلية، وكان التشدد العقائدي السبب الأساسي لتعاطف التيار المحافظ معه، بينما كان ميله للجدلية سببًا في نقص شعبيته كأب روحي.

وجاء موقفه من الإسلام مترتبًا على التركيبة السابقة وهو:

أولاً- الفتور في الانفتاح على الإسلام بالمقارنة مع البابا "يوحنا بولس".

ثانيًا- القول بأن الإسلام يعاني من صعوبة التكيف.

ثالثًا- معارضته لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

رابعًا- تصريحات الود تجاه اليهود أكثر من المسلمين في مناسبات عدة.

خامسًا- نقل أسقف حوار الأديان من منصبه رغم ما له من باع طويل في العلاقات مع العالم العربي والإسلامي.

سادسًا- انتقاد قادة المسلمين في ألمانيا في أحد المواقف.

وحتى تكتمل الصورة يجب أن نذكر تعليقات المدافعين، ومنها:

- جاء على لسان أحدهم أن البابا درس الإسلام ولكنه يعتقد بإباحته للعنف.
- الرأي الثاني لم ينسب إليه الخطأ وبرر ذلك بمحدودية معرفته، وهذا يتناقض مع الرأي الأول.
- هناك من قال بأن البابا يؤمن بأن الإسلام لا يقبل التغيير وبالتالي لا يقبل الديموقراطية.

ننتقل بعد ذلك إلى شبكة الاسنادات المرجعية كما وردت في الدراسة، فنجد أن المحاورة المفترضة بين الإمبراطور البيزنطي والرجل الفارسي كانت بين عامي ١٣٩٠-١٤٢٠، وقد دارت حول الإسلام وحول هذه الدعوة السماوية. وترجع أهمية الخلفية التاريخية للنص من كونها توضح دوافع الإمبراطور التي دفعت به إلى هذا الحديث، فبين العامين ١٣٩٤- ١٤٢٠ كان السلطان العثماني "بايزيد الأول" يحاصر أنقرة والقسطنطينية، وربما كان الفارسي الذي دعاه الإمبراطور وتحاور معه هو أحد الرسل الذين أرسلهم السلطان إليه. وبالطبع هذه النقطة مهمة جدًا لأنها تكرر نفسها على مدى التاريخ، بمعنى أن الحوادث كثيرة منها، ومن الجائز أن بعضها لم تذكره الأستاذة الباحثة ومنها على سبيل المثال الأحداث الانفصالية على الصعيد السياسي في أماكن مختلفة بسبب الدين والتي تؤثر على السياسة وتُترجَم بشكل عسكري، وهناك أشياء كثيرة من هذا القبيل تتم ترجمتها بشكل أيديولوجيا متعاقبة. وبعد ذلك تأتي أقوال "ابن حزم" وفي مقابلها أقوال "دنيس سكوت"، ولكن الباحثة لم تشرح أقوال "دنيس سكوت" وما إذا كان يقصد التماثل في القصور أو التطرف في الرأي، بمعنى أن أحدهم في المسيحية وأحدهم في الإسلام فهل هناك توازن وتماثل؟

أما بالنسبة لتوقيت الخطاب والوسط أو البيئة الدولية التي جاء فيها، فهناك تـوتر العلاقة بين العالم الإسلامي والمسيحي؛ الهجوم من أعلى من قبل الغرب والإساءة من أسفل من قبل بعض المسلمين.

ثم نشير إلى ردود الأفعال على المستويين العالمي والإقليمي فنجد:

- وجود الإساءة من أسفل والتي تقوم بالرد على الهجوم من أعلى فهي شبه حلقة مفرغة.
- الهجوم من أعلى يتركز في توجيه قادة غربيين إساءات لفظية، مثل: ما وجهه رئيس الوزراء الإيطالي، والرئيس الأمريكي من إساءات لفظية للإسلام، وقد ذكرت الباحثة أن هناك العديد غيرهم ولكنها لم تذكر أحدًا غيرهما، ولذلك أحب أن أسأل من غيرهم وجه إساءة للإسلام؟

النقطة الثانية في وسط الخطاب عبارة عن مشهد حضاري يصف العالم بالأصولية:

- إحباط التوقعات بوجود دور إيجابي للفاتيكان، بمعنى أن العالم كان يتوقع أن يكون للفاتيكان دور إيجابي في القضية الفلسطينية، وأن يكون هناك اعتذار عن الحملات الصليبية مثلما كان هناك اعتذار عن اضطهاد اليهود، ولكن الباحثة لم تذكر هنا موقف البابا "بنديكت" من حرب لبنان، والذي كان موقفًا شجاعًا.
- تماهي الحدود بين الدين والسياسة، إقحام أمريكا للدين في السياسة أو توظيفه.
- افتراض أن الخطاب جاء كرد على إيران.

بالنسبة لمنظومة ردود الفعل، فتأتي في قسمين:

- الشعبية: جماهير- رجال دين- الجماعات الإسلامية.
- الرسمية: الحكومات- المؤسسات الدينية الرسمية- المنظمات الإقليمية والعالمية.

أما ردود فعل مسيحيي الشرق -وهذه النقطة الإيجابية في الموضوع والتي أكدت الحوار الذي نحن بصدده- فقد كان هناك موقف مساند بدرجة كبيرة أما الاستثناء فكان على شكل دعوة إلى قراءة متأنية لخطاب البابا وإعادة النظر فيه.

وأخيرًا نصل إلى الأجندة المابعدية للخطاب وما يمكن أن نتعلمه منها ويتمثل ذلك في عدة نقاط، وهي:

١- تفنيد خطاب البابا بنديكت من حيث التأويل لآيات القرآن الكريم والتجاوزات التاريخية في تاريخ الإسلام.

٢- ضرورة الاحترام المتبادل بين الأديان.

٣- إدراك حساسية المسلمين تجاه دينهم والتي بدأت تظهر في مواقف عديدة مثل قضية الرسوم.

٤- ارتداء المصالح رداء الدين وتوظيفه.

٥- نبذ ردود الأفعال العنيفة لما لها من تأثير عكسي على الأمة الإسلامية وعلى صورة الدين الإسلامي.

٦- ضرورة توقف أمريكا عن توجيه الصهيونية المسيحية التي يدين بها بعض الغربيين المتطرفين، والتي تعيد قراءة "العهد القديم" بحيث يصبح به دعم للصهيونية، ونحن بالطبع نرفض هذا الاتجاه الخاطئ.

٧- على العالم الإسلامي التصدي للتطرف والتفرقة على أرضه، فهما يسيئان للإسلام.

٨- أخذ الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في حسابات الأزمة.

٩- إدراك دور الإعلام في التصعيد.

١٠- تصريحات بعض القادة الدينيين وتأثيرها.

١١- ضرورة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وتبعات رفض هذا الانضمام.

١٢- دراسة شاملة لمفهوم الدين والعنف، فقد يعتقد البعض بوجود ذلك في الإسلام أكثر من غيره، وعلى هذا الأساس لابد أن نلقي الضوء على هذه النقطة حتى تكون هناك نظرة عادلة ومنصفة لجميع الأديان وفهم عميق لهذه القراءة.

١٣- دعم وتوظيف علاقات المسلمين والمسيحيين في الشرق كنموذج، فانطلاقًا من رد فعل مسيحي الشرق نستطيع أن نقول إنه نموذج يُحتذى به وهذا من خلال إعلام جيد يؤكد ذلك ويدعمه.

١٤- عدم فتح ملفات الماضي -خصوصًا العصور الوسطى- بهدف زيادة الكراهية أو بهدف الوصول إلى الهيمنة عن طريق زيادة الكراهية.

السفير/ نبيل بدر (مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون العلاقات الثقافية):

أرى أن القضية ليست مسألة فعل، ورد فعل، ولكنها قضية تأصيل هذا الموضوع. وأقترح كمحور مناسب في هذا الصدد أن نتناول في أبحاثنا قضية الإعلام الديني، وهو الذي يمكن أن تنطلق منه شحنات لا شك أنها تسمم المناخ. ثم نأتي إلى محور آخر يتعلق بتأثير وجود المسلمين في أوروبا والنظر إليهم في كثير من الأحيان باعتبارهم عنصرًا وافدًا غير مرغوب فيه، والقضية هنا أن هذه الجاليات تعاني أحيانًا من العزلة ومن التهميش ومن البعد عن المجتمع وتطالب بالاندماج، وهو أمر مطلوب مع الاحتفاظ بهويتها. وإنما أيضًا هناك قدر لا شك إنه يصدر ويعتمد على "اكلشيهات" مهملة دونما تعمق لا في فهم الإسلام ولا قراءته، وإزاء هذه الظاهرة اقترح ما يلي:

١- تسوية أرضية الحوار بالتوصل إلى عناصر ومحاور رئيسة يمكن أن نتناولها.

٢- اقترح أن تدار هذه المحاور -ولا بأس بالتعاون بين هذه الجامعة وجامعات أجنبية أخرى- وأقول في هذا الصدد أن قضية الحوار الحضاري يتم الآن طرحها من عدة جهات على أساس أن كل جهة منها مؤهلة بصفة خاصة لإدارة الحوار، فإذا تحدثنا مثلاً عن العالم الإسلامي نجد أن تركيا تطرح نفسها ومصر أيضًا، ثم مالطا وفرنسا وإيطاليا كل منها تطرح نفسها.

وتعقيبًا على ما أشار إليه د.سيف الدين عبد الفتاح ود.نادية مصطفى حول تقييم المرحلة، أقول إن هدفنا هو أن نتوصل عن طريق التسوية إلى إطار أخلاقي للحوار؛ إطار ينطلق من التوافق على مفاهيم أخلاقية وسلوكية لإدارة الحوار، فلا يجوز على سبيل المثال أن يُعتَبر التشهير بالدين حرية فكر. ولنا أن نتصور "السيناريو الآتي": بعد قيام الدنمارك بعمل رسومات مسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) في رسوم الكاريكاتير

المسلمين بعمل رسوم تسيء إلى السيد المسيح أو للمسيحية مثلاً، فهل يُعد هذا منطق مقبول؟! وإلى أين يصل بنا؟ فأنا أعلم من الناحية القانونية أن مثل هذا العمل يدخل في مجال التشهير والقذف وأيضًا يمكن اعتباره ازدراءً، فهل هذا منطق للحوار؟!

إذن ينبغي أن نتوصل إلى تعريفات وأن يتم تشكيل قاعدة لمنظومة قيم عالمية تمت بشأنها مجهودات كبيرة يمكن أن نبني عليها، كما تستحق -في تقديري- الاستمرار والتعاون معها. أما في المرحلة الراهنة فيمكننا التركيز على الرد المباشر والتكتيكي على الأحداث والأفعال الواقعة. وفيما يتعلق بالإستراتيجية فهي مطلوبة، وفي تقديري كمحترف، أن هذا يتعلق بالأمن العالمي وبالسلم ويتعلق كذلك بالعلاقات بين البشر جميعًا، ويتعلق بما تنادي به الأديان، وأنا أعرف ما ينادي به الإسلام والمسيحية في هذا الصدد، من تآخي بين البشر. وكل مجهود في الاتجاه المعاكس ينافي ذلك، إذن نحن نحتاج إلى إعادة النظر في هذه الاقتراحات.

أ.د. عبد الحميد مدكور (أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم -جامعة القاهرة):

أود التركيز على عدد من الملاحظات، وأود أولاً أن أُثني على التقرير في شموله ومنهجيته ودقته في عرض الآراء، ولكنني أشير إلى أن التقرير اعتمد في المقام الأول على الردود المكتوبة فقط وترك العديد من الردود التي جاءت عبر وسائل أخرى، ولم يشر في هذا الصدد إلا إلى شئ واحد من قناة الجزيرة بالرغم من وجود تقارير أخرى على نفس القناة كان من الممكن الإشارة إليها مثل حديث د.محمد سليم العوا. ثم بالنسبة للردود المكتوبة نفسها هنالك رد مطول كُتب على خمس حلقات في الأهرام تقدم به فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ولم يشر إليه ولو لمرة واحدة في هذا الأمر على الرغم من اختلاف النظر في تقييم ما كُتب.

وأود الإشارة إلى الملاحظة بأن لدينا نصين لمحاضرة البابا بينهما اختلاف في الترجمة، مما يجعل غير المتخصص في اللغة الألمانية غير قادر على معرفة النص الحقيقي الذي قدمه البابا حتى يمكن الحديث عنه.

وبالرغم من أننا هنا لسنا في مجال للرد على تصريحات البابا إلا إنني أود الإشارة إلى أمرين مهمين:

الأمر الأول: هو كلام "ابن حزم" الذي أشير إليه والذي تم أخذه عن ترجمة قام بها "إرمل ويز" وبالمناسبة هو أستاذي ولا أشكك في أمانته العلمية، ولكنني أقول إنه ربما كان اختلاف النص حين نُقل من العربية إلى الفرنسية ثم إلى الألمانية كان سببًا في عدم وضوح المعنى الذي أراده. ثم إن النصوص التي تؤخذ عن "ابن حزم" قُطعت من سياقها ولم يمكن وضعها في إطارها الذي كانت تقال فيه، وقد جاءت أصلاً في مقام الرد على المعتزلة الذين أوجبوا على الله تعالى أن يحكم بما يحكم به العقل الإنساني، فإذا كان الشيء حسنًا في العقل فقد وجب على الله أن يرعاه في تعامله مع البشر، والعكس إذا الشيء في العقل سيئًا -وهذه مسألة الحب والكره المشهورة عن المعتزلة. وقد كان العلماء الإسلاميون من الفرق الأخرى على خلاف معهم في لفظة "الوجوب" فقط ولكنهم يتفقون معهم في وصف أفعال الله تعالى بالحكمة، لأن أفعال الله تعالى تقوم على الحكمة، ولكن الحكمة الإلهية التي تعلم بالتأكيد ما لا يعلمه العقل الإنساني، لأن العقل الإنساني مرهون ببيئة وثقافة وموقف وموضع ولا يستطيع أن يرى الحدث في شموله وكماله وامتداده واستقراره، ومن هنا فقد يحكم العقل على شيء بأنه حسن ولكنه في نفس الوقت قد يؤدي فيما بعد إلى نتائج ليست بهذا الحسن المتصور في هذه اللحظة أو هذا الوقت الذي نظر فيه إلى هذا الأمر. فالجميع عند المسلمين متفقون على أن أفعال الله تعالى تتسم بالحكمة والسمو والكمال، ولكن الخلاف في مسألة حكم العقل الإنساني في الرؤية بحيث يكون قول العقل حكمًا على الله تعالى.

وهناك نص من الممكن أن يكون هو النص الذي رجع إليه "ابن حزم"، وهو رغم قلة عدد سطوره إلا إنه يصور المسألة تصويرًا دقيقًا ولا يدع فرصة لسوء الفهم أو سوء التقدير أو توظيفه على غير النحو الذي أراده له "ابن حزم" أو ربما الذي لم يصل إليه "ارمل ويز". النص يقول: (وقد علم المسلمون أن الله تعالى عدل لا يجور ولا يظلم، ومن وصفه عز وجل بالظلم والجور فهو كافر، ولكن ليس هذا على ما ظنه الجهال من أن عقولهم حاكمة على الله تعالى في ألا يحصل منه إلا ما حسنت عقولهم، وأنه تقبح منه تعالى ما قبحت عقولهم وهذا هو تشبيه مجرد لله تعالى لخلقه، إذ حكموا بأنه تعالى يحسن منه ما حسن منا ويقبح منه ما قبح منا ويحكم عليه بالعقل بما يحكم علينا). وهذا النص إذا تم فهمه في إطاره الصحيح وفي القول الذي قاله "ابن حزم" ينبغي ألا يوظَّف مطلقًا في وصف الإسلام على أنه يرى أن الله تعالى لا يراعي العقل أو إنه يضاد العقل أو يحكم

بما لا تتفق عليه الفطرة الإنسانية في عمومها، ولكن المسألة عن "ابن حزم" هي مسألة وجوب على الله تعالى، وهذا أمر وقف منه الأشاعرة والسلف وأهل السنة موقف الرفض، لأنه لا يصح للعقل المخلوق الفاني المحدث الذي يعيش على فضل الله ونعمته أن يحكم على الله تعالى وأن يجعل العلم الإلهى خاضعًا لما تقول به العقول الإنسانية.

الأمر الثاني: وفيما يتعلق بموقف الإسلام من الجهاد أو من الدعوة، فهذا الكلام يحتاج إلى ردود أخرى، وأيضًا موقف الإسلام من العقل يحتاج إلى رد كبير، وهناك بعض الردود التي قدمت ربما حذف منها شيء كان ينبغي ذكره، لأن الرد الذي قاله د.أحمد الطيب في الأهرام به عناصر أخرى كان ينبغي ذكره وربما لم يُذكر من باب ترك الحساسيات، لأن د.أحمد الطيب في رده على الكلام الذي قاله البابا ذكر أننا إذا قارنا موقف الإسلام من العقل وموقف المسيحية منه فإن الأمر سيؤدي إلى عكس النتائج التي قدمها البابا في هذا الأمر. فالأصول الاعتقادية للمسيحية تُعتبر من الأسرار التي لا يمكن للعقل أن يفهمها أو يعرفها وعليه أن يسلم لها تسليمًا، و"القديس أوجستين" الذي أشير إليه في الكلام قال بأن تؤمن أولاً ثم تعقل بعد ذلك إن استطعت أن تعقل مثل هذه الأسرار، لكن الإسلام يخاطب العقل أولاً ويقدم نفسه للعقل ويطالب العقل أن يتفكر ويتأمل حتى يصل إلى اليقين، ولا يعد الإنسان مكلفًا في الإسلام إلا إذا قبل عقله هذا الأمر، فإذا لم يقبل فهو على مسئوليته يقبل أو لا يقبل، فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر. هذه المسألة ينبغي أيضًا إضافتها، وليس الأمر في مقام المجاملات لأن الكلام جد خطير عندما يوجه للإسلام ويحاول تشويه صورة الإسلام، فينبغي أن يكون الأمر فيه صراحة ودون مجاملات لأن البابا في هذا القول لا يعرف المجاملة، وقد قال إن مجاملتنا للمسلمين لن تدعونا إلى أن نفرط في هويتنا الحضارية وعلى المسلمين أن يعلموا مثل هذا القول - وقد قال هذا صراحة. فنحن أيضًا ينبغي أن يقول علماؤنا هذا وأننا أيضًا لا ندع المجاملة تجعلنا نفرط في هويتنا الحضارية.

النقطة الأخيرة، تتعلق بموقفنا وللأسف نحن مقصرون في تعريف الناس بما لدينا، فنحن نتلقى ونكرر وندور في الحلقة المفرغة، وكأن ما يراد لنا من وقت إلى آخر أن ندخل إلى دائرة تقفل وتحدد وتشغل الجميع بنفس الكلام الذي يقال. لذا أرجو أن تكون لنا أجندة وليس فقط ردود أفعال، بل الأفعال التي تقوم على التأصيل القائم على العلم وعلى

المنطق وعلى فهم العالم وحسن التعامل مع هذا العالم، وكذلك إبراز الأصول الناصعة في ديننا التي هى مقفلة حتى على بعض المسلمين منا. ينبغي أن يُقدَّم مثل هــذا الأمــر وأن تُذكر الأمور في سياقاتها الحضارية والتاريخية، وفي سياق عام من النصوص القرآنيــة والأحاديث النبوية والوقائع التاريخية، وينبغي أن يكون هذا موقفنا دون أن نُستدرج لــشئ هنا أو شئ هناك. المسلمون مقصرون بالفعل في تعريف الناس بأنفسهم، وكم تحدثنا عــن قنوات تتكلم اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية ولكن أحد لا ينفــذ ولا يطبــق مــع أن الأموال تسير هنا وهناك في غير مواضعها الحقيقية، بينما ينبغي أن تستثمر فــي الــدفاع عن الإسلام أو توضيح الإسلام، لأن الإسلام لا ينبغي أن يشار إليــه علــى أنــه مــتهم. للأسف نحن مقصرون في حق هذا الإسلام ونحن المتهمون، المــسلمون هــم المتهمــون وليس الإسلام، فليكن هذا في وعي الذين يتحدثون عن مثل هذه المسائل.

أ.د.زينب الخضيري (أستاذ الفلسفة بكلية الآداب –جامعة القاهرة):

في اعتقادي، تعد المشكلة التي أثارتها محاضرة البابا تجليًا لمشكلة أساسية تعــاني منها الإنسانية منذ وجود الأديان، وهي اشتباك السياسة بالدين، فبــسرعة رهيبــة سُــيِّس الدين. والإنسان كما قال "أرسطو" حيوان مدني وسياسي بطبعه، وأعتقد أن الأديــان قــد فشلت في جذبه إلى الجانب الأسمى عنده وهو الجانب الإلهي. إذن المشكلة تعد تجليًا لهذا الاشتباك –وأعتذر للأخوة المسيحيين لحساسية المسألة– وفي نفس الوقت أحب أن ألفــت النظر إلى شيء أقدره كثيرًا لدى الأخوة المسيحيين، وهو أن كثيرًا منهم (لاسيما رجــال الدين) لديهم في أعماقهم يقين أن هذه المحاضرة وضعت البشرية كلها في مأزق، ونحــن في مأزق حقيقي في ظل الوضع الحالي للأديان وكونها سُيِّست بمعنى أنها وظِّفت سياسيًّا أو أصبح كل دين –وربما يكون أقلهم الدين اليهودي– له سلطة دينية تلعب السياسة دورًا كبيرًا جدًا في اختيارها.

وسوف أقوم بنوع من النقد الفلسفي واللاهوتي لخطاب البابا، وهو عــالم لاهــوت، وأقول بكل صراحة أن كل ما جاء في هذا الخطاب كان مقصودًا وأساسه تبنــي لرؤيــة "هنتجتون" وهو أن الهوية الغربية أساسها الفلسفه اليونانية والدين المسيحي. وقــد تبنــى البابا هذا التيار الأمريكي علمًا بأن –والبابا بــالطبع قــادر علــى إدراك ذلــك– كتــاب "هنتجتون" مليء بالأخطاء العلمية والتاريخية والتي لا تحتاج إلى مجهود للرد عليها. إذن

اختيار البابا لهذه الحوارات التي تدور بين الإمبراطور والفارسي (ولا أعرف لماذا هو فارسي، فعلى طريقة القرن الثامن عشر فإن المسلم هو فارسي) غير موفق إطلاقًا بالرغم من كون البابا عالم لاهوت. وعلى مستوى النقد الفلسفي فإن هذا الاختيار لا يغتفر، وأنا هنا أقوم بمحاكمة البابا علميًّا لأنه عالم لاهوت، فكل ما اعتمد عليه به أخطاء صارخة. وعلى سبيل المثال: قوله إن "روجيه أرنالديز" عالم فرنسي مسلم، وفي اعتقادي أنه خلط بينه وبين "روجيه جارودي" لأن "أرنالديز" ليس مسلمًا، ثم لم اختياره لابن حزم بالذات؟ وهنا أتوقف وأقول إن أفضل من استجاب لهذا القول هو طارق رمضان لأنه نبه إلى شيء أساسي غاب عنا، فالإعلام غطى ردود الأفعال فقط.

وكما ذكر الأساتذة وطالبوا بوضع أجندة وإستراتيجية وسياسة بدلاً من الاكتفاء بردود الأفعال، أقول إننا لكي نتمكن من القيام بهذا لابد مبدئيًّا أن نتخلص من الرئاسات. فاليوم لابد أن يُبنى الحوار على المعرفة والمشكلة تكمن في الجهل المتبادل، وقد وصلنا إلى مرحلة لا يجوز للسياسة أن تحدد من الذي يتكلم باسم الإسلام. وأنا هنا لا أهاجم السلطة الدينية في مصر، والواقع أننا أصبحنا مثلهم في أن السلطة الدينية هى التي ترد. وانطلاقًا من النص الديني فرأس السلطة هنا ليس مقدسًا بينما عندهم البابا له قدسيته ولا يجوز أن يعتذر، بينما نحن نهاجم شيخ الأزهر ونقول إن مثل هذه الرئاسة الدينية لم تعد صالحة.

الرد إذن لا ينطلق من معرفة الآخر، والخطاب ليس موجهًا للآخر إنما الخطاب ينطلق من نص الدين. وهنا أقول إنه بما أن البابا درس اللاهوت وبما أنه اشار إلى "دون سكوت" فإنه تجاهل التاريخ الذي يعرفه تمامًا، ألم يقرأ مقال د.مدكور باللغة الفرنسية عن تأثر "دون سكوت" بابن سينا، ولكوني متخصصة في الفلسفة المسيحية أتساءل: ألم يعرف البابا أن سبب استرجاع تفعيل العقل وإعطاء مكانته للعقل في الفكر المسيحي كان بفضل علماء المسلمين مثل "ابن سينا" و"ابن رشد" وكثير من المفكرين والعلماء المسلمين؟ ولننظر هنا إلى المسيحية التي يقول إنها بُنيت على العقلانية، فنجد أن هذين التيارين بالذات (ابن سينا، وابن رشد) قد وصل تأثيرهما إلى حد أن القديس "توماس"، الذي ما كان له أن يجدد اللاهوت وينقلب على اللاهوت لولا وقوفه على الفلسفة الإسلامية والتي هى قاعدة من قواعد الفكر الإسلامي.

إذن نحاكم الإسلام على النص وعلى فهم البشر له وكيف قدموه كفكر، والمسيحي الجاهل هو الذي يقول إن المسيحية قائمة على العقلانية، و"هنتجتون" هو الذي قال العقلانية اليونانية والدين المسيحي، ونحن نقول إننا نحن من لدينا العقلانية. ولا أقول إن هذه ميزة بل بالعكس فإن الدين لابد أن يكون به قدر كبير من الروحانية. إذن نحن لدينا قدر من العقلانية إلى حد أن "فرح أنطون" اتهم الشيخ "محمد عبده" بأنه حين قام بإعلاء شأن العقلانية في الإسلام فإن الإسلام بهذا الشكل لا يكون دينًا، هذه هي المفاهيم الأساسية. ولننظر إلى التاريخ وقد أشار د.مدكور إلى "أوجستين" الذي انقلب عليه "توماس" في محاولة لتأصيل مكانة العقل وتفعيله لأنه لا نهضة ولا تقدم بدون هذا. "أوجستين" كان يهمش العقل ويرفض إعماله ويركز على الحكمة الإلهية فقط، والتأكيد على أن الإنسان من الصعب أن تكون لديه حكمه، لأنها للمصطفين فقط من وجهة نظره. إذن كل هذه المشكلات لابد أن نواجهها بصراحة ونحاول أن نضع خطة للعمل بالفعل وإلا سوف نكتفي بردود الأفعال. وهذه المرة جاءت خطورتها من كون البابا يمثل سلطة دينية من حقها ألا تعتذر.

وأود طرح سؤال مهم: ما الضوابط الدولية لعلاقات الأديان والاحترام المتبادل بينها؟ ففي اعتقادي أن عصر البابا السابق من العصور الذهبية في الفاتيكان، ففي عهده كان يوجد حوار ولجنة لحوار الأديان والتي تم إلغاؤها والإطاحة بالأب مايكل فيتزجيرالد ليصبح سفيرًا لدينا. ألا توجد ضوابط؟ فها رئاسة دينية تخطئ في حق ملايين من المؤمنين في عقيدتهم ولا يوجد من يستطيع أن يوقفه أو حتى يجبره على الاعتذار!

وقد قال سيادة السفير/ نبيل بدر بوجوب وضع قواعد أخلاقية، ولكنني أعتقد أن المسألة أكبر من ذلك فلابد ان تكون هناك قوانين ضابطة لممارسة البشر لحقوقهم، إلا أن التغطية تحتاج إلى الإشارة والتنبيه إلى النقص المعرفي الموجود. وبكل صراحة أقول إن شيخ الأزهر لم يكن من المفروض أن يرد، فهو لم يستطع حتى أن يستثمر العديد من الآيات التي تشير إلى الحوار وترسى هذا المبدأ، ببساطة لأن ثقافته لا ترقى إلى هذا!

أ.د. حازم حسني (رئيس قسم تطبيقات الحاسب الآلي - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

يستطيع جميع الحاضرون هنا الرد على تصريحات البابا، ولكنني أود أن أطرح سؤالاً مهمًا وهو الحوار بين الأديان أو الحوار بين الحضارات حين نقوم به في منتدى مثل هذا، ما الهدف منه؟ هل الهدف أن نرسله كرسالة إلى الآخر وأن ننتقد ما قاله؟ أم أن الهدف قد يكون أن نحاول بقدر الإمكان أن نكتب رسالة لأنفسنا؟ وليس لأنني أريد تبرئة البابا ولكنني أريد أن أوجه إدانة لغيره وهو نحن! فهل قرأنا قراءة متأنية ليس فقط الخطاب وإنما السياق الزماني الذي يعيشه والذي أفرز هذه المحاضرة التي أثارت مشاكل كثيرة في العالم ومازالت. فمن الممكن جدًا أن نقرأ -وهناك من قرأ- محاضرة البابا على أنها لم تكن موجهة ضد الإسلام، وإنما في الحقيقة كانت موجهة ضد البروتستانتية وذلك في فحواها الحقيقي اللاهوتي، وأنه ربما كانت الفقرة التي بدأ بها خطابه عن الحوار الإسلامي-البيزنطي فقط للفت الأنظار ظاهريًّا عن مستهدف المحاضرة الحقيقي، وربما يكون الهدف الحقيقي للبابا محاولة وقف الزحف البروتستانتي الذي تدعمه قوة عسكرية واقتصادية كبرى هي الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن لأنه لا يستطيع أن يقول إنه في مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية فهو قالها مغلفة من حيث المكوِّن اللاهوتي، واستخدم الإسلام باعتباره مادة ثرية مستخدمة حاليًّا في هذا السياق. وأرى أن البابا كان أمينًا حين بدأ هذا الاقتباس قائلاً -رغم أنه لم يكن موفقًا حين ذكر أن هذا الحوار كان بين الإمبراطور البيزنطي وبين المسلم الفارسي، وهذا الحوار ربما كُتب بعد سنوات من حدوثه بدليل إنه متحيز لحساب ما قاله الإمبراطور على حساب ما قاله الفارسي- إنه يعترف أن الحوار كان متحيزًا، ويبدو أن هذا الجزء من المحاضرة قد سقط من بعض الترجمات التي قُدمت عن محاضرة البابا.

سنظل نتحدث عن أن الإسلام يخاطب العقل وأن الإسلام هو دين العقل -كلنا نتفق على هذا- ولكن المشكلة ليست هنا، فالمشكلة هي أننا ركبنا قاطرة الإسلام ولكن لا أحد يتحدث عن القضبان التي وضعت عليها هذه القاطرة، فالقاطرة ربما تكون قوية جدًا وسليمة جدًا ولكن على أية قضبان وضُعت؟ وفي أي اتجاه سارت؟ هذا السؤال ليس مسئولاً عن الإجابة عليه البابا، فالمسئول عن الإجابة عنه هم ركاب القاطرة الذين سمحوا

لها أن توضع على قضبان لا تناسب هذه القاطرة وتذهب بها في طرق مختلفة بعيدة تمامًا عن أهدافها!

ولنتحدث عن العثمانيين، فمن قال إن العثمانيين يمثلون الإسلام؟ أنا شخصيًا مسلم ولا أعترف بتمثيل العثمانيين للإسلام، ولا أعترف بتمثيل القرشيين للإسلام فكلاهما لا يمثل الإسلام في شيء. وأستطيع أن أختلف معهم تاريخيًا دون أن أفقد إيماني أو أفقد إسلامي. ولكن المشكلة الحقيقية هي أننا صبغنا الدين بصبغات تاريخية تنسبه إلى سلوكيات أقوام لهم أخطائهم، وبالتالي حمّلنا الإسلام هذه الأخطاء، فنقول إن القرآن يقول كذا ويقول كذا ولكن كيف فسره الناس؟ وكيف ساروا عليه؟ واعتمدنا نحن تفسيرهم وسرنا ورائهم.

يجب أن تكون لدينا الشجاعة في أن نعترف أننا أوقفنا منذ زمن طويل دور العقل في مناقشة القضايا الدينية، وليس لدينا نشاط ذهني حقيقي للتعامل مع اللاهوت الإسلامي أو تصور المسلمين لله والقدرة الإلهية؛ وذلك بحجة قفل باب الاجتهاد وأننا من الممكن أن نخطئ في حق الذات الإلهية، وقبلنا أمورًا بعد هذا ندفع الآن ثمنها. فالولايات المتحدة الأمريكية تلعب بالورقة الإسلامية بمنتهى الحرية وذلك لأننا أعطينا لها الفرصة لذلك، وليس من مصلحة أمريكا أن تلقي القبض على أسامة بن لادن، لأنه في النهاية يقدم لها خدمة جليلة جدًا حتى وإن كان لا يدري!

فلا يجب أن نسأل أنفسنا: هل قطار الإسلام سليم أم غير سليم؟ ولكن يجب أن نناقش أولاً ما القضبان التي يسير عليها القطار؟ وهل هي بالفعل القضبان التي نريدها أم لا؟ وهل هي قضبان الدولة العثمانية؟ فهناك الآن من ينادي بعودة الخلافة ويستشهدون تحديدًا بروعة العثمانيين وبأنهم حافظوا على قوة الدولة الإسلامية... إلخ، لكن من قال إن الدولة العثمانية كانت تدافع عن قوة الدولة الإسلامية؟ الدولة العثمانية كانت تبحث عن قوة الدولة العثمانية ولم يكن لديها أي مانع في إذلال كل المسلمين في سبيل قوة هذه الدولة، ويجب أن نعترف بهذا ولا يشين اعترافنا الإسلام في شيء على الإطلاق. كما كانت قريش أيضًا تبحث عن قوة الدولة القريشية وظلت ترفع راية الخلافة في قريش. و"ابن حزم" الذي استعان به البابا لديه نص صريح بأن من ينكر أن الخلافة تكون في قريش بل في فرع واحد من قريش يكون قد كفر، هذا نص "ابن حزم". إذن لابد أن نبحث في هذه

الأمور بشجاعة كبيرة، وحديثي ليس تبرئة للبابا ولكنه إدانة للمتهم الحقيقي في كل ما يحدث لنا وهو القضبان التي أسأنا اختيارها.

د.محمد عمارة (المفكر الإسلامي):

في البداية، لدي ثلاث نقاط: النقطة الأولى عن المحاضرة، والنقطة الثانية عن المحاضر، النقطة الثالثة عن المؤسسة التي يرأسها المحاضر.

النقطة الأولى، المحاضرة: عندما تعاملت مع هذه المحاضرة اعتمدت على النص الذي نُشر في جريدة "وطني" وهذا النص غير متهم، وعلى الرغم من أنني لا علاقة لي باللغة الألمانية إلا إنني بالحس الفلسفي أحسست أن البابا هو أستاذ فلسفة -هذا كلامه- وسياق المحاضرة من الناحية الفلسفية يشهد بهذا، وموضوع المحاضرة هو عن العقل والإيمان في المسيحية. لكن الملفت للنظر أنه بدأ بالهجوم على الإسلام بالرغم من أن الإسلام ليس موضوع المحاضرة، وقد قمت بإحصاء سطور المحاضرة فوجدت أنها ٤٠٠ سطر منها ١٠٠ سطر هجوم على الإسلام، وقد تناول البابا في المحاضرة فيما يتعلق بالإسلام أربع نقاط:

أولها: تصور الذات الإلهية ومشيئة الذات الإلهية وقدرتها في الإسلام، وقال إنها متسامية حتى أنها لا تخضع للمنطق أو العقل، وأن الله في الإسلام غير ملتزم بكلمته الخاصة واستند إلى "ابن حزم"، وأنا عندما أحاور البابا أقول بما إنه أستاذ فلسفة وأنه يستند إلى "ابن حزم" لابد أن يرجع إلى "ابن حزم" وليس إلى العنعنات. كيف يكون أستاذ فلسفة وحبرًا أعظم لأعظم كنائس الدنيا ويأخذ بهذه العنعنات! فهو يستند إلى "عادل تيودور خوري" ثم "أرنالديز" الفرنسي وينسب إلى ابن حزم كلام هو ضد كلام ابن حزم.

وكما قال د.مدكور إن ابن حزم كان يناقش المعتزلة الذين أوجبوا على الله تعالي فعل الصلاح والأصل، وقد اتفق كل المسلمين على أنه لا يجوز بالنسبة للذات الإلهية إلا فعل الصلاح والأصل، ولكن المعتزلة أوجبوا واستخدموا كلمة "وجوب". وفي رأيي أن المعتزلة لم يخطئوا في استخدام هذا المصطلح، فقد جاء في القرآن الكريم عن الذات الإلهية -وهي المرة الوحيدة التي جاءت فيها كلمة "كَتَبَ" في القرآن الكريم: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ وكتب بمعني أوجب، فحين يقول القرآن الكريم ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾

فالمقصود بذلك وجوب الصيام. ومن الناحية العامة، قد يكون المعتزلة استخدموا نصًا غير لائق، فإذا قلنا لا يجوز في حق الله إلا كذا قد يكون ذلك أكثر أدبًا من أن نقول واجب عليه كذا، وقد عرض ابن حزم القضية في كتابة "الفصل" وكان على البابا، وهو أستاذ فلسفة، حين يرجع إلى مصدر أن يذكر اسم الكتاب والطبعة والجزء، ولكن الاكتفاء بأن ذلك قول "ابن حزم" هو أمر غير منطقي، لأن ابن حزم له عشرات الكتب وبعض هذه الكتب فيها عشرات المجلدات. وأنا حين رجعت لكتاب ابن حزم "الفصل" وجدته يقول (قدرة الله غير محدودة ولكنه لا يفعل إلا ما يليق به). وبالنظر إلى الرسول (صلى الله عليه وسلم) كمثل وهل الرسول المعصوم عاجز عن الزنا؟ بالطبع الرسول ليس عاجزًا ولكنه لا يليق به؛ لأنه معصوم من أن يفعل ذلك. وهل نقول إن الله (سبحانه وتعالى) لا يستطيع الكذب أو لا يستطيع الجور أو الظلم؟ فقد ناقش ابن حزم هذا وقال بأن قدرة الله غير محدودة لكنه لا يفعل إلا ما يليق بذاته المنزهة. وضرب أمثلة على ذلك، وهذه مسألة شهيرة في الفكر الفلسفي الإسلامي، فالتساؤل مثلاً: هل يجوز على الله الظلم؟ تعريف الظلم نفسه يقطع بأنه لا يمكن أن يظلم، لأن الظلم أن تتجاوز عن حدود ملكك وكل الكون ملك لله (سبحانه وتعالى)، وبالتالي الظلم لا يجوز ولا يمكن تصوره في حق الله تعالى. وقد عرض ابن حزم للموضوع بشكل تفصيلي لدرجة أنني وجدت أن ما عرضه البابا أو اقتبسه يمثل تزويرًا لما قاله ابن حزم، بل ضد ما قاله ابن حزم عن تصوره للذات الإلهية. وقد وصل البابا إلى حد أنه وصف الإيمان الإسلامي بأنه إيمان وثني أعمي، وهذا التعبير هو ما جاء بالمحاضرة.

أما النقطة الثانية، التي تحدث فيها عن الرسول واقتبس كلمة الإمبراطور البيزنطي بأن محمدًا لم يأتِ إلا بكل ما هو سيء وشرير ولاإنساني ولذلك أمر بنشر دينه بالسيف. فجاء بكلمة الإمبراطور ثم قال في محاولة بعد ذلك أن الكلمة لا تعبر عنه، ولكنه في محاضرته يصف الإمبراطور بأنه موسوعي ومعنى ذلك أنه يثني على صاحب النص الذي استشهد به، ونحن نعرف الأمر الشائع بأن اختيار المرء قطعة من عقله، وحين يستشهد المرء بشاهد ما معني ذلك أنه يشهد له؛ بدليل أنه لم يحاول الرد عليه بل لم يذكر رد الفارسي الذي كان يتحاور مع الإمبراطور البيزنطي.

وبالنسبة لموضوع نشر الإسلام بالسيف فهذه القصة لو جهل البابا حقائق التاريخ أو جهل ما كتبه المسلمون، فما يجوز له أن يجهل ما كتبه الغربيون أنفسهم عن أن سر انتشار الإسلام هو عقلانية الإسلام وأنه انتشر بالسلم. ولو أنه قرأ كتاب "توماس أرنولد" "الدعوة للإسلام" أو ما كتبته "سيجرد هونكا"، وهي كاتبة ألمانية، عن انتشار الإسلام. وأيضًا خلطه بين الجهاد في الإسلام والحرب الدينية المقدسة، فليته قرأ ما كتبته الألمانية "سيجرد هونكا" عن الفرق بين الجهاد في الإسلام وبين الحرب الدينية المقدسة. فأنا أقول إن القضية هنا ليست مجرد جهل، ولكن القضية أكثر من هذا. وحين أشار البابا في المحاضرة -وهي إشارات مغلوطة- أن سورة البقرة وما جاء بها من أنه لا إكراه في الدين، قائلاً إنها نزلت في عصور الضعف الأولى بالرغم من أن الآية مدنية في سورة مدنية، ولكن ما علق به على هذا هو كلام شديد الغرابة أن يصدر من مثل هذا الحبر الأعظم عندما يصف آيات القرآن الكريم بأنها تعليمات وأوامر اللئام التي أُثبتت في القرآن بعد آية ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾.

<u>النقطة الثانية، المحاضر</u>: تولى هذا الرجل منذ عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٠ منصب رئيس لجنة الفكر المسيحي، وقد صاغ في سنة ٢٠٠٠ الوثيقة التي سُميت "هيمنة المسيح" والتي تقول بأن الخلاص وحده للكنيسة الرومانية الكاثوليكية، مما يعني أن كل من الأرثوذكس والبروتستانت لن يذهبوا إلى الجنة!! بمعنى أنه ليس فقط الإسلام ولكن حتى بقية المذاهب في إطار المسيحية، فإن الوثيقة التي صدرت بعد زيارة البابا "يوحنا بولس" للشرق عام ٢٠٠٠ ظهرت بعدها بعدة أشهر هذه الوثيقة التي تُسمي "هيمنة المسيح" والذي صاغها هذا البابا "بنديكت".

أيضًا في عام ٢٠٠٤ نجد مناهضته لدخول تركيا، ما أود قوله هو عندما توفي البابا السابق فإن كل الكرادلة الموظفين في الفاتيكان فقدوا مناصبهم فيما عدا اثنين أساسيين كان البابا بنديكت أحدهما -مما يعني أنه رجل قوي ذو نفوذ- والآخر هو الذي قام بعمل مراسم الجنازة. وهذا البابا قبل انتخابه هو الذي ألقى الموعظة وتحدث عن حياة البابا الراحل، وما قالته صحيفة "النيوزويك" الأمريكية في وصف جنازة البابا الراحل بالحرف هو الآتي: "إن المطلوب هو بابا يواجه الإسلام لأن الإرهاب العالمي -الإسلام- يجعل مشكلات شيوعية الكتلة الشرقية بحداثة التليفزيون الأبيض والأسود، وسيتطلب

ظهور الإسلام كقوة في شكليه الأصولي والمعاصر حبرًا أعظم يتمتع بمعرفة لاهوتية ودبلوماسية رفيعة؛ لأنه على البابا الجديد أن يتعامل مع التحدي الإسلامي في قلب أوروبا حيث يشكل المهاجرون المسلمون ونسلهم قوة اجتماعية ودينية لم يكن على الكنيسة أن تواجهها من قبل" هذا ما كُتب قبل تولية البابا بأيام في أبريل ٢٠٠٥.

الأمر الثاني، في أبريل هذا العام عُرض لهذا البابا في جريدة "الشرق الأوسط" في ملحق منتدى الكتب كتاب أصدره مع أحد الإيطاليين بعنوان "بلا جذور: النسبية والمسيحية" يقول فيه إن لديه بعض المخاوف، أولها أن ينقرض الأوروبيون من الناحية الديموجرافية، وأن شعوبًا مثل الألمان والإيطاليين والأسبان في أواخر هذا القرن إما أنهم سيشكلون أقليات في بلادهم أو لن يكونوا موجودين. وثانيها، إن الذين سيحلون محلهم هم المهاجرون المسلمون من أفريقيا ومن العالم العربي، وبالنص يقول "أخشى أن تصبح أوروبا جزءًا من دار الإسلام في القرن الواحد والعشرين". ويتكلم عن المسيحيين بأنهم لم يعودوا مسيحيين إلا من حيث النسب والأسر والعائلات، وتقول إحصائياته إن الذين يذهبون إلى القداس في فرنسا -وهي أكبر الدول الكاثوليكية- تبلغ نسبتهم ٧,٧%، فإذا كان المسلمون في فرنسا يصل عددهم ٥ مليون، بينما يصل عدد المسيحيين بمقاييس البابا الأصولية ٧%، إذن يصبح الإسلام هو الدين الأول في فرنسا الكاثوليكية!

ما أود قوله هو أن البابا لديه مخاوف وأنا أقول إن هذه المخاوف، حتى وإن كانت مشروعة، فليس الحل لها هو الهجوم على الإسلام. وإنما التحدث والتواصل مع الإسلام. وفي ٢٠٠٦/١/١٨ نُشر مقال في جريدة "لوموند" الفرنسية جاء فيه على لسان البابا بالنص: "أن الإسلام ليس دين توحيد مثل اليهودية والمسيحية"، مما يعني أن البابا لديه موقف من الإسلام ووجود الإسلام وخطر الإسلام، إذن ليس الموضوع من وجهة نظره أن الإسلام غير عقلاني ولكنه ليس دين توحيد!! وعندما استقبل هذا البابا المسلمين بعد انتخابه في مدينة كولونيا قال لهم "على المسلمين أن يتخلوا عن التعصب وعن الحقد...إلخ"، في حين قال عن اليهود "إخواننا الأعزاء"، وعندما كتب كتابًا عن السيدة مريم جعل عنوانه "ابنة صهيون". ويبدو أن هذا الرجل بتاريخه في الجيش النازي يعلم أن له ملفًا لدى اليهود، وهناك اتجاه عند البروتستانتية الغربية منذ عقود سُمي "زرع المسيح في إسرائيل" يتحدث عن المسيح باعتباره يهوديًا.

الخلاصة أننا إذن أمام محاضرة عليها ملاحظات وأمام محاضر له تاريخ وله خلفيات حتى قبل هذه المحاضرة.

<u>النقطة الثالثة، المؤسسة</u>: وهنا أريد أن ألفتَ النظر إلى أن قصة حوار الأديان وراءها شيء مختلف عما نريده من حوار الأديان أو حوار أهل الأديان. فبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت الحرب الباردة وبدأت مؤسسات الحرب الغربية بإعادة تكوين المخابرات المركزية في عام ١٩٤٧، وأيضًا بدأت بإنشاء مجلس الكنائس العالمي في ١٩٤٨ لكي تكون هناك جبهة دينية تُلزم المتدين بالحرب الدينية ضد الشيوعية الملحدة. وبدأ سعى الغرب إلى جذب بعض الحكومات الإسلامية إلى أحلاف مثل الحلف الإسلامي وحلف بغداد وإلى موضوع حوار الأديان. ولعلكم تلاحظون أن البلاد الإسلامية التي قامت بها مؤسسات للحوار بين الأديان هي بلاد الحكومات الضالعة مع الغرب في الحرب الباردة ضد الشيوعية، ولننظر إلى موقف المؤسسة الدينية السعودية ضد حوار الأديان مع أن السعودية أول بلد تشكلت بها مؤسسة للحوار الديني وأقيمت بها أكبر عدد من مؤتمرات الحوار الديني! وأيضًا باكستان وتركيا بحكم وجودها في حلف الأطلنطي، إذن موضوع الحوار الديني من البداية هو جبهة دينية في الحرب الباردة ضد الشيوعية.

وهناك الكثير مما يُقال عن التحولات التي حدثت في الفاتيكان منذ الستينيات، ونجد أن هذه التحولات عبارة عن أمرين:

١- تبرئة اليهود من دم المسيح؛ لأن اليهود كانوا يلعبون دورًا كبيرًا في حركة الانشقاق ضد الشيوعية.

٢- الحوار مع المسلمين بهدف جذبهم إلى الحرب الباردة ضد الشيوعية.

وقد استمر استغلال الإسلام في هذه الحرب الباردة إلى الجهاد الأفغاني الذي استخدم ضد الاتحاد السوفيتي -بصرف النظر عن كون المسألة تقاطع مصالح ولم تكن عمالة أفغانية للأمريكيين. إذن طوال فترة الحرب الباردة كانت مؤسسة الفاتيكان جزءًا من الحرب الغربية الباردة ضد المعسكر الاشتراكي وضد الشيوعية. وأود أن ألفت النظر إلى الدور الريادي الذي قام به البابا "يوحنا بولس الثاني" الذي تم انتخابه عام ١٩٧٨، فحين قام بزيارة بولندا عام ١٩٧٩، جميعنا نذكر موضوع منظمة التضامن ودورها بالإتفاق مع

البابا والتواصل ضد الشيوعية، مما يعني أن الرجل كان لاعبًا ماهرًا في توظيف الدين في الحرب الباردة ضد الشيوعية. بالإضافة إلى تأييده للاقتصاد الحر، ووقوفه ضد إعطاء المسيحية والإنجيل بُعدًا اجتماعيًا في أمريكا اللاتينية وغيرها، وأيضًا تواصله مع اليهود فهو أول من زار كنيسًا يهوديًا في روما. وعندما استقبل الحاخامات اليهود في الفاتيكان وقال في حضرة كبير حاخامات الطائفة الغربية في إسرائيل واصفًا اليهود بأنهم "إخواننا الكبار"، إذن اليهود عند يوحنا بولس "إخوانا الكبار" وعند بنديكت "إخواننا الأعزاء". وحين زار إسرائيل في مارس ٢٠٠٠ كتب مذكرة ووضعها في شق في حائط المبكي يطلب الندم والصفح والغفران عن موقف الكنيسة!! أليس البابا هذا معصوم لا يخطئ ولا يعتذر؟ واعتذر أيضًا للصينيين واعتذر للبروتستانت عن الحرب الدينية بينهم وبين الكاثوليك، واعتذر للعالم عن الغطرسة الكنسية -كما في مسألة جاليليو- وحدهم المسلمين هم الذين لم يعتذر لهم! وحين ذهب إلى دمشق عام ٢٠٠٠ وصحبه الرئيس "بشار الأسد" لزيارة قبر سيدنا "يحيي" -وهو يوحنا المعمدان- وعلى بُعد خطوات منه في حرم المسجد قبر "صلاح الدين الأيوبي" طُلب منه زيارة القبر، رفض الزيارة حتى لا تكون هناك شبهة اعتذار عن الحروب الصليبية، اعتذر لكل الدنيا إلا المسلمين!!

إذن الحوار الديني الذي بدأه الفاتيكان كان جزءًا من مخطط لجر المسلمين إلى معركة الحرب الباردة الغربية ضد الشيوعية، ثم جاء هذا البابا بعد سقوط الشيوعية وبعد أن وضع الغرب الإسلام كخطر وعدو مكان الشيوعية، لذلك ألغي هذا البابا بعد مجيئه "مجلس حوار الأديان" وأسماه "حوار الثقافات" لماذا؟ لأنه في وثيقة "هيمنة المسيح" اعتبر أنه لا توجد ديانات خارج الكاثوليكية، فكل ما غيرها يعد ثقافات. وأود أن أوضح أنه طوال عهد "يوحنا بولس" كان يُصنف الإسلام -ولا يزال- على أنه ديانة وضعية. وفي كل الحوارات التي أُجريت هناك، يتم وضع المحاورين المسلمين مع البوذيين والهندوس والزرادشتيين؛ ففي نظرهم الإسلام ليس دينًا سماويًا وليس هناك اعتراف بأنه دين سماوي. وعندما سقطت الشيوعية وأصبح الإسلام هو العدو ألغى مجلس حوار الأديان وأسماه حوار الثقافات وأيضًا ألغي مجلة "الإسلام والمسيحية" كما نعلم جميعًا.

إذن القضية أننا لسنا أمام فرد، فنحن أمام مؤسسة وهي مؤسسة غربية، ولذلك أقول إن المسيحيين في الشرق بما فيهم الكاثوليك اتخذوا موقفًا ضد محاضرة البابا،

فالكنيسة الكاثوليكية في سوريا وقعت على بيان ضد هذه المحاضرة، وقد قيل لي -بصفة شخصية- أن هناك وفد من الكاثوليكيين الشرقيين سوف يذهبون للاحتجاج على هذه المحاضرة، وأيضًا هناك أساقفة كاثوليك في فرنسا احتجوا على المحاضرة. وهنا أريد التأكيد على ضرورة التمييز بين المسيحية الشرقية وبين هذه المؤسسة الغربية.

ما أود قوله أيضًا أننا لا يجب أن نختزل الموضوع في المحاضرة ولا حتى في المحاضر، وإنما نحن أمام مؤسسة هي جزء من الحرب الغربية على عالم الإسلام وعلى الإسلام والمسلمين، وبالتالي يجب ألا نُسطح المسألة.

وقد كتبت صحيفة "النيوزويك" الأمريكية في مانشيت "بابا الفاتيكان.. ماذا دهاه؟" وقالت أنه تناول الإسلام بشكل أخرق. وفي رأيي أن هذا خطأ؛ فالمسألة ليست مجرد حماقة وليست مجرد كلمة خرقاء، وإنما نحن أمام موقف علينا أن نعيه وأن نستعد له كما يستعد العقلاء لهذه الحرب الطويلة المعلنة ضد الإسلام وضد المسلمين.

<u>أ.كمال زاخر (المفكر والمنسق العام لجبهة العلمانيين):</u>

الواقع أنني أرى أن كل الحديث انصب علي الخطاب ولم يتطرق إلى التداعيات، وفي ظني أن التداعيات لا تقل خطورة عما جاء في محاضرة البابا، وذلك لأن أغلب التداعيات نقلت الخطاب من السياق الديني الفكري إلى سياق سياسي توظيفي. وقد رأينا ذلك جليًا في تعقيب د.محمد عمارة، فقد جعلني أشعر أننا أمام دعوة إلى الحرب بين المسيحية والإسلام تُعلن من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وأنا لا أتصور أن يتم تحويل الموضوع إلى صراع ديني في ندوة فكرية.

بخصوص الجزئية المرتبطة بالعقل والإيمان، ففي تصوري أنه مهما كان العقل، فإنه لا يمكن أن يستوعب المطلق، فالعقل البشري بمحدوديته يرى الله نسبيًا أيضًا، ومهما ظننا أننا نعرف الله فإننا لم نعرفه بعد، وهذه قضية فكرية تتجاوز المحاضرة وتتجاوز كل ما دار من حوارات. والسؤال الذي يجب أن نتوجه به إلى أنفسنا: هل من الممكن حقيقةً أن يدور حوار بين الأديان؟ وأري أن هذا يمثل ضربًا من المستحيل، لأن كل دين يرى أنه الدين الصحيح ويستمد صحته من أن الأديان الأخرى قد أصابها شيء من التحريف أو شيء من النقصان، وتتساوى في هذه المقولة الأديان السماوية الثلاثة الإسلام والمسيحية

واليهودية. إذن علينا إذا أردنا الحوار أن يكون حوارًا بين البشر فيما هو بشري وصولاً إلى مجتمع أكثر تقدمًا وأكثر نموًا، أما حوار الأديان فقد قُدر له الفشل ونتيجته ستكون صدام حقيقي وليس صدام حضارات.

النقطة الثانية، أننا إذا قرأ كل منا دين الآخر من وجهة نظره الخاصة فلابد أن نسمع كلامًا مثل ما قاله د.عمارة ولابد أن نسمع أيضًا آراء مثل آراء البابا بنديكت. وأنا لا أرى أن قراءة كل طرف لدين الطرف الآخر ستأتي موضوعية أو حيادية ولكنه لابد –لأنه متدين– أن يأتي منحازًا لما يدين به. وقد لاحظت أن الأشخاص الأكثر تخصصًا في الفقه واللاهوت هم الأكثر تعصبًا وذلك على مستوى العالم وعلى مستوى كل الأديان، والدليل على ذلك أن المسئول عن الدفاع عن العقيدة الكاثوليكية كان البابا بنديكت عندما كان أسقفًا، ونرى ذلك أيضًا في كتابات المتخصصين فقهيًّا لدينا، فلا نجد أنهم قد أفسحوا ولو مقدار سطر واحد للتسامح.

أما عن قضية الاعتذار، فأنا أرى أن الاعتذار لابد أن يكون متبادلاً؛ فالتاريخ مليء بما هو أكثر مما قاله البابا سواء في الجانب الإسلامي أو الجانب المسيحي، ولكنه لا يمس الدين إنما هو قراءة البشر للدين، فالمسلمون أيضًا –إذا سرنا على نفس السياق– مُطالبون بالاعتذار لما حاق بالمسيحيين في ظل دول إسلامية كثيرة على مدى التاريخ، ونحن لا نطالب بهذا الاعتذار لأنه غير مُجدي وسوف يؤجج المشاعر ويصل بنا إلى حالة من حالات الصدام. فلا يهم إطلاقًا من يبدأ بالاعتذار؛ لأننا أمام قضية أهم وهي ماذا نفعل برجل الشارع المصري؟ وماذا نصدِّر له؟ فنحن نصدر له مزيدًا من التعصب ومزيدًا من الكراهية التي لا أظن أن الأديان تدعو لها.

وعلى هامش كلام د.عمارة، أقول إنه في ظني أن البابا عندما استخدم عبارة "مريم بنت صهيون" كان يقصد المعني السياسي، ومن المعروف أن هذه إحدى صفات القديسة العذراء "مريم" في الطقس الكنسي، سواء في الشرق أو الغرب، فهو إذن تعبير ديني يُقصد به المرجعية السياسية.

النقطة الأخيرة، هي أن الكلام عن المؤسسة به قدر من الظلم –وقد كتبت ذلك في جريدة روز اليوسف وجريدة وطني– وأظن أن المؤسسة تتجاوز الشخص، ولنعتَبِر أن ما قاله البابا رأي شخصي، ولكن ما قالته الكنيسة عبر وثائقها –خاصة في أعمال المجمع

الفاتيكاني الثاني ٦٤ و٦٦- يرد على ذلك. فقد جاء على سبيل المثال في وثيقة علاقة الكنيسة بالديانات غير المسيحية -ولنلاحظ مقولة الديانات- فهي اعتراف بوجود ديانات أخرى، ولم يذكر إذا كانت وضعية أو غير وضعية، وقد تُرجمت هذه الوثيقة في مصر وهى موجودة بالمكتبة الكاثوليكية بالسكاكيني بالقاهرة، وجاء فيها: "أن الهدف من هذه الوثيقة أن تستأصل كل جذور الكراهية والحقد التي طالما تسببت في الاضطهادات وخاصة عندما تُستخدم النصوص الدينية ذريعة لذلك"، وأظن أن ذلك ينطبق على المسيحية وعلى الإسلام، وجاء أيضًا في مقدمة الوثيقة: "وفي عصرنا حيث يتزايد يومًا بعد يوم اتحاد الجنس البشري وتتوثق باضطراد علاقات الشعوب تمعن الكنيسة النظر في علاقاتها بالأديان غير المسيحية، وفي رسالتها الرامية إلى تعزيز أواصر الوحدة بين البشر والشعوب، وأنها تتفهم بادئ ذي بدء الروابط المشتركة بين الناس التي تدفعهم إلى أن يحذوا معًا مصيرهم المشترك".

وفيما يختص بالإسلام تقول الوثيقة: "تنظر الكنيسة بتقدير إلى المسلمين الذين يعبدون الله الواحد الحي القيوم الرحمن القدير فاطر السموات والأرض الذي كلم الناس، إنهم يجتهدون في التسليم بكل وجوههم لأحكام الله وإن خفيت مقاصده، كما كلم الله إبراهيم الذي يفخر الدين الإسلامي بالانتساب إليه. أدركنا أنهم لا يعترفون بيسوع إلهًا ولكنهم يكرمونه نبيًا ويكرمون أمه العذراء "مريم" ويذكرونها في خشوع، وأنهم ينتظرون يوم الدين الذي يجازي الله فيه كل الناس عندما يُبعثون أحياء، ومن أجل هذا يقدرون الحياة الأبدية ويعبدون الله بالصلاة والصدقة والصوم"، وتستكمل: "وإن كان عبر الزمان قد وقعت منازعات وعداوات بين المسيحيين والمسلمين، فإن المجمع يهيب بالجميع أن ينسوا الماضي وأن يجعلوه، باجتهاد صادق، سبيلاً للتفاهم بينهم، وأن يتماسكوا من أجل جميع الناس على حماية وتعزيز العدالة الاجتماعية والقيم الأدبية والسلام والحرية". وبعد ذلك تقول: "لا نستطيع أن نبتهل إلى الله ونحن نأبى السلوك الأخوي تجاه البعض من البشر فهم مخلوقون على صورة الله، فعلاقة الإنسان بالله الآن وعلاقته بإخوته البشر مرتبطتان ارتباطًا وثيقًا عبر عنه الكتاب المقدس بقوله من لا يحب لا يعرف الله، وهذا يهدم أسس كل نظرية أو سلوك يفرق بين الإنسان والإنسان، وبين كل أمة وأمة فيما يخص الكرامة الإنسانية والحقوق المنبثقة عنها، لذلك تستنكر الكنيسة كل تفرقة وكل عنف يقع على الناس بسبب الجنس أو اللون أو الطبقة أو الدين، فذلك يخالف روح المسيح".

ويواصل المجمع قوله: "والمجمع إذ يترسم خطى القديسين الرسولين "بطرس" و"بولس" يناشد أبناء المسيح: ليكن تصرفكم بين الأمم حميدًا ما استطعتم إلى ذلك سبيلاً، وتسالمون جميع الناس فتكونون حقًا أبناء الذي في السموات".

بعد هذه الفقرات من الوثيقة أظن أن هناك الكثير مما يجب مراجعته.

أ.د. علي ليلة (أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب -جامعة عين شمس):

أود أن أشير إلى ثلاث نقاط أساسية:

١- أننا بالغنا كثيرًا في الاستجابة لتصريحات البابا أو في قضية الرسوم المسيئة للرسول الكريم، وهذه المبالغة أدت إلى قوة تثير الدهشة، ففي ديننا أو في بنائنا المعنوي إلى حد كبير لا ينبغي أن نرد كلما حدث ما يستفزنا، فهذا سلوك الضعيف، ولكن ينبغي أن نتحرك في هذا الأمر بمنطق قوة بقدر المستطاع.

٢- عندما أتأمل العلاقة بين الشرق والغرب أو بين الإسلام والغرب بشكل عام أرصد بعض ملامح هذه العلاقة، فجزء من خطاب البابا غربي عام وهو خطاب عدائي بشكل ما، والمسألة أن ضعف الأمة العربية والإسلامية قد انسحب على الدين بشكل أساسي. إذن المسألة هى ضعف أمة وليست ضعف دين ولذا ينبغي أن ندعم أنفسنا بديننا أولاً وبعد ذلك نستطيع الرد، ولكننا بلغنا حدًا من الضعف جعلنا نرجع إلى الغرب في حلول مشكلاتنا وبصورة أساسية. إننا سوف نسقط في خطأ كبير إذا اعتبرنا الصراع بين الإسلام والمسيحية، ولكنه صراع بين حضارة غربية تواجه بعض المتاعب الآن وبين الإسلام كبنية معنوية قوية وهم يدركون ذلك تمامًا. والبعد الأخير، أننا في حوار الحضارات في هذه القضية ينبغي ألا نتحاور أو نعمل في إطار أجندة مفروضة علينا من الغرب بشكل أساسي، ولكن ينبغي أن نساهم في وضع هذه الأجندة بمطالبنا نحن ورؤيتنا للعلاقة مع الغرب.

٣- ماذا نفعل؟ أولاً، نحتاج إلى ترشيد الاعتقاد الديني في الداخل حتى نقطع الطريق على التطرف في الدين والعنف باسم الدين الذي يُعرَّف به الإسلام بعد ذلك. كيف نرشد القناعات الدينية والمعتقدات الدينية بحيث تعكس بالفعل الطبيعة السمحة والصحيحة للإسلام بصورة أساسية؟ وهناك دعوة أثيرت منذ فترة وينبغي أن

تستمر وهي القيام بتجديد الخطاب الديني، يجب أن تستمر هذه الدعوة لاستكشاف معاني جديدة للحقائق الدينية ومحاولة الوصول لحلول لمشكلاتنا في إطار هذه المعاني الجديدة. وفي تصوري، إن هذا الأمر يتطلب مشاركة بين رجال الدين والعلوم الإنسانية لأن كل منهما يبحث جيدًا وبشكل متعمق في مجال علمه، فهل نستطيع تجديد الخطاب الديني بالتعاون بين هذين الطرفين؟ وقد أتاحت لنا الحضارة الحديثة الفرصة بشبكة المعلومات الدولية لكي نقول إننا انتظرنا بشكل عقلاني جدًا بدلاً من الدخول في ردود عاطفية وما إلى ذلك.

أ.د. محمود عبد الظاهر (أستاذ العلوم السياسية):

الحقيقة أن المحاضرة التي ألقاها البابا كان يُعبر فيها عن نفسه وعن طبيعة متأصلة فيه، فأذكر له محاضرة في ٢٨ يناير ٢٠٠٤ نظمتها الأكاديمية الكاثوليكية بميونيخ حول الأسس الأخلاقية للدولة الليبرالية، وقد عبر فيها تمامًا عن أنه يدعو إلى اجتذاب العلمانيين المؤمنين إلى الدين من منطلق أن هناك بُعد أخلاقي لابد أن يعودوا إليه، وأن الدين المسيحي وخاصة الكاثوليكي هو الديانة المعترف بها التي يجب أن يتحدى بها حتى كل مسيحيي العالم. هذا الأمر يعود بي بالذاكرة إلى موقف حدث أثناء إحدى المحاضرات حين سألت الطلبة لماذا سُمي المسيحيون المصريون بالأقباط؟ وكانت الإجابة لأنهم مصريين!! فقلت لهم نحن جميعًا مصريين، ولكن اسم الأقباط أُطلق عليهم لأنه حدث استنكار مسيحي في المجمع المسكوني الأول، وهو المجمع الأول الذي جاء لهدم الهرطقة -كما سُميت- وقيل إن هؤلاء ليسوا مسيحيين ولكنهم مصريون لأنهم ادعوا العلوم المسيحية، فكما نعلم جميعًا أن أسرار الكنيسة السبعة كانت تخرج من مصر، وأيضًا من حيث الخلاف حول شخص المسيح ما بين "آيش" و"ديميتروس".

ليست هذه هي القضية الأساسية، ولكنني أقول إن هناك معلومات خاطئة كثيرة جدًا، فالمسلمون لم يدخلوا بلدًا وجعلوا أهله جميعًا مسلمين، لم يقتل المسلمون في أي وقت من الأوقات الأقباط حتى يُتهموا بأنهم دمويون.

وقد أشار البابا في القضية التي أثارها في خطابه الأخير في الجامعة الألمانية إلى أن ترجمة التوراة إلى اليونانية أضفت عليها القداسة، والمقصود هنا أنها وصلت إلى المفهوم المسيحاني الذي يستطيع أن يفهمها وأن يتعمقها. وكما أشار د.عمارة بأن مائة

سطر من محاضرة البابا التي يبلغ عدد أسطرها أربعمائة مخصصة للهجوم على الإسلام- والسؤال هو: ألم يكن أجدى به أن يتعرض إلى سفر واحد من أسفار "العهد القديم" وهو سفر "هوشع بن هود"؟! ولا أقول يتعرض لكتاب "العهد القديم" كله، المشكلة الكبرى في اليهودية تدور حول العلاقة بين الأنا والأغيار أو نظرية الاختطاف؛ بمعنى أن تكون لي حقوق كبرى والآخرين لهم حقوق لاتتناسب مطلقًا مع حقوقي. وهنا يبدو التصميم والتحامل في الرد.

القضية الأخري، التي أود التطرق اليها بسرعة هى قضية دخول صلاح الدين الأيوبي القدس، الجميع هنا يختلط عليهم أن صلاح الدين دخل القدس عام ١١٨٧، والحقيقة أن صلاح الدين لم يدخل القدس في ذلك الوقت وإنما اكتفى فقط بالدخول وتأدية الصلاة في المسجد الأقصي يوم ٢٧ رجب، فلماذا فعل ذلك؟ لأنهم هددوا بأنه إذا دخل صلاح الدين القدس عنوة فإنهم سوف يهدمون المسجد الأقصى ويهدمون كنيسة القيامة ثم يتهمون المسلمين بذلك. ولم يرضِ صلاح الدين بهذا ولم يدخل القدس، وبقيت المدينة تحت مظلة المسلمين ولكن يحكمها الفرنجة الصليبيون، ورغم وفاة صلاح الدين بعد عامين إلا أن القدس بقيت تحت الحكم الصليبي مائة عام، وهناك حوار أكثر من رائع حول ذلك ولكن لا يتسع الوقت لذكره. المهم أننا لم ندخل القدس حفاظًا على تلك المدينة التي نعتبرها مهمة ومقدسة لكل الأديان، مثل هذه الأمور كلها التي سمحت لليهود بدخول القدس -حيث كان محرمًا عليهم دخولها في ظل الحكم الصليبي لمدة مائتي عام إلا للحج وخفية- كما أن صلاح الدين حين أراد أن يتخذ مستشارًا لفهم المسيحية لم يتخذ مسلمًا يفهم المسيحية ولكنه جاء بمستشار مسيحي، كل هذه الأمور تستدعي منا كمسلمين أن نعي حقيقة الموقف العام.

هناك نقطة أخيرة، وهى لماذا رُفضت القضية المرفوعة ضد سلمان رشدي في بريطانيا؛ هذه القضية رُفضت لأن المحكمة العليا البريطانية قالت بأن هذه القضية تم رفعها من غير ذي صفة (لأن المجلس الإسلامي هو الذي قام برفع القضية)، وجاء في رد المجلس الإسلامي أن سلمان رشدي قام بسب كل الأنبياء (إبراهيم، موسى، عيسى، محمد) وهذا رد على من يقولون بأن الإسلام لا يُعترف به كمعتقد ديني أو أنه يُصنف ضمن الأديان غير التوحيدية أو غير المرسلة.

إذن موضوع حوار الأديان يحتاج منا الكثير من الوعي، أن نعي أن الإنسان في الدين الإسلامي هو شيء قيم جدًا وكيف أن له قداسته الكبيرة جدًا في الإسلام، ولكن نحن نحتاج إلى فهم حقيقة ما نريده من حوارنا العام، هل نريد مجرد جلسات تُعقد وتنفض لخدمة أغراض معينة؟ أم نريد تبسيط الأمور ليس فقط إلى النخبة التي تتحاور ولكن توصيلها إلى القاعدة التي يجب أن تصل إليها حتى لا تبتعد هذه القاعدة وتصل إلى أفعال قد لا نعرف مداها.

القس د/ إكرام لمعي (أستاذ مقارنة الأديان بكلية اللاهوت الإنجيلية):

من الواضح أن محاضرة البابا في جوهرها عنصرية بشكل محدود جدًا، بمعنى أنه استبعد أي مسيحية غير المسيحية الكاثوليكية، فقد استبعد المسيحية الشرقية واعتبر أن المسيحية تأثرت بالفلسفة اليونانية وأصبحت مسيحية مُعقلنة وعقلانية إذن فهي مسيحية أوروبية أساسًا، وهي ضد المسيحية الشرقية التي تعتمد على المعوذات وتعتمد على الغيبيات. وهو مع البروتستانتية والإصلاح وقام بعمل إصلاح مضاد داخل الكنيسة البروتستانتية، ولكن هناك تيار بروتستانتي كاريزمي قوي وهو يرجع إلى الغيبيات القديمة، وبالتالي فإن البابا يقف أيضًا ضد التيار البروتستانتي الغيبي مؤكدًا فقط على المملكة المسيحية، وهذا بالطبع تفكير محدود.

النقطة الثانية التي أود التطرق إليها هي أن تصادمنا مع الولايات المتحدة يختلف تمامًا عن تصادمنا مع أوروبا، فتصادمنا مع أوروبا هو تصادم مع العلمانية، والتصادم مع العلمانية يختلف تمامًا عن التصادم مع الأديان الأخرى وإن كانت المسيحية. أما تصادمنا مع الولايات المتحدة فهو تصادم مع المحافظين الجدد الذين هم أكثر تدينًا، ومع المسيحيين الصهيونيين وكلاهما ليس له تواجد في أوروبا، ولكن التواجد الأساسي بها للعلمانية التي ترفض الدين تمامًا بكل أشكاله. ولذلك لم تظهر في أمريكا صور مسيئة للرسول، ففي أوروبا يربطون بين الأديان والأنبياء سواء في سويسرا أو في ألمانيا أو إيطاليا، ولذلك في إستراتيجيتنا لابد أن يختلف التوجه نحو أوروبا عن التوجه نحو أمريكا.

النقطة الثالثة تتعلق بأسلوب معالجة الأزمة، والحقيقة أن أسلوب معالجة الأزمة لم يكن موفقًا إطلاقًا حتى من جانب كبار علمائنا، وعلى سبيل المثال: حين تحدث الشيخ

القرضاوي -في قناة الجزيرة- عن ازدراء الأديان ثم قال بعد ذلك مباشرة "ومن المعروف أن الكتاب المقدس الوحيد الذي لم يُحرف هو القرآن" وبالطبع هذا يُعد ازدراءً للأديان، ويُعتبر ازدراء واضحًا للدين المسيحي، ومثل هذا الكلام تتم ترجمته ويذهب إلى أمريكا وأوروبا ويتم اعتماده كخطاب. وكذلك استشهد د.أحمد الطيب في رده ببعض آيات من الدين المسيحي ومنها ما جاء على لسان السيد المسيح "لم آتِ لألقي سلامًا على الأرض بل سيفًا" وقال هذا هو المسيح يتحدث عن السيف، مع أن السياق مختلف تمامًا فالسيد المسيح يتحدث عن السيف حين يؤمن البعض ولا يؤمن البعض الآخر حتى داخل البيت الواحد.

ومن هنا نرى أن الأكاديميين حين يقومون بالتصدي لقضية ما والدفاع عنها أحيانًا ينطوي دفاعهم على إساءة لهذه القضية، ونرى مثلاً مسلسل تليفزيوني مثل مسلسل "خالد بن الوليد" نال شعبية كبيرة جدًا رغم أنه في كل حلقة من حلقاته يوجد سبي وقتل وغنائم وجواري وكيف أن الإسلام انتشر بالسيف!! فكيف يحدث هذا ونحن نتحدث للآخر مؤكدين أن الإسلام لم ينتشر بقوة السيف؟ إذن لابد أن تتضمن أعمالنا ذلك كما لابد أن تختلف لغة الأكاديميين، فنحن نرى أن الأكاديميين حين تحدث مثل هذه الأزمة يرجعون إلى ابن سينا وابن رشد والمعتزلة، ونحن نعلم أن هؤلاء مرفوضين من قبل الكثير من المسلمين، وهذا ما يجعل البعض يعتقد أن أساس التاريخ الإسلامي هو الأصولية! وفي الأزمات نرجع لهؤلاء مع أن الشيخ الغزالي قام بالرد عليهم ورُفضت أقوالهم، إذن نحن نحتاج إلى أن يكون لدينا توجه معتدل حتى تكون هناك صورة حقيقية للإسلام.

والآن هناك شيء ضار جدًا بالإسلام يحدث، وهو ما يُسمي "الإسلاموفوبيا" في أمريكا وأوروبا، فهناك حالة من الرعب الشديد من الإسلام، ففي أثناء زيارتي للدنمارك قابلت الصحفي صاحب الرسوم المسيئة للرسول ووجهت إليه سؤالاً واضحًا جدًا عن أسباب قيامه بهذا العمل المسئ للرسول الكريم، وقال في رده أنه منذ حوالي أربع سنوات أرادت دار النشر الخاصة به أن تصدر كتابًا للأطفال عن الرسول محمد، وطلبت من ٤٠ رسامًا القيام برسم صور للكتاب عن الرسول، وفوجئ باعتذار ٣٦ منهم عن العمل بينما طلب الباقي عدم وضع أسمائهم على الكتاب خوفًا من الجالية المسلمة!! وبالتالي أُلغيت فكرة الكتاب، وبعد ذلك حدثت بعض الأحداث مثل قتل المخرج الهولندي الذي أخرج

فيلمًا مسيئًا عن الإسلام على يد شاب مغربي. ثم حين قام أحد الفنانين البريطانيين بعمل تمثال من الورق يحمل آيات من العهد القديم والعهد الجديد والقرآن والإنجيل وكتب عليه كلمة "الله أكبر" ووضعه في أحد المتاحف الفنية، قام مدير المتحف على الفور بإزالته دون الرجوع للفنان أو حتى للشرطة، وحين سُئل عن السبب قال إنه يخشى غضب الجالية الإسلامية. وأيضًا حين قام فنان مسلم برسم صور عارية على جدارية في أحد المتاحف بالسويد وكتب عليها بعض الآيات القرآنية قام أيضًا مدير المتحف برفعها على الفور وأيضًا بسبب خوفه من الجالية الإسلامية.

والحقيقة أنني تعجبت من وجود هذه الدرجة من الرعب من المسلمين، وحاولت أن أوضح لهم أننا نعيش وسط أغلبية من المسلمين في مصر، وأننا نمثل ١٠% فقط من عدد السكان ومع ذلك ليس لدينا مثل هذا الخوف والرعب منهم. وأعتقد أن السبب في هذه الحالة يرجع إلى أحداث ١١ سبتمبر وإلى تفجيرات مترو الأنفاق في لندن وغيرها. ومن هنا تتضح أهمية أن نعرف كيف نتحدث إلى هؤلاء الناس بأسلوب وطريقة غير ما يحدث الآن، وأنا أرى أنه لابد لنا من وقفة مع النفس وأن ندرك أننا جميعًا في مركب واحد سواء كنا مسيحيين شرقيين أو مسلمين، ونرى كيف يمكننا أن نوضح لهم صورة الحوار الذي يحدث بيننا وما بيننا أيضًا من تعايش. فكما سمعنا ليس هناك حوار بين الأديان ولكن هناك حوار بين البشر، كيف نتعايش معًا وكيف نجد المشترك الذي نقف عليه، وأهمية أن نضع الخبرات أمامنا سواء كانت إيجابية أو سلبية حتى نستفيد منها، ولكن لابد أن ندرك إدراكًا كاملاً أننا -وحتى اليوم- غير قادرين بالفعل على التحدث إلى العالم، فنحن لا نملك لغة التحدث إلى العالم كما لا نملك أيضًا القدرة على التحدث إلى العالم ولا نملك الحكمة للتحدث إلى العالم، لهذه الأسباب الثلاثة لابد لنا أن نقوم بالعمل على البحث الجاد والعمل الجاد أيضًا لنعرف ما الحكمة اللازمة للتحدث للعالم وما اللغة وما الأسلوب الذي نستطيع به الوصول للآخرين.

<u>أ.د. حسن وجيه (أستاذ لغويات التفاوض الدولي -جامعة الأزهر):</u>

في الحقيقة، لدي عدة مداخلات تدور حول بعض ما طُرح، ولدي أيضًا سؤال محدد لنتباحث فيه. فقد كنت أتصور أن تكون هناك أسئلة تعني بكيفية تعاملنا مع الوضع الراهن بدلاً من الكثير مما سمعناه، والذي كان في مجمله مفيد وقيم، وإن كان البعض مما قيل قد

وصل بنا إلى حالة من الإحباط أو اللاحل، ومثال ذلك مداخلة د.حازم حسني التي تحدثت عن القضبان، فنحن لم نأتِ لنبحث قضية القضبان التي يوضع عليها العالم الإسلامي، فهذه قضية كبيرة جدًا وتشمل الكثير من النقاط مثل الديموقراطية والحريات. وأيضًا عُرضت قضية التاريخ الطويل للصراع الإسلامي المسيحي، وهنا أحب أن أقول إن هناك تاريخ طويل من المآسي ليس هنا فقط، ولكن أيضًا بين العديد من الكُتاب مثل "كارول أرمسترونج" التي تحدثت في نفس الموضوع وقالت ما يشبه ما قيل اليوم. ولكن هناك شيء يُسمي الاستجابة للإشارة الإيجابية، مثلما ذكر أ.كمال زاخر عن وثيقة الحوار الإسلامي المسيحي، ورغم أن الموضوع به العديد من الأشياء غير الموفقة ولكن لابد أن نستفيد من الإشارات الإيجابية. ولا أحاول تأويل هذه الوثيقة ولكنني رجعت إليها وسوف أقوم بنشر مقال عن تأصيل حوار الحضارات أحاول فيه تحري الدقة في الوثيقة وما كُتب عنها، وأحاول أن أتلمس مربعًا إيجابيًا، كما أحاول إعطاء كل ذي حق حقه وعدم بخس الناس أشياءهم.

النقطة الثانية التي أود التعليق عليها، أننا تناولنا "هنتجنتون" وكأنه أصدر كتابًا واحدًا فقط، والحقيقة أنه أصدر العديد من الكتب ومنها كتاب "الموجة الثالثة" وهذا الكتاب ذو طابع إيجابي في تعامله مع الثقافات، وله أيضًا كتاب "من نحن؟" ومن وجهة نظري أن الكتاب جيد لأنه تناول التساؤل عن الهوية الغربية ومحاولة معرفة الذات ولكن بدون شك في الهوية أو إثارة بلبلة حولها. ورغم هذا كان الاشتباك الجديد الذي تناوله مع الأسبان، فقد قال إن الوسط الأسباني في أمريكا سوف يفسد فكرة بوتقة الانصهار، وأن على هؤلاء الأسبان أن ينصاعوا للثقافة البروتستانتية المسيحية، وقد أثار هذا الكتاب الجالية الأسبانية في أمريكا ضد "هنتجنتون".

وأود أن أشير كذلك إلى نقطة مهمة وهي ماذا علينا أن نفعل؟ ليس في حدود التاريخ الطويل ولا في القضبان، بالفعل نحن نحتاج إلى قضبان جديدة وأنا أتفق مع د.حازم حسني في أننا قد وُضعنا على قضبان صعبة بالفعل، ولكن القضية ليست كلها القضبان، فهناك العديد من القضبان والعديد من الأماكن، فمثل هذا المكان الذي نحن متواجدين فيه اليوم يمكن أن نجعل منه مسارًا نتبعه. بمعنى آخر، هناك صيغة فاعلة،

والسؤال: هل هذا المكان يحتاج منا كل هذه المناقشات أم أنه يحتاج أن نركز فيما هو بعد الأزمة التي أثارها خطاب البابا، وفي إدارة هذه الأزمة من خلال التشبيك؟

وقد أشار السفير/ نبيل بدر إلى العديد من المشاكل ولكنه تحدث أيضًا عن أرضية الحوار، وأعود إلى التساؤل: ماذا يمكننا أن نفعل هنا في هذا المكان؟ لدينا بالفعل مشاكل في التشبيك؛ ففي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية نقوم سنويًّا بعقد الاجتماع والذي ينفض بدون متابعة. لذا يجب أن تكون هناك متابعة يومية مستمرة وليس مجالس سنوية أو اجتماعات عند حدوث الأزمة. ولننظر إلى قصة تكوين اللوبي اليهودي الصهيوني، والذي بدأ تكوينه بشخصين فقط لا غير، ولكنهما كانا يتبعان سياسة الترهيب والمدح مع كل من يتحدث، فيقوما بإرسال مئات التلغرافات التي تمتدحه وأيضًا المئات التي تهدده فيشعر وكأن الصورة حقيقية. وفي النهاية، أصبحت الصورة الوهمية حقيقية وكبيرة، واليوم عند حدوث أي شيء ضد اليهود، نجد أن ١٥٠٠ رسالة تصل إلى الشخص ونجد أن هناك تنظيم وتشبيك أو ما يُسمي الحوار الشبكي، أو إنشاء الأوعية الشبكية الملائمة لإدارة هذا الحوار المعقد والمتعدد المستويات. وإدارة الأزمة الموجودة هي أعقد الأزمات لأنها أزمة ممتدة ومتسعة جدًا ولها أوعية كثيرة، فكيف نسيطر على هذه الأوعية؟ وكيف نخلق آلية لإدارة الأزمة بشكل علمي؟ فلابد أن يوجد نوع من الاستمرارية، وأن يتلقى من لديه القدرة على الرد التدريب الملائم ويقوم باستعمال لغة يفهمها العالم. والتي لابد وأن تكون لغة قوية أيضًا نستطيع أن نرد بها عن الهجوم الشرس الموجود حاليًّا. والحملة العاتية ضد الإسلام معروفة وقد أقرها كوفي عنان في ندوة عُقدت في الأمم المتحدة وهذا الموضوع لا يحتاج إلى إثبات.

أيضًا أريد الحديث عن فكرة الآلية، والحقيقة أنها فكرة مهمة جدًا لأنه حتى مع وجود بعض الشبكات الإيجابية فإننا لا نستطيع إيصال ما نريد توصيله، وقد قمت بكتابة عدة مقالات تحدثت فيها عن خيوط إدارة أزمة الفاتيكان بالتفصيل، وتحدثت أيضًا عن الخطايا السبع التي وقع فيها البابا في محاضرته وهي خطايا أكاديمية، ونُشر لي مقال عن هذه الأزمة في جريدة "كاثوليك توداي" ولكنه نُشر تحت عنوان لا يثير الاهتمام، فأنا أتحدث عن خطايا أكاديمية لا عن أخطاء في الدين. وأنا ضد الكلام في الدين لأنني دائمًا أقول إن هناك ما يُسمى النص الديني المغلق والنص الديني المفتوح، والنص الديني

المغلق يُترك لأصحاب العقائد كلها، لأن كل العقائد مختلفة، ولنكن واقعيين ولا نتظاهر بأن هناك أرضية مشتركة فهناك بالفعل خلاف، فلنترك النص الديني المغلق. ولكن النص الديني المفتوح يتناول مسائل من قبيل كيف نقيم علاقات، كيف نواجه الفقر، كيف نقيم قضايا العدل والأخلاق في العالم مع السياسة، وهناك بالفعل أرضيات مشتركة متسعة من خلال النص المفتوح، ويمكن أن نضع الطرح أن الإسلام أكثر عقلانية من المسيحية، ولكنني لا أحاول مناقشة أننا أكثر عقلانية منهم أو أننا أفضل فتلك ليست قضيتي، ولكن قضيتي هي أن أقول للآخر كف عن الإساءة لي، توقف عند حدود، وأن هناك مناطق معينة داخل النص المغلق لا ينبغي أن نتدخل فيها كيفما نشاء.

ما أريد قوله هو: كيف وأين نقيم حالة من التجانس مع أصحاب العقول المنصفة من كل الأديان ومن كل التوجهات؟ وأعترض على أن تكون هناك ندرة بين الشبكات القائمة وبين الشبكات الأحسن. فعندما قمت بعمل التحليل الشبكي فوجئت بأن مؤسسة "أناليند" لا تصلح؛ لأنها هرمية التكوين ولها رأسية، وأيضًا حين أنشئت شبكة "الحوار" في كلية الاقتصاد فوجئت أن التكوين جاء كالآتي: وزراء الخارجية ثم وكلاء الوزارات وأخيرًا الشبكات الوطنية والتي هي عبارة عن أساتذة الجامعات والمفكرين والأكاديميين! وحين تساءلت قيل لي خذها أو أتركها! فكيف يعتمد الحوار على النظام الفوقي؟ فالخطاب الفكري لابد أن يكون على أرضية مشتركة. يمكن القول إن الشبكات الموجودة جميعها غير صالحة للاستعمال الحواري السوي، فكيف نتحدث إلى الآخر؟ لابد لنا أن نؤسس شبكات ولابد أن نركز عليها الحوار في ندوة قادمة. وأعتقد أن هذا الأمر أكثر أهمية ولابد أن تكون له الأولوية، لأننا ينبغي أن ننظر أين نحن وماذا نفعل اليوم؟ وكيف يكون فعلنا أكثر إيجابية في مواجهة هذه التحديات الكبيرة؟

المستشار/ طارق البشري (المفكر الإسلامي ونائب رئيس مجلس الدولة الأسبق):

الحقيقة أن ما أخشاه أن يكون البابا قد نجح في أن يضعنا في ساحة الحوار والصدام الفكري الديني. وأتصور أن الحوار لا يكون بين الأديان أو حول الأديان وإنما يكون بين ذوي الأديان حول معيشتهم المشتركة في مجتمعاتهم. والحوار بين الأديان طريق مغلق بالفعل؛ لأن الأديان مطلقة وإذا جُرح المطلق لم يصبح شيئًا قط، فالشيء النسبي نستطيع أن نأخذ منه ونعطي ويتبقي منه شيء، أما المطلق إذا تم جرحه فلا يبقى.

إذن يستحيل الحوار عن حل وسط بين مطلقين أبدًا، فالحوار أساسًا يكون في المعيشة المشتركة وفي الحياة المشتركة وهذا ما يجب أن نتوخاه دائمًا. ومن مآثر البابا غير الحميدة في هذا الأمر أنه وضعنا في إطار صراع في الحوار الديني، فقد جعلنا نتحدث عن الإسلام والمسيحية وأيهما أكثر عقلانية من الآخر وأكثر إفساحًا للعقل من الآخر، وبذلك نكون قد دخلنا في صلب الحوار الديني، إذن قد نجح البابا في أن يضعنا على هذا المسار ويجب علينا أن ننخلع عنه سريعًا.

النقطة الثانية، حول ما قاله أ.كمال زاخر عن أن د.محمد عمارة قد أثار حربًا دينية، فهذا غير صحيح على الإطلاق، فكل ماتناوله د.عمارة في حديثه يتعلق بالفجوة السياسية المتعلقة بما أثاره البابا كشخص والمحاضرة وتكوينها، كما تكلم أيضًا عن المؤسسة. والبابا حين يتحدث من حقنا أن نعتبر أنه يعبر عن الكنيسة الكاثوليكية، فإذا كان رأي شخص آخر في الكنيسة قد نتكلم فيه، ولكن من يقول إنه يعبر عن الكنيسة فلا نختلف عليه ولا يكون هناك سوء ظن فيها، فالحديث حول أننا نسارع بالقول بأن هذه حرب دينية أعتقد أن ذلك شيء ينبغي استبعاده تمامًا، فالحديث كان عن الوجوه السياسية غير العقائدية، والحقيقة أن د.عمارة لم يتحدث أبدًا عن الموضوع العقيدي.

النقطة الثالثة، أننا حين نتحدث عن قتل فنان مسيحي في أوروبا، فهل نحن نسينا أن هناك ٦٥٥ ألف عراقي قتلوا في ثلاث سنوات ونصف؟ فهل من المنطقي أن يشعر الغرب بالرعب منا لقتل فرد واحد على يد مسلم أوروبي لا يُنسب إلينا وينسي ٦٥٥ ألف عراقي قتلوا بغير ذنب!! ويقال إنه صدام بين الشيعة والسنة، الحقيقة غير ذلك تمامًا بدليل أن كل هذا حدث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، والواقع يقول إن العلاقة ما بين الشيعة والسنة قبل الاحتلال لم تكن بهذا الشكل، وأن صدام حسين كان يقتل المعارضة السياسية وليس الشيعة أو السنة. وعندما طلب الأمريكيون تسليم ٥٥ شخص من أنصار صدام حسين كان منهم ٣٣ شيعة و٢٢ سنة فقط، ورؤساء الوزارات في العراق منذ عام ١٩٢٠ إلى ٢٠٠٣ كان منهم ١٨ شيعة، كما أن ثلث قادة الجيش في هذه الفترة كانوا أيضًا من الشيعة. إذن ليس الصراع السني الشيعي هو الحاكم لهذه المجازر وإنما تتحمل الولايات المتحدة مسئولية هذا الأمر.

والسؤال ماذا نفعل حتى لايشعر الآخر بالرعب منا؟ وما المطلوب منا؟ هل المطلوب أن نُفني أنفسنا حتى لا يشعروا بالرعب؟ فكيف يكون هذا؟! يجب أن ننصف أنفسنا في هذه الأمور بشكل آخر.

وبالنسبة لما قيل حول المعتزلة وأنهم مرفوضون، الحقيقة أن المعتزلة لم يُرفَضوا إلا بعد استيعاب ما فيهم من فكر متعلق بالعقل، ويؤكد هذا تاريخ الفقه السني والإعتزالي، فكل ما أتى به المعتزلة من جوانب عقلية تطيقها المواقف الدينية تم استيعابها في الفقه السني، ولم يُرفَض فقط سوى تحكيم العقل في الله. وقد كنت آمل في حديثنا اليوم أن نتكلم عن موضوع نتشارك فيه وهو حل مسألة متعلقة بكيف يمكن أن يختص أهل كل دين بالدعوة إلى دينهم بين ذويهم بشكل كامل غير منقوص بدون أن يُجرح شعور الآخر المعايش له في هذا البلد، كيف يمكن القيام بذلك إجرائيًّا ومؤسسيًّا؟ وكيف تكون الصياغات المختلفة؟ أعتقد أن مناقشة هذا الأمر كانت ستكون مناقشة بناءة اليوم، فهي بالفعل نقطة مهمة لم يُشر إليها، ولم يتطرق حديثنا إليها للأسف.

لم يقل البابا في محاضرته فقط ما قاله عن الإسلام كعقيدة، إنما هو أيضًا أغلق الحوار، لأنه قال -إن صحت الترجمة- إن الإسلام متنافي مع العقل، ثم أردف قائلاً: "العقل الذي يكون فيه الجانب الرباني أصم، والدين الذي ينتمي إلى الثقافات الثانوية غير صالح لحوار الحضارات"، إذن هو بالفعل أغلق الباب ونحن لا نزال نتحدث عن الحوار بين الحضارات وغيره في حين أنه أنهى الموضوع بقوله إن الإسلام ضد العقل! والحوار لا يجوز مع من هو ضد العقل -وهذه قاعدة يونانية- إذن الحوار لا يجوز مع المسلمين، والحقيقة أن الكاثوليكية في أوروبا وجدت تحديًّا ضخمًا وخطيرًا جدًا بالنسبة لها منذ القرن السادس عشر وتحديدًا منذ عام ١٥١٦، وقد تأثرت بهذا التحدي تأثرًا كبيرًا. ثم بعد ذلك واجهت تحديًّا كبيرًا جدًا في القرن الثامن عشر تمثَّل فى العلمانية، وتحديًّا آخر في القرن العشرين من زاوية التحرير في أمريكا اللاتينية.

إذن هناك سلسلة من التحديات الكبرى التي واجهتها الكاثوليكية منذ القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، واليوم حين أرادت أن تضمن لنفسها البقاء والقوة من جديد؛ آثرت أن تلجأ إلى الحلول السياسية إلى حد ما، ولذلك نجد أن النقطة التي أشار إليها د.عمارة نقطة سياسية لا تتعلق بالجانب الديني ولم يتحدث عن المؤسسة من ناحية الوضع

الديني. ولكن حين نجد أن الفاتيكان كان هو بالفعل القوة الضاربة ضد الشيوعية بعد الحرب العالمية الثانية -إيطاليا بالذات كانت مهددة باجتياح شيوعي كامل- وبالفعل وقف الفاتيكان لهذا الأمر، وحين نجد بعد ذلك أن البابا "يوحنا بولس الثاني" قام بدور في تصفية الشيوعية من العالم خلال سنوات توليه.

ثم اليوم جاء الدور على العدو الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية وهو الإسلام، وأنا هنا لا أتحدث عن المؤسسة ولا عن الكاثوليكية، وإنما أقول -كما قلت سابقًا- إن الأمريكيين حاولوا أن يستألفوا قلوب الدول ضد عبد الناصر في الستينيات والسبعينيات، وعلى سبيل المثال الحلف الإسلامي المعروف في ذلك الوقت بين إيران والسعودية ضد حركة الاستقلال الوطني التي كانت موجودة في البلاد، ولكنهم فشلوا لأننا بلاد تحرير. أما بالنسبة للفاتيكان فقد نجح في هذه الفترات الثلاث التي ذكرتها، وهذه المرة الأخيرة لن يستطيع النجاح بإذن الله، وحين نتحدث عن موضوع مثل هذا لا نتحدث عن كل جهاز الفاتيكان أو الكاثوليك، ولكننا نتحدث عن التوظيف الخاص بالبابا في الشأن السياسي وهو أمر واقع، وهذا الواقع لا يدل عليه مثل واحد، إنما تدل عليه مسيرة خمسين عامًا وثلاثة أو أربعة باباوات في هذا الشأن. إذن حينما نصل إلى هذه النتيجة فلن نكون متجنيين ولا يكون حديثًا عن الدين ولكنه يكون حديثًا عن السياسة.

النقطة الأخيرة تدور حول موضوع ردود الأفعال الشعبية والخوف منها، فعندما نجد -حسبما جاء في تقرير اليوم- أن الردود الشعبية التي رصدها، والتي عاصرناها نحن أيضًا، تنحصر في قيام عدة مئات بالتظاهر في بعض البلدان ومنها أندونيسيا التي يبلغ عدد السكان بها ٢٠٠ مليون نسمة!! إذن هذا رد فعل شعبي ليس قويًّا ويتميز بالهدوء الشديد والطيبة الشديدة وقد يصل إلى الغفلة أحيانًا؛ فالمسلمون تعدادهم مليار ومائة مليون وحين يتروح عدد المتظاهرين منهم بين المائة والثلاثمائة فقط أفلا يُعد هذا رد فعل شعبي هادئ؟! إذن الإعلام هنا يقوم بالتهويل وتضخيم المسألة، وكان المبرر الوحيد للبابا "بنديكت" أن يقول إنه يتحدث للمسيحيين فقط، ولكنه لم يقل هذا وقام الإعلام بنشرها على مستوى العالم وبذلك أصبحت الواقعة لا تتعلق بالدعوة بين المسيحيين فيما يتعلق بأصول دينهم فقط، وإنما أصبحت موجهة للجميع، ومن هنا جاء الاحتجاج.

الأب د. جوزيف سكاتولين (أستاذ التصوف الإسلامي):

يبدأ عنوان الندوة بكلمة "أزمة" ونحن نريد الخروج من الأزمة، ولذلك أجد أنه من المهم القراءة الصحيحة لخطاب البابا، وأنا أنصح بقراءة التحليل الذي قدمه د.كورنيليس هولسمان لخطاب البابا لأنني أعتقد أنه أفضل تحليل. وفي رأيي، هناك خلط بين جوهر الخطاب وهامش الخطاب، فالجزء الذي يخص الإسلام والذي جاء في مقدمة الخطاب أنا أرى أنه هامشي وليس موضوع الخطاب الرئيسي، فالموضوع الرئيسي في الخطاب البابوي كان عن انسجام الدين والعقل، ونقد العقل الآدمي الذي يريد أن يكون مطلقًا ويرفض "المتعالي" خصوصًا في الحضارة الغربية الحديثة والتي تنتشر في كل العالم. وأيضًا الخطاب كان ضد العنف، وأنا لا أجد صعوبة في الاعتراف بأن المعلومات التي جاءت في خطاب البابا عن الإسلام ليست دقيقة وبأن هناك أيضًا أخطاء تاريخية. وفيما عدا هذه المقدمة التي تخص الإسلام فإن الخطاب قائم بذاته على انسجام العقل مع الدين وعلى أن الدين يرفض العنف أساسًا، وهو يقدم ذلك أيضًا كقاعدة للحوار بين الحضارات والثقافات.

وكما يعلم الجميع أنني متخصص في التصوف وقد درست الشاعر الصوفي عمرو بن الفارض، والذي أكن له عشقًا كبيرًا، ودائمًا ما يدور هذا الرأي داخل نفسي وأقوله أيضًا لغيري بأنه في الحوار الذي يدور بيننا هناك دائما خلط بين مثاليات دينية ووقائع دينية، فمن مثاليات الإسلام أنه دين تسامح فهل الممارسة التاريخية كانت دائمًا على هذه المثالية؟ بكل صراحة أقول لا، فهناك مواقف كثيرة جدًا كان بها تسامح، وأيضًا هناك مواقف كثيرة جدًا كان بها عنف. وكذلك في المسيحية، وفي كل الحضارات والديانات، وقد قال المسيح إن الوصية الأولى هي المحبة، فهل كانت المسيحية في الممارسة التاريخية دائمًا محبة؟ لا، وليس عندي صعوبة في الاعتراف بأن المسيحيين استعملوا العنف مرات كثيرة، ولذلك فأنا لا أري أن هناك قراءة واقعية للتاريخ.

والبابا "يوحنا بولس الثاني" في خطابه في بداية الألفية الثالثة اعتذر عن بعض الأحداث التاريخية وأوصي الكنيسة بذلك وهذا عمل عظيم، وأنا أرى أن هناك ضرورة لهذا لكلينا حتى نحرر أنفسنا من العنف الممثل فينا كليًا. فمثلاً هل العنف الموجود في المجتمعات الإسلامية الآن كل أسبابه تأتي من أمريكا؟ بالطبع هذه قراءة سطحية، فبدون

شك هناك أسباب داخلية، وأنا دائمًا أقول إن الإنسان على المستوى الشخصي وعلى المستوى الاجتماعي لابد أن يحرر ذاته من العنف أولاً. إذن أنا أرى أن خطاب البابا – مع كل ما يؤخذ عليه– أيضًا هو تحدي لكل الديانات، وهل نريد فعلاً أن نستعمل العقل؟ وهل نريد أن نبعد العنف عن الدين ليس كمبادئ ومثاليات فقط ولكن كممارسة يومية واقعية في حياتنا؟ أظن أننا يجب أن نبدأ بنقد الذات، الإنسان كإنسان، الدين كدين، المجتمع كمجتمع لابد أن نبدأ بالنقد الذاتي للأخطاء والعيوب الموجودة بنا أولاً، وكما تعرفون هذا هو الطريق الصوفي أن نبدأ دائمًا بالتوبة وليس بنقد الغير.

الأب د/ كريستيان فان نسبن (أستاذ الفلسفة في كلية العلوم الإنسانية واللاهوتية):

لقد تحدث المستشار/ طارق البشري عن أن الحوار يكون بين المتدينين وليس بين الأديان، وأظن أنه يجب ألا ننسى أنه –حتى هنا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– هناك دائمًا ممثلين لكل دين. ولذلك كان بالأحرى في لقاء بين المتدينين أن يكون المرجع الأساسي هو الله تعالى، وسوف يصدر لي قريبًا كتاب عنوانه "المسيحيون والمسلمون إخوة أمام الله" وهذا العنوان مقصود تمامًا لأننا في علاقتنا لسنا نحن فقط في مواجهة ولكن لنا مرجع، وأن المرجع لنا كلنا هو الله تعالى، وبالتالي من الأهمية بمكان أن يكون هو الأساس في ذلك. ويجب أن يعتمد الحوار أولاً على الإصغاء والاحترام، والإصغاء هنا بمعنى أن أستمع للآخر بدون أن أضعه في قوالب، وأن أحاول أن أفهمه. وأيضًا دور الثقة مهم جدًا، ولكن هناك فرق بين الثقة والسذاجة، وأنا لا أدعو إلى السذاجة بل أدعو إلى الثقة، فخارج الثقة يكون جميع الناس بالطبع مجرمين.

وهناك موقف أعجبني جدًا في نص بيان علماء (٣٨) الذي تم عقده في عمان، وهذا النص صريح جدًا ويناقش البابا "بنديكتوس" في نقاط كثيرة، وهو نص محترم، وينتهي هذا النص إلى موقف إيجابي جدًا حين يشير إلى أن البابا هو نفسه يؤيد المجمع الفاتيكاني. ومهما تكن مواقفنا فأنا شخصيًا لدي مشكلة في تصريحات البابا، وهذا لا يعد تصغيرًا لتصريحات البابا.

وأحب أن أوضح أن فكرة عصمة البابا ليس معناها أنه شخص لا يمكن أن يخطئ؛ لأن عصمة البابا شيء خاص فقط بالعقيدة، وعندما يُعلن البابا عقيدة معينة فهذا شيء لا يحدث إلا مرة أو مرتين كل مائة عام. إذن العصمة ليس معناها أن كل أقوال البابا بدون

خطأ. ومن المهم هنا أيضًا أن نضع بعض التمييزات -ليس فصل- بين المستويات المختلفة لكلام البابا، فهناك كلام رسمي جدًا مثل إعلان عقيدة معينة، وهناك رسائل رسمية وعظات، وهناك أيضًا محاضرات، في كل ذلك لا يمكن أن يظل هو البابا ولم يقم بالفصل. إذن هذه المحاضرة بهذا المعنى أولاً هي موقف شخصي لـ"جوزيف راتزينجر" الذي هو البابا "بنديكتوس" وأنا لا أفصل بين ذلك وبين كونه باب. ولا أستطيع أن أنكر المشكلة الموجودة، ولكن بهذا المعنى فإنه لا يمثل الكنيسة تمثيلاً رسميًا، وقد علت من داخل الكنيسة أصوات تنتقد هذا الكلام نقدًا بناءً، وأظن أن الإصغاء والثقة تجعلنا نقول إن البابا بطريقة غير سليمة فتح قضيتين هما:

١- قضية العلاقة بين الإيمان والعقل، ونحن في العلاقة بين الإيمان والعقل نستطيع أن نكون متفقين تمامًا -مسلمين ومسيحيين- والبابا يقول في المحاضرة إن هذا الموضوع مهم جدًا من أجل الحوار بين الديانات، كما يقول إن كل الديانات تدعو إلى الله، إذن بالنسبة للديانات فإن الله أساس، فكيف لحضارة ما أن تدخل في حوار مع ديانات بدون إعطاء مكان أساسي لله تعالي؟!

٢- قضية التبرير الديني للعنف، فهو لا يقول إن هذا هو موقف الإسلام، ولكنه يلاحظ أن هناك عددًا من المسلمين يبررون تصرفهم بذلك.

وهناك نقطة مهمة جدًا أود الإشارة إليها، وهي مدى أهمية أن نواجه المشاكل عند حدوثها سويًا، لأن في المواجهة المنفردة دائمًا ما يكون الآخر مخطئًا، وفقط حين نكون سويًا نستطيع أن نصل إلى نتيجة موضوعية وإلى علاج فعلي للمشكلة. وأنا أحلم بأن نستطيع أن نصل إلى هذا الموقف المشترك في كتابة التاريخ، فمثلاً موضوع الحملات الصليبية أتمنى أن يوجد علماء متخصصون -مسلمون ومسيحيون- ليقوموا بكتابة تاريخها في كتاب مشترك أو بحث علمي حول هذا التاريخ، وكلما واجهنا مشكلاتنا مواجهة مشتركة أظن أنه ستكون هناك إمكانية فعلية لتجاوز تلك المشاكل.

د. محمد الجوادي (رئيس قسم النشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب):

لقد تساءلت د.زينب الخضيري لماذا كان الحوار مع فارسي؟ وهذه القصة لها دلالة كبيرة جدًا في التاريخ؛ لأنه في تاريخ الدولة العثمانية بعد "محمد الفاتح" جاء "بايزيد"،

وكانت هناك مشكلة كبيرة جدًا بين العثمانيين والصفويين في فارس، وهذه المشكلة تفاقمت بعد ذلك حين ادعى شقيق "بايزيد" الأصغر أن له الحق في نصف الدولة العثمانية وهنا بدأ دور الكنيسة. ويوضح لنا استدعاء هذا الدور مصدر هذه المشكلة والأبعاد الخاصة بالبابا وغيره حين يقرأون في هذه المحاورة، لأن هذا الأمير الصغير حين خسر أحد المعارك - وهو بالمناسبة كان والد زوجة أحد سلاطين المماليك- بعد خسارته هرب هذا الأمير إلى فرسان المعبد في قبرص، الذين قاموا بعد وقت قليل بتسليمه لفرنسا التي سلمته بدورها إلى الإمبراطور المنقول عنه الحوار وبعد ذلك مات مسمومًا. وكما كان العثمانيون يواجهون أوروبا كانوا أيضًا يواجهون الصفويين المسلمين، كما كانت لديهم أيضًا صراعات داخلية. إذن القصة التاريخية لها أبعاد درامية شديدة التعقيد، وهذا ما جعل الحوار مع شخص فارسي، فهذا الكلام لا يمكن أن يصدر عن شخص عثماني، لأنه كان من المقصود أن يصدر عن شخص فارسي ضد العثمانيين مثل أي شخص يلعب على جوانب مختلفة في جبهة واحدة، وما أتمناه بكل صدق أن يخرج الحوار خارج الفلسفة والدين إلى السياسة.

وقد قال المستشرق "برنارد لويس" أن أوروبا في نهاية القرن الواحد والعشرين ستصبح إسلامية، وتساءل عن دور الكنيسة الكاثوليكية في مواجهة ذلك، فهل وصلنا فعلاً إلى هذه المرحلة؟ وهل البابا أصبح في هذا المأزق من مطالبات كثيرة مثل مطالبة رئيس وزراء إيطاليا ومثل الضغوط الأمريكية؟ وهل يمكن لنا -بصرف النظر عن موقفنا من البابا- كمفكرين وفلاسفة وصناع رأي وكمسلمين أن نساعد البابا على الخلاص من بعض هذه الضغوط؟ بمعنى أن يكون موقفنا ليس الهجوم على البابا ولكن مساعدته على الخلاص من هذه الضغوط، وأن نقدم له نموذجًا من التاريخ، ولدينا نماذج كثيرة جدًا في تاريخنا كمجتمع تشابه ذلك، هذا السؤال هو التحدي الكبير الذي يجب أن نواجهه.

لقد سألت نفسي كثيرًا عن جدوى الحوار بعد كل هذه الأخطاء، والحقيقة أنني أرى أن الحوار بهذه الطريقة التي يقدمها "برنامج حوار الحضارات" وحرص القائمين عليه على أن يضم هذه النخبة الواسعة من المفكرين، يُعد فرصة لنا للتدريب على تقديم الذات للآخرين، وأنه من واجبنا أن ننحاز إلى من نعتقد أن لديهم السلوك الفاضل وأن نمنحهم المساندة. ومن الضروري في مثل هذه المعارك بين اتجاهات مختلفة في تحفظها أو

رجعيتها أو راديكاليتها في كنيسة مثل الكنيسة الكاثوليكية -وهي مؤسسة محترمة أخذت من الحضارة الغربية كثيرًا جدًا من إيجابيات مساعدة على الحياة وعلى الاستمرار وعلى تدارك أو إجهاض الخطأ قبل وقوعه- أن ننحاز للسلوك الأفضل، وعلى سبيل المثال يمكن أن نلحظ أن بيان الكنيسة كان أقوى كثيرًا من بيانات البابا. إذن واجبنا في مثل هذه المؤسسة، وفي وجود الآباء الأجلاء الموجودين اليوم أن ننفذ من خلال هذه القنوات إلى الإيجابيين أو من نعتقد أنهم كذلك. وكثيرًا ما أتوجه بالسؤال إلى السياسيين عن عدد أعضاء الكونجرس الأمريكيين الذين استطعنا دعوتهم لزيارة مصر في الفترة الماضية، ونفس السؤال أوجهه إلينا كمراكز بحثية: كم كاردينال قمنا بدعوتهم ليروا كيف تقوم الكنائس الكاثوليكية المصرية وسط المجتمع؟

وتعليقًا عما قاله الأب/ كريستيان عن موضوع كتب التاريخ المشتركة، أقول إننا قد تخطينا هذه المرحلة بالفعل، فعلى سبيل المثال الأستاذ المصري المعتمد لتقديم تاريخ العصور الوسطى والحروب الصليبية هو د.إسحاق عبيد، ما أعنيه أننا تخطينا مرحلة كتابة التاريخ المشترك. بل إننا -كما يُقال- أسلمنا رقابنا إلى د.إسحاق عبيد، والحقيقة أنه لم يخذلنا قط لأنه ينتمي لهذا المجتمع وإلى ثقافتنا الشرقية، وأيضًا للوجود المشرف للمسيحيين العرب وتعايشنا معًا وتاريخنا المشترك. وحتى عندما نكتب عن تاريخ ثورة ١٩١٩ ويُذكر وجود بعض المسيحيين الذين كان لهم موقف ينافي موقف المجتمع المصري كله يتم تدارك الخطأ على الفور بأن هؤلاء لم يكونوا مسيحيين ولكنهم كانوا من الأرمن، ولا يستطيع أي شخص أن يسم أي فرد من كنائسنا الوطنية كلها بأي سمة تجرح هذا الانتماء وهذا التضامن بين شعبنا.

والواقع أنني دُهشت من كثرة استشهادات البابا، فمثلاً ما قاله بأن "في الأول كانت الكلمة" وأقول له أن القرآن الكريم تخطى ذلك بأن أول كلماته هي "اقرأ"، وبدلاً من أن تكون الكلمة يكون شعورك نحوها كإنسان وكمتدين. فبدلاً من أن يكون موقفك من الكلمة أن تأخذها كما هى، يدعوك الإسلام أن تكون متفهمًا وأن تقرأ وتخرج الكلمة، إذن هناك عمليات التأويل والتشخيص. وأعتقد أن هناك فرق كبير بين البابا وبين المؤسسة، فالبابا يحكمه الطابع الشخصي حتى في كتاباته، فلا نستطيع أن نتصور تاريخ تفاعل مؤسسات أو تفاعل اتجاهات أو تيارات بدون أن نقدر قيمة العامل الفردي. لابد أن يُنظر إلى البابا

بتاريخه وفكره في هذا الإطار الفردي قبل الإطار الكرسي كبابا؛ بمعنى ألا نفصل بين الشخصيتين ولكن نفصل بين نمطي التفكير وبين الدوافع والنوازع التي تدفع وتقود إلى هذا وذاك.

الشيخ د/ جمال قطب (رئيس لجنة الفتوى السابق في الأزهر الشريف):

في كلمات سريعة أقول إنني في حيرة، هل أقيِّم كلام بابا الفاتيكان على أنه حبر أعظم أم على أنه رئيس دولة؟ وذلك في وقت غابت فيه الدولة الموازية لها (دولة الخلافة)، والتنظيم الدولي حينما يعترف بدولة لا شعب لها تؤدي دعوة ويُفقد أمة كأمتنا حقها في أن تكون لها دولة فالمسألة هنا تحتاج إلى لهجة خاصة، ولا شك أن كلام البابا يعبر عن وجهة نظره. وأريد أن أضيف أننا على مدار التاريخ نجد الساسة يستشهدون بكلام الأحبار على مستوى العالم أجمع، ولكن لأول مرة - على حد علمي- أرى حبرًا أو كاهنًا يستشهد بكلام إمبراطور!! فهو يصر على خلط الدين بالسياسة إذن فلا يُنازع من يرد عليه أبدًا.

نحن -كما عبرت في خُطب الجمعة- لم نضق بما قاله، فشأن الرجل أن يقول ما يريد، ولكننا ضقنا لأن المحاضرة قيلت في نسق لابد أن يُحسب له ألف حساب. فالمؤسسة الإعلامية الغربية بكاملها لها وجهة نظر معادية للإسلام، وقمة السلطة العسكرية الغربية قالت "صليبية" وقالت "فاشية"، إذن لا أستطيع أن أصف كلام الرجل أمام هذين المعلمين إلا أنه غطاء ديني وهو بالفعل تمهيد للحرب بشكل أو بآخر. فحينما يأتي رأس الكنيسة الكاثوليكية، بعد قضية الرسوم ورفض الاعتذار وبعدما وصف رئيس أكبر دولة الإسلام بما وصفه به، إذن فهو يقصد كلامه ويعنيه ولابد أن يؤخذ عليه. فليقل عرش الفاتيكان ما يريد، فهل يُسأل أو يُلام الشرطي على أنه يحمل سلاح قوي ولا يُلام اللص!

دعنا من كل صيحات المجاملة أو الاعتذار التي لا محل لها؛ فإذا أقر العالم بما فعله "بوش" في أفغانستان والعراق فلابد أن يقر الناس أيضًا بما فعله "بن لادن" -إن كان قد فعل- فلا هذا يمثل المسيحية ولا هذا يمثل الإسلام. إذن لابد من وضع الأمور في نصابها والكيل بمكيال واحد، ولكن أن يُلام الحارس على أن بعض رجاله في حالة يقظة تمنع العدوان!! فهذا كلام خطير جدًا، وخطير أن يُقال بعد أن خرجت المشاة والمدفعية

إلى العراق وإلى أفغانستان، وبعد أن تخطت الدبلوماسية والسياسة إيران والسودان وسوريا ولبنان، بعد كل هذا جاء قول البابا -وهو يمثل مؤسسة دينية وله خلفية أكاديمية- بمثابة غطاء ديني ليلهب حماس دافعي الضرائب لهذه الدول التي يتعاطف مع سياستها، فأنا أتعجب لماذا يُنكر على الإسلام حقه في الجهاد!! وهم يدّعون أن ما يفعلونه جهادًا.

وقد لفت نظري في الورقة البحثية المقدمة اليوم رأي بعض الباحثين في قرار الفاتيكان بنقل الأسقف "مايكل فيتزجيرالد" من منصبه كمسؤول عن تقرير الحوار مع الآخر، إلى العمل مبعوثًا في القاهرة. إذن سياسة هذا الرجل واضحة وليست لإغلاق الحوار أو لمصادرة من يقدر عليه، ولكن لأنه لم يجد عاصمة من عواصم العالم الإسلامي مفتحة الجوانب مهترئة الحدود وكل مؤسساتها في حالة سُبات غير القاهرة فبعثه بخبرته ليستثمر هذا، ولا يجب أن ننسى جميعًا أنه منذ عدة أشهر لم يعد للإمام الأكبر ووكيله السابق همّ سوى أن يلقي كل منهم على الآخر مسئولية التوقيع على اتفاقية السماح بالتبشير في مصر، فقد تم اختزال مؤسسة كاملة عمرها ألف سنة وأصبحت بلا أرشيف أو تاريخ وهذا أمر شديد الخطورة. إذن نقل الأسقف "مايكل فيتزجيرالد" إلى القاهرة ليس عقابًا له ولكنه استثمار لهذ المناخ ومساعدة لبنديكت في مشروعه الجديد. فحينما يوجه الكاهن كلامه في ألمانيا العام الماضي منتقدًا فشل قادة المسلمين في انتشال الشباب من الانزلاق فيما أسماه ظلمات البربرية، فهل استطاع أن يوجه كلمة موازية لبوش؟ ويقول له إنه فشل في انتشال أوروبا وأمريكا من الحرب البربرية التي شنتها على العالم الإسلامي؟ لابد أن تُؤخذ هذه المسألة في الاعتبار.

وأريد أن أفرغ إلى الكلمات التي اجترها بعد هذه الأحداث، وهي:

١- أقوال الكاهن الأكبر تكررت ناسجة غطاءً كهنوتيًّا لكل من مغالاة الإعلام الغربي وتشدد ووضوح القوة الأمريكية والغربية.

٢- الآية القرآنية التي أشير إليها تتناول أمرين واضحين، فقد نصت على وجود فئتين من الناس: فئة يمثلها البابا وفئة نمثلها نحن، أما الفئة التي يمثلها البابا فإن الآية تقول ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وعطف عليهم القرآن في نفس الآية فئة أخرى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (سورة التوبة – الآية: ٣٤) وهم أصحاب الأموال من المسلمين الذين لا يقومون

بإنشاء مؤسسة أوحتى إمدادها بالتمويل فتقدر على مجرد الرد أو على الحوار المتكافئ. وأذكر كلمة سريعة جاءت على لسان أحد المذيعين بأن كلمة البابا أُلقيت يوم الأربعاء وما ألقت المؤسسة الدينية في مصر حجرًا حتى يوم السبت!! حتى أن أحد المتحدثين تندر قائلاً إن شيخ الأزهر ربما كان في أجازة يومي الخميس والجمعة، وجاء ذلك في إحدى القنوات الفضائية.

٣- هذه الكبيرة من فم الكاهن تُذكِّر كل من له قلب أو ألقى السمع لماذا حدث التآمر الدولي على تدمير دولة الخلافة وبقيت دولة توازيها وعلى النقيض منها تدعو إلى الحرب؟ هذا الكلام لابد وأن يكون في الحسبان.

٤- شدة الغضب لم تنتج من الأقوال، ولكنها نتجت من تهاوي الدول الإسلامية ومؤسسات الدعوة فيها، ومن تخلف أنظمة الحكم عن إقناع الناس بأن لها دور في غطائهم.

٥- مؤسسة الدعوة الأكبر -رغم ما تأثرت به من إنشائية غير مثمرة- مازالت تغط في نومها، فهى تتعامل مع هذه القضايا الحساسة على أنها قضايا إدارية، وكل المسألة لجنة يرأسها الرجل الأول أو الثاني تؤدي واجبات برتوكولية لا غير.

٦- أنظمة الحكم الإسلامي المتحكمة في بلادنا عليها أن تراجع نفسها وتطرح التساؤل: هل هناك عائد أو فائدة أو مقابل للإبقاء على سفارة الفاتيكان؟ هذه السفارة الرمزية، سفارة القاصد الرسولي الموجودة في حوالي ١٣ دولة عربية، لماذا لا يتم طرد السفير بدلاً من الشجب وخلافه؟ وهل نتعامل معه كسفير دولة أم كرجل دين؟ لا أقول إننا سنطرد بابا أو قس وإنما الممثل للمؤسسة التي تتسيد؛ مادام يؤدي دورًا سياسيًا، هل هناك من فائدة تُعلَّق فلم يتم استدعاء السفراء -القصاد الرسوليين- ولم يتم إغلاق سفارة واحدة ولو لأيام قليلة؟ فهل تعلق أنظمة الحكم أملاً على ذلك؟

تبقي لي كلمة سريعة، فقد قمت -بحكم عملي- بالاشتراك لسنوات في مؤسسات حوار داخلية وخارجية، والحقيقة إنني منذ ثلاث سنوات استشعرت ما يحدث، فقمت بتعليق عضويتي ومشاركتي وحضوري، وهذه الأحداث التي نحن بصددها تؤكد صدق نظرتي في أن هذا الحوار هو رداء، وهم مازالوا يصفونه بأنه صراع بينما يُصدِّرون إلينا كلمة حوار لتلهينا أو لتصرفنا عن مواجهة حروبهم.

د.ناجية عبد المغني سعيد (نائب رئيس جمعية التسلح الخلقي المصرية):

الحقيقة إنني أتذكر اليوم الآيات التي تقول بأن الفتنة أشد من القتل، فنحن اليوم قد وقعنا في فتنة كبرى ونرجو من الله تعالى أن ننجو منها لصالح الإنسانية ولصالح الإيمان ولصالح الأخوّة الإيمانية.

ولدي اقتراح بإنشاء خط ساخن للرصد ولنستطيع أن نواجه ونتصدى، ونُنقي الإعلام والثقافة والفن من اللغة التحريضية والأسباب التي تؤدي إلى مثل هذه الفتن.

وهذه الأزمة الكبرى التي نحن بصددها الآن والتي صدرت عن بابا الفاتيكان لها جذور وخلفيات، ولدي هنا أمثلة من مواقف حدثت تؤكد ذلك. ففي انجلترا عام ١٩٩٢ أقيم معرض في لندن حول تاريخ القرصنة في العالم، وقد كانت الإساءة بالغة فيه للعرب والمسلمين، وكان المعرض في الموسم الصيفي حتى يشاهده كل من يزور لندن من السائحين. وبعض الأشياء قد تكون بحسن نية، فمثلاً هناك دعاء للقديس "فرانسيس" رغم أنه جميل إلا إنني لاحظت أن اللغة غير دقيقة، فكيف يُقال في السياق إن المسلمين يقتلون كل مسيحي يقابلونه وأن القديس "فرانسيس" كان شجاعًا حين جاء إلى مصر لمواجهة هذا الأمر والتقى بعلماء الأزهر وتحاور معهم حتى توصلوا إلى تفاهم!! مجرد وجود مثل هذه الجملة لابد أن ننتبه إليه ونحاول تنقية التاريخ منها.

أمر آخر أود التنبيه إليه وهو كتاب عن "القلعة" صدر في مصر باللغة الإنجليزية وقد وردت به عبارات خطيرة جدًا، فهو يتحدث عن الحروب الصليبية ويصف المسلمين بأنهم وثنيون ولذلك يجب تخليص القدس والأماكن المسيحية المقدسة منهم.

هناك أيضًا نقطة عن النقد الذاتي، فلابد أن نخلص أنفسنا من الرموز التي تؤدي إلى اللبس أو الفهم الخاطئ، فمثلاً نجد على الكثير من السيارات قول (لا إله إلا الله محمد رسول الله) مصحوبًا برسم السيف أسفل هذه الشهادة العظيمة كما في العلم السعودي. ما أعنيه أننا يجب أن ننقي أنفسنا من مثل هذه الأشياء، كما أدعو إلى أن نتعاون سويًا ونرصد الأموال للتعريف بالنماذج المشرقة في تاريخنا، وأن ننتج أفلامًا تعرض هذا التاريخ بطريقة تؤدي إلى حدوث التواصل لا إلى حدوث فجوات.

الأب / فرانسيس:

الواقع أنني أريد التعبيرعن شئ شخصي، فأنا أشعر نوعًا ما بالخجل من البابا، فقد يحدث في سن المراهقة أن يكتشف الشاب أن أبيه إنسان يخطئ مثل أي إنسان! وأنا من خلال سياق الحوار الذي دار اليوم أشعر بأن البابا إنسان، وأنه في تقديره للنص الذي استخدمه له هدف معين –وإن كنت لا أعرف ما هدفه– أقول إنه إنسان أخطأ في اختياره، وأن هذا النص غير مناسب لما أشعر أنه أراد أن يقوله. وأنا أتفق مع د.محمد الجوادي بأننا يجب أن نساعده حتى يتخلص –ليس هو فقط ولكن نحن جميعًا– من تهم التاريخ؛ فكل منا يحكم على الآخر انطلاقًا من التاريخ، فنحن كمسلمين وكمسيحيين يحكم نظرة كل منا للآخر تاريخ طويل من المصادمات ولابد أن نعي ذلك ونحن نتحدث سويًّا. وهنا أريد أن أقول شيئًا بخصوص الحوار، فكما قال الأب "كريستيان" إنه لا يمكن الحوار حول المطلق ولكن الحوار يكون بين المؤمن والمؤمن، وبالفعل هذا صحيح؛ فحوار المطلق–المطلق مستحيل، ولكن الحوار بين البشر المشتركين في نفس الإنسانية وحول القضايا الإنسانية مثل العدالة والسلام والأمية –هنا في مصر مثلاً– وتطوير التعليم وغيرها من القضايا المهمة، مثل هذه الأمور تحتاج إلى الحوار.

النقطة الثانية، هي أننا لابد أن نميِّز بين الحوار الإنساني الذي لابد أن نشجعه – الحوار بين ناس مؤمنين بالله وجميعنا إخوة أمام الله– وبين المصالح السياسية. وأنا أشعر بالخجل من أن شخصًا مثل "بوش" رئيس دولة مسيحية، والسؤال هو: هل أمريكا دولة مسيحية؟ وأيضًا هولندا هل هى دولة مسيحية؟ بالطبع لا، فكل من أمريكا وهولندا دول تبحث عن مصالحها الاقتصادية، وكذلك مصر تستغل موقعها الإستراتيجي للبحث عن مصالحها الاقتصادية، إذن لابد أن نميّز ولا نأخذ كل موقف على أنه معركة دينية، فهل الغرب كله مسيحي أو هل مصر مسلمة فعلاً كما تتخيلون أنتم أو تتمنون؟ بالطبع لا، إذن لابد أن نميز بين هذا وذاك.

أما بالنسبة للنقد فمن حقنا أن ننقد، فالبابا كإنسان أدلى بخطاب ولكن في نفس الوقت هو يريد أن يقول شيئًا مهمًا جدًا يهم كل المؤمنين، وهو أن الإيمان نفسه في خطر إذا لم نأخذ العقل فى الاعتبار، وهذه قضية أزلية لأي مؤمن، مسيحي أو مسلم أو بوذي، ترتبط بدور العقل والإيمان. لابد أن نفكر ونفتح هذا الملف في القرن الواحد والعشرين ونناقشه

سويًّا؛ لأن العلمانية تريد بالفعل أن يكون الدين شيئًا هامشيًّا في عالم المستقبل. إذن بالعكس فإن البابا أراد خدمتنا جميعًا كمؤمنين شرقيين أو غربيين، فكلنا أمام الحضارة الحديثة التي لها جوانب إيجابية وجوانب سلبية في نفس الوقت، والتي من الممكن أن تؤدي إلى تهميش دور الدين، وهذه سوف تكون خسارة كبيرة للإنسانية كلها.

لذا نحتاج جميعًا لمزيد من الإيمان، وأنا كمتخصص في علم الاجتماع حين أدرس التاريخ أجد أن كل الحروب التي يلعب الدين دورًا فيها تكون أكثر عنفًا من الحروب الأخرى، فحين يتحارب الكاثوليك والبروتستانت نجد هناك عنفًا فظيعًا ونجد أيضًا عدم احترام للإنسان، وأيضًا حين يتحارب المسيحيون والمسلمون نجد الكثير من العنف. وعلى سبيل المثال: ما فعله الهولنديون في أندونيسيا، وما فعله الفرنسيون في الجزائر، أو ما قام به العثمانيون في البلقان. إذن على مدى التاريخ البشري نجد أن العنف باسم الدين أكثر شراسة من أي عنف آخر، وقد يتم تفسير ذلك بأنه دفاع عن الله! فهل الله يحتاج لبشري كي يدافع عنه!

د. خالد عبد الفتاح:

بدايةً، أنا أعمل في مجال التمويل والاستثمار ويتركز اهتمامي بهذه المسألة حول قضية البحث العلمي، فأعتقد أنه يجب أن يتم وضع مجموعة من الباحثين المسلمين والمسيحيين للتأريخ من وقت ظهور الإسلام وللبحث في هذه القضية، وأن يتحرى الباحثون معًا الصدق حول الكثير من القصص مثل: من قتل المسلمين في القدس؟ وهل قتل المسلمون المسيحيين حين دخلوا القدس أم لا؟ وهل تم ذبح ٧٠ ألف مسلم في يوم واحد في القدس أم أن ذلك لم يحدث؟ مثل هذه النقاط يجب أن يفصل فيها البحث العلمي المتوازن.

أ.د. مني أبو الفضل (أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية):

أود التعليق على المداخلة التي تحدثت عن تسوية أرضية الحوار، وأعتقد أن الكثيرين سوف يوافقونني في شكر البابا لما قاله وأيضًا شكره على طرح موضوع الإيمان والعقل، وتوجيه الشكر أيضًا لهذا الخطأ سواء كان مقصود أو غير مقصودًا، فهناك الكثير من الحديث حول ذلك بالفعل لأننا ننظر في السياسة، والبابا شخص محنك وينتمي إلى

أعرق مؤسسة أوروبية موجودة وتملك أقوى وأثرى أرشيف. وكذلك شكرًا لأن المحاضرة جاءت في مؤسسة أكاديمية ولم تكن حديثًا للعامة؛ أنا أشكر كل هذا لأن المحاضرة العلمية هذه جاءت في دائرة محدودة من المفكرين والأكاديميين، ولنقل إن ما قاله البابا بالفعل رأي شخصي ولا يعبر عن الكنيسة، ولكن من المهم أن ننظر إلى ما رجع إليه البابا.

فنجد أنه رجع إلى وثائق تاريخية مسجلة لهذه المؤسسة العريقة، وهو بصفته كاردينالاً عندما يريد أن يطلّع ويقرأ ويتكون فمثله مثل كل من يتكونون في هذه المؤسسة، فإنهم يتكونون على أساس تقاليد راسخة ولها مراجع ومصادر، وهو لا يفعل أكثر من أنه -وهذه وجهة نظري- يعمل على إعادة إنتاج أفكار معينة. ما أريد قوله إن هذه الهفوة - ولا أعتقد أنها كذلك- توجهنا إلى أمر خطير جدًا أعتقد أنه من صميم أهداف مثل هذه المؤسسة في كلية الاقتصاد، وهى أهمية عملية قراءة الآخر وأيضًا أهمية تفكيك الذاكرة الغربية.

ولنترك كلام المجاملات والسياسة جانبًا، ولننظر إلى نقاط التقاطع التي يمكن التعاون فيها وهى كثيرة ومنها الأمن. ومنذ مطلع الستينيات كان التفكير -وحتى بعد تجاوز سنوات الحرب الباردة- هو الاتجاه إلى التعاون معًا نظرًا لضرورة تعاون أهل الأرض لمجابهة المخاطر التي تواجه الأرض، وكانت الأرضية الأساسية لحوار الأديان هى أننا علينا أن نواجه معًا خطرًا مشتركًا وهو العلمانية التي تأتي مع الحداثة، فكيف يمكن أن نتعاون معًا نحن أهل الأديان -أهل الإيمان- أيًا كانت أدياننا؟ وكان إيماننا بهذه الجملة معقول وطبيعي ومن المفروض أن يكون مبشرًا، ولكن العائق في هذا ليس السياسات التي تسلكها الدولة الكبرى ومن معها، ولكن العائق الأساسي هو أننا نكتشف يومًا بعد يوم أن هناك مخزون تاريخي قابل للاستثمار، وهذا ما تشهد عليه الخمسة عشر سنة الأخيرة منذ عقد التسعينيات إلى ما بعد ١١ سبتمبر.

القضية أن هناك ذاكرة نائمة مقابلة لأصحاب المصالح المختلفة، سواء مصالح صراع القوى أو صراع الهيمنة، وهذه الذاكرة قابلة باستمرار لأن تُستغل لإشعال الفتنة، فلا يكفي أن نقول دعنا من الماضي ومن ثقل التاريخ، دعنا من مقولة "ماركس" أو غيره بأننا لا يجب أن نكون سجناء للتاريخ لأن التاريخ عبء ثقيل على الظهر فلنطرحه للوراء ولنبدأ من لا شيء. وأرى أن المهم الآن هو: كيف نقوم بعملية مؤسساتية من موقعنا

الأكاديمي والفكري وموقع تخصصاتنا التي لا ينقصها العمق والقدرة والمعرفة، حتى نستطيع أن نستثمر هذه المعرفة التي كانت على مستوى الجزر المتناثرة من كفاءاتنا الموجودة على مدي العالم الإسلامي والغربي معًا، فلا ننتظر دائمًا أن يفتح لنا الآخر الأبواب. وبالفعل، فتح الآخر لنا بعض الأبواب؛ فهناك أعمال ممتازة قام بها غربيون في عملية تفكيك الذاكرة الغربي، إذن هناك أعمال ممتازة قام بها الآخرون ولكن أين دورنا نحن؟ لنعمل ليس فقط على مستوى الكتابة العلمية وإعادة قراءة التاريخ، ولكن المهم هو ما المنظومة التي تقوم على أساسها عملية إعادة قراءة التاريخ؟

سمعنا صوت جميل ومعبر للأب/ كريستيان وهو ينادي بأن نجلس معًا ونكتب تاريخًا مشتركًا أو نتعاون على إعادة القراءة وإعادة الكتابة التاريخية، ولكنني أريد أن أنبه إلى أننا في عملنا على مدى العامين الماضيين -في هذا البرنامج- تمت بعض الأبحاث التي تستحق الوقوف عندها، ومنها على سبيل المثال الورقة التي قدمها الباحث المتميز د.محمد صفار عن الفكر الإسلامي الأوروبي، وفي جزء منها ينتقد فكرة أخذنا للحوار كمسلّمة وأننا لا يجب أن ننظر للحوار على أنه مجرد كلام جميل. وقد استعمل لفظة رائعة وهي "التدافع الحضاري"، وأيضًا قام بتوظيف بعض المفاهيم في عملية مزاوجة وتنقيح لإعادة النظر، ليس فقط في مساحة الحوار وإعادة تهيئة الأرضية، ولكن على مستوى منظومة معرفية تأسيسية. فلو لم نؤسس لعملية قراءة التاريخ على هذا المستوى سوف نظل باستمرار في عمليات إذكاء الفتن، لأن المظلوم دائمًا سيظل في حالة دفاع لنفي التهم عن نفسه.

النقطة الأساسية التي أدعو إليها هى البحث، وهذه الجزئية تُعتبر الأرضية الأساسية، والحقيقة أننا غير أقوياء فيها في الشرق الإسلامي، وهى الأخذ بنظرة جديدة موضوع الـ paradigm أو المنظومة، فنحن ننادي بمنظومة قيمية جديدة، أية منظومة إذا كانت المنظومة السائدة المهيمنة على النظام الدولي والتي في إطارها تصدر كل هذه التجاذبات غير قادرة على إتاحة الفرصة لحوار حقيقي؟! فما المنظومة القادرة على ذلك؟ لابد لنا أن نؤسس ذلك ونرى هل هي تقبل بنيويًا فكرة الحوار أصلاً؟ ثم ما هي المنظومة المعرفية التي على أساسها يمكن أن نعيد قراءة التاريخ؟ سواء التاريخ الإسلامي أو تاريخ أوروبا، وفوق هذا وذاك ضرورة الدعوة إلى مشروع تفكيك الذاكرة الغربية، بمعنى

ضرورة إعادة قراءة تاريخ أوروبا وأن نكف عن عمليات التواصل على جبهات متعددة. ولا أرفض ذلك تمامًا، ولكن النظرة التي أدعو إليها وأفتقدها بشدة هي العمل على المستوى المعرفي، وهنا أتساءل لما لا نتعاون كمجموعات من المفكرين المختلفين من جاكرتا إلى القاهرة إلى تركيا وطهران والمغرب كمسلمين، وأيضًا ممثلي الإسلام الأوروبي أو من غير المسلمين، وهنا ألفت النظر إلى أن "جيل كيبيل" قام بتفكيك الذاكرة الأوربية في كتابه حول تاريخ الكنيسة الكاثوليكية.

السفير/ نبيل بدر:

الملاحظة الأولى التي أود الإشارة إليها تدور حول العنوان العريض لورشة العمل هذه حول حوار الحضارات، إذ نجد أن العامل الديني –ولا أريد أن أقول حوار الأديان– قد نال القسط الأكبر في هذه الجلسة بسبب محاضرة البابا، ولعلني أقترح أن نتذكر أن العنوان العريض مازال قائمًا.

والنقطة الثانية، أنني أريد أن أُذكِّر بشيء مهم، وهو أن أحد العوامل المهمة في موضوع الحوار بصفة عامة هى النظرة الفوقية، فهناك مستويين من التعامل، هناك مستوى فوقي وهناك مستوي دوني، لكن النظرة الفوقية السائدة موجودة وتنعكس بطريقة واضحة في الحوارات، فلعلنا نبدأ في التعامل معه.

الأمر الثالث، أتمنى ولو على هذا المستوى والمنهاج الطيب الذي درجتم عليه في برنامج حوار الحضارات، أن يكون هناك عددًا من ورش العمل التي أقترح أن تُخصص لعوامل رئيسة في إطار أرضية الحوار.. لماذا؟ لأنه يهمنا عند الاستمرار ألا نُفسح المجال لمزيد من التوظيف السياسي نقع نحن في دائرته الضيقة التي توجه إلينا السهام وتُستخدم فيها أدوات كثيرة استمعنا إلى بعضها اليوم، بحيث يدخل هذا في إطار المنهاج أو السياسة التي يمكن اتباعها.

أ. فاضل سليمان (رئيس مؤسسة جسور للتعريف بالإسلام):

بداية أود التعقيب على ما قاله أ.كمال زاخر خاصةً حين قال بأن ما قاله د.محمدعمارة هو بمثابة إعلان حرب بين الإسلام والمسيحية تصدر من كلية السياسة والاقتصاد، والحقيقة أنني أرى أن هذا التعبير به نوع من الحَجْر على الجانب المسلم حتى

في أن يُعقب على الهجوم الذي تعرض له، ولكن حتى وإن كان ذلك، فالصراع نوعان: هناك صراع عسكري وصراع فكري، وطالما أن الصراع بعيدًا عن الحلبة العسكرية فلا مشكلة لدي في أن يكون هناك صراعًا فكريًا، وأرى أنه حراك وليس صراعًا وليست حربًا.

المشكلة أن عقيدة الولاء والبراء الموجودة في كل الأديان قد تمت عسكرتها، وبالمناسبة هى عقيدة جميلة جدًا إذا بقيت في الحيز العقائدي والفكري، ولكنها عُسكرت في كثير من الأديان وهذه هى المشكلة. والحرب لا تُعلن اليوم من كلية السياسة والاقتصاد ولكنها بالفعل أُعلنت ونزل المتبارزين إلى الحلبة، فمن الكاثوليك نزل البابا بنفسه ومن البروتستانت نزل العشرات أيضًا، ولكن المسلمين بدلاً من النزول إلى حلبة الصراع الفكري والرد أو النضال الفكري يطلبون الاعتذار!! فقد طالبنا بالاعتذار في قضية الرسوم الدنماركية وأيضًا طلبنا الاعتذار من "جورج بوش" واليوم نطلب الاعتذار من البابا!! وهنا أشير إلى ما قاله د.محمدعمارة حين تساءل ما البدائل؟ أو ما الحل؟

وأرى أن البدائل أن ينزل المسلمون إلى الحلبة، فالصراع الفكري هو الذي يقي من الصراع العسكري، وفي كثير من الدول هناك استقرار اجتماعي شديد بين المسلمين وغير المسلمين أو بين الأديان المختلفة، وذلك لوجود حرية التعبير ونزول الكبار إلى الحلبة ليناضلوا ويتكلموا في حرية كبيرة. ولكن عندما نُحجم عن النزول إلى الحلبة ينزل الصغار، والصغار لا يستطيعون السيطرة على الجموع وهنا تبدأ المشكلة.

<u>د. محمد عمارة:</u>

لقد تحدثنا عن القضية وأنها ليست قضية البابا ولكنها قضية المؤسسة، وهنا أريد أن أنعش ذاكراتنا بعض الشيء، ففي ١٩٨٤/٤/٢٠ أعلن البابا "يوحنا بولس الثاني" أن القدس هي شعار الدولة اليهودية قائلاً بالنص: "منذ عهد داود الذي جعل أورشليم عاصمة لمملكته ومن بعده ابنه سليمان الذي أقام الهيكل، ظلت أورشليم موضع الحب العميق في وجدان اليهود الذين لم ينسوا ذكرها على مر الأيام وظلت قلوبهم عالقة بها كل يوم وهم يرون المدينة شعارًا لوطنهم". إذن نحن نتعامل مع المؤسسة وليس فقط البابا بنديكت، وفي ١٩٩٣/١٢/٣١ عقد الفاتيكان معاهدة مع إسرائيل جاء في مقدمتها بالنص: "العلاقة الفريدة

بين الكاثوليكية وبين الشعب اليهودي"، يعني أن هذا الكلام مُلزم لكل كاثوليكي حتى ولو كان عربيًا وحتى لو كان ناصريًا.

وهذا ما يؤكد أننا أمام مواقف سياسية وأمام مؤسسة سياسية تلعب دورًا في مشروع الهيمنة الغربي على العالم الإسلامي، المشكلة ليست مع المسيحية وليست مع الإنسان المسيحي، ولكن المشكلة مع مؤسسات الهيمنة الغربية السياسية والدينية والإعلامية، والفاتيكان تلعب دورًا ضمن هذه المؤسسات وتوظف نفسها في هذا المشروع. ولدي مقال منشور في جريدة "وطني" للكاتب عادل جندي يقول: إن الوثائق المنشورة في جريدة وطني هي مراسلات نابليون وقت الحملة الفرنسية على مصر، وأن نابليون يُثني فيها على بطريرك الأقباط وعلى التجار الأقباط لأنه يستخدمهم، ومع ذلك يقول في رسالته عن الأقباط "أنهم أناس لئام في البلاد ولكن ينبغي مراعاتهم لأنهم الوحيدون الذين في يدهم مجمل الإدارة في البلاد، ولقد حصلت منهم على سجلات هائلة حول قيمة الضرائب المفروضة". من هذا الكلام، المفروض أن يعرف المسيحي الشرقي موقف الغرب ومؤسسات الغرب من المودة والاستقواء ومن اللعب على حبال المسيحيين الشرقيين. إذن نحن أمام مشروع للمؤسسات الغربية وهو المشكلة بالنسبة لنا، وحين نتكلم عن الفاتيكان، فنحن لا نتكلم عن المسيحية ولا عن الكاثوليكية ولكننا نتكلم عن توظيف هذه المؤسسة في مشروع الهيمنة الغربية.

وأخيرًا، أريد أن أتساءل: كيف تطلب مني حوارًا وأنت تخنقني؟ فالعالم الإسلامي محتل بالقواعد العسكرية الغربية، البحار والمحيطات محتلة بالأساطيل الغربية، ثرواتنا منهوبة من الشركات الغربية، الإهانات تنهال والإساءات علينا كالمطر ثم تطلب منا حوارًا!! الحوار ليس وعود وإنما لابد أن يكون هناك قبولاً متبادلاً واحترامًا متبادلاً، وأنا أقول نحن نعترف بكل ألوان الآخر ولا يوجد هناك آخر يعترف بنا. وما ذُكر في وثيقة الفاتيكان في الستينيات ليس اعترافا بالإسلام كدين؛ فالبوذية دين والهندوكية دين، ولكن القضية أن يكون دينًا سماويًا، وليس صحيحًا أن الاعتراف بالإسلام كدين سماوي يقتضي أن يترك الشخص دينه ويعتنق الإسلام، فالمسيحي يعترف بأن اليهودية دين سماوي ومع ذلك لا يترك "عيسى" ويذهب إلى اليهودية، ونحن نعترف بأن اليهودية ديانة سماوية وأن المسيحية أيضًا ديانة سماوية ومع ذلك لا نترك شريعة "محمد"، فالأحزاب كلها في إطار

الوطنية كل منها يعترف بالآخر ولكن كل منها له برنامج وكل منها له أيديولوجية، فقضية الاعتراف المتبادل شرط لأن يكون هناك حدًا أدني من الحوار وإلا سيكون: "حوار طرشان" به إرسال واستقبال ولا يوجد به تبادل بين هذه الحوارات. أقول إنه لكي يكون هناك حوار لابد أن ندرس شروط الحوار، أو كما قال د.أحمد كمال أبو المجد -وهو من أمهر المحاورين- أثناء أزمة الرسوم الدنماركية: "ثبت أن كل ما قمنا به خلال الأعوام الماضية لا قيمة له، سواء حوار أوروبي عربي، حوار شمال وجنوب، حوار حضارات، حوار أديان ثم هذه هى النتيجة". وأرى أنه ليس لدينا حد أدنى من شروط الحوار، وأقترح أن يهتم برنامج حوار الحضارات بدراسة ما الشروط الواجب توافرها حتى يكون هناك حوارًا حقيقيًا.

كما أقترح تعديل مصطلح أعلى وأسفل، بأن نطلق على الأسفل (القاعدة العامة) وعلى الأعلى (النخبة أو الصفوة).

د. حازم حسني:

أريد التأكيد على قضية أننا لا نحاول مناقشة ما يحدث في الغرب سواء كان سلبيًا أو إيجابيًا، لابد وأن ننظر إليه في النهاية باعتباره حقيقة نحن لا نملك تغييرها بشكل مباشر. ولكن القضية الأصلية هى كيف نكيف أنفسنا لكي نبقى ولكي نستمر وحتى لا نُسحق في بيئة ربما تكون مناهضة أو معادية لنا، ولكن السبيل ليس أن نصب جام غضبنا على الخارج باستمرار وننسى أنفسنا.

والنقطة الثانية، هي أننا نتصور أن أزمة المجتمع الإسلامي بدأت مع الغزو الغربي للمنطقة والبعض يعود بنا للوراء إلى العصور الصليبية، ولكني أقول إن الأزمة بدأت لدينا قبل ذلك بكثير، فقد بدأت أزمة المجتمع وقت أن كانت الدولة الإسلامية دولة قوية، فكيف ننسى الأحداث الكثيرة التي حدثت حتى بين المسلمين بعضهم البعض، يجب أن تكون لدينا الشجاعة قبل تفكيك الخطاب الغربي على أن نفكك ذاكرتنا نحن وأن نفكك معتقداتنا والتي ليس بالضرورة أن تكون كلها مقدسة.

أما مسألة خطاب البابا فليست كلها سلبيات، الحقيقة أن بها إيجابيات سواء حدثت عن قصد أو بغير قصد، يجب أن نأخذها على أنه يرسل رسالة ضمنية بأن ملفات

العصور الوسطى لم تغلق بعد، وأن حسابات العصور الوسطى لم تسوى بعد، وربما كانت هذه بداية كي لا نتصور أننا انتقلنا إلى ما بعد العصور الوسطى، فالعصور الوسطى مازالت قائمة وجاثمة على صدورنا. فيجب أن نفتح هذه الملفات وأن نراجع هذه الحسابات لنرى مالنا وما علينا وما للآخر أيضًا.

النقطة الأخيرة، وهى أن الحديث يدور دائمًا عن دولة الخلافة باعتبار أنها تمثل الإسلام، فأرجو أن نراجع هذه المقولة مراجعة دقيقة، ولنسأل أنفسنا مثلاً من منا يتذكر اسم الخليفة العباسي الذي كان يحارب تحت رايته "صلاح الدين الأيوبي" أو "الظاهر بيبرس"؟ ففكرة أن الخلافة هى التي كانت تحمي المجتمعات في تصوري تعد أكذوبة كبرى.

أ. دينا السيد هاني:

أعتقد ان تكرار الرسوم المسيئة لرسول الإسلام من الغرب من الممكن أن يكون أجندة من أهدافها الأساسية تكسير الرموز الدينية الإسلامية أمام المسلمين، وبالتالي تشويه الصورة النموذجية للنبي (صلى الله عليه وسلم) أمام المسلمين لأنه من المفروض أن يكون قدوة لنا كما جاء في القرآن، وهذا في إطار تشويش العقول بالنسبة للأجيال القادمة من المسلمين.

أ.مدحت ماهر:

من الواضح أن الهجوم الغربي في الفترة الماضية يتمحور حول شخص الرسول (صلى الله عليه وسلم) وهذه المسألة تحتاج منا إلى دراسة دقيقة، والسؤال هو لماذا هذا التركيز على شخص الرسول بعد أن كان التركيز في بعض الفترات على القرآن الكريم؟ وفي الهجوم على شخص الرسول ذاته يمكن التمييز بين أربع حالات: فهناك من يقرأ في مصادر غير صحيحة، وهناك من يقرأ في مصادر صحيحة ولكن قراءة خاطئة، وهناك من لا يقرأ مثل آراء من يؤكدون أنهم يعلمون أن محمد (صلى الله عليه وسلم) كان وثنيًّا يُعبد في المعبد الوثني "الكعبة"، وهذه فكرة عالم غربي عن الإسلام، ولكن في نفس الوقت لدينا آراء أخرى تضع الرسول (صلى الله عليه وسلم) على رأس عظماء الدنيا وظلت هذه

القائمة تشهد تغيرًا في مواضع العظماء -بما فيهم المسيح- صعودًا وهبوطًا فيما عدا سيدنا محمد.

وأرى أن خطورة محاضرة البابا أنها ليست تصريحًا ولكنها محاضرة؛ ينبغي ألا تؤخذ هكذا، فحين يبدأ بالرسول (صلى الله عليه وسلم) قائلا: "إن الدين الذي جاء به محمد لم يأت إلا بما هو شرير وغير إنساني"، فإنه بذلك يعطي الصك لمعتدي هذه الحملة. فالحملة بالفعل بدأت منذ فترة ونحن نعتبرها وندخل لها من مداخل سياسية، ولكنه دخل من مدخل لاهوتي ومدخل فلسفي، وبذلك أعتقد أن تلك المحاضرة سوف تضع بصمة في العقل الغربي.

<u>المستشار/ طارق البشري:</u>

أتصور أنه قد تم توجيه هذه الحملة الدينية بعد انتهاء الخطر الشيوعي أو تصفية المعسكر الشيوعي إلى هذه المنطقة بعدوان مسلح من جديد كما نرى الآن، وقد شاءت أن تجعل الأمر لا يتعلق بصراع سياسي أو صراع ثقافي. وهذا يعطيها دلالة مهمة جدًا؛ لأن معنى الصراع بشكل سياسي هو وجود قوات أجنبية في بلادنا ونحن نقوم برد هذا العدوان ويقاومه البعض بالسلاح والبعض بغير سلاح.. إلى آخره، ولكنه يكون واقعًا سياسيًّا يؤكد وجود احتلال منهم ونحن نقاومه، وإذا رآه بشكل ثقافي نجد أن قراءة هذه الوقائع تختلف بشكل كبير مع دخول الأبعاد الدينية والثقافية بحيث لا تكون خطوط العلاقة بين الجانبين على هذه الدرجة من الوضوح.

النقطة الأخيرة، أن هناك احتمال صغير قد يؤدي إلى الحد من حرية حركة البابا وهو القداسة، وكما نعلم لا يوجد إنسان مقدس، فالنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) قد أخطأ وهو نبي ومعصوم، إذن لا يوجد على الأرض إنسان كامل العصمة من الخطأ. ونحمد الله على أننا غير معصومين حتى نملك الحرية في تدارك الأخطاء والاعتذار عنها. ما أعنيه هو أنه لا يوجد ثمة شيء يمنع البابا من الاعتذار فهو ليس مقدسًا وليس معصومًا من الخطأ، إذن لا يمنعه سوى أنه مقتنع بما قال.

أ.جانيك بلاتمان (مركز التفاهم بين العرب والغرب):

الحقيقة أن مناقشات اليوم أوضحت لنا الكثير من الأمور، منها على سبيل المثال: أنه في موضوع حوار الحضارات توجد مشكلة تتمثل في عدم وجود معلومات كافية أو معرفة كافية عن الآخر. ووجدنا أن البابا نفسه ضحية لعدم وجود معرفة كافية عن الإسلام في الغرب وهل هو دين سماوي أو غير سماوي، وأن البابا يعتمد على مصادر غير دقيقة. ولذلك يقوم المركز (مركز التفاهم بين العرب والغرب) من خلال الترجمات بالعمل على تحسين العلاقات، ونقوم بتوفير معلومات صحيحة عن العالم العربي من خلال الترجمة من اللغة العربية إلى الإنجليزية، وأيضًا نحاول إعطاء صور كافية عن الآراء المختلفة التي تقال في العالم العربي ونحرص على أن تكون كاملة وذلك عن طريق نشر كل الآراء وتجنب الانتقاء من بينها.

ونحن نعرف أننا من خلال علاقتنا أن هناك بعض الأعمال الفكرية مثل المقالة التي أشار إليها د.حسن وجيه والتي نُشرت في جريدة كاثوليكية يُقال إنها محافظة، هذه المقالة عبارة عن مقابلة أجريت مع د.حسن وجيه بصفته عالمًا إسلاميًّا جاءت تحت عنوان لم يكن هو موافقًا عليه "الإسلام دين عقلاني أكثر من المسيحية". أيضًا جاء للمركز مقال سوف يُنشر في أكبر مجلة إنجيلية تمثل اليسار الديني في أمريكا، والمقال للمفكر "ديفيد بيكمان" وهذه المقالة تحتاج إلى الرد على ما جاء بها؛ لأن الكاتب يؤيد إلى حد كبير كلام البابا، وهذا المفكر له تأثير كبير جدًا. ونحن من خلال علاقتنا مع هذه المجلات نستطيع الحصول على مثل هذه المقالات قبل نشرها، ولذلك نحن ندعو علماء المسلمين للرد على مثل هذه المقالات، وأيضًا المسيحيين الشرقيين حتى نستطيع توضيح الصورة الحقيقية للغرب.

د.جورج أنسي:

لدي تعقيب صغير، وهو إنني أرى أن هناك طابع سياسي لهيمنة الفاتيكان من الناحية السياسية، وحرصها على أن تكون مؤسسة سياسية -بمعنى الكنيسة كمؤسسة مهيمنة- بتفسيرها أن القديس "بطرس" الذي أعطى تأسيس كنيسة روما هو أكثر تفوقًا من الإثنى عشر تلميذًا مسيحيًّا. وبالطبع هذا لا نقره نحن الأرثوذكس أو البروتستانت، وبناءً على ذلك، تظهر فكرة الهيمنة الغالبة أو التفوق الغالب، وثمن ذلك بالطبع كان سياسيًّا

وعسكريًّا وماديًّا واقتصاديًّا. وهذه العملية مرت بمواقف أو محطات تاريخية مهمة ومنها تهميش الكنيسة الأرثوذكسية القبطية، والتي كانت من أقوى الكنائس في ذلك الوقت، عندما كان يوجد في العالم أربعة كراسي بابوية فقط وجميعها كانت متكافئة. وقد حدث في مجمع "خلقدونيا" الاتهام بالهرطقة وتم نفي البابا الذي كان يرأس المؤتمر الكبير من قبل إمبراطور القسطنطينية، وكان النفي بشكل ظالم جدًا وفهم خاطئ للمناقشة التي قالها حول طبيعة المسيح. الخطوة الثانية، كانت الحملات التبشيرية والتي كان للبعض منها جوانب سياسية وهيمنة ومحاولة لنشر فكرة التفوق الثقافي للغرب. والنقطة الأخرى هي تبرئة اليهود من دم المسيح والاعتراف بإسرائيل كدولة.

كل هذه النقاط كان لها دور سياسي وسوء في اختيار التوقيت، ولكننا يجب أن نقول إن الكنيسة الكاثوليكية في الفترة الأخيرة قامت بتجديد نفسها بشكل جيد، وذلك على مستوى الجمعيات والمؤسسات الإنسانية، وأيضًا على مستوى الكاريزما التي يلتف حولها الكثير من الشباب لتجديد روح الكنيسة في كل العالم. وقد نجح الباباوات في احتضان هذه الحركات الجديدة، إذن الكنيسة تريد تجديد نفسها وتريد التطوير، ولذا عند حدوث أي انحراف أو إساءة ينبغي أن نساعد ونوجه هذا الطرف الآخر لكي يعاود السير في مسيرته السليمة وذلك عن طريق اللقاء الإنساني. ولنفرض أن المؤسسات ابتعدت عن هذا المسار تحت ضغط سياسي معين أو تحت أجندة سياسية لسبب أو لآخر، لكن هناك التعاون بين الإنسان وأخيه الإنسان مهما كانت الفروق. ويظل الإنسان في النهاية هو القارئ المحوري لأي دين، وبالتالي من الممكن أن تكون القراءة علمية، فهذا حسب قراءة الإنسان. وللأسف أننا كنا فريسة -مسيحيين ومسلمين- لمفسرين ومفكرين وطوائف أخذت هذا المنحى أو ذاك وبالتالي كان التطبيق هو الثمن.

فلابد أن نعترف بأن التطبيق شيء ومسئوليات الدين وجوهره شيء آخر، وهنا نسأل: هل نحن ندافع عن العقيدة كعقيدة أو عن تطبيقها؟ ففي التطبيق من الواضح أن الكثيرين ظلموا الإسلام حول العالم وعلى مستويات مختلفة وأعطوا صورة سيئة جدًا عنه، بداية من الحركات التي كانت تستخدم النساء والأطفال كدروع بشرية للوصول إلى الحكومات والسيطرة عليها، ووصولاً إلى القتل الأدبي بأن نهمش الناس وخاصة الموهوبين منهم ولا نعطيهم الفرصة للحصول على حقوقهم أو أن يصلوا إلى المراكز

التي يستحقونها. ولكن هناك أيضًا على الجانب المسيحي تقصير ومشاكل على مر التاريخ الطويل. إذن الإنسان هو الإنسان فهو الذي يقرأ النص الديني المنزل من الله وهو الذي يقوم بتطبيقه على مستويات مختلفة. إذن لابد أن نترك هذا، وهذا ما سوف يعيد فتح الحوار مرة أخرى، لأننا سوف نتحاور ليس في الدين نفسه ولكن في كيفية قراءتنا له، وهل نقرأه قراءة حضارية أم نقوم بتشويه صورته الجميلة؟

وبالتالي، ينبغي التفكير في جزئية الفهم الجيد للنص والدراسة الجيدة، وقد جاء في الدراسة الرئيسة أنه في إحدي الفترات اتحد الأقباط مع المسلمين ضد الغرب حين حاولت القسطنطينية فرض فكرة ألوهية المسيح. وأنا أقول إن هذه النقطة غير صحيحة لأن عقيدة ألوهية المسيح نقطة محورية في كل المذاهب، وهذه النقطة شائكة جدًا بالنسبة لفهم المسلمين أو كونهم يعتبرونها كفرًا. ومن هنا تتضح أهمية الحوار، لأننا حين نقبل الآخر نقبله في الإطار الكامل له حتى فيما لا نستطيع فهمه. هذا هو القبول وهذه هي بداية الحوار: الفهم الكامل –ولا أقول الاعتناق– بل الفهم الكامل للآخر وكل ما يؤمن به.

التصريحات والمقالات:

* بيان المنظمة العالمية لنصرة النبي.
* "هل يكفي أن يعتذر البابا أم كان متعمدًا؟"

أ.د. نادية مصطفى

* "الرد على دعاوى البابا من منافاة العقيدة الإسلامية للعقل والحوار"

أ. مدحت ماهر

* "تقرير حول التغطية الإعلامية الغربية لمحاضرة بابا الفاتيكان وردود الفعل تجاهها"

أ. نوران رشدى

* "ردود الفعل الفرنسية بين الشجب والتصعيد والتوفيق"

أ. ياسمين زين العابدين

بيان المنظمة العالمية لنُصرة النبي صلى الله عليه وسلم حول تصريحات البابا بنديكتوس

المصريون ـ خاص : بتاريخ ١٧ - ٩ - ٢٠٠٦



الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وصلوات الله وسلامه على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه الذين قضوا بالحق وبه كانوا يعدلون، وبعد: فقد كانت مثيرة للاستهجان تلك التصريحات التي أدلى بها البابا بنديكتوس السادس عشر في محاضرته والتي كانت عن العلاقة بين "الإيمان والمنطق وأهمية الحوار بين الثقافات والأديان" والتي اختار فيها البابا أن ينقل عن إمبراطور بيزنطي قوله: (ماذا قدم محمد من جديد، وسوف لن تجد إلا أمورًا شيطانية وغير إنسانية، مثل أوامره التي دعا إليها بنشر الإيمان عن طريق السيف) و (أما بالنسبة للتعاليم المسلمة، فإن الإله "لا محدود".. إن إرادته لا تحدها أي من تقسيماتنا). هذا العدوان من البابا على الإسلام ودينه لا يمكن أن يكون زلة لسان أو خطأ غير مقصود، حيث كان ضمن محاضرة مكتوبة في جامعة علميَّة، كما أنه يصعب تجاهل أن هذا الهجوم على النبي (صلى الله عليه وسلم) يتزامن مع وصف الإسلام بالفاشية، ووصف المسلمين بالإرهاب من قِبَل اليمين المتطرف والمتصهينين في الإدارة الأمريكية والصور المسيئة في الدنمارك، كما أن التوقيت يأتي في اليوم التالي للذكرى الخامسة لأحداث سبتمبر، وهذا يعزز الاحتمال بأن التصريحات تتجه لتوفير غطاء للحرب التي يقودها هؤلاء المتطرفون ضد العالم الإسلامي.

وأما ما قاله الإمبراطور البيزنطي من أن محمدًا (صلى الله عليه وسلم) لم يجئ إلا بالأشياء الشريرة، وغير الإنسانية، مثل الأمر بنشر دينه بحد السيف! فهو قول مبني على الجهل المحض، أو الكذب المحض. فلم يوجد من حارب الشر، ودعا إلى الخير، وفرض كرامة الإنسان، واحترم فطرة الإنسان، مثل محمد (صلى الله عليه وسلم) الذي أرسله الله: {رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ}.

ودعوى أنه أمر بنشر دينه بحد السيف تخالف ما جاء في كتاب الله وما سجلته سيرة النبي صلى الله عليه وسلّم {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل : ١٢٥] .

والإسلام فرض الجهاد دفاعًا عن النفس، ومقاومةً للفتنة، والفتنة أشد من القتل ولذا قال تعالى: {وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ} [البقرة: ١٩٠] {فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلاً} [النساء: ٩٠] .

ولا يصح إيمان مَن يدخل عن طريق الإكراه، كما قال تعالى: {لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ} [البقرة: ٢٥٦]، وهي آية مدنيَّة وليست مكيَّة خلافًا لما يُفهم من خطاب البابا.

وما يمارسه بعض المسلمين من استخدام القوة فبعضه مشروع، بإقرار الأديان والشرائع والقوانين والأخلاق، مثل دفاع المقاومة ضد الاحتلال في فلسطين أو في لبنان أو في العراق أو في غيرها..، وتسمية هذا عنفًا وإرهابًا: ظُلم بيِّن، وتحريف للحقائق. أمَّا العنف ضد أبرياء مسالمين لم يشاركوا في حرب ولا قتال فقد أنكرته جماهير المسلمين وعلماؤهم، سواءً أوَقَع ذلك في بلاد إسلامية أو غير إسلامية =.

وأعظم من ذلك الإرهاب الذي تمارسه دول كبرى تقتل بسببه الآمنين وتدمر القرى والمدن، مثل ما تقوم به إسرائيل ضد المدنيين العزّل في فلسطين قتلا وحصارًا وما قامت به من جرائم حرب وقتل وتدمير في لبنان كل ذلك برعاية دول عظمى مثل أمريكا وبريطانيا وغير بعيد ما حصل في أفغانستان والعراق. وهل يمكن للمسلمين أن ينسوا عهود الاستعمار والحروب الصليبية؟! إن من المفترض على من يتحدث في مكان أكاديمي عن "الحوار بين الثقافات والأديان" أن يلتزم بالحدّ الأدنى من الموضوعية فيرجع إلى القرآن والسنة لا إلى إمبراطور حاقد. والجدير أن هذه ليست هي المرة الأولى التي يقف البابا الحالي من الإسلام والمسلمين موقفًا سلبيًا، ولذا فإننا نرجو أن لا تكون هذه فاتحة لحملة يقودها الفاتيكان ضد الإسلام، الأمر الذي سيقود إلى فتن تهدد السلام العالمي.

إنّ المنظمة العالمية لنصرة النبي (صلى الله عليه وسلم) تتقدم بهذه المطالب:

١. نطالب البابا بالاعتذار الصريح عن هذا التصريح، ولا يمكن القبول بأن التصريح أسيء فهمه، فالنص كان واضحًا والبابا لم يكن مضطرًا لنقل الحوار لولا رضاه عن مضمونه وأنه يعبر عن ما يضمره.

٢. نطالب الحكومات الإسلامية باستنكار تصريحات البابا والتصدي لكافة الحملات التي تصف الإسلام بالفاشية وغيرها من الصفات المشينة، ولعل من الملائم أن تعتذر أية حكومة إسلامية عن استقبال البابا.

٣. نطالب الجمعيات الإسلامية والعلماء والمفكرين بالتصدي لهذه الحملات الظالمة ضد الإسلام وبذل الجهد للتعريف بالإسلام وبالرسول (صلى الله عليه وسلم).

٤. نطالب عامة المسلمين باستنكار التصريحات الظالمة، والتعبير عن سخطهم وغضبهم لدينهم ونبيهم محمد صلى الله عليه وسلم بالوسائل السلمية الممكنة، وبأداء حضاري راقٍ يمثّل الأخلاق والانضباط بعيدًا عن التخريب والاعتداء على الممتلكات وكل ما يخدش هذا العمل النبيل، ويُراعى في ذلك الالتزام بالأنظمة المرعيَّة في بلدانهم التي يعيشون فيها. نريد "غضبًا" ونريد أن نملك هذا الغضب لا أن يملكنا، التزامًا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتفق عليه: (ليس الشديد بالصرعة ولكن الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب).

نسأل الله أن يعز دينه وأن يظهر كلمته، والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الرئيس د. يوسف بن عبد الله القرضاوي

الأمين العام

د. سلمان بن فهد العوده

الأمين العام المساعد

د. علي بن عمر بادحدح

هل يكفي للبابا أن يعتذر أم كان مُتعمِّدًا؟*

أ.د/ نادية مصطفى**

قد يتساءل البعض عما إذا كان كافيًا أن يُعبر بابا الفاتيكان عن أسفه حيال سوء فهم الملاحظات التي أبداها والتي تسيء للإسلام وللرسول محمد (صلى الله عليه وسلم).. ولكن جوابي المباشر هو "لا".

فبالنظر إلى التوقيت الذي أبدى فيه البابا تلك الملاحظات، وبالنظر لتاريخه كأستاذ للتاريخ وكاردينال من قبل أن يصبح بابا للفاتيكان وبعدها، يقودنا هذا للقول بأنه كان يعني ما قاله، وبالتالي لا يمكن أن يساء فهمه. وعلى هذا فأنا واثقة من أنه كان متعمدًا فيما قاله. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن البابا لم يستطيع الفصل بين موقفه الفكري واللاهوتي وبين منصبه الرسمي المهم والذي يضع فوق عاتقه مسئولية مهمة تجاه مجال العلاقات بين المسلمين والمسيحيين.

لذا فبجانب أهمية الجدال والمناقشة من منظور فكري وعقيدي إسلامي، لابد أن يُطرح سؤال ملائم، ألا وهو: هل كان من المتوقع أن يقدم البابا تلك الملاحظات في ذلك الوقت؟ يمكنني القول أنه كان من غير المتوقع على الإطلاق أن يصدر الرجل الذي يرأس الكنيسة الكاثوليكية والقائد الديني لما يقرب من بليون ومائة مسيحي مثل هذه التصريحات غير المسئولة والمعادية للإسلام في وقت حرج جدًا؛ هذا الوقت الذي يتعرض فيه الإسلام والمسلمين للاعتداءات والأذى في كل مكان وبشتى الطرق.

من الواضح بالفعل أن الدور قد تم تأديته، ولا يزال، من جانب وسائل الإعلام الغربية في تشويه صورة الإسلام، ونرى هنا دور البابا في هذا الإطار. ومن ثم، فإن احتمالات وجود حوار سليم وفعال بين الأديان تزداد صعوبةً، ولا يرجع هذا الأمر إلى أن المسلمين يرفضون الحوار -كما تذكر التصريحات دائمًا- ولكن بسبب التشويه غير المسئول الذي أصبح يصدر بصورة متكررة من قبل مصادر غربية مختلفة، من أهمها رأس الكنيسة الكاثوليكية بتصريحاته الأخيرة.

---

* جامعة القاهرة، بتاريخ ٢٧/٩/٢٠٠٦.

** مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.

في الواقع، ما أود أن أؤكد عليه هو أن تاريخ البابا نفسه له مغزى حيث يساعدنا على فهم وتفسير ما صرَّح به. فنجد أن البابا هو مؤلف كتاب بعنوان "بلا جذور: الغرب، النسبية، الإسلام والمسيحية" حيث ادعى فيه أن الإسلام يُفضّل نظام حكم استبدادي. وأثناء مؤتمر عُقد في الكنيسة في سبتمبر ٢٠٠٥، اعترض البابا صراحةً على قابلية الإسلام للإصلاح! وقام بتحديد ثلاثة تحديات أساسية تواجه الكنيسة الكاثوليكية، واحدة منها يمثلها انتشار الإسلام في العالم وبخاصة في الغرب. علاوة على ذلك، فقد قام البابا بتأليف كتاب في عام ٢٠٠٤ بعنوان "العقيدة المسيحية" والذي تم تقييمه بواسطة الخبراء بصفته كتاب معادي للإسلام. كما رفض البابا انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي بسبب هويتها الإسلامية، حيث يعتبر هذا الانضمام ضد مسيرة التاريخ. بالإضافة إلى ذلك، في منتدى تم عقده في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠٤، قام البابا بالتنديد بشدة بالأشكال والمشاعر المختلفة لمعاداة السامية. وفي هذا السياق، من الضروري أن نذكر أن البابا قبل انتخابه في هذا المنصب، كان يقود المصالحة التي تمت بين الفاتيكان وبين اليهود، حتى أن الحاخام الأكبر في إسرائيل أطلق عليه "صديق اليهود".

لذا، فعلى ضوء الملاحظات السابقة، يمكنني القول أن تصريحات البابا، والتي جاءت في السنة الخامسة من ذكرى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، لم تكن مفاجئة. فعندما تم انتخاب البابا، منذ عامٍ ونصف، توقع المحللون أن تواجه العلاقات الإسلامية-المسيحية صعوبات.

في الواقع، إن التوقيت الذي جاءت فيه تصريحات البابا ذو أهمية حيث أن تلك التصريحات جاءت عقب الاعتداء الإسرائيلي على لبنان بدعم من الولايات المتحدة وأوروبا، وفي ظل المعركة الشديدة التي يخوضها حزب الله ضد محاولة نزع سلاحه تحت زعم مكافحة ما يسمى بالإرهاب الإسلامي، وأخيرًا في وقت تواجه فيه محاولات الإصلاح في الدول العربية والإسلامية صعوبات كثيرة، وخاصةً فيما يتعلق بقوى المعارضة ذات المرجعية الإسلامية.

لذا فتُحتِّم تلك الجوانب المتعلقة بتوقيت صدور هذه التصريحات إعلان أكثر مسئولية من قبل البابا من أجل الحد من تسييس الصور المشوهة والخاطئة عن الإسلام والمسلمين (مهما كانت أسبابها: من تعصب الأصولية المسيحية والأصولية اليهودية، أو ما يقال عليه "حرية التعبير"، أو لأهداف سياسية مستخدمة أي وسائل تبرر جميع أنواع

التدخلات في العالم الإسلامي باسم استئصال الإرهاب). على العكس من ذلك، فأنا أعتقد أن تصريحات البابا سوف تساعد على تصعيد الأزمة المتمثلة في تسييس استغلال الخطابات المشوهة عن الإسلام والمسلمين. وتفتقد تلك الخطابات الموضوعية، لأنني أتخيل أن البابا لم يكن ليملك الشجاعة أن يدين إسرائيل أو أن يذكر اليهودية بأي شيء سلبي؛ فهو يدين صراحةً جميع أشكال معاداة السامية، في حين أن الإسلام لا يستحق أن يكون البابا أكثر حرصًا وبعدًا عن التحيز حتى لا تحتاج تصريحاته إلى توضيح أو تبرير مؤكدًا أن تعليقاته قد أسئ فهمها إلى حد كبير!

كل هذا يدفعني للتساؤل لماذا يعد الإسلام الديانة الوحيدة في العالم التي تحتل الصدارة في الأچندات الحرجة؟!

ومن ناحية أخرى، فعندما قابل البابا سفراء الدول العربية والإسلامية في الفاتيكان، ذكرت التقارير الإعلامية أن الموضوع الرئيسي لهذا الاجتماع هو "العنف"! أي عنف؟ من يرتكب العنف؟ وضد من؟

وعلى هذا فإنه لا يكفي أن يندم البابا أو حتى يعتذر عما صدر منه للممثلين الرسميين لأن ما قاله قد انتشر على المستوى العام لرجل الشارع البسيط مما أضاف تأثيرات سلبية فوق الحالة المحتدمة بالفعل للحوار بين الأديان والثقافات والتي سادت منذ أزمة الرسوم الدنماركية. علاوة على ذلك، فإن تصريحات البابا جاءت كجزء من محاضرة بعنوان "الإيمان، العقل والجامعة: ذكريات وتأملات".

لقد حان الوقت الآن لقادة العالم المسلمين والمفكرين والأكاديميين المسلمين المشاركين في جميع مستويات الحوار بين الأديان والثقافات أن يتخذوا خطوات ملحة لتسليط الضوء على شروط هامة مطلوبة من أجل الوصول إلى حوار مسئول وليس حوارًا مسيَّسًا. نحن في حاجة لأن نسأل شركاءنا الأوروبيين والأمريكيين أن يوقفوا تسييس الحوار. وحان الوقت لنا أيضًا أن نطالب مرة أخرى بقرار دولي يدين معاداة الإسلام مثل قرار إدانة معاداة السامية.

هذا الإجراء يمثل خطوة أولية للحوار، وبالنسبة لشروط الحوار فقط قام عدد من الرموز والقيادات الإسلامية بتوضيحها. ولم يتوقفوا، حتى قبل أزمة الرسوم الدنماركية، عن التحذير من الجوانب السلبية للحوار الجاري بين المسلمين والمسيحيين، وأن حالة

الحوار الحالية في حاجة إلى المراجعة. وقبل أزمة الرسوم الدنماركية، قامت بعض رموز العالم الإسلامي المعروفة بالتصريح بأنها غير راغبة في المشاركة في أي جلسات حوارية إذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه.

الآن، وبعد محاضرة البابا، أصبح الأمر مُلحًا أكثر من أي وقت مضى لمراجعة الشروط التي يقوم عليها الحوار. فنحن بحاجة إلى إجابات واضحة للأسئلة التالية: كيف يُعقل أن يكون هناك حوار بين الإسلام والديانات الأخرى التي لا تقبل ولا تحترم الإسلام؟ ما هي الموضوعات التي تحتم هذه الحوارات؟ وما هي الأهداف؟

وفي النهاية، فأنا أخشى أن أعلن صراحةً أنه عند مقارنة الجوانب السياسية في دور البابا السابق مع الدور المتوقع من البابا الحالي نرى أن البابا السابق -وهو مواطن بولندي- كان له تأثير كبير على محاربة الأنظمة الشيوعية والهيمنة السوفييتية في شرق أوروبا، وأيضًا محاربة التوجهات الشيوعية واللاهوت الليبرالي في أمريكا اللاتينية. وبعد الحرب الباردة، اعتبر المفكرون والمنظرون والمسؤولون الغربيون الإسلام العدو الجديد للغرب، حيث يستمد الإرهاب الإسلامي جذوره منه. هذا يبرر أهمية أن أطرح التساؤل: هل لنا أن نتوقع دورًا معينًا يقوم به البابا والفاتيكان في الحرب الدائرة على ما يسمى بالإرهاب والتي تشنها الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة، وفي أنحاء أخرى من العالم، ضد الإسلام والمسلمين؟!

وحتى تصلنا الإجابات التي نحتاجها فإن شروط الحوار لابد وأن تراجع حتى نستطيع استكمال الحوار. في الحقيقة، إن البابا نفسه هو الذي أعلن نهاية الحوار بأسلوب عدائي وغير مقبول. إذن نستطيع أن نفهم لماذا ظهرت أصوات مسلمة معروفة -مثل الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين- تعلن رفضها لأي حوارات أخرى مع الفاتيكان أو أي من ممثليه.

الرد على دعاوى البابا من منافاة العقيدة الإسلامية للعقل والحوار

أ.مدحت ماهر*

في يوم الثلاثاء (٢٠٠٦/٩/١٢)، ألقى بنيدكت السادس عشر بابا الفاتيكان محاضرة في جامعة ريجنسبرج بولاية بافاريا الألمانية، تحت عنوان "الإيمان والعقل والجامعة: ذكريات وانعكاسات"، أورد فيها عدة مقولات متعلقة بالإسلام والمسلمين جد خطيرة، أثارت الناس، وكانت لها تداعياتها الفكرية والنفسية في أمة الإسلام والغرب.

وقد استهل البابا محاضرته بمقدمة عن ذكريات شخصية له دراسية وجامعية، مشيرًا إلى ميزة الجامعة محل محاضرته ودور كليتيها اللاهوتيتين في تعميق مفهومي "الإيمان" و"الحوار". ثم انتقل إلى موضوع محاضرته الرئيس الذي التقطه من تذكره لحوار قرأه منذ فترة وجيزة جرى بين الإمبراطور البيزنطي "مانويل الثاني" ومثقف مسلم حول المسيحية والإسلام وحقيقة كل منهما. ومن هنا أطلق عشر مقولات (وقد يترجمونها حججًا arguments) بعد مقولة أساس، تمثل بمجموعها بنيان محاضرة البابا، ويمكن ترتيبها على النحو التالي:

المقولة الأساس المنطلق:

(لم يأت محمَّدٌ إلا بما هو "شرير ولا إنساني، مثل أمره بنشر الدين الذي كان يبشر به بحد السيف).

* الباحث بمركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة.

١) (نشر "الدين" عن طريق "العنف" منافٍ لـــ"العقل").
٢) (العمل بشكل مناف لـــ"العقل" يتعارض مع "طبيعة الرب").
٣) (بالنسبة للعقيدة الإسلامية، الرب [ليست] مشيئته مطلقة، وإرادته ليست مرتبطة بأي من مقولاتنا ولا حتى بـــ"العقل").
٤) (إن ابن حزم "ذهب في تفسيره إلى حد القول إن الله ليس لزامًا عليه أن يتمسك بكلمته، ولا شيء يلزمه أن يطلعنا على الحقيقة. ويمكن للإنسان إذا رغب أن يعبد الأوثان").
٥) ("إنه أمر مناف لـــ"العقل" مخالفة "طبيعة الرب".. هذا أمر مفهوم من تلقائه وبصورة دائمة").
٦) ("هناك تناغم عميق ملحوظ بين ما هو "إغريقي" وبين ما ورد في الكتاب المقدس من تأسيس للإيمان بالرب").
٧) (في البدء كانت "الكلمة". هذه هي الكلمة التي كان الإمبراطور يحتاجها: الرب يتحاور بـــ"الكلمة"، و"الكلمة" هي "عقل" و"كلمة" في نفس الوقت. "العقل" القابل للخلق ويمكن تناقله، شريطة أن يظل رشدا ... ففي البدء كانت الكلمة، و"الكلمة" هي الرب". "من لا يتحاور بـــ"الكلمة" فإنه يعارض "طبيعة الرب").
٨) (في نهايات العصر الوسيط ظهرت اتجاهات في التفسير الديني تجاوزت التركيبة اليونانية والمسيحية، فتميزت مواقف تقترب مما قاله "ابن حزم"، وتتأسس على صورة:"تعسف الرب الذي لا يرتبط بحقيقة أو بخير").
٩) (في مقابل ذلك تمسك الاعتقاد الكنسي بحقيقة أنه: "يوجد بيننا وبين الرب وبين روح الخلق الأبدية وبين عقلنا: تطابق").
١٠) الإمكانات الجديدة [يقصد المخترعات والمكتشفات] تسبب سرورًا، وتطرح تهديدات في نفس الوقت، وللسيطرة على هذه التهديدات لابد أن يتلاقى "العقل" و"الإيمان" بصورة جديدة:

"ومن خلال ذلك فقط يمكننا أن نكون مؤهلين لحوار حقيقي بين الحضارات والأديان الذي نحن في أمس الحاجة إليه".

"العقل الذي يكون فيه الجانب الرباني أصم، والدين ينتمي إلى الثقافات الثانوية هو عقل غير صالح لحوار الحضارات".

بهذه الكلمات، وبهذا البعد من العقل ندعو لحوار الحضارات مع (شركائنا)".

هذه هي مقولات البابا كاملة ورؤيته مرتبة كما جاءت في المحاضرة، تشتمل على مفاهيم وأفكار وإطلاقات وتسويغات ولا تكاد تجد فيها تحفظًا على هذه الإطلاقات والتعميمات.

ليس هدفنا -في هذا المقام- أن نواجه هذه المقولات بما يفندها ويثبت خطأ هذا الاعتقاد الذي ينطلق منه البابا سواء لما أسماه طبيعة الرب وطبيعة الإنسان، أو لما أسماه "العقل" و"الكلمة" و"الحوار بين الحضارات والأديان وشروطه". هدفنا هو الوقوف على المقولات التي تتعلق بالإسلام والمسلمين وفكرهم العام وتاريخهم وعلومهم، وبيان دلالات مقولات البابا هذه ومحاملها الممكنة، والوقوف على مدى صدقها ومصداقيتها أو عدم ذلك. وقد نتطرق إلى عدد من الحجج أو المقولات الأخرى بقدر ما تمثل مقدمات أو مستندات للنتائج والفرضيات التي تتعلق بنا وبإسلامنا.

وسوف نتجاوز في البداية عن المقولة الرئيسة التي صدّر بها البابا محاضرته عن النبي الكريم ﷺ وما أتى به ودعوى نشر الإسلام بحد السيف؛ ذلك أن هذا مما ننتهي إليه بمجرد تفنيد المقولات الأخرى؛ وهي بالأساس ثلاث:

<u>أولا- المقولة الثالثة</u>؛ ومفادها (إطلاقية المشيئة الإلهية في العقيدة الإسلامية، وعدم ارتباطها بما أسماه "العقل").

وهذه مقولة تشتمل على سوء فهم وخلط شنيع بين صفتي القدرة والحكمة الإلهيتين. فالصفتان ثابتتان لله تعالى على وجه الإطلاق في أغلب الملل وبالأخص المنتسبة للرسالات، والصفتان مجتمعتان في الله تعالى لا تتنافيان ولا تتعارض إحداهما مع الأخرى إلا في بعض الفلسفات التي مآلها الإلحاد. وهذا المعنى يشتمل على اعتقادين متضافرين:

١- أن الله تعالى يفعل ما يشاء.

٢- أن الله تعالى لا يفعل ولا يشاء ولا يريد إلا ما هو حكيم وحق وخير وصواب ورحمة وعدل: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ (سورة النحل: ٩٠).

وبالنسبة للإنسان وللعقل الإنساني، فإن الأديان متفقة على أن الله تعالى صوَّر الإنسان على صورة حسنة وفَطَره على فطرة الميل إلى الرب تعالى وصفاته الحسنى، وكذلك فطره في الأصل على النفور مما يضاد الحسن والصفات الحسنى. والعقل الإنساني والحكمة البشرية والفطرة التي يأتي الإنسان إلى هذا العالم عليها، كل ذلك -حين لا يقع تحت قهر من الهوى أو الشيطان- يكون في اتساق مبهر مع الإرادة الإلهية والصفات الربانية.

هذا الاتساق -الذي عبر عنه البابا بالتطابق- لا ينفي كون العقل الإنساني مخلوقًا من مخلوقات الله تعالى؛ ومن ثم لا يليق أن يسمى الاتساق بين المخلوق والخالق قيدًا على الخالق يجب عليه ويتحتم أن يلتزم به، فهذا مما لا يليق بالمتدينين لله أن يتكلموا به مع الله تعالى. فالمخلوق لا يُلزم الخالق باتباعه أو موافقته بل العكس هو الأولى والأحق، وعلى هذا المعنى يقوم بنيان الأديان.

وعليه، فإطلاقية المشيئة الإلهية لا تتنافى مع كونها حكيمة بإطلاق وخيِّرة بإطلاق. والعقل كاشف يشهد هذا ويشهد عليه، وليس قيدًا على الله تعالى لا في قدرته ولا مشيئته ولا حكمته ولا أفعاله سبحانه.

ثم إن هذه الثنائيات التي غزت العقل المسيحي الغربي وورثها عن الثقافة اليونانية اصطنعت صراعات وهمية بين: الدين والعقل، الإيمان والعقل، الإيمان والعلم، الإيمان والتجريبية، الرب والإنسان، الإنسان والطبيعة، الروح والجسد، الدين والدنيا، المطلق والنسبي، بل صراعات المطلقات وبعضها البعض، وصراعات النسبيات وبعضها البعض.. هذه الحالة الصراعية تتضارب مع ما ادَّعاه البابا من الاتساق والتطابق التلقائي الدائم في هذا الصنف من العقل الذي يدعو إليه.

ثانيًا- المقولة الرابعة؛ وفيه دعوى أن ابن حزم ذهب إلى المقولة السابقة، وكأنها شاهد على صدق الدعوى السابقة. وهذه أيضا مردودة بعدم إثباتها، بل عدم ثبوتها، بل ثبوت ضدها من كلام ابن حزم؛ فهي محض افتراء. ثم إنه ليس من اللياقة إطلاق الادعاء على العقيدة الإسلامية نفسها ثم الاعتماد في الإثبات على غير مصادرها الأصيلة الموثقة توثيقًا لم تعرفه أمة غير أمة الإسلام، وهي مصادر في المتناول ويعرفها كل الناس.

ثالثًا- المقولة الثامنة؛ وهي مُكمِّلة للسابقة، تقيس المقولة المُدَّعاة على ابن حزم على ما أسَّس له البابا من نظرية الاتساق (بين الدين والوحي والإيمان وصورة الرب أو طبيعة الرب من جهة، والعقل اليوناني-المسيحي والتلقائي (كالبديهي) والحواري غير العنيف من جهة أخرى).

وهذه الدعوى رغم ما فيها من تكرار إلا أنها حُمِّلت بحمولة تنظير البابا وما كان يرمي إليه؛ وبالتالي فهي تعني أن: عقيدة المسلمين لا يتوفر فيها هذا الاتساق؛ ومن ثم فهم غير عقلانيين (ومن ثم لا يعبرون صحيحًا عن صورة الرب)، وغير حواريين (لا يستعملون الكلمة بل ديدنهم السيف والدم والقتل، إلى آخر العبارات التي استعملها البابا).

وهذه الدعوى بما انتهت إليه تدور دورة كاملة لكي تصب في المقولة الأساس التي اقتبسها البابا من الإمبراطور وراح يؤصل لها ويؤكدها:

(لم يأت محمدٌ إلا بما هو "شرير ولا إنساني، مثل أمره بنشر الدين الذي كان يبشر به بحد السيف").

وهذه هي السلة التي تجمعت فيها اعتقادات البابا وأمثاله فينا نحن المسلمين وفي ديننا وتاريخنا بل حاضرنا: أشرار، لاإنسانيون، لاعقليون، لاعقلانيون، متعسفون، عنفاء لا أهل كلمة وحوار،.. وذلك على عكس ما يقدمه الاعتقاد الكنسي بزعمهم؛ ومن ثم فنحن كفار ملحدون في طبيعة الرب أو صورته، أو فيما نسميه نحن أسماء الله تعالى وصفاته الحسنى.

وهذه الدعوى العريضة تستدعي جوابًا عريضًا دوِّن فيه ما يكفي من كافة النواحي: العقدية والتشريعية (خاصة في أحكام الجهاد)، والتاريخية بل السياسية أيضًا. كما قد

يقتضي المقام ردودًا مركبة من النفي والإثبات، والدفاع والمهاجمة، إلا أننا نكتفي بالبيان والبلاغ لئلا يكون للناس علينا حجة. وأما الدفاع فاعتقادنا يلخصه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وسنقتصر على بيان مقابل لما أبهمته كلمة البابا وغبشته من مفاهيم مركزية: العقل الإسلامي، والعنف في الرؤية الإسلامية، والكلمة والحوار في الإسلام، واتصال كل ذلك بالعقيدة والشرعة الإسلاميتين.

- فإذا كان البابا يكرر أنه "في البدء كانت الكلمة"، وأن الكلمة هي العقل، وهي الرب، وهي الحوار،.. فهذا كلام مبهم متداخل، لا يفهم تلقاءً لا بمنطق اليونان ولا بمنطق لغات العالم شرقًا وغربًا.
- في البدء كان الرب تعالى، ثم خلق خلقه وخلقنا بقدرته المطلقة وحكمته البالغة، بخيرية لا شر فيها ولا نقص. والعقل والإنسانية والقيم الحسنة الحاكمة لباطن الإنسان السوي وعلاقاته بالآخرين من إنسان وحيوان وسائر الأكوان.. كل ذلك من خلقه وآثار رحمته ومن تقديره وترتيبه سبحانه.
- والشر في هذا العالم الأرضي استثناء محكوم بالخير الإلهي الذي منه المبتدأ وإليه المنتهى، وهذا الشر ذو وظيفة محدودة ومحددة؛ لتكون الحياةِ الدنيا الأرضية جامعة بين مظاهر الخير الأصيلة ومظاهر الشر الاستثنائية الطارئة الموقوتة، والروح والجسد جامعان للميل هنا أو هناك. وكل ذلك ضمن دائرة الاختبار الإلهي للإنسان بين أن يختار الحسنة أو السيئة.
- هذا هو العقل الإسلامي الذي ينطلق من أمر الله تعالى بالعدل والإحسان وشجرة القيم المتعلقة بهما، ونهيه سبحانه عن الفحشاء والمنكر والبغي والطغيان والعدوان وسائر المعاني الشريرة.
- والعنف موجود في التشريع الإسلامي ليس باعتباره أصل المعاملات بل الرفق هو الأصل الأصيل في التعامل مع الإنسان والحيوان والأكوان، إنما العنف شين مشين، اللهم إلا بقدر لا يصل إلى أن يسمى عنفًا بإيحاءات الكلمة في

اللحظة الراهنة، فيكون مثل إيلام الأب الحاني لابنه أحيانًا ليرتدع عن شر، أو معاقبة مجرم معتدٍ بما يصلحه أو يصلح غيره، وذلك سار في كل الأديان والمذاهب العاقلة، وماثل للعيان في قوانين الدول بل في القانون الدولي العام.

- أما الحوار فهو في الإسلام يساوي تقريبًا كلمة "الحياة": المعايش والتعايش والعلاقات الإنسانية والكونية حوارات دائمة لا منقطعة ولا مؤقتة. والكلمة في الإسلام تكاد تعم كل عناصره ومكوناته: فالقرآن المجيد كلام الله، والرسول الكريم ﷺ ترك سننه عبارة عن نصوص وكلمات، والتاريخ الإسلامي والعلوم الإسلامية سجلات ودفاتر تعرف الكلمة وعاء وقناة وحافظة وواصلة.

- والجهاد من قواعد الإسلام، وهو بمعناه المخصوص المضيَّق (أي الحرب) أقر القرآن أنه كُره للنفس، لكن الله تعالى جعل فيه خيرًا كثيرًا، وله غاياته ومنطلقاته، ووظائفه، وله شروطه وآدابه وأخلاقه وأحكامه التفصيلية. وليس من غاياته أن يقهر الناس على اعتناق العقيدة الإسلامية قهرًا، وآية ﴿لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ بهذا المعنى محكمة، وهي لم تنزل في مكة -كما أراد البابا أن يقول- ولا تتعارض مع غايات الجهاد ولا منطلقاته، وعلى هذا يتفق المسلمون. ولا يمكن أن يفهم الجهاد الإسلامي خارج منظومة الاعتقادات والقيم والأحكام الإسلامية؛ ومن ثم لا يقبل أن يُدرج ضمن ما يسمى بالحروب الدينية أو المقدسة التي هي خبرات أوروبية أو كاثوليكية محضة غير قابلة للتعميم ولا الإطلاق أو القياس عليها. إن جهاد في سبيل الله تعالى لا في سبيل عصبية ولا تشوفًا لدم ولا لعدوان ولا يمكن أن يكون جهادًا حتى يلتزم بحدود الله تعالى.

- وقد صار معلومًا لكل مطلع أو متطلع من الأمم أن شرعة الإسلام تأمر بالبر والقسط، والعفو عمن ظلم، والصبر على الأذى، وتاريخ الإسلام شاهد على ذلك في أكثره، ومع ذلك فليس التاريخ أو حتى الحاضر الذي هو فعل البشر وقابل للزلل وللإصابة، بحجة على صوابية الأديان والأفكار.

- قد يختلف الإسلام والمسلمون عن "العقل" كما يُعرِّفه البابا، ولكن ليس معنى ذلك أن يُنكَر على المسلمين عقلهم الذي أنتج حضارة متميزة، تميزت بالجمع اللطيف بين الروح والجسد ومتطلبات كل منهما، وبين الدين والدنيا، وبين الوحي الإلهي والعقل الإنساني، حضارة لم تقم فيها هذه الثنائيات المتضاربة، ولم يتخل فيها المسلمون عن ثوابت دينهم أو يعيدوا تأويلها كل حين، وهذه من أهم شهادات التاريخ لهذا الدين.

وأخيرًا، ما علاقة كل هذا بحوار الأديان والحضارات؟!

كلمات البابا التي وصمت العقل المسلم -ومن ورائه الإسلام- بما سجلناه، تصادر مسبقًا على الحوار بين الإسلام والغرب أو بين الإسلام والمسيحية، وتقول بلسان الحال والقال: إن المسلمين غير حواريين، وعقيدتهم لا تدفعهم إلا إلى العنف واللاعقل واللاحوار.

ومن ثم فإن المقولة الأخيرة (العاشرة) التي ختم البابا بها محاضرته -والتي يعرب فيها عن مسيس الحاجة إلى حوار الحضارات والأديان مع من سماهم "شركائنا"- يُحتمل جدًا أن يُستبعد منها المسلمين بحسبانهم شركاء في الحوار، قد يُقصد بها شركاء الكاثوليك داخل النطاق المسيحي، أو اليهود أو حتى الملل الوضعية في الشرق والغرب، وهذا هو المردود السياسي الخطير لهذه المحاضرة، والذي يضاف إليه عامل اللحظة التاريخية التي يتعرض فيها عالم الإسلام والمسلمين لعدوان متوسع من قبل الغرب بالأخص!! لقد أُلقيت المحاضرة في اليوم التالي للذكرى الخامسة لواقعة الحادي عشر من سبتمبر وسط أجواء تنفخ في وقود الحرب الدائرة في قلب عالم المسلمين.

هل المسلمون هم المقصودون من وصف البابا بـ"عقل غير صالح للحوار"؟ عموم المحاضرة يرجح هذا المعنى.

وفي النهاية نقول لحبر الكاثوليك الذي دخل بتأصيل خطير على مسار حوار الحضارات والأديان: إذا وَضَعت هذه الشروط للحوار -بهذه الصورة- فأنت أول من

يقتل الحوار في مهده، وأنت أول من يعارض "الكلمة" بكل معانيها التي ذكرتها: الـــرب، والعقل، والحوار، وأنت الذي يعارض ما أسميته "طبيعة الرب".

أما نحن فليس عندنا إلا "كلمة" ندعوك وغيرك إليها، لـــيس بنـــاء علـــى كلامـــك واتهاماتك ودعاواك، ولكن انطلاقًا من أصل أصول الإسلام (القرآن المجيد) الذي يقول: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ (سورة آل عمران: ٦٤)

تقرير حول التغطية الإعلامية الغربية لمحاضرة بابا الفاتيكان بجامعة ريجنسبرج الألمانية

أ.نوران رشدي*

في الثاني عشر من شهر سبتمبر الماضي ألقى البابا بنديكت السادس عشر Benedict XVI بابا الفاتيكان محاضرة فلسفية بجامعة "ريجنسبرج Regensburg بألمانيا بعنوان "الإيمان والعقل والجامعة: ذكريات وتأملات" تناول فيها العديد من القضايا أهمها علاقة العقل بالإيمان ورؤية كل من المسيحية والإسلام لها. وفي هذا الإطار، تعرض البابا لمفهوم الجهاد والحرب المقدسة في الإسلام مقتبسًا مقولة لإمبراطور بيزنطي تتناول رؤيته للإسلام والجهاد واصفًا تعاليم الإسلام كما جاء بها محمد (صلى الله عليه وسلم) بالشر واللاإنسانية.

وقد أثارت هذه المحاضرة وما جاء فيها موجة من الاحتجاج والغضب في العالم الإسلامي، كما أثارت زوبعة من الجدل والتساؤلات في العالم أجمع، خاصةً لدى المهتمين بالشئون الدينية والفلسفية. وبالطبع فقد ساهمت الصحافة بشكل كبير في إثارة المسألة وتعبئة وتهييج الرأى العام.

فبالنظر للتغطية الإعلامية لهذه المسألة في الصحافة الغربية -خاصة الناطقة منها باللغة الإنجليزية- نجد أن بعضها حاول معالجة القضية بفهم وموضوعية في حين جاءت تغطية البعض الآخر -وهم الغالبية- في شقيها الإخباري وفي التعليقات الصحفية أقرب ما تكون إلى حملة تعبوية افتقدت في كثير من جوانبها للموضوعية والحياد. بل وساهمت بشكل كبير في مفاقمة الأزمة وتعقيدها، حيث أن ردود الأفعال بعد الخطاب نفسه كانت هادئة ومحدودة إلى أن تم نشر الموضوع بكثافة وبأسلوب تعبوي ومثير في تلك الصحف المعروفة باتجاهاتها العلمانية في الغالب مما أثار الرأي العام الإسلامي بشدة ونتج عنه الكثير من المظاهرات والاحتجاجات.

---

* باحثة ماجستير في العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

تناولت التغطية بصفة عامة عرضًا لنص المحاضرة والتعليق عليها، ثـم تـصوير ردود الأفعال الغاضبة تجاه المحاضرة، وتعبير البابا عن أسفه عن الأسى الـذي أصـاب المسلمين بسبب ما جاء في محاضرته، وتوضيح موقفه من ذلك، وانقسام المسلمين حـول تفسير هذا الاعتذار، وتوالي ردود الأفعال العنيفة وتداعيات الموقف. هذا ما اتفقت عليـه في الغالب جميع الصحف، إلا أنها اختلفت فيما بينها بعض الشيء فـي الأسـلوب الـذي تناولت به الحدث.

فبالنظر مثلاً إلى صحيفة BBC الإخبارية -المعروفة بعلمانيتها وموقفها المعـادي للبابا- نجد أن تغطيتها للحدث كانت أقرب للتعبئة والإثارة منها إلى الحياد والموضوعية، حيث أكدت أن هذه ليست هي المرة الأولى التي ينتقد فيها البابا بنديكت الـسادس عـشر الإسلام[1] -باعتباره لاهوتيًا محافظًا- وأشارت في هذا الصدد إلى موقفه المعادي لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي باعتبارها تنتمي لدائرة ثقافية تختلف عن تلك التي تنتمـي إليهـا دول الاتحاد، وركزت التغطية بشكل عام على التصريحات المثيرة للبابا وردود الأفعـال تجاهها.

في الوقت ذاته، جاءت تغطية صحيفة New York Times لتدين بشدة ما ذكـره البابا في تلك المحاضرة واصفة تصريحاته بأنها "خطيرة" و"مأسـاوية"[2] ومطالبـة إيـاه بضرورة الاعتذار للمسلمين.

على الجانب الآخر، ومثل سابقيها، أدانت صحيفة Guardian Unlimited البابـا بسبب تلك التصريحات واصفةً إياه بالخطأ[3] ومتهمةً إياه بتجاهل معتقدات الآخرين وإثـارة الخلاف بين الأديان[4]، كما اهتمت الـGuardian بتغطية ردود الأفعـال العالميـة تجـاه المحاضرة[5].

---

[1] BBC News: Pope Benedict XVI an Islam, Friday, 15 September 2006
[2] New York Times: Pope owes 'deep' apology to Muslims, Saturday, 16 September 2006
[3] Guardian Unlimited: Papal fallibility, Saturday, 16 September 2006
[4] Guardian Unlimited: A man with little sympathy for others' faith, Saturday 16 September 2006
Guardian Unlimited: He is mocking people's beliefs, Saturday 16 September 2006
Guardian Unlimited: Villains of the Vatican, Tuesday, 19 September 2006
[5] Guardian Unlimited: World reaction to Pope controversy, Monday, 18 September 2006
Guardian Unlimited: Pope has joined US crusade, says Iran, Tuesday,19 September 2006

كذلك ركزت CNN على ردود الأفعال الغاضبة -خاصة تلك العنيفة منها- مثل رد فعل القاعدة وجماعة الإخوان المسلمين وخاطف الطائرة التركي وتهديده للبابا بالقتل وغيرها من الأخبار.[٦]

وفي حين اهتمت بعض الصحف بالتعبئة وإثارة الضجة ومتابعة ردود الأفعال حول المحاضرة، اهتمت بعض الصحف الأخرى، مثل الـTime، بتحليل مضمون الخطاب أو المحاضرة ذاتها، حيث ربطت في إحدى مقالاتها بين خطاب البابا وقضية إسلام العديد من المسيحين في الغرب أو "إجبارهم على الإسلام forced conversion"[٧] على حد قولهم، كما تطرقت لبحث قضية العلاقة بين الإسلام والإيمان والإرهاب faith-based terror[٨]، والإسلام والعقل والعنف[٩]. بالإضافة لذلك فقد أثارت تساؤلاً هامًا حول فشل جهاز العلاقات العامة والخارجية للبابا وكيف أنه لم يتنبأ بمثل هذه الأزمة وكيف يمكنه التغلب عليها[١٠].

وبالمثل جاءت أغلب الصحف والمواقع الأخرى مثل Washington Post وHerald Tribune و NBC وغيرها من الصحف والمواقع التي لم تبتعد تغطيتها كثيرًا عما سبق.

---

[6] CNN: Al Qaeda threat over Pope speech, Monday, 18 September 2006
CNN: Turkey: Pope safe despite hijack, Wednesday, 4 October 2006
[7] Time: A forced argument on forced conversions, Saturday, 16 September 2006
[8] Time: Pope tackles faith and terrorism, Wednesday, 13 September 2006
9 Time: The Pontiff Has a Point, His take on Islam, however clumsy, raises tough truths about reason and religion, Sunday, 17 September 2006
Time: Does Islam Flout Reason Why the Pope's Case Is a Flimsy One, Tuesday, 19 September 2006
[10] Time: How the Pope's PR Machinery Failed, Tuesday, 19 September 2006

ردود الفعل الفرنسية بين الشجب والتصعيد والتوفيق

أ. ياسمين زين العابدين*

تستعرض هذه الورقة فيما يلي ردود الفعل الفرنسية -الرسمية وغير الرسمية- قِبَل المحاضرة التي ألقاها البابا بنيديكت السادس عشر بقاعة المحاضرات بجامعة ريجنسبرج بألمانيا في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان "العقل والإيمان في التقاليد المسيحية والحاضر المسيحي"، والتي أثارت آراؤه بها حول الإسلام ردود فعل غاضبة في العالم الإسلامي.

هذا، وقد جاءت ردود الفعل الفرنسية متباينة إلى حد كبير بشكل يسمح بتقسيمها إلى ثلاثة اتجاهات رئيسة؛ يعبر **أولها** عن رفض تام واستنكار لما جاء به البابا في محاضرته، وذلك ليس من جانب المسلمين الفرنسيين وحدهم، ولكن من جانب فرنسيين مسيحيين أيضًا، ينتمون إلى الكنيسة الكاثوليكية. وكان من بين حيثيات هؤلاء أن ما قاله البابا ما هو إلا زلة تحوي مغالطات كبيرة ليس لها إلا هدف وحيد وهو بيان ارتباط المسيحية وحدها بالعقل، ومن ثم؛ لا يمكن أن يملك المسلم خطابًا عاقلاً. هذا بالإضافة إلى بيان أن العنف وسيلة الإسلام الوحيدة للتعبير؛ حيث استشهد بنيديكت بقسم من حوار (ربما جرى عام ١٣٩١ على مقربة من أنقرة) بين الإمبراطور البيزنطي مانويل الثاني باليولوغوس، ومثقف فارسي مسلم في موضوع المسيحية والإسلام، والحقيقة المتضمنة في كل منهما. وركز على نقطتين أساسيتين تخصان الإسلام؛ وهما: وصفه الله عز وجل في "المذهب الإسلامي" (وليس الدين) من أن التصعيد المطلق لله عبارة عن مفهوم لا يتفق ولا يتماشى مع العقل والمنطق، ولا يمكن فهمه، وأن إرادته لا ترتبط بأي واحدة من فئات المنطقية، ولا حتى فئة المعقول، وأن سيدنا محمد لم يأت إلا بكل ما هو شر ولا إنساني، مثل أمره بنشر العقيدة التي يبشر بها بالسيف.

والاستشهاد هنا ليس له إلا أحد معنيين؛ **الأول**- تأييد موقفه، **والثاني**- نقد ذلك الاستشهاد، ولا يوجد هناك ما يسمى باستشهاد لا يعبر عن رأي كاتبه بالمعنى الذي حاول بنيديكت التبرير به: فالكاتب هو الذي يستشهد. وقول البابا إن هذه العبارات لا تعبر عن

---

* باحثة في العلوم السياسية ومعيدة بجامعة المستقبل.

رأيه الشخصي -في الوقت الذي يؤكد صلب المحاضرة أنه يعنيه- يضعه في مصاف أولئك الباحثين الذين يضعون أفكارهم على لسان غيرهم حتى لا تحسب عليهم خشية عواقبها؛ وهو ما اعتبره اثنان من الصحفيين الكاثوليك (كريستيان تيراس وباسكال جانين) -في مقال لهما نُشر في مجلة Golias بتاريخ ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦- أنه في حد ذاته افتقار للحكمة والعقل من جانب البابا. وأشارا إلى عدم وضوح وصحة الكثير من أفكاره التي وردت في هذه المحاضرة؛ حيث تجاهل أو جَهَل -من وجهة نظرهما- أهمية دور الثقافة العربية الإسلامية التي ترجمت وتواصلت مع الروم والفرس والهنود من خلال القرآن من ناحية، وأهمية دور العلماء والمفكرين المسلمين بالنسبة للغرب المسيحي من أمثال ابن رشد وابن سينا من ناحية أخرى، وهو ما يستحيل معه ربط الإسلام بالعنف بأي حال من الأحوال.

لذا، اتهم بعض المفكرين الفرنسيين -من أمثال جون ماري جوديل Jean-Marie Gaudeul - البابا بأنه بخطابه هذا يقود إلى صدام حقيقي بين الحضارات؛ حيث إن القادة المسلمين على قدر رغبتهم في إنهاء أو تجاوز هذه الأزمة بشكل مُرضي، إلا أنهم لن ينسوا أن بابا الفاتيكان قد أسرد معلومات خاطئة عن الإسلام، وأنه استشهد على ذلك بحوار هامشي وأعطى له أهمية كبيرة، فبذلك أيقن المسلمون أن البابا يكرههم ويعاديهم علانيةً، وهو ما لا يليق بمكانته كحبر أعظم للكنيسة العالمية التي من المفترض أنها رمز لحب الله بالنسبة للجميع.

على صعيد آخر، رفض مسلمو فرنسا وممثليهم ومفكريهم تصريحات البابا، مؤكدين على أن القرآن والتراث الإسلامي لم يأمرا بنشر الإسلام بحد السيف، كما لم يأمرا باعتناق الإسلام بالإكراه، بل أمر القرآن بالحوار اللين وتقديم الموعظة الحسنة، وهو ما يعرفه البابا جيدًا.

أما عن **الاتجاه الثاني**؛ فيمثله أصحاب ردود الفعل التأييدية التصعيدية لما جاء به البابا في محاضرته، ومن أبرز هؤلاء روبرت ريديكير -أستاذ الفلسفة في إحدى المدارس الثانوية في تولوز- الذي نشر مقالاً في جريدة لو فيجارو الفرنسية بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦ تحت عنوان: "في مواجهة التخويفات الإسلاموية، ما الذي يجب أن يفعله العالم الحر؟" (Face aux intimidations islamistes, que doit faire le monde libre?)، وقد أسفر هذا المقال بدوره عن ردود أفعال أكثر حدة من التي أسفرت عنها

محاضرة بابا الفاتيكان، سواء بين المسلمين أو غيرهم داخل العالم الإسلامي وخارجه. حيث قال ريديكير إن القرآن كتاب يحرض على العنف، كما وصف النبي محمد بـ"أستاذ فن الكراهية ومحارب لا يرحم اعتاد على السلب، وقاتل لليهود ومتعدد الزوجات"، على عكس السيد المسيح الذي يعتبر "أستاذ المحبة". وأشار إلى أن الحياة الثقافية الأوروبية سمحت لنفسها بأن تخاف من الإسلام الذي يحاول أن يدمر شيئًا يُعد أعز ما في الغرب ولا يوجد في أي بلد إسلامي، ألا وهو حرية الفرد في التفكير والتعبير عن نفسه.

كما أيدت بعض الصحف الفرنسية موقف بنيديكت بشكل عام -بصرف النظر عن مفردات خطابه ومدى صحة معلوماته- معللين ذلك بأن "قائد الكنيسة الكاثوليكية لا يمكنه أن يظل صامتًا، دون أدنى رد فعل، أمام ما يحدث للمسيحيين على أرض الإسلام في عالمنا المعاصر. ففي تركيا، قُتل ثلاثة قساوسة عقب اندلاع أزمة الرسوم الكاريكاتورية في الصحيفة الدنماركية، كما تُحرق الكنائس في باكستان وفي نيجيريا، وغيرها الكثير من أعمال العنف التي لا يستطيع المسئولون المسلمين إنكارها. أما عن الحوار بين الأديان والعمل الفكري؛ فيمكنهما أن يكونا مثمرًا إذا لم يفسح المسلمون المعتدلون المجال أمام الإسلاميين الأصوليين".

بالنسبة **للاتجاه الثالث**؛ فهو اتجاه توفيقي ذو رافدين؛ **الأول**- يسعى إلى تقديم فهم لما وراء خطاب بنيديكت مبينًا أنه لم يقصد الإساءة بالمعنى الذي وصل إلى أذهان المسلمين، أما **الثاني**؛ فقد عبر عنه الرئيس الفرنسي شيراك، في حوار له على قناة "أوروبا ١" عند سؤاله عن رأيه في غضب المسلمين من تصريحات بابا الفاتيكان، قائلاً إنه "يجب أولاً تجنّب إثارة ما يمكن أن يضع الشعوب وخاصة الأديان في مواجهة بعضها، وأن هناك مطلب وهو حوار الثقافات والحضارات وهذا بالتالي حوار سلام". وأضاف "بالنسبة إلى التصريحات التي تم الإدلاء بها والتي ليس لديّ بطبيعة الحال أي تعليق عليها، أريد بكل بساطة القول إنه يجب أن نكون منتبهين جدًا إلى عدم خلط الإسلام الذي هو دين كبير محترم ويجب احترامه، وبين الإسلام الراديكالي الذي هو موقف سياسي وليس دينيًا؛ فالأمران شيئان مختلفان".

"التأزيم المتكرر في حوار الثقافات: الحالتان الدنماركية والهولندية"

٨ ابريل ٢٠٠٨

تحرير: أ. محمد كمال

"التأزم المتكرر في حوار الثقافات:
الحالتان الدنماركية والهولندية"

أ.د. نادية مصطفى (مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

أهلاً بحضراتكم في هذه الحلقة النقاشية المحدودة في موضوع متجدد نجتمع باستمرار من أجل الحديث عنه، ولكن اجتماعنا للحديث عن هذه الأمور لا يعني أنه ليس هناك حركة في خارج قاعات الدرس والتفكير للتعامل مباشرة مع مثل هذه الأزمات المتكررة. وما أقصده بالأمور المتكررة هو تلك الأزمات التي تواجه مسار الحوار بين الثقافات وأيضًا الحوار بين الأديان باعتبارها حوارات هامة تمثل ظاهرة أساسية من الظواهر التي يهتم بها الكثيرون سواء على مستوى الرسمي الوطني أو الجماعي، أو على مستوى المؤسسات الفكرية والبحثية بل والمدنية أيضًا، وبالرغم من هذا يحدث أن تتكرر الأزمات، وشاهدنا خلال خمس سنوات الماضية أزمات متكررة. ويجب أن نشير إلى أن هذه الأزمات ليست خاصة فقط بالحوار الإسلامي-المسيحي سواء على المستوى الثقافي أو على المستوى الديني بين الدائرة العربية ودوائر غربية مناظرة، ولكن الأهم أن هذا الأمر ملحوظ أيضًا على مستوى الدوائر الوطنية الداخلية، حيث شاهدنا في مصر بصفة خاصة أزمات متكررة في الداخل سواء أسميناها أزمات في الحوار الإسلامي-المسيحي الداخلي، أو الحوار بين المواطنين المصريين المنتمين إلى الإسلام أو المسيحية.

لقد سبق وأن تصدى برنامج حوار الحضارات -وهو الآن برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات- خلال الثلاثة أعوام الماضية للأزمة الأولى التي تفجرت بسبب الرسوم الدنماركية في عام ٢٠٠٥، وأيضًا للأزمة التي ترتبت على تصريحات بابا الفاتيكان بنيديكت السادس عشر عن الإسلام أيضًا، وأيضًا عقدنا حلقتي نقاش حول الأزمات على الصعيد الوطني المصري التي تفجرت على نحو كبير جدًا خلال الثلاثة أعوام الماضية وظلت تتكرر على مستويات أقل.

وقد ترددنا هل نعقد حلقات نقاش أخرى ومرة ثانية وثالثة حول أزمة تتكرر ولا نجد جديدًا يقال فيها. ثم قررنا أن تُعقد هذه الحلقة ويكون لها هدف محدد هو **بيان الفروق بين الأزمة الدنماركية والأزمة المترتبة على أمور أخرى في هولندا**، وأيضًا الفروق بين

هاتين الأزمتين والأزمات السابقة لهما. فهل هناك فروق أم ليس هناك فروق حول هذا الأمر؟

وأود أن أشكر د.باكينام الشرقاوي شكرًا كبيرًا على إعدادها ورقة العمل الخاصة بهذه الحلقة النقاشية، وهي مسئولة الاتصالات والأنشطة الخارجية في برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، وهي التي أعدت لهذه الحلقة وسأترك لها لتقدم الفكرة الأساسية لها.

وأشكر أيضًا د.سيف الدين عبد الفتاح نائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وسوف يشارك معنا ومعكم في النقاش عقب كلمة د.باكينام الشرقاوي.

أرحب أيضًا بضيوفنا، ولا أريد وصفهم بالأجانب ولكن يمكن القول أنهم أخوتنا وزملاءنا الإعلاميين والأكاديميين من هولندا ومن أماكن أخرى، الذين يحملون معنا همَّ التصدي للحملات المسيئة للأديان وللإسلام بصفة خاصة في محاولة لبناء جسور التفاهم بين شعوبنا في المنطقة العربية والإسلامية، والشعوب الأوروبية بصفة عامة وفي هولندا بصفةٍ خاصة، الذين يريدون أن يعرفوا أكثر عن الإسلام والمسلمين، والذين لهم من القيم والموضوعية ما يجعلهم يعرفون حقوق الأديانِ في الاهتمام، وكيفية أن المساس بها يمكن أن يؤثر على العلاقات بيننا وخاصة إذا ما وُظِّف ذلك سياسيًا.

أرحب بهم جميعًا وبدكتور كورنيليس هولسمان مدير مركز التفاهم بين الشرق والغرب حيث يوجد بيننا تعاون كبير في هذا الأمر. وأحيي اهتمامه ونشاطه الكبيرين في هذا المجال، لتقديم صورة موضوعية وعلمية ومنظمة للأوروبي وللهولندي بصفةٍ خاصة حول الأوضاع في بلادنا، وحول الإسلام والمسلمين، وقد تفضل مشكورًا د.كورنيليس بتقديم مجموعة من الأوراق التي كتبها بالإنجليزية، والتي يبثها على موقع المركز ويتم تداولها على نطاق واسع بين القراء في أماكن عديدة، وهي تقدم وجهات نظر نحن نحترمها ونقدرها.

وشكرًا لحضراتكم.

<u>أ.د. باكينام الشرقاوي (أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية):</u>

انطلقت الحلقة النقاشية من فكرة رئيسية مؤادها أن توقيت ودلالات تكرار حدوث مثل هذه الأزمات، وبينها إعادة نشر الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم)،

وكذلك الفيلم الهولندي المسئ للإسلام المقدم من النائب الهولندي "جيبرت فليدرز"، كل ذلك يعطي دلالات على وجود أزمة متجددة أو ما اصطلح تسميته أستاذنا الدكتور سيف الدين عبد الفتاح بـ"التأزيم المتكرر في حوار الثقافات". فحوار الثقافات أصبح يمر بحالة من الأزمة أو التأزيم في ظل هذه الأزمات المتكررة والتي تعبر ليس فقط عن خطاب صادر عن أقلية متشددة تظهر هناك، وإنما تعبر بالفعل عن أزمة هيكلية لها جذور عميقة في الطرفين، فلا نلقي اللوم على طرف دون آخر. وهو ما يدعو للنقاش والبحث في هذه الأزمات المتكررة.

إذن هنا نتحدث عن التأزيم المتكرر في الحوار بين الثقافات: الحالتين الدنماركية والهولندية، دون أن يعني ذلك أننا نتحدث عنهما بشكلٍ منفرد، وإنما سيتم وضعهما في سياق عام من تجدد هذه النوعية من الأزمات في حوار الثقافات. مما يعني في النهاية أن مفهوم حوار الحضارات أو مفهوم حوار الثقافات يعاني من مشاكل لابد من النظر إليها، ولابد من إعادة التفكير في كيفية مواجهتها، وما هي الجذور الحقيقية أو الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها؟ وهذا هو السياق المفترض أن تدور حوله بإذن الله هذه الحلقة النقاشية.

وفي الورقة المقدمة لحضراتكم يوجد عدة مؤشرات خطيرة على الأزمة، ففي شهر يناير من عام ٢٠٠٨ بالدنمارك ظهرت عدة مؤشرات خطيرة منها: مظاهرة ضد المسلمين، مسابقة تعلن عن رسوم بها إساءة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، إضافة إلى إعادة نشر الرسوم، وبالتالي نحن لسنا فقط أمام خطاب متطرف بالساحة الأوروبية وإنما نحن أمام ظاهرة لابد من النظر في أسبابها وسبل مواجهتها، ومن هنا نفترض أن هذه الحلقة سنناقش أربعة محاور رئيسية هي:

المستوى الأول: الأسباب.

المستوى الثاني: مواقف الأطراف المتداخلة في هذه الأزمات.

المستوى الثالث: القيم المطروحة للنقاش ومحل الاختبار في هذه الأزمات.

المستوى الرابع: أجندة العمل، وفي اعتقادي أن هذا هو الأهم، والذي يجب أن تركز عليه حلقة النقاش لمعرفة ماذا يجب أن نفعل في المستقبل لمنع تكرار مثل هذه الأزمات؟ حتى نحد من هذه الفجوة التي تتزايد بين الثقافات، بعكس ما نطمح إليه من

جهود متواصلة لدى أكثر من طرف أكاديمي وثقافي وحكومي وشعبي حول الحديث عن أهمية حوار الثقافات والتواصل الحضاري. هذه الفكرة التي أصبحت محل اختبار شديد في هذه الأونة، ولذلك لابد -ليس فقط الحديث عن الأسباب المؤدية للمشكلة- وإنما الخطوة الأهم، هي كيف يمكن أن نحل هذه المشاكل؟ وما هو برنامج العمل الذي يمكن أن نوصي به كمجموعة من المثقفين المصريين المهتمين بحوار الحضارات والداعيين للتواصل مع مختلف الثقافات؟ على أن يكون قائمًا على خطوات علمية مدروسة، يكون لها بالفعل قدر كبير من الفاعلية افتقدناه في أزمات أخرى.

فهذه هي الأزمة الثالثة في غضون ثلاث سنوات منذ بداية نشر الرسوم، ثم تصريحات بابا الفاتيكان ثم أخيرًا إعادة نشر الرسوم، والفيلم الهولندي. حيث كانت ردود الأفعال كل مرة تأتي على نحو لا يقي من تكرارها وحدوث أزمات مماثلة. إلا أنه الآن يجب أن نقف لنقول ماذا يجب أن نفعل لنكون أكثر فاعلية وأكثر إيجابية من أجل منع مثل هذه الأزمات ومن أجل تواصل حقيقي بين الحضارات حول أسس من التفاهم والاحترام؟

فيما يتعلق بمستوى الأسباب يمكن أن نضع بعض الأمثلة، وأعتقد أن أهم سبب هو ذلك المتعلق **بالاختلاف في توازن القوى**. فنحن نتحدث عن مناخ داعٍ للتوتر بسبب اختلال توازن القوى بين الحضارات؛ خاصة الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية. هذا الاختلال يدعو الأطراف الغربية التي تشعر بميل ميزان القوى لصالحها، وتشعر أنها الحضارة المنتصرة سواء بقصد أو بدون قصد، وسواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتحدث بنوع من الاستعلاء الثقافي فترى أنه بما أنها الأقوى فهي الثقافة الأجدر بالاحترام، وهي الثقافة الأصلح للانتشار، حتى وإن بدا ذلك فقط في خلفية من يتحدث وليس بشكل مباشر. وعلى الجانب الآخر (الإسلامي)، تسود خطابات تبريرية دفاعية تجسيدًا للشعور بهذا الضعف والاختلال في توازن القوى مع الطرف الحضاري المقابل، وأعتقد أن ذلك أحد أهم أسباب 'هيكلية التأزم' الواقع في الحوار بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية وخاصة الأوروبية فيما يخص الجانب الثقافي؛ إذ ربما في الجانب الأمريكي، تبدو المشكلة ذات أبعاد سياسية بشكل أكبر، بينما في الجانب الأوروبي نجد الأبعاد الثقافية أكثر حضورًا وتأثيرًا في فكرة الحوار ما بين الحضارات.

ثم أعتقد أن هناك مجموعة أخرى من الأسباب متعلقة **بدور الإعلام** حيث الدور السلبي له في هذا الإطار، والذي يرجع لأسباب وعوامل مختلفة منها: سيطرة دوائر معينة على الإعلام، وانجذاب وسائل الإعلام لكل ما هو شاذ عن الطبيعة؛ كذلك فكرة أن هناك خطاب عدائي متطرف للإسلام يجذب وسائل الإعلام لكي تغطيه ويجذب العديد من المتطرفين لاستغلاله كي يلتفوا الأنظار الإعلامية إليهم. وبالتالي، فإن الإعلام يلعب دورًا سلبيًا في هذه المسألة.

المجموعة الثالثة من الأسباب هي **اللحظة التاريخية التي تمر بها المجتمعات الغربية وبالذات الأوروبية**؛ حيث التواجد المسلم في المجتمعات الأوروبية والذي أصبح كبيرًا كمًا ونوعًا في القارة الأوروبية. وبالتالي فإن ذلك يثير تساؤلات في وقت تتسع فيه مشاريع مختلفة ذات صلة بالاتحاد الأوروبي، وذلك في ظل اتجاهات لتحديد ما هو الاتحاد الأوروبي؟ ما هي الهوية الأوروبية؟ فتتلاقى فكرة إعادة النظر في الهوية الأوروبية والتمدد شرقًا مع وجود أقليات مسلمة في أوروبا، ليعاد التساؤل حول كيف يمكن أن يؤثر وجود هذه الأقليات على هوية المجتمعات؟ كيف يمكن أن تؤثر على الطبيعة الحضارية الثقافية المعهودة في الذهنية الجماعية الأوروبية؟ وتفاعل كل ذلك حول فكرة تأجيج مثل هذه النوعية من الأزمات.

بالنسبة للمستوى الثاني وهو مستوى الأطراف، فإن الأطراف الإسلامية الرسمية أو الشعبية نجدها في الأزمة الأخيرة ربما كانت أكثر هدوءًا فلم يحدث كما حدث في الأزمات السابقة رد فعل عنيف، وإن استمرت المظاهرات والدعوات إلى المقاطعة الاقتصادية، إلى جانب الخطاب الرسمي المندد، إلا أننا نلحظ نوعًا من الهدوء النسبي مقارنة بالأزمة الأولى والثانية.

على الجانب الأوروبي، أجد ملاحظة شديدة الأهمية وهي ضرورة التمييز بين الموقف الهولندي الرسمي والموقف الدنماركي الرسمي، فأعتقد أن موقف الحكومة الهولندية كان إلى حدٍ ما أكثر اتزانًا وموضوعيةً وقدرةً أو إبرازًا للرفض، ومحاولة لمحاصرة المشكلة واحتوائها من بدايتها. وذلك على عكس الموقف الدنماركي والذي أعلن رفضه ولكن جاء بوتيرة أكثر استخفافًا وأقل مثابرة، وهو ما كان متوافرًا لدى الطرف الهولندي.

أما المستوى الثالث والخاص بالقيم، فإن هناك سؤال رئيسي يثار دائمًا في الموضوعات المتعلقة بحوار الحضارات وهو المتصل بوجود مشترك إنساني قيمي تتفق كل الحضارات حوله؛ حيث أصبحت حتى هذه البديهية محل اختبار في الأزمات المتكررة.

فتظهر على الساحة الأوروبية قيمة حرية التعبير، وفي المقابل قيمة احترام المقدس، وما هو المقدس الذي يجب أن يكون ضابطًا ليضع حدًا لمثل هذا الحديث عن حرية التعبير، لأن حرية التعبير في النهاية لها ضوابط ولها حدود، وهناك خلاف كبير بين الحضارات حول هذه الضوابط والحدود، وهو الأمر الذي يجعل حتى القيم والمفاهيم الأساسية مثل حرية التعبير محل اختبار في مثل هذه الأزمات.

أخيرًا هناك مستوى أجندة العمل، وهي مهمة هذه الحلقة النقاشية، ولكني أضع بعض المقترحات البسيطة المبدئية والتي قد نتناقش حولها أو نضيف إليها أو نرفض بعضها وهي:

- ضرورة إيجاد همزة تواصل بيننا وبين الغرب؛ إذ أن التعامل مع الغرب دائمًا ما يتم ككتلة واحدة، وهو أمر طالما تم التنبيه إليه؛ إذ يجب الالتفات إلى أنه داخل الغرب وبين الأوروبيين دوائر كثيرة معتدلة لها توجه عقلاني وتقبل الآخر، وتتمتع بوجهة نظر موضوعية، وأعتقد أننا لابد أن نتفاعل بشكل كبير ومؤسسي ودائم مع مثل هذه الأصوات على الطرف الغربي، ليكون هناك التقاء ما بين الأصوات العاقلة في الغرب والأصوات العاقلة في العالم الإسلامي من خلال تواصل مؤسسي له ديمومة لنستطيع أن نحتوي الأمور ونكون بمثابة خط واقي أمام ظهور مثل هذه الأزمات أو لاحتوائها في بداياتها.

- على البعد الدبلوماسي فأعتقد أنه يجب أن تتحد الجهود الدبلوماسية في العالم الإسلامي للدعوة لاستصدار بعض المواثيق الدولية -ولا أدعي أنني خبيرة في القانون الدولي- لتدعو لاحترام الأديان وتعتبر هذا الاحترام جزء من التراث الإنساني المشترك. فنحن ندعو لاحترام التراث الإنساني المشترك، أفلا يجب أن ندعو أيضًا لاحترام الأديان المختلفة في التجارب الحضارية المختلفة؟

- أعتقد أيضًا أن المقاطعة الاقتصادية يمكن أن تكون سبيل في مواجهة بعض الأطراف التي تصمم أو تزيد في تصميمها على الاستمرار في نفس النهج القائم على استعداء المسلمين.

- أيضًا لماذا لا ندعو لمؤتمر دولي تكون ساحته أوربا؟ تُدعى له الوجوه أو معظم الوجوه الإسلامية ذات الوزن الكبير، التي تستطيع بالفعل أن توصل الخطاب الإسلامي إلى الساحة الأوروبية على أن يتم تغطيته من مختلف الدوائر الإعلامية.

- وأخيرًا أدعو إلى كثرة تواجد المسلمين في دوائر الإعلام الغربية. بمعنى أنه إذا جاءت دعوة لأي طرف لكي يتحدث في أي وسيلة اتصال من وسائل الاتصال الجماهيرية أو الإعلام أو ما إلى ذلك فإنه لابد أن نستفيد من هذه الفرصة، لأن الإعلام هو الساحة الأولى التي يتم فيها تشويه صورة المسلمين، وأعتقد أن تكثيف وجود المسلمين على هذه القنوات سيكون له رد فعل إيجابي.

وفي النهاية، أشكركم وأتمنى أن تكون هذه الحلقة النقاشية فعلاً بمثابة بداية لتشكيل ورقة عمل عملية وموضوعية لما يمكن أن نقوم به كمجموعة من الأكاديميين والمثقفين المصريين في محاولة لمواجهة مثل هذه الأزمات بفاعلية وبإيجابية في نفس الوقت.

وشكرًا.

أ.د. نادية مصطفى:

شكرًا د. باكينام، وأعتقد أن ورقة العمل المعدة للندوة طرحت أربعة محاور للنقاش هي أسباب تكرار الأزمات، بمعنى أننا لا نتحدث عن الأزمات في ذاتها وإنما التكرار والتوقيت وكيف تمت إدارة الأزمات الأخيرة؟ وما هو محك هذه الأزمات؟ أي منظومات القيم ثم بعض المقترحات. هذه أربعة محاور وأريد أن أضع بعض الخطوط على ما سبق وقدمت به أيضًا هذه الحلقة وهي:

أننا نتحدث في إطار برنامج للدراسات الحضارية في نطاق كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ أي في نطاق اسهامات متخصصي العلوم السياسية، وفي هذا الإطار أود أن أضيف سببًا لما ذكرته د. باكينام، وهو مطروح للنقاش وممكن إضافة غيره، وهو **التسييس** حيث أن الأمور المتصلة بالثقافة والدين الآن ليست منفصلة عن السياسة، ولم

تكن أبدًا منفصلة عن السياسات الداخلية أو الخارجية في أي دولة وأي وقتٍ كان، خصوصًا في دائرتنا.

أود أن أقول إن التسييس هو التوظيف السياسي لأمور متصلة بالأديان والثقافات لإدارة علاقات بين أطروحات مختلفة القوة، وفي المطامح وفي الأهداف، وهو ما يجب أن يؤخذ في الحسبان، ولهذا لنا أن نتساءل لماذا هذا الصعود الكبير على غير ما كان قائمًا من قبل لأمور الأديان والثقافات خلال العشر سنوات الماضية؟ وإن كانت موجودة دائمًا إلا إنه لم يجر توجيه النظر إليها بالشكل الذي يجري العمل به الآن.

وسوف نفتح باب النقاش الآن لمداخلات وإسهامات الأساتذة الأفاضل.

د. صلاح عبد الكريم (نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار):

أود أن أضيف سببًا إلى الأسباب التي قدمتها د. باكينام والتي تفضلت بإضافتها أ.د.نادية مصطفى. فنحن بحكم تجاربنا مع معالجة هذه المشكلة وجدنا أننا نتهم الإسلام والمسلمين ونحاول أن نستغرق في تفسير الأسباب والدوافع التي تجعل المسلمين مكروهين في الغرب.

وفي هذا الإطار، أود أن أضيف **البعد الديموجرافي**، فالمجتمع في الغرب يشعر أنه مجتمع مهدد. في الماضي كانت الحالة مريحة ومستقرة، فكان هناك معسكر الأعداء ومعسكر الأصدقاء والمعسكران لا يختلطان ولا يحتاج أحدهما للآخر. ويمكن فهم الرؤية الغربية إذا ما قسنا على هذا المثال: في الصين مثلاً نعلم أن تعدادهم حوالي ١,٥ مليار نسمة إلا أن ذلك الأمر لا يضيرنا في شيء فلا يوجد مشكلة لأن الصين على بعد ٥٠٠٠ كم عنا، ولكن إن كنا مجتمع قريب من الصين ويعاني الهجرة الصينية، لتسبب ذلك في مشكلة وإذا كنا محتاجين للصينيين، لعقَّد ذلك المشكلة أكثر، وإذا طبقنا ذلك على الحالة السكانية /الديمجرافية بالغرب، سنجد أن الحداثة والمادية والفردية نتج عنها نتاج غريب جدًا؛ حيث نتج عنها أنه ليس هناك أطفال. الأوروبيون لا يرغبون في الزواج وإذا تزوجوا لا ينجبون، وإذا ما أنجبوا فيكتفون بطفل واحد. فالمادية والفردية تجعل لديهم الرغبة في الحفاظ على مظهرهم، ونتج عن ذلك مشكلة ديمجرافية يقارنها الدارسون ويشبهونها بالفترة التي انتشر فيها وباء الطاعون في أوروبا الغربية، فمعدل المواليد الذي

يحفظ عدد السكان ثابت يتطلب ينجب كل زوجين (٢,١) طفل في المتوسط؛ بمعنى أن كل خمس أسر تنجب على الأقل أحد عشر طفلاً حتى يحدث توازن في عدد السكان، إلا أن الحادث هو أن معدل المواليد في أوربا الغربية (١,٣) ويصل هذا المعدل في بعض المجتمعات مثلما هو في أوروبا الشرقية إلى (١,١) ويمتد هذا النوع من المعاناة إلى استراليا، لدرجة أن وزيرة استرالية منذ عامين قالت إن الأستراليات يجهضن أنفسهن لحد الانقراض. وبالتالي أصبحت هناك مشكلة ديموجرافية في هذه المجتمعات نتيجة ندرة الإنجاب، وفي المقابل هناك إحصائيات تقول أن في بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٢ كان ٥٧% من المواليد مغاربة، فقط مغاربة ولا نتحدث عن الجنسيات العربية الأخرى أو الآسيويين، ولا يوجد لدى إحصاءات عن الفترة التي تلي ذلك.

وعلى جانب آخر، قرأنا مؤخرًا أن أكثر أسماء المواليد انتشارًا في إنجلترا هو اسم "محمد". وإذا نظرنا في هذه القضية سنجد أن لها شقين: وهما أن الإنجليز كباقي الأوروبيين لا ينجبون وكذلك أن أكثر الاسماء انتشارًا بين مواليد ما نسبته ٥% أو ٦% من السكان -وهي نسبة المسلمين في انجلترا- هو "محمد" وليس الأسماء التي كانت أكثر انتشارًا مثل "جون" أو "جاك". فنسبة الـ٥% أو الـ ٦% من السكان والتي تمثل المسلمين تفوقت في الإنجاب والتكاثر العددي على باقي الـ ٩٥% من السكان. بمعنى أدق أن القول بأن اسم "محمد" هو الأكثر انتشارًا بين أسماء المواليد في انجلترا يعني أن أغلب المواليد هم من السكان/المهاجرين المسلمين وليس من سكان المجتمعات الغربية من الأوروبيين وذلك على نحو ينبئ بأن هناك مشكلة ديمجرافية لا حل لها.

هناك مركز أخصائي تابع للاتحاد الأوروبي ذكر في دراسة أن الاتحاد الأوروبي في الفترة عام ٢٠٠٥ -وهو العام الذي صدرت فيه الدراسة المتعلقة بهذا الأمر- وحتى عام ٢٠٥٠ يحتاج إلى ٧٠٠ مليون مهاجر حتى تستمر الآلة الاقتصادية في أوروبا الغربية والاتحاد الأوربي تعمل بنفس الكفاءة. والأزمة أن أوروبا الشرقية وفي ظل الاتجاه التوسعي للاتحاد الأوروبي تعاني نفس المشكلة ويشار إلى أن الجنس الإسباني في أسبانيا والبرتغال وأمريكا اللاتينية بدأت تعاني أيضًا المشكلة ذاتها لدرجة أن أسبانيا مرشحة هي و١٩ دولة من الدول المتقدمة بأوروبا الغربية أن يقل تعداد سكانها بطريقة

تقارن بفترة انتشار الطاعون. وبعض الدارسين يقولون أن الحداثة تدمر نفسها أي أن الفكر المادي والفكر الحداثي يدمر نفسه.

وهناك بالغرب كنيستان أساسيتان الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة البروتستانتية؛ والفرق الأساسي بينهما هو المرجعية في التفسير. وتقف الكنيسة الكاثوليكية وحيدة في مواجهة هذا التيار الجارف من الفردية الناتجة عن القرن الذي قناة الـBBC الوثائقية "قرن الذات The Century of the Self" حيث وصل حب الغربيين لأنفسهم إلى أنهم دمروا أنفسهم في نفس الوقت وعلى مدى قرن من الزمان بمعنى "الإبادة Extermination". وأعذروني إن كنت استخدم هذه التعبيرات باللغة الإنجليزية لأني أود أن أدفع وأوضح هذه النقطة بقوة.

ومما سبق يتضح أن المشكلة ضخمة؛ فأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية بها نفس المشكلة، وكذلك الصين –بعد فترات طويلة من حكم "ماو تسي تونج" والذي كان يقول أن كل أسرة مسموح لها بمولود واحد– عانت من نفس المشكلة تقريبًا لمدة جيل أو جيل ونصف من الزمان. والمشكلة الحقيقية في الصين وجنوب شرق آسيا هي أنه بين كل سبع رجال هناك رجل لا يستطيع الزواج، وذلك بسبب أنه لا يجد أنثى ليتزوجها (أي هناك عدم تناسب بين أعداد الرجال وأعداد الإناث)، وذلك لأنه بعد عدة عقود من فترة قتل الأجنة الإناث وفي ظل عدم السماح إلا بطفل واحد أصبح الرجال أكثر من النساء. ويرجع ذلك أيضًا إلى أنه مع التقدم الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، أصبحت هذه المنطقة غير طاردة للسكان وهنا نعود لأصل المشكلة المتعلقة بأزمة الوجود الإسلامي في الغرب؛ حيث أنه بعد أن أصبحت منطقة جنوب شرق آسيا منطقة غير طاردة، أصبح المصدر الأساسي والوحيد للهجرة إلى أوروبا الغربية حفاظًا على الكفاءة الاقتصادية بها هو الهجرة القادمة من العالم الإسلامي، والذي مازالت معدلات المواليد فيه ورغم نظم تنظيم الأسرة ٤% و٥% وفي بعض البلاد ٦%.

وهناك مشكلة أخرى في الغرب وهي أن التقدم الطبي أدى لزيادة الأعمار وارتفاع نسبة الشيخوخة، لدرجة أنه يقال أن كل الغربيين –بما فيهم الأمريكيين البيض– كل منهم يتوقع أنه سيعيش آخر سبع سنوات من عمره مقعد (Invalid) ودون حركة أو عمل وذلك لأن التقدم العلمي جعله لا يموت. ويترتب على ذلك أزمة في الديمقراطية الاجتماعية.

وكذلك كان هناك في الخمسينيات والستينيات في فترة الازدهار (Booming Day) كل شخص ثري يستطيع أن يدعم من ٦-٧ عمال بينما النسبة الآن لا تتعدى ١:١ في أوروبا الغربية وكذلك في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة تقريبًا.

المسألة الأخرى هو أنه في مجتمع عنصري لابد وأن تظهر أزمة هوية ويتم الحديث عن خطر ثقافي، وهو ما يعكس أزمة في الديمقراطية الحقيقية؛ إذ أنه لا تستقيم الديمقراطية في مجتمع يعاني شيخوخة كهذه.

أ.د. نادية مصطفى:

لمس د. صلاح عبد الكريم نقطة مهمة جدًا فيما يتعلق بالمستوى الخاص بتكرار الأزمات التي تناقشها الحلقة وهي تلك المتعلقة بالوضع الديمجرافي في الغرب وانتقل بعد ذلك للحديث عن الأزمة الديمقراطية بهذه المجتمعات في ظل نقد الحداثة.

السفير/ نبيل بدر (مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون العلاقات الثقافية):

لا أريد أن أكرر ما ذُكر منذ لحظات حول المحاور الأساسية للنقاش...إلخ، وهو كله مفيد، وإنما أريد أن أبدأ كلامي باقتراح.

هذا الاقتراح الذي أتقدم به لهذه الحلقة النقاشية وهي لا يجب أن تكون جلسة عمل واحدة خاصة وأننا في مئوية جامعة القاهرة فإنه وجديرٌ بهذه الكلية بهذا المحفل العلمي أن يصدر كتابًا في هذه المناسبة يضم ما يتم التوصل إليه في ضوء المناقشات؛ بحيث يمكن أن يولد حوار متصل حول هذا الموضوع على المستوى الأكاديمي واستشهد في ذلك بدور الجامعات الأخرى حيث أذكر أنني حضرت مؤتمرًا كاملاً دوليًا كانت قاعدته تقرير على شكل كتاب أعدته جامعة "لاستر" بإنجلترا.

أما بالنسبة للأسباب، فإن الأسباب موجودة وسوف تولد مزيدًا من التداعيات.

فالسبب السياسي قائم وموجود وهناك دراسة أعدتها جامعة "كيستو" حول التوقعات لفترة حكم ما بعد "بوش" تتحدث عن العامل/العالم الإسلامي وكيفية التعامل معه، وهي وإن كانت تنتقد تصرفات إدارة "بوش الأبن"، إلا أنه لا شك أن هناك تواليًا وردود فعل تستمر في استثمار المسرح الدولي وإعداده لأعمال سياسية معادية للمسلمين ربما ليس بحكم الدين نفسه وإنما إعداد المسرح بطبيعة ملائمة لتحقيق مصالح معينة. الأمر الثاني

وهو ذُكر فهو الخاص **بالعامل الثقافي الموجود في أوروبا** نتيجة الهجرة والعامل الديمجرافي. العامل الثالث الذي أقترح إضافته لنقاشنا، وهو ما يمكن أن نطلق عليه **العامل الإسلامي- الإسلامي**؛ بمعنى آخر كيف يتعامل العالم الإسلامي مع هذا الأمر؟ فهناك معاملة تتسم بأنها مجزأة لا تحكمها نظرة شاملة للموضوع، تفتقد في كثير من الأحوال الفاعلية، وتقتصر على ترديد ما يمكن أن يتساوى مع خطب تلقى من المنابر، إنما دون منهاج علمي محدد، إضافةً إلى خطاب سياسي متراجع ومدافع، ولا أقصد بذلك أني أطالب بالاستعداء ولكن معاملة بالعمق الكافي. وقبل هذا وذاك معاملة تفتقد إلى أمانة التفريق بين أمرين هما:

- الإسلام كدين.
- الممارسة الإسلامية وما تحتمله من أخطاء، ويدخل في هذا الإطار الممارسة السياسية والثقافة والتعامل مع الآخر...إلخ.
- إلى جانب الخطاب الديني الذي يتعين عليه أن يحكم هذه الأمور. فكل هذه الموضوعات تدخل في نطاق موضوعنا الأساسي.

وإذا أخذنا في الاعتبار الساحة الأوروبية، فإننا نجد العيوب في الخطاب الذي يرتكز على أن العالم الإسلامي بطبيعته كاره للغرب وأن الغرب كذلك بطبيعته لا يقبله، وأنه لا توجد مساحات مشتركة بينهما.

هناك أمر آخر وهو **افتقاد المساحة الإنسانية** التي تجمع ثقافيًا ودينيًا وحضاريًا بين هذه الأمور. الأمر الثالث الذي أود الإشارة إليه وهو غالبًا ما ينظر إليه ويوصف بأنه مصادرة على الفكر وعلى موضوعيته وأن هناك أحكامًا مسبقة تنطلق دون نقاش. الأمر الرابع وهو **تشوه الصورة الإسلامية في واقع الممارسة التي ليس لها علاقة بالدين.**

وعودة إلى الاقتراح الذي بدأت به، فإنه يجب في هذا التقرير المقترح أن يُركز على التفريق بين الإسلام كدين والممارسة السلبية، بمعنى التمييز بين الدين كدين وما يدعو إليه والممارسة.

أشير بصراحة أيضًا إلى أنه ينبغي معالجة بعد آخر معالجة صريحة وليس فيها استعداء على أحد، أنا أعلم من واقع التجربة الأمريكية بالذات أن هناك من ينادي بأن هناك حلفًا يهوديًا-مسيحيًا- إن صح التعبير والذي سمى في بعض الأدبيات الصهيونية- المسيحية... إلخ وأن الإسلام يجب أن يكون خارج هذا النطاق، وهو أمر يجب مواجهته حيث يوظف توظيفًا خاطئًا إذ تجحد هذه الرؤية الدور الحضاري للإسلام وإسهاماته التي قدمها للعالم. وأود التأكيد على كلمة جحود الإسهام الحضاري الإسلامي للعالم لما ذلك الأمر من خطورة.

وفي خلاصة سريعة أود أن أقول أن المعالجة يجب أن تكون:

١- شاملة وصريحة.

٢- وأنه لا يجب أن يكون فيها استعلاء أو استضعاف.

٣- أن تتناول مناقشة القضايا المعاصرة بدءًا من الديمقراطية إلى وضع المرأة إلى آخر هذه القضايا الجدلية.

٤- أن تركز على المشترك وأن تحدده.

٥- أن تدعو إلى جهد عالمي لأن هذا الجهد هو الضامن لتحقيق السلام وتحقيق التنمية حيث يتعين أن تتوافر إرادة سياسية يمكن الدفع بها في هذا النطاق؟

أن تكون الثمرة التي ستأتي بها في شكل كتاب أو غيره بداية لسلسلة من الملفات.

أ.د. نادية مصطفى:

تم إعداد ما سبق من حلقات نقاش حول الأزمات السابقة للنشر في كتاب وكنا سندفع به إلى المطبعة ولكن حين استجدت هذه الأزمة منذ عدة شهور، فضلنا أن ننتظر لنتدارسها خاصة وأننا طرحنا في نهاية الحلقتين السابقتين سؤال: هل ستتكرر مثل هذه الأزمات؟ وكان هناك بالفعل إجماع بأن هذه الأزمات ستتكرر ولن تتوقف، وأنه يجب على كل الأطراف الاستمرار في بذل الجهود، ولذا فالسؤال الذي نجدده مرة أخرى هنا

فيما يتصل بالأسباب هو: ما أسباب التكرار؟ نريد أن نفكر معًا ما الذي يجعل هذه الأزمات تتكرر؟ وليس فقط أسبابها الهيكلية المتواجدة في اللحظة الراهنة.

د. كورنيليس هولسمان (مدير مركز التفاهم بين العرب والغرب):

شكراً على دعوتكم، وعلى تنظيمكم لهذا اللقاء، وعلى العمل المشترك بين برنامج الدراسات الحضارية ومركز التفاهم بين العرب والغرب في محاولة دائمة لتوضيح الصور المتبادلة، وأعرب عن سعادتي لتنظيمكم هذا اللقاء معنا.

بدايةً، إنه من المهم عندما تحدث مثل هذه الأزمات معرفة أهمية **الاستجابة السريعة**، من خلال التوجه إلى الإعلام مباشرةً، حتى يكون الرد مؤثرًا. وهذا ما قمنا به فقد كتبنا بعض التقارير التي نشرت في الإعلام عندما تفجرت هذه الأزمة بهولندا

فبعد هذه الأزمة التي وقعت في هولندا، قمنا بكتابة وثيقة وأرسلناها إلى رئيس البرلمان الهولندي، وأشير هنا إلى أهمية سرعة إرسال هذه الوثيقة للبرلمان. والأهم من ذلك هو الوفد الذي زار مصر منذ عدة أسابيع، وبيننا الآن أحد أعضائه، وكان مكونًا من رجال دين ممثلين لبعض الكنائس، وأيضًا لبعض المجالس الإسلامية؛ حيث قدموا بعد زيارتهم هذه تقريرًا وبيانًا إلى البرلمان، ساهم في توضيح الصورة وتكوين الموقف الهولندي، والذي يعد أفضل من الموقف الرسمي الدنماركي.

ولم تأت معارضة الفيلم من المسئولين الهولنديين فقط، وإنما أيضًا من الشعب الهولندي. وأبرز دليل على ذلك هو نجاح اللقاء الذي تم بين الوفد الهولندي الذي زار مصر من الأساتذة والناشطين الهولنديين وبين طلبة وباحثي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذي نظمه مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات ومركز التفاهم بين العرب والغرب عقب أزمة الفيلم. إن لقاءنا بطلابكم، كشف لنا عن وجهات نظر أخرى للمجتمع المصري، وكان هذا من أهم اللقاءات التي حضرها الوفد الهولندي في القاهرة.

كما أشيد بالعديد من ردود الفعل التي جاءت من أساتذة مصريين وكانت سريعة ولهذا كانت فعالة، وخاصةً ردود الدكتور/ حسن وجيه (أستاذ لغويات التفاوض الدولي بجامعة الأزهر)، والأستاذ/ فاضل سليمان (رئيس مؤسسة جسور) فقد كتبا ردودًا متميزة ونشروها على المواقع الالكترونية وأرسلوها لوسائل الإعلام الهولندية. بالإضافة إلى

الخطاب الذي أرسلته وقدمت فيه حججًا تدحض توظيف الفيلم الهولندي للآيات القرآنية الخاصة بالقتال وكيف تم استخدامها للترويج لأن الإسلام دين عنف وإرهاب، فقمت بتوضيح كيفية استخدام المسلمين لهذه الآيات في سياقاتها الصحيحة. وأؤكد أن ردود الأفعال هذه جاءت سريعة وأثّرت على المجتمع الهولندي.

أ.د. بليس فان بالن (أستاذ جامعي هولندي):

في البداية، أود التعليق على ما ذكره سعادة السفير، حول ضرورة التمييز بين الإسلام وسلوك المسلمين. وأعتقد أن هذه هي النقطة الأساسية التي تتعلق بأزمة الرسومات والفيلم المسيء للإسلام، لأنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، صار الغرب ينظر إلى العالم العربي على أنه مصدر تهديد، ليس بسبب الإسلام، وإنما بسبب سلوك بعض المسلمين. وهذا هو سبب قيام فيلدرز بنشر فيلمه، فهناك شعور بالخوف منتشر، ليس فقط في هولندا، وإنما أيضًا في كل أوروبا الغربية بسبب زيادة أعداد المسلمين في أوروبا الغربية.

وقد لاحظت هنا في مصر، بأن الكثير من الناس ليست لديهم فكرة كافية عن أحوال المسلمين في أوروبا وفي هولندا تحديدًا. ولذا أجد أنه من المهم، عقد لقاءات حوارية بين الطلبة المصريين هنا، وبين طلبة من الجامعات الهولندية، حتى يفهم كل طرف حياة المصريين هنا في مصر، وحياة المسلمين في أوروبا الغربية.

إن في هولندا ما يزيد على ٤٥٠ مسجدًا، وهناك ٥٠ مدرسة إسلامية، وهناك جامعة إسلامية في هولندا في "نوتردام". كذلك هناك أعضاء مسلمون في البرلمان الهولندي. وهذا كله يدل على أن المسلمين في هولندا مندمجين بشكل كامل في المجتمع الهولندي. لكن مازالت هناك بعض المشاكل، وبالأخص في الأماكن القديمة من المدن الكبرى.

إن الفيلم الذي أخرجه فيلدرز هو فيلم سيء للغاية، ومضمونه شديد الغباء. وتوجد حركة محدودة في هولندا، هدفها الوحيد هو التخلص من المسلمين في هولندا، وهناك تسعة من أعضاء هذه الحركة يحتلون مقاعد في البرلمان الهولندي.

لقد حدث نقاش في البرلمان الهولندي مع مخرج الفيلم، والذي اتهم الحكومة الهولندية بإثارة ضجة كبيرة حول الفيلم دون فهم مضمونه. وقد ظهر رئيس الوزراء الهولندي ومعه أوراق تتحدث عن نتائج لقاءين وقعا في شهري أكتوبر ونوفمبر بين الحكومة ومخرج الفيلم. لقد قصد مخرج الفيلم، بأن يكون للفيلم تأثير في المجتمعات المسلمة ليحدث انشقاقات وجدالات فيها، ولكن في الحقيقة انتهى الأمر بإحداث جدالات وانقسامات في الآراء داخل هولندا نفسها.

إن الحل لأي مشكلة قد تظهر بعد الآن هو الحوار بين جميع الأطراف والاحترام المتبادل فيما بينها، لفهم أفضل لطبيعة المشكلة وحلها سريعًا. وإن الحكومة الهولندية تدعم الحوار والاحترام المتبادل، كما أنها تدعم القيام بتبادل بين الطلبة في الجامعات العربية، والطلبة الهولنديين، وذلك حتى يفهم هؤلاء الطلبة الهولنديين طبيعة الحياة في الدول العربية، وتكون لهم تجاربهم الخاصة في هذه الدول، وينقلوا ما يروه إلى هولندا.

وأنا أتمنى أن يحدث تعاون بين الطلبة العرب والهولنديين لإخراج فيلم جيد يتناول أوضاع المسلمين في هولندا، وهذا الفيلم سيكون مهمًا للغاية. كما إنني أدعم فكرة نشر كتاب يشترك في تأليفه مسلمون وغربيون حتى يدفع بالحوار بين الثقافات والأديان المختلفة.

إن هذه الأفكار بسيطة، ولكنها هامة للغاية لمنع حدوث أية أزمات في المستقبل، وأنا متفائل أننا نستطيع إنجاز هذه الأفكار في وقت قصير.

أ.د. نادية مصطفى:

لدي سؤال للدكتور/ يليس فان بالن: لقد قلت بأن عضو البرلمان الذي أنتج هذا الفيلم ينتمي لحركة محدودة بالفعل، إلا أن هدفها الأساسي هو إبعاد المسلمين عن أوروبا؛ إذًا فهو ينتمي للتيار اليميني، وأيضًا قيل هذا عن الصحفي الذي نشر الرسوم الكارتونية المسيئة للرسول في الدنمارك وعن الحكومة الدنماركية وتوجهها اليميني في هذه الفترة، على عكس موقف الحكومة الهولندية الآن. وسؤالي هو: كيف ترى صعود التيار اليميني الديني والثقافي في أوروبا وأيضًا السياسي ممثلاً في الأحزاب في أوروبا وأثره ودوره في إثارة وتكرار الأزمات ضد المسلمين بصفة عامة أو ضد الإسلام بصفة خاصة؟ فإنه من

المهم عدم الاكتفاء بالنظر إلى الأبعاد الثقافية والدينية لهذه الأزمة، وإنما أيضًا النظر إلى البعد السياسي لها، فالدكتور صلاح عبد الكريم قد لفت نظرنا إلى الأبعاد الديمغرافية، وكذلك سعادة السفير، لذا فأنا أود معرفة وجهة نظرك.

أ.د. يليس فان بالن:

بدايةً إن المجتمعات دائمًا ما تمر بفترات اضطراب، وهذا ما يحدث في أوروبا، وإن كانت الأسباب وراءها تختلف. ففي أي وقت تشهد المجتمعات حالات من عدم استقرار سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي، تقوم بعض الأطراف باستغلال ذلك من الناحية السياسية، وتتطرف في مواقفها. فمثلاً في الستينيات والسبعينيات، في ألمانيا، صعدت القوى اليسارية وتطرفت في مواقفها، وحدث مثل ذلك أيضًا في إيطاليا، فقد كان اليسار مثقفًا وفعالاً ينشط ضد مساوئ النظام الرأسمالي؛ وهؤلاء قد يسميهم "بوش" الآن بالإرهابيين.

والآن بعد مرور ٤٠ عامًا، نحن نواجه مشكلات اقتصادية، خاصةً بعد وقوع الأزمة المالية والاقتصادية في الولايات المتحدة، والتي تأثرت بها أوروبا بشكل كبير، وفي ظل هذا المناخ، تحدث توترات ومظاهرات ترجع للعوامل الاقتصادية. وهناك أيضًا مشكلات ديمغرافية يواجهها المجتمع كما ذكرتم؛ ففي أوروبا هناك ازدياد كبير في أعداد الأجانب، والذين يعبِّرون عن توجهات دينية قوية ومختلفة عن التوجهات الدينية الغربية.

إن تعبير هؤلاء الأجانب عن انتماءاتهم الدينية يكون أكبر بكثير حتى عن تعبيرهم لهذه التوجهات في بلادهم الأصلية. فعلى سبيل المثال، منذ حوالي ثلاثة أسابيع، التقيت مع أسرة تركية مسلمة تعيش في أمستردام، وقد أخبروني أن أطفالهم الأربعة صاروا أكثر تدينًا مما كانوا عليه في تركيا. وهذا الأمر ليس غريبًا فهو يعبر عن وضع كل المهاجرين إلى بلاد أخرى، فهو نفس الأمر الذي حدث للهولنديين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة وكندا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث صاروا أكثر تحفظاً وتمسكًا بدينهم مما كانوا عليه في هولندا.

ولهذا اندفعت القوى والأحزاب اليمينية لاستغلال عدم الاستقرار والأزمات الواقعة في المجتمع، والهدف الوحيد لهذه القوى هو اكتساب المزيد من القوة والاهتمام الإعلامي

بها. لذا فإني أعتقد بأننا في مرحلة مؤقتة، وأنا أخاف من تأثير الحركات والمنظمات الاجتماعية أكثر من تأثير الأحزاب. وإن خلاصتي للإجابة على سؤالك، هو أنني أعتقد أن ما يحدث الآن هو مجرد حالة مؤقتة، ولقد مررنا للتو في أسوأ جزء من هذه المرحلة.

أ.د. نادية مصطفى:

شكرًا للدكتور/ فان بالن على رده الوافي، وحقيقةً فإن موضوع اليمين في أوروبا هو موضوع مهم وهو موضع اهتمام كبير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية حيث صدر عن مركز الدراسات الأوروبية أكثر من دراسة ممتازة حول هذا الأمر وإن كان هناك اختلاف في بعض الآراء مع طرح ضيفنا العزيز.

أ. أسامة يوسف (المدير التنفيذي لمؤسسة جسور للتعريف بالإسلام):

يشرفني أن أكون معكم اليوم في هذه الندوة الهامة، وأنا أمثل الأستاذ/ فاضل سليمان مدير مؤسسة جسور، حيث تعذر حضوره لأنه على سفر لخارج مصر. وجسور هي مؤسسة تهتم بالحوار بين الثقافات المختلفة والتقريب فيما بينها، وتعليم المسلمين كيفية تعريف غير المسلمين بالإسلام. وسوف أقوم بعرض ملامح من الورقة التي أعدها أ.فاضل سليمان ردًا على الفيلم الهولندي، وهي بعنوان "الفتنة أشد من القتل: فضح تلاعب فيلدرز بالقرآن".

أحيانًا ما يقوم بعض الغربيين بالإساءة للإسلام لأسباب سياسية ولغضبهم مما يقوم به قلة من الإرهابيين، الذين يتصادف بأنهم مسلمين، فيقوموا بالهجوم على الدين الإسلامي كله، كرد فعل لما يقوم به قلة من المسلمين. لذا تأتي هذه الورقة لتؤكد لكم أن "فيلدرز" استغل جهل المواطنين الغربيين باللغة العربية لكي يطرح رؤيته المشوهة عن الإسلام والقرآن، وزعمه بأن تلك الرؤية تعبر عن الحقيقة، بالرغم من خطأ هذا الزعم.

أريد من المستمعين الآن أن يفهموا ويستوعبوا ما أقوله بالمنطق وليس بالعاطفة.

ماذا تعني كلمة "فتنة" في اللغة العربية؟

لقد ذكر القرآن كلمة فتنة في قوله تعالى ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ (سورة البقرة: ١٩١). وتعني كلمة فتنة "القمع في الدين" أي محاربة ما يسمى بالزنادقة. وأنا أؤمن بشدة أن الهدف من وراء إنتاج هذا الفيلم هو الفتنة أو القمع الديني لمجموعة من الناس يمثلون

أكثر من ٢٠% من سكان العالم. لقد كان هناك دائمًا من يسيء تفسير الكتب السماوية من المؤمنين وغير المؤمنين على حد سواء، ولذا فلا يمكننا فقط أن نلقي باللوم على المسلمين الذين يسيئون فهم وتطبيق القرآن، ولكن يجب علينا أن نلقي باللوم أيضًا على غير المسلمين الذين يتلاعبون بالقرآن.

إن مخرج فيلم فتنة يحاول بشكل دائم خداع مشاهديه ودفعهم لاضطهاد المسلمين في دينهم. وهناك عدة أمثلة على كيفية ترجمة "فيلدرز" لبعض آيات القرآن الكريم على النحو الذي يحقق أهدافه من الفيلم ومنها:

المثال الأول: في البداية، نجده يستخدم الآية الكريمة: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ (سورة الأنفال: ٦٠)، وعرضها باعتبارها نص يحث على الإرهاب، حيث عرض الآية وفي خلفيتها الصور الرهيبة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر. كما أن الآية تتلى في فيلم "فتنة" بصوت إمام الحرم كاملة ولكن الترجمة التي ظهرت للآية هي للجزء التالي ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ وتم التوقف عند هذا الجزء موصلاً بذلك رسالة إلى الجمهور مفادها أن القرآن يحث المسلمين على إعداد القوة لقتال المخالفين لهم في العقيدة بينما الآية تقول ﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ وبالتالي فإن الغرض من الآية ليس هو الإرهاب أو قتل غير المسلمين ولكن الآية توضح كيف تكون مقاتلة العدو دون أن نعلّمه وذلك بإعداد الجيوش القوية ليس من أجل شن الحروب ولكن لتفاديها. فبناء هذه الجيوش سوف يدفع العدو -أيًا كان- للتفكير كثيرًا قبل الإقدام على حرب ضد المسلمين خشية الهزيمة، ومن ثم فإن هذه الآية تضع حدودًا للحرب ولا تشجع المسلمين على الحرب.

المثال الثاني/ الآية الثانية التي ذكرها "فيلدرز" في الفيلم: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ (سورة محمد: ٤٠) وهنا توقف عند ﴿إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾ وأغفل إظهار باقي الآية بينما استمرت تلاوة الآية باللغة العربية دون ترجمة، وبالتالي وصل للجمهور أن القرآن يقول للمسلمين إذا ما لقيتم غير المسلمين في أي مكان، سواء بالشوارع أو الأسواق، فكل منكم يجب أن يحمل آلة قتل لقتلهم! في حين أن هذه الآية تضع حدود

للتعامل مع أسرى الحرب. وبالتأكيد أنه في حالة الحرب لا يكون هناك سلام بين المتحاربين إلا أن الأسير بعد انتهاء الحرب يكون التعامل معه وفق حالتين/قاعدتين هما إما أن أعفو عنه وإما أفديه بأسرى حرب مسلمين وإما أموال لتعويض تكاليف الحرب.

المثال الثالث: قيام "فيلدرز" بأخذ مقطع يقوله الشيخ/ عائض القرني -وهو شيخ سعودي معروف- يقول فيه "إن الجهاد الحقيقي هو طريق تقطع فيه الأعناق وتدمى فيه الجبهات... وهذا هو طريق النصر" إلا أنه اقتطع الجزء الأول الذي يقول ويوضح فيه أن الجهاد الحقيقي هو الجهاد ضد المحتل. وكأنه يوصل للجمهور أن الجزء الذي اقتصر عليه "النصر الحقيقي هو الذي تدمي فيه الجباه، وأنه هو المعنى الوحيد للجهاد. بينما في الواقع إذا ما سألنا الفرنسيين أو البولنديين كيف حرروا بلادهم من الغازيين لأكدوا أن ذلك تم عن طريق المقاومة وهذا ما كان يقوله الشيخ/ عائض القرني حين أكد على ضرورة مقاومة المحتل.

لقد قام مخرج الفيلم بانتزاع بعض الآيات من سياقاتها، واستخدم فقط بعض الآيات التي تتماشى مع وجهة نظره دون إلقاء نظرة عامة على السياق الكلي لهذه الآيات، وبذلك فإن المخرج يحاول خداع مشاهدي الفيلم. وقد يقوم المسلمون بإخراج فيلم مماثل يأتي بصور من ضحايا الحربين التي شنتهما الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق، وإدماج هذه الصور بقراءة لبعض نصوص من الإنجيل. لكن المسلمين لم يقوموا بذلك، لأنه تصرف طفولي يتمثل في القيام باستغلال مقتطفات من الآيات لإثبات وجهة نظر القائم على الفيلم، وتعزيز ذلك ببعض الصور الملائمة للاستهزاء بأحد الأديان.

وكذلك قام المخرج بوضع صور لأحد المدنيين الإنجليز، والذي تم ذبحه في العراق، وهو ما ندد به جميع المسلمين والشيوخ وأيضًا المجلس الإسلامي البريطاني، وهذا بالطبع ما لم يذكره المخرج في الفيلم. لقد استخدم المخرج بعض فقرات القرآن بشكل خاطئ، لتصوير القرآن وكأنه يدعو إلى قتل الضحايا من غير المسلمين. والسؤال هو لماذا قام المخرج بترجمة أجزاء مقتطعة من الآيات، وليس الآيات كلها؟! فهل كان يقصد خداع المشاهدين، أم كان يتصرف بدون قصد وجهلاً منه؟

إن الذين يحاولون تدمير العالم لا يسأمون من القيام بذلك، إنهم يقومون بتخويفنا واستغلال جهلنا بالآخرين. لذا يجب علينا أن نعترف بجهلنا بدايةً، ونحاول فهم ثقافات

الآخرين وأوضاعهم، إن الجهل ليس عبارة عن نقص في الذكاء، وإنما هو نقص في المعلومات. وما هو مهم أيضًا هو من أين نحصل على مصادر تعليمنا، لذا لا يجب أن يكون إحدى مصادر التعليم هو من طرف لا يرتبط بشكل مباشر بما نريد تعلمه -مثل هذا المخرج. إن الاعتماد على مصادر غير معتمدَة قد جعل الإسلام أكثر الأديان التي يساء فهمها، ولذا يجب على المسلمين العمل على تصحيح هذه الصورة السيئة للإسلام في الغرب، وعدم الانغلاق على أنفسهم، بل يجب عليهم محاولة بناء جسور بينهم وبين الآخرين لوقف هذه الهجمات العنصرية قبل تفشيها.

<u>أ.د. نادية مصطفى:</u>

قادنا أ. أسامة -ونحن مازلنا نتحدث أو نحاول أن نتحدث عن أسباب تكرار الأزمات- من خلال هذا الرد المفند للأستاذ/ فاضل سليمان إلى القضية المتعلقة بكيفية توظيف الفيلم لآيات محددة من القرآن الكريم، وكذلك إلى سبب آخر من أسباب تكرار الأزمات ولن أقول نشوء الأزمات بل تكرارها، وهو كيفية التحول من الإساءة إلى المسلمين وتشويه صورتهم إلى الإسلام نفسه ممثلاً بالطبع في النص القرآني بالأساس. وأعتقد أن هذا تحول خطير في أزمات الحوار التي تحدث؛ حيث الانتقال من الحديث عن المسلمين إلى الحديث عن الإسلام ذاته، وهذا في نفس الوقت ليس أمرًا جديدًا على صعيد الاستشراق السلبي في تقديمه لمواقف الإسلام على صعيد قضايا معينة خاصة قضية الجهاد والحرب والسلام. إلا أن الخطير هنا أن ما كان محصورًا في نطاق الأكاديميا والاستشراق التقليدي السلبي في نطاق ضيق أصبح الآن مشاعًا ومذاعًا بوسائل الإعلام، وموجه إلى العامة من الناس الذين ليست لهم القدرة -ومن غير المفترض أن تكون لديهم القدرة- على فهم دين مثل الدين الإسلامي، لأن لدينا من المسلمين أنفسهم من لا يعرفون أسس التعامل مع الأصول وكيفية فهم المدارس الفقهية المختلفة، وكيفية فهم أسس وقواعد الإسلام وربطها بالواقع المحيط به. وهذا في الحقيقة أمر هام وخطير يوظَّف توظيفات متكررة، وعلى مستويات مختلفة، ويستخدم في توجيه الاتهام للإسلام بالإرهاب والعنف وعدم التسامح والتضييق على المرأة وغير المسلمين، وغيرها من الأمور التي جاءت في هذا الفيلم وأمور أخرى كثيرة. ونحن نشكر أ. فاضل سليمان على هذه الورقة.

السفير/ أحمد عبد الواحد زين (نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية الدولية):

أود أن أقول مداخلة بسيطة في هذا الإطار بعدد من الملاحظات التي توصلت إليها من خلال عملي بالإدارة، ومن خلال خبراتي كدبلوماسي وكمواطن مصري أولاً.

ففيما يتعلق بموضوع الأسباب، فإن أحد جذوره أو بذوره يرجع إلى مفهوم الإسلام في أوروبا والخلط بين الإسلام كعقيدة وبين سلوك بعض الأشخاص. وقد أعد الأستاذ الدكتور/ حامد عمار، حينما كان ملحقًا ثقافيًا في الخمسينيات في إحدى الدول الأوروبية، تقريرًا رائعًا عن مفهوم الدين الإسلامي في الكتب الدراسية الأوروبية، حيث فترات التعليم التي ترسخ المفاهيم والعقيدة لدى الإنسان الأوروبي. وكأنه قد استشعر قبل نصف قرن ما سيحدث بيننا وبين الأصدقاء في أوروبا، فأعد هذا التقرير، الذي أرجع أهميته لضرورة أن نعرف كيف يفكر الأوربيون وكيف يعرفون الدين الإسلامي، مؤكدًا أن ذلك يستوجب العودة إلى مراحل الطفولة لديهم لنعلم كيف يُبذر الفكر والثقافة والتنوير. وقد تبنت اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو هذا التقرير، وطالبت اليونسكو منذ عامين بأن تقوم بتمويل مشروع لمعرفة مفهوم الدين الإسلامي في الكتب الدراسية الأوربية، وأتمنى أن يتم تخصيص حلقة كاملة لمناقشة هذا الموضوع ويتم دعوة السادة الفضلاء من اللجنة الوطنية المصرية لليونسكو، وهم علماء أجلاء، لكي يزيدوا من إيضاح هذه النقطة.

وقد تمت دراسة بالفعل، وتوجه علماء مصريون إلى أسبانيا، كدراسة حالة، وأحضروا حوالي عشرين كتاب وأعدوا ملاحظات حولها، وفي مجمل الملاحظات كانت هناك إيجابيات وسلبيات، وأبرز هذه السلبيات اعتبار الدين الإسلامي قطعة جغرافية في الجزيرة العربية، وما يرتبط بذلك مما كان من وأد البنات وغير ذلك مما هو قبل الإسلام متجاهلين الشرق الأوسط ومصر وغيرها.

النقطة الثانية في هذه السلبيات القول بأن الديانة الإسلامية ديانة مبتدعة وأن الرسول (صلى الله عليه وسلم) مبتدع، وبالطبع فإن مثل هذه الدراسات هي ما تؤدي لما يلي ذلك من أشخاص أمثال المخرج الهولندي، ومن ثم فإنه من المحتمل أن تتكرر مثل هذه الحالات طالما أن البذور والنباتات الأولى غير سليمة وسقيمة.

وبناءً على ما سبق، فإن ما أُجري من دراسات يدعو إلى تنقية هذه الكتب الدراسية الغربية مما سبق تناوله من مفاهيم خاطئة، وبالطبع لا نملك قدرة إلزامية لتنفيذ ذلك. إلا أن العلماء الذين قاموا بهذه الدراسات تناقشوا مع علماء أسبان واتفقوا أيضًا على دراسة كتب مصرية وعربية لمعرفة الجذور المفاهيمية الخاطئة لدى الطلبة بهذه المنطقة، وإن كنت أرى أن مثل هذا الأمر لن يكون متيسرًا لأن منطقتنا هي منطقة نهضة الأديان الإسلام والمسيحية واليهودية، بل والأنبياء الآخرين من غير أصحاب الديانات الثلاث، أي لا توجد لدينا كتب دراسية تحرض على كراهية أي دين، بل أنه العكس حيث إن الدين الإسلامي لا يعتبر أي شخص مسلمًا دون الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر... إلخ. ولذلك فإن أي دراسات حول الكتب الدراسية بمنطقتنا ستكون ناصعة البياض بإذن الله، وإن كان يجب التفرقة بين الموقف من أي دين والتأكيد على مقاومة المستعمر والاعتزاز بالقوميات. وأتمنى أن تمتد بالفعل دراسات اللجنة الوطنية إلى الكتب البريطانية والفرنسية والإيطالية وهي الدول الثلاث التي احتلت المنطقة من قبل.

المسألة الأخرى هي أن المفاهيم الخاطئة هذه ترجع أيضًا -وهذا يدخل في نطاق الأسباب- إلى التسطيح الإعلامي والميل إلى أخذ الأمور بظاهرها والاقتصار على بعض الأمور العارضة دون بذل الجهد الجدي والإيجابي والموضوعي لتناول المسائل، ولا نقول أن هذه المسائل هي ظاهرة، وإنما هي بالفعل حالات فردية ولا يجب في هذا الصدد أن نهون أو نهول منها، أما الجانب الإيجابي كما قال الأساتذة الهولنديون فهو استمرار الحوار.

وبالنسبة إلى أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإن كثيرًا من المفكرين يرون أنها ساعدت في الخلط بين الإسلام وتصرف قلة من المسلمين -وبالأخص تسعة عشر شابًا مسلمًا- نتج عن الشعور بالظلم واختلال الموازين والمعايير الدولية. وقد كتب الكاتب الأمريكي "ناعوم تشومسكي" مقال في جريدة "لوموند دبلوماتيك" وقال فيه أن فجائية الحدث بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا ترتبط بالحدث في حد ذاته من قتل وتدمير، وإنما لكون هذا الحدث هو الحدث الأول في التاريخ الأمريكي لضربها من الداخل بعد أن اعتادت أن تضرب كل مرة خارج أراضيها، في فيتنام وغيرها، ولا شك أن أهمية هذا

التحليل ترجع لكون قائله هو مفكر أمريكي الجنسية، وقد جاء عقب ذلك الحدث الآلة الإعلامية الأقوى والأكثر انتشارًا التي وظفت الأمور على نحو له معنى مختلف.

وهناك جهد دبلوماسي مصري كبير لمواجهة هذا العنف سواء على مستوى الدبلوماسية الخارجية بشكل عام، أو على مستوى دبلوماسية القمة بما في ذلك قمة المؤتمر الإسلامي، أو أيضًا مستوى الدبلوماسية البرلمانية، مثل زيارة وفود برلمانية مصرية إلى الخارج واستقبال وفود أخرى، وكذلك وفود المؤسسات الدينية حيث استقبل فضيلة المفتي د.علي جمعة السفير الهولندي وأشاد بهذه المقابلة واعتبر أن موقفه جدير بالاحترام في ضوء توضيحه لموقف حكومته، كما أشاد فضيلة المفتي أيضًا بالتحرك الدبلوماسي المصري بالاشتراك مع الدول الإسلامية الأخرى لاستصدار قرار بتجريم إزدراء الأديان من الأمم المتحدة.

هناك نقطة إيجابية أخرى أود أن أقولها لحضرات الضيوف، وهم أعلم منى بها، وهي الخاصة باستضافة مصر السنوية للمؤتمر العام لمجامع البحوث الإسلامية والذي يضم علماء من دول إسلامية ومن الجاليات الإسلامية، وتقوم بتوجيه المسلمين في الدول غير الإسلامية برؤاها وتصوراتها، ومن ضمنها دعوة هذا المؤتمر العظيم في آخر دوراته في مارس الماضي، برعاية السيد الرئيس محمد حسني مبارك، إلى توضيح صورة الإسلام الحقيقية للعالم، ودعوة الدول الإسلامية إلى القيام بدور إعلامي مستنير وفق رؤية متكاملة لإظهار جوهر الدين الإسلامي العظيم. وكان من توصيات هذا المؤتمر أيضًا دعوة الجاليات الإسلامية بالدول غير الإسلامية وأعضاؤها للتعاون مع الجهات الرسمية بالدول التي تعيش بها والحفاظ على أمنها وسلامتها؛ إذ أن الاختلاف في الدين ليس مدعاة للخروج على الأمن والنظام العام بالدول التي يعيشون فيها. وقد أوصى المؤتمر أيضًا على نحو أكثر تحديدًا بإنشاء قناة فضائية إسلامية تتبنى رؤية إسلامية شاملة لتوضيح صورة الدين.

لي تصوران أخيران حول كل ما سبق: الأول يقوم على أنه لا يكفي استصدار قرار يجرم إزدراء الأديان، وإنما يجب استصدار قرار بعدم المساس بمشاعر الديانات والمقدسات والأنبياء بما في ذلك الأديان السماوية والأديان غير السماوية، لأن هناك أمم

مثل الصين واليابان لم تمس مشاعرنا ولم تؤذينا وهي لا تدين بأي من الأديان السماوية الثلاثة.

الأمر الآخر: أنه وفق تصوري ووفق ما قاله السيد الرئيس في كلمته أن سلوك المسلم في غربته وفي وطنه هو خير رسالة في كل أقواله وأفعاله لبيان دينه.

أ.د. نادية مصطفى:

الإشارة إلى اللجنة الوطنية لليونسكو أمر هام جدًا، فنحن بالفعل استضفنا منذ عامين أعضائها، وأنا عضو بهذه اللجنة، في إطار حلقة نقاشية حول منظمة اليونسكو. وبالتأكيد إن مسألة تنقية الكتب الدراسية الغربية الأوروبية هي أمر شديد الأهمية يسعى الجميع الآن لتحقيقه، ويعد نموذج المقررات في إسبانيا مثال واضح على هذا. ونحن نأمل في التعاون معكم لدفع هذه الجهود على مستويات مختلفة إن شاء الله.

السفير/ أحمد عبد الواحد: لقد عُقدت في السنوات الماضية عدة اجتماعات لمراجعة المقررات الإسبانية وقد وصلني كتيب حول ملخص ما جرى.

د. كورنيليس هولسمان:

هناك عدد من الأمثلة الإيجابية، كما قال سيادة السفير، لكن أرى أن المشكلة تكمن في الرسائل الخاطئة التي تُنشر من خلال وسائل الإعلام، فوسائل الإعلام هنا هي التي تخلق المشكلة، لأنه يتم استخدامها لتقديم صور خاطئة عن البعض، وقد يكون ذلك عن جهل أو عمدًا من قِبل الصحفيين، ويتم بثها إلى الناس العاديين الذين لا يستطيعون تمييز الحقائق. فوسائل الإعلام تؤثر بشكل كبير على الرأي العام، بعكس المثقفين أو النخبة العلمية الذين لا تؤثر فيهم كثيرًا، لأنهم يدركون أنه لا يمكنهم الاعتماد على وسائل الإعلام للوصول إلى الحقيقة.

إن المشكلة التي نجدها في العالم الإسلامي هي أن ردود فعله على ما تصدره وسائل الإعلام من أخطاء تكون بطيئة للغاية. لذا، فلابد أن تكون هناك استجابات سريعة لكل ما ينشر أو يقال في مثل هذه الأزمات. وأشير إلى أهمية ردود كل من أ/ فاضل سليمان والدكتور/ حسن وجيه وأهمية استجابة الأفراد على هذا النحو، حتى وإن كان على المستوى الفردي؛ لأن استجابة الأفراد أكثر فاعلية وسرعة من استجابة المؤسسات. فعلى

سبيل المثال، إذا نظرنا إلى الأزهر نجد ردود فعله على الإساءات الموجهة للإسلام بطيئة كغيره من المؤسسات.

الأمر الثاني هو أن ردود الفعل في العالم الإسلامي تصل إلى جهات قليلة، ولا تمتد إلى دوائر أوسع؛ فلا يجب الاقتصار على الاستجابات الشفوية للأحداث في إطار جلسات محدودة ومغلقة، ولكن يجب أن تكون هناك استجابات مكتوبة تُنشر على أوسع نطاق ممكن.

ومن هنا نأتي للمشكلة الثالثة وهي أهمية النشر الإلكتروني فالعديد من الجهات والمؤسسات المختلفة في العالم الإسلامي لا تستخدم الإنترنت بشكل فعال للوصول إلى جمهور أكبر، لذا يجب على هذه المؤسسات أن تتواصل على الإنترنت على نطاق أوسع لأن ما هو موجود من مواد مكتوبة ومعدة للنشر الإلكتروني في العالم العربي ضئيل جدًا. ويقوم مركز التفاهم بين العرب والغرب، بالتعاون مع عدة مؤسسات منها برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بإعداد شبكة للنشر الإلكتروني للمواد العلمية التي أُعدت حول موضوعات حوار الثقافات والحضارات والأديان*.

فهذه ثلاث مشكلات أجدها في العالم الإسلامي، وهي مشكلات يجب علينا التعامل معها.

<u>أ.د. نادية مصطفى:</u>

أود أن أشير في هذا المقام إلى أهمية وجود عدد كبير من أبنائنا الطلبة والباحثين الذين بإمكانهم التواصل جيدًا مع وسائل التكنولوجيا الحديثة خاصة الإنترنت. وبالتالي، فإن كانوا يريدون تفعيل دورهم في الحوار بين الثقافات، وليس دفاعًا عن الإسلام والمسلمين وإنما توضيحًا للصور المشوهة، فبإمكانهم هذا عن طريق التدرب على كيفية كتابة الردود العلمية التي يستجيب لها العقل الغربي. وهذا الأمر قد تباحثنا فيه كبرنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات مع د/ كورنوليس، ونأمل في إعداد دورة تدريبية في الصيف للشباب حول كيفية كتابة تقارير صغيرة لا تزيد عن صفحة في نقطة محددة لتنشر

---

* تم إنجاز عدة مراحل في مشروع "الشبكة الإلكترونية للتفاهم بين العرب والغرب"، وموقعها على الشبكة الإلكترونية هو:

http://www.enawu.com

في الصحف أو توضع على الإنترنت من أجل تفعيل مهاراتهم في أن يكونوا جزءًا من هذه الحملة التي نريد تنظيمها على نحو أفضل، لتكون أكثر فاعلية في تقديم ثقافتنا والتعريف بديننا وبيان التوظيف السياسي الخطير الذي يتم لهذا الأمر.

أ. وفاء إبراهيم (المعهد المصري الدنماركي للحوار):

معظم المداخلات في البداية دارت في الأساس حول نقطة التأزيم المتكرر، وبحسب فهمي للأمور، فإن هذه الحلقة هي ورشة عمل الهدف منها الإجابة على عدة تساؤلات منها:

١- ما أسباب تكرار مثل هذه الإساءات للإسلام والمسلمين؟

٢- ما هي أسباب تكرار التأزيم؟

وذلك لنستفيد في المستقبل من معرفة كيفية تفادي هذه الأزمات على المدى الطويل. ومشكلتي منذ البداية هي وضع الأزمتين الدنماركية والهولندية في سلة واحدة، بل وضع الحالة الدنماركية والأزمة الدنماركية في سلة واحدة، بالرغم من أنه معروف في العلوم الاجتماعية أنه قد تتكرر نفس الظاهرة ولكن دون أن تكون هناك نفس الأسباب. فعلى سبيل المثال في الحالة الدنماركية –والتي يمكنني الحديث عنها نظرًا لخبرتي المتعلقة بها– فإن هناك سؤال هو:

– لماذا في عام ٢٠٠٨ قامت ١٧ جريدة دنماركية بإعادة نشر الرسوم بما فيها الجرائد اليسارية التي كانت معترضة منذ البداية على نشر هذه الرسوم وعارضت الأحزاب اليمينية وانتقدت الجرائد اليمينية على نشرها في المرة الأولى؟ فما أسباب هذا التحول في الرأي العام سواء على المستوى العام أو على المستوى الشعبي؟ لا توجد أي جريدة عربية أو مصرية تناولت هذا الموضوع المتعلق بالتحول.

فلو سلمنا أن النشر في عام ٢٠٠٥ كان مرده إلى هذه الجريدة اليمينية أو الصحفي ذو التوجه اليميني، فإن هذه الأسباب ليست نهائية في الحالة الأخرى؛ إذ لا يوجد دور لليمين في إعادة النشر، وهذه نقطة مهمة تجعل من الصعب بالنسبة لي تقبل أن نضع جميع الحالات في سلة واحدة حيث إننا إذا كنا نريد دراسة أكاديمية حقيقية وفعلية، فإننا

يجب علينا التمييز حتى داخل الحالة الواحدة كالحالة الدنماركية وذلك للتمكن من معرفة أسباب التغير.

د. نادية: هل لديكِ تفسير لهذا؟ هذه هي الأسئلة التي طرحناها وطرحتها د. باكينام وأنا طرحتها في بداية الحلقة حيث أوضحنا أننا لا نريد الحديث عن أسباب عادية نعرفها ولكن نريد إيضاح أمرين هما:

- الفارق بين الحالة الدنماركية والهولندية.
- الفارق بين الحالة الدنماركية الآن والحالة الدنماركية في عام ٢٠٠٥.

والأهم هو لماذا تتكرر هذه الأزمات وإن اختلفت سياقاتها؟ فإن كان لدى حضرتك تفسير فتفضلي به خاصةً لأنكِ تشاركينا نفس الاهتمام.

أ. وفاء إبراهيم: إجابتي هي ما لدي من معلومات دون تبرير أو تقليل من الاستجابة المناسبة. فما حدث في الأزمة الثانية هو أنه كان هناك محاولة لاغتيال صاحب الرسوم الكارتونية في الأزمة الأولى أحبطتها السلطات، وقامت الجرائد كرد فعل لهذا بالتضامن مع رسام الكاريكاتور هذا، وذلك ليس تضامنًا أخلاقيًا بقدر ما يمثل تضامن مع حريته وحقه في الحياة، وبالتالي فإن أكثر الجرائد اليسارية المعارضة لسياسة اليمين تجاه المهاجرين، وتجاه قضية الكارتون قامت بإعادة النشر بمبادرة منها، وعلى نحو خاص خلال هذه الأزمة، تعبيرًا عن دفاع الإعلام عن حقه في حرية التعبير. وهو ما يختلف عن الحالة الأولى التي كانت عملاً استفرازيًا من جانب أحد الأفراد، ولا اعتراض على ذلك، وبالتالي فإنه يجب التفرقة بين الحالتين وهو أمر مهم لمعرفة كيفية دراسة تكرار تلك الأزمات في كل حالة وعلى حدة.

وإذا انتقلنا إلى الجزء الثاني وهو أطراف الصراع أو من يقومون بخلق هذه الأزمات، فنجد أن الكثيرين تحدثوا عن اليمين الأوروبي، وكثيرون تحدثوا عن الحكومات وآخرون عن الداخل الأوروبي من حيث وضع الجاليات المسلمة، إلا أن الأبرز في هذه الحالة –وقد سبقني د.كورنيليس في تناول هذا الأمر– هو أن الإعلام لم يعد هو من يغطي الحدث وإنما أصبح فاعل رئيس في هذه الأحداث، وهو أمر شديد الخصوصية بالنسبة لهذه الحالة، وهذه نقطة مهمة جدًا؛ إذ أنه وإن كان أحد الحضور قد تحدث عن

الأيديولوجيا الخاصة بالصحفي أو الإعلامي إلا أن هذا ليس الأساس، ولا أعتقد أن هذا مكمن المشكلة، فجزء كبير من المشكلة نابع من البيئة العالمية التي يعمل بها الإعلام حاليًا؛ حيث العولمة التي أحد تحدياتها الحالية المعاشة هي السرعة وبالتالي عولمة الإعلام وذلك ما يطلق عليه بالإنجليزية (What is local is global) فلم يعد ما يناقش داخل حدود الدولة الوطنية يناقش داخلها فقط، وإنما أصبح يناقش وينتقل عبر ثوانٍ إلى دولة أخرى، ولو كان هناك مساحة من الوقت كان من الممكن أن أحكي من خلال تجاربي الشخصية مع الصحفيين كيف يحدث هذا الأمر. فبدون مبالغة، من الممكن أن توضع ورقة د.باكينام قبل أقل من نصف ساعة من الآن على (Google Translator)؛ فتترجم في أقل من دقيقة ونصف، ويتم إعادة نشرها وتتحول إلى فاعل في الأزمة، كذلك أي مقال في جريدة الأهرام أو غيرها من الصحف.

ولذلك فإنه فيما يتعلق بأهمية الاستجابة السريعة من الأفراد، فإني أود القول بأن ذلك كما يكون أحيانًا عاملاً إيجابيًّا، فإنه في أحيان أخرى يكون عاملاً سلبيًّا لأن أطراف الصراع لم تعد أطراف محدودة كما كان الأمر سابقًا. حتى الأطراف المتمثلة في الحركات القاعدية الشعبية (Grassroots) أصبحوا جزءًا من أطراف هذا الصراع. هذا إلى جانب أن الاستجابات السريعة من الأفراد أو المنظمات أو الجاليات تكون سببًا في الأزمة، لأن الحكومات أو المستوى الرسمي يحكمه السياسة أو مبادئ السياسة بمعنى أدق، والتي درسناها باعتبارها فن الممكن أما أطراف الصراع الأخرى دون هذا المستوى، فإن استجابتهم ومطالبهم تخرج عن إطار هذا الممكن وبالتالي يمثلون عاملاً سلبيًّا في هذه الأزمات.

ولذلك فإنه من المهم جدًا دراسة دور الإعلام، ودراسة المشكلة الخاصة بمدى كفاءة ومهارة الإعلاميين على الجانبين، سواء كان الجانب الأوروبي فيما يتعلق بمدى معرفتهم بما يحدث على المستوى السياسي والحزبي بالداخل العربي والإسلامي أو بالعكس. فقد كانت هناك العديد من الملاحظات حول تغطية قضية اليمين في أوروبا، حيث اعتبر البعض أن اليمين في أوروبا مثل اليمين في الولايات المتحدة على سبيل المثال، بالرغم من أن اليمين الأوروبي ليس يمينًا متدينًا كما هو في الحالة الأمريكية؛ فأكثر الأحزاب اليمينية في الدنمارك لا تهتم بالدين على الإطلاق، وإنما هي أحزاب قومية

بالأساس، تهتم بكيفية توجيه دافعي الضرائب الدنماركيين، وكيفية توزيع مخصصات الأموال لمعرفة ما إذا كانت تذهب إلى الأجانب أم تذهب إلى الدنماركيين، تعبيرًا عن نظام الرفاهية الاقتصادية الموجود في الدنمارك، وهو يساوي من يعمل ومن لا يعمل في الأجور، الأمر الذي قد يقودنا لاستدعاء العامل الاقتصادي للأزمة.

ويكون السؤال: هل هذا اليمين الأوروبي لديه إسلاموفوبيا أو خوف من الإسلام كدين؟ أم لديه مشكلة هي التخوف من الأجانب؟ أم الخوف من العبء الاقتصادي للأجانب في حد ذاتهم على الدولة؟ لذلك فإنه يصعب وضع الحالتين الدنماركية والهولندية في سلة واحدة، خاصة مع وجود أهمية العامل الاقتصادي في الحالة الدنماركية، حيث طُرِح التساؤل حول ما إذا كان هؤلاء المهاجرون المسلمون يمثلون عبئًا اقتصاديًّا أم هم يساهمون في الإنتاج والناتج القومي هناك.

ربما في الأزمة الأولى لم يكن هناك معرفة كافية للتحدث في هذه الأمور شديدة التفصيل، ولكن الآن ينبغي التطرق لها، ولذلك وبناءً على ما سبق، فإنه عن طريق البحث الدقيق والتفصيلي يمكننا تفادي أسباب هذه الأزمات على المدى الطويل، وعلى مستوى العلاقات الدولية أيضًا؛ إذ أنه كما حدث في أعقاب الحربين العالميين الأولى والثانية كان هناك دراسات مهمة تناولت أسباب نشوب الحروب، فيجب أن يكون هناك الآن دراسات تقدم نموذج معرفي (paradigm) يتناول أسباب نشأة الأزمات الثقافية وكيفية تفاديها، ليس فقط على المستوى الديني، وإنما أيضًا من مدخل سياسي وعلى مستوى العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وأنا أؤكد أهمية هذا الأمر في ضوء مبادرة د. باكينام لعقد حلقة حول هذا الموضوع، ومن المهم أن توجد مطالبات لوقف مثل هذه الأزمات وتفاديها في المستقبل وهو ما يحتاج إلى "فن الممكن" في تحديد من نحن؟ وماذا نريد؟ سواء كان ذلك فيما يخص النقاش على المستوى الطويل، أو على مستوى محاولات تفعيل دور دولي لمواجهة ازدراء الأديان، وتفعيل دور الدول في إصدار القوانين المتعلقة بهذا الأمر على المستوى الداخلي، وهي أمور تتطلب دراستها بدقة شديدة إلى جانب دراسة الواقع الأوروبي لمعرفة هل هذا ممكن؟ وهل الرأي العام الأوروبي سيقبل سن وتفعيل مثل هذه القوانين؟ وذلك لأن الأزمات تحدث في رأيي عندما يكون هناك فراغ تصوري بين أطراف الصراع.

أ.د. نادية مصطفى:

لدي تعليق سريع ينطلق من التذكير بأن برنامج "حوار الحضارات" قد تم تغيير اسمه ليصبح برنامج "الدراسات الحضارية وحوار الثقافات" وليس ذلك من قبيل الصدفة، إذ أننا تم اعتبارنا -استنادًا إلى العنوان الأول- ممن يصفقون للحوار وكفي، إلا أن عملنا لا يعكس ذلك وإنما العكس. فنحن أردنا الانتقال إلى نقطة أكثر أهمية وهي بالفعل التأصيل للدراسات الحضارية والثقافية. وأحد النقاط الأساسية التي نعمل عليها في هذا الإطار ما يسمى مداخل التحليل الثقافي، وأحد مجالاتها دراسة كيف تنشأ الحروب الثقافية وليس فقط الأزمات الثقافية، وما علاقتها بالحروب السياسية التقليدية؟ إذ أن هذا هو التغير الحادث الآن في حقل المنظورات في علم العلاقات الدولية ونحن نعمل عليه لأنه نقطة هامة.

الأمر الثاني، وهو المتعلق بعودة العوامل الاقتصادية للظهور، كما برز في تحليل أ.وفاء وتفسيراتها. هناك أيضًا سبب جديد في طرح اليوم وهو آليات العولمة وما يتصل بذلك من إدارة الأزمات وتحويل الداخلي إلى دولي والدولي إلى داخلي ونحن نتطرق إلى كل هذه الأمور.

د. ثناء فؤاد (الإذاعة المصرية):

بعد تلقى الدعوة لحضور هذه الحلقة النقاشية، فكرت على مستويين هما:

- المستوى الأول: أن يتم تناول هذا الموضوع ضمن منظور عالمي يمكن أن نطلق عليه الأزمة الحضارية العالمية المركبة حاليًا، والتي يشهدها العالم كله تقريبًا، ولا أعتقد أن أحدًا بمعزل عنها نظرًا لتداعياتها الأمنية والسياسية من نزاعات وحروب وصراعات، إضافة لخلط السياسي بالديني، وتجليات ذلك أمنيًا وعسكريًا حاليًا، ونتوقع حدوث المزيد في السنوات القادمة. فوفق هذا المنظور العام، تشهد الحضارة العالمية قطعًا أزمة كبيرة جدًا وخطيرة، وهي أزمة واسعة النطاق.

- المستوى الثاني: أن يتم النظر إلى هذا الموضوع من خلال التركيز على أزمة الحضارة الغربية، خاصةً باعتبار أن الحضارة الغربية هي حضارة عالمية الآن، ولكن في

نفس الوقت توجد بها أزمات خطيرة وعميقة تنتشر وتمتد لتكون لهـا تـداعياتها الحاليـة والمستقبلية.

فإذن الحضارة الغربية في أزمة وهناك مراجعات فـي داخلهـا تتنـاول أسـسها، وتتناول أيضًا التنوير وبعض التداعيات السلبية القائمة على هذه العملية، وبناءً على ذلـك تُجرى مراجعات داخل الديمقراطية الغربية، وهذا يجب أن ندركه إذا كنا نعتقد أن النموذج الديمقراطي الغربي هو النموذج الذي يسعى الجميع الآن إلى تمثله ونشره في جميع أنحاء العالم، كي نعني أن هذا النموذج مأزوم إلى حد كبير، وهناك مراجعات كبيرة داخله يقـوم بها مفكرون غربيون بالدرجة الأولى، إلا أني أعتقد أن هذه نقطة خافية علينا جميعًا.

وهذا يجب أن يدفعنا للتساؤل حول النموذج الذي يجب أن نتمثله في العالم العربـي ونحن ننظر إلى قالب النموذج الغربي حيث به العديد من الجوانـب التـي تحتـاج إلـى مراجعة بالرغم من أننا كنا نتمناه إلى حدٍ كبير.

بعد ذلك وجدت أنني في الخطوة التالية أؤكد أن هذه الأمور تحتاج إلى تحديد دقيق لأننا نعمم ما لا يحتاج أن يعمم، ففي مجال الإعلام عندما نقتـرب مـن رسـم سياسـات إعلامية نواجه مشكلة تحديد الأمور بشكل دقيق، بالرغم من أن تحديد المشكلة هو نقطـة البداية الضرورية للانتقال إلى مراحل تالية في المعالجة وآليات الاستيعاب، وبالتالي فـإن مرحلة تحديد المشكلة التي تواجهنا تسبق مرحلة الأسباب؛ أي يجب أولاً تحديد مـا هـي المشكلة وما مدى قوتها وتداعياتها قبل أن تقول أن الأسباب هي كذا وكذا.

وبهذه المناسبة أريد أن أتساءل هل السبب يرجع إلى العوامل الديموغرافية المتعلقة بوجود المسلمين في أوروبا بهذه الكثافة؟ هل هناك حقًا علاقة بينه وبين الرسوم المـسيئة وهذه الظاهرة بشكل عام؟

أتصور أن هذه المسألة تحتاج لأن تخضع إلى تحليل علمي دقيـق حتـى يمكننـي القول أنه بالفعل هذا السبب الديموغرافي من أسباب الظاهرة وذلك لـئلا نطلـق أحكامًـا يشوبها إلى حد كبير التعميم غير العلمي.

أرى أن هناك أسئلة لابد من طرحها وهي أسئلة مهمة جدًا وهي تدور حول:

- ما هي حدود الفهم الخاطئ للناحية الدينية والتي ذكر منها بعض الأمثلة اليوم؟ حيث لابد أن نلقي الضوء على هذا الأمر لأن ذلك سيسهم في حل المشكلة.

- هل هناك حقًا كراهية متبادلة بين الشرق والغرب وبين المسلمين والغربيين بحسبما سمعت اليوم؟

أنا أقول أن هذا القول به تعميم زائد عن الحد وإذا كانت المسألة على مستوى العامة، فإنها لا يجب أن تكون معيارًا لتحديد ما إذا كانت هناك كراهية بين المسلمين وبين الغربيين، فلابد أن نضع في الاعتبار المرحلة التاريخية التي نعيشها ومدى الاتصالات بيننا وبينهم.

- لابد أن نطرح التساؤل حول العلاقة بين موضوعنا هذا والثقافتين الأوروبية والأمريكية، خاصة وأننا نقول أن هناك فرق بينهما فلابد أن نرى هذه المسألة محددة على أي اتجاه.

وأشير أخيرًا إلى أننا لابد أن ننظر إلى التغيرات التي ستحدث في السنوات القادمة بالفعل في سياق علم جديد بدأت أقرأ عنه في الدول الأوروبية وهو "علم اجتماع الإنترنت" والذي بدأ منذ عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ لبحث آثار الإنترنت وما أحدثه في إطار العلاقة بين الفرد والفرد، والفرد والمجتمع، وكذلك العلاقة على مستوى المجتمع الدولي خاصة وأننا بصدد إعادة تحديد لهذه الآفاق.

<u>فضيلة الشيخ د/ فوزي الزفزاف (رئيس لجنة حوار الأديان بالأزهر سابقًا وعضو مجمع البحوث الإسلامية):</u>

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

حقيقةً، إن السفير/ نبيل بدر قال كلامًا أثناء مداخلته كنت أود أن أقوله، كما أرى أن التوصيات التي قدمها من الأهمية بمكان في ظل خبرته الطويلة وجهاده المتواصل في هذا المجال.

أيضًا السفير/ أحمد عبد الواحد تكلم خلال مداخلته في موضوع مهم جدًا أود التأكيد عليه، خاصةً وأني أؤيد ما قالته الدكتورة/ نادية مصطفى من أن هذه الأزمــات ســتتكرر وتستمر ما دام أسلوبنا لا ينتهج النهج العلمي الصحيح في إيقاف هذه المحاولات.

للأسف الشديد، عندما حدثت أزمة الرسوم في أول مرة منذ ما قبل النشر، ثم أعيــد نشرها مرات أخرى في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، كان رد فعلنا انفعالي مبنٍ على انفعالات، وليس مبنيًا على منهج علمي سليم يوضح لهؤلاء مدى قداسة وحرمة ســيدنا رســول الله (صلى الله عليه وسلم) لدينا كمسلمين، فلو كنا قد بيّنا لهم ذلك على نحــو صــحيح علــى الأقل، لكان هناك إعادة نظر في مثل هذا الكلام بالنسبة لهذه المجتمعات بينما ما حدث أن رد الفعل جاء انفعالي وانتقائي، صاحبه بعض الأحداث التي جعلت بعــض مــن كــانوا يؤيدوننا انضموا أيضًا لمن هم ضدنا، وبالتالي ارتكبنا أخطاء كبيرة جدًا.

وبالنسبة للنقطة التي أثارها السفير/ أحمد عبد الواحد والمتعلقــة تحديــدًا بتــدريس المعلومات الخاطئة عن الدين الإسلامي في المدارس الأوروبية والأمريكية، فهي مــسألة مهمة جدًا، وقد فوجئت الآن بأن هناك تقارير منذ عام ١٩٥٠ لأحد العلمــاء أو الــسفراء المسلمين، حذر فيها من تدريس هذه المعلومات الخاطئة عن الإسلام والمسلمين للطــلاب في المدارس، ولكن أين نحن منذ خمسين عام؟ لا سيما وأن القادة الذين يحكمون أوروبــا والولايات المتحدة الآن هم الذين تربوا على هذه المعلومات الخاطئــة، وهــم الآن الــذين بيدهم القرار السياسي والاقتصادي والعسكري.

وفي إطار تَطرُّق د. نادية إلى المحاولات التي تجري مع اليونسكو منــذ عــامين لمعالجة هذا الأمر، فإني أذكر أن أحد أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغات والترجمة جمــع منذ ثلاثة أعوام كل المعلومات الخاطئة التي كُتبت عن الدين الإسلامي في الكتب الدراسية بفرنسا وحصرها وهي الآن بين أيدينا. علمًا بأن الدين في أغلــب الــدول الأوروبيــة لا يدرس كمادة مستقلة وإنما يدرس في إطار مادة التاريخ، وبعد ذلك من المفترض أن يُبذل جهد مشترك مع فرنسا، ولا نقول دفاعًا عن الإسلام، ولكن تصحيحًا للمعلومات والمفاهيم الخاطئة، إلا أنه للأسف الشديد نحن نقف عند حد معين ولا نفعل شيئًا إيجابيًا لتصحيح هذه المعلومات.

جاء لنا وفد من إحدى الكنائس الدنماركية منذ حوالي شهرين وقد اجتمعت معهم وناقشت مسألة إعادة نشر هذه الرسوم، وهم حقيقة وبالإجماع أكدوا عدم موافقتهم مطلقًا على نشر هذه الرسوم، لكنهم أكدوا في الوقت ذاته أنهم لا يستطيعوا أن يوقفوا أو يمنعوا نشرها وذلك بسبب حرية الرأي وحرية التعبير.

وهنا أوجه سؤالاً: هل يستطيع أحد الصحفيين الدنماركيين أو في هولندا أو في غيرها أن يرسم أو يكتب مقالاً يتصف بما يسمى "معاداة السامية" تحت مظلة حرية الرأي والتعبير؟

أقول بكل تأكيد أنه لا يستطيع أن يفعل ذلك، والسبب أن هناك قرار دولي استصدرته إسرائيل ضد معاداة السامية، وقد نشرت مقالاً كبيرًا حول هذا الموضوع، يؤكد أن موضوع "معاداة السامية" هذا لا سند له لا من الدين ولا من التاريخ، ولكنهم استطاعوا بقوتهم -وهم قلة- أن يستصدروا هذا القرار الدولي، وبالتالي لا يستطيع هذا الصحفي أو ذاك في الدنمارك أو في هولندا أو غيرها أن يخالف ذلك بدعوى حرية التعبير لأنه يخاف من ملاحقة القرار الدولي الذي سينزل عليه عقاب شديد سواء بالحبس أو غيره.

فلماذا إذن لا نبذل جهدنا لاستصدار قرار دولي يجرم "ازدراء الأديان" وأقول هنا "الأديان" دون أن أحدد دين معين سواء الدين الإسلامي أو اليهودي أو البوذي. ونحن إذا استصدرنا هذا القرار الدولي فإنه سيكون مانعًا رادعًا للإساءة لأي دين من الأديان وهناك خطوات تم اتخاذها بالفعل حيث أوضحت بعض الصحف مؤخرًا أن جمعيات حقوق الإنسان اجتمعت على أهمية القرار إلا أن هناك حاجة للتفعيل.

وفي ضوء تحدثنا عن وسائل الإعلام وأهميتها البالغة في هذا الموضوع، فإنه يجب أخذ عدة توصيات في الاعتبار، وأرجو أن يهتم بها برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بها، وعلى رأسها ضرورة الاهتمام والوعي بكيفية رد الفعل؛ حيث إنني أذكر أنه عقب المحاضرة التي ألقاها بابا الفاتيكان "بنيدكت السادس عشر" في إحدى الجامعات الألمانية، وأثارت اعتراض المسلمين، ظهرت أيضًا ردود أفعال انفعالية بالمجتمعات الإسلامية بعيدًا عن المنهج العلمي السليم، وأقول ذلك ونحن في واحدة من أعرق الجامعات المصرية وهي جامعة القاهرة. إذ كان من الأفضل بدلاً من المظاهرات وحرق الأعلام، أن يذهب واحدًا أو اثنين من علمائنا المُجيدين للغة الألمانية -وهم كُثُر- إلى

ألمانيا بمساعدة دبلوماسية من السفارات العربية بألمانيا، ليلقى محاضرة يوضح فيها ويفند المعلومات الخاطئة التي ذكرها البابا "بنيدكت السادس عشر" في محاضرته، ويذكر في مقابلها المعلومات الصحيحة.

وأؤكد بحكم تجربتي وصلتي بالمجتمعات الغربية واختلاطي بهم أن كثيرًا من هذه المجتمعات لديها الاستعداد كي تسمع وتغير من آرائها، إذا ما عرفت الحق والطريق السليم. ولذلك أرجو الأخذ بهذه التوصية أيضًا، حيث أهمية الخطاب المباشر للمجتمعات الغربية. فنحن إذ نجتمع الآن بهذه القاعة في جامعة القاهرة هل يعرف أي من المجتمع الدنماركي أو المجتمع الهولندي ما يدور بيننا الآن؟ بالتأكيد لا يعرفون شيئًا لأننا نخاطب أنفسنا. يستطيع المنهج العلمي السليم توصيل المعلومات الصحيحة، وهنا فقط يمكننا القول أنه سيحدث تحول. نعم، قد يكون بطيئًا، ولكنه سيحدث تحول وفي المستقبل القريب إن شاء الله.

<u>أ.د. نادية مصطفى:</u>

كلام فضيلة الشيخ/ فوزى الزفزاف أثار لدي نقطتين أساسيتين لا يمكنني إلا التوقف عندهما وهما:

<u>النقطة الأولي</u>: أننا قد قمنا بالكثير كعرب وكمسلمين في الحوار مع الآخر، وقد كنت فضيلتك على رأس لجنة من أهم اللجان التي قامت بهذا الدور، وبالتالي فإننا لا يمكننا أن نظل نقول أننا لم نفعل شيئًا وأن أسلوبنا غير سليم وانفعالي.

نحن فعلنا الكثير، صحيح أننا الآن في غرفة مغلقة والضيوف الأجانب بها قليلون، ولكننا جميعًا نسافر في ندوات ومؤتمرات، وننقل ما نتحدث عنه هنا إلى هناك ونكتب مقالات وغير ذلك... إلا أنه برغم ذلك أقول، ودون أن أتهم أحدًا، أن هناك إصرار على التكرار وما يصحبه من التأزيم المتكرر، وذلك ليس لأننا جميعًا كعرب ومسلمين لم نفعل شيئًا، بل إننا فعلنا ولكننا وجدنا أيضًا خطاب بابا الفاتيكان المسيء للإسلام في هذه المحاضرة، وهو قمة من القمم العلمية قبل أن يكون قمة دينية وهو مسئول عن كل كلمة يقولها وما لها من مردود، وهو ليس إنسانًا عاديًّا لا يعرف شيئًا عن الإسلام، أو رسام

كاريكاتور يريد أن يستفزنا ليثبت حقه في حرية التعبير ويختبر مدى تحمل المسلمين لازدراء دينهم.

أيضًا، إذا كانت الشعوب قد خرجت في رد فعل انفعالي فذلك لأنها شعوب ومن حقها رد الفعل والدفاع عن أبسط ما بقي لها، ولأنها تُمنع أن تخرج في مظاهرات من أجل حريتها السياسية ومن أجل لقمة عيشها، ولكنها تُترك لتخرج في مظاهرات للدفاع عن دينها ورسولها. وهنا يوظَّف هذا الأمر سياسيًّا من قبل النظم والحكومات المختلفة لبيان أنها تدافع عن الإسلام وتدافع عن المسلمين وبالتالي فإن الأمور تصبح أكثر تعقيدًا.

وأنا أقول أنكم في الأزهر فعلتم الكثير، ونحن كذلك كأكاديميين، وفي وزارة الخارجية أيضًا. وبالطبع، نحن ليس لدينا الموارد والتنظيم الذي لدى مؤسسات أوروبية وأمريكية حتى أننا نعترف أنه ما إن تبدأ أي أزمة حتى نتلقى هنا في الكلية وفي البرنامج طلبات الزيارة من مؤسسات أمريكية وأوروبية، فيأتي إلينا طلبة وأساتذة ووفود من الكنائس والجامعات ليقدموا لنا صورة عن هناك، ويريدون أيضًا أن يعرفوا المزيد عنا. ولكننا كمؤسسات وجامعات ليس لدينا ما نعرفه عما لدى هذه المؤسسات من موارد تستطيع من خلالها تحقيق ما تريده من أهداف وخطط.

<u>أ. صلاح الدين أبو حسن (باحث فلسطيني في الإعلام):</u>

عنوان رسالتي "أطر المعالجة للقنوات الإخبارية الموجهة بالعربية للقضية الفلسطينية" وفي خلال بحثي وجدت أن فكرة الحوار بين الحضارات كانت مسيطرة حيث افترضت أن هذه القنوات الموجهة بإمكانها أن تفعل شيئًا على صعيد التقريب بين الحضارات، لكن للأسف بعد الإطلاع ومتابعتي لهذه القنوات، مثل "فرانس ٢٤" و"روسيا اليوم" وغيرها، وجدت أن هناك فجوة موجودة في الإعلام منذ زمن، وكأن المترجمين يترجمون فقط من الإعلام الغربي الداخلي إلينا بالعربية حتى أن قناة "فرانس٢٤" نشرت الصور المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) كما هي في الجرائد الدنماركية والهولندية والفرنسية ولم تراع أن تغط الرسم إليكترونيًّا.

أود أيضًا التعليق على كلام أ.وفاء إبراهيم حين قالت أن الأيديولوجيا ليس لها دور ولم تكن السبب في الأزمة، إلا أن أساتذة الإعلام والاتصال يؤكدون أن أيديولوجيا

القائمين بالإعلام تؤثر وبقوة فيما يقدمونه، وقد تحدث أساتذة الإعلام الغربيين تحديدًا عن "تأطير الأخبار". كذلك قولها أن قيام ١٧ جريدة دنماركية بإعادة نشر الرسوم كان رد فعل عما قيل حول وجود محاولة لاغتيال رسام الكاريكاتور، فإنه يمكن لأي شخص تابع الأخبار لمدة يومين أن يكتشف أن من اتُهموا بهذه المحاولة أُطلق سراحهم بعد يوم واحد فقط، مما يعني أنه لم تكن هناك أي محاولة اغتيال. إذ لو كان قد ثبت تورطهم في شروع أو تخطيط للقتل لما أطلق سراحهم بعد عدة أيام.

ولكني أعتقد أن أهم الأسباب وراء فكرة إعادة نشر الرسوم هو فكرة المنافسة الإعلامية بين بعض الجرائد المحلية، خاصة بعدما وصلت الصحيفة التي نشرت الرسوم في المرة الأولى إلى شهرة عالمية، وبالطبع يتصل بهذا ما يصحب فكرة المنافسة الإعلامية من مكاسب مادية.

كذلك فإن الصور التي نُشرت هي نتيجة تشويه استمر لمدة سنوات قامت به وسائل الإعلام الغربية ذاتها، وهناك مجلدات أُعدت وهي لدينا حول صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام الغربي، وجميعها تُجمع على أن هناك تشويه حقيقي لصورة الإسلام وتقديمه بشكل سلبي للرأي العام الغربي بل والعالمي.

وعن تبرير إعادة نشر الرسوم بالدفاع عن قيمة حرية التعبير والتي أشار إليها فضيلة الشيخ/ الزفزاف، فنحن نقدر هذه القيمة ونسعى حاليًا لنشرها في الوطن العربي، ولكن من غير مقنع للمسلمين أن يتم إعادة نشر هذه الرسوم بحجة الدفاع عن حرية التعبير، خاصةً وأنه -كما قال فضيلة الشيخ- لا يستطيع أي صحفي أيًا كانت جنسيته أن يقدم شيئًا مضادًا لإسرائيل لدرجة أنه عندما حدث بعض الإنصاف للفلسطينيين في وسائل الإعلام الأمريكية، تم إنشاء بعض مراكز الأبحاث والمعاهد للضغط على وسائل الإعلام الأمريكية كي لا تقول الحقيقة أو حتى جزء منها، وبالطبع هذا الأمر يجب أن يتحملوا مسئوليته.

ولدي سؤال إلى دكتور/ كورنيليس: نحن دائمًا نتسائل ماذا علينا فعله ولكني أود طرح السؤال هذه المرة عما يجب على الغرب فعله؟ فما الذي تستطيعون فعله وما الذي تفعلونه الآن؟ فهل المحاولة الحالية هي محاولة لبلورة العقل العربي على نحو يجعله يتقبل القيم الغربية؟ لا أعرف، وأعتقد أن الإجابة لديكم.

أ. أحمد خلف (باحث بكلية الشريعة والقانون -جامعة الأزهر):

النقطة التي أود التحدث بها هي تلك المتعلقة بالجماهير حيث تحدث الشيخ/ فوزي الزفزاف عن أن رد فعلها جاء انفعاليًّا وهذا كان بشكل واضح، لكن المشكلة تكمن أيضًا في أن النخبة شاركت في هذا الرد الانفعالي وأعتقد أن هذا تصرف غير سليم.

وعلى جانب آخر، وانطلاقًا من عنوان الحلقة "التأزيم المتكرر" والتأكيد من خلالها على تكرار الأزمات في المستقبل، فإني أؤكد أن التأزيم قديم بل إنه حتى الآن هناك الكثير من الإساءات في كثير من الأماكن لا يُسلَّط الضوء عليها.

أما بالنسبة لما قيل عن أن دور وسائل الإعلام تخطى النشر لتصبح فاعلاً في الأحداث، فإني أود أن أضيف أنها مغرضة في نشر مثل هذه الأمور، وهذا الإغراض تقف خلفه خلفيات وجهات وتيارات أيديولوجية تهدف لتحقيق أشياء معينة. ويمكن أن نضيف لذلك فكرة "بالونات الاختبار"؛ بمعنى أن التكرار والنشر في أكثر من مكان وتعدده بهذا الشكل يهدف لمعرفة وقياس رد فعل الشعوب على هذه الأمور. ولذلك أعتقد أن النخبة يجب عليها الوعي وإدراك كيفية التعامل مع هذه القضايا؛ بأن يكون لها دور في توجيه حركة الجماهير حتى يكون رد الفعل ردًا له نتيجة محددة في مواجهة هذه الأزمات شديدة التعقيد والتركيب، حتى لا نتعامل معها بتبسيط يخل بعدالة القضية.

وأذكر في هذا ما تناوله د/ سيف الدين عبد الفتاح في حوار حديث له منشور على موقع (Islamonline.net) حول الإضراب السياسي، من ضرورة وأهمية التثقيف السياسي وزيادة الوعي السياسي لدى الجماهير باعتباره شيء مهم لتحقيق ما نبغيه وما نرجوه من هذه الحركة، ولذلك يجب أن يكون للنخبة دور في توجيه حركة الجماهير حتى تحقق التأثير المطلوب لمواجهة هذه الأزمات.

أ.د. محمد شوقي عبد العال (مدير منتدى القانون الدولي):

في ملاحظاتٍ تلغرافية سيكون حديثي الذي دفعني له حديث فضيلة الشيخ/ فوزي الزفزاف لما أشار له فضيلته حول وجود قرار دولي يجرم معاداة السامية، إذ أود أن أصحح المعلومة حيث لا يوجد قرار دولي بهذا المعنى صادر عن الأمم المتحدة، ولكن هناك في قوانين الدول الأوروبية ما يؤدي هذه الغاية وأكثر.

وذلك لأن القرار الدولي يصدر من الأمم المتحدة ويمكن أن ألتزم به أو لا ألتزم، فهو إن صدر عن الجمعية العامة لا يكون ملزمًا لأنها لا تُصدر قرارات ملزمة، كما أن مجلس الأمن لا يُصدر قرارات ملزمة إلا في حالة وحيدة وهي تهديد السلم والأمن الدوليين واللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، وفيما عدا هذا يصدر القرار ويعود الأمر إلى الدول التي قد تلتزم به أو لا تلتزم.

الأمر الأكثر أهمية هو أن قوانين الدول الأوروبية ذاتها تحوي هذا المعنى الذي تفضلت فضيلتك بالإشارة إليه، وهناك مثال واضح جدًا عايشناه في فترة من الفترات وهو عندما شكك الفيلسوف الفرنسي "روجيه جارودي" في صحة أعداد اليهود من ضحايا المحرقة، وذلك فقط دون أن ينكرها أو يشكك في حدوثها، وكاد الأمر أن يصل بهذا العالم الفرنسي إلى أن يسجن. وهذا يقودني إلى قضية حرية التعبير التي يتذرع بها المسيئون. نتسائل لماذا تتوقف حرية التعبير هذه فقط عندما يكون الأمر متعلقًا بالهولوكوست، حتى وإن كان الأمر فقط تشكيكًا في حجم الواقعة التاريخية وليس في حدوثها، أما إذا أسيء إلى الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) أو المسيح (عليه السلام) أو حتى إلى الله –ونستغفر الله من هذا– فإن ذلك يعد حرية تعبير؟!

إن حرية التعبير في المواثيق الدولية ليست مطلقة من كل قيدٍ أو شرط وإنما هي محكومة بألا تتعدى حريتي في التعبير عن رأيي المقدسات والحرمة الشخصية لمن أتحدث عنه، وذلك لا يعني الارتباط بشخص بعينه، وإنما ذلك يمتد لينطبق أيضًا على المصالح القومية للأمم والشعوب، ولأنه إن كان لنا أن نقيد حرية التعبير بصدد الحرمة المتصلة بشخص، فأولى بنا أن نقيدها ونحن نتحدث عما هو أكثر من الشخص كشعب أو حكومة.

وجدير بالذكر أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تبنى قبل عشرة أيام مقترحًا مصريًّا بإصدار وثيقة تجرم ازدراء الأديان أو شيء من هذا القبيل، ومما يجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية غضبت من المجلس إزاء ذلك، بالرغم من أن هذه الدول نفسها وقفت إلى جانب إسرائيل حين استصدرت من الجمعية العامة قرارًا غريب الشأن تلغي بموجبه الجمعية العامة قرارًا سابقًا لها حيث كانت الجمعية العامة قد أصدرت قرارًا باعتبار الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، ثم بعد

انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم، أصدرت الجمعية العامة قرارًا يلغي قرارها السابق.

ما أريد أن أصل إليه هو إذا كان هناك حديث عن واجبنا نحن في تصحيح المعلومات المغلوطة عن الدين الإسلامي، وإذا كانت الأدوار الدبلوماسية صحيحة، وإذا كان الإعلام صحيحًا، فإن المصالح أصح -وأنا في هذا لست من دعاة الحرب- ولكن لماذا تفعل الولايات المتحدة ما تفعله تنفيذًا وحماية لمصالحها الإستراتيجية مع إسرائيل؟ ولماذا تسجن الدول الأوروبية جارودي؟ كل ذلك لأن هناك مصالح لهذه الدول. أين نحن إذن من المصلحة؟ وأكرر أنني لست من دعاة الصدام ولا أقول بحرب، ولكن أين وسائل حماية المصلحة؟ فلماذا لا يكون بيدي وسيلة فعالة؟ فأضعف الإيمان أن يحترم الطرف الآخر الذي له مصالح معي القيم والتقاليد الخاصة بي ويكون هناك اتفاق متبادل على ذلك.

وانطلاقًا مما سبق، لماذا لا نفكر في مشروع قرار دولي لتجريم ازدراء الأديان؟ وذلك كما تفضل فضيلة الشيخ/ الزفزاف، ويشمل ذلك الأديان المنزلة وغير المنزلة لأن المجتمع الدولي لا ينقصه مزيد من الاحتكاكات، وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة لهذا الميثاق الذي قد يستغرق إعداده عدة أشهر أو سنة أو سنتين على أن يقضي بأن كل صاحب عقيدة تحترم عقيدته.

المهندس/ عبد المعطي بيومي:

أود التركيز على ما يمكن عمله فبداية مقاومة الدعاية الموجهة للإسلام لها جانبان، هما: الجانب الدعوي – الجانب الثقافي.

وأنا أزعم أن الأزهر يحتاج لأن يقوم بدور أكثر فاعلية في شرح الإسلام وتبسيطه وإيصاله إلى الأفهام الأوروبية، وهذا يقتضي أن يكون خريج الأزهر الذي سيقوم بهذا على علم باللغات التي سيتعامل بها، وألا تقتصر دراسته على الدراسة الدينية فقط. ومن هنا أدعو د.نادية مصطفى للتفكير في تحويل برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات إلى دبلوم، يتم تدريس مواد متعددة خلاله تسهم في شرح كيفية التواصل مع الحضارات وإعداد الأفراد وإمدادهم بالمهارات اللازمة لإجراء هذا الحوار، وأظن أن خريج الأزهر

الذي سيقوم بالدعوة إلى الإسلام إذا درس هذه الموضوعات سيكون ذلك بالنسبة له جانبًا سياسيًا وإعلاميًا ومهاراتيًا هامًا. إذ يحتاج إليه الداعية، ولذلك أظن أن هذا أمر مطلوب.

أدعو د.نادية أيضًا إلى أن يتحول موقع المركز إلى موقع متعدد اللغات (multi-lingual) على أن توجد به بشكل خاص لغات الدول التي تحدث معها المشاكل والأزمات نتيجة توجيهها انتقادات للإسلام، ويتطلب ذلك دعم الموقع سواء على المستوى المادي أو غير ذلك بحيث لا يقتصر على نشر أبحاث المركز وندواته وإنما يمتد كنوع من الدعاية ويمكن الاستعانة في ذلك بشيوخ من الأزهر.

ما أود التأكيد عليه هو أن الجهود التي تتم في هذا المجال هي جهود أفراد، ولكننا في حاجة إلى أن يكون هناك توجه عام في سياستنا الخارجية للدفاع عن الإسلام. إلا أن هذا التوجه للأسف غير موجود بل إننا نخجل من الدفاع عن الإسلام، وأغلب أفعالنا ما هي إلا ردود أفعال، لذلك فإني أقول مع احترامي لعلمائنا الأجلاء أن الأزهر دوره يكاد يقتصر على رد الفعل بينما الدور المتعلق بالمبادرة والجهد العلمي المنظم في حاجة لتدعيم، ولا ينطبق ذلك على جهود الأزهر فقط وإنما جهود الدول من خلال بعثاتها الدبلوماسية. فيجب أن يكون هناك دور للملحق الثقافي الموجود في سفارة كل دولة إسلامية إلا أن هذا الدور مفقود في الواقع. كما يجب أن يكون للمنظمات الإسلامية أيضًا مثل منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها دور في هذا الإطار.

لذلك أدعو د.نادية إلى عقد ندوة أو مؤتمر تجمع خلالها جميع الفاعلين ذات الصلة لنسمع وجهة نظر كل منهم، ولتحويل الجهد الفردي النخبوي إلى جهد شامل يُستفاد من خلاله من جميع الفاعلين، خاصة من خلال الموارد غير المحدودة للإنترنت، إذ أننا يمكننا بالفعل إدارة حملة دولية للدفاع عن الإسلام من خلال الإنترنت وذلك إذا ما توافر لها المهارات والمعدين والمتحدثين.

د. صلاح الجوهري (كبير مستشارين بالأمم المتحدة سابقًا):

لدي بعض الملاحظات ولكن أغلب ما أطرحه سيكون تساؤلات وليس إجابات.

الملاحظة الأولى: أود التأكيد على أمر ذكره فضيلة الشيخ/ الزفزاف وبعض الحاضرين، وأنا سأقوله بصراحة كما نُحسُّ به، وهو أن مثقفي الغرب يمارسون أعلى درجات "النفاق"

حين يتحدثوا عن حرية الرأي، وأشير في هذا الصدد إلى النقاط القانونية التي ذكرها د.محمد شوقي إذا أنهم يمارسون أعلى درجات النفاق بلا استثناء، ولا يقتصر الأمر على المثقفين لأنه إذا ذُكرت إسرائيل أو موضوع المحرقة لا يستطيع أحد من الغرب أن يتحدث!

وإذا ما تكلمنا دون حساسيات فإنه عندما يأتي الحديث عن الكنيسة وعن رأس الكنيسة، فالكنيسة تقول أنه لا خلاص إلا من داخلها ولا أنبياء إلا من تعترف بهم الكنيسة الكاثوليكية، وبابا الفاتيكان يتحدث عن المسلمين ولكني لم أجده مرة يتحدث عن "محمد" باعتباره نبي المسلمين أو عن القرآن أو الإسلام باعتباره دينًا، وهذه إشكالية الكنيسة مع نفسها ولذلك لا أتصور أن يكون هناك حوار حضارات أو أديان وهو لا يعترف بدين الآخر.

هذه القضية يجب أن يواجهها الغرب وقد تسببت فيها منذ البداية تحالف الغرب مع الديانة اليهودية، فأنا ذهبت إلى الولايات المتحدة في الخمسينيات ولم أكن أسمع وقتها عن الإرث اليهودي المسيحي (Judo-Christian Heritage)، ولكن هذه اخترعوها في الغرب لكي يكفروا عن إحساسهم بالجرم والذنب إزاء ما فعلوه باليهود وصدَّروه ضدنا. وعندما كنت في لوس أنجلوس في كاليفورنيا عام ١٩٥٩، كانت هناك ملصقات على بعض الأماكن مكتوب عليها "ممنوع دخول الكلاب والسود واليهود"، كانت هذه هي الثقافة الغربية في منتصف الخمسينيات.

ولكن ظهرت الدعاوى القائلة بوجود إرث يهودي مسيحي مشترك حتى يُكفِّروا عن شعورهم بالذنب تجاه اليهود وكي يُصدِّروا مشكلاتهم للعالم العربي والإسلامي عقب احتلال فلسطين، هذا الأمر يجب علينا الانتباه إليه. وفي سياق الحديث حول الإرث المسيحي-اليهودي المشترك، وتصريحات بابا الفاتيكان حول الإسلام، يجب علينا التطرق لهذا الموضوع بصراحة والقول بأنه إذا ما لم يتم الاعتراف بالإسلام كإحدى الديانات السماوية، فإن أي محاولة للحوار سوف تبوء بالفشل.

لقد قضيت ٣٧ عامًا وأنا أعيش في الغرب، فدرست في ثلاث جامعات أمريكية لمدة ١٢ عامًا، وعملت كمستشار في الأمم المتحدة لمدة ٢٠ عامًا، لذا فلدي خلفية عن العالم الغربي وثقافته. وأرى أن العقلية الغربية، ممثلة في المفكرين والمعلمين، هي عقلية

متمحورة حول الذات؛ أي أن العديد من الغربيين لا يعترفون بأية عقلانية خارج حدود الدول الغربية. لذا فهم ينكرون أي إسهام لأي ثقافة أو حضارة أخرى في نهوض الحضارة الغربية، بل إن الكثير من الغربيين يؤمنون بنقاء ثقافتهم. وبناءً على هذا، فإن الحوار يتحول إلى نوع من الإملاء من جانب الطرف الغربي الذي يعطي الشعوب الإسلامية دروسًا في كيفية تحقيق التنمية على النمط الغربي، باعتبارها السبيل الوحيد للتقدم. وتقوم بهذا مؤسسات غربية لها ميزانيات هائلة تقوم بمشروعات للتنمية في بلدان العالم الثالث حتى يمكنهم القول أنهم أسهموا في تقدم هذه الدول النامية.

ماذا يجب علينا فعله؟

الحقيقة أن كل ما فعلناه ونفعله لن يكون له نتيجة أو مردود لأن الغرب لن يحترمنا ما دمنا في هذا التخلف وفي هذه الحالة التي نحن بها. فما لم ينتج العالم العربي والإسلامي العلم لن يتغير شيئًا، وستظل العلاقة بينه وبين العالم الغربي على النحو التي هي عليه الآن. فما دام مثقفونا منشغلين بالبكاء على الماضي وأمور غير هامة، وما دمنا نستمر في عقد الندوات عن حرية الرأي وإعطاء الجوائز والتكريم، ستظل أيضًا الأمور كما هي. فأنا قد عشت في أيام طه حسين والعقاد ولم يكن مفهوم الإبداع كما هو الآن.

كما أن مفهوم التقدم أيضًا أصبح ينطوي على جوانب من التناقض، حيث نجد الدول التي تدعي أنها متقدمة ترى أن ارتداء المرأة للحجاب يحمل مبررًا لحرمانها من دخول الجامعة والتعليم ويقولون هذه مبادئ العلمانية (Securalism).

وبالتالي، أؤكد على أهمية إنتاج العلم مرة أخرى، وأوجه كلامي لكم أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بذلك، حيث أنه عندما قام "فرانسيس فوكوياما" بإصدار كتابه عن "نهاية التاريخ" قام كل أساتذة الكلية دون استثناء -وغيرهم حول العالم- بالتعليق عليه، في حين أن الحاجة هنا إلى إبداع وتنظير وتقديم نموذج حقيقي مختلف، ولكن كل ما رأيناه من كبار الأساتذة هو التعليق على نظريات الغرب دون تقديم نموذج جديد.

أ. أحمد فاروق (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية):

هناك نقطة وحيدة سأتحدث حولها وهي أن القضية ليست حرية رأي أو تعبير أو علمانية وغير ذلك، وإنما هم يهدوننا لأننا ضعاف، وقد تطرق د.محمد شوقي لهذه النقطة.

نحن ضعاف لأننا لا نواجه مشاكلنا في الداخل أولاً قبل أن نتوجه للتعامل مع مشاكلنا واهتمامنا في الخارج، خاصةً وأن مشاكلنا في الداخل كثيرة. فحينما وصلت حماس إلى السلطة في فلسطين توجهت إسرائيل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية وطالبتهم بالكف عن المطالبة بالديمقراطية في الدول العربية والإسلامية. لماذا؟ لأنها اعتبرت أن المطالبة بالديمقراطية ستؤدي لوصول الجماعات الإسلامية والدينية إلى الحكم في هذه البلاد. إذن، هؤلاء جميعًا يهددونا ويسيئون لرسولنا الكريم لأننا في حالة ضعف، وبالتالي فعندما نستطيع أن نكون أقوى عندئذٍ يمكننا أن نحل أزماتنا.

أحد المشاركين:

أنا مهتمة بشكل كبير بالمعالجة الإسلامية لتلك الأزمات، كما أشار إليها البعض، وأتساءل لماذا لا يتم عمل لجنة مختصة في الأزهر تضم الباحثين والعلماء المسلمين لحل الأزمات والمشكلات الثقافية التي تحدث بين العالم الإسلامي والغرب، وتكون موجهة للرأي العام في العالم الإسلامي لتساعدهم على إدارك كيفية التعامل مع تلك الأزمات، وأن يكون أعضاء هذه اللجنة من المؤهلين للقيام بهذه المهمة.

أ. محمد كمال:

سؤالي إلى دكتور/ كورنيليس: بما أنك ترى أن هذه الأزمات تتكرر في الحالة الهولندية وكذلك في الحالة الدنماركية، ماذا عن الإنذار المبكر لهذه الأزمات وتوقع حدوثها وكذلك أطرافها؟ وماذا عن التعامل مع الأزمة الذي لا يبدو إدارة أزمة بقدر ما هو "إدارة بالأزمة" حيث يبدو أن البعض في الغرب يختلق الأزمة ليتعامل بها؟ هل تعتبر أن مثل هذه التوقعات للأزمة وأطرافها والمستفيدين منها جزء من عملكم الذي يرتكز على الحوار بين العالم الإسلامي والغرب؟

أ.د. رزق الجعيدي (أستاذ بكلية أصول الدين- جامعة المنصورة):

بالنسبة لكلمة "التأزيم" فهي كلمة لها معنى عميق وقد يكون الأنسب معها استخدام كلمة "المستمر" وليس "المتكرر" ومن الممكن أن نقول "التأزم المتكرر والتأزيم المستمر".

التأزيم يعني أن هناك فاعل ما يصنع أزمة بل وحريص على صنع هذه الأزمة، فهناك جهات معينة تتولى توارث الأزمات ودفعها إلى الساحة وكل ذلك يكون له مقصد وغاية. وفي ضوء هذا لدي سؤال تأسيسي هو:

- ما المقصد من هذه الأزمات وهذه الحالات الموجودة بالفعل والمرشحة للاستمرار والتكرار؟

- المقصد هنا ليس شخصية النبي (صلى الله عليه وسلم) كما يظن البعض إذ أنها غير مقصودة مطلقًا، ولذلك عندما سمعت لأول مرة عن إساءتهم للرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يقلقني أو يضايقني ذلك إذ أنهم لا يعلمون عنه شيئًا وإنما المشكلة هي الإسلام.

وإن ما عدنا إلى نظرية بناء المعنى والتي بدأت من "الفاشية الإسلامية" ثم تدرجت إلى شيء آخر هو أن يصبح الإسلام نفسه هو ما يساء إليه. والمقصد هو القضاء على الإسلام في الغرب والحد من انتشار الإسلام هناك. وإذا ما وجهنا نظرنا إلى هذه النقطة فإنها بلا شك ستعدّل من ردود أفعالنا وكذلك من أخطائنا.

لماذا يسعون للقضاء على الإسلام في الغرب؟

لابد ونحن في هذه الحلقة النقاشية أن يوجد معنا إحصاءات بيانية حول عدد المسلمين بالغرب والمشاكل التي مروا بها ووضع الجاليات المسلمة بشكلٍ عام هناك لنرى هل المسألة نابعة من شخص بمفرده أم هي اتجاه عام هناك، حيث توجد رؤوس تتولى هذه الغايات الكبيرة في سياسات هذه الدول ضد الإسلام ثم يسندون هذه الأدوار إلى رسام أو فنان أو مخرج سينمائي أو غير ذلك، ثم بعد ذلك يكون هناك تخطيط من خلال هذه الحالات للوصول إلى الغاية الأساسية. وهذا شيء مهم جدًا لن يوضحه لنا سوى الاستطلاعات والاحصاءات.

نحن دائمًا ما نهرب من مواجهة الأحداث كما هي، ونظل نتلمس لها المبررات والتحليلات، ولذلك أعجبني تعليق الشيخ د.يوسف القرضاوي على مشروع أ.عمرو خالد للحوار وذهابه للدنمارك حيث قال "كيف لي إن أخطأ أحد في أبي أن أطالبه بأن يقيم معي حوار؟"

يجب علينا أن نفهم الأمر في إطاره الصحيح حيث هناك غضب على ذات الإسلام وليس الأمر مجرد تصرفات من جانب بعض الأفراد، وبالتالي علينا أن نعد العدة انطلاقًا من هذا الفهم لأن ذلك أمر مهم للغاية.

السلطة السياسية في الدول العربية ليس لها موقف مطلقًا في مواجهة هذه المسألة، في حين أنه في حالة إذا أساء أحدنا إلى أحد رموز هذه الدول سياسيًّا أو دينيًّا أو غير ذلك، نجد هناك السلطة الرسمية لها مواقف حقيقية جدًا، في حين مواقف الدول العربية والإسلامية كانت سيئة جدًا إزاء هذه الإساءات إلى الإسلام، فلم يتم اتخاذ أي مواقف مثل سحب السفير أو قطع زيارة أحد رؤساء الدول أو غيرها.

أ.د. نادية مصطفى:

أرسل إلينا فضيلة الشيخ/ فوزي الزفزاف توضيحًا مفاده أن كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر قد أنشأت أقسامًا للدراسات الإسلامية باللغات الأجنبية (الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، الأسبانية) وقد تخرج منها سبع دفعات إلى الآن، وهي بصدد إنشاء شعب أخرى للدراسات الإسلامية بلغات أخرى. وشكرًا لفضيلتك على هذا التوضيح.

أ. باهر حمدي (خريج كلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر):

لدي تعليق في أربع نقاط أساسية:

ما هي المشكلة بيننا وبين الغرب؟ أظن أن المشكلة ترجع إلى رد فعلنا على الإساءة إلى ديننا حيث يمثل رد فعل "قبلي"، وأقصد بها طريقة التفكير التي نتعامل بها للأسف، فكأن هناك شخص مختلف معي وأخطأ في حقي، وأنا أقوم بالرد عليه بطريقتي ليعلم كيف يتعامل معي بعد ذلك. فإلى الآن لا نستطيع التفرقة بين التعامل مع ما هو ديني وإسلامي وما هو ضمن المشكلات القبلية والمجتمعية. فيكون التعامل مع المشكلة القبلية والمجتمعية في ضوء الحرص على علاقات القرابة أو أي شيء آخر، لكن بالنسبة إلى المشكلة في تعاملهم مع الدين الإسلامي يجب أن يكون المنظور المختلف لأننا نتحدث عن رسالة نبي الإسلام وليس شخصًا عاديًّا.

وأنا أذكر مثالاً أن النبي (صلى الله عليه وسلم) تحمل خلال حياته من الأذى أضعاف ما نتحدث عنه حقيقةً. فإذا كنا صادقين وجادين فيجب أن نعترف أن المشكلة

ليست في قيام أحد الرساميين برسم كاريكاتور معين، إذ أن هذه إهانات بسيطة جدًا مقارنة بما تحمله النبي (صلى الله عليه وسلم) أثناء حياته. ولكن المشكلة تتحول إلى القبلي المجتمعي، وننسى الأساس والرسالة الرئيسية المفترضه أننا كأمة النبي (صلى الله عليه وسلم) ندافع عنها، إذ إننا ندافع عنها بالأساس وليس عن شخص النبي (صلى الله عليه وسلم)، لأننا إن كنا ندافع عن شخص "النبي" فإن هذا أمر آخر له مجال مختلف حيث الإجراءات القانونية، وذلك ليس الجزء الرئيسي. ويترتب على ما سبق ضرورة اتخاذ إجراءات غير تقليدية، ولكن ما قمنا بفعله بعد إساءة بعض الأطراف الغربية أننا أقمنا الندوات والمؤتمرات دون أن نتحدث إلى من إساء إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وإلى الناس في أوروبا الذين لا يعرفون أي شيء عنه.

ولنرى كيفية تفكير العقل العربي يمكننا الإشارة إلى القرار الذي اتُخذ منذ سبع سنوات بإنشاء قناة فضائية إسلامية بالإنجليزية تخاطب العقل الغربي، ولم يُنفَّذ أي شيء في هذا الصدد إلى الآن، والبعض يُرجع ذلك إلى أسباب سياسية أو دينية أو غيرها، ولكن الواقع أن القناة لم تُنشأ.

وأنا لا أريد إحباطكم بإضافة المزيد إذا ما قلت أنه في كلية اللغات والترجمة بالأزهر قد أغلق باب التقدم للدراسات العليا منذ أربع سنوات، في حين أنه من الأولى، إن كنت أريد إعداد أفراد يمكنهم التعامل مع الغرب، أن أعد أكاديميين يحملون الدكتوراه، وبالتالي فإننا إن لم نفتح لهم باب الدراسات العليا، فذلك يحول دون إعداد كادر أكاديمي جيد للتعامل مع الغرب.

النقطة الأخيرة، فيما يتعلق باستصدار قانون دولي لتجريم ازدراء الأديان يجب علينا أولاً القيام بشيء يبرع فيه اليهود وهو إقامة لوبي لتأييد هذا القانون حتى يمكن توظيفه. وقد قال لي أحد الباحثين الغربيين الذين تعاملت معهم "المشكلة لديكم كعرب ليست هي الرؤية وإنما المشكلة أنكم غير قادرين على فهم الآليات التي تسير عليها المجتمعات الغربية".

أ. إسراء علي (الفرقة الثالثة –علوم سياسية):

أعتقد أن هناك بالفعل صدام بين الحضارات وصدام في العلاقات والمصالح. لابد أن تحترم الدول الغربية ديننا وثقافتنا وآراءنا ومصالحنا. ولدي سؤال: هل كانت لديهم خلفية عن الدين الإسلامي والقرآن الكريم وسيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) قبل أن يقوموا بهذه الرسومات المسيئة؟ وأيضًا أريد أن أقترح عقد لقاءات حوارية بين الطلبة العرب والمسلمين وبين الطلبة من الدول الغربية حتى نتمكن من تقديم الإسلام في صورته الصحيحة.

أ. شيرين فهمي (باحثة دكتوراة في العلوم السياسية):

هناك كتاب للأستاذ/ عبد العزيز عبد الغني صقر حول نظرية الجهاد في الإسلام وقد قرأت مقدمته وخاتمته، وهو يقول أننا –للأسف الشديد– اعتدنا انتهاج خطابين أسوأ من بعضهما؛ فنحن إما نقدم خطابًا تبريريًّا حين نقول إن ديننا دين السلام والمحبة والوئام، وإما الخطاب الحماسي الذي يحمل شعار "حي على الجهاد"، أي لم يكن هناك أبدًا خطاب ينتهج إطار شامل عن الإسلام.

إذا قُدم خطاب فكري شامل عن الإسلام ستسقط كافة الأكاذيب الغربية من تلقاء نفسها. فنحن محتاجون إلى بناء كامل كي يتصدى تلقائيًا لأي أكاذيب دون أن تستمر طوال الوقت في نقد نقطة بنقطة أو جملة بجملة.

د. نادية: هل تعتقدي أن مثل هذا الإطار الفكري المتكامل غير موجود؟ فأين ذهبت جهود أساتذة أجلاء لمدة عقود وعقود –ولن أقول قرون– في مختلف التخصصات؟ أليست هذه الجهود موجودة؟

أ. شيرين: هذه الجهود تحتاج لأن تبرز وأن تكون منطلقنا في الرد فلا نلجأ للقول بأن الإسلام دين المحبة، وإنما كما أشار الشيخ الزفزاف يكون هناك منهج علمي دون الوقوف على كل جملة للقول بأن الإسلام لم يكن يفعل ما يقال عنه...إلخ.

النقطة الثانية: وهي ردًا على أ. باهر حيث قول أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان يتجاهل المسيئين وكذلك المسلمون كانوا يتجاهلون مثل هذه الإساءات. حقيقةً، أنا عندما كنت أفكر في هذا الموضوع كنت أتساءل لماذا لا نتخذ نفس المنهج وهو منهج

التجاهل؟ لكني عدت لأقول أن وقتها عندما كان يسب أحد الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم يكن ذلك ينتشر بسرعة البرق كما هو الآن، ولذلك فنحن ملزمون بالرد لأن الأمر لم يعد يحدث فقط داخل شبه الجزيرة العربية أمام أربعة أو خمسة أشخاص حيث لم يكن هناك إنترنت أو تليفزيون أو غير ذلك.

السفير/ أحمد عبد الواحد زين:

لدى نقطتان أود توضيحهما:

النقطة الأولى: هي بالنسبة للميثاق الذي أشار له د.محمد شوقي لمنع ازدراء الأديان جميعًا سواء كانت سماوية أو غير سماوية، وهذا شيء بالطبع عظيم جدًا ويتفق مع هذا الأمر ركيزة قانونية، هي أن ميثاق اليونسكو المنشئ للمنظمة في عام ١٩٤٩ تحدثت ديباجته على أن الحروب كانت تدور في عقول البشر قبل أن تدور على أرض المعارك، حيث كانت تسود نظريات عنصرية كسمو الجنس الآرى (الألماني) على سبيل المثال، وما سببته تلك الأفكار من قتل وتخريب ودمار. وبالتالي، رأوا أنه لابد وأن يحدث تعاون دولي في مجال الثقافة والعلوم والمعارف وتبادل الأفكار، وأن تقوم الأمم بالتعاون لإيضاح ثقافاتها. ولما كان ذلك في الحرب العالمية الثانية، فتوجد الآن بؤرًا حربية فكرية صغيرة متفرقة، هذه البؤر قد تتفاقم وتتعاظم وتزداد لتؤدي إلى شيء أبشع، وهذا ربما يكون حدث بالفعل في أفغانستان والعراق والصومال وذلك دون تهوين وتهويل. اتفاقية اليونسكو الثانية والتي قد تكون في عام ٢٠٠٩، يجب أن تتناول اختلاف العقائد والأديان والصراع حولها وما يمكن أن يؤدي إليه من حرب عقول وما يليها من حرب شاملة.

النقطة الثانية: أحد الأساتذة الأفاضل تحدث عن الدور الدبلوماسي في الخارج للدفاع عن الدين الإسلامي، وأود أن أذكر بأن الآن أصبح هناك دبلوماسية ثقافية كما توجد دبلوماسية سياسية وعسكرية وغيرها، ودعائم الدبلوماسية الثقافية في مجال الدين هم رجال الأزهر الشريف وبعثاته، والملحق الديني داخل بعض السفارات، وكذلك البعثات الدينية التي يرسلها الأزهر، أي أنهم يمارسون دبلوماسية دينية باعتبارهم متخصصين ولديهم الركائز المعرفية لإيضاح أمور الدين وأسسه.

الدبلوماسيون بصفة عامة ووزراء الخارجية بدايةً من السيد الوزير/ عمرو موسى ثم السيد الوزير/ أحمد ماهر ثم السيد الوزير/ أحمد أبو الغيط أرسلوا برقيات وموافاة وزارة الخارجية بها لإعداد الرد اللازم والمناسب عليها، وقد يكون ذلك بمعرفة علماء الأزهر مثل الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب (رئيس جامعة الأزهر) وذلك من خلال كتاباته وردوده على ما يمس الإسلام.

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (نائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات):

في الواقع، هناك بعض الملاحظات التي قيلت ضمن هذه الحلقة النقاشية الثرية وقد صدرت هذه الملاحظات بكلمة "المنهج" أو "تعميم ما لا يجب تعميمه" أو كل هذه الأمور.

أنا أريد هنا أن أتحدث عن المسألة التي تتعلق بالمنهج وكيف يكون المنهج مدخلاً بعد ذلك لإضفاء نوع من البرود على أشياء هي بطبيعتها ساخنة ومعقدة ومركبة وشديدة الحساسية. ومن هنا ليس لنا أن نعالج مثل هذه القضايا بعقلٍ بارد، وليس لي أن أقول مع الأستاذ/ باهر مثلاً، وهو خريج جامعة الأزهر، أن ذلك الأمر هو أمر تافه، وهو المتعلق بالرسوم المسيئة للنبي (صلى الله عليه وسلم)، فلا يمكن أن يكون أمرًا تافهًا بل إنه أمرٌ عظيم وأمرٌ جلل. وهذه الانفعالات التي حدثت على مستوى العامة وكذلك على مستوى المثقفين و النخبة السياسية، حتى وإن أريد بذلك شأنًا سياسيًا أو مصلحة سياسية تتعلق بها، هي أمر شديد الخطورة.

فالأمر لا يمثل إطلاقًا نوع من رد الفعل القبلي، إذ يبدو أن أ.باهر لا يتعرف على أصول المسألة التي تتعلق بالعلاقة بين الرسالة والرسول والعلاقة بين النبي والنبوة، وتأكيد أن أي مساس بالنبوة باعتبارها رمزًا للرسالة إنما يعتبر مساسًا بالرسالة. وبالتالي فإن هذا الأمر الذي يتحدث عنه ليس أمرًا قبليًا وإنما هو يتعلق بصميم الرسالة في هذا الأمر، كما أننا حينما دعينا إلى طاعة النبي (صلى الله عليه وسلم) دعينا إلى طاعته بعد طاعة الله (سبحانه وتعالى) أي أن طاعة الرسول هنا هي طاعة لله، فلا يصح ذلك أبدًا من الناحية العلمية أو من الناحية العملية أو غيرها مما قلته في هذا الإطار.

الأمر الثاني الذي أريد التحدث عنه هو "فوبيا الأجانب Xenophobia" التي تحدثت عنها أ.وفاء حيث أريد أن أؤكد أن المسألة لا تتعلق بالخوف من الأجانب، وإلا لذهب هؤلاء على اليهود وقالوا لهم ما قالوا، ولكنهم يذهبون فقط إلى عالم المسلمين حتى إنني أتحدى أن يكون هناك عالم آخر غير عالم المسلمين يُعطى مثل هذه الصفات.

هذه المسائل التي تتعلق بعالم المسلمين، يجب أن نؤكد أن لها مداخل عدة، ومن ثم فإن هذه الأزمات المتكررة أو ذلك التأزيم المتكرر الذي نتحدث عنه للأسف الشديد نتعامل معه من خلال مهاجمة رد الفعل وليس مهاجمة المفتعل ونهاجم من يردون على أزمة ولا نهاجم التأزيم، وهذه مشكلة خطيرة جدًا. فأي منهج هذا؟ إنها قسمة ضيزى فنحن كأننا يجب علينا أن نكون في خدمة الغرب هناك، وفي خدمة الغرب هنا أيضًا ونحاول أن نكلم الغرب ونربت على كتفه لنؤكد له أننا تحت الأوامر في هذا الإطار.

أما بالنسبة للأمر الذي يتعلق بالحوار، فإن الحوار لا يرجي لذاته ولا ينبغي لذاته ولكن ينبغي لآثاره، ومن هنا إذا تكررت الأزمات على هذا النحو مرة بعد مرة وبشكل أو بآخر بأن تكون مرة الإساءات للنبي (صلى الله عليه وسلم)، ومرة أخرى للقرآن الكريم حين تعاملوا مع المصحف بشكل دنيء في قاعدة "جوانتاناموا"، وغيرها حينما تتحدث القمة الدينية (بابا الفاتيكان) عن الإسلام على هذا النحو ووصفه باللاعقلانية، وكأن العقلانية لا توجد إلا في المسيحية ولا توجد إلا في الغرب فإن هذه تكون قسمة ضيزى.

ومن ثم فإن الانفعال الشعبي أمر مبرر عندي، وكذلك المسألة التي تتعلق برد الفعل مسألة في غاية الأهمية تقودني إلى النقطة التالية التي أريد التحدث عنها في هذا السياق، وهي التي تتعلق بمجمل مداخلتي في هذا الأمر، أي سأترك الجانب السلبي وهو ما قيل من تعقيب حول هذا الأمر، وسأذهب إلى الإيجابي في رؤية بنائية تتعلق بهذا الأمر. فقد قال تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ (سورة البقرة: ٢٨٥) وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (سورة الحجرات: ١٣). والتعارف هو معرفة واعترافٌ ومعروف، ومن غير الاعتراف لا يمكن أن يقوم ركنٌ من أركان هذا التعارف. وفي هذا الأمر الذي نحن فيه يجب أن نؤكد من الناحية المنهاجية أن هناك مسائل شديدة الخطورة في هذه العلاقة قعد عنها كثيرٌ جدًا ممن دخلوا مجال حوار

الأديان. لماذا ذلك؟ نظرًا لأن الأزمات تتكرر على هذا النحو استنادًا إلى قاعدة عدم الاعتراف بالديانة الإسلامية بأي شكلٍ من الأشكال، فهم يعترفون بالمسلمين ولا يعترفون بالإسلام، وهذا كلام لا يمكن أن يُعقل ولا يمكن أن يُقبل من الناحية المنهاجية.

كل هذا يجعلنا نؤكد على أن المسألة التي تتعلق بالتعارف الثقافي والحضاري تتعلق بـ"عملية"، وهذه العملية غاية في الأهمية، ونحن كحضارة يجب أن نؤمن بهذا المدخل المعرفي. فإذا كان الغرب يؤمن بأن الصراع قيمة أساسية ولا ينظر للآخرين إلا من منظور الصراع، فنحن لا ننظر للآخرين إلا من منظور التعارف. ومنظور التعارف هنا يؤكد على عناصر الاختلاف؛ حيث الاختلاف سنة كونية، والتعدد حقيقة إلهية في عالم المخلوقين، والتعايش ضرورة بشرية، والحوار آلية، والتعارف ضرورة عملية، وهذه العملية يجب أن نقوم عليها بجهد ثقافي وتدريبي يؤكد على معنى التعارف وليس العنصرية.

وأشير في هذا السياق إلى أن بعض الحضارات تفكر في بعض أمورها وبعض علاقاتها تفكيرًا عنصريًّا، وهذا المدخل ضروري من الناحية المعرفية لأن الحضارة عندما تكون مسكونة بالعنصرية، تحدث وتتجدد مثل هذه الأزمات وتتكرر في هذا السياق.

أيضًا هناك أمور متعددة تتعلق بهذه المداخل التي نحن فيها، ومنها: مدخل العولمة والمدخل الاقتصادي. فهي بالفعل مداخل مهمة مضافة وجيدة تتعلق بعالم الأسباب، ولكن المهم قبل هذا وذاك ضرورة التخلص من رواسب الذاكرة الحضارية، إلا أنه للأسف هذه الذاكرة الحضارية ما تزال موجودة، وتظهر في فلتات اللسان، وليس "لبوش" بعد أن قال إنها "حرب صليبية" على سبيل المثال، أن نقول أنه قد أخطأ وأعتذر وإلى آخر ذلك، حيث إن الحضارات لا تظهر سوى في فلتات اللسان وهذا ما يؤكده العلم والدراسة.

أيضًا هناك أبعاد تعليمية وتربوية، وهذه مسألة غاية في الأهمية حينما نتحدث عن الكتب التي تنشر وتعلم عن الإسلام في الثقافات الأخرى.

فالرئيس الفرنسي "ساركوزي" كان يتحدث بالأمس إلى المسلمين في فرنسا قائلاً أنه يعطيهم كافة حقوقهم وقال أن كل ما يقال عن إنه يضطهد المسلمين، فهذا هراء. ما هذا "الساركوزي" الذي يتحدث بهذا الشكل المستبد؟ فالإحصاءات تؤكد عكس ذلك وقد

قدمت له من قبل، وأيضًا ثورة العشش التي حدثت في فرنسا شاهدة على ذلك، أي أن المسألة ليس على هذا النحو الذي يقوله "ساركوزي". فهناك بالفعل أسباب اقتصادية وأسباب تتعلق بفقر المسلمين في تلك الدول الغربية وتهميشهم، لكن الأمر أيضًا يتعلق بالغرب وأسلوب تعامل الدول الغربية مع المسلمين.

كذلك الأبعاد القيمية مهمة جدًا في هذا الإطار إضافة إلى الأبعاد المعرفية، حيث يبدو أن الغرب له مفهوم معين للدين، ونحن أيضًا لنا مفهوم معين للدين، ونحن نحترم مفهوم الغرب للدين ولكن الغرب أيضًا يجب عليه أن يحترم مفهومي للدين فلا يصح أن يدفع بالقول بقيامهم بعمل فيلم يسئ إلى "المسيح" لأننا "لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ" أي أننا لن نسيء إلى "المسيح" إذا أُسيء إلى سيدنا "محمد" وذلك لأن "المسيح" منا.

هناك أيضًا أبعاد سلوكية وتاريخية ودلالات رمزية تتعلق بالإساءة إلى الدين والرسول والرسالة، وهذا كله يغذي مفهوم "صدام الحضارات" سواء كان اليمين علمانيًا كما هو في أوروبا أو دينيًا كما هو في الولايات المتحدة. ومن ثم فإننا إذا أردنا الحديث عن حوار حقيقي فلابد أن نتحدث عن جدول الحوار، لأن من غير الحديث عن جدول الحوار يكون كلامنا بلا طائل، وحتى لا تتكرر الأزمات، وجب لنا أن نتعرف على الأصول المرعية في إرساء قاعدة من التعارف الصحيح من تعارف ومعرفة واعتراف ومعروف.

أ.د. بليس فان بالن:

لدي بعض التعليقات على المناقشات، حيث أرى أن العديد من الأمور التي قيلت في هذه الندوة تماثل المواقف والنقاشات التي تجري لدينا في هولندا في الوقت الراهن. إنني أتفق مع آرائكم في أن دور الإعلام هام للغاية؛ فالنقاش في الغرب أصبح حول دور الإعلام حيث يكون دائمًا مهتمًا بالصراعات أو أحيانًا يعمل على خلق هذه الصراعات.

طُرح ضمن النقاشات سؤال مهم وهو لماذا يخاف الأوروبيون من الإسلام؟ لقد أكد الكثير من المشاركين اليوم أن الإسلام دين سلمي للغاية، وهذا بالطبع صحيح. ولكننا رأينا في العام الماضي (٢٠٠٧) من خلال وسائل الإعلام، أنه قد تم حرق وتدمير ٢٨ كنيسة في إندونيسيا، وتم قتل وجرح ٧٥ قسيسًا، بالإضافة إلى ١٢٠٠ مسيحي قتلوا أو

جرحوا وكان من ضمنهم الأطفال، ولكن بالطبع هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى إلقاء اللوم على الدين الإسلامي.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر، حدثت صدمة كبيرة لدى الغرب، والذي تساءل لماذا يحدث ذلك في العالم؟ ولذا فإن الخوف من الإسلام ليس بسبب الدين ذاته بقدر ما هو خوف من المتطرفين الذين ينتمون إلى الإسلام. والحل الوحيد لهذه الإشكالية لابد أن يأتي من العالم الإسلامي وليس بالاقتصار على الشكوى من كيفية تفكير الغرب تجاه الإسلام والمسلمين.

كان هناك أيضًا اقتراح بإنشاء مجلس في مصر يختص بالدفاع عن الإسلام، ولكن أعتقد أن ذلك لن ينجح بالنسبة للغرب، لأنه سيتم النظر إلى هذا المجلس كرد فعل معادي للغرب، وهذا سيزيد الأمور سوءًا.

ونفس الشيء ينطبق على الآراء التي قيلت حول أزمة الرسوم الكاريكاتورية، فيما يتعلق بإسرائيل أو المواقف الصهيونية، أرى أن هناك تغير يحدث في أوروبا الآن. ففي هولندا، منذ سنوات قليلة، ظهرت منظمة تدعى "الصوت الإسرائيلي الجديد" وهي ضد فلسفة إسرائيل وسياسات الحكومات الإسرائيلية الراهنة.

إن رسوم الكاريكاتور تستخدم في صحافة أوروبا الغربية كوسيلة لتوجيه النقد للنظم القائمة. ومن ثم، أعتقد أن القيام بتشريع قانون لمنع استخدام أية رسومات كاريكاتورية للأنبياء لن يجدي، نظرًا لوجود عدد كبير من الأنبياء المقدسين عبر أرجاء العالم المختلفة. لذا يجب علينا نشر ثقافة الاحترام المتبادل بين الشعوب حتى يكون احترام الأنبياء والمقدسات مصدره الشعوب ذاتها وليس القانون. وأعتقد أن هذا هو الطريق الوحيد لحل هذه الأزمة بالرغم من أنه يحتاج لجهود كبيرة.

لقد أشار أحد المشاركين إلى الاختلاف بين المفكرين والمثقفين وبين عامة الناس، وأرى أن هذه مشكلة كبيرة في العالم العربي والغربي أيضًا، بالرغم من أن العديد من الغربيين يكونوا من المتعلمين غالبًا. فالمفكرين لن يتأثروا كثيرًا بما تنقله وسائل الإعلام من استهزاء بالمقدسات، ولكن المشكلة أنها ستؤثر في عامة الناس الذين يشاهدون دائمًا التليفزيون أو الأشياء الغريبة مثل فيلم "فيلدرز"، وهنا مكمن الخطر. فمن المهم أن نُعلِّم

عامة الناس، ليس فقط ما يتعلق بأمور حياتهم، وإنما أيضًا أمور الدين وأهمية الاحترام المتبادل بين الأديان والشعوب المختلفة.

د. كورنيليس هولسمان:

لدي خلفية جيدة عن الإسلام والمسلمين تمكنت من خلالها من معرفة كيفية التعامل مع هذه الأزمات من الجانبين. فعندما جئت إلى مصر لأول مرة في عام ١٩٧٦، عشت مع عائلة مسلمة، ودرست الإسلام على يد عدد من المفكرين المسلمين، وتزوجت من امرأة مصرية مسيحية أرثوذكسية، ولنا علاقات جيدة من المفكرين الإسلاميين في مصر. وأرى أن الإسلام كديانة لابد أن يُحترم.

كان هناك سؤال حول إمكانية التنبؤ بحدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل، وأرى أنه لا يمكننا التنبؤ بهذه الأزمات، ولكن يمكننا تطوير آليات للتعامل معها، وأن نراعي عدم أمور هامة مثل أن يأتي الرد سريعًا ومحددًا. فما رأيته في مصر أن العديد من الناس يتجاهلون هذه الأزمات معتمدين على أنها ستحل من ذاتها أو يؤجلون التعامل مع الأزمات، وهذا الاقتراب أثبت خطأه.

ونحن في مركز التفاهم بين العرب والغرب لعبنا دورًا هامًا في إنهاء النقاش الذي دار حول فيلم "فيلدرز" في هولندا، وكان سبب نجاحنا في القيام بهذا هو سرعة ودقة استجابتنا، ونشكر العديد من المفكرين والباحثين المصريين الذين أعانونا في هذا الشأن.

قد أشار بعض المشاركين إلى أننا كمسيحيين لا نوجه النقد إلى بابا الفاتيكان، وهذا غير صحيح، فقد قمنا في مركزنا بانتقاد البابا بنيدكت السادس عشر لما جاء في محاضرته في ألمانيا، ونشرنا هذه المقالات. كما انتقدنا البابا شنودة في تعامله مع قضية وفاء قسطنطين والتي تعامل معها بشكل غير مناسب، ونشرنا أيضًا دراسات حول هذا الأمر.

أود أن أضيف نقطة أخرى وهي أننا يجب في الغرب أن نعترف بالإسلام كدين، لابد أن نسعى لتحقيق اندماج للإسلام بدلاً من إقصائه. وهذا لم يتحقق حتى الآن بسبب العقلية الغربية المتمحورة حول الذات، كما أشار البعض، وهذا مما يجب علينا مواجهته.

نحن لا نريد أن نفرض القيم الغربية على مجتمعاتكم، ولكن ما نقوم به كمؤسسة هو توجيه النقد إلى بعض الممارسات والقيم الغربية، وقد قمنا بهذا خلال أزمة الرسوم الدنماركية. وهناك العديد من الترجمات التي نقوم بها من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية من مقالات في الصحف ودراسات التي نجعلها متاحة للرأي العام الغربي من خلال بناء مكتبة إلكترونية يمكن البحث فيها عن الموضوعات المختلفة. وهذه ليست بالمهمة السهلة، فلا نعتمد على أي تمويل من أي دولة غربية، ولكن نتعامل مع عدد قليل من منظمات المجتمع المدني في هولندا وألمانيا الذين يتعاونون معنا. كما نقوم أيضًا بالمشروعات التي تجمع بين الطلبة الغربيين والطلبة المصريين والتي تسعى للتقريب بين وجهات النظر بينهم. وهذه الأمور هي ما نستطيع القيام به إذا أردنا حلولاً عملية لمواجهة تلك الأزمات المتكررة.

<u>أ.د. باكينام الشرقاوي:</u>

أرى أن الأمر لا يتعلق فقط بالجهد العقلي أو الفكري أو المنهجي بقدر ما هو استخراج مواردنا المالية لنجد تمويل لكافة الجهود المبذولة بالفعل من قبل مفكرين ومنظرين إسلاميين على قدرٍ عالٍ جدًا من الفهم للغرب وللإسلام؛ حيث القدرة على تقديم صورة حقيقية عن الإسلام. فهناك حاجة لمعرفة كيف نصل بهذا الخطاب الموضوعي العلمي المتزن إلى الغرب؟

المشكلة هي أن الغرب لديه الموارد التي يوظفها لخدمة منطلقاته الحضارية. أما ما ينقصنا فهو كيفية استخراج الموارد –وليس إيجادها وتوظيفها– وفق إطار سليم للأولويات. حيث هناك كم كبير من الأموال تُصرف على المؤتمرات، ولكن توجه الكثير من مواردنا إلى الشكل دون أن يكون ذلك بناءً على خطوات فعالة تستطيع أن تصل إلى المخاطبين بها سواء كان العامة بشكل عام في الغرب أو غيرهم.

إن ما ينقصنا هو كيفية إيصال هذا الجهد الفكري إلى العالم الغربي، وهو ما يكون باستخراج الموارد الكامنة في الأمة الإسلامية وغير مستفاد بها، ثم توظيفها بعد استخراجها لخدمة الأولويات كإنشاء قناة إسلامية على سبيل المثال –في ضوء التأكيد على الإعلام وأهمية الوصول إلى الإعلام الغربي. وهناك إجماع في هذه القاعة على أن الدور الإعلامي دور سلبي فيما يتعلق بالتأثير على تكرار التأزيم في حوار الثقافات.

أؤكد أن لدينا القاعدة الفكرية اللازمة والفعالة إذا ما وُظفت في ضوء وجود التمويل اللازم، وهو أمر لا يجب الاستخفاف به، فالغرب يصل إلينا ويطبق رؤيته ويدافع عنها لأن لديه موارد ويوظفها في الطريق السليم.

لذلك أعتقد أنه من المهم أن نركز في هذه الحلقة على الشق المادي ولا نستهين به لأن بإمكانه تفعيل كافة الجهود المبذولة وغير الظاهرة كي تشعر بها الدوائر الغربية سواء على المستوى العام أو الأكاديمي.

أ.د. نادية مصطفى:

أتوجه بالشكر لكل من شاركونا في هذه الحلقة من الخارجية المصرية، والأزهر، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، والمعهد الدنماركي المصري للحوار، ومركز التفاهم بين العرب والغرب، وطلابنا الأعزاء. وأتمنى أن أراكم مرة أخرى، ولكن ليس لنقاش أزمة جديدة، إذ أنه كما اتفقنا لن تتوقف هذه الأزمات وستتكرر. ولكن ربما نتقابل قريبًا لدراسة كيف تنشأ هذه الأزمات؟ وكيف يجب أن ندرسها دراسة علمية منظمة؟ وكيف يمكن أن نبدع حول قنوات جديدة ومضمون جديد لخطاب إنساني إسلامي يتجه إلى الغرب ويستطيع أن يحدث تأثيرًا أكثر مما هو قائم حتى الآن.

وإذا كنا ننتقد أنفسنا أولاً لنصححها سواء في مسئوليتنا عن نشوء الأزمات أو عن كيفية إدراتها إدارة سليمة فعالة، فإننا لا يجب أن نظل قابعين في موقف رد الفعل ويجب ألا نغفل مسئولية الآخر في الغرب ودوره بصفة عامة والتمييز بين روافده لأننا نعرف أنه ليس كتلة واحدة، بل هناك أحزاب وحكومات ووسائل إعلام ومجتمع مدني ومواطنون. ولكن في نفس الوقت، نتلمس ما يحدد مسئولية كل منهم ومشاركته ربما في افتعال أزمات أكبر بكثير لأسباب تتعدى عدم الفهم الصحيح لدين أو ثقافة أو ما إلى ذلك.

الأمر ليس أحادي البعد أو بسيطًا، وإنما مركب ويحتاج إلى جهد متعدد الأبعاد، نأمل أن نقدر عليه جميعًا بأن تتكاتف الهيئات والمؤسسات القادرة على العمل معًا على هذا الصعيد سواء في داخل مصر أو في دائرتنا العربية والإسلامية أو في الخارج، لأننا في الحقيقة نتحدث في قاعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومعظم الحاضرين من المصريين، ولكننا أيضًا في حاجة لفهم ما يدور حولنا بقدر ما نحن في حاجة للحوار مع الآخر حول هذه الأمور، لأن كثيرًا من الأمور لسنا على اتفاق حولها، وهذا ما يحاول البرنامج أن يقدمه في المجال الثقافي والأكاديمي المصري.

التصريحات والمقالات:

* تصريح مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات.

* "أزمة دولة الضمان الاجتماعي والأزمة الديموغرافية العالمية"

د. صلاح عبد الكريم

مؤسسة أنا ليند تدين الفيلم القصير "فتنة"

تعرب مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات عن أسفها الشديد لعرض الفيلم القصير "فتنة" والذي أنتجه عضو البرلمان الهولندي اليميني المتطرف جييرت فيلدرز.

هذا وتعتبر المؤسسة مضمون الفيلم تجميع مضلل لصور متطرفة ومقتطفات مسيئة، تهدف إلى تشويه صورة الإسلام.

وينبغي أن يكون موقفنا واضحًا جليًا في هذا الشأن: فإننا لن نعارض معارضة عقيمة - كما كان الحال خلال أزمة نشر الرسوم المسيئة للنبي محمد (صلي الله عليه و سلم)- فهناك مبدأين لهما شرعية كاملة، ألا وهما مبدأ حرية التعبير من ناحية، واحترام مبادئ الآخرين ومعتقداتهم من الناحية الاخري. لذا يجب علينا اخذ المبدأين في الاعتبار حتى نتفادى تبادل الاتهامات عن عدم التسامح. ففي الواقع، عدم التسامح الحقيقى يتألف من الرغبة في إجبار الآخر على قبول ما يجده شائنًا أخلاقيًا.

كما أن منع فيلم السيد فيلدرز القصير لا يتعلق بمبدأ حرية التعبير، فمضمونه، والجذور السياسية لمؤلفيه، وكذلك الرسالة التى يقدمها، تشير إلى أن الهدف الوحيد من هذا الفيلم هو زيادة مشاعر الكراهية الدينية. ولهذا السبب تحديدًا، ترى مؤسسة أنا ليند الأورو-متوسطية للحوار بين الثقافات ضرورة إدانة هذا العمل الذي أنتجه السيد فيلدرز إدانة لا تردد فيها. كما أن المؤسسة تدين أيضًا وسوف تدين دائماَ أي فعل -عنيف أو لفظي- صادر من أي مصدر يهدف إلى أن يُعرِّض تعايش الشعوب والمجتمعات من جنسيات أو أديان مختلفة للخطر.

أزمة دولة الضمان الاجتماعي والأزمة الديموغرافية العالمية*

د. صلاح عبد الكريم**

تمهيد

كثرت حالياً -ومنذ فترة- في الغرب بصفة عامة توترات اجتماعية وثقافية تتمحور حول المسلمين. وكان من مظاهرها التضييق على الجاليات المسلمة، وجعل قوانين الهجرة أكثر صرامة، بل ومحاولة تغيير نظم التعليم في بلاد المسلمين ذاتها، وتناول المقدسات الإسلامية في وسائل الإعلام الغربية بصورة مسيئة، والشكوى من عدم قدرة الجاليات المسلمة في الغرب على التمازج مع المجتمعات الغربية. وأرجع المحللون والمراقبون هذا إلى تخلف المسلمين الحضاري والثقافي وإلى عدم فهمهم لحقيقة دينهم، وعدم قدرتهم على العيش به بصورة تلتزم بصحيحه، وتطرف بعضهم، إلى غير ذلك من أسبابٍ لا شك في صحتها بدرجاتٍ متفاوتة.

ولكن تلك التوترات -مثلها مثل أية اختلافاتٍ- لا بد لها من طرفين لدى كل منهما ما يقلقه من الآخر. لقد عشنا ردحًا طويلاً من الزمن ونحن نرى الأحياء الصينية المكتظة بالصينيين في كل المدن الغربية بلا استثناء بدون أن تثير أية توتراتٍ كتلك التي نشهدها فيما يختص بالجاليات المسلمة -اللهم إلا في أزمنة الحروب التي لا يقاسُ عليها- على غرابة معتقدات الصينيين وغرابة ملامحهم ومأكلهم وملبسهم وعاداتهم وطقوسهم في نظر الغربيين، وانعدام الأمل في تمثلهم للثقافة الغربية.

ما هو الشاذ إذن في حالة المسلمين بصفة عامة، وحالة الغرب في هذا العصر بصفة خاصة؟

هذه الدراسة تلقي الضوء على جانبٍ من مشكلات الغرب قلما يطرقه الباحثون وهو الجانب الديموغرافي وما به من أزمات وما تعنيه من أزمة للديمقراطية الغربية.

---

* هذه الدراسة عن الحالة السكانية في العالم ككل، والغرب بصفة خاصة تتناول ما جاء في فصلٍ واحدٍ (استند إلى حوالي ٤٥ مرجعٍ غربي) من ستين فصلاً ضمها مؤلف بعنوان "النظام العالمي الجديد -فتوة وسيطرة- أم شيخوخة واضمحلال؟" يعد حاليًا للنشر في دار سفير الدولية.

** نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار.

أقوال مأثورة

* *"الحضارة = إنسان + تراب"   مالك بن نبي – المفكر الجزائري.*

* *"بمناسبة إعادة تعييني؛ أحب أن أصرح برغبتي في العودة إلى الحياة في حالة تناسخ الأرواح كفيروس قاتل؛ لكي أساهم في حل مشكلة الانفجار السكاني".*

الأمير فيليب مونتباتن دوق إدنبرة وزوج الملكة إليزابيث ملكة بريطانيا، والرئيس الدولي للصندوق العالمي للبيئة في مقابلة مع الصحافة في ألمانيا الغربية – أغسطس ١٩٨٨.

* *"لو كنت حيوانًا أوشكت سلالته على الانقراض، ماذا سيكون شعوري تجاه البشر الذين حرموني بانفجارهم السكاني من مكاني الذي أعيش فيه؟ لابد أن أعترف أنني لو كنت في هذا الوضع لتمنيت أن أكون فيروسًا قاتلاً".*

الأمير فيليب مونتباتن، في مقدمة كتابه "لو كنت حيوانا" الصادر ١٩٨٦، وعنوان هذه المقدمة: "الناس كحيوانات".

* *"على الاتحاد الأوروبي إذا أراد أن يحتفظ بتركيبته السكانية الشابة أن يجلب ما يقرب من ٧٠٠ مليون مهاجر حتى عام ٢٠٥٠ وهو رقم يستحيل تحقيقه".*

دافيد ويليت – المتحدث الرسمي لحزب المحافظين في المملكة المتحدة وهو يتحدث عن المعاشات.

* *"إن التجاور بين أمة سريعة النمو السكاني من ثقافة ما وأمة تعاني ثبات السكان أو بطء نموهم من ثقافة أخرى، قد يؤدي إلى ضغوط اقتصادية وسياسية لتحقيق التكيف في كلا المجتمعين". صامويل هنتنجتون*

* *"يبدي السياسيون في أوروبا قلقــًا من تنامي القوة السياسية لجيوش المحالين إلى المعاش. فقد شكلوا في بعض الدول أحزابًا خاصة بهم، وزيادة نسبة أصحاب الشعر*

الأبيض في الدول الأوروبية تعني أنه على الأحزاب السياسية أن تكون أكثر استجابة لحاجات كبار السن إذا أرادت هذه الأحزاب أن تحافظ على المبادئ الديمقراطية، وهذا يعني أنه بمرور الأيام، سوف يكون من الصعب خفض المعاشات للمحالين للمعاش. وهناك بعضُ الحلول الجذرية مثل خفض سن الانتخاب إلى ١٦ سنة أو منح الأسر التي لديها أبناءٌ في مرحلة الدراسة أصواتًا إضافية، ولكن على أوروبا التي تجاهد وتكافح لإقناع أبنائها ممن بلغوا الستين بمواصلة العمل، أن تقنعهم بالموافقة على زيادة الوزن النسبي لأصوات أحفادهم". (مقتطفٌ من دراسةٍ أكاديميةٍ عن أزمة الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا)

<u>إحصاءات السكان</u>

أصدر قسم السكان التابع للأمم المتحدة في فبراير ٢٠٠٥ مطبوعة جديدة عن نمو سكان العالم عام ٢٠٠٤ وتوقعات الزيادة، وهي أول مطبوعة تشتمل على النتائج الكاملة لإحصاءات السكان القومية لعام ٢٠٠٠، كما تأخذ في اعتبارها نتائج الدراسات المسحية الحديثة التي تم تنفيذها في دول العالم النامية لتوفير معلومات ديموغرافية (سكانية) لتقييم التقدم الذي تم تحقيقه في الوفاء بأهداف التنمية المتفق عليها دوليًا، ويشمل هذا أهداف التنمية في الألفية الجديدة.

<u>ويمكن أن نلخص نتائج التقرير في النقاط التالية:</u>

* سيصل سكان العالم بحلول عام ٢٠٠٥ إلى ٦,٥ بلايين، أي بزيادة كلية ٣٨٠ مليونًا عن عام ٢٠٠٠ بمعدل ٧٦ مليونًا سنويًا، ورغم انخفاض معدلات الخصوبة إلا أنه يتوقع وصول تعداد سكان العالم بحلول عام ٢٠٥٠ إلى ٩,١ بلايين، وتقدر الزيادة السكانية بحوالي ٣٤ مليونًا سنويًا بحلول منتصف القرن.

* تمثل دول العالم النامي حاليًا نسبة ٩٥% من الزيادة السكانية، في حين أن نصيب العالم المتقدم من هذه النسبة لا يتجاوز ٥%، وبحلول عام ٢٠٥٠ وطبقًا للمتوسط الحسابي فإن سكان العالم المتقدم ككل سيتناقصون سنويًا بمقدار مليون شخص، في حين أن دول العالم النامي ستضيف ما يقرب من ٣٥ مليونًا سنويًا منهم ٢٢ مليونًا في الدول الأقل

تنمويًا.

* ويعتمد النمو السكاني المستقبلي على ما ستئول إليه معدلات الخصوبة مستقبلاً. إن النمو السكاني العالمي أمر حتمي حتى مع حدوث هبوط في معدلات الخصوبة الحالية.

* يتوقع أن ينخفض عدد سكان الدول المتقدمة نظرًا لمعدل النمو المنخفض والمتناقص بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٥٠، حيث يتوقع انخفاض عدد سكان ٥١ دولة منها: ألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وحوالي ثماني عشرة دولة أوروبية غربية، وكذا الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي عام ٢٠٥٠ عن عام ٢٠٠٥، وفي المقابل فإن سكان أقل ٥٠ دولة تنموية في العالم سيصل عددهم إلى الضعف؛ حيث سيزيد العدد من ٠,٨ بلايين عام ٢٠٠٥ إلى ١,٧ بليون عام ٢٠٥٠، كما أن النمو في بقية دول العالم النامي سيكون سريعًا.

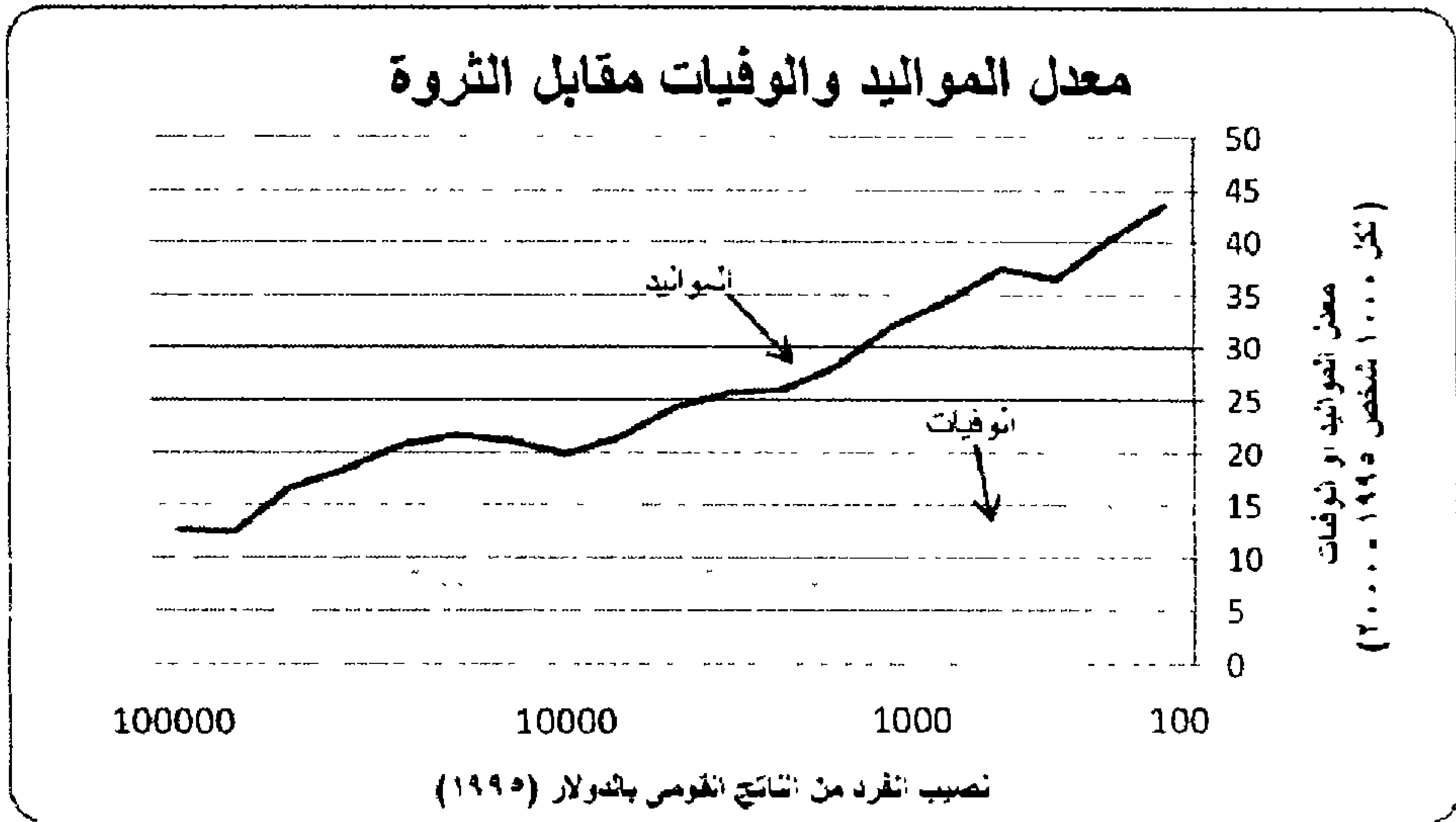
* متوسط معدل الخصوبة عالميًا في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ هو ٢,٦٥ طفل للمرأة الواحدة وهو نصف النسبة التي سادت بين عامي ١٩٥٠–١٩٥٥ (خمسة أطفال لكل امرأة)، أما في الدول النامية فإن معدل الخصوبة حاليًا هو خمسة أطفال لكل امرأة، كما أن تحقيق الانخفاض في معدلات الخصوبة يتوقف على مدى توفر برامج تنظيم الأسرة خاصةً في الدول الأقل تنمويًا.

* تقدر نسبة الخصوبة في الصين في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ بحوالي ١,٧ طفل لكل امرأة.

* أما معدلات الخصوبة في الـــ ٤٤ دولة التي تنتمي للعالم المتقدم والتي تشكل ١٩% من سكان العالم فهي شديدة الانخفاض؛ فكل الدول باستثناء ألبانيا تنخفض فيها معدلات الخصوبة عن مستوى الإحلال السكاني، في حين أن هناك ١٥ دولة تتركز في جنوب وشرق أوروبا وصلت إلى مستويات متدنية جدًا من الخصوبة غير مسبوقة في التاريخ الإنساني؛ حيث تصل النسبة إلى أقل من ١,٣ طفل للمرأة.

* ومنذ بداية التسعينيات ١٩٩٠– ١٩٩٥ وانخفاض الخصوبة هو القاعدة بين الدول المتقدمة، أما الزيادات المسجلة في بعض الدول مثل بلجيكا وفرنسا وألمانيا وهولندا

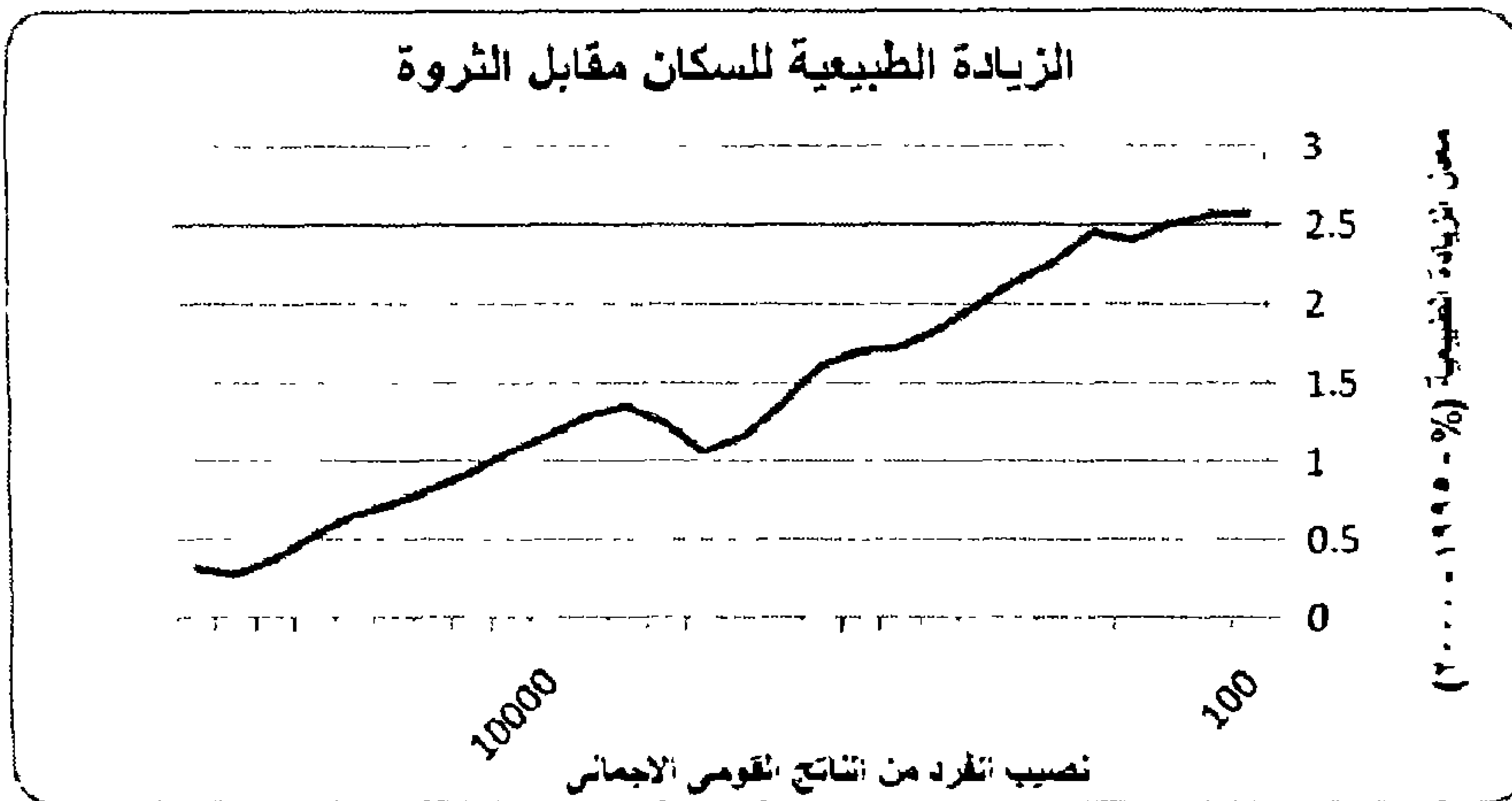
والولايات المتحدة فهي طفيفة وكلها بين المهاجرين من الدول النامية ذات المعدلات عالية الخصوبة.



- يُتوقع أن تظل متوسطات الأعمار المتوقعة عالميًا في تزايدٍ حيث ارتفعت من ٤٧ عامًا في الفترة من ١٩٥٠-١٩٥٥ إلى ٦٥ في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، ثم يتواصل الارتفاع إلى ٧٥ عامًا في الفترة من ٢٠٤٥ إلى ٢٠٥٠، ويُتوقع أن يزيد المتوسط العمري في الدول المتقدمة من ٧٦ عامًا إلى ٨٢ عامًا. أما في الدول الأقل تنمية فيُتوقع أن يرتفع المتوسط فيها من ٥١ عامًا إلى ٦٧ عامًا في الفترة ٢٠٤٥-٢٠٥٠. أما في باقي دول العالم النامي، فيُتوقع زيادة متوسط الأعمار من ٦٦ حتى ٧٦ بحلول عام ٢٠٥٠.
- تشهد دول أوروبا الشرقية ارتفاعًا مستمرًا في الوفيات منذ الثمانينات، فقد انخفضت متوسطات الأعمار المتوقعة في الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٥ في هذه المنطقة إلى ٦٧,٩ بعد أن كانت ٦٨,٦ عامًا في الفترة من ١٩٦٠- ١٩٦٥ وتعاني روسيا وأوكرانيا خاصة هذا الارتفاع في الوفيات والناجم جزئيًا عن انتشار الإيدز.
- إن النتيجة الرئيسة المترتبة على الانخفاض في الخصوبة مع الزيادة في متوسط العمر المتوقع هي تفشي الشيخوخة، حيث تكون نسبة كبار السن أكبر نسبيًا من

نسبة صغار السن، ولذا يُتوقع أن يتضاعف عدد من وصلوا إلى سن الستين ثلاث مراتٍ عالميًا ليزداد عددهم من ٦٧٢ مليون عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ١,٩ بليون بحلول عام ٢٠٥٠، وفي حين أن ٦ من كل ١٠ من هؤلاء العجائز يعيشون اليوم في الدول النامية، فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ ستكون النسبة ٨ من ١٠، كما أنه من المتوقع حدوث ارتفاع واضح في فئة العجائز الذين تخطوا سن الثمانين بحيث يزيد عددهم من ٨٠ مليونـــاً في ٢٠٠٥ إلى ٢٧٨ مليون، كما ستتركز معظم هذه الفئة في الدول النامية.

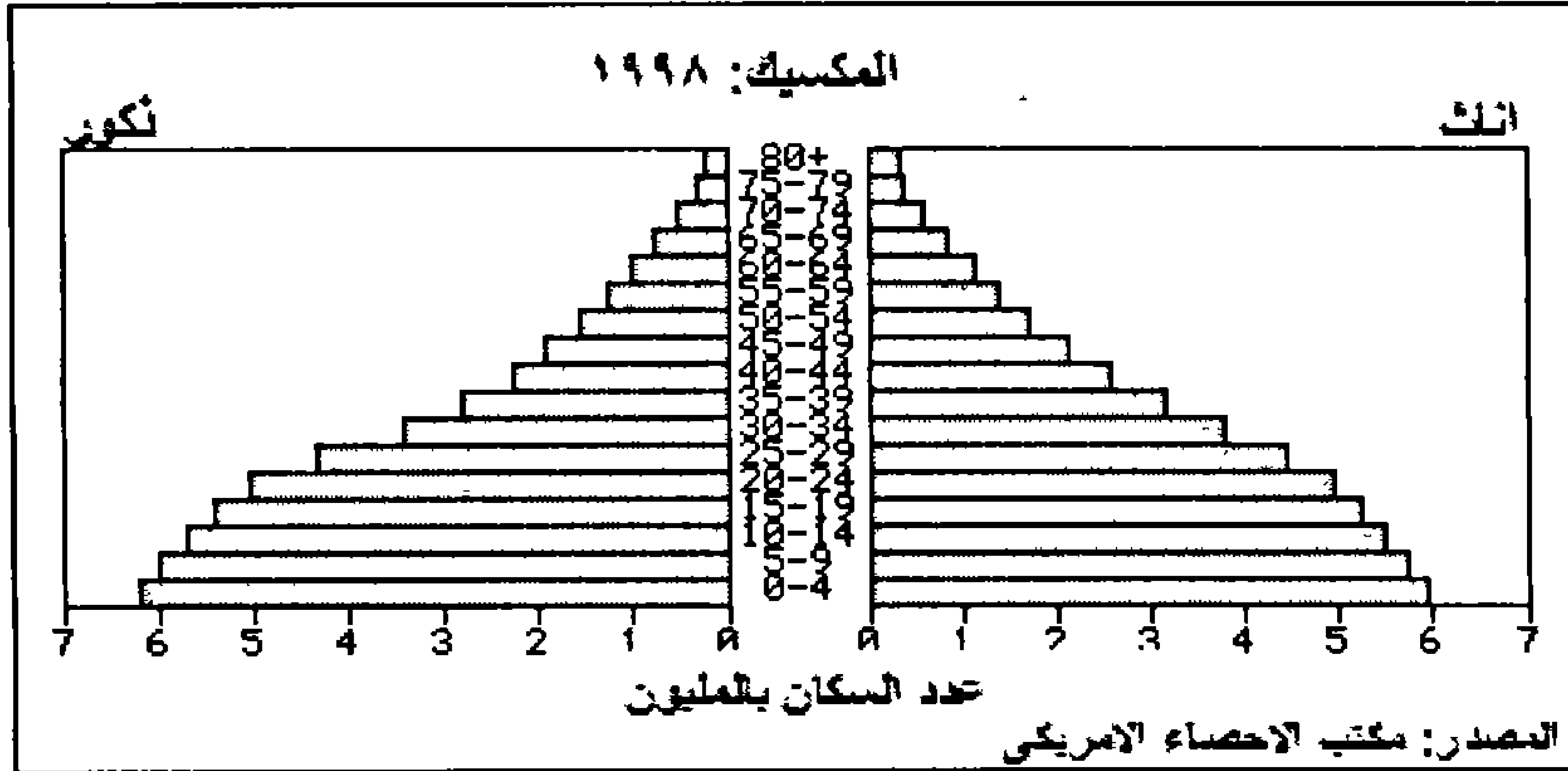
- تشكل نسبة السكان الذين تخطوا سن الستين في الدول المتقدمة حوالي ٢٠% من السكان ويُتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٣٢% بحلول عام ٢٠٥٠، كما أن فئة كبار السن في الدول المتقدمة قد تجاوزت عدد الأطفال في الفئة العمرية (٠-١٤عام). وبحلول عام ٢٠٥٠ سيكون هناك شخصان من كبار السن في مقابل كل طفل، أما في الدول النامية فإن نسبة السكان في سن ٦٠ عامًا وما فوقها يُتوقع زيادتها من نسبة ٨% عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٢٠% عام ٢٠٥٠.

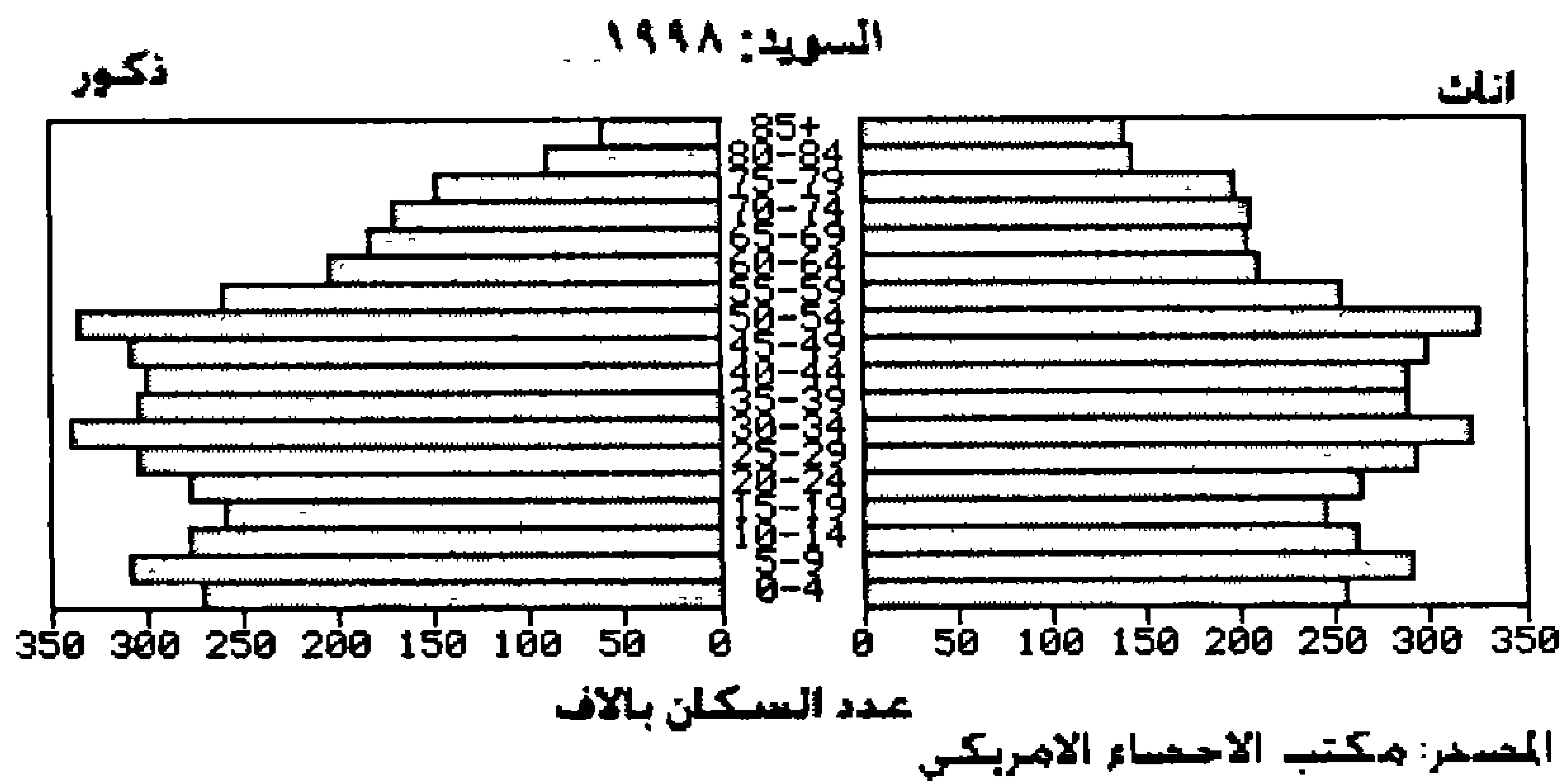


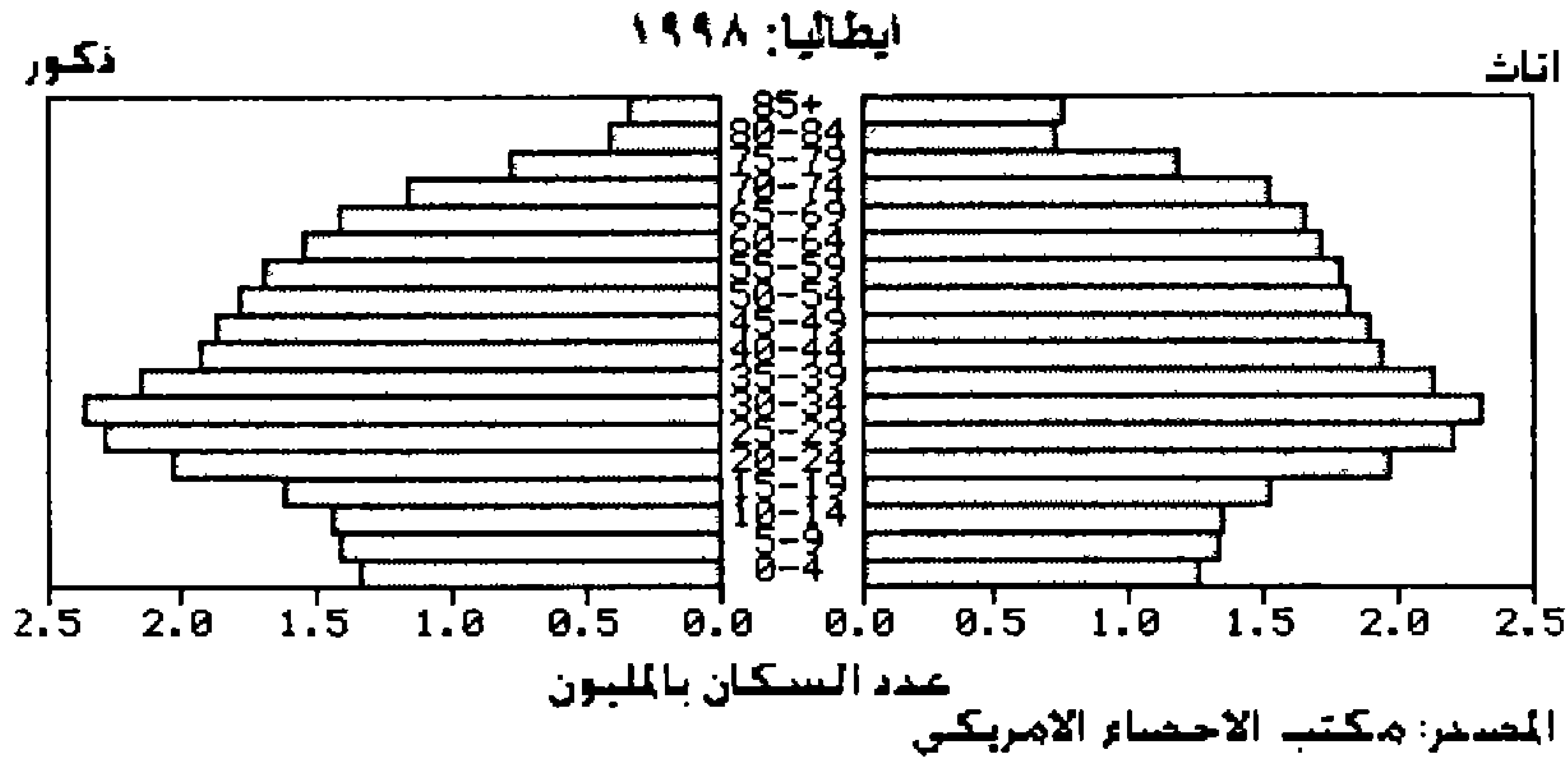
- هذه الزيادة في نسبة الفئات العمرية الكبيرة تشير إلى تفشي الشيخوخة، وهي زيادة في "السن الأوسط"، وهو مصطلحٌ يشير إلى ذلك السن الذي يكون فيه ٥٠% من السكان أعلى منه و ٥٠% أقل منه، واليوم نجد أن إحدى عشرة دولة فقط يصل فيها السن الأوسط إلى أربعين عامًا. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون

هناك ٩٠ دولة في هذه المجموعة ٤٤ منها من الدول المتقدمة. إن شيخوخة السكان والتي أصبحت ظاهرة حالية في الدول المتقدمة قد أصبحت أيضـاً أمرًا لا مفر منه في دول العالم النامي.

والمنحنيات التالية تبين توزيع السكان حسب الفئات العمرية حيث يظهر التوزيع في المكسيك وهي من الاقتصاديات النامية بصورة أكثر طبيعية بالنسبة للسويد وإيطاليا.







- يُتوقَع أن يصل عدد المهاجرين دوليًا إلى الدول المتقدمة إلى حوالي ٩٨ مليونـــاً، أي بمعدل ٢,٢ مليون سنويًا، وسيغادر العدد نفسه المناطق الأقل تقدمًا. ولا شك أن هذا المستوى من الهجرة سيسهم في إعادة التوازن للخلل الذي ينجم عن ارتفاع الوفيات عن المواليد في دول العالم المتقدم خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٥٠ والتي قد تصل فيها الخسائر إلى ٧٣ مليون نسمة، أما بالنسبة للدول النامية فإن ٩٨ مليونـــاً من المهاجرين يمثلون بالكاد أقل من نسبة ٤% من معدل النمو السكاني المتوقع.
- خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ كانت هناك ٧٤ دولةً مستقبلةً للمهاجرين، منها ٦٤ دولة كانت الهجرة إليها تعزز من النمو السكاني، بل وعكست الهجرة انخفاض السكان وحولته إلى زيادةٍ في سبع دول (النمسا و كرواتيا وألمانيا واليونان وإيطاليا وسلوفاكيا وسلوفينيا)، وساعدت في ثلاث دولٍ أخرى على إبطاء معدل الانخفاض السكاني دون أن تؤدي إلى تحولٍ عكسي (جمهورية التشيك والمجر والاتحاد الروسي).

لا بد أن نضع في الاعتبار أن هذه التوقعات السكانية المستقبلية مبنية على عملياتٍ حسابيةٍ شديدةِ التعقيد تنطلق من افتراضاتٍ تتصل بالمعدلات المستقبلية للخصوبة ونسبة الوفيات، وهو أمرٌ يعكس بالدرجة الأولى آمال ورغبات القائمين بالدراسة وخطط القائمين على إدارة برامج تنظيم الأسرة أكثر من كونها معلوماتٍ علميةً موثوقـــاً بها، فهي افتراضاتٌ مستقبلية قد لا تتحقق. كما أن أجناس المواليد الجدد في الدول المتقدمة هو

موضوعٌ آخر لابد من إيضاحه. فعلى سبيل المثال، كانت نسبة المواليد الجدد في بروكسل عاصمة بلجيكا مقر الاتحاد الأوروبي من المغاربة تمثل ٥٧% من المواليد ككلٍ في المدينة في عام ٢٠٠٢، فمعظم المواليد الجدد في دول العالم المتقدم هم من الجيل الثاني للمهاجرين من الأصول غير الغربية ومن أمريكا الجنوبية.

إن ما تناقلته وسائل الإعلام من أن اسم "محمد" هو أكثر أسماء المواليد انتشارًا في بريطانيا في عام ٢٠٠٧ لا يعني أن المسلمين يحبون تسمية مواليدهم الذكور باسم النبي الحبيب (صلي الله عليه وسلم) فقط، بل يعني أيضًا أساسًا أن اسمًا يستخدمه ٥% فقط من السكان تفوق في العدد على أي اسمٍ يطلقه بقية الـــ ٩٥% من السكان على المواليد من الذكور مثل "جون" مثلا الذي كان في الماضي اسمًا علمًا على الرجل الإنجليزي! وهذا الأمر يمكن أن يكون له تفسيران لا ثالث لهما: إما أن السواد الأعظم من البريطانيين لم ينجبوا إلا إناثًا في عام ٢٠٠٧ وهذا غير معقولٍ ولم نسمع بحدوثه، أو أن معدل الخصوبة تهاوى إلى نسبة أسوأ بكثير من النسب المعلنة في الإحصائيات الرسمية مما قد يلقي بظلال الشك على تلك الاحصائيات بما فيها تلك التي استخدمناها في هذا البحث. ولا شك في أن أمرًا بهذه الخطورة حريّ بأن يعامل معاملة الأسرار الإستراتيجية إلى أن يجد المسئولون له حلاً إن استطاعوا.

وهذا الانفجار السكاني الحديث في العالم الثالث لا يمكن مقارنته بالتحول السكاني في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وهي ظاهرة فريدة تاريخيًا. فالزيادة في أعداد السكان ومعدلات النمو ليست لها سابقة تاريخية، فلم تشهد أية دولة أوروبية قبل ذلك معدلات نمو سكاني سنوية أكثر من ٠,٥% إلى ١% خلال فترة "النمو المرتفع".

إن نصيب أوروبا من سكان العالم قد انخفض بصورة كبيرة من ٢١,٧% إلى ١٢,٨% في حين أن نصيب إفريقيا ارتفع من نسبة ٨,٩% إلى ١٢,٧%؛ أي أن أوروبا وإفريقيا الآن يشكل كلٌ منهما ثُــمن سكان العالم. إلا أن الأمر قد يتغير مستقبلاً بصورةٍ جذرية حيث قد يتقلص نصيب أوروبا من السكان عالميًا إلى نسبة ٦,٨% عام ٢٠٥٠ ويرتفع نصيب إفريقيا إلى ٢١,٨%. أي أن قرنـــًا من النمو السكاني عكس مكانة كل من إفريقيا وأوروبا، فنصيب أوروبا من النمو السكاني العالمي عام ٢٠٥٠ سيكون مماثلاً لنصيب إفريقيا في عام ١٩٥٠. وإذا تحققت هذه الرؤى والتوقعات على أرض الواقع

(علمًا بأنه ليس هناك ما يشير إلى خطئها، بل هناك ما يشير إلى تفاقمها) فإننا قد نتوقع تغيرًا دراميًّا في التوازن السكاني العالمي.

شيخوخة السكان

يعتبر مؤشر الشيخوخة أحد مؤشرات التركيبة العمرية، وهو يشير إلى عدد الأفراد الذين بلغوا ٦٥ عامًا أو أكثر لكل ١٠٠ شابٍ تحت سن الخامسة عشرة. ففي عام ٢٠٠٠، كان هناك عددٌ محدودٌ من الدول التي يتجاوز فيها نسبة كبار السن نسبة الشباب (ألمانيا واليونان وإيطاليا وبلغاريا واليابان حيث كان المؤشر يتجاوز المائة). ولكن بحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يتجاوز مؤشر الشيخوخة الـ ١٠٠ في كل الدول المتقدمة، بل إن المعدل في بعض الدول الأوروبية واليابان قد يتجاوز الـ ٢٠٠، وحتى يومنا هذا فإن مؤشرات الشيخوخة في الدول النامية أقل بكثير من الدول المتقدمة ولكن الارتفاع في مؤشر الشيخوخة في الدول النامية يُتوقع أن يزيد.

إن انخفاض نسبة الوفيات بين الفئات المتقدمة في السن خاصة بين النساء (٨٥ سنة وما فوقها) تعد العامل الحاسم في ظاهرة الشيخوخة التي نشهدها. وهذا الانخفاض في نسب الوفيات يسير بوتيرة متسارعة منذ الخمسينات من القرن الماضي.

إلا أن معدل شيخوخة السكان قد يتعدل بفعل الهجرة التي قد تبطئ من عملية شيخوخة السكان (في كندا وأوروبا على سبيل المثال) لأن المهاجرين غالبًا ما يكونون أصغر سنـــًا ولديهم أطفالٌ أكثر.

ولابد أن نشير إلى السمات الواضحة الآتية في مسألة شيخوخة السكان:

١) تظهر أعلى معدلات النمو في أكبر المجموعات السنية (٨٠ عامًا وما فوقها) ومن بلغوا مائة عام، أي أن الظاهرة تتعمق وتزداد يومًا بعد يوم وتتركز في الفئات المتقدمة جدًا في العمر.
٢) تزداد الشيخوخة بين النساء مما يؤدي إلى غلبة الطابع النسوي على الظاهرة (خاصة أن معدلات الوفيات تكون أقل بين النساء) ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال بلغ عدد المسنات من النساء ٢٠,٦ مليون وعدد المسنين من الرجال

١٤,٤ مليون أي بمعدل ١٤٣ امرأة مسنة لكل ١٠٠ رجلٍ مسن وقد يصل المعدل إلى ٢٤٥ لمن تجاوز سن الخامسة والثمانين وما بعدها.

٣) إحدى نتائج انخفاض نسبة الوفيات بين النساء هو أن نصف النساء المسنات (٤٥%) عام ٢٠٠٠ كن أرامل وبالتالي فهن يعشن دون مساندةٍ زوجية.

٤) تسبب شيخوخة السكان أيضًا تغيراتٍ في ترتيبات المعيشة والناجمة عن ارتفاع عدد كبار السن الذين يعيشون بمفردهم (فحوالي ٣٠% مثلاً من كبار السن عام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة كانوا يعيشون بمفردهم).

إن تغير معدلات الوفيات حاليًا ومستقبلاً -بشكلٍ غير قطعي- قد ينتج لنا تصوراتٍ متنوعةٍ ومتضاربة حول تعداد المسنين في السكان. فقد صرح مكتب الإحصاء الأمريكي أنه سيكون هناك ما يقرب من ١٤,٣ مليون شخص في سن ٨٥ وما فوقها بحلول عام ٢٠٤٠ طبقـــًا لمتوسط معدلات الوفيات الحالية، أما إذا أخذنا معدلات الوفيات المنخفضة في الاعتبار، فإن العدد قد يصل إلى ١٦,٨ مليونـــًا. وهناك تغيرات أخرى تعتمد على معدلات وفياتٍ أقل ومتوسط عمر متوقع أطول تقفز بالرقم إلى ما بين ٢٣,٥ إلى ٥٤ مليونـــًا للفئة العمرية ٨٥ وما فوقها في الولايات المتحدة.

ويعود ذلك الانخفاض في معدلات الوفيات لسببين رئيسن هما:

١) تحسن المنتجات الزراعية وزيادة المحاصيل بسبب تحسن الأساليب الزراعية بعد الثورة الزراعية في القرن الثامن عشر.

٢) تحسن الصحة العامة ساعد على خفض نسبة الوفيات خاصة بين الأطفال.

المشكلة السكانية في أوروبا

لقد أصبح التقهقر السكاني في أوروبا واليابان والدول الديمقراطية الأخرى بمثابة كارثةٍ بما له من آثارٍ اجتماعية واقتصادية. والمعلومات المتصلة بهذا الشأن صادمة، فمنذ أواخر الخمسينات ومتوسط معدل الخصوبة الكلي يتناقص في أوروبا حتى تحول من ٢,٧ إلى ١,٣٨ أي أنه معدلٌ يقل بنسبة ٣٤% عن مستوي الإحلال السكاني المناسب وهو ٢,١. أما معدل الخصوبة الكلي في اليابان فهو ١,٣٢. كما أن هناك الكثير من الدول التي يتراوح فيها معدل الخصوبة الكلي من ١,٠ إلى ١,٢ مثل روسيا وإسبانيا وإيطاليا

وكوريا الجنوبية وجمهورية التشيك ، فالأجيال الصغيرة من الأطفال تنمو دون أن يكون لها إخوة أو أخوات، كما أن نسبة ٢٠% من النساء في الأمم الأوروبية الرائدة يعيشن دون أطفالٍ حتى في أواخر حياتهن الزوجية.

والأرقام التالية تشير إلى عدد السكان المتوقع عام ٢٠٥٠ لكل مائة ١٠٠عام ٢٠٠٠:

ألمانيا	٨٦	فرنسا	١٠٤	النمسا	٨٠	إيطاليا	٧٥
آيرلندا	١٤١	هولندا	١٠٠	الدانمارك	٩٥	النرويج	١٠٩
اليونان	٨٥	إسبانيا	٧٨	سويسرا	٧٨	المملكة المتحدة	٩٩
بلجيكا	٩٤	فنلندا	٩١	البرتغال	٩٠	يوغسلافيا	٨٦
ليتوانيا	٨١	رومانيا	٨١	المجر	٧٥	بولندا	٨٦
ألبانيا	١٢٥	سلوفانيا	٧٧	روسيا	٧٢	لاتفيا	٧٢
كرواتيا	٩٠	البوسنة	٨٧	استوانيا	٥٤	بيلاروسيا	٨٢
بلغاريا	٥٧						

ولا تميز هذه الأرقام بين المهاجرين والسكان الأصليين أو بين الأوروبيين وغيرهم. وهكذا فإن هذه الأرقام تشمل حتى غير الأوروبيين مما يقلل من الحجم الحقيقي للمشكلة. فعلى سبيل المثال، يبدو أن فرنسا وهولندا وإنجلترا سوف تشهد استقرارًا سكانيًا (علينا أن نتذكر هنا أن الدول غير الأوروبية في المقابل سيزيد تعدادها السكاني بشكلٍ كبير)، ومع ذلك فإن هذه الدول بها أقليات غير أوروبية كبيرةٍ تتمتع بقدرٍ كبيرٍ من الخصوبة. وهكذا فإن هذا الاستقرار السكاني يعني في الحقيقة إحلال الأوروبيين بغير الأوروبيين، أي أن السكان الأصليين يتم استبدالهم وإحلالهم بالمهاجرين ونسلهم. ولعل

هذا الموقف من الوضوح بمكانٍ في ألمانيا والسويد خاصة لأن كلتا الدولتين تشهد انخفاضـــًا في عدد السكان الكلي مع ارتفاع أعداد الأقليات غير الأوروبية المهاجرة والتي ترتفع فيها نسبة الخصوبة.

ومن المهم هنا أن نتذكر أن التغير في نسبة الخصوبة يتطلب جهودًا أكبر من تلك التي يتطلبها حدوث تغير في الوفيات لأن تغيير نسبة الخصوبة يتطلب تغيراتٍ سلوكيةٍ واجتماعية قد تصطدم بالقيم التقليدية القائمة.

أطفال تكلفتهم عالية

إن السبب الرئيس لهذه التحولات هو ذلك الانخفاض الواضح في معدل المواليد، فالمرأة اليوم يبلغ معدل إنجابها نصف معدل المرأة في بداية السبعينيات، ولا توجد دولة صناعية واحدة يكفي معدل المواليد من الأطفال فيها لدعم تركيبتها السكانية المتوازنة على المدى الطويل ومنع تفشي الشيخوخة بين السكان. فألمانيا وروسيا يتناقص سكان كل منهما بمقدار ثلاثة أرباع مليون نسمة سنويًّا خلال النصف قرن القادم ، أما سكان اليابان فيُتوقع أن يصلوا لأقصى عددٍ في بدايات ٢٠٠٥ ثم يحدث تراجعٌ كبيرٌ بنسبة الثلث على مدى الخمسين عامًا القادمة، وهو انخفاض يكافئ ما حدث في العصور الوسطى في أوروبا خلال تفشي وباء الطاعون.

ورغم وجود الكثير من العناصر التي تتدخل في هذا الأمر فإن اقتصاديات الحياة الأسرية المتغيرة تعد العامل الحاسم في تثبيط رغبة الناس في تربية الأطفال. إن الكثيرين من سكان العالم في الدول الغنية والفقيرة وتحت كل أشكال الحكومات يتجهون إلى المناطق المدنية التي تتسم بعدم وجود معونةٍ اقتصاديةٍ من الأبناء لعائلاتهم أو العكس، كما أنه بتزايد الفرص الاقتصادية المتاحة للنساء وأيضـــًا لانتشار عادة تنظيم النسل، أصبحت التكاليف الاجتماعية والسياسية لتربية الأطفال في ارتفاع مستمر.

فالتكلفة المباشرة لتربية طفل من الطبقة المتوسطة من مواليد عام ٢٠٠٥ وحتى بلوغه سن ١٨ عامًا قد تصل إلى أكثر من ٢٥٠ ألف دولارٍ أمريكي طبقـــًا لتقديرات وزارة الزراعة الأمريكية، ولا يشمل ذلك التعليم الجامعي. كما أن التكلفة التي تنتج من فقد الدخل نتيجة للتفرغ لتربية الطفل قد تتجاوز مليون دولار أمريكي حتى للأسر ذات الدخل المتوسط. علمًا بأن برامج التأمين الاجتماعي والمعاشات تعتمد على رأس المال

الذي يوفره الوالدان إلا أن هذه البرامج تدعم من يتجنبون تحمل مسئوليات أسرة بالمزايا نفسها بل وربما أكثر.

إن انخفاض معدل الخصوبة في الصين يعني أن حجم القوة العاملة بها سيبدأ في التقلص بحلول عام ٢٠٢٠ ويصبح ٣٠% من سكان الصين الآن فوق سن الستين بحلول عام ٢٠٥٠. والأمر الأخطر من ذلك هو أن نظام التأمين الاجتماعي في الصين والذي يغطي نسبة قليلة من السكان يعاني ديونـًا تفوق نسبة ١٤٥% من دخلها القومي الإجمالي، كما أن انتشار استخدام أشعة السونار والأساليب الأخرى لتحديد نوع الجنس كما في الهند ودولٍ أخرى يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإجهاض خاصة للإناث أكثر من الذكور. فنسبة المواليد الذكور إلى الإناث في الصين الآن هي ١١٧ إلى ١٠٠ وهو ما يعني أن واحد من كل سبعة ذكور تقريبًا في الجيل الحالي لن ينجح في الإنجاب لأنه لن يتمكن من إيجاد من يتزوجها.

وهناك الآن ٥٩ دولة تشكل نسبة ٤٤% من سكان العالم تعاني انخفاضـًا حادًا في المواليد لا يمكنها من تجنب خطر الانخفاض السكاني، كما أن الظاهرة لا تزال تنتشر أكثر وأكثر. وطبقًا لتوقعات الأمم المتحدة فإنه بحلول عام ٢٠٥٠ سينخفض معدل الخصوبة عالميًّا ككلٍ ليصبح أقل من مستويات الإحلال السكاني.

من زرع حصد

ما الآثار التي قد تترتب على هذه التحولات السكانية وكيف ستنعكس على الاقتصاد العالمي وعلى توازن القوى؟ ولنبدأ بالتوقعات الإيجابية، فنقول: إن النمو السكاني البطيء يوفر الكثير من الفوائد والمزايا التي تحقق جزءٌ كبيرٌ منها بالفعل. فالكثير من الاقتصاديين على سبيل المثال يعتقدون أن انخفاض معدلات المواليد قد ساعد على حدوث الانتعاش الاقتصادي الكبير في اليابان وفي الكثير من الدول الآسيوية لاحقـًا بداية من التسعينيات. ومع انخفاض أعداد الأطفال، حدث انخفاض في أعبائهم، مما وفر موارد أكثر لأغراض الاستثمار واستهلاك البالغين. ففي شرق آسيا حدث نمو للفئة العمرية العاملة حتى تجاوزت الفئات الأخرى غير المستقلة بمعدل أربعة أضعاف مما حرر مخزونـًا كبيرًا من القوى النسائية العاملة والموارد الاجتماعية الأخرى التي كان يمكن أن تنشغل بتربية الأطفال.

وخلال العقد القادم سيحدث مثل هذا التحول الديموغرافي في منطقة الشرق الأوسط، حيث إن معدلات المواليد قد انخفضت في كل دول الشرق الأوسط تقريبًا خلال التسعينيات، مما يخفض من معدلات الإعالة خلال العشر أو العشرين سنة القادمة ويوفر موارد أكثر للبنية التحتية والتنمية الصناعية. ومن أهداف تنظيم الأسرة أيضاً أن جاذبية التوجهات المتطرفة قد تتناقص مع انخفاض نسبة البالغين من صغار السن وزيادة نسبة متوسطي الأعمار الذين يهتمون عادة بأمورٍ أكثر عمليةٍ مثل الرعاية الصحية ومدخرات التقاعد وغيرها. وكما صاحب الشيخوخة السكانية في الغرب خلال الثمانينيات اختفاء المجموعات الإرهابية من الشباب مثل جماعة الألوية الحمراء، فإن انخفاض معدلات المواليد في الشرق الأوسط قد يؤدي لميلاد مجتمعاتٍ أقل توجهًا وقبولاً للعنف السياسي مهما كانت المعاناة.

إن تدهور معدلات الخصوبة ينتج عنه فائدة ديموغرافية في أول الأمر. ففي أول الأمر يكون هناك عدد أقل من الأطفال الذين يتعين إطعامهم وكسوتهم وتعليمهم مما يعطي فرصة أكبر للكبار للتمتع بحياتهم. إلا أن هذه الفائدة إذا استمرت فسوف تكون لها تبعاتٌ ثقال. ومع أن الأمر يبدو حسنـــاً ظاهريًّا إلا أنه وبمجرد أن تنتشر هذه الشيخوخة السكانية ويزيد عدد أصحاب المناصب العليا عن العمال بسبب عدم الاتزان هذا، فإن الضغوط الحادة على ميزانية الحكومة سوف تزداد لأن كبار السن يستهلكون موارد أكثر بكثير من الأطفال. لأنه حتى مع اعتبار تكلفة التعليم، فإن الطفل في الولايات المتحدة الأمريكية يستهلك ٢٧% أقل من الفرد في سن العمل، في حين يستهلك المسن ٢٧% أكثر يذهب أغلبها في مصارف الرعاية الصحية. ففي ألمانيا على سبيل المثال وعلى الرغم من خفض المعاشات، فإنه يُتوقع أن تزيد نسبة الإنفاق العام على المعاشات من نسبة ١٠,٤% من الدخل القومي إلى ١٥,٤% وذلك رغم أن عدد العاملين لكل متقاعدٍ سينخفض من ٢,٦ إلى ١,٤ كما أنه يُتوقع ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية للكبار من نسبة ٣,٨% من الدخل إلى نسبة ٨,٤% بحلول عام ٢٠٤٠.

وعلاوة على ذلك، فإن شيخوخة السكان تحُد من نمو الدخل الحكومي، فالنمو السكاني هو أحد المصادر الرئيسة للنمو الاقتصادي. فوجود عددٍ أكبر من السكان يضمن مبيعاتٍ أكثر للمنتجات التي يبيعها الرأسماليون ويضمن أعدادًا أكبر من العمالة للنشاط الرأسمالي. وقد يتمكن الاقتصاديون من الإتيان بنماذج رياضيةٍ لطرق النمو الاقتصادي

رغم تقلص قوى العمل، إلا أن هذا الأمر لم يسبق له أن حدث على أرض الواقع. والناتج القومي لأمةٍ ما هو إلا مجموع قوة العمل مضروبًا في المتوسط الإنتاجي لكل عامل (الدخل القومي = قوة العمل × المتوسط الإنتاجي لكل عامل).

ولذا فإن الانخفاض في عدد العمال يشير إلى انهيار إمكانية نمو الاقتصاد. وعندما ينخفض حجم القوى العاملة، فإن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا زادت الإنتاجية بشكلٍ يستطيع تعويض الفارق، ولابد أن تكون هذه الزيادة في الإنتاجية فعلية وملموسة لتحقق التوازن مع أثر شيخوخة السكان. فدولة مثل إيطاليا –مثلاً– تتوقع انخفاضـــاً بنسبة ٤١% في الشرائح السكانية في سن العمل بحلول عام ٢٠٥٠ مما يعني أنه لابد من زيادة الإنتاج لكل عامل بالنسبة نفسها على الأقل حتى لا ينخفض النمو الاقتصادي الإيطالي إلى تحت الصفر. ومع تقلص قوى العمل في أوروبا، فإن مستقبل النمو الاقتصادي في أوروبا سوف يعتمد كليًّا على استخراج الحد الأقصى من كل عامل (خاصة وإن الكثيرين منهم تنقصهم المهارات لأنهم مهاجرون وصلوا حديثـــاً) مع فرض مزيد من الضرائب عليهم للوفاء بمعاشات كبار السن وتكاليف الرعاية الصحية لهم.

وتشهد الكثير من الدول الآن تراجعًا في اللياقة الصحية للسكان وهو أمر يهدد بالقضاء على مزايا الرعاية الصحية العامة التي تحققت من خلال التكنولوجيا الطبية. فطبقـــاً للاتحاد الدولي لأبحاث السمنة فإن "هناك ارتفاعًا مقلقـــاً في نسبة السمنة التي أصبحت بمثابة مرض متفشٍ في أوروبا وأمريكا". فنسبة ٣٥% من الأطفال الإيطاليين يعانون زيادة الوزن، أما بالنسبة للرجال فإن نسبتهم تتراوح من ٤٠% في فرنسا إلى ٧٠% في ألمانيا.

ومع انتشار أساليب الحياة الغربية في أرجاء العالم النامي، تنتشر معها أيضـــاً أسباب الوفاة الغربية. حيث تشير بيانات منظمة الصحة العالمية إلى أن نصف حالات الوفاة في بلدانٍ مثل المكسيك والصين والشرق الأوسط تنجم عن أمراض غير مُعدية ترتبط بأسلوب الحياة الغربية مثل السرطان بأشكاله المختلفة والأزمات القلبية الناجمة في الغالب عن التدخين والسمنة.

ومن الشائع الآن بين العمال الأوروبيين التقاعد في أواخر الخمسينات. ففي فرنسا، نجد أن نسبة ٣٩% فقط من الرجال بين ٥٥ عامًا و ٦٤ عامًا يظلون في العمل الآن في

مقابل ٦٥% في عام ١٩٨٠. ولتعويض هذه التكاليف تحاول هذه الدول رفع الضرائب، ولكن معظم هذه الدول تفرض فعلاً أعباءً ضريبية تتجاوز نسبتها ٤٥% من الدخل القومي كما تفرض ضريبةً على الدخل تصل إلى ٣٥%. ومع ارتفاع معدلات الضرائب فإن الكثير من الاقتصاديين يحذرون من أن أية زيادة إضافية في الضرائب قد تبطئ من الاقتصاد بدلاً من أن تزيد من الدخل الحكومي.

ولا شك أن القادة السياسيين سيحاولون تقليص خدمات الرعاية الاجتماعية، إلا أنهم سيواجهون مقاومة عنيدة وصلبة لأن كبار السن في هذه المجتمعات يعتمدون كليًّا على هذه الخدمات، التي تدافع عنها اتحادات عمالية قوية لها حلفاؤها من الأحزاب السياسية. وفي أوروبا، لا يسهم أصحاب العمل إلا بقدرٍ محدودٍ جدًا في معاشات العمال. وطبقـاً لدراسة "ميريل لينتش"، فإن معاشات الشركات تغطي ٧% فقط من عمال أوروبا، علمًا بأن معدلات المدخرات الأسرية الخاصة في أوروبا أعلى منها في الولايات المتحدة، ولكنها في النهاية لا تسمن ولا تغني من جوع بسبب الانخفاض النسبي في الأجور. ولا تملك الكثير من البيوت متوسطة الدخل ما تعتمد عليه سوى الرواتب الحكومية ومكافآت نهاية الخدمة. وهكذا فإن أي زعيمٍ سياسيٍ سواء أكان في باريس أم برلين أم روما يكون من السذاجة بحيث يقترح تخفيضاتٍ -حتى ولو كانت محدودة- في الخدمات الاجتماعية سوف يواجه إضراباتٍ عامةً وتظاهراتٍ شعبيةً. أي أن حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا سيواجهون مشكلة مستعصية، تتمثل في حسم أولوية التمويل والإنفاق، هل تكون للأسلحة أم للمتقاعدين.

وستكون هذه المشكلة أشد وضوحًا في أوروبا منها في الولايات المتحدة. وفي النهاية ستضطر حكومات الدول المتقدمة إلى اتخاذ حزمة من السياسيات المالية لتخطي هذه العقبات، ولكن الأمر المحتم والذي لا مفر منه هو أن تلك الحكومات ستتعرض لضغوطٍ كبيرةٍ لخفض بنود الإنفاق في الميزانية ولسد جوانب العجز الأكبر فيها. ومن المحتمل أن تشمل هذه الاستقطاعات الدفاع والأمن والمعونات الدولية، كما أنه من المؤكد أن يتزامن ذلك مع انخفاض معدلات الادخار بسبب ارتفاع أعداد المتقاعدين وانخفاض أعداد من هم في سن العمل، وسيقضي هذا العجز الكبير في الميزانية (خاصة مع اقترانه مع انخفاض المدخرات الخاصة) على الفائض المالي الكبير الذي ظلت هذه الدول تتمتع به طوال فترة ما بعد الحرب.

ويؤكد "هاروهيكو كرودا" -الذي كان مستشارًا خاصًا لرئيس الوزراء اليابانى "جونيشيرو كويزومي" وكان نائبًا لوزير المالية للشئون الدولية، وهو خبير مالي دولي معروف- أن اقتران شيخوخة المجتمع بانخفاض معدلات المواليد في اليابان ستكون مشكلة كبيرة، وأن اليابان ستواجه عجزًا غير مسبوقٍ في المستقبل خاصة مع انخفاض القوى العاملة تحت سن الثلاثين بنسبة ٢٥ % خلال العقد القادم. أما بالنسبة لكيفية تمويل أوجه العجز فقد قال: إن اليابان تتمتع بمعدل مدخراتٍ مرتفع وفائضٍ في رأس المال، وتستطيع اليابان استخدام هذه الموارد لفترة ما. وعندما سُئل كيف يمكن لليابان أن تمول ما يقرب من ربع عجز ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة وتمول عجز اليابان في الوقت نفسه، أي هل تستطيع اليابان أن تنفق الأموال نفسها مرتين؟ قال: "إنها حقـًا مشكلة بالغة التعقيد".

قوة عظمى وعالمٌ متقدمٌ يشيخان

من المتوقع أن تكون للتوجهات السكانية الحالية تأثيرٌ واضحٌ إضافي يتمثل في أن العمليات العسكرية لمعظم الدول ستكون أمرًا من الصعوبة بمكان. وأحد أسباب هذا التغير هو سببٌ نفسي، ففي الدول التي لا يكون لكل أسرة فيها إلا طفلٌ أو طفلان، يصبح كل طفلٍ بمثابة الجندي الذي ينتج عن فقده ضياع أسرة بأكملها. وقد مثل انهيار معدلات المواليد في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي مشكلة حيث إنه بحلول عام ١٩٩٠ قل عدد الروس في الشريحة العمرية بين ١٥ - ٢٤ سنة ما يقرب من ٥,٢ مليون فردٍ مقارنة بـــ ٢٥ سنة مضت. ونظرًا لندرة الأبناء، نظمت الأمهات الروسيات، ولأول مرةٍ في تاريخ روسيا بل وربما في تاريخ أية أمة، تحركـًا ضد الحرب لم يقبل بسقوط الضحايا من أبنائهم في أفغانستان.

والسبب الآخر لتحاشي الحروب قد يكون ماليًا، فالأمريكيون اليوم يعتبرون الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة الباقية، وهو أمرٌ صحيح. ولكن مع تزايد ميزانيات الرعاية الصحية والمعاشات التي تبتلع نسبة كبيرة من موارد الدولة ومع توقف نمو قوة العمل، فإنه سيكون من العسير على واشنطن الاستمرار في تمويل المستويات الحالية من الإنفاق العسكري. بل إنه حتى في داخل الميزانية العسكرية الأمريكية يوجد تنافسٌ بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي. فالبنتاجون اليوم ينفق ٨٤ سنتـًا على المعاشات

لكل دولار يدفعه في الرواتب الأساسية، فالمعاشات هي أحد أكبر بنود ميزانية البنتاجون في أوقات السلم. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت تكلفة المعاشات العسكرية إلى ما يقرب من اثني عشر ضعفـًا من الإنفاق العسكري على الذخيرة وخمسة أضعاف إنفاق الأسطول البحري على السفن الجديدة وخمسة أضعاف ما أنفقه السلاح الجوي على الطائرات والصواريخ.

ولا شك أن الجيش الأمريكي قد أصبح أكثر تعقيدًا في الجانب التقني بشكلٍ غير مسبوق. فقدرته اليوم أصبحت لا تعتمد على القدرة على تجميع واستنفار جيوشٍ ضخمة، ولكن التقنيات التي تستخدمها الولايات المتحدة الآن لإظهار قوتها مثل القنابل الموجهة بالليزر، وطائرات التجسس وحاملات الطائرات النووية هي كلها نتاجٌ لأبحاثٍ وتطويرٍ لنظمٍ باهظة التكاليف قد تجد الولايات المتحدة صعوبة في تحمل نفقاتها مع استمرار ارتفاع تكاليف المتقاعدين من كبار السن.

ورغم أن الولايات المتحدة قد تتعرض لمشكلة شيخوخة السكان بشكلٍ أكبر من أية دولةٍ صناعيةٍ أخرى، إلا أن التكلفة المرتفعة والباهظة لنظام الرعاية الصحية بها، خاصةً مع ضعف تمويل نظام المعاشات يعني أنها ستواجه التزاماتٍ وديونـًا ومستحقاتٍ ضخمة. وطبقـًا لصندوق النقد الدولي، فإن عدم التوازن بين ما ستجمعه الحكومة الفيدرالية الأمريكية من الضرائب مستقبلاً -طبقـًا للقانون الحالي- وما قد وعدت بدفعه في شكل خدماتٍ اجتماعيةٍ في المستقبل قد يصل إلى عجز يقدر بـــ٥٠٠% من الدخل القومي الحالي. ولذا فقد حذر صندوق النقد الدولي من هذا العجز وأوضح أن الأمر يتطلب إما زيادة سريعة ودائمة في الناتج الفيدرالي من الضرائب بنسبة ٦٠% أو حدوث استقطاعات بنسبة ٥٠% من خدمات الرعاية الطبية والأمن الاجتماعي. ويبدو أن تحقق أيٍ من الاحتمالين أمرٌ بالغ الصعوبة، وبالتالي فإنه في غضون ٢٠ عامًا لن يكون في وسع الولايات المتحدة أن تقوم بدور الشرطي العالمي تمامًا، كما تعجز أوروبا واليابان عن أداء هذا الدور اليوم. بل ولن يكون حتى في وسع الصين التي بدأت تعاني الشيخوخة الطاعنة التي تعانيها اليابان قبلها أن تفعل هذا.

ومن المؤكد أيضًا أن الانخفاض السكاني سيعيد تشكيل سياسات الهجرة والحماية الوطنية ويعيد توجيه الإستراتيجية السياسية الجغرافية، بل ويعيد تشكيل المناخ الثقافي العام. يقول صمويل هنتنجتون: " إن تجاور أمة ذات نموٍ سريعٍ وثقافةٍ خاصة مع أمةٍ ذات

نموٍ بطيء أو متجمد ولها ثقافة مغايرة يولد ضغوطـاً للتكيف الاقتصادي والسياسي في كلا المجتمعين". وخلال العقود القليلة القادمة، سوف ينشغل المحللون الأمريكيون ببحث قضية كيف ستساهم هذه المتغيرات في إعادة صياغة الخطوط والملامح السياسية الجغرافية للنظام العالمي مستقبلاً.

هناك إذن حقيقة سكانية واضحة، ألا وهي أنه ليس في وسع أحد في العالم الغربي أن يستغني عن الدور العالمي للولايات المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفي بمتطلبات هذا الدور دون وجود عددٍ كافٍ من البشر.

<u>شيخوخة المستهلكين ومعدل التقدم</u>

وحتى مع انخفاض عدد العمال في مقابل المتقاعدين مستقبلاً، هل ستنجح التكنولوجيا في تعويض الفارق؟ ربما، ولكن هناك الكثير من الدلائل التي تشير إلى أن شيخوخة السكان ذاتها تساهم في خفض معدل الإبداع التقني والتنظيمي. وتشير المقارنة بين عدة دول إلى أنه إذا وصلت نسبة كبار السن إلى نقطة معينة وتجاوزتها فإن مستوى الابتكار والمبادرة يبدأ في الانخفاض. فقد أصدرت كلية بابسون ومدرسة لندن للأعمال أحدث دراسةٍ لها عن النشاط التجاري والمالي، وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة واضحة بين الدول التي ترتفع فيها نسبة السكان في سن العمل في مقابل المتقاعدين، والدول التي ترتفع فيها نسبة المشروعات الجديدة. وفي المقابل، فإن الدول التي ترتفع فيها نسبة المتقاعدين تقل فيها نسبة تكوين المشروعات والأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، تعد كلٌ من الهند والصين من أكثر البلدان ذات الأنشطة التجارية نشاطـاً في العالم، حيث إن هناك الآن ما يقرب من خمسة أفراد في سن العمل في مقابل كل متقاعد، في حين أن اليابان وفرنسا هما من أقل الدول من حيث النشاط التجاري، وهما أيضـاً تعانيان أقل نسب العاملين إلى المتقاعدين في العالم.

ويمكن تفسير هذه العلاقة المتبادلة من خلال الكثير من العوامل المختلفة، فالعرف العام ودراسات كثيرة في التمويل وعلم النفس تشير لصدق الافتراض بأن الفرد كلما تقدم في العمر زاد تردده وأحجم عن المبادرة في نشاطٍ ما أو التورط في مخاطرةٍ مالية. ولذا فإن الأمر لا يدعو إلى الدهشة حين نعرف أن الدول التي تعاني الشيخوخة مثل إيطاليا وفرنسا واليابان تنخفض فيها معدلات التنقل الوظيفي بشكلٍ كبير، كما أنها تتسم

بالاستخدام المحافظ لرأس المال؛ فالتعقل والرزانة يفرضان على المستثمرين من كبار السن عدم المخاطرة باستثماراتهم إلا في أضيق الحدود. كما يعد من المنطقي أنه كلما تقدم السن بالسكان فإن توجهاتهم الاستثمارية المفضلة تتجه تلقائيًا إلى السندات الآمنة والودائع البنكية بعيدًا عن مضاربات الأسهم وقروض المشروعات المشتركة. وكلما تقدم السن بالناس بدأوا في تفكيك استثماراتهم وإنفاق مدخراتهم.

ولابد أن نأخذ في الاعتبار أشكال العجز الضخمة التي ستعانيها الدول الصناعية الرئيسة خلال العقود القادمة. ونظرًا لارتفاع تكاليف المعاش والرعاية الصحية فإن إنفاق الحكومات على البحث والتنمية والتعليم سينخفض حتمًا. وبالإضافة لذلك، فإن الاقتراض الحكومي الكبير قد يؤدي لطرد رأس المال الذي كان يمكن أن يتم توفيره للقطاع الخاص للاستثمار في التكنولوجيا الجديدة. وقد قدر مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية أن تكلفة الخدمات العامة لكبار السن سوف تبتلع نصيبًا متزايدًا من الدخل القومي الإجمالي في الدول الصناعية. ففي الولايات المتحدة تستهلك مثل هذه الخدمات الاجتماعية حاليًّا ٩,٤% من الدخل القومي الإجمالي، ولكن إذا استمرت المعدلات الحالية نفسها فقد يقفز الرقم إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠٤٠، وقد تصل النسبة المستهلكة في المعاشات وبرامج الرعاية الصحية إلى ما بين ربع وثلث الدخل القومي في بعض البلدان مثل فرنسا واليابان وإيطاليا وإسبانيا وذلك قبل أن يصل أبناء الثلاثين عامًا اليوم إلى سن التقاعد.

ونظريًّا نستطيع أن نقول: إن السوق المالي العالمي الكفء هو الذي يتم فيه إقراض الموارد المالية من الدول الغنية التي تعاني نقص العمالة إلى الدول الفقيرة التي تعاني نقص رأس المال مما يجعل العالم ككل في وضعٍ أفضل. ولكن لكي يتحقق هذا الأمر لابد للدول القديمة الغنية أن تعالج ما لديها من عجزٍ في الميزانية وسيكون عليها أن تختار بين أن تستثمر مدخراتها في أماكنَ قد تكون هي الأخرى على أعتاب الشيخوخة (مثل الصين والهند) أو في مناطق غير مستقرة بسبب الصراعات الدينية والأمراض والحروب (ويشمل هذا معظم منطقة الشرق الأوسط، وصحراء إفريقيا وإندونيسيا) أو في كليهما وهو خيارٌ صعب. ثم من بالضبط سوف يشتري المنتجات التي ستنتجها تلك الاستثمارات؟ لقد اعتمدت اليابان وكوريا الجنوبية والدول الصناعية الحديثة في تطورها على التصدير الكثيف إلى الولايات المتحدة وأوروبا، ولكن إذا حدث انخفاض في سكان أوروبا واليابان

في الوقت الذي تصيب الشيخوخة فيه سكان الولايات المتحدة، فمن أين سيأتي الطلب الذي يمكن أن يدعم التنمية في أماكنٍ مثل الشرق الأوسط؟

كما أن شيخوخة السكان ستؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي يلتزم بها أصحاب العمل؛ ويصدق هذا الأمر خاصة في حالة الولايات المتحدة حيث يوفر القطاع الخاص خدماتٍ صحية ومعاشاتٍ للعاملين. فشركة جنرال موتورز لديها الآن من المتقاعدين على لوائح المعاش ما نسبته ٢,٥ في مقابل كل عامل في سن العمل، لدرجة أن ديون المعاشات بها قد وصلت إلى ١٩,٢ بليون دولار أمريكي. ولكي يتم الوفاء بهذه التكاليف يجب إضافة ما يقرب من ١٨٠٠ دولار لتكلفة كل سيارة يتم تصنيعها داخل شركة جنرال موتورز وذلك طبقـــاً لتقييمٍ قام به "مورجان ستانلي" عام ٢٠٠٣. ويكفي أن نعرف أنه بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ زادت الديون قصيرة المدى التي تسددها الحكومة لتغطية العجز في أنظمة المعاش في القطاع الخاص من ١١ بليونـــاً إلى ٣٥ بليون دولار مع حدوث أضخم عجز في مجال خطوط الطيران وصناعات الحديد.

وبالإضافة لذلك فإن شيخوخة السكان تعمل ضد الإبداع بصورة أخرى؛ فمع انخفاض نمو السكان يتراجع الطلب على كل شيء تقريبًا باستثناء الرعاية الطبية، وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي دافعٍ لإيجاد طرق جديدة لزيادة كفاءة استغلال الطاقة مثلاً أو زيادة قدرة البنية التحتية الموجودة. إن النمو السكاني هو أساس الحاجة وبدونه لن ينشغل أحد بالتجديد والابتكار. والمجتمع المصاب بالشيخوخة تسيطر عليه الرغبة في حصد أكبر قدرٍ من عوائد الإنتاج ممن لا يزالون في دائرة العمل، ولكن مع عدم توفر أسواق متنامية لن يكون هناك دافعٌ حقيقي للشركات لكي تتعلم كيف تنتج أكثر بأقل المتاح، ومع انحسار الإمداد برأس المال البشري سينضب معين الأفكار.

استيراد رأس المال البشري

إذا لم تكن التكنولوجيا هي الـــحل، فماذا عن الهجرة؟ لقد تبين فعليًا أن استيراد عمالٍ صغارٍ جُـــدد هو أمر يمثل في أفضل صوره حلاً جزئيًا، ومن المؤكد أن الولايات المتحدة والدول النامية الأخرى تستفيد كثيرًا من رأسمالها البشري المستورد، ومع ذلك فإن الهجرة –على عكس ما قد يتصوره البعض– لا تساهم كثيرًا في إزاحة التحديات الناجمة عن شيخوخة السكان. وقد يكون السبب في ذلك هو أن هؤلاء المهاجرين هاجروا

بعد أن خلفوا وراء ظهورهم ثلث أعمارهم في بلادهم، وسوف ينضمون لطائفة كبار السن سريعًا. أي أنهم قد يكونون إضافة لقوى العمل على المدى القصير، ولكنهم لا يضيفون إلى قوى الشباب في المجتمع على المدى الطويل.

وطبقـًا لدراسةٍ لقسم السكان في الأمم المتحدة، فإنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تحافظ على المعدل الحالي من العمال في مقابل المتقاعدين، فإن عليها أن تستوعب ما يقرب من ١٠,٨ مليون مهاجرٍ سنويًّا حتى عام ٢٠٥٠، وبحلول ذلك الوقت فإن مجموع سكان الولايات المتحدة سيصل إلى ١,١ بليون، ٧٣% منهم من المهاجرين الذين وصلوا إلى الولايات المتحدة بعد عام ١٩٩٥ أو من سلالتهم.

إن توفير المسكن لهذا التدفق الضخم من العمالة يتطلب ما يعادل بناء مدينة نيويورك كل عشرة أشهر. وحتى لو تم بناء هذه المنازل، فمن غير الواضح إلى متى ستتحمل الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى هذه المعدلات العالية للهجرة. ولعل هذا هو أحد أسباب التركيز على الهواجس الأمنية والتوترات التي تحدث بين حينٍ وآخر مثل الرسومات والأفلام المسيئة. وهناك سببٌ آخر يتمثل في احتمال حدوث رد فعل ثقافيٍ مضادٍ للمهاجرين، وتزايدت فرص ذلك مع انحدار معدلات المواليد من البيض. ففي العشرينيات، عندما شاعت بين الناس هواجس ومخاوف من تدهور خصوبة البيض في أمريكا، وجاء التعبير عن هذه المخاوف في كتبٍ مثل كتاب "لوثروب ستودارد": "الموجة المتصاعدة من الملونين مقابل سيطرة البيض على العالم"، استجاب النظام السياسي الأمريكي لذلك بمنع الهجرة. وفعلت ألمانيا والسويد وفرنسا الشيء نفسه في السبعينيات بعد أن أصبحت حقيقة تراجع أعداد السكان أمرًا واقعًا بين البيض.

وتتعلق أحد القيود التي قد تحد من الهجرة للولايات المتحدة بالدول الطاردة التي يخرج منها المهاجرون، فمعدلات المواليد قد انخفضت فعليًّا وأصبحت دون مستويات الإحلال في أوروبا وآسيا، وها هي الآن تنخفض بصورةٍ كبيرةٍ في أمريكا اللاتينية أيضـًا، مما يعني أن المصدر الأساس الأخير للعمالة سيجف هو الآخر. وقد يحدث توقف قبل أن تتوقف الدول اللاتينية عن النمو، كما هو الحال مع جزيرة بويرتوريكو التي ينظر إليها كثير من الأمريكيين على أنها جزيرة مشمسة مزدحمة بالسكان لدرجة أنها تصدر ملايين المهاجرين إلى الجانب الغربي من مدينة نيويورك و فلوريدا. ولكن مع تدني معدل

الخصوبة عن مستوى الإحلال ومع وصول متوسط عمر السكان إلى ٣١,٨ عامًا، فإن بويرتوريكو لم تعد قادرة على تصدير المهاجرين إلى الأراضي الأمريكية رغم فتح الحدود ورغم انخفاض مستوى المعيشة فيها. ويبدو أن بويرتوريكو الآن تنتج وظائف تفي بحاجتها خاصة مع تباطؤ النمو السكاني، وأنها اكتفت بذلك حتى أن الأراضي الأمريكية فقدت سحرها وإغواءها الشباب.

وقد شكلت الهجرة الداخلية منذ عام ١٩٨٩ أكبر مصدرٍ لنمو السكان في الفترة التي سبقت توسيع الاتحاد الأوروبى، حيث إن أعدادًا كبيرة هاجرت من أوروبا الشرقية. وتشير توقعات الأمم المتحدة إلى استمرار الهجرة سنويًا بما يقدر بحوالى ٦٠٠ ألف سنويًا إلى الدول الأوروبية. ولكن هذا العدد لا يسد الفجوة الناجمة عن شيخوخة السكان، خاصة أن معظم المهاجرين يتصفون بعادات الخصوبة المنخفضة نفسها للأوروبيين. وقد قدر "ديفيد ويليتس" –المتحدث باسم حزب المحافظين البريطاني في شئون معاشات العمل– أن الاتحاد الأوروبى يحتاج إلى ٧٠٠ مليون مهاجرٍ بحلول عام ٢٠٥٠ ليحافظ على حيوية السكان، وهو رقم يصعب تحقيقه.

وتساهم دول إفريقيا الصحراوية في تصدير الكثير من المهاجرين إلى الولايات المتحدة، تمامًا كما هو الحال مع الشرق الأوسط وأجزاء من جنوب آسيا. ولكن اجتذاب مهاجرين من تلك المناطق يعني أن على الولايات المتحدة أن تدخل منافسة مع دول أوروبا الأقرب جغرافيًا والتى تشتد فيها الحاجة الآن بصورة أكبر إلى استيراد العمالة. وتعد الدول الإسلامية في شمال إفريقيا وتركيا هي الدول الوحيدة القريبة من أوروبا ذات الخصوبة المرتفعة. ومن غير المحتمل أن يفتح السياسيون أبواب الهجرة أمام مواطني تلك الدول لعدم إثارة قلق العامة من اختلاف الثقافة والعادات.

وقد أصدرت الحكومة اليابانية آخر نتائج أبحاثها حول معدلات خصوبة المرأة اليابانية التي أظهرت أن متوسط عدد الأطفال للمرأة الواحدة قد انخفض من ١,٣٢ عام ٢٠٠٢ إلى ١,٢٩ عام ٢٠٠٣. ويعد هذا الانخفاض أسرع مما كانت الحكومة تتوقعه، وهو يؤثر بالتالى على خطتها للمعاشات والتي أصبحت سارية المفعول بعد أن أثارت جدلاً سياسيًا. وكانت هذه الخطة مبنية على معدل خصوبةٍ ١,٣٩. ولكن الحكومة اليابانية لا تزال مترددة في زيادة الهجرة إليها كجزءٍ من وسائل مواجهة المشكلة، رغم أن

الدراسات الحديثة تشير إلى أنه على اليابان أن تقبل هجرة أعدادٍ كبيرة من العمال الأجانب، وإلا فإنها ستعاني نموًّا اقتصاديًّا سلبيًّا. ولقد لجأت اليابان بدلاً من ذلك إلى تطبيق برامجٍ تهدف إلى خفض الأعباء عن الأمهات العاملات وذلك لتشجيع إنجاب الأطفال. وإذا جاز لنا أن نحكم من الخبرة، فإن الإجراءات الحكومية خلال العقد الماضى كانت قليلة ومحدودة التأثير ومتأخرة ولا تشير الأرقام إلى أي أثرٍ إيجابيٍ لها.

وتكمن المشكلة الأساسية في انخفاض أعداد من يتزوجون، ومن يتزوجون يقدمون على الزواج في سنٍ متأخرة مما يعني تراجع عدد الأطفال المتوقع إنجابهم، وهو أمرٌ شخصيٌ ويصعب على الحكومة أن تفعل أي شيءٍ حياله.

<u>مشكلة أساسية</u>

يدرس بعض العلماء الآن بعمق تلك الثقافة التي أوجدها الإنسان الحديث والتى يكون الأصلحُ فيها والأكثر نجاحًا هم أولئك الأفراد الذين لا يعولون إلا عددًا محدودًا من الأطفال أو لا يعولون أطفالاً على الإطلاق. ويتزايد أعداد من يعيشون في الظروف المدنية الحديثة حيث لا يمثل الأطفال عونــًا اقتصاديًّا لأسرهم، بل إنهم قد يشكلون عائقــًا باهظ الثمن يحول دون تمتعهم بالسعادة المادية. ويميل الكثير من الناس ممن نجحوا في التكيف مع هذه البيئة إلى عدم الإنجاب، كما أن كثيرين آخرين من غير الناجحين في هذا التكيف يفعلون الشيء نفسه.

فمن إذن سيأتي بأطفال المستقبل؟ قد تكون الإجابة أن ذلك لا يتأتى إلا من أناس على خلاف مع ظروف البيئة الثقافية الحديثة إما لأنهم لا يفهمون القواعد الجديدة للعبة والتي تقضى بأن الأسر الكبيرة تشكل عبئًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا، أو لأنهم يرفضون اللعبة الجديدة كليًّا انطلاقــًا من اعتقاد دينيٍ أو وطنيٍ متعصب.

وهناك علاقة طردية وثيقة بين الاعتقاد الديني وارتفاع الخصوبة. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال قال ٤٧% ممن يواظبون على حضور الكنيسة أسبوعيًّا: إن الحجم المثالي للعائلة يبدأ من ثلاثة أطفال وأكثر، مقارنة بـــ ٢٧% ممن لا يذهبون للكنيسة إلا نادرًا. ففي مدينة يوتاه التي تشكل نسبة أعضاء الكنيسة المسجلين فيها حوالي ٦٩% تعتبر معدلات الخصوبة هي الأعلى على مستوى الولايات المتحدة، حيث يصل معدل الإنجاب إلى ٩٠ طفل لكل ألف امرأة في سن الحمل، في حين أن مدينة فيرمونت –

وهي الولاية الوحيدة التي يمثلها اشتراكي في الكونجرس وأول ولاية تعترف بالاتحادات المدنية للشواذ جنسيًّا- لا يتعدى معدلات الإنجاب فيها ٤٩,٥ طفل لكل ألف امرأة.

فهل يعنى هذا أن المستقبل سيكون لأولئك الذين يؤمنون أن الله فرض عليهم أن ينجبوا ويتكاثروا؟ لا شك أن الإجابة ستكون نعم انطلاقـًا من هذه التوجهات الحالية. وقد كان خبراء السكان يعتقدون أن هناك قانونـًا في الطبيعة الإنسانية يمنع معدلات الخصوبة من أن تنخفض عن مستوى الإحلال في أي مجتمعٍ صحي إلا إذا كان ذلك لفتراتٍ قصيرةٍ جدًا، أما اليوم فقد أصبح من الواضح أنه لا يوجد قانون طبيعي يضمن أن البشر الذين يعيشون في مجتمعاتٍ متقدمةٍ وحرةٍ سينجبون أطفالاً يضمنون بتكاثرهم وتناسلهم استمرار الحياة البشرية. فمعدلات الخصوبة في اليابان أقل من معدلات الإحلال منذ منتصف الخمسينيات، وقد كانت فترة السبعينيات هي آخر فترةٍ أنجب فيها الأوروبيون عددًا كافيًّا من الأطفال يضمن الإحلال السكانى. وهكذا يبدو أن خبراء السكان عليهم أن يعيدوا النظر فيما يعتقدون أنه من قوانين الطبيعة الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتجاهات السكانية الحالية تعمل ضد الحداثة بصورةٍ أخرى، فانتشار حركة المدنية والتصنيع في حد ذاته ليس سببًا رئيسًا في انخفاض الخصوبة فقط، ولكنه أيضـًا سبب رئيس فيما يسمى بأمراض الرفاهية مثل الإفراط في الطعام والتخمة وعدم ممارسة الرياضة وإدمان المخدرات مما يؤدى إلى إصابة نسبةٍ كبيرةٍ من السكان بأمراضٍ مزمنة. وهكذا فإن من يرفضون المدنية ستكون لهم ميزة استثنائية سواء أكانوا من المسلمين الأصوليين أم المسيحيين أم من أعضاء أية طائفة تؤكد على أهمية رفع معدلات المواليد وعلى مقاومة المادية.

<u>أين ذهب الأطفال؟</u>

طالما ساور العلماء قلقٌ وحيرة من الارتفاع السريع لتعداد سكان العالم ومن أن الدول الفقيرة لن تتمكن من تحقيق المدنية والتقدم إذا استمر نموها السكاني دون ضوابط. ولكن الحقيقة تشهد بأن كل المخاوف من الانفجار السكاني ليست في محلها، وأن الخطر الحقيقى الذي يواجه العالم ينجم عن الفراغ السكانى في عالمٍ يندرُ فيه الأطفال وتزداد الشيخوخة، بحيث تصبح حتى نظم المعاشات في خطرٍ كبير.

وهناك كارثة محتملة على المدى الطويل وهي مجتمعات الــ (١-٢-٤) وهي ترمزُ لوضع يكفل فيه كل طفل والديه وأجداده الأربعة، وذلك في الوقت الذي يُقصي فيه النظام الاقتصادي العمال بعيدًا عن المزارع التي كان يمكن أن يعيش فيها ويُعال منها ذووهم من كبار السن.

وتتمثل النتائج المأساوية لهذه التغييرات الديموغرافية في أن تراجع عدد العمال وتزايد عدد المتقاعدين سوف يُعرِّض نموذج دولة الرفاهية في أوروبا الغربية واليابان إلى أزمةٍ ماليةٍ كبيرة، كما أن ثقافة التقاعد المبكر سوف تجعل من الصعب تأخير سن التقاعد، وذلك بالإضافة للمعارضة الثقافية للهجرة من الأجناس الأخرى والتى تجعل من الصعب استيراد واستيعاب عمالٍ مهاجرين جدد. ولا شك في أن تقلص عدد السكان سيحد من حاجة المستهلكين ومن الإبداع والتجديد الاقتصادي. كما أن فرض ضرائب جديدة على العمال لمساندة ودعم برامج كبار السن سوف يجعل الأمر أصعب بالنسبة للقدرة على تحمل تكاليف رعاية الأطفال. ورغم أن الكثير من الدول المتقدمة قد طبقت مؤخرًا سياسات تشجع على الإنجاب، إلا أن معدلات الخصوبة لا تزال في تدهور حاد.

وتكمن المفارقة هنا في أن هذه المشاكل الاقتصادية الوطنية العامة والخاصة هي نتائجُ لتصرفات أفراد وأسر تسير وراء مصالحها الاقتصادية الخاصة!

لقد عاش هذا الجيل الذي جاء في أوروبا واليابان بعد الحرب حياة أفضل وفي ظروفٍ صحيةٍ أفضل بكثير من أية جماعةٍ في تاريخ البشرية. فقد تمتع جيل ما بعد الحرب تقريبًا بكل شيء، وأي معيارٍ تاريخيٍ عام سوف يثبت هذا الأمر. فقد اتخذ هذا الجيل قراراتٍ فردية راعى فيها تحقيق أفضل مصالحه، وتمتع بالسيارات والعطلات في الخارج، وتحقق للنساء ما أردن من فرصٍ تعليميةٍ ووظيفية، وتحقق لهن أيضـــًا ما أردن لأطفالهن من رعايةٍ صحيةٍ ومن التحاقٍ بمدارسَ جيدة، كما كان بإمكان هذا الجيل أن يُحدد عدد أبنائه بشكلٍ غير مسبوقٍ في التاريخ البشري. ولا شك أن كل هذه الأمور إذا نظرنا لها من الزاوية الفردية سيكون لها مسوغ ومعنى، ولكنها على المستوى الاجتماعي كانت بلا شك كارثة قومية حيث تراجعت وانكمشت حضاراتٌ كاملة في نطاق عقود معدودة عندما بحثت عن جنة الحرية الشخصية في اللحظة الآنية، ولكنها لم تستطع أن تبقى جذوتها حية متقدة في المستقبل.

وستواجه الولايات المتحدة الكثير من المشاكل نفسها التي تواجهها أوروبا واليابان حيث يتناقص عدد العمال ويزيد عدد من يحتاجون لإعالتهم. كما أن هناك اختلافًا في معدلات الخصوبة بين البيض والمهاجرين من أصلٍ لاتيني، وتتراجع الحوافز الاقتصادية لإعالة الأطفال وتهدد المعاشات الشركات الكبيرة بالإفلاس، ويزداد عدد السكان من كبار السن الذين يحتاجون إلى رعايةٍ لمدىً طويلة، وكذلك فإن الاقتصاد سيخلو من المغامرين بل وقد يكون معاديًا لأية مخاطرة وذلك لسيطرة المتقاعدين عليه. وفى حين أن "بوش" وحكومته يؤكدان ويركزان على وجود أزمة أمان اجتماعي فإن كلاً من الديمقراطيين والجمهوريين لا يلتفتان إلى أزمة الرعاية الطبية على المدى الطويل لقطاعاتٍ متناميةٍ من السكان المعمرين.

ومع أن الكثير من الأفراد والأزواج يؤمنون بأنه من الأفضل إنجاب عددٍ أقل من الأطفال (أو عدم إنجاب أطفالٍ أصلاً) لارتفاع تكلفة تربية الأطفال، فإن سلوكهم هذا له جذورٌ أكثر عمقًا. فالموضوع ليس اقتصاديًا بحتًا، ولكنه ثقافيًا أيضًا. فقد يرى البعض الأطفال مصدرًا لتحقيق الذات والسعادة، في حين يبحث آخرون عن طرق أخرى للسعادة تخلو من المشاكل، وغالبًا ما يخسر الأطفال الرهان في هذه العملية الحسابية النفعية، حتى لو سعت الدول لتخفيض تكاليف تنشئتهم.

والسؤال المحوري الأعمق هو: لماذا يختار الناس في عالمنا اليوم أن يعيشوا اللحظة الحاضرة فقط لأنفسهم دون اعتبارٍ لمستقبل بلادهم أو لمستقبل البشرية؟ إن الشيخوخة التي تصيب السكان في الغرب وما يتبعها من فراغٍ سكانيٍ تحدث بصورة غير مسبوقة منذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، وتهدد وجود العالم الغربي الحديث.

ولا شك أن الحداثة نفسها مسئولة عن كارثة السكان، وقد قلنا إن علماء الاجتماع الغربيين يقولون: إن رفض التمدين والحداثة يبدو أن له ميزة ديموغرافية سواءً أكان الرافضون مسيحيين أصوليين أو مسلمين لأنهم لا يزالون ملتزمين بفكرة العائلات الكبيرة. فيبدو أن الحداثة تدمر نفسها.

كما يتوقع الناس في مجتمعات العالم الغربي الحديث من الوالدين أن يدربوا أبناءهم على الالتزام وأن يضمنوا حفاظهم على الهدوء وتحليهم بالأخلاق الحميدة، والنتيجة

المنطقية لهذا هي أن أولئك الذين يقررون عدم إنجاب أطفال لا يزعجون أو يجرحون أحد، بل وقد يفيدون المجتمع، وبالتالى فلا يمكن أن ينتقد تصرفهم هذا أحد.

وعلاوة على ذلك، فقد أصبح الناس في عالم انتشار الفردية يريدون تكوين العلاقات الاجتماعية لتحقيق وإشباع ذاتهم وليس ليكون لهم مصاهرة بالدم والنسب، وهناك صورٌ مقبولة في الغرب في الكثير من المجالات لا تتصل بالأطفال إلا من بعيد ويمكن أن تضيف الكثير للثقافة الحديثة. ولعل المثال على ذلك هو مجتمع الشواذ جنسيًّا، لقد بدأ الناس في الغرب بالتدريج في رسم حياتهم بعيدًا عن مسئوليات الأسرة.

وغالبًا ما تتردد الحكومات في أن تحاول رفع معدلات الخصوبة لأنها تخاف أن يُعد ذلك تدخلاً في الحياة الشخصية للناس. ولذا يقول "ستيفن سيندنج" –وهو المدير العام للاتحاد الدولى لتخطيط الأبوة وهى من أكبر المؤسسات العالمية الخيرية في مجال تخطيط الأسرة– " إن التساؤل لا يتعلق بقدرة الدول الأوروبية على رفع معدلات الخصوبة بها أم لا، ولكنه يتعلق بمدى رغبتها في القيام بذلك حقيقة".

وحتى لو قامت الحكومات بذلك، فقد تكون النتائج متواضعة. فخبراء السكان لا يتوقعون أن تعود أي دولة أوروبية لمستوى الخصوبة الذي يحقق الإحلال السكاني وهو ٢,١%.

فمن أين سيأتي أطفال المستقبل إذن؟ لا شك أنهم سيأتون مع أناسٍ في صراعٍ وخلافٍ مع البيئة الحديثة حسب التعريف الغربي، أو من يرفضون اللعبة بكاملها انطلاقًا من اعتقادات دينية مغايرة.

إن الدين بمعناه الواسع يعادل الأمل في الخلود، ولكن اختزال الحداثة للثقافة في شكل سلة تسوقٍ لجمع كل أنواع المتع قد دمر أمل الفرد في الخلود، ودمر مع ذلك دافع الإنسان في إيجاد جيل جديد من البشر.

أزمة دولة الرفاهة في الديمقراطيات الاجتماعية

وتشمل العناصر الرئيسة في دولة الرفاهة تعويض العامل (أو تأمينه ضد أية حوادث أثناء العمل) والتأمين الصحي والمعاشات والتأمين ضد البطالة والمخصصات الأسرية والمعونات التعليمية، وهذه الخدمات ذات توزيعٍ ثابتٍ ومنتظم وتستهدف خفض الفقر،

ولكنها غالبًا ما يتم إخفاء تكلفتها الحقيقية. في حِين أن شيخوخة السكان قد تمثل –على نحوٍ ما– قصة نجاحٍ للإنسانية (لإمكان تحقيق استمرار الحياة لسنٍ متقدمٍ لأعداد كبيرة من الناس) إلا أنها تفرض تحدياتٍ عميقة لنظم الرفاه التي لابد لها أن تتكيف مع تغير هيكل السن في المجتمعات.

ويرتبط التحدي الأول بالزيادة الضخمة في أعداد كبار السن المتقاعدين في مقابل تقلص وانكماش أعداد من هم في سن العمل، مما يؤدي لخلق ضغوط اجتماعية وسياسية على نظم الرعاية الاجتماعية. وتزيد الضغوط في دول العالم المتقدم على برامج الضمان الاجتماعي فيما يتصل بمشكلة شيخوخة السكان المتنامية. وتناقش هذه الدول الآن العديد من السياسيات الضرورية والمؤلمة مثل إجراء استقطاعاتٍ في الخدمات وزياداتٍ في الضرائب أو الاقتراض الضخم أو أشكال التكيف مع حياةٍ معيشيةٍ منخفضة المستوى أو تأخير سن التقاعد أو مزيج من هذه العناصر وكلها حلول مطروحة قد تصبح ضرورية ولا مفر منها لدعم برامج التقاعد التي تشمل رعاية طبية وتأمينـــاً اجتماعيًا للمتقاعدين من كبار السن.

إن شيخوخة السكان تفرض تحديًا كبيرًا لنظم الرعاية الطبية، حيث إن انتشار الشيخوخة يقترن دومًا بانتشار الإعاقة والضعف الشديد والأمراض المزمنة (الزهايمر والسرطان وأمراض المخ والقلب وهشاشة العظام والشلل ووهن العضلات) ويُتوقع أن تزيد هذه الأمراض على نحوٍ مرعب، ولا يُخفى بعض الخبراء قلقهم من أن العالم سيتحول إلى "منزل كبير للتمريض".

والأهم من قيمة العجز في الموازنة هو الارتفاع في الإنفاق الكلي للحكومة، ولعل هذا هو أفضل مؤشرٍ على الثورة الديمقراطية الاجتماعية التي حدثت في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال نصف القرن الماضي.

أزمة الديمقراطية الاجتماعية

قبل أن يظهر التأمين الاجتماعي في المجتمعات التقليدية، كان هناك ثلاثة أجيالٍ في الأسرة (الطفل والبالغ والمتقاعد) يعيشون سويًا. وكانت مزرعة العائلة أو منزلها بمثابة رابطٍ مهم في تبادل الخدمات داخل الأسرة متعددة الأجيال. وكانت هناك ميزة كبيرة في أن ينقل كبار السن خبراتهم للأطفال في مقابل المساندة والدعم خلال الكبر.

وقد أدت الثورة الصناعية إلى حركة تمدنٍ ضخمةٍ قضت على مزرعة الأسرة التي كانت عنصرًا وميزة أساسية تحقق التبادل والتفاعل بين الأجيال في الخبرات والثروات. ولكن الديمقراطية أكدت في الوقت نفسه على أهمية توزيع الثروة بين الأغنياء والفقراء، ومن هنا بدأ نظام الضمان الاجتماعي.

وقد تم التأسيس لخدمات الضمان الاجتماعي عندما كان هناك من ٦ إلى ١٠ عمال في مقابل كل فردٍ متقاعدٍ على المعاش. أما المعدل الحالي فإنه قارب أن يكون عاملين مقابل كل متقاعد، وهناك دولة على الأقل (كرواتيا) تقل نسبة العمال فيها عن واحد مقابل كل متقاعد. ومع زيادة المتقاعدين وانخفاض عدد العمال (بسبب تباطؤ نمو السكان) فإن برامج الضمان الاجتماعي تصل إلى مرحلة الأزمة.

الحل الوحيد الممكن هو تفكيك برامج الضمان الاجتماعي

لقد أصبح من العسير على الحكومات أن تفي بتعهداتها الاجتماعية مما أدى لزيادة العجز في الميزانية والديون، وهدد المسئوليات التي لا تجد لها تمويلاً حكوميًّا بخطر الإفلاس. وقد أدت محاولات زيادة الضرائب إلى هجرة رأس المال والعمال وإلى انخفاض في الإنتاجية، مما أدى لاحقـًا إلى تقليص هذه الخدمات الاجتماعية والتحرك نحو خصخصتها. وهذا قد يؤدي إما إلى خسارة الحكومات في أي انتخاباتٍ ديمقراطية أو إلى اضطراباتٍ وقلاقل اجتماعية أو إلى ميلاد نوعٍ جديدٍ من الديمقراطية.

ولعل جزءًا من وسيلة الخروج من هذه المعضلة يكمن في تشجيع كبار السن على العمل لفترة أطول -وبالتالي يدفعون الضرائب لفترةٍ أطول- ثم يسحبون مستحقاتهم في المعاش لاحقـًا. وتقدر اللجنة الأوروبية أنه إذا تم رفع سن التقاعد خمس سنوات فإن تكلفة المعاشات المدعومة من الميزانية العامة لن ترتفع. ورغم ذلك فإن هذه الإصلاحات لمست المشكلة بالكاد دون إيجاد حلٍ جذريٍ لها. فهناك من أفنى عمره في العمل وهو يُتوقع أن يتقاعد مبكرًا في وضعٍ مستقر، ويصعب على أمثال هؤلاء أن يقبلوا بحلولٍ أقل من ذلك. في حين أن القادة السياسيين يفتقرون إلى الشجاعة في التحرك والفعل وهم يقولون إن الناس لا يريدون قبول ما يحدث في مجتمعاتهم.

ويبدي السياسيون قلقـًا واضحًا من القوة السياسية المتصاعدة لهذا الجيش المتزايد من المتقاعدين الذين نجحوا في بعض البلدان في تأسيس أحزابٍ لهم. ولا شك في أنه على

الأحزاب السياسية أن تكون أكثر استجابة لمطالبهم وحاجاتهم إذا أرادت هذه الأحزاب أن تحافظ على القيم الديمقراطية القائمة. ويعني هذا أن إجراء استقطاعات في المعاشات في الدول المتقدمة هو أمرٌ تزداد صعوبته يومًا بعد يوم. وهناك بعض الحلول المتطرفة مثل خفض سن التصويت إلى ١٦ عامًا أو منح أصوات إضافية لمن لديهم أطفالٌ في سن المدرسة. ولكن يبدو أن أوروبا التي تصارع لإقناع مواطنيها الذين بلغوا سن الستين بالاستمرار في العمل ستصارع أيضـــًا بصورةٍ أشد لإقناعهم بمنح حق التصويت لأطفالهم.

"المسلمون في أوروبا: قراءة على ضوء المشهد السويسري"

٢٧ يناير ٢٠١٠

تحرير: أ. وسام الضوينى

* تقديم - أ.د. نادية مصطفى.
* كلمة الدكتور/ عمرو الشوبكى.
* كلمة الأستاذة/ داليا يوسف.
* كلمة الأستاذ/ حسام تمام.
* كلمة الدكتور/ سعيد اللاوندى.
* المناقشات.

"المسلمون في أوروبا:
قراءة على ضوء المشهد السويسري"

أ.د.نادية محمود مصطفى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الحضور..

هذا الموضوع الذى شرفنا بدعوة حضراتكم وكل أصدقاء المركز إليه، والذى يحمل عنوان "المسلمون في أوروبا: قراءة على ضوء المشهد السويسرى"، ليس جديدًا على اهتمامات مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، حيث أن المركز قد سبق له أن اهتم بالأزمات المتكررة التى اعترضت حالة الحوار ما بين الغرب والعالم الإسلامى بصفة عامة؛ بدءًا من الواقعة الشهيرة بصدور القرار الفرنسى بحظر ارتداء الرموز الدينية سنة ٢٠٠٣، والذى أثار نقاشًا كبيرًا داخل وخارج فرنسا وفى العالم العربى والإسلامى حول مسألة الحجاب، ومرورًا بأزمة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم) في الدنمارك ما بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، إضافة إلى الأزمة التى تسببت فيها محاضرة بابا الفاتيكان التي ألقاها في ألمانيا عام ٢٠٠٦، ثم أزمتى إعادة نشر الرسوم الدنماركية وصدور الفيلم الهولندى المسيء للإسلام "فتنة" عام ٢٠٠٨، وحتى الاستفتاء الأخير في سويسرا في ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩ الخاص بمنع بناء المآذن، ناهيك بالطبع عن ما يحدث الآن في فرنسا بشأن النقاب في الأماكن العامة. فضلاً عن العديد من الأمور التي تمثل بدورها مسلسلاً كبيرًا من الأحداث المتراكمة والمتوالية، وإن كانت لم تجذب الانتباه والأضواء على صعيد البعض منها بقدر ما جذبت هذه الأزمات التى أشرت إليها.

ولقد قام مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بعقد عدد من الندوات وحلقات النقاش حول هذه الأزمات، ناهيك عن أزمات أخرى على الصعيد الوطني خاصة بطبيعة العلاقة ما بين مواطني مصر من المسلمين والمسيحيين.

ولكل ذلك أهمية كبيرة الآن ونحن في عام ٢٠١٠، وقد كان عام ٢٠٠١ هو العام الذى أعلنته الأمم المتحدة عامًا لحوار الحضارات، ولم يمر الكثير من الوقت حتى جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر مع كل ما تلاها من زخم المبادرات الوطنية والإقليمية والعالمية التي تدور حول موضوع الحوار بين الأديان أو الثقافات والحضارات. هذا العقد من الحوارات، وبعدما أصبحنا في بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وجدنا أننا في حاجة إلى البحث عن إجابة عن تساؤلات على شاكلة: ماذا حدث خلال هذا العقد على صعيد الحوار بين الثقافات والأديان؟

فلقد تزامن مع هذه الحوارات انفجارات وظهور بؤر صراعات مسلحة عديدة وعنيفة في أرجاء العالم الإسلامي، جميعكم تعرفون عنها جيدًا وتسمعون عن أخبارها بقدر كبير من الزخم، قد لا يقارن على الإطلاق بقدر المعلومات غير الكثيرة التى تنقل عن مبادرات حوار الأديان والثقافات والحضارات ذات المستويات المختلفة، بدءًا من مبادرات الجمعيات الأهلية، ومبادرات المفكرين، ووصولاً إلى مبادرات الهيئات الرسمية الوطنية أو الإقليمية والعالمية. كل هذا ولا أحد كان ينتبه بالقدر الكافي إلى دلالة الأزمات المتكررة في حالة الحوار.

ربما يهتم المتخصصون والمعلقون والمفكرون برصد هذا التعاقب للأزمات في العلاقات ما بين العالم الإسلامى والغرب، والتي لا تدار بالدبلوماسية التقليدية، ولا بالقوة العسكرية، ولا بالضغوط الاقتصادية، ولكن على شاكلة الأزمات التي يكون أطرافها هم الشعوب والناس العاديين، الذين يسمعون عن حدثٍ ما فيخرجون على أثره إما مؤيد وإما معارض، لتبدأ مجموعة من الجدالات الفكرية والصحافية والأكاديمية والمدنية حول معنى ومغزى وعواقب هذه الأحداث التى ذكرتُ بعضها. ويبقي التساؤل: على ماذا تدل هذه الأزمات؟ ولماذا تحدث؟ ولماذا تتكرر بهذا الشكل؟ وهل ستستمر وتتزايد؟

ومن ثم، وعلى ضوء كل ما سبق، قام مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بجمع كل ما أجريناه من حلقات نقاشية حول الأزمات الداخلية، والأزمات ذات الأبعاد الدولية، وستصدر قريبًا في إصدار من إصدارات المركز.

وبعد انقطاع لحوالي سنتين، نلتقي مع حضراتكم من جديد في حلقة جديدة من مسلسل الأزمات في الحوار ما بين العالم الإسلامي والغرب، والتي شهدتها الأشهر

الماضية وكان محلها سويسرا؛ هذا البلد الجميل الآمن، أرض الحياد وملجأ اللاجئين السياسيين والهاربين بالأموال وبالأفكار وبكل شيء.

لذا يسعدنا أن نجتمع بحضراتكم مع الأساتذة الأفاضل الذين يشرفوننا اليوم، وأرحب -وفق ترتيب التحدث- بالدكتور/ عمرو الشوبكي الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام والصديق العزيز للبرنامج منذ تأسيسه عام ٢٠٠٢، ولقد شارك معنا في الحقيقة بمشاركات هامة وأساسية تظهر في إصدراتنا التى تحمل اسمه وإسهاماته القيمة فيها، وسوف يحدثكم عن الإطار العام لمشاكل المسلمين في أوروبا والمشكلات التى تثور حول الوجود المسلم المتزايد هناك، وذلك على ضوء التطورات الجارية داخل أوروبا وكذلك التطورات الإقليمية.

ذلك لأننا لم نرد أن نقتطع المشهد السويسري من سياقه، فالمشهد السويسري الحالي ليس إلا مشهدًا من مشاهد متكررة عبر عقد من الزمان، ومن ثم يجب أن نُسكِّنه في خريطته، وليس هناك أقدر من الأستاذ الدكتور/ عمرو الشوبكى للقيام بهذه المهمة وهو الخبير بالشئون الأوروبية وشئون المسلمين في أوروبا بصفة خاصة، وشئون الحركات الإسلامية.

تشارك معنا في هذه الندوة أيضًا الأستاذة/ داليا يوسف مديرة تحرير بموقع إسلام أون لاين، وقد شرفتنا أيضًا وشاركت معنا كثيرًا في بعض أنشطتنا. وستتحدث عن خريطة مشاهد الأزمات المتراكمة المتكررة في أوروبا، والتى تجسد مشاكل وضع المسلمين في أوروبا خلال العقدين الأخيرين، وصولاً إلى المشهد الأخير بالذات وهو المشهد السويسري.

كما يحدثنا الأستاذ/ حسام تمام الباحث والخبير في شئون الجماعات الإسلامية، واشتركنا في أعمال كثيرة من قبل، ولكن ربما تكون هذه هي المرة الأولى التي يشاركنا في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بمشاركة أعتقد أنها هامة، تعكس اهتماماته وخبراته في مجال الجماعات الإسلامية، حيث سيتناول خطابات المسلمين في أوروبا تجاه المشهد السويسرى بصفة خاصة، وردود الفعل من جانب الدول الإسلامية.

ويسعدنا أيضًا أن يعود إلينا بعد غيبة طويلة من عدم المشاركة معنا في أنشطتنا الأستاذ الدكتور/ سعيد اللاوندى خبير العلاقات السياسية الدولية بالأهرام، ويتناول أبعاد المشهد السويسري وآليات تفادي حدوث مثل هذه الأزمات في المستقبل، وضرورة اقتران الحوار بسياسات فعلية على أرض الواقع من جانب الحكومات الأوروبية وشعوبها ومن جانب مسلمي أوروبا.

ولعل من أهداف هذا اللقاء بحث التساؤلات التالية: ماذا بعد المشهد السويسري؟ وما احتمالات تكراره؟ وما مجالات التكرار؟ وما مدى فعالية الحوارات التي تجري على مستويات مختلفة كما ذكرت ما بين أكاديميين وصحافيين ومفكرين وفي إطار حوار الحياة بين الأشخاص العاديين، والحوارات التي تقوم عليها مؤسسات في العالم الإسلامي ومؤسسات أوروبية؟ ما مآل هذه الحوارات التي لا تحول جهودها دون تكرار مثل هذه الأزمات؟ ومن ثم، كيف يمكن أن نُفعّل الحوار؟ أوبمعنى آخر ما هو اللازم لتفعيل الحوار حتى يحقق نوعًا من الإيجابية؟

هذه أمور أعتقد أننا سنحصل على مداخلات قيمة من المشاركين في تقديمها من واقع خبرتهم الطويلة في هذا المجال ومن واقع اهتماماتهم.

ومرة أخرى أرحب بحضراتكم، ونبدأ وقائع هذا اللقاء الذي سيكون في نهايته وقتًا كافيًّا لفتح المجال للنقاش.

د.عمرو الشوبكي (الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية):

بسم الله الرحمن الرحيم. أشكر في البداية أستاذتنا العزيزة الدكتورة/ نادية مصطفى على هذه الدعوة الكريمة، كما أعبر عن سعادتي لوجودي مرة أخرى في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، وأيضًا لوجودي على المنصة مع أصدقاء وزملاء أعزاء.

في الحقيقة، موضوع المسلمين في أوروبا هو موضوع متعدد الأبعاد، وبالتالي بما إنني سأتحدث في الإطار العام عن طبيعة هذه "الظاهرة" -إن جاز التعبير- أو طبيعة وضع المسلمين في أوروبا، إلى جانب قضايا الإسلام في أوروبا كظاهرة، وأيضًا طبيعة النموذج أو الخبرات التي يعيشوها، فإنني سألتزم بإطار عام بعض الشيء، وربما سأطرح أيضًا بعض النقاط التي يمكن أن تفيد في الحوار والنقاش فيما بعد.

<u>**النقطة الأولى**</u>: على صعيد ما سبق، سأطرحها كتساؤل حول من هم بالضبط المسلمون في أوروبا الآن في عام ٢٠١٠؟ هل هم مجموعة من "المهاجرين الأجانب" على نحو يشابه ما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية؟ أم نحن نتحدث عن "مواطنين أوروبيين مسلمين"؟

هذه نقطة أولى لابد أن تكون واضحة في الأذهان، وهي أن الوضع اليوم في عام ٢٠١٠ ليس كما كان في الخمسينيات والستينيات، وحتى ربما أوائل السبعينيات حينما كنا نتحدث عن جيل أول مهاجر، والذي نعرف بالطبع ظروفه، حيث هاجر إلى أوروبا بعد تدمير أجزاء كبيرة منها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان معظمهم من فئة العمالة الوافدة. ولكن نحن الآن في ٢٠١٠ نتحدث عن جيل ثانٍ وثالث، وبالتالي من نتحدث عنهم -في أغلب الأحيان- هم "مسلمون أوربيون" أو مسلمون يحملون -في معظمهم أو في كثير منهم- جنسية هذه البلدان الأوروبية. وبالتالي، فسوف يصبح في نظر الكثيرين المدخل الثقافى "Cultural Approach" الذي يتعلق بقراءتنا لأوضاع المسلمين في بلادنا ملائم لفهم وجود هؤلاء المسلمين الذين أصبحوا يحملون جنسية هذه البلدان.

وأعتقد أننا في حاجة إلى قراءة تضع بعين الاعتبار وضعهم الثقافي وخصوصيتهم الثقافية، ولكن لا نستطيع في كل الأحوال أن نتجاهل أنهم لا يعيشون معنا في نفس بلداننا العربية الإسلامية، وإنما هم أصبحوا في الجزء الأكبر منهم مواطنين في هذه البلدان، وبالتالي فإن هذه نقطة أولى من المهم توضيحها.

<u>**النقطة الثانية**</u>: والمرتبطة بالنقطة السابقة، هي أنه حين نتحدث عن مفهوم الخصوصية الثقافية والحضارية كذلك -وأنا أعلم أن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات لم يطرح في أى مرحلة من مراحله الخصوصية الثقافية بمعنى المناداة بالعزلة والانغلاق على العالم، بل على العكس كان دائمًا له خطاب منفتح يتحدث عن مساهمة الإسلام، والمساهمة الحضارية للمسلمين في مسار الحضارة الإنسانية ككل- فحين نتحدث عن مفهوم الخصوصية الثقافية والحضارية محل الإشارة، علينا أن نميز بين حديثنا عن الخصوصية الثقافية بالمعنى الحضاري والثقافي فيما يخص بلادنا العربية والإسلامية، وبين الحديث عن خصوصية المسلمين الأوروبيين. وهنا نطرح تساؤل: إلى أى درجة وإلى أى حد يمكن أن ننظر إلى هذه الخصوصية في ظل مجتمع أغلبيته إما تحمل ديانة

أخرى أو تتبنى العلمانية أو "اللادينية" ولديها موقف تجاه كل الأديان؟ وبالتالي لابد أن نكون حذرين فيما يتعلق بمسألة استخدام نفس المنهجيات التي يمكن أن نستخدمها في دراسة ما يتعلق ببلدان العالم العربي والإسلامي، وبالذات فيما يتعلق بموضوع الخصوصية.

النقطة الثالثة: والتي ليست كذلك بمنفصلة عن سابقتها، هي ضرورة أن لا تكون النظرة للمسلمين الأوروبيين -في كل الأحوال- باعتبارهم طائفة أو مجموعة دينية أو عرقية منعزلة عن سياقها الاجتماعي التي تعيش فيه في أوروبا. وبالتالي، فمن المهم للغاية حين نتحدث عن المسلمين في أوروبا أن يكون مصاحبًا لذلك حديثٌ عن الأوروبيين أنفسهم وعن الخبرات الأوروبية نفسها، وعن كيفية عمل النماذج الأوروبية في ذاتها قبل أن تتفاعل مع هؤلاء المسلمين؟

ومن ثم، لابد أن نكون واعين بطبيعة هذه المجتمعات والفروقات الموجودة فيما بينها على المستوى القانوني والدستوري، وهو ما يُبرز صعوبة الحديث عن مجتمع مغلق أو عن طائفة مغلقة وكأنها معزولة عن التطورات التي تحدث في مجتمعها الأوروبي. ومن هنا في رأيي، فإن الحديث عن المسلمين في أوروبا يستلزم بالضرورة الحديث عن الأوروبيين، مادمنا نتحدث عن مسلمين أوروبيين -وليس صورة المهاجر الذي كان في أوروبا في الخمسينيات والستينيات كما سبق وأن أشرت.

وبالقياس على ما سبق، لكن على الصعيد الداخلي، نجد أنه ربما كثير منا حين يفتح ملف القضايا الطائفية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ومنها مصر على سبيل التحديد، ولاسيما أننا شهدنا أحداثًا طائفية مؤسفة في نجع حمادى منذ فترة ليست بعيدة، دائمًا يظهر الحديث في هذا الصدد بأن هناك خصوصية لمشكلة الأقباط في مصر، بينما -وكما سلفت الإشارة- لابد أن يُنظر إلى هذه المشكلات في إطار النظرة العامة لمشكلات الوطن ككل، ولهموم عموم المصريين وقضايا الإصلاح السياسي وما إلى ذلك. لذا، أعتقد أنه لابد أيضًا أن نسحب نفس النظرة على قراءتنا لواقع المسلمين الأوروبيين، وألا ننظر إليهم باعتبارهم كيانًا مقطوع الصلة بالمجتمعات التي يعيشون فيها أو "جيتو" منفصل نعمق من انفصاله الشعوري أو الاجتماعي عن المجتمع الذي يعيش فيه.

<u>النقطة الرابعة</u>: تتعلق بخبرات النموذج الأوروبي والتباينات الموجودة فيه.

ويظهر هنا دائمًا الحديث عن نموذجين:

(١) نموذج أكثر تسامحًا في التعامل مع المظاهر الدينية الإسلامية، وهو ما يعرف بـ"النموذج الأنجلوساكسونى"، ويمكن ضرب أمثلة حول هذا التسامح النسبي بموضوع الحجاب مثلاً في المدارس البريطانية فلا نجد أية مشكلات تذكر بصدده، إلى جانب فكرة أن تجد شرطية في بريطانيا مثلاً سمحوا لها بارتداء الحجاب بشرط أن تضع عليه الشارة الملكية، أو أن يكون أحد من طائفة السيخ مسموح له كذلك بأن يضع غطاء الرأس الخاص بهم بالإضافة إلى الشارة الملكية للشرطي البريطاني.

طبعًا نحن نتحدث في الحالة الفرنسية نتحدث عن نموذج علماني توصف علمانيته في كتابات كثير من المفكرين أو الباحثين الفرنسيين بأنها "علمانية محاربة"، حيث لا زالت في مواجهة مع الدين والكنيسة الكاثوليكية. وبالتالي، فإن هذا النموذج الأول يمثل خبرة يُفترض أنها تقبل بالتنوع الثقافي وبمظاهر التعبير عن هذا التنوع الثقافي في مجتمعاتها -وبريطانيا نموذج واضح على ذلك.

(٢) في مقابل ذلك، نحن أمام نموذج آخر يتحدث عن نفسه باعتباره إدماجيًّا أي مبني على فكرة دمج المسلمين في المنظومة القائمة. وهنا نجد كل نموذج يثير إشكالية مختلفة عن الآخر؛ ففى الحالة الفرنسية نحن أمام مشكلة أن هذا الوضع الإدماجي يتحول إلى نوع من فرض الوصاية أو قهر المسلمين أو الضغط عليهم بما يحدث فارقًا ما بين الإدماج الصحي الذي يحافظ على خصوصيتهم الثقافية في إطار الموائمة مع مجتمعهم الذي يعيشون فيه، وبين أن يكون الدمج مساويًا للاستلاب وإلغاء هويتهم بشكل كامل، وهذا يمثل جزءًا من تحديات الحالة الفرنسية ومشكلاتها في نفس الوقت. وذلك برغم أن الجانب الرسمي الفرنسي يرى بأن هذا النموذج يعطي فرصة للمسلمين أن يرتقوا في السلم الاجتماعى والثقافي والسياسي، ويعطي بعضهم الفرصة أن يصبحوا

وزراء ومسئولين، على اعتبار أنك حين تتماهى أو تقترب من نموذج الأغلبية، فإن هذا يفتح لك فرصًا للارتقاء والترقي داخل هذا المجتمع.

في المقابل، فإن النموذج البريطاني رغم تسامحه بهذا المعنى، وأنه لا توجد مثلاً في بريطانيا وزارة للإدماج كما هو الحال في فرنسا، لكن تظل هناك مخاطر تتمثل في أن هذا "الجيتو" المنعزل وهذه الأحياء المنغلقة على ذاتها تجعل المسلمين يعيشون في عزلة عن المجتمع الأصلي، وتجعل فرصهم في الترقي وتولي وظائف كبرى في هذا المجتمع أصعب بكثير.

وبالتالي فنحن هنا أمام إشكالية حقيقية في كلا النموذجين في رأيي، ولكن يظل الموضوع الأساسي هو: كيف يتحقق الإندماج دون أن تفقد هويتك الدينية والثقافية أو تحافظ على جوانبها الأساسية؟

أود أن أشير هنا فيما يتعلق بالجانب الفرنسي إلى قانون عام ١٩٠٥ باعتباره القانون الذي فصل ما بين الكنيسة والدولة في فرنسا، وبمقتضى هذا القانون لا تدفع الدولة الفرنسية مليمًا واحدًا لأي مؤسسة دينية، فالكنيسة تدير أموالها بنفسها والدولة "علمانية" لا تتدخل وليس لها أي علاقة ببناء الكنائس وما إلى ذلك.

ولكن ظهر التحدي في الحقيقة عندما جاء المسلمون، كمعتنقي دين وافد من خارج الحدود والأراضي الفرنسية، فأصبحوا أمام مشكلة الاختيار ما بين أن يعتمدوا على أموال من الخارج لتمويل بناء المساجد ودور العبادة، وهو ما حدث في البداية وبعد فترة أزعج الفرنسيين فبدأوا يتحدثون عن ضرورة أن يكون هناك تمويل محلي، في حين أن التمويل المحلي غير قادر ليس فقط على تمويل بناء المساجد لكن حتى بناء مقابر للمسلمين وغيرها من القضايا الدينية التي تخص عقيدتهم وثقافتهم.

وبالتالي أصبح هناك ضرورة إعادة النظر في طبيعة هذا القانون أو في جوانب من تطبيقاته، وخاصةً أن فرنسا لابد أن نتناولها في إطار الحديث عن مجتمع دخل في مواجهة حقيقية ما بين الدولة الكنيسة. ويوجد كتاب فرنسي مهم في الحقيقة في هذا الموضوع بعنوان "فرنسا الأخرى (المهزومة)" ويقصد بكلمة المهزومة والتي وُضعت بين قوسين "فرنسا الكاثوليكية"، ويوضح فيه الكاتب كيف أن هناك فرنسا أخرى هزمتها فرنسا

العلمانية وقلصت دورها داخل إطارها الديني والروحي. وهناك كتاب آخر بعنوان "الفرنستان" ويَقصد مؤلفه أيضًا فرنسا العلمانية وفرنسا الكاثوليكية، ويعطينا فكرة في الحقيقة عن طبيعة عمل هذا النموذج، وكيف دخل في البداية في مواجهة شديدة مع الكنيسة الكاثوليكية. وكما نعلم أن المدارس والمؤسسات العامة في فرنسا هي مؤسسات غير مسموح فيها -وبالذات على صعيد المدارس- بأن تُعلَّق صلبان مثلاً داخل الفصول، على عكس غالبية البلدان الأوروبية حيث تعتبر هذه المسألة أمرًا عاديًا، ولكن في حالة فرنسا فإن ذلك يعتبر مساسًا بالعلمانية. ولذا عندما ظهر قانون منع ارتداء الحجاب في المدارس العامة، لابد علينا حين نتناوله أن نضعه أيضًا في سياق عمل هذا النموذج وفي سياق خبرته السابقة.

ومن وجهة نظري، تظل هناك إشكالية أساسية في القانون الحاكم لتنظيم العلاقة بين الدولة وبين المؤسسات الدينية، وتحديدًا قانون سنة ١٩٠٥، لأن الكنيسة ورثت إمبراطوريات وثراء فاحش للدولة الكاثوليكية السابقة، وبالتالي فإنها كانت قادرة ببساطة شديدة على أن تنفق على نفسها، وأن تنفق بأموالها وأموال القائمين عليها على تطويرها ودفع الرواتب وبناء الكنائس الجديدة وما إلى ذلك، وهذه حالة لا تتوفر بالتأكيد بالنسبة للمسلمين.

وقد كانت هناك الكثير من الاجتهادات للتعامل مع هذه الإشكالية ليس على المستوى السياسي والديني فقط، ولكن ظهرت اجتهادات على المستوى الفقهي أيضًا. ولابد من الإشارة في هذا المقام إلى اجتهادات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين واجتهادات الشيخ يوسف القرضاوى فيما يتعلق بفقه الأقلية. إذن فنحن نتحدث عن بعض الإرهاصات الفقهية -وليس فقط السياسية- التي تتحدث عن كيفية تعايش المسلمين كأقلية في واقع ثقافي وحضاري مخالف لهم، وكيفية فهم السياق الذين يعيشون فيه هم وأبناؤهم الذين ولدوا هناك وما إلى ذلك. وبالتالي، أرى أن هناك أفكار كثيرة عن الموائمات خاصةً فيما يتعلق بكيفية الموائمة بين كثير من المبادئ الإسلامية وبين قيم ومبادئ المجتمعات التي يعيش فيه هؤلاء المسلمين.

كما يوجد بالإضافة إلى ذلك المعنى الذي يغلب عليه البعد السياسي في كتابات طارق رمضان، وهو حفيد حسن البنا، وهو من أشهر وأهم من كتبوا حول ما يعرف

بـ"الإسلام الأوروبي" وله كتاب مهم بعنوان: "معنى أن تكون مسلمًا أوروبيًّا"، وله العديد من الكتابات في هذا الموضوع. ونجده كذلك يوجِّه انتقادات في بعض الأحيان لأداء المسلمين، انطلاقًا من دعوته لهم للانخراط في الحياة العامة والمشاركة السياسية والخروج من ثقافة العزلة و"الجيتو" والتحرك كـ"لوبى" منظَّم داخل هذه المجتمعات.

وهذه قضايا غاية في الأهمية تتعلق بدور هؤلاء المسلمين وكيفية تحويلهم إلى قوة فاعلة حتى فيما يتعلق بالمعادلات السياسية. فعلى سبيل المثال، عدد المسلمين في بلد مثل فرنسا هو ٤ ملايين نسمة، وعدد من يحملون الجنسية منهم يقدر بحوالي مليونين وربما أكثر من ذلك بخمسمائة ألف، مما يعني أنهم يشكلون أكثر من ضعف عدد اليهود المقيمين في فرنسا، ولكن بالتأكيد تأثير اللوبي المؤيد لإسرائيل يعبر عن عكس تلك النسبة العددية. ويقوم هذا اللوبي في كثير من الأحيان بتحويل العديد من قضايا الجدل التي تتعلق بالمسلمين في أوروبا إلى قضايا يبدو فيها نوعًا من الاستهانة، وأحيانًا يقوموا بإلقاء تهمًا فيها نوع من الأحكام النمطية.

وأنا أذكر أن مجموعة من هؤلاء المثقفين الداعين لإسرائيل -وهم من المثقفين المشهورين في فرنسا- قاموا بتحويل اتجاهات النقاش حول أسباب اندلاع حوادث الضواحي التي شهدتها فرنسا منذ عدة سنوات، فعرضوا الأمر على اعتبار أن من يرتكبون أعمال العنف يفعلوا ذلك لأنهم مسلمون! وطرحوا تساؤلات من قبيل: لماذا لم يستخدم العنف بهذه الطريقة في فترات تاريخية أخرى في فرنسا؟ ولماذا في مرات سابقة كانت هناك دائمًا مطالب سياسية محددة حتى وإن كان هناك عنف؟ كان هذا هو شكل النقاش بدرجة أو بأخرى، وفي الحقيقة أرى أن هذا التحليل كان فيه ظلم كبير وانحياز صارخ لأن أوضاع الضواحي الفرنسية وصلت إلى درجة كبيرة من السوء والتهميش وغياب الأفق إلى الحد الذي أدى إلى وجود مواطنين عاطلين عن العمل لمدة خمسة عشرة أو عشرين عامًا! وتذكر بعض التقارير والبرامج الإعلامية أن أبناء الجيل الثاني من الشباب لديهم مشكلات في التوظيف أو في العمل لأنهم يحملون أسماءً عربية أو مسلمة. وبالتالي، كانت النظرة تجاه تلك الأحداث شديدة الاختزالية، حيث اختُزلت ردود أفعال هؤلاء الأشخاص لأنهم مسلمون، ودُفع بالقول أن الإسلام يحث على الكراهية والعنف بدرجة أو بأخرى. وهذه كانت إحدى المرات التي اتضح فيها أن تأثير هذا اللوبي

المناصر لإسرائيل لم يقتصر على القضايا الخارجية، وعلى رأسها قضية فلسطين والدفاع بالباطل عن سياسات إسرائيل، لكن تكمن الخطورة في تحويل النشاط الداخلي في فرنسا إلى نفس الموقف الذي يتردد في بعض وسائل الإعلام وبعض مراكز الأبحاث وعلى لسان بعض الساسة في أوروبا وفي الولايات المتحدة بأن المشكلة ليست في السياقات الثقافية والتاريخية والسياسية، وكأن المشكلة في دين بذاته وفي نصوص دينية بذاتها وفي مجتمع وثقافة بعينها.

النقطة الأخيرة التي أود التحدث بشأنها تتعلق بدور العالم العربي والإسلامي، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل يجب علينا أن نكون أوصياء على هؤلاء الناس؟ بمعنى آخر، هل تكون لدينا هذه الفكرة حين نتعامل مع المسلمين الأوروبيين أننا أوصياء عليهم نظرًا لأن معرفتهم باللغة العربية أو بالإسلام ليست بنفس العمق الموجود في بلادنا في العالم العربي والإسلامي، فنبدأ في التصرف على هذا النحو وإعطائهم دروسًا كأننا أوصياء عليهم.

أرى أن هذه النظرة في غاية الخطورة، بالرغم من أنها تظهر في كثير من الأحيان بحسن نية، وأحيانًا أخرى نتيجة عدم فهم التركيبة الإجتماعية والسياسية في أوروبا، وفي رأيي أننا يجب علينا أن نعتبر أنفسنا شركاء مع المسلمين الأوروبيين، فلسنا ولا يجب أن نكون أوصياء في كل الأحوال. وتقوم هذه الشراكة في جزء منها على اعتبارات ثقافية وحضارية مشروعة، كما أن جزءًا آخر منها يتعلق بأن بلدان العالم العربي والإسلامي - لاسيما على صعيد النخب الفكرية والأكاديمية- في دفاعها عن حرية العقيدة، أو في تبنيها لهموم إصلاح أوضاعها الداخلية، أو نقدها للكثير من الأوضاع في بلادها، فهي تتبنى هذه الرؤية في التعامل مع المسلمين الأوروبيين على اعتبار أنهم شركاء وأننا نعتز برابطة ثقافية وحضارية تجمعنا وإياهم. لذا فلا يجب في الحقيقة أن نتعامل كأننا أوصياء عليهم، وأن الفهم الوحيد للإسلام هو ذلك الذي يأتي من الأزهر، أو من مؤسسة دينية رسمية في بلد عربي أو إسلامي، فلابد أن نكوّن فرصة حقيقية للتفاعل مع الأقليات المسلمة في الغرب لإجراء نوع من الحوار والتفاعل المتبادل بيننا. وأرى أنهم قادرون على ذلك، وكثير من قياداتهم الدينية والسياسية تنتج أفكارًا جديرة بالاهتمام، وأضرب مثالاً على ذلك بالمجلس الفرنسي للديانة الإسلامية والذي يضم عشرات الجمعيات الإسلامية، وبالرغم من

أنهم يعانون من الكثير من المشكلات في الوقت الراهن، إلا أن اجتهاداتهم جديرة بالاهتمام، وكذلك كتابات طارق رمضان تعد في غاية الأهمية لفهم واقعهم.

وأعتقد أن كثير من ردات فعلنا في المجتمعات العربية والإسلامية حول كتاباته، والتي كنا نصفها بأنها أفكار لا تخصنا أو ليست منسجمة مع واقع المسلمين، ليست في محلها. فلو أننا قد تتبعنا الأمر إلى نهايته، لابد وأن يقودنا ذلك في النهاية إلى اعتراف واضح بأن هؤلاء المسلمين ليسوا مهاجرين، وبأن طموحات أبنائهم وأحفادهم الذين ولدوا في هذه المجتمعات ليست هي نفس طموحات أبنائنا وأحفادنا الموجودين في المجتمعات العربية والإسلامية، وأننا أمام تحدٍ حقيقي أعتقد أن مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات أهلاً له، وهو التحدي المتعلق بالإجابة عن التساؤل: كيف يمكن أن نحفظ لهؤلاء المسلمين حقوقهم وثقافتهم وفي نفس الوقت يبقى لديهم خيار الاندماج داخل هذه المجتمعات التي اختاروا العيش فيها؟

وشكرًا لكم.

<u>أ.د.نادية محمود مصطفى:</u>

نشكر الدكتور/ عمرو الشوبكي على هذه المداخلة التي بدأت بنقطة هامة وهي ضرورة أن ننظر في أوضاع مسلمي أوروبا في نطاق سياقاتهم الاجتماعية والسياسية باعتبارهم أوروبيين مسلمين، وليس مجرد مهاجرين كما كان الحال منذ أكثر من خمسين عامًا أو ربما قرن بأكمله. وهذا المدخل أوصل تحليل دكتور/ عمرو إلى خلاصة تقوم على نفس هذا المدخل فيما يتعلق بعلاقتنا نحن كمسلمين في العالم العربي والإسلامي بمسلمي أوروبا من أنه بالرغم من الروابط المشتركة الناتجة عن الانتماء إلى عقيدة واحدة وأمة واحدة إلا أن هناك سياقات مختلفة. ولكن حتى إن اختلفت السياقات فإنها تستوجب أيضًا الدفاع عن حقوق هؤلاء المسلمين في الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم ولكن وفق مفهوم محدد للخصوصية.

وفي الحقيقة، نحن قدمنا بالفعل في مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات أكثر من عمل من اقتراب الخصوصية الثقافية، وقام مجموعة الأساتذة الذين شاركوا في هذا العمل بتقديم اقتراب مهم يتناول فكرة الخصوصية الثقافية باعتبارها أساسًا هامًا،

وأكدوا أيضًا على ضرورة استخدامها في تفعيل التغيير السياسي والمجتمعي وليس في الحفاظ على الجمود أو الأوضاع الساكنة باسم الحفاظ على الخصوصية الثقافية، وخاصة أن الخصوصية الثقافية للمسلمين هي ضد الجمود. فهناك ما هو من الثوابت ولكن في الوقت ذاته هناك أمور تحتاج إلى التغيير دائمًا.

ننتقل إلى كلمة الأستاذة/ داليا يوسف.

أ.داليا يوسف (مديرة تحرير بموقع إسلام أون لاين):

أهلاً بحضراتكم جميعًا، وأود أن أكرر الشكر مرة أخرى للدكتورة/ نادية مصطفى ولمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات على دعوتي، والذي هو من الأماكن التي أرى أن فيها دأب كبير وانفتاح على أصوات مختلفة.

سوف أتناول الموضوع بشيء من السرد حتى أتمكن من رسم وتحليل خريطة الأزمات الثقافية التي ظهرت خلال الآونة الأخيرة وكان أبطالها الرئيسيون هم مسلمي أوروبا.

إذا عدنا للوراء قليلاً إلى عام ١٩٨٩ وهو الوقت الذي صدرت فيه رواية "آيات شيطانية" لـ"سلمان رشدى" التي كانت في الحقيقة نقطة مفصلية، ولا يرجع ذلك فقط إلى ردود أفعال المسلمين بشكل عام تجاه رواية مسيئة لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، لكن أيضًا لأنها كانت من اللحظات الهامة في تاريخ الأقليات المسلمة في أوروبا –وتحديدًا في بريطانيا– التي جعلتهم "مرئيين". فقبل ذلك كان يُنظر إلى المسلمين على أنهم مجموعات من خلفيات إثنية مختلفة، والحديث الذي طرحه الدكتور/ عمرو الشوبكى حول مسألة الخصوصية الثقافية وأهمية عدم التعامل مع تلك الأقليات باعتبارها مجموعات دينية هو سليم جدًا. لكن في هذه اللحظة التاريخية بدأت النظرة تتغير إلى المسلمين تتغير باعتبار أن هوياتهم الدينية موجودة وتفرض في النهاية أنماطًا مختلفة.

في نفس العام، ظهر تقرير فرنسي بدأ يلفت الأنظار إلى مسألة الحجاب، وظل هذا التقرير هو المرجعية حتى تمت المناقشة البرلمانية بعد عدة سنوات لتطبيق قانون حظر الرموز الدينية وعلى رأسها الحجاب.

وإذا ما رجعنا تحديدًا إلى مشهد ظهور رواية "آيات شيطانية" سوف نجد أننا لـــدينا تقريبًا نفس الأسئلة التي نسألها لبعضنا بعضًا الآن، وكانت ردود الفعل من الأقلية المسلمة حينذاك أحيانًا تتجاوز شكل من أشكال العنف. فعلى سبيل المثال، قام بعض رجال الأعمال بشراء نسخ من الرواية وطلبوا من الشباب المسلمين أن يقوموا بحرقهـــا، وهـــذا طبعًـــا بالنسبة للغربيين تحديدًا مرتبط بخبرة سيئة جدًا في مسألة حرق الكتب.

وبناءً على هذا، تدور تساؤلات حول طبيعة رد الفعل ما بين الامتصاص والتجاهل والعنف. فظهرت في هذه الفترة أيضًا فتوى الخميني التي وضعت علامات استفهام أخرى حول طريقة التدخل التي تأتي من العالم الإسلامي من ناحية، وحـــول الفقـــه الـــذي مـــن المفترض أن يواجه أزمات من هذا النوع وما شكله. كما تضع علامة استفهام أخرى حول دور الإعلام في هذه الفترة والذي على سبيل المثال قدَّم كلمة "فتوى" -عند تناول الخبـــر المتعلق بفتوى الخميني التي أباحت دم سلمان رشدى- باعتبارها كلمة ليس لها أي ســـياق أو تأصيل، وبالتالي تم استخدامها بمعنى حكم بالقتل أو الإعدام (verdict of death).

وفي الحقيقة، بالرغم من أننا نناقش الآن الدور السلبي للإعلام في نفـــس المنـــاطق على صعيد الأزمات المستمرة والمتكررة، لكن من ناحية أخرى كان ثمة جانب إيجـــابي للأزمة المتعلقة برواية "آيات شيطانية"، حيث بدأ يتم الالتفات إلى أوضاع المـــسلمين فـــي أوروبا، وأن لديهم هويات دينية ينبغي أن تحظى بشكل من أشـــكال المأســـسة. وبالنـــسبة للمسلمين أنفسهم، بدأ يدور لديهم سؤال حول طبيعة تمثيلهم في المجتمع البريطاني علـــى وجه التحديد، وفي المجتمع الأوروبي بشكل عام، وتلا ذلك بعدة سنوات إنشاء "المجلـــس الإسلامي البريطاني"، وكذلك ظهر عدد من المؤسسات الأخرى.

وفي سنة ١٩٩٧، تم استخدام وصف "الإسلاموفوبيا" لأول مرة في تقرير رســـمي بريطاني، ومن هنا بدأ الحديث حول تلك الأزمات التي لها في حقيقة الأمر طابع متعـــدد الجوانب، وإن كان الطابع الثقافي هو الغالب في هذه الأزمات ما بين الأقليات المسلمة في أوروبا وما بين الأوروبيين أو الثقافة الأوروبية بشكل عام. فقد كانـــت بعـــض الأزمـــات تظهر من آن لآخر؛ حيث قامت بعض أعمال العنف في بلادفورت، كما ظهـــرت بعـــض المشكلات المتعلقة بالحجاب أيضًا في فرنسا، وكل هذه كانت تمثل أحداثًا متنـــاثرة. لكـــن الأمر المهم أنه أثناء تلك الأحداث، بدأ يظهر الجيل الثالث والرابع مـــن المـــسلمين فـــي

أوروبا -وكما أشار الدكتور/ عمرو- أصبحت لديهم ثقافة مختلفة عن الجيل الأول، فربما حدث تباعد إلى حدٍ ما بينهم وبين خلفياتهم الإثنية أو الدول الأصلية لآبائهم، ولكن ضغط المجتمع العام والهويات المختلفة من حولهم جعلتهم في نهاية الأمر يسعون إلى تبني "هوية صلبة solid identity" مثل الهوية الدينية. ومن هنا بدأ هؤلاء الشباب العودة مرة أخرى إلى التساؤل عن ما هو الإسلام؟ وهذه التساؤلات كانت متفاوتة بعض الشيء عند قطاعات من الشباب، لكن قطاعات كبيرة منهم بدأوا في التعرف من جديد على هوياتهم الدينية.

بعد مرور فترة على تلك الأحداث، ظهرت أحداث ١١ سبتمبر لكي تنقلنا إلى مرحلة مغايرة؛ فمنذ عام ١٩٨٩ ونحن نتحدث عن ظرف دولي من بين ملامحه انهيار سور برلين وانهيار المعسكر الشيوعي، أما الأدبيات التي ظهرت بعد ١١ سبتمبر قامت بتقديم الإسلام باعتباره خطرًا أيديولوجيًّا وإستراتيجيًّا، وأحيانًا كان يتم توظيف هذا الشعور بالخطر بشكل أو بآخر. لكن في نفس الوقت، يوازي ذلك الحديث عن أن أداء المسلمين محتاج إلى مراجعة ونقد. وهذا ما عبر عنه التقرير الذي قُدم للبرلمان الفرنسي سنة ١٩٨٩ في ظل أقاويل كانت تتردد حول الحجاب وقضايا أخرى مرتبطة بالمسلمين، حيث تم فيه تقديم تقارير مصغرة عن المسلمين من مثل: رفض بعض السيدات المسلمات في فرنسا أن يفحصهن طبيب فرنسي، أو رفض المسلمات مصافحة الرجال باليد، وغيرها. وبهذا بدأت طبيعة نمط الحياة الخاص بالمسلمين (way of life) تتدافع وتظهر بشكل أكبر وتطرح أسئلة على المسلمين وعلى المجتمع الأوسع من الأوروبيين، وبالتالي أصبح عندنا تساؤلات لها جانبين؛ الجانب الأول هو وجود إحساس عام بالخطر ليس له ملامح واضحة، والثاني يرتبط بأداء معين من جانب المسلمين بعضه إيجابي والبعض الآخر سلبي.

ولكن تأتي أحداث ١١ سبتمبر لتضع مسلمي أوروبا -على وجه التحديد- أمام دوامة من المعاناة، ومن الغريب أن معاناتهم نتيجة تلك الأحداث قد فاقت معاناة مسلمي الولايات المتحدة، والذين عانوا بالفعل بعد أحداث ١١ سبتمبر باعتبارها أحداثًا مؤسفة وشديدة الدرامية، إلا أن مسلمي أوروبا كانت معاناتهم كبيرة. فعلى سبيل المثال، نجد أن أعداد من تم اعتقالهم من مسلمي أوروبا على خلفية أحداث ١١ سبتمبر وما بعدها من أجواء كانت أضعاف من تم اعتقالهم من مسلمي الولايات المتحدة. وربما كان ذلك بسبب

وجود "خلية هامبورج" التي دعمت منفذي أحداث ١١ سبتمبر، كما إنه من الممكن أن يرجع ذلك إلى ما أشار إليه بعض الكتاب حين قالوا بأن تفاعل المسلمين في أوروبا يفرز درجة من درجات المواجهة والعنف، وهو ما يدفع بعض الشباب المسلم في أوروبا نحو العنف حيث أنهم يشعرون طيلة الوقت بالاضطهاد بسبب هوياتهم ولوجود ضغوط عليهم بأكثر من طريقة على الصعيد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، في حين يفترض البعض أن المجتمع الأمريكي -وهو مجتمع يتألف من مهاجرين بالأساس- يتسم بديناميكية أعلى من المجتمعات الأوروبية ولديه استعداد جيد لقبول الاختلافات.

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، توالت الأزمات الثقافية بشكل متصاعد نظرًا لظهور أجواء عامة أو مناخ سياسي يسمح بتصاعدها. وظهر ما يمكن وصفه بـ"السمت الأمني" في التعامل مع هذا الملف، والذي بلورته بشكل كبير أحداث ١١ سبتمبر، فزادت الإجراءات المشددة مثل المراقبة أو احتجاز المسلمين في ظل هذه الأجواء، الأمر الذي جعل كل طرف -في ظل استمرار الشعور بالضعف- يستمسك بالموقع الموجود فيه مما يزيد الهوة اتساعًا بين الطرفين.

فى عام ٢٠٠٣، ظهرت قضية الحجاب في فرنسا بشكل رئيسي باعتبارها تجسد أوجه خلاف متعددة؛ فيرى البعض أن هناك تسييس للقضية بشكل أو بآخر في الداخل الفرنسي، بينما يرى البعض الآخر بأنها تمثل بلورة لفكرة تقابل الإسلام والعلمانية، فنحن في النهاية نتحدث عن مجتمع -كما أشار الدكتور/عمرو- يعبر عن نموذج علماني شديد الخصوصية، والإسلام بخصوصيته يأتي برموز أو نظم اجتماعية وثقافية معينة تعد وافدة على هذا المجتمع، لذا فمن الطبيعي أن تظهر أزمات مثل أزمة الحجاب -كما يرى البعض. ولكن بعض العقلاء يحاولون القول بأننا كي نتعامل مع هذه الأزمة بشكل فعَّال، فلابد من وجود إطار قانوني وإطار إجرائي، أما أن تحوَّل إلى قضية مواجهة وإلى معركة ثقافية أو حضارية، ثم تُدفع باتجاه تحويلها معركة وجود، فهذا يعد خطئًا كبيرًا. وللأسف فقد استمر فريق "الأزمة" يغذي ويدعم هذا التحول إلى المواجهة.

إن أزمة الحجاب كانت لها أصداء في بعض الدول الأوروبية؛ فمثلاً في ألمانيا نجد أن الأزمة ربما ظهرت بشكل أخف وقعًا وذلك لأهمية مسألة الحياد الديني بالنسبة لهم، فلم يسمحوا على سبيل المثال بأن ترتدي بعض المدرسات الحجاب في الفصول، بينما في

حالة فرنسا كان حظر ارتداء الحجاب تحديدًا على صعيد الطالبات في المدارس. وفي هولندا، كانت هناك بعض المشكلات التي تتعلق بمشاركة الفتيات المسلمات في دروس السباحة، بينما في بريطانيا كان الموضوع أقل حدة حيث ظهرت فقط أزمة حول ارتداء الجلباب في المدرسة لضرورة الالتزام بالزي المدرسي، وربما مثَّل ذلك نوعًا من المغالاة بعض الشيء من جانب الطرف المسلم.

فى الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣، بدءًا من أزمة فرنسا، ومرورًا بمقتل المخرج الهولندي "ثيو فان جوخ"، والذي قتله شاب مسلم هولندي من أصول مغربية، وقد مثَّلت هذه الحادثة بداية إيجاد الربط مع أحداث ١١ سبتمبر. وبعدها بحوالي سنة وقعت تفجيرات ٧/٧ في لندن، فبدأ التعامل مع الملف الخاص بالأجيال الشابة من المسلمين بأكثر من طريقة؛ فتضاربت الاتجاهات الفكرية حول تصنيفهم –وإلى الآن– فالبعض يرى أنهم في النهاية نتاج هوية دينية خاصة بجيلهم والأجيال السابقة، وأحد المفكرين الفرنسيين مثلاً يقدم المسألة باعتبار أن هذا الجيل قد تحرر من البعد الثقافي الذي كان حاميًا له، ولكن عدم وجود بعد ثقافي –سواء أكان خاصًا بالدول الأصيلة أو الدول الغربية المحيطة به– جعلته في الحقيقة نهبًا للتعصب الديني بطريقة أو بأخرى.

لذا فقد تم التركيز على دور الأجيال المسلمة الشابة والأصغر سنًا، ولكن نظرًا للدور السلبي للآلة الإعلامية فقد تم في نهاية الأمر إبراز الجوانب السيئة للشباب الأوروبيين المسلمين مثل التركيز على من قاموا بتفجيرات لندن أو مدريد فقط بدلاً من التركيز على الشباب الذين يذهبون في مظاهرات لمناهضة الحرب ويتفاعلون ويندمجون مع غيرهم من الأوروبيين النبلاء الذين ينحازون لصالح قضاياهم –أي المسلمين، فحركات مناهضة الحرب التي ظهرت في أوروبا –وخاصةً لمناهضة الحرب على العراق– كانت فيها مشاركة من مسلمين وأوروبيين وكان فيها تحديداً مشاركة من الشباب. لكن في النهاية، عبَّر واقع ما حدث عن جزء من مشكلات الآلة الإعلامية ودورها السلبي في تناول أوضاع المسلمين في أوروبا.

وفي عام ٢٠٠٦، تأتي أزمة من "الأزمات الأم" وهي أزمة الرسوم المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم). وإذا كان الطابع السياسي قد صاحب الأزمات السابقة وأثَّر في سياقات دولية وإقليمية كثيرة، فإن أزمة الرسوم تحديدًا ظهرت باعتبارها أزمة ثقافية

بالفعل. فقد نشأت الأزمة في بداياتها عندما طُلب من عدد من الرسامين تصميم منهج دراسي عن الأديان، وكان من بينها الإسلام، وبالطبع لم يجدوا صورة لسيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) فاعتبروا ذلك بمثابة التحدى، وطرحوا العديد من التساؤلات مثل: لماذا لا توجد صورة؟ هل من أجل أن هناك بعد ديني أو فقهي لدى المسلمين أو تحفظات دينية لديهم؟

ومن ثم، تبنوا وجهة النظر المتطرفة في العقلية النقدية الغربية التي تعودت على نقد كل شيء وحتى المقدس، ورأوا أن الدين لا يستعصي عليهم نقده. وبالتالي، تولدت الفكرة لدى محرر صحيفة "يولاندز بوستن" أن يرشح عددًا من الرسامين لرسم صورًا لسيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، وقد عكست تلك الصور إلى أي حد من الممكن أن نتفهم أساس هذه الأزمة فهي تمثل بالفعل اختلالاً ثقافيًا حقيقيًا. كما عكست طبيعة الرسوم أن الأمر لا يقتصر على تناولهم لتلك القضية من منظور التفكير النقدي أو النقد الثقافي، ولكن وجود قدر كبير من التشويه في الرسوم الصادرة كان معناه في النهاية أن إدراكهم لشخصية سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وللدين الإسلامي على قدر عالٍ من التشويه.

إذن نحن هنا أمامنا مشهد مجسد لتحديات حقيقية، فقد حدث تحرك مدني مسلم دنماركي في البداية في داخل الدنمارك، وعندما لم ينجحوا بشكل كاف في تغيير هذا الوضع، قرروا أن يخرجوا إلى العالم الإسلامي. وبطبيعة الحال قام الكثيرون بإعادة قراءة هذا التحرك إيجابًا وسلبًا؛ فثمة رؤية تقول بأن هؤلاء المسلمين الدنماركيين لم يرتكبوا خطئًا، فهم جاءوا بملف فيه الرسوم إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، وجاءوا إلى شيخ الأزهر وعرضوا عليه هذه الرسوم المسيئة، ثم تحركت الآلة الإعلامية كالعادة، بينما توجد رؤية أخرى تقول بأنهم قد جاءوا إلى هنا لتدويل الأزمة، وأنهم كمواطنين دنماركيين كان يجب عليهم إدارة النقاش داخل الدنمارك نفسها.

وهذا الأمر بالطبع ينقلنا مرة أخرى إلى دراسة أوضاع المسلمين في أوروبا -كما أشار الدكتور عمرو- فنجد أن المجتمع الدنماركي يختلف في طبيعته عن طبيعة المجتمع البريطاني أو حتى الفرنسي، فالهجرة كانت إلى حد ما حديثة في الدنمارك، كما أن المجتمع الدنماركي فيه درجة عالية من التجانس بين السكان الأصليين، وبالتالي درجة اندماج المسلمين فيه لم تكن كبيرة.

يوجد اتفاق على أن أزمة الرسوم تحديدًا تم توظيفها سياسيًا في المنطقة العربية إلى حد كبير من جانب الحكومات، والتي لا تسمح بالتظاهر لأسباب لصيقة بنا اقتصاديًا أو سياسيًا، ولكنها سمحت بتلك المظاهرات التي وصفها الكثير من المحللين بأنها بمثابة "خروج من الأزمة"، خاصةً المظاهرات التي حدثت في لبنان ودمشق والتي قال المحللون أنها كانت محاولة للخروج من مأزق سوريا ولبنان في ذلك الوقت، وكلها تفاصيل شديدة الخصوصية تتعلق بالواقع السياسي العربي.

بعدما صدر اعتذار من قبل الجريدة التي نشرت الرسوم للمرة الأولى، أعادت بعض الصحف الأوروبية نشرها مما أخرج المسألة من النطاق الدنماركي إلى النطاق الأوروبي، وصرنا أمام سؤال مفروض علينا، فإذا كنا نقول بأن أزمة سنة ١٩٨٩ الخاصة برواية "آيات شيطانية" قد طرحت أمامنا بعض الأسئلة المتعلقة بحرية التعبير وحرية النقد، فإن أزمة الرسوم المسيئة جددت هذه الأسئلة على العقل المسلم والناشطين المسلمين. فظهرت العديد من الأسئلة حول كيفية رؤية المسلمين لمسألة حرية التعبير، وأين تقف حدود هذه الحرية؟ إلى جانب تواجد أسئلة أخرى على مستوى الناشطين، والمرتبطة بطبيعة التحركات التي يمكن أن يقوموا بها مثل: هل المقاطعة كانت سلوكًا صحيحًا؟ ومن هنا انتقلت المشكلات التي طُرحت أزمة الرسوم الدنماركية بسببها إلى أسئلة نظرية وأخرى عملية على المسلمين بشكل عام، سواء على صعيد الأقليات المسلمة أو المسلمين في دول الأغلبية المسلمة، وكانت نموذجًا في بدء هذا التراكب بين القضايا وبعضها. وبالتالي فإننا عندما نناقش اليوم الأزمات الثقافية بين العالم الإسلامي وأورَوبا فنحن لا نناقشها بمعزل عن ذلك.

ننتقل إلى عام ٢٠٠٧ حيث واجهنا فيلم "فتنة" وهو الفيلم الهولندي المسيء للقرآن الكريم على وجه التحديد وللإسلام بوجه عام. وفي هذه الأزمة بدأت الإشارة إلى عامل جديد تصاعد في الفترة الأخيرة وهو اليمين الأوروبي.

ولإجلاء المشهد يمكن القول بأنه ظهرت في البداية قضية حرية التعبير، والتي شهدناها في حالة رواية "آيات شيطانية"، وفي أزمة الرسوم المسيئة، وأزمة الحجاب، أما القضية الثانية فهي تحويل الإسلام إلى قضية أمنية، وهو ما تبدى من إجراءات اتُّخِذت ضد المسلمين سواء كمهاجرين أو كمواطنين، ولعل كل هذه الخيوط قد انضفرت في

مشهد شديد الدرامية والمأساوية على وقع تأثير اليمين الأوروبي المتصاعد في مقتل الدكتورة/ مروة الشربينى (رحمها الله)، وبالرغم من أن هذا المشهد يبدو كحادث فردي أو فيه طرفين، إلا أننا نرى فيه نتاج تأثير اليمين الأوروبي ونرى من خلاله عوامل كثيرة تحدثنا عنها في الأزمات السابقة.

من هنا انتقل إلى المشهد الأخير في سويسرا، فهناك تحديدًا وجدت القوى اليمينية الأوروبية -والتي تتبدى بأشكال مختلفة بحسب طبيعة كل نظام في الدول الأوروبية- مجالاً للتحرك بحكم طبيعة النظام القانوني والإجرائي للبلد نفسها. وبالتالي، فإن مشروع القانون الخاص بحظر بناء المآذن قد حظي بقبول إجرائي، برغم أنه لم يحظ في بداية الأمر بقبول رسمي ولا قبول في أوساط أخرى كثيرة. وفي هذا السياق، فقد انتقلنا من الأيديولوجيا والتعامل مع الإسلام باعتباره خطرًا إستراتيجيًا، إلى التعامل مع المسلمين باعتبارهم خطرًا أمنيًا في مرحلة ما بعد أحداث ١١ سبتمبر، وصولاً إلى مرحلة راهنة أرى أنها تتسم بقدر من العبثية. وأحيل حضراتكم في هذا الصدد إلى مقال طارق رمضان في صحيفة "الجارديان"[1] حول التصويت على مسألة حظر المآذن في سويسرا حيث قال في إطاره أن اليمين السويسري كان يفكر في عمل حملة حول أسلوب المسلمين في ذبح الحيوانات، لكنهم وجدوا أن هذا الموضوع قد يثير حساسيات لدى اليهود السويسريين أيضًا فوقع اختيارهم على المآذن باعتبارها رمزًا إسلاميًا.

من ناحية أخرى، هناك بعض الأزمات المفتعلة التي يتم تسليط الضوء عليها وتجاهل القضايا الأساسية الخاصة بمسلمي أوروبا، ومنها على سبيل المثال الأزمة الخاصة بالنقاب في فرنسا، فيوجد فقط ٣٠٠ سيدة ترتدي النقاب في فرنسا أو ربما أقل، وهذا الأمر يشير إلى وجود درجة من درجات محاولة التوظيف السياسي من قبل اليمين الأوروبي واستغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في أوروبا، والتي جعلت البعض يشبّه الأوضاع الراهنة بفترة الثلاثينيات، وجعلت شخصًا مثل "شهيد مالك"، وهو أول وزير مسلم في بريطانيا وتم تعيينه وزير الدولة لشئون العدل، يقول: "إننا نعامل معاملة يهود أوروبا في الأربعينيات وما قبلها". أما الاتجاه الأكثر تفاؤلاً يقول بأن أوضاع

[1] Tariq Ramadan, "My compatriots' vote to ban Minarets is fuelled by fear", The Guardian, 29 November 2009, article available on:
http://www.guardian.co.uk/commentisfree/belief/2009/nov/29/swiss-vote-ban-minarets-fear

المسلمين حاليًا تشبه أوضاع السود حيث يشير أصحاب هذا الاتجاه إلى أن الأقليات المسلمة إذا استمرت في التحرك المدني ومقاومة هذه الأزمات المتوالية بشكل حضاري وبشكل مدني، فإنها ستكون بذلك أشبه بحركات تحرر السود في أميركا. لكن المشكلة تكمن في أننا لا نتحدث عن قضية خلل في التسامح أو غيره، بل نتحدث عن إعادة تعريف (redefinition) سواء عند الطرف المسلم أو عند الطرف الأوروبي.

وعلى هذا فلابد من بذل جهود كبيرة من جانب الطرفين المسلمين والأوروبيين، وفى الحقيقة فإن الطرف المسلم أيضًا مطالب ببذل جهد كبير سواء على صعيد الأقليات المسلمة أو على صعيد دول الأغلبيات المسلمة، فيجب عليهم البحث في الاجتهادات التي من الممكن القيام بها من أجل إعادة تعريف وتقديم بعض قضايانا، ومحاولة وضع حل لهذه الأزمات، وإن كنت أرى أن المناخ يسمح بتكرارها. وأشكركم جميعًا.

<u>أ.د.نادية محمود مصطفى:</u>

أشكر الأستاذة/ داليا يوسف، وفي الحقيقة إن ما وضع على كاهلها هو أمر شديد الوطأة، وقامت به عل خير وجه حيث رسمت خريطة تكرار الأزمات والدلالات المتتالية من واقع كل منها وما تضيفه كل منها إلى الأخرى وصولاً إلى الأزمة الأخيرة في سويسرا.

وأعتقد أنها تتفق مع الدكتور/ عمرو الشوبكى، وإن كانا قد اختلفا في اقترابيهما، فالدكتور/ عمرو الشوبكى قال في نهاية محاضرته بأنه لا يجب أن ننظر للقضية باعتبارها قضية ثقافية بالأساس أو من مدخل ثقافي فقط، ولكننا يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا السياقات المحيطة بمسلمي أوروبا، وكيف تؤثر على هذه الأزمات، حتى لا نعرض الأزمة باعتبارها أمرًا يحدث فقط بين مسلمين وغير مسلمين. أما الأستاذة/ داليا فقد كررت أكثر من مرة في البداية أن هذه الأزمات هي أزمات ثقافية بالأساس، وربما أكدت على هذا الأمر أكثر في أواخر حديثها، ولكنها اتفقت مع الدكتور/ عمرو حول خطورة ما يظهر من توظيف سياسي لهذه الأزمات، سواء عند ظهورها أو في نتائجها. وهذا التوظيف السياسي يتم في واقع الأمر من الجانبين، وإن كان بالأساس من جانب اللوبي الصهيوني -كما أوضح الدكتور/ عمرو- أو من اليمين بصفة عامة والذي يتزايد دوره في أوروبا. كما أن بعض الحكومات العربية والإسلامية زايدت بصفة خاصة بموضوع

الرسوم الدنماركية مدافعةً عن الحريات في أوطان ليس فيها حريات لمجــرد أن تظهــر بمظهر المدافع عن الإسلام، فهذا يحقق جزءًا من دعمٍ لشرعية تبحث عنها فقدتها نتيجــة مسئوليات كثيرة لم تعد هذه الحكومات أو النظم تقوم بها.

وتوجد نقطة أخرى هامة جدًا قد أشارا إليها وهي التي تتعلــق بطبيعــة موضــوع الأزمات، والتي لو تتبعناها بدءًا من أزمة رواية "آيات شيطانية"، ثم أزمة الحجــاب، ثــم الإساءة إلى سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، ثم الإساءة إلى الإسلام كله فــي خطــاب بابا الفاتيكان، وفي فيلم "فتنة"، ثم منع المآذن، فسوف نجد أن كل هذه الأزمــات تــرتبط برموز للإسلام سواء الخاصة بحجاب المرأة المسلمة أو بنبي المسلمين (صلى الله عليــه وسلم) وهو الرمز الأساسي والقيمة الأساسية لدى المسلمين، أو العقيدة الإسلامية كلها، أو المئذنة بأهميتها كرمز حضاري عمراني.

كذلك فإن هذه الأزمات -وكما أشار الدكتور/ عمرو- تُستغل في إطارهــا وقــائع مثل أحداث الضواحي في فرنسا لإلصاق تهم بالمسلمين لمجرد أنهم مسلمين، في حين أن هذه الممارسات قد ترجع إلى طبيعة الأوضاع المعيشية الاجتماعية والتعليمية التي يعــيش فيها سكان الضواحي وجزء كبير من المسلمين في أوروبا مقارنةً بغيرهم، والتــي يــرى البعض أنها تحول دون اندماجهم.

وهذا الأمر يذكرني بما قرأته بشكل مفصّل لما ورد في مناقشات الجمعية الوطنيــة الفرنسية المنشورة على شبكة الإنترنت حول قرار منع ارتداء الحجــاب فــي المــدارس، فوجدت أن الاتجاه اليساري -والاشتراكي بصفة خاصــة- يــدين الحكومــات الفرنــسية المتتالية في تقصيرها في تفعيل السياسات التي تسهّل من عملية إدماج المسلمين في فرنسا سواء من ناحية التعليم أو فرص العمل أو الترقي الاجتماعي، وبرغم هذا فقد حقق القرار أغلبية ساحقة من اليسار واليمين على حدٍ سواء بالموافقة عليه باعتبــار طبيعــة النظــام الفرنسي العلماني.

وكما ختمت الأستاذة/ داليا حديثها، وكذلك سيُفصّل لنا الأســتاذ/ حــسام تمــام، أن السياق السويسري لم يكن ليفرز صدامًا بين ثقافتين حول هذه الأمور، ومع ذلــك تــأتي المبادرة من قبل اليمين للقيام باستفتاء مباشر، وهو أمر عارضته الحكومــة السويــسرية والبرلمان السويسري، وعارضه أيضًا بعض رجال الدين الكاثوليك في سويــسرا نفــسها،

ولكن بالرغم من هذا، وتحت زخم التوظيف السياسي الذي يقوم به اليمين المتصاعد ضد الإسلام برموزه -وليس ضد المسلمين بأوضاعهم فقط- فقد تم التصويت على الاستفتاء بالإيجاب، وهذه هي نقطة التحول الجديدة. فلا يتعلق الأمر بسلوك المسلمين في سويسرا الذي لا يقارن على الإطلاق بمسلمي ضواحي باريس، كما لا توجد مقارنة بينهما من حيث عدد المسلمين، وحتى عدد المآذن في سويسرا ليس بالقدر الكبير ولا المطلوب بنائه منها عدده كبير أيضًا، ولكن هذه الأزمة أوضحت لنا أن هناك بالفعل تصعيد للتوظيف السياسى من جانب اليمين السياسي في أوروبا ضد الإسلام ورموزه وليس فقط ضد المسلمين، وهناك فارق كبير بين هذين الأمرين.

أعتقد أننا حتى الآن نحقق تراكمًا في عرض الموضوع على نحوٍ يطرح أسئلة كثيرة تحتاج إلى إجابات، وننقل الكلمة الآن إلى الأستاذ/ حسام تمام.

أ.حسام تمام (الخبير في شئون الحركات الإسلامية):

بسم الله الرحمن الرحيم. أشكر أستاذتنا الدكتورة/ نادية مصطفى على هذه الدعوة الكريمة، وقد طُلب مني تغطية عدة نقاط سأحاول أن أضعها في إطار عام لقراءة الأزمة من خلال الوضع الإسلامي في أوروبا تركيزًا على الحالة السويسرية.

أتصور أن أية نقاط حول قضايا الإسلام في أوروبا أو في الغرب ترتبط بتحول بالغ الأهمية وتاريخي في تاريخ الإسلام كله، وهو أن الإسلام يتحول إلى أقلية لأول مرة في تاريخه، بمعنى آخر إننا لدينا كتلة بشرية كبيرة لكنها تمثل أقلية متنامية فعلاً. وهذا وضع مختلف تاريخيًا عن حالة الإسلام منذ ظهوره، حيث كان الإسلام على الأقل في إطار أغلبية. ومن مشكلات هذه الأقليات المسلمة أنها وافدة في مجملها وصارت تنمو بشكل مطرد وسريع أثار الكثير من قلق الأوروبيين. وفي إطار الحديث عن الحالة السويسرية، فقد كان هناك ١٦,٠٠٠ مسلمًا في عام ١٩٧٠، بينما يوجد الآن ٤٠٠,٠٠٠ مسلمًا مما يعني نموًا ديموغرافيًا مرتفعًا جدًا إلى جانب الإشكاليات التي يطرحها المسلمون وقد تكون مثيرة لحفيظة الكثير من هؤلاء الأوروبيين. وبالإضافة إلى ذلك فهذه الأقليات المسلمة محكومة بمشكل الدولة الحديثة التي هي بطبيعتها دولة تدخلية تسلطية، وعلى غير الشائع، هي دولة لديها حساسية من التنوع الداخلي خصوصًا إذا كان لها

تصورًا حول ذاتها -كما طرح الدكتور/ عمرو فيما يخص الحالة الفرنسية- فضلاً عن أن مشكلات هذه الأقليات منقطعة عن الخبرة التاريخية الإسلامية فيما يخص وضع الأقليات.

وإذا ما تناولنا قضية الأقليات من مدخل تاريخي فسنجد أن لدينا تاريخيًّا خبرات مختلفة لا نعرف عنها الكثير؛ فعلى سبيل المثال هناك خبرة المسلمين في شرق أوروبا، وخبرة المسلمين كأقلية بعد سقوط الأندلس، كما أن هناك خبرات تاريخية طرحت أسئلة فقهية للمسلمين في صقلية على سبيل المثال. ولكن هذه الخبرات كلها لم تُستدع في نقاش أوضاع الأقليات المسلمة التي بدأت في تأسيس وجود جديد لها، فهي لم تستحضر الخبرة التاريخية الإسلامية. ويمكن أن نُرجع هذا الأمر إلى أن هذه الأقليات المسلمة كانت طوال الوقت بين المطرقة والسندان؛ مطرقة الرغبة الغربية في جعل المسلمين الأوروبيين ساحة لاختبار كثير من القضايا المتعلقة بعلاقة الغرب بالإسلام سواء قضايا الملبس -زي المرأة تحديدًا- أو قضايا الحريات، فهم كانوا دومًا في احتكاك مع كل منظومة الحضارة الغربية، وسندان بلدانهم الأصلية التي جعلتهم دائمًا موضوعًا للتوظيف السياسي أو حتى باقي البلاد العربية والإسلامية التي استغلت أزماتهم -كما أشارت الأستاذة/ داليا عند تعرضها لأزمة الرسوم الدنماركية.

وبناءً على ذلك، لا يمكننا قراءة أزمة المآذن في سويسرا إلا في ضوء المشكل المتعلق بما حدث بين نظام العقيد القذافي في ليبيا والدولة السويسرية، وقد كان هذا الأمر مؤثرًا في شكل تصويت واتجاهات الرأي العام السويسري، فقبل شهور من الأزمة كان ابن القذافي قد دُعي إلى فندق في سويسرا وقام بتعذيب اثنين من الخدم، وتدخلت الشرطة -كما يحدث في كافة الدول المتقدمة- فكان رد الفعل الليبي بالغ الشدة حيث قاموا بقطع العلاقات الاقتصادية، والتهديد بقطع النفط، وقامت السلطات الليبية باعتقال اثنين من رجال الأعمال السويسريين بحجة مخالفة قوانين أو إجراءات الدخول والإقامة، كما شن القذافي تصعيدًا وصل إلى حد الدعوة إلى تفكيك الكانتونات السويسرية.

إذن هذه الجاليات الإسلامية في الدول الأوروبية طالما كانت عُرضة للتوظيف السياسي بما في ذلك الدول التي أتوا منها، ولدينا النموذج الجزائري والمغربي اللذان يحتفظان بحضور كبير في معظم الدول الغربية التي بها جاليات مسلمة مثل فرنسا أو

بلجيكا أو هولندا، وهناك أيضًا حضور لكثير من الدول الأخرى عبر وجود الجاليات التي تنتمي لها مثل تركيا.

سوف أطرح **عدة مفاتيح مهمة لقراءة الأزمة**، ربما يكون زملائي قد تعرضوا لبعضها في إطار حديثهم:

أولاً: إن الحديث عن كتلة من الأقليات المسلمة في أوروبا يحتاج إلى إعادة نظر، وذلك نظرًا لتنوع القوميات والعرقيات والبلدان التي ينتمون إليها بشكل يتجاوز فكرة التنوع إلى التأثير على تفاعلاتهم مع القضايا المتعلقة بالإسلام والتي اتسمت بالتباين فيما بينها. فعلى سبيل المثال، إذا تناولنا الحالة السويسرية فإننا نلحظ أن ٥٦% من الوجود الإسلامي هم من ذوي الأصول الألبانية والبوسنية، وحوالي ٢٠% أو أكثر من الأتراك، وما يناهز ٦% من الدول العربية. إذًا طبيعة هذا الوجود الإسلامي قد فرض أسئلته ومنطقه في التعامل مع القضايا بما في ذلك قضية المآذن؛ فالألبان-والذين يمثلون أكثر من النصف من تعداد المسلمين في سويسرا- لهم تصور معين لأنفسهم وفهم معين للإسلام، ويُنظر إليهم على اعتبار أنهم لا يمثلون أي تهديد في سويسرا، وهم مندمجون تمامًا وبعيدون عن كل النقاش المتعلق بأوضاع المسلمين في الغرب، فبعضهم ليس لديه مشكلة مع قضية حظر بناء المآذن، وعدد منهم لديه مشكلات اجتماعية كبيرة نظرًا لأن أكبر مافيا تقريبًا في سويسرا هي من أصول ألبانية. أما الأتراك فلديهم تجمعاتهم وتنظيماتهم الخاصة في ظل وجود مزج كامل لديهم ما بين الإسلام والقومية التركية بشكل لا يجعلنا نتفاءل كثيرًا حول فعالية دور تلك الأقليات التركية في قضايا المسلمين في الغرب، فهم يتفاعلون في إطار مؤسسات مستقلة، ولهم مساجد مستقلة تتحرك وفق أجندة -حتى ولو إسلامية- كالتي تنتمى إليها مثلاً امتدادات حركة "قبلان" أو حركة "ميللي جوروش" -وتلك الأخيرة متطرفة بعض الشئ- لكن في النهاية يظل التحرك في إطار "أجندة تركية". وفي نفس الوقت، فإن حضور العالم العربي قليل مقارنةً بالأقليات الإسلامية الأخرى رغم أنه هو الأكثر ارتباطًا بالجدل الذي دار حول وضع المسلمين في سويسرا وقضية المآذن. وهو ما يكشف في مجمله طبيعة وآثار تنوع القوميات التي تمثلها الجالية المسلمة كما ذكرنا.

ثانيًا: واستكمالاً لما سبق تناوله على صعيد طبيعة الجاليات المسلمة وتاريخها، فهي تعد أقلية وافدة في مجملها، ويمكن أن نؤرخ لها بدءًا من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة إعمار أوروبا، وعلى عكس حالة الولايات المتحدة، فإننا يمكننا الحديث عن وجود فئات من شرائح العمال والمزارعين بشكل أساسي، يحظون بمستوى تعليمي متدني ولديهم قدرات محدودة للاندماج أو النضال من أجل حقوقهم السياسية والاجتماعية. وعلى الجانب الآخر، فقد انعكس أيضًا وجود الأقليات المسلمة وتاريخهم على المؤسسات الإسلامية في أوروبا، فكما ذكرنا مثال الجالية التركية وارتباط الوجود التركي إما بحركات كبرى داخل تركيا مثل "ملليجوريش" أو بالمؤسسة الدينية الرسمية في تركيا التي تخضع للنظام التركي العلماني، ومعظم المساجد التركية في أوروبا تدار من خلال هذه الحركات أو المؤسسات كما يعين الأئمة من خلالها. أما على صعيد دولتي المغرب والجزائر، فنجد أن لهما حضورًا مهمًا سواء عبر المؤسسات أو المساجد، فضلاً عن حضور المعارضين السياسيين الإسلاميين الذين فروا بأفكارهم ودينهم إلى أوروبا، وكان لهم دورًا كبيرًا في تأسيس وتأطير أوضاع مؤسسات الجاليات المسلمة في أوروبا.

وانعكست كل هذه الأمور على طبيعة علاقة الأقليات المسلمة مع الدولة الأوروبية وعلى وضع الإسلام في أوروبا، فعندما جاء الرئيس الفرنسي الحالي ووزير الداخلية السابق "نيكولا ساركوزي" ليؤسس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، جعل القوة الكبرى وهي "الجزائر" ممثلة في مسجد في باريس، وجعل القوة الثانية وهي "المغرب" ممثلة في الفيدرالية الإسلامية، ثم جعل القوة الحركية الكبرى "الإخوان المسلمين" ممثلة في اتحاد المنظمات الإسلامية، لذا فقد اتسم أداؤه بالتسييس وهذا الأمر كان طبيعيًا باعتباره رجلاً سياسيًا، ولكنه بذلك أهدر تنوعًا وأصواتًا كثيرة للمسلمين في فرنسا.

ثالثًا: لدينا أيضًا قضية طبيعة العلاقة ما بين الدولة والدين في أوروبا -والتي أشار إليها الدكتور/ عمرو- فنجد أن هناك عدة نماذج أسوأها على الإطلاق النموذج الفرنسي القائم على الصهر والتذويب، وأنا أعتبره بمثابة إعادة إنتاج للنموذج التبشيري التنصيري القديم لكن في شكل العلمانية التي تحولت إلى دين جديد. وعلى الجانب الآخر هناك النموذج البريطاني الذي لديه رغبة وقدرة أكبر على إدارة هذا التنوع بمستويات مختلفة،

والتي من بين مؤشراتها الحديث عن الاستفادة من التشريعات الإسلامية في التعامل مع الجاليات المسلمة.

رابعًا: لابد من ملاحظة التطور الذي حدث في مسألة النقاش الذي يدور حول أوضاع المسلمين في أوروبا وقضاياهم، وهو تطور بالغ الأهمية والخطورة لأننا نلحظ الانتقال من الحديث عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية إلى مسائل متعلقة بالهوية -الرموز والمعاني والإشارات وغير ذلك- وذلك له أسباب عديدة منها: تفاعلات العولمة وسقوط الأيديولوجيات الكبرى وصعود المد الديني السياسي. لكن المشكل أن معظم النقاش الذى دار حول قضية حظر بناء المآذن في سويسرا، وأيضًا في الحالة الفرنسية كان يختزل القضايا الإسلامية في إطار "رموز" وليس في إطار الوضع المتعلق بحقوقهم إزاء التهميش والإقصاء وما طرحه الدكتور/ عمرو حول التمييز ضدهم في التوظيف وفرص العمل وعلى مستوى وضع الجالية، فكل ما سبق لم يعد مطروحًا، وأضحى المطروح الآن مسائل على شاكلة الحجاب والنقاب والمئذنة.

وهنا من المهم القيام برصد أمر هام -على الأقل في إطار حديثنا عن الحالة السويسرية- وهو أن كثير من تيارات "الإسلاموفوبيا" هي موجهة في الواقع للإسلام أكثر منها للمسلمين، فعلى سبيل المثال، حضرت جزءًا كبيرًا من الجدل حول قضية المآذن في سويسرا، وكنا نشهد عدة أشياء من بينها مثلاً أنه كان هناك شهر مخصص عن الإسلام في سويسرا، ولقد حضرت معظم محاضراته والتي كانت تتحدث عن الإسلام وظهر فيها نقد وأحيانًا حالة من العدائية، ولكن لم يكن لذلك علاقة بإجراءات تُتخذ ضد حقوق المسلمين، كما جرى في إطار هذه المحاضرات أيضًا نقاش ذو طابع تاريخي. وفي إحدى تلك المحاضرات، ظلت إحدى المؤرخات تتحدث لمدة ساعتين عن الجهاد في الإسلام والحروب الصليبية، ودخلت في قضايا يصعب حتى على الباحث المسلم أن يتناولها، وقام حينها أحد الباحثين -ولم يكن مسلمًا- وقال لها: "كيف يمكن أن نقرأ وضع المسلمين في سويسرا من خلال هذه المحاضرة العظيمة عن الحروب الصليبية؟!"

خامسًا: توجد نقطة أخرى تتعلق بما طرحته الأستاذة/ داليا حول اغتيال المخرج الهولندي، فالواقع أن الجالية المسلمة في هولندا يقدر تعدادها من ٨٥٠,٠٠٠ إلى مليون مسلمًا، وهم يمثلون ما يزيد عن ١٠% من تعداد السكان، ويبلغ عمرها تقريبًا أكثر من

خمسين عامًا، وكانت هذه حادثة العنف الوحيدة في تاريخ الجالية، والسؤال هو: كيف يمكن أن يُقرأ وضع هذه الجالية ويعاد النظر فيها وتُطرح قضايا -وأحيانًا مشروعات قوانين- بناءً على حادثة عنف واحدة هي التي جرت من قبل شخص ثبُت أنه تقريبًا مختل!

وفيما يتعلق بمسألة الربط ما بين الداخل والخارج في قضايا الإسلام، أختلف هنا مع الدكتور/ عمرو فيما ذكره حول علاقة العالم العربي والإسلامي بالقضايا التي تخص الإسلام في أوروبا، فأرى أن محاولات التمييز ما بين الداخل والخارج قد انتهت، ومسألة أننا كمسلمين نعتبر أنفسنا أوصياء على هذه القضايا ليس من باب التجاوز على وضع المسلمين، ولكن نحن أوصياء عليهم بقدر وصاية الآخرين على قضايانا. وعلى سبيل المثال، نجد العديد من البيانات التي صدرت حول الحالة المصرية فيما يتعلق بحادثة نجع حمادى أو غيرها، إذن بالقياس على ذلك يمكن أن نتحدث عن وضع الدول الإسلامية في التعامل مع وضع المسلمين في أوروبا. فبالرغم من وجاهة ما يمكن طرحه حول ترك هؤلاء المسلمين يقررون ما يقررونه وما يرونه مناسبًا، إلا أن هذا الأمر يبدو غير مطروح الآن في عصر العولمة والتكثيف الإعلامي الكبير الذي نشهده، بما يصعب في ظله الحديث عن فصل أو تمييز ما بين الداخل والخارج سواء عندنا أم عندهم.

وبالانتقال من هذه الجوانب الهامة التي تعد مدخلاً لتناول الخطابات الإسلامية المختلفة في الأزمات -وهو المحور الذي أُركِّز عليه- أرى أننا إذا ما تحدثنا عن أوروبا، فيمكننا أن نتحدث عن مستويات مختلفة وأشكال مختلفة للخطابات الإسلامية. وأهم تلك الخطابات هو خطاب مدرسة الإخوان المسلمين وتنويعاتها سواء عبر تنظيمات أو عبر ممثلي الإخوان في أوروبا، ولاسيما اتحاد المنظمات الإسلامية، وهناك أيضًا تجليات مختلفة وحركات مثل حركة "ميللي جوروش" والذي يعد "نجم الدين أربكان" الأب الروحي لها، إلى جانب خطابات أخرى. وقد تكوَّن معظم الوجود الإسلامي الفاعل خلال حركة هجرة الناشطين الإسلاميين من العالم العربي إلى أوروبا حيث نقلوا الكثير من فاعليتهم ونشاطهم إلى هناك، وكان لهم فضل كبير في تأسيس عدد من المراكز والمؤسسات الإسلامية من بينها أول مركز إسلامي في أوروبا في جنيف الذي أسسه المفكر الدكتور/ سعيد رمضان في الستينيات، ثم بعد ذلك تفرعت منه الكثير من المؤسسات الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نقلوا معهم كثيرًا من مشكلات الخطاب الإسلامي في العالم العربي سواء على المستوى الفقهي أو على مستوى التسييس المبالغ فيه للخطاب الديني، بمعنى أنها كانت في النهاية تعبر عن تنظيمات الإسلام السياسي.

وقد كان هناك مشكل كبير متعلق بالأطروحات الأساسية؛ فأطروحة الإخوان المسلمين هي الإسلام الشامل الصالح لكل زمان ومكان والذي يقود إلى سيادة الإسلام والمسلمين على العالم، وأهمية بناء الدولة الإسلامية، وهذه الأطروحة كانت بحاجة إلى إعادة نظر ونقاش لأن المسلمين أصبحوا أقلية في تلك الدول، ولأنه لا يمكن عمليًا الحديث عن هذا الخطاب من حيث طبيعته أو إمكانات التعامل معه في أوروبا، إذن فنحن نتحدث عن أزمة حدثت لهذا الخطاب، وانتهت إلى تآكل الأطروحة الإخوانية التي كانت قادرة – على الأقل في الثمانينيات– على إدارة حركة نشيطة لبناء المؤسسات الإسلامية. فعلى سبيل المثال إذا ما كان اتحاد المنظمات الإسلامية قد بدأ في فرنسا في الثمانينيات، فهو أصبح الآن يغطي أوروبا كلها، وحين سعت الدولة في أوروبا للتعامل مع مطالب وحقوق المسلمين فإنها اتجهت إلى تلك المؤسسات من حيث تفضيل التعامل مع كيانات محددة، ولذلك عندما جاء "ساركوزى" ليؤسس المجلس –كما سبق وأن أشرنا– فقد اختار الفاعل "الأقوى" وتعامل معه.

ولكن هذا الخطاب قد تراجع وتراجعت قدرته على بناء الخيال الإسلامي وإلهامه في أوروبا، ففي كل الأزمات الأخيرة كان الإخوان في أوروبا يصبحون وسيطًا فيها أكثر من دورهم كفاعلين، وعلى سبيل المثال، فإن أزمة الضواحي في باريس قد اشتعلت بالأساس في الضواحي وأحزمة الفقر والتهميش، وليس هناك وجود للإخوان في هذه المناطق، فالإخوان من الطبقة الوسطى المتعلمة، ومعظمهم من القادمين للدراسة والذين استقروا واندمجوا اجتماعيًا في أوروبا، فنجد أنهم قد انتهوا على صعيد التفاعل مع هذه الأزمة إلى أنهم إما وسطاء بينهم وبين الدولة، فصار ساركوزى أو غيره يميل إلى تفضيل التعامل معهم باعتبارهم يقومون بدور الوسيط.

وأشكر لكم حسن استماعكم.

أ.د.نادية محمود مصطفى:

نشكر الأستاذ/ حسام تمام على كلمته. وأود أن أضيف أنه بالرغم من أهمية الرموز وضرورة الحفاظ عليها والدفاع عنها إلا أنه يجب ألا تُنسى مشاكل المسلمين أنفسهم، وبالتالي نرى الوجه الآخر للعملة الذي طرحه الأستاذ/ حسام، وهو تحليل جدير بالتأمل يتناول كيف أن الفراغ السياسي الإسلامي في أوروبا قد فتح المجال لاتجاهين هما الاتجاه السلفي والاتجاه الصوفي، وقد نُفي أولهما إلى "الجيتو"، وأصبح الآخر -الصوفي- يقدم حلولاً للمشكلات المادية للأوروبيين أنفسهم.

لذا فلابد أن نطرح عددًا من التساؤلات المحيطة بتلك القضية: ما المشكلة؟ لماذا هذا الاستمرار في تصعيد الهجوم على الإسلام إذا لم يعد هناك مجال للإسلام السياسي الذي قد يُخشى منه على هوية وحضارة الدول والنظم العلمانية في أوروبا؟ لماذا يقتصر التركيز على هوامش جهادية راديكالية في الداخل الأوروبي يُنسب إليها خطاب هامشي جدًا مثل من يتحدثون مثلاً عن تحويل إنجلترا إلى خلافة أو إقامة الدولة الإسلامية في أوروبا؟ لماذا يركِّز الإعلام فقط على هؤلاء؟

تلك التساؤلات تستدعي التفكير في مستقبل الوجود المسلم في أوروبا على ضوء أمرين:

الأول: استمرار مشاكل هذا الوجود المسلم التي تحول دون اندماج فاعل وإيجابى في ظل المواطنة وليس في ظل الاستيعاب الكامل (Assimilation) أو في ظل وضع الأقلية.

الثاني: استمرار التوظيف السياسي السلبي من جانب قوى كثيرة يهمها أن يكون للمسلمين وجود في أوروبا في شكلٍ جديد.

وبالنسبة للنقطة الأخيرة التى طرحها الأستاذ/ حسام حول طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج، وهي التي اختلف بشأنها مع الدكتور/ عمرو. أذكر في هذا السياق أن هناك كتبًا بدأت تُنشر وتتحدث عن إمكانية إسهام اجتهاد المسلمين في أوروبا وأمريكا حول شئون الإسلام والمسلمين في العالم ليمثل رصيدًا للمسلمين في الدول والأوطان الإسلامية، بحيث

تمثل جسورًا للتفاهم أو مصدرًا لاجتهاد جديد حول العلاقة ما بين الإسلام وقضايا الديموقراطية والعلمانية والحداثة.

ونحن هنا في المركز نستقبل وفودًا كثيرة من مسلمي أوروبا وأمريكا تأتي لنا بهذا الخطاب وتحاسب المسلمين هنا على فهمهم للإسلام، وتريد أن تفرض فهمًا معينًا للإسلام. لذا فأعتقد أن أحد المشروعات الهامة التي نقوم بها حاليًا في المركز، وأتمنى من المتحدثين في هذه الندوة أن يشاركونا فيها، هي التي نحاول أن نجيب فيها عن تساؤل: هل مسلمي الغرب هم جسر بين العالم الإسلامي والغرب؟ أم هم مجال لاجتهاد جديد يسعى الغرب إلى نقله إلينا باعتباره يمثل الحلول لمشاكل المسلمين في عالمنا برغم أنها تنطبق فقط على مشاكل المسلمين في أوروبا؟ وذلك في ظل إدراك أن مداخل الخصوصية الثقافية لمسلمي أوروبا تختلف عن مداخل الخصوصية الثقافية للمسلمين في العالم الإسلامي.

إن العروض التي قدمها الأساتذة ثرية للغاية والنقاش حولها مهم، ويبقى لنا مداخلة الأستاذ الدكتور/ سعيد اللاوندى ليقدم كلمته في هذه الندوة.

أ.د. سعيد اللاوندى (خبير العلاقات السياسية الدولية بمركز الأهرام):

بسم الله الرحمن الرحيم. بعد الشكر الواجب للأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى ولمركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، أُثمِّن غاليًا كل طرح تقدم به زملائي الأعزاء، وكذلك الربط الرائع والتحليل الموضوعي الذي تقوم به أستاذتنا الجليلة الدكتورة/ نادية مصطفى.

في الواقع، سأحاول أن أضيف إلى ما قيل وأتفادى التكرار، وهذا الطرح الذي أقدمه سيكون من منطلق بحثي أكاديمي من جانب وميداني من جانب آخر. فقد أمضيت في باريس عشرين عامًا، وكنت رئيسًا للجالية المصرية هناك، كما كنت لفترة رئيسًا لاتحاد المبعوثين المصريين والعرب أيضًا، فكانت لديّ حالة من الاشتباك مع القضايا التي يفرزها الواقع، خصوصًا بالنسبة للجالية في عمومها، وكانوا في معظمهم -ولا يزالون- من الشغيلة والعمال متوسطي التعليم، لكني من ناحية أخرى كنت أحتك بزملائي الدارسين في جامعة السوربون.

وقد قمت بتأليف أكثر من كتاب حول هذا الموضوع، كان آخرهم كتــاب بعنــوان "الإسلاموفوبيا: لماذا يخاف الغرب من الإسلام؟" وفي الواقع، فقد طُبع الكتاب حتــى الآن أربع طبعات والطبعة الخامسة تمثُل الآن للصدور، كما صدر لي كتاب قبله عن الهجــرة غير الشرعية، وأنتم تعلمون أن مسألة الهجرة غير الشرعية مرتبطــة بالعــالم العربــي والإسلامي، باعتبار أن معظم من سافروا إلى أوروبا قد انطلقوا من تلك الدول. أيضًا لي كتاب يحمل عنوان "عمائم وطرابيش: مصريون عاشوا في باريس"، إلى جانب كتاب عن هموم الواقع الاغترابي تحت عنوان "ثرثرة تحت برج إيفيل".

تم اختيار عنوان هذه الندوة ليتناول "المسلمون في أوروبا" فعن أي مسلمين نتحدث؟ هل عن الإسلام أم المسلمين؟

لقد استقيت بعض الأرقام والإحصاءات التي ستكون مهمة في هذا الــسياق، وهــي صادرة عن مكتب الهجرة في فيينا في النمسا. هناك ٢٦ مليون عربيًا ومسلمًا في الــدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعدد المسلمين يقدر في فرنسا تحديــدًا بـــ٥ إلى ٦ ملايين ومنهم ١,٥ مليون مسلم من المواطنين الفرنسيين الأصليين. كما توجد إحصائية شديدة الأهمية تفيد بأن ٦٤ أوروبيًا يعتنقون الإسلام يوميًا، وهذا رقم تصطك له أسنان الأوروبيين ويتصورون أن "المسلمون قادمون!" وهو ما يــشيرون إليــه بتعبيــر "أسلمة أوروبا". وقد أكَّد على هذا الأمر أن اليمين المتطرف في فرنسا وعلى لسان أحــد رموزه المشهورة وهو "جان ماري لوبين" زعيم اليمين المتطرف هناك والجبهة الوطنيــة، تحدث عن أنه في سنة ٢٠٥٠ سوف تكون هناك دولة إسلامية جديدة اسمها "الجمهوريــة الفرنسية الإسلامية" بعد إيران الإسلامية، وذلك استنادًا إلى كثرة إنجاب العــرب مقارنــةً بالسكان الأوروبيين. وهذه حقيقة، بالإضافة إلى أن البعض يقول بأن إنقــاذ أوروبــا لــن يكون إلا على أيدي العرب بسبب إقبالهم على الإنجاب واهتمامهم بالأسرة، فكما تعلمــون فإن الفرنسيين والأوروبيين بشكل عام لا يتزوجون، وإذا تزوجوا لا ينجبون. وذلك علمًــا بأن البطالة قد تصل إلى ٧٠% بين المهاجرين العرب والمسلمين، ولذا فإنهم كي يعملــوا على إنقاذ شيخوخة أوروبا، فلإنهم يضعون العديد من الإغراءات لأولئك الذين ينجبــون؛ فإذا ما أنجب أحدهم الطفل الأول فإن ذلك أمر عادى، أما الطفل الثاني فربما يحصل على

إعانة تقدر بـ٥٠٠ يورو، وعن الطفل الثالث ٧٠٠ يورو، فاعتبر بعض المهاجرين ذلك دخلاً مهمًا بالنسبة لهم.

وهذه الأرقام ذاتها هي التي جعلت اليمين المتطرف يؤكد على الفكرة سابقة الإشارة حيث جاء على لسان "جان ماري لوبين" قوله الساخر إنه إذا التقى شخص فرنسي بشخص عربي مسلم في شارع الشانزيليزيه مثلاً، فعليه أن يقدم له التحية الواجبة لأن هذا المسلم ربما يكون رئيسًا لفرنسا بعد عدة سنوات.

إذن هذه هي معطيات الواقع من حيث الأرقام، أما من حيث الحديث عن الإسلام فيأتي السؤال: عن أي إسلام نتحدث؟ هل يمكن أن يكون هناك حوار أم لا؟

إن للإسلام في فرنسا صورتان؛ صورة أكاديمية داخل الجامعات والمراكز البحثية تهتم بالمراجع وبعملية التوثيق بحكم أكاديميتها، وهي صورة أقرب إلى الصورة الصحيحة للإسلام كما نعرفه، خصوصًا في ظل وجود عدد من كبار المستشرقين أمثال "جاك بيرج" الذي توفي في نهاية القرن الماضي، وهو صاحب أشهر ترجمة لمعاني القرآن الكريم، وعدد آخر من رعيله أشرفوا على الرسائل للدكتوراة والماجستير ذات الصلة بدراسة الإسلام. لكن كما تعلمون فإن الدراسات الأكاديمية بشكل عام لا تخرج بعيدًا عن أسوار الجامعة، وبالتالي فصورة الإسلام من هذا المنطلق الأكاديمي لا تصل إلى الناس، ومجالها محدود للغاية، كما هو حال الرسائل العلمية لدينا التي تتراكم عليها الأتربة فوق رفوف المكتبات.

أما الصورة الأخرى -وهي الأخطر- فهي التي ترسمها وسائل الإعلام جميعًا، وتدعمها السلطة من خلال مواقفها من الإسلام والمسلمين، حيث يتم الربط ما بين الإسلام والإرهاب: "أنت مسلم إذًا فأنت إرهابي!" وإذا كان اسمك محمد، محمود، عبدالله، مصطفى، أو أي اسم له دلالة إسلامية، فإن لم تكن إرهابيًا فأنت مشروع إرهابي! ونحن نعلم جميعًا أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر انتشرت هذه الصورة انتشار النار في الهشيم، وهي صورة تكرست ولا تزال تتكرس يوماً بعد يوم.

ويحضرني في هذا السياق كتاب صدر في فرنسا في الوقت الذي كان فيه "ساركوزي" وزيرًا للداخلية، ووزير الداخلية في فرنسا يكون دائمًا المسئول عن الأديان،

هذا الكتاب صدر بعنوان "قنابل مطار شارل ديجول"، وهو كتاب مثير للجدل حيث يقصد الكاتب بالقنابل ٢٥ مصلى وزاوية كانت موجودة في مطار شارل ديجول ويتردد عليها ٣٥٠ عامل عربي مسلم يعملون في المطار. وهم ليسوا في الوظائف التنفيذية والقيادية، وإنما هم في الأغلب عمال يحضرون للركاب الحقائب وما إلى ذلك، ويترددون على هذه الزوايا التي صنعوها للصلاة، وهي عبارة عن مكان يقع ربما في طرقة مغلقة يضعون فيها سجادة أو حصيرة ثم تصبح مصلى. ويحذر الكتاب أن هذه الزوايا هي بمثابة قنابل في مطار شارل ديجول، وأن هؤلاء العمال على صلة بتنظيم القاعدة في المطار ويقوموا بتقديم تسهيلات لهم بحكم أنهم يحملون شارات لكونهم عمالاً، وبالتالي يصل الكتاب إلى أن هذا منفذ مهم للإرهاب لابد من إغلاقه! وفور صدور هذا الكتاب والضجة التي صاحبته في الصحف، انتقل "ساركوزى" إلى المطار وهدم هذه المصليات أو "القنابل" كما قيل! ونزع فتيل الأزمة حتى لا تنفجر ثم قام بمحاكمة معظم هؤلاء العمال وتسريح غالبيتهم.

لذلك فإن الدكتور/ عمرو كان محقًا عندما تحدث عن اهتمام "ساركوزى" بأحداث الضواحي، ولم يكن ذلك فقط لكونه وزيرًا للداخلية، ولكن أيضًا لأن الضواحي يسكنها مغتربون ومهاجرون، وهم في الغالب مسلمون من شمال إفريقيا.

إذن، هناك في الغرب حالة من حالات الخوف من الإسلام، وهو ما يقودنا بالضرورة إلى الحديث عن "الإسلاموفوبيا"، وأرى أن من المهم تناول هذه الظاهرة لأننا قبل الحديث عن الحوار، لابد لنا أن نعرف من الطرف الذي نحاوره وكيف يرانا. وظاهرة الإسلاموفوبيا تعني الخوف المرضي وغير المبرر من الدين الإسلامي، وقد تم تعريب هذه الكلمة وأصبحت منتشرة ومألوفة ومدلولاتها حاضرة في الأذهان.

ودعم هذه الظاهرة الخوف من "أسلمة أوروبا" -كما أشرنا سابقًا- فالعديد من الغربيين أصبحوا لا يرون أن المهاجر أو المغترب هدفه أن يعيش في مستوى أفضل أو أن يحصل على الجنسية ويعيش في هدوء، فهذه أضحت مسائل بعيدة تمامًا عن العقلية الغربية في الوقت الراهن. ولكن وفقًا لها فقد جاء هذا المهاجر لكي يُدخِل الأوروبيين في حظيرة الإسلام؛ فيفكرون على نحو: "أنت مسلم تعيش في أوروبا إذًا أنت قد جئت لكي تجعلني أتخلى عن ديني وأدخل الدين الإسلامي". وهذا الأمر ينطبق على بعض التيارات

والأفراد الذي يتصرفون من هذه الرؤية. وأرى بالطبع أن رؤية الغرب تلك ليست بالرؤية الصحيحة. وهو ما جعل لدى بعض الأوروبيين ردود أفعال غريبة عند احتكاكهم بالمسلمين، وأذكر على ذلك مثالاً موقف حدث مع الدكتور/ محمد أركون، وهو بروفيسور جزائري شهير جدًا يعيش في فرنسا منذ فترة طويلة. روى لي أنه كان في إحدى المرات في ندوة علمية، وسأله شخص بجواره عن أمرٍ ما، فحاول الدكتور/ أركون أن يميل قليلاً على هذا الشخص وهو يرد عليه حتى لا يُحدِث ضجيجًا، فما كان من محدثه إلا أن قفز من مكانه مرتعدًا مبتعدًا عنه، فلما سأله د/ أركون "لماذا فعلت هكذا؟" رد عليه قائلاً "أليس اسمك "محمد"؟ إذًا أنت ملت على كي تطعنني!" وهذا عامل نفسي شديد الأهمية يجب ألا يغيب عن بالنا لأن ما يحدث داخل مثل هذه الدوائر الأكاديمية المحدودة يحدث أيضًا بين رجال السياسة.

وفي الحقيقة، أود أن أتناول نقطة مهمة، وقد تناولها زملائي الكرام، وهي قضية الاندماج التي أصبحت بمثابة حجر يوضع في صرح يعزل ما بين المسلمين الذين يعيشون في أوروبا وما بين الأوروبيين الأصليين. وأذكر أن الرئيس السابق "جاك شيراك" كان يتحدث بأسف ويقول أنه قدم كل ما يمكن أن يُقدَم للمهاجرين والمغتربين، ورغم ذلك يصرون على أن يتبعون وطنهم الأم، فيقول "إننا لم نضع عراقيل في طريق حصولهم على الجنسية، أيضًا دعمنا بناء مسجد باريس الكبير والمساجد الأخرى (هناك حوالى من ٣٥٠ إلى ٣٦٠ مسجدًا وزاوية في كل أنحاء فرنسا) وفي شهر رمضان نستقدم شيوخًا ووعاظًا وأئمة من الدول العربية والإسلامية ليقيموا الاحتفالات الرمضانية مع المسلمين هنا، كما عيَّنا مفتيًّا من الأزهر الشريف ولا يزال حتى اليوم. ولكن -كما قال جاك شيراك- برغم أننا هيئنا كل هذه الأجواء إلا المفتي ذي الأصول المصرية عندما يعلن على إذاعة الشرق في باريس (وهي إذاعة إسلامية معروفة) حلول شهر رمضان في فرنسا بحسب الدراسات الفلكية، نفاجأ بأن المسلمين المصريين يصومون مع فرنسا، والليبيين يصومون مع ليبيا، والسعوديين مع السعودية،.. إلخ. فتبين له من خلال ما يحدث أن الانتماء إلى الوطن الأم بالنسبة لهؤلاء المهاجرين أقوى من انتمائهم إلى وطنهم الثاني، واعتبر هذا الأمر دليلاً على عدم رغبة المسلمين والعرب في الاندماج حتى بعد أن توفرت لهم كل هذه الأسباب.

هناك مثال آخر وهو أنه في كل عام في عيد الأضحى تظهر "بريجيت باردو"، وهي ممثلة الإغراء الفرنسية الشهيرة في زمانها والتي وهبت حياتها الآن من أجل الدفاع عن حقوق الحيوان، وتشتري صفحتين في جريدة "لوفيجارو" و"لوموند" ويُجرَى معها حوارًا معها لتسب وتصب جام غضبها على المسلمين وتتهمهم بأنهم برابرة وغير ذلك من الصفات. وللأسف الشديد فإن جانبًا من هذه الصورة السيئة يتسبب فيه المسلمون أنفسهم.

وسأحكي لكم واقعة حقيقية شهدتها عندما كنت رئيسًا للجالية المصرية، فقد كان هناك عدد كبير من المسلمين في فرنسا وقت عيد الأضحى يقومون بسلوكيات سيئة للغاية، حيث يذهب الفرد منهم ويشتري الخروف ويحشره في السيارة ويذهب به إلى البيت، ثم يحملون الخروف على الأعناق ويصعدون به في المصعد، ثم يذهبون إلى دورة المياه ويقومون بذبح الأضحية! وهذا هو يحدث في يوم عيد الأضحى، وفي إحدى السنوات، اجتمعت الحكومة الفرنسية على عجل لتواجه مشكلة انسداد قنوات الصرف الصحي في باريس بسبب قيام المسلمين بذبح الماشية في دورات المياه! وتلك السلوكيات تعزز الصورة السيئة للمسلمين على أنهم "برابرة" كما أطلقت عليهم "بريجيت باردو". كما أن أحزاب الخضر هناك قوية سياسيًّا ولها تأثير كبير، وهذا الأمر يمثل لهم تلوث للبيئة ونشر للأوبئة وإلى آخره، ولا يقوم بذلك غير المسلمين. وهذه السلوكيات غريبة جدًا، فنحن هنا في مصر لا نفعل هذا على الإطلاق، بل نتصل مثلاً بالمجزر ليقوم بالمهمة. ولكن كما نرى فإن بعض المسلمين هم الذين يعطون السياط للغربيين أو الأوروبيين ليضربونهم بها ثم يصرخون بعد ذلك "إنهم يكرهوننا ويكرهون الإسلام"، لذا أعتقد أنه يجب علينا تصحيح صورة المسلمين أولاً لأنه في ظل تلك الأوضاع لا يمكن أن يتم حوار بشكل أو بآخر.

نقطة أخرى أشير إليها في هذا السياق، وهي أن مصر على سبيل المثال لديها ٨ ملايين مصريًّا في الخارج، ولكن هؤلاء لا وجود لهم على أية خريطة بأي شكل، وعندما نخاطب المسئولين حول أهمية حقوق هؤلاء المصريين، فإنهم يضحكون بسخرية ويقولون أنهم اختاروا أن يخرجوا وأنهم سعداء في الخارج. وهذا غير صحيح بالطبع، فالحياة في الخارج مليئة بالتحديات، ولو كانت الأوضاع مستقرة كما يقولون لما كنا نعقد مثل هذه اللقاءات ونحلل الأزمات التي تحدث للأقليات المسلمة. فهذا الوجود هام ومؤثر، وقد سبق وأن شرح الأستاذ/ حسام ذلك، لذا بدلاً من استغلال الأزمات نستطيع أن نوظف هؤلاء السياسيين لصالحنا، وهم مستعدون باعتبار أن الانتماء الغالب هو الانتماء للوطن الأم،

ولكن مثل هذه الدعوات لا تكاد تلقى استجابة من الجهات الرسمية. فضلاً عن أن هؤلاء المواطنين المغتربين لديهم مطالب معينة مثل حقهم في المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات أسوة بالدول الأوروبية، لكن لا شئ يحدث على الإطلاق. وإذا كانت الحكومات العربية والإسلامية لابد أن تهتم بأن يُجرى حوارٌ مع الغرب من أجل هذه الملايين الموجودة في البلاد الغربية، فإننا في مصر لدينا ٨ ملايين مصريين في الخارج ولا نجري أي حوار من أجلهم، لأن القضايا التي يفرزها الواقع الاغترابي لهؤلاء المصريين ليست موجودة على رادار السياسات العامة للدولة من الأساس. ولن يكون هناك حوار إلا إذا تولَّد لدينا شعور بأن هذه القضايا تخصنا وتتطلب منا أن نتحاور، وهذا ما لم يحدث إلى الآن.

ويظهر جانب آخر من أزمات الأقليات المسلمة في أوروبا وهو المتعلق بـ"أزمة الوعاظ"، فقد حدثت أزمة بعدما اكتشفت فرنسا أن الواعظ يأتي من الدولة التي ينتمي إليها وهو مُسيَّس، أي إنه يأتي من الجزائر على سبيل المثال لكي يؤم فقط الجزائريين المقيمين هناك، وعددهم أقل من مليون جزائريًا، وهذا الأمر أوجد هناك شكلاً من أشكال الكراهية والاستعداء والشحن، فبدأت فرنسا تفكر في شئ آخر -وهذا ما تناوله الزملاء الأفاضل من قبل- بأنه لا توجد حاجة إلى استقدام أئمة من الخارج، وإنما يجب أن يكون الإمام فرنسي، لذا أنشأوا في ضواحي باريس ما يُعرف بـ"معهد تخريج الأئمة". والقضية المطروحة الآن من قبل الأوروبيين هي أنهم يريدون "مسلمين أوروبيين" وليس "مسلمين في أوروبا"، وهذه هي المعادلة الصعبة، لأن المسلمين الموجودين في أوروبا هم أولَئك الذين جاءوا ونزحوا وأقاموا- حتى ولو منذ خمسين سنة- وسكنوا في كانتونات وظلوا في عزلة عن باقي المجتمع ولم يندمجوا فيه، وهؤلاء يفضلون أن يكونوا "مسلمين في أوروبا" لأنهم لا يسعون للاندماج، فهناك من الأشخاص من هو مقيم منذ ثلاثين أو أربعين عامًا في فرنسا ولا يمكنه التحدث بالفرنسية! أما "مسلمي أوروبا" فهي الصيغة التي نريدها بالفعل، حتى وإن اختلفت في إطار أنماط معينة، لأن المسلم الموجود في إندونيسيا ليس كالمسلم المصري أو المسلم السعودي الوهابي أو الشيعي في إيران..إلخ. إذًا هذه الاختلافات يمكن أن نقبلها، لكن الأهم هو أن يصبح مسلمو أوروبا جزءًا أساسيًّا من النسيج الاجتماعي للدول التي يعيشون بها.

أنتقل إلى نقطة أخرى مهمة وهي أنه لكي يكون هناك حوار، فلابد أن يوجد شعور بالندية، وحتى هذه اللحظة نحن لا نشعر بالندية أو بأننا أنداد لهذا الغرب، والغرب يرى

ذاته كشئ سامي رفيع ويعتبرنا عبيدًا، وما سمعنا يومًا عن حوار يمكن أن ينشأ بين سيد وظيفته أن يأمر وعبد عليه فقط أن يطيع، وللأسف هذه هي العلاقة القائمة الآن.

قبل ثلاثة أسابيع، كنت في المغرب وكنا في مؤتمر لحوار الحضارات، وفوجئنا بأن وزير العدل الهولندي قد جاء إلى المغرب ليشارك في المؤتمر، وأبدى مطلبين غريبين؛ المطلب الأول هو أن تُسقط المغرب الجنسية عن كل مواطن مغربي حصل على الجنسية الهولندية، مع أن دستور المغرب ينص -مثل الدستور المصري- بأن من حق المواطن أن يزاوج بين جنسيتين ولا تسقط جنسيته الأصلية ما دام لم يطلب ذلك. والسبب وراء طلب السفير الهولندي هو أنه تبين أن أحد المواطنين من أصول مغربية كان يحمل الجنسية الهولندية، وكان يعمل ضابطًا، فإذا به يأخذ المعلومات والأرقام ويقوم بتهريبها إلى بلده. ولكنهم يتصورون بسذاجة أنه بمجرد أن تسقط الجنسية المغربية عن هؤلاء المواطنين، فإن ولاءهم يصبح مباشرة لهولندا. أما المطلب الثاني فكان أشد غرابة من الأول، وهو تشكيل لجنة من المغاربة لاختيار أسماء للمواليد من أبناء الجيل الثاني والثالث لا تكون فيها أسماء مثل "محمد" ولا "مصطفى" ولا "محمود" ولا "فرنسوا" ولا "نيكول"، وهذا مطلب غريب للغاية والهدف منه واضح، وهو ألا يكون هناك أسماء إسلامية من بين المواليد.

وهذه الأمور تمثل عقبات توضع أمام ما يمكن أن نسميه "حوارًا ناجحًا"، لأن الحوار بهذا المعنى لا يشتمل على أسس الندية بين الطرفين المتحاورين، وفي مقابل تلك المطالب الغريبة التي يطلبها الغربيون من العرب والمسلمين، نجد حكوماتنا العربية والإسلامية لا تدرى بما يحدث للمسلمين في الغرب، وليسوا موجودين من الأساس على أجندة السياسات الخارجية لدولهم الأصلية.

هذه بعض النقاط العريضة التي قد يكون في النقاش متسع لتناولها، وأشكركم جميعًا.

أ.د.نادية محمود مصطفى:

نشكر الدكتور/ سعيد اللاوندى على هذا الفيض من الخبرة الذاتية في مجالات مختلفة عايشها، وهي تثير قضايا في الحقيقة مهمة جدًا. ولكن يظل السؤال: لماذا تحدث الأزمات في سويسرا والدنمارك وهولندا تحديدًا؟ فهناك فارق من حيث الوجود المسلم ومشاكل المسلمين في تلك الدول مقارنة مثلاً بفرنسا وبريطانيا، كما أن هناك فارقًا بين

علاقات سويسرا وهولندا والدنمارك بالعالم العربي والإسلامي بصفة عامة، وبين علاقات فرنسا وبريطانيا وألمانيا به، مما يجعلنا نتساءل لماذا حدثت هذه الأزمات الأخيرة التي بدأت تظهر في هذه الدول وليس فقط في الدول التي بها بالفعل مشكلات للوجود المسلم مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. لكن هذه الأمور تستدعي ما قاله الدكتور/ سعيد حول رد فعل الاتجاهات اليمينية على الأعداد المتزايدة للأقليات المسلمة، ولكن معلوم أن الأهمية ليست في العدد على إطلاقه وإنما في الحضور والفعالية.

وفي مقابل أرقام التوالد وتوجهات الأقليات المسلمة ونسبة تدينهم، ما هي الأرقام الموجودة عن نسبة التدين الأوروبيين؟ ونحن نعرف جميعًا الأرقام المنشورة عن ضعف نسبة المتدينين أو الذين يتخذون الدين مرجعية أساسية لهم، فضلاً عن خواء الكنائس، وهذا ما تصل إليه الدراسات الجادة في علم الاجتماع التي تتناول أوضاع الأديان في أوروبا، وتعقد المقارنة بين موقف المسلمين من الدين وموقف غيرهم.

وبالتالي، فإن ما طرحه الدكتور/ سعيد يمثِّل وجهين لعملة واحدة، فهناك تخوف من "أسلمة أوروبا" ويرجع ذلك إلى أن الاستشراق الأكاديمي الحميد لا يصل للكثير من الناس، في حين يظهر الاستشراق السلبي ويوظف ضد الإسلام، أما الوجه الثاني فهوالمتعلق بسلوك المسلمين، والذي ضرب له الدكتور/ سعيد أمثلة عديدة سواء من حيث مؤشرات عدم اندماجهم في بداية رمضان والأضحيات والجنسية، وهذا السلوك السلبي للمسلمين يعطي المبررات للمقولات اليمينية التي تحذر من مخاطر وجود المسلمين. ولكن يظل السؤال مطروح حول فعالية التيار الأوروبي التعددي، فيجب ألا نضع أيدينا على السلبيات على الجانبين فقط، حيث يظهر التيار الأوروبي التعددي ويتم التعبير عنه من خلال عدة كتب صدرت تتناول كيف يمثل الإسلام مكونا من مكونات الحضارة الغربية، في محاولة لإرساء فكر تعددي حقيقي بين الأوروبيين ومن بينهم المسلمين. وفي المقابل على الجانب الإسلامي، هناك فكر يتبدى في خطابات عدة اتجاهات إسلامية يتحدث عن الخصوصية الثقافية في ظل الانفتاح على أوطانهم الجديدة وفي ظل حقوق مكفولة للمواطنة دون استيعاب.

المناقشات

أ.د.نادية مصطفى:

يوجد سؤالان حول المشهد السويسري نفسه، وهما:

* "تحدثت المنصة عن أزمة المسلمين في فرنسا -وطبعًا في الدنمارك وغيرها- ولكن لم يتحدث أحد عن طبيعة الأزمة في سويسرا، فما أوجه الشبه والاختلاف؟

* "هل ارتكب السويسريون خطئًا قانونيًا أو سياسيًا أو إنسانيًا عندما استخدموا سلاح التصويتات الشعبية كحق دستوري أصيل؟"

أعتقد أن هذين السؤالين يتناولان جانبًا ربما لم يتطرق إليه الأساتذة المتحدثون بالتفصيل، على اعتبار أن التفاصيل، ونحن نعايش الأزمة جميعًا الآن منذ شهر نوفمبر الماضي، ربما تكون حاضرة في الأذهان، وأردنا أن نبني عليها.

أ.رانيا مسعود (مترجمة ومرشدة سياحية):

أود أن أطرح سؤالاً: هل الإسلام يمارَس بحرية على أرضه باعتبار أن الشرق هو موطن الإسلام؟ منذ حوالى الشهر طالعنا حادثة دخول شيخ الأزهر على فصل من فصول الفتيات حيث طلب من إحدى الفتيات أن تنتزع نقابها. ماذا ننتظر بعد أن يقوم أكبر رمز من رموز المجتمع الإسلامي يطلب من فتاة أن ترفع عنها نقابها؟

أيضًا أرى أن الأحداث الأخيرة التي هوجم فيها ارتداء النقاب في الجامعات المصرية تعد بمثابة أزمة، حيث أعتقد أن المرأة في مصر، في ظل الأزهر بالأساس وفي ظل العادات المصرية، كانت ترتدي النقاب كزي عرفي.

كما أود أن أرد على السؤال الذي طرحه الدكتور/ عمرو الشوبكي عن كوننا أوصياء على المسلمين، أرى أننا جميعًا نعتبر أنفسنا أوصياء على المسلمين، بالرغم من عدم ممارستنا الصحيحة والسليمة للإسلام هنا في مصر.

د. عايدة نصيف:

في البداية، أشكر المتحدثين على ثراء ما قدموه حول هذه القضية الشائكة، وسؤالي للدكتور/ عمرو الشوبكي: تحدثتم عن فقه الأقلية للموائمة مع المجتمع، حيث أن الأقليات

المسلمة لا تستطيع الانخراط بشكل كافٍ في المجتمعات الغربية مع الحفاظ على هويتها كما ذكرتم، وخاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر. ولذلك على المجتمعات العربية بما في ذلك من وسائل الإعلام والمثقفين والأزهر التعريف بصحيح الإسلام من خلال لغات مختلفة، وليس باللغة العربية فقط، وبهذا لا نبقى كما لو كنا نعيش جميعنا في بيت واحد وننظر فقط إلى بعضنا بعضًا، ولا نستطيع أن نطل على البيوت المجاورة.

كما علينا التعريف بأن الإسلام ليس دين عنف، كما يصوره الإعلام الغربي، ولكنه دين اجتماعي يدعو للسلام والتعايش، وينبغي التعريف بالتعايش الذي شهدته الحضارة الإسلامية على مر التاريخ بين المسلمين والمسيحيين، وبدور الحضارة الإسلامية في وجود مسيحيين لهم دور فعَّال ومؤثر على أراضٍ عربية، وإن كانت هناك بعض المواقف المتشددة، ولكنها لا تذكر إذا ما قورنت بهذا الإرث، وأقول هذا عن دراسة وعن خبرة معايَشة.

ولدي سؤال محدد: كيف نطبق هذه التوصية التي تفضلت سيادتك بالقول بها بصورة عملية وسريعة ومؤثرة، ونلغي مبادرة حظر بناء المآذن في سويسرا حتى لا يتطور الأمر إلى حظر بناء المساجد نفسها؟ وشكرًا.

د.عمروالشوبكي:

أشكر لكم تعليقاتكم، وفيما يتعلق بأحد الأسئلة التي وجهت إلي، والمتعلق بالدور الذي ينبغي أن تقوم به الشعوب الإسلامية، وأيضًا المفارقة ما بين ما ذكرته من تحذير من مخاطر انعزال المسلمين، وأن هذا الانعزال يتم في ظل إصرار الطرف الغربي على الحصار والعزلة، بمعنى أن الانعزال في جانب منه يعبر عن رد فعل.

فى الحقيقة، هناك توجهات وأفكار كثيرة حول وضع المسلمين في أوروبا، وهي جزءًا من النقاش الكبير الذي يدور حاليًا في فرنسا على سبيل المثال حول موضوع الهوية الفرنسية، وطرح سؤال "ماذا يعنى أن تكون فرنسيًّا؟" لذا فإن جانبًا من هذا النقاش يتعلق بوضع المسلمين ووضع الإسلام في مسألة الهوية، لكن أتصور أنه من المهم اعتبار أن هناك مهمة سياسية ودينية لهؤلاء المسلمين، وتتعلق المهمة السياسية بضرورة أن ينخرطوا في الشأن العام وأن يكونوا طرفًا مؤثرًا في الدفاع عن قضاياهم. وهناك العديد

من القضايا التي تم تعديل الأمور على أثرها في أوروبا وإعادة النظر فيها، وأعتقد أن الأستاذة/ داليا قد أشارت إلى هذا الأمر، فطوال الأربعين أو الخمسين عامًا الماضية، تغيرت قواعد قانونية، وفي رأيي فإن مستقبل هذه الأقليات المسلمة هو في المجتمعات التي ولدوا فيها وأعطتهم جنسياتها وتعطيهم مساحة من الحركة والتحرك.

أما بالنسبة لتساؤل هل نحن أوصياء على مسلمي الغرب أم لا، أنا في الحقيقة أتفق مع ما قاله الدكتور/ سعيد أن لدينا أزمة عامة في فى كل بلدان العالم العربي والإسلامي، وأن كثير من الفتاوى التي تصدر من المؤسسات الدينية الرسمية تعبر في كثير من الأحيان عن عدم معرفة بواقع هؤلاء المسلمين، وهي فتاوى وأفكار لـ"إبراء الذمة"؛ بمعنى أنها تظهر فقط كي نؤكد أننا موجودون ومتضامنون وليس لمواجهة الأزمات. وأذكر على سبيل المثال أثناء أزمة الحجاب في فرنسا، فإنه كان من بين الأفكار التى طرحها بعض الأشخاص هنا هي دعوة هؤلاء الفتيات للعودة إلى بلادهن العربية والإسلامية، بل واستقبالهم في مصر، وهي أمور غير واردة بالمرة حتى بالنسبة لهؤلاء الفتيات. وذلك بالرغم من أن الحل العملي الأنسب للتعامل مع هذا القانون هو أن تكون هناك فرصة لحملة تبرعات حقيقية لإنشاء مدارس إسلامية خاصة، لأن المدارس الخاصة مسموح فيها بارتداء الحجاب، بينما المدارس العامة فقط -المملوكة للدولة الفرنسية- هي التي ليس للفتاة الحق في ارتداء الحجاب بها. ومن الممكن أن يثار النقاش حول معنى "مدرسة إسلامية"، وتكون هناك بعض القيود، ولكن أرى أن هناك مساحة يعطيها الواقع الاجتماعي والسياسي في هذه البلدان للتفاعل النقدي، ويمكن لهؤلاء المسلمين أن يحققوا كثيرًا من المطالب المشروعة من هذا المنطلق.

وبالتالي، فإن طرحي لموضوع الوصاية يرتبط بما يجري قوله أحيانًا بأننا نمتلك الحقيقة المطلقة استنادًا إلى خبرتنا الحضارية والثقافية، أو أننا في كثير من الأحيان علينا أن نتكلم وهم ينبغي عليهم أن يستجيبوا لما نقول، ففي إطار هذه النقطة تحديدًا أقول أننا في حاجة إلى مراجعة لأن كثيرًا من الأفكار التي تأتي من هذه المجتمعات الأوروبية ومن رموز دينية إسلامية تعيش فيها تكون في الواقع جديرة بالتأمل والاهتمام.

أ.د.نادية مصطفى:

كما أشار الدكتور/ عمرو، فإنه على صعيد المسلمين في العالم الإسلامي والعربي، يتم تصدير مشاكلهم للمسلمين في أوروبا من خلال الفتاوى التي يقدمها الشيوخ المسلمون حول الحجاب والنقاب وغيرها، أو من خلال النماذج السلبية التي تقدمها النظم والحكومات العربية الاستبدادية.

توجد عدد من الأسئلة المكتوبة من المشاركين في القاعة من بينها:

* "هل يمكن أن نجد وسيلة لمواجهة تلك الأزمات ندعمها نحن ويُفعّلها مسلمو أوروبا؟"

* "هل هناك علاقة ما بين ضعف مستوى المهاجرين المسلمين (عمال وفلاحين) وبين أوضاع المسلمين ككل في الغرب؟"

السفير/ نبيل بدر (مساعد وزير الخارجية للشئون الثقافية الأسبق):

في الواقع، ينبغي أن أبدأ بالقول بأنني قد استمتعت كثيرًا سواء بكلام المتحدثين أو بكلام الدكتور/ نادية الذي ربط ما بين الأمور وحللها. أقترح تناول المنهاج العام الذى يقترب من الموضوع في عمومياته وعناوينه الرئيسية، وفي تقديري، فإن هذه العناوين الرئيسية تتمثل في أمرين هما:

- قضايا الهجرة إلى أوروبا.
- قضية الإسلام في أوروبا.

وإذا ما حاولنا تأصيل هذين الأمرين معًا، فإننا نجد أن قضية الهجرة من حيث أبعادها الديموغرافية والتغيير السكاني الذي يحدثه وجود المسلمين هناك، كل هذه الأمور تكمن قيمتها -فضلاً عن بحث قضية الإسلام وما يثيره التواجد الإسلامي في الغرب -في أنه هو المؤشر على توقع استمرارية الموضوع الذي تحدثنا فيه اليوم، والذي في تقديري لا ينبغي أن يصرفنا عنه كثير الخبرات والممارسات التي استدعاها المتحدثون في إطار مقارن، وإن كانت قد اقتصرت بالدرجة الأولى على فرنسا من ناحية، وعلى العرض الذي قدمته الأستاذة/ داليا عن السياق الذي حدثت فيه تلك الأزمات.

بعد هذا الإطار العام يأتي الإطار الأكثر خصوصية، وهو تحديد وضع المسلمين في كل دولة أوروبية -إن أمكن- لأن هناك ثمة فروق ما بين الاقتراب مثلاً من قضايا الأقليات المسلمة في فرنسا تختلف عن أوضاعهم في بريطانيا؛ ففى بريطانيا هم أقلية إثنية من وجهة نظر الحكومة البريطانية، ويمكنهم الحصول على درجة معينة من المساعدات، في ظل وجود درجة من الانفتاح في النمط الإنجليزي الذي يسمح على الأقل نظريًا ببحث الاستفادة من بعض التشريعات الإسلامية على سبيل المثال.

على الجانب الآخر، نجد في ألمانيا أن القضية هناك تتخذ أبعادًا أخرى. وفي السويد استمعت ذات مرة من وزيرة الهجرة السويدية تقول إنهم يرحبون بالمسلمين "كظاهرة ثقافية" بمعنى أنهم مرحبًا بهم كثقافة أو كحضارة. وهنا يثار الجانب الذي يتعلق بالبعد العقدي والبعد الثقافي في داخل هذا المنظور، فإننا إذا ما حاولنا تأصيل هذه الأمور، نصل إلى ما تردد من تساؤل هل العداء موجه للمسلمين أم للإسلام؟ في تقديري، ومن واقع دراسات موجودة في بريطانيا، هناك جانب كبير من هذا العداء يتعلق بسوء الفهم، والذي يؤدي إلى سوء إدراك الإسلام نفسه، وظهرت العديد من الدراسات الميدانية التي تطرح أسئلة معينة مثل: هل المسلمون منعزلون أم لا؟ وهل هم مستعدون للتعاون مع الغير أم لا؟ إلخ.

آخر نقطة أود طرحها هي الاقتراح بأن تكون دراسة وضع الأقليات المسلمة في كل دولة على حدة، وأن نفرق ما بين العام و الخاص، ونصل بالتالي إلى تأصيل ربما أكثر شمولاً وإلى حلول فعالة. وشكرًا.

أ.د. فريدة جادالحق (أستاذ اللغة الفرنسية بكلية الآداب – جامعة القاهرة):

بما أنني أتابع نفس الموضوع من زاوية تخصصي وعملي في تحليل الخطاب، كنت أود سؤال المنصة وتحديدًا الأستاذة/ داليا يوسف حيث قامت بسرد الخريطة الخاصة بالأزمات المتتالية، فأنا ألاحظ أنه عندما يدور الجدل في بداية أي من تلك الأزمات، فإنها تنشأ دائمًا باعتبارها حدثًا محدودًا جدًا -على مستوى الأرقام- ولكن سرعان ما تتضخم ويصبح الجدل حول الإسلام ذاته. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بأزمة الحجاب، عدد الفتيات اللاتي حدثت معهن بالفعل مشكلة في المدارس كان أربع محجبات فقط، وأيضًا على صعيد الأزمة في سويسرا كانت المشكلة متعلقة بأربع مآذن في سويسرا. لذا فإننا

نجد في الواقع أن الأزمة تبدأ من هذه النقطة الصغيرة، ثم دائمًا ما يتحول الجدل إلى تساؤلات حول الإسلام، وهل هو ملائم لحرية التعبير والديمقراطية وما إلى ذلك. وكنت أود الوصول إلى تفسير لهذا الأمر، فكنت قد تابعت جدل المشهد السويسري الأخير، والذي قد وصلوا في سياقه إلى طرح التساؤل: هل المواطن السويسري المسلم من أصول عربية فعلاً يحترم المواطنة؟ وهل له حقوق المواطن السويسري الأصلي؟

أطرح نقطة أخرى هي أننا دائمًا عقب كل أزمة نلقي بالتبعة على أنفسنا، وقد ذكر الدكتور/ سعيد اللاوندى هذه النقطة بأننا مقصرون كعرب وكمسلمين، وبأننا نعطي السوط للطرف الآخر كي يضربنا، لكن أرى أن هذا أيضًا يعد تبسيطًا للأزمة، لأننا نتحدث عن أزمة تبدأ من الجانب الآخر ثم نصل إلى درجة القول بأننا مقصرون. وفي حالة افترضنا فعلاً أننا مقصرون، ما الذي ينبغي أن نفعله أو ما هي الاقتراحات المقدمة؟ وشكرًا.

أ.د.نادية مصطفى:

شكرًا للدكتورة/ فريدة. وتشير الأستاذة/ إقبال الأسيوطى من جمعية التسلح الخلقي وإحدى ضيوف المركز إلى أنه قد ورد خبر في جريدة الأهرام بتاريخ اليوم عن تأسيس مجلس سويسري للدفاع عن الإسلام، أي أن هناك تحركات من جانب سويسريين من الداخل، وهذه من المؤشرات الإيجابية التي يجب أن نضع أيدينا عليها بقدر ما نضع أيدينا على أمور أخرى سلبية تأتي من قبل الأوروبيين سواء سويسريين أو غيرهم.

أ.إقبال الأسيوطى:

لقد قضيت ٢٣ سنة في كندا، وبرغم أنها ليست تابعة لخبرة أوروبا لكنها جزء من الخبرة الغربية بوجهٍ عام، وأرى أن المسلمين في كندا، وكما كان الشيخ شاهين -رحمه الله- يشير إلى الشكوى الدائمة من أنهم يستعملون المسجد "كمنصة سياسية"، فيقوم المسلمون في كل أسبوع بعد صلاة الجمعة بتوزيع منشورات، كل منهم يتحدث عن المشاكل الخاصة ببلده، ولا يسعون للاندماج. وهو الأمر الذي أصبح هامًا لأننا نريد أن نقدم الإسلام في صورته الصحيحة، فينبغي أن يكون هناك شيئًا جذريًا يتم القيام به في هذا الصدد.

الأمر الآخر هو أنهم في الواقع يتعرضون للعرب عمومًا، فأنا مسيحية وابنتي مسيحية وأرى أنها بسبب كونها عربية توجد هناك عدة جوانب للتمييز ضدها، فنحن كمسيحيون نعاني من نفس المشكلات، فالغربيون لم يعد في بالهم المسيحية أو الإسلام لأنهم ليسوا متدينين بالأساس.

أ. مصطفى هاشم (صحفي بجريدة الشروق):

أولاً، تحدث الأستاذ/ حسام وكذلك الدكتور/ سعيد عن قضية هامة جدًا وهي الانتماء عند المهاجرين المسلمين، فهم يسمعون كلامًا كثيرًا حول ضرورة جعل الإسلام هو الوطن الأساسي والانتماء الأول يجب أن يكون إليه ثم يأتي في المقام الثاني الانتماء للمكان الذي يعيشون فيه. فتلك الأمور تقال وكثير من المسلمين في الغرب يأخذون بها.

ثانيًا، ظاهرة عمرو خالد مثلاً في بريطانيا، هل تقديمه لـ"الإسلام المعتدل" في لندن كان له تأثير هناك؟ وهل من الممكن أن تكون هناك ظواهر أخرى مماثلة؟

ثالثًا، الإخوان هنا مثلاً في مصر، أو في أي دولة، يبدأون العمل على صعيد تكوين جبهة شعبية من مدخل الأعمال الخيرية، فهل يمكن أن يقوم رجال الأعمال المسلمين بضخ الأموال إلى أوروبا للقيام بأنشطة خيرية تفيد المسلمين وتُعطى عائداتها حتى للفقراء الموجودين في هذه الدول؟ هل يمكن أن ينتشر الإسلام في أوروبا بهذه الطريقة مثلاً؟

أ.د.نادية مصطفى:

نشكر جميع من قدموا أسئلتهم ومداخلاتهم، وسأعطي الكلمة للأستاذة/ داليا يوسف، وأتمنى أن نركز أكثر على ما يتصل بالمشهد السويسري، وأيضًا لابد أن أكرر أن هذا ليس خروجًا عن النص وليس خروجًا على المتوافق عليه، فالمشهد السويسري لا يزال حيًّا، وحتى لا تستغرقنا التفاصيل والحكايات نريد أن نسكِّن الحدث أولاً في خريطته الأوسع السابقة عليه والتالية له، وهذا هونمط من أنماط تحليلنا دائمًا في المركز حتى نصل إلى رؤية كاملة دون أن نغرق في جزئيات دون الكليات. وبالفعل هناك أمور تحتاج إلى التوضيح وسأعطى المتحدثين فرصة للقيام بذلك.

أ.داليا يوسف:

وُجِّه إلي سؤال واحد وهو سؤال الدكتورة/ فريدة حول فكرة البدايات المتواضعة رقميًا، وسوف أتخذ من هذا السؤال مدخلاً لموضوع أزمة سويسرا.

أعتقد أن الأزمات دائمًا ما تكون بداياتها متواضعة رقميًا، إلا أنها تتكون في سياقات مأزومة، مثلما أشرنا من قبل، فعلى سبيل المثال في حالة الحجاب في فرنسا، أغلب الظن أن تلك الأزمة نشأت في سياق الاختلاف حول رؤية جسد المرأة، وفي حالة الاختلاف حول بناء المآذن في سويسرا، سنجد تفاصيلاً كثيرة متعلقة بالاستغلال السياسي، كما سبقت الإشارة. وعلى ضوء تلك الأمور، فأنا أميل بعض الشئ إلى أن نأخذ بنصيحة سعادة السفير وندرس كل حالة منهم على حدة، لأنه غالبًا ما يكون لكل حالة سياقات بعينها، ومن ثم يمكننا بعد ذلك الوصول إلى رؤية أكثر اتساعًا.

فيما يتعلق بالمشهد السويسري والذي علق أحد الحضور عليه بطرح سؤال حول ما إذا كان هذا خطأ إنساني أو دستوري أو غير ذلك. وكما سبقت الإشارة، فإن النظام السياسي السويسري وشكل الديمقراطية في سويسرا يتيح إمكانية تقديم البعض لمشروعات قوانين والقيام بإجراء التصويت عليها ثم الدفع بها كي تصبح قانونًا. وبالتالي فهذه مبادرة مفتوحة وأداة من الممكن أن يستخدمها أي طرف، وهذا ما قامت به الأطراف اليمينية السويسرية حيث استغلت تلك الأداة، وصاحب ذلك حملة دعائية لها مواصفات خاصة. فعلى سبيل المثال أذكر أن "باتريك هاى" كان قد قال إنه على صعيد الحملة الفرنسية، يتم تقديم الإسلام باعتباره خطرًا على العلمانية الفرنسية وعلى النموذج العلماني. وفي الحالة السويسرية، فقد تم الاقتراب من فكرة الإسلام باعتباره دينًا شموليًا وفاشيًا، بحكم كون هذا الاتهام هو الأقرب إلى الضائقة السويسرية، بمعنى القابلية السويسرية لاعتبار الفاشية والشمولية هي العدو الحقيقي، بينما وعلى صعيد الأدبيات القائمة، يمكن أن نقرأ وجود المسيحية باعتبارها دينًا يقبل العلمنة - وهذا يتم تقديمه على المستوى النظري- أو تقديم التراث المسيحي-اليهودي (Judo-Christian Heritage) على أنه دمج للتراثين المسيحي واليهودي في إطار واحد، فيظل الإسلام هو الاستثناء الذي يستعصي على فكرة الدمج.

فمن الناحية النظرية، على صعيد الحالة السويسرية، فثمة أدبيات كان يتم الترويج لها وبعد ذلك جرى استخدامها في الإطار الإعلامي الذي يساعد على اختزال الأمور، فقد تم استغلال العديد من الرموز السلبية في حملات الدعاية. فنلاحظ على صعيد الملصقات التي صاحبت هذه الحملة أنه تم إبراز شكل المرأة المنتقبة ومن خلفها المئذنة على هيئة صاروخ، وذلك في إطار استخدام للألوان شبيه بالإشارات الخاصة بالنازية والفاشية. ويقول البعض أن "المتطرفين الإسلاميين" عندما يقتلون شخصًا ويصورونه، كما يحدث في العراق على سبيل المثال، فإن ذلك يجعل بينهم وبين الأحزاب اليسارية المتطرفة التي كانت موجودة خلال فترة الأربعينيات في أوروبا تشابه أو أسلوب واحد. وكل هذا يوضح كيف تنسحب هذه الخبرة التاريخية على تجربة المسلمين أو تتم محاولات تعميمها وإسقاطها على وضع المسلمين في سويسرا.

أود أن أشير أيضًا إلى نقطة أخرى أراها مهمة، وسبق أن أشارت إليها الدكتورة/ نادية في إطار الحديث حول مسألة المعمار؛ فالبعد المعماري في حالة المساجد في أوروبا كان مسارًا كبيرًا للنقاش سواء بالتزامن مع أزمة بناء المآذن في سويسرا أو قبل ذلك، في محاولة لمعرفة كيف يمكن أن تكون المساجد جزءًا من البيئة الجمالية والمعمارية الأوروبية ولا تكون مطروحة كاستثناء. وعلى خلفية هذا الحديث، أتذكر أننا تابعنا في موقع "إسلام أون لاين" قبل ذلك معرضًا فنيًا عن خبرة العمارة الكاثوليكية في هولندا، وكيف أنها كانت تعاني نوعًا من التهميش في مقابل العمارة البروتستانتية السائدة. وكان لا يُسمح للعمارة الكاثوليكية بالبناء بشكل معين، ولكن بدأ يحدث تقارب بين النمطين المعماريين حتى وصلا إلى درجة من درجات الدمج. وهم في الحقيقة كانوا قد أقاموا هذا المعرض، وكأنهم يستدعوا انتباه المسلمين بأن هناك سوابق حضارية وتاريخية متعلقة حتى بالجانب المعماري وأنه يمكن للمسلمين أن يمروا بنفس هذه المراحل.

أ. حسام تمام:

كان من المفترض بالفعل أن تكون هناك خلفية معلومات عن أزمة سويسرا، ولكن كما قالت أستاذتنا الدكتورة/ نادية مصطفى كان المطلوب وضع الأزمة في سياق أو إطار للفهم والتحليل، ثم العودة للمعلومات لفهم أبعادها كاملةً. لكن إذا أجبنا عن موضوع الأزمة من خلال شئ من التفصيل، فبرأيي إن موضوع أزمة حظر بناء المآذن في سويسرا لا

يجب أن يُقرأ منفصلاً، فهو جزء من أزمة تتعلق بالعلاقة بين الإسلام والغرب، وربما كانت سويسرا هي الحلقة الأضعف نظرًا إلى الوضع الخاص بنظامها السياسي، فسويسرا تنتمي إلى نمط الديمقراطية المباشرة الذي يسمح لفاعلين من خارج الأحزاب السياسية والبرلمان والمؤسسات السياسية بالتقدم بمبادرات لطرح قضايا سياسية وأسئلة قد لا يطرحها الفاعل الحزبي، وهذا مهم لتجديد الحياة السياسية وعدم احتكار حزب أو حزبين لها واحتكار وتحديد شكل النقاش في البلاد.

لذلك كان من طَرَح المبادرة هو حزب صغير اسمه "حزب الشعب المسيحي"، وهو حزب ضعيف طرح المبادرة في إطار سعيه للبحث عن آلية يعيد بها التموضع سياسيًّا وإيجاد مساحة له في الحياة السياسية السويسرية. فالتقط هذه القضية التي كانت تمثل تغيرًا في المزاج والتكوين السويسري تجاه قضايا دينية، وهو مجتمع يتسم بالتسامح إلى حد كبير مع مسألة الدين، وحتى داخل الحزب نفسه كان هناك خلاف حول هذا الأمر؛ فقطاع رجال الأعمال في الحزب كان رافضًا لهذه المبادرة لأنه كان يرى أنها ستجر المقاطعات الاقتصادية وستحدث أزمة اقتصادية. لكن فيما يبدو فإن الأزمة كانت مثل كرة الثلج كان يمكن التحكم في بدايتها لكن لا يمكننا التحكم في كيفية انتهائها.

لذلك ظهرت كل النقاشات بين القوى أو التيارات والأصوات التي كانت داعمة لمنع بناء المآذن، ونجد تنوعًا في إطارها يجب أن يؤخذ في الحسبان، حتى لا نقع في فخ التبسيط والقول بأنها كانت فقط حملة ضد الإسلام وكراهية له، فهناك من بين هذه القوى مثلاً مسيحيين متعصبين منزعجين من وجود الإسلام في أوروبا، ولكن هناك أيضًا تيار علماني مشكلته مع المآذن والإسلام هي نفس مشكلته مع المسيحية، فهذا التيار لديه إشكالية مع فكرة التدين في حد ذاتها. لذلك سنجد أن مجلس الكنائس وكل المؤسسات الكنسية، وغالبية القوى والمؤسسات السياسية في سويسرا كانت مع هذه المبادرة. ولكن نجد أيضًا التيار الشعبي الخائف من الهجرة، حيث استمر نمو المسلمين من ١٦٠٠٠ مسلمًا عام ١٩٧٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ مسلمًا بعد مرور أربعين عامًا، وهذا بطبيعته يثير القلق حول فرص العمل، وباعتبار أن غالبية المهاجرين من المسلمين، توجَه المشكل أو العداء تجاه الإسلام تباعًا.

وهناك نقطة هامة تتعلق بما طرحه أحد المشاركين من أن العداء على الإسلام قد لا ينعكس على أوضاع المسلمين، وأقصد بهذا أن النقاش يُوجَّه لنقد الإسلام سواء باعتباره يمثل بالنسبة لهم أيديولوجية شمولية لأن لديهم مشكلات في إدراكه. فسنجد مثلاً الكثير من الأسئلة حول موضوعات المرأة والميراث والمواطنة، ولكن ما يعادل ٩٠% من تلك الأسئلة لا علاقة له بالمجتمع السويسري.

وقبل التصويت على حظر بناء المآذن في سويسرا بأيام قلائل، كانت هناك عملية "نضال مالك" الطبيب الأردني في الجيش الأمريكي، وكنت هناك في ذلك الوقت ورأيت كيف أن هذه العملية أثرت كثيرًا على اتجاهات النقاش والتصويت. وكذلك بالنسبة لموضوع القذافي، كما سبق وأن أشرت، إلى جانب موضوعات متعلقة بالدور السلبي لوسائل الإعلام التي تركز على نماذج طالبان ونماذج اغتيال مسيحيين في نجع حمادى وغيرها. ولكن كل هذا لم ينعكس على مطالب تمس حقوق المسلمين المباشرة كالعمل والحقوق السياسية وغيرها. ويضاف إلى ذلك أن منع بناء المآذن يعتبرونه محاولة للتمييز ما بين الديني والثقافي؛ فالمآذن ليست مطلبًا دينيًّا، وليس في الفقه ما يشير إلى ضرورة وجود مئذنة للمسجد، ولكن المآذن يُنظر لها باعتبارها جزءًا من ثقافة معينة، وقد استدعوا أثناء الأزمة خطاب رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" الذي قال فيه: "المآذن حرابنا والقباب خوذاتنا". ومن ثم، جرت محاولة للتمييز ما بين الثقافي والديني باعتبار أنهم لا يمنعون المسلمين من ممارسة حقوقهم الدينية، ولكن يعيدون تعريفها، وهنا تكمن المفارقة المتمثلة في قيام مجموعة من السياسيين، الذين هم بالأساس علمانيون أو مسيحيون، بتحديد ما هو ديني وغير ديني للمسلمين، وهذا الأمر كان محل نقد.

وإذا ما قرأنا مثلاً هاجس النمو السكاني، وأنا أختلف مع أستاذنا الدكتور/ سعيد اللاوندى، حيث في رأيي هناك مبالغة فيما يتعلق بفكرة النمو الإسلامي، حيث أن النمو الديموغرافي للمسلمين في أوروبا مرتبط بأمرين؛ الأمر الأول الهجرة، باعتبار أن معظم الوافدين من المسلمين، والأمر الثاني أن هؤلاء المهاجرين من شريحة الشباب في المجمل، وهذا يعنى أن النمو السكاني يكون سريعًا. وأذكر أن هناك كتاب كان يتحدث عن أن معدلات النمو السكاني تقريبًا واحدة، وتجري عليها التغيرات بمرور الزمن وديناميات التحديث في المجتمعات المسلمة نفسها حيث تنطبق عليها معدلات النمو التي تتأثر بذلك

كغيرها. فتشير الإحصاءات إلى أن معدل الإنجاب قد انخفض في المملكة العربية السعودية من ٨% إلى ٣%، وفي إيران أثناء الثورة الإيرانية، كان فيها أعلى نسبة انخفاض في معدلات الإنجاب، بمعنى أنه كلما تم تحديث المجتمع، كلما كان من الطبيعي أن يرتفع سن الزواج وتزيد معدلات الطلاق، وبالتالي تنخفض معدلات الإنجاب. لذلك فإن هذا الطرح لا يستند إلى مؤشرات دقيقة، ولكن مؤشرات مرتبطة بأمور أخرى.

توجد نكتة ظريفة، ولكنها مهمة جدًا في تفسير الوضع، وهي أن موجّه دخل فصلاً دراسيًّا في فرنسا، فسأل أحد الطلاب ما اسمك؟ فأجابه: أنا محمد، مسلم فرنسي من أصول مغربية، وسأل آخر فأجابه أنا أمادو، فرنسي من أصول سنغالية، وسأل آخر فقال له فرنسي من أصول يوغوسلافية، حتى تبقى طالب فسأله الموجه وأجابه: أنا جورج، فرنسي وليس لي أصل! نلحظ هنا أن الطالب الأخير قد بدا وكأنه أقلية، ولكن هذا الأمر مرتبط أكثر بموجات الهجرة وبنوعية المهاجرين الذين أحدثوا تغييرًا، لكن هذا لا يعني أن المسلمين في سويسرا لديهم رغبة في أن يتوسعوا ويزداد عددهم، ويسيطروا على مقاطعات بعينها. يجب النظر إلى المسلمين في إطار جزء من المشهد وعلى اعتبار أنهم ليسوا استثناءً في الحالة السياسية والاجتماعية في أوروبا، ويجري عليهم ما يجري على الآخرين.

<u>أ.د. سعيد اللاوندى:</u>

في الحقيقة، تستهويني فكرة أن آخذ الموقف الآخر أي "الدفاع عن الشيطان Devil's advocate" لأنه يبدو أننا نستسهل دائمًا إلقاء التهمة على الغرب بأنه لا يريد فهمنا ويرى أننا شياطين وما إلى ذلك. لماذا لا نبحث في أنفسنا أولاً؟!

على سبيل المثال، فيما يتعلق بـ"ساركوزى" وموقفه من النقاب، ألا تتذكرون معي أنه عندما كان وزيرًا للداخلية حصل على فتوى من الأزهر الشريف، تم بمقتضاها شرعنة ما يقوم به سواء ضد الحجاب أو النقاب؟ وأشارت إحدى المتحدثات إلى موقف شيخ الأزهر من الطالبة المنتقبة، وأنا أستاذ جامعي، ورأيت كيف أنهم منعوا الطالبات المنتقبات من الدخول إلى قاعة الامتحانات. إذًا، موقف "ساركوزى" ليس غريبًا مقارنةً ببعض المواقف التي نراها هنا، بل إن صحيفة "لوباريزيان" الفرنسية أشارت إلى أن هذا الموقف الذي يأخذه البرلمان سبق أن أخذته مصر، وهي معروفة بالأزهر الذي أُسس منذ أكثر من

ألف سنة. ولست أدري كيف بوسعنا العيش في ظل عملية فصام أو انفصام؛ نفصل أنفسنا عما يحدث مع أننا قدمنا هذه المبررات لهم، ثم نمسك سوطًا ونتهم الغرب بأنه يكرهنا!

الأمر الآخر، هناك أزمة سواء أكانت تتعلق بالإسلام أو بالمسلمين -وقد شرحتها باستفاضة- وأحد العناصر التي تؤدي إلى زيادة تأزيم هذا الموقف هو أنه لم يعد معنى الاستشراق الحقيقي موجودًا اليوم. لقد كنت أعرف المستشرق "جاك بيرك"، وكان يقول لي "الإفطار الخاص بي في كل صباح هو أربع ساعات من قراءة الشعر الجاهلي" ونحن أبناء لغة الضاد لا أعتقد أن بوسعنا أن نقرأ الشعر الجاهلي لمدة ربع ساعة! كما كان يحفظ القرآن مثنى وثلاث ورباع، وزوجته أيضًا من كثرة ما عاونته فيما يكتب. ولكن المستشرقون الجدد اليوم هم مجرد مجموعة من الصحفيين الذين أتيحت لهم الفرصة أن يذهبوا إلى مصر أو دمشق أو اليمن، ويخالطوا أهلها ثم يخرجوا بكتابات على المقاهى في حى الحسين وإلى آخره. وأبرز مثال على ذلك المدعو "جيل كيبيل" الذي أصبح يمثل المرجعية، وهو أحد الكتاب الصحفيين في جريدة "لوموند" وأصبح مراسلاً هنا، وهو يضيف إلى المفهوم المغلوط عن الدين الإسلامي من حيث ربطه دين الإسلام بالإرهاب لأن واحدًا من الكتب التي أصدرها عندما كان مراسلاً لصحيفة "لوموند" الشهيرة لمدة عامين، كانت حول "الجماعات الباطنية في الإسلام" بمعنى أنه ظل طيلة الوقت يبحث في باطن الأشياء.

النقطة الأخرى، أريد أن أتساءل عن دور الدول العربية والإسلامية أو منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ماذا فعلوا تجاه كل هذا الضجيج الذي يحدث ما بين وقت وآخر؟ لم يفعلوا شيئًا على الإطلاق. لماذا لا نقتدي باليهود أو "أولاد العم"؟! لقد نجح اليهود في استصدار قانون معاداة السامية، فلماذا لم تطرح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعددهم ٥٧ دولة، قانون معاداة الإسلام والأديان السماوية؟ لم نسمع شيئًا حول هذا الأمر حتى هذه اللحظة! نحن نصب جم غضبنا على الغرب الذي يكرهنا وعلى إرث الحروب الصليبية، وأنا لا أنكر هذه الأمور فهي موجودة بالفعل، ولكني أتساءل ماذا فعلنا غير الشكوى والبكاء؟

أما بالنسبة لقضية المآذن في سويسرا، أنا من قرية من قرى محافظة الدقهلية، ويوجد عندنا مسجدان بغير مئذنة، ولم يبد أحد استياء من هذا الأمر! وقد عشت في

باريس ورأيت كيف أن شخصًا من الممكن أن يكون شخص عنده "جراج" ثم يقرر فجأة تحويله إلى مسجد، فظاهرة "المساجد الجراچات" موجودة، وبرغم أن صاحب هذا الجراج أخذ تصريحًا لإنشاء جمعية شرعية أو دينية فإنه يطالب ببناء مئذنة فوق هذا الجراج! وعلى مستوى الصحافة أيضًا، نجد بعض الصحف تذكر وتسلط الضوء على أن المسلمين في مرسيليا يصلون في الشارع لعدم وجود مكان للصلاة، وتحضر صورة وتوضع في صحيفة للتدليل على عدم توافر أماكن للصلاة للمسلمين، وذلك في حين أننا في مصر عندما نذهب إلى صلاة الجمعة أحيانًا لا نجد مكانًا للصلاة أيضًا، فلماذا يعد هذا الوضع طبيعيًّا هنا بينما ننتقد حدوثه هناك؟

وبالنسبة للمسلمين في سويسرا، أتساءل حول دور الأربعمائة ألف مسلم الذين يعيشون هناك. يجب أن يقوم هؤلاء المسلمون بالمبادرة قبل صدور مثل هذه القرارات، ولا يقتصروا على اتخاذ رد الفعل بعد صدور القرار، أين دور الجمعيات والتكتلات وغيرها من الروابط المؤسسية الإسلامية؟ ماذا فعلت لكي تحول دون حصول هذا الأمر؟ لقد أشار الأستاذ/ حسام إلى أن الحزب الذي اقترح الاستفتاء هو حزب صغير جدًا، وكان الهدف أن يتموضع في الخريطة السياسية، فأين كان دور المسلمين تجاه ما حدث؟ أنا لا أرى أننا نقوم بعمل أي شيء خلاف الشكوى والقول بأن الغرب يكرهنا وأننا أيضًا نكرههم، وفي الواقع لا يعرفنا الغرب بشكل صحيح ولا نحن نعرفه كذلك. وكما أشارت الأستاذة الدكتورة/ نادية مصطفى إلى أهمية الحوار، أتساءل أين هو الحوار؟ فالحوار قاصر على مونولوج أي حوار ذاتي بيننا وبين أنفسنا، لكن هل قام أحدنا بالكتابة في الصحف الدنماركية؟ هل كتبنا في صحيفة "لوموند" الفرنسية؟ هل قمنا بإنشاء قناة فضائية تتحدث بلغات العالم؟ لم يتخذ أحد مثل هذه الخطوات البناءة وإنما اكتفينا جميعًا بالتقوقع على الذات.

إننا لو استعدنا دور الإمام محمد عبده الذي رحل عن دنيانا منذ سنة ١٩٠٥ سنجد أن فتواه كانت تصل إلى ترانسفال وجزر القمر، وتصل إلى مناطق كثيرة جدًا. فأين دورنا اليوم؟ لقد تم تسييس الأزهر بشكل أو بآخر، وهذا ما يجب علينا القيام بإصلاحه.

أ.داليا يوسف:

سأتحدث في إطار ملاحظات سريعة، وانطلاقًا مما ذكره الدكتور/ سعيد حول "ساركوزى" ومجيئه لشيخ الأزهر، كان ذلك في الحقيقة من النقاط التي توقفنا عندها في تغطية أزمة الحجاب. فالنموذج العلماني الغربي بشكل عام، والنموذج الفرنسي تحديدًا، يذهب إلى التفكير بأن هناك سلطة دينية مركزية يمكن الرجوع إليها للسماح بأمر معين، مثل الكنيسة والبابا، بينما نحن نعلم جيدًا أن هذه الهيراركية لا وجود لها في الإسلام، وأن هناك تعددية في الآراء الفقهية. وبالتالي، فكما أصدر شيخ الأزهر رؤيته الفقهية حول ذلك الشأن، كانت هناك رؤى فقهية مختلفة.

وهذا الأمر يستدعي القول بأن دعوة النقد الذاتي التي وجهها لنا الدكتور/ سعيد في محلها، لأن مهمتنا هي أن نبدأ في تقديم خصوصيتنا الثقافية، وهذه الخصوصية تحتاج إلى أن توضع في الاعتبار وتُحترم سواء في أوضاع الأقليات المسلمة نفسها، أو في الدول ذات الأغلبية المسلمة. وبالنسبة لما طرحته الأستاذة/ رانيا حول مسألة الحريات الدينية في مصر مثل منع ظهور المحجبات على قنوات رسمية تليفزيونية على سبيل المثال، أعتقد أنها مسألة مهمة، وربما تمثِّل نموذجًا واضحًا لإمكانية أن يكون اقترابنا من قضايا الأقليات المسلمة في أوروبا مدخلاً للنقد الذاتي، حيث أن علاقتنا بالدين والعلمانية غير محسومة أيضًا. وفي المجال العام تحديدًا في الحالة المصرية -والأستاذ/ حسام يستطيع أن يتحدث بالتفصيل في هذه النقطة- نجد انتشار مظاهر "التدين المنقوص" و"التدين الشكلي" من ناحية، والحديث عن رؤى النظم السياسية الرسمية واستغلالها للدين أحيانًا أو انحيازها لقيم علمانية في أحيان أخرى، دون أن يفهم المرء الأسباب وراء ذلك. وعلى ضوء هذه الأمور، أرى أن العناوين التي طرحناها اليوم إذا ما قررنا أن نتناولها في السياق المصري أو العربي أو في الدول ذات الأغلبية المسلمة، سنجد فيه الكثير من التداخلات.

كان هناك أيضًا تساؤل حول المذيعات المحجبات في قناة البى بى سى العربية، وأرى أن المسألة ليست هجومًا دائمًا على الأقليات المسلمة في الحالة البريطانية، فالنموذج البريطاني قائم على فكرة التعددية، حتى في مطار هيثرو تجد الشخص السيخي بـ"التيربون"، وتجد المسلمة ترتدي الحجاب، ونلاحظ أيضًا أنهم يراعون وضع رموز

معينة لاختلاف ترجمتها في الثقافات المختلفة، مثل حدوة الحصان تكون في إطار ثقافة ما مبعثًا على التشاؤم، وفي إطار ثقافة أخرى مبعثًا على التفاؤل. لكن ربما يكون المأزق البريطاني على وجه التحديد -خلاف تفاصيل كثيرة متعلقة بالأقليات المسلمة هناك- يرتبط بالأساس بالسياسة الخارجية، فعلى سبيل المثال، الشباب الذين قاموا بأحداث تفجيرات لندن، قالوا بأنهم قاموا بذلك على خلفية الحرب على العراق بشكل قاطع. وهذا بالرغم من كونهم مندمجين على المستوى الشخصي في المجتمع البريطاني، وبعض البريطانيين شهدوا لهم بأنهم كانوا يتركون معهم مفاتيح منازلهم دون أن تساورهم مخاوف حول ذلك، إذن فقد كانوا منضبطين أخلاقيًا. وكانت دائمًا ما تعقد المقارنات ما بين النموذج البريطاني الذي تعد سياساته أعنف تجاه العالم الإسلامي على صعيد السياسة الخارجية بينما داخليًا نجد أوضاع المسلمين فيه أوفق، وبين النموذج الفرنسي الذي كان في حالة الحرب على العراق على سبيل المثال لديه موقف قريب من العرب إلى حد كبير، بينما يعاني المسلمون داخليًا من سياسات متشددة تجاههم. ولذا ينبغي علينا قراءة كل نموذج بسياقاته وبتفاصيله المتداخلة.

فيما يتعلق بمسألة المهاجرين وضعف مستواهم، لقد اتخذت مسألة الهجرة أيضًا أكثر من بعد؛ فهناك بعد أمني، وبعد ثقافي ظهر مؤخرًا، حيث بدأت تظهر لدى الغربيين الحاجة إلى القيام بنوع من الدمج الاستباقي. فعلى سبيل المثال، أصبحت الاختبارات الخاصة بالمهاجرين إلى ألمانيا تشمل طرح أسئلة على شاكلة: هل تسمح لابنتك أن تتأخر خارج البيت أم لا؟ هل تسمح لابنتك أن تشترك في دروس السباحة؟ كما أنهم في هولندا يعرضون للمهاجرين بعض أفلام الفيديو التي تتضمن إشارة إلى الحرية الجنسية الموجودة هناك. لذا نرى هنا كم من الإجراءات التي يتداخل فيها السياسي والثقافي بشكل كبير للقيام بدمج استباقي للمهاجرين.

ونقطة أخرى متعلقة بمسألة الهجرة تحدث عنها الرئيس "ساركوزى" هي الهجرة الإنتقائية، والتي ترتكز حول محاولة إيقاف هجرة العمالة غير المؤهلة والرخيصة في مقابل السماح بالهجرة التي بها إنتقائية (selectivity) للأفراد الماهرين والمهنيين. وهذا في الحقيقة ما جعل "سيجولين رويال"، منافسة الرئيس "ساركوزى" في الانتخابات الرئاسية، تقول بأن في ذلك نوع من أنواع استنزاف القدرات والعقول في دول العالم

الثالث والدول العربية والإسلامية، وذكرت كيف يمكن أن يتم حل ذلك بالقيام بنوع من أنواع التدريب لهذه العمالة.

إذن في نهاية الأمر، ومثلما ذكرت الدكتورة/ نادية، هناك آراء محترمة ومعتبرة تعمل في اتجاه مصالح الطرفين، وهناك رؤى أخرى شديدة التحيز، وأرى أن علينا أن نقف مع من نرى معه مصلحتنا ورؤيتنا.

أ.حسام تمام:

توجد بعض الأسئلة التي اعتبرت أن ما قلته يحتمل تقييمًا أو رؤية أخلاقية، فعلى سبيل المثال فكرة الحديث عن الدين الخالي من السياسة باعتباره الدين النقي، وأن ذلك قد خالفنى فيه علماء الإسلام، لكني لست طرفًا في الموضوع. فهذا تصور للحالة السلفية؛ فالسلفية الجديدة تصنع هجرة خارج السياسة والتاريخ والثقافة، ويحاول أصحابها طيلة الوقت تصور نص ديني أو رؤية دينية بعيدًا عن تفاعلات الواقع ويهدرون الخبرة التاريخية الإسلامية كأن هذا التاريخ لا قيمة له. وفي قضايا الأقليات، كان النموذج الموجود في شرق أوروبا، والذي كان يسود فيه الفقه الحنفي، كان يرى جواز بقاء المسلم في هذه الدول ما أقام الصلاة، أي ما سمحوا له بالعبادة، بينما النموذج الخاص بالفقه المالكي، الذي كان بعد سقوط الأندلس، كان يتحدث عن عدم جواز بقاء المسلم في دار تعلوها أحكام غير أحكام الإسلام، وهذا الأمر كان مرتبطًا برؤية سياسية وصراع ما بين الإمارات والدول الواقعة في شمال إفريقيا وبين أوروبا. ما أقصده هو أنه حتى في فقه الأقليات، لم يكن هناك تصور واحد، فتوجد خبرات تاريخية متنوعة.

فيما يخص الإخوان، أرى -ودون أن يكون في ذلك إدانة- أن الأطروحة الإخوانية لم تعد لها جاذبيتها أو قدرتها على التعبئة عبر قضايا تمس الناس، فعندما انتقلت حركة الإخوان المسلمين إلى أوروبا، انتقلت بنفس المشكلات ونفس الخطاب ونفس أجندة وقضايا المطاردين والمهمومين بسلوكهم، فكان التظاهر عن قضية حكم ضد فرد من الإخوان في مصر أهم بالنسبة لهم في التعبئة من قضية الضواحي مثلاً في فرنسا. وعندما بدأت الجماعة تصوغ علاقة مع الدولة صارت هذه القضايا موضوعًا للتفاوض باعتبارهم يمثلون وسيطًا ما بين الدولة وبين الجالية المسلمة، فهم يحددون صيغة للتفاوض مع الدولة حول تلك القضايا.

ما أود أن أركز عليه وأختم به هو موضوع النقاب، أرى أنه من الخطر عقد المقارنة بين الحالة الفرنسية والحالة المصرية، وجزء من التجني وعدم الإدراك لأزمة المقارنة بين الحالتين، تكمن في أن قانون النقاب الذى يُعدّ له في فرنسا أسوأ من قانون الحجاب، رغم أن لدينا اعتراف بشرعية الحجاب أكثر من النقاب، فعندما سُنَّ قانون الحجاب في فرنسا كان له صلة بتصور الدولة لمؤسسة التعليم باعتبارها إحدى مؤسسات التنشئة السياسية، والتي يجب أن تبقى بعيدة عن الرموز الدينية، رغم خلافنا معهم حول هذا، لكنه كان أقل خطورة مما يجري الآن حول النقاب، وأقول ذلك على أساس اعتبارين ظهروا في فرنسا فيما يتعلق بالنقاب:

أولاً: وجود رؤية احتقارية وعدم احترام لفكرة النقاب، والأخطر من ذلك أنهم لا يحددون هذا الحظر في إطار المؤسسات العامة، بل في إطار الفضاء العام؛ بمعنى أن أي سيدة تجلس في حديقة أو في الشارع ممنوع أن تتواجد وهي ترتدى النقاب، وهذا يعكس ما وصلت إليه الأمور فى واقعها. فهنا توجد رؤية قيمية من كونهم يحتقرون من ترتدى هذا الزي وأن هذا الزى يرون أنه لا ينبغي أن يكون على أرض التنوير!

وثانيًا، على صعيد قضية النقاب في مصر، كإجراء دولة، أنا في رأيي هو أمر منطقي، فالدولة لم تتحدث عن أن هذا النقاب سيء، ولكن ارتداء النقاب يعبر عن وجهة نظر فقهية ليست الأساسية ولا السائدة في الفقه الإسلامي، وكدولة ترى بأن العمل و العملية التعليمية أو في مؤسسات وزارة الصحة، لا يمكن أن يستقيم ويدار بشكل سليم في إطار أن أحد طرفي العملية التعليمية على سبيل المثال يحتجب عن الآخر، إذن تقرر الدولة كإجراء إداري أن النقاب غير مسموح به داخل مدرج الجامعة، ولكن بمجرد خروج الطالبة من الجامعة فلها مطلق الحرية في ارتدائه، إذاً ليس له في هذه الحالة هدم قيمي، كما يمكن تبريره دينيًا باعتبار أن ولي الأمر يجوز له تقييد المباح، وإلا لكان كل السيدات الكاشفات لوجوههن مخالفات للإسلام، فهذا يجوز تبريره وفق إجراءات تتعلق بالشأن داخل مؤسسات الدولة، لأنه لا يُعقل أن مُدرسة تقوم بالتدريس لي ولا أعرف من هي، أو طالبة تدرس عندي ولا أعرف ما شكلها، أو ممرضة تعطيني حقنة ولا أعرف من الذي يعالجني.

أقصد مما سبق أن المسألة طالما وجدت في إطار تنظيم التواجد داخل مؤسسات الدولة فهي ليست مرفوضة، أما المقارنة ما بين الحالة الفرنسية والحالة المصرية فهذا برأيي فيه اختلاف كبير.

أ.د.نادية مصطفى:

شكرًا جزيلاً للأستاذ/ حسام، وشكرًا للاساتذة جميعًا. لدي تعليقين عامين وموجزين، أولهما: إننا حين نتحدث عن نقد أنفسنا فهذا مهم، ولكن يجب ألا ننسى نقد الآخر أيضًا، ودون أن نقع في إسقاط المسئولية عليهم أو علينا بشكل كامل. وعندما سمعت مداخلة الدكتور/ سعيد اللاوندى الأولى شعرت أن هناك إلقاء قدر من المسئولية على الخوف من جانب الآخر من الإسلام وسلوك المسلمين، ولكن عندما سمعت مداخلته الأخيرة وجدت أنه يلقي اللوم على المسلمين أنفسهم وأنهم سبب حدوث مثل هذه الأزمات. وأرى ضرورة اتخاذ موقف وسطي لأن "خير الأمور أوسطها"؛ فبقدر ما يجب نقد الذات، لابد أيضًا فهم أبعاد مسئولية الآخر. ومما لا شك فيه أن هذه الندوة وغيرها من الندوات التي تتناول الإسلام وأوضاع المسلمين، من أي مدخل من المداخل، تبين أن طريقة فهم الإسلام والوعي به وتفسيره والاجتهاد فيه، سواء من جانب مسلمين -كما هو واجب عليهم- أو من جانب غير المسلمين من الأكاديميين أو مفكرين، هي في صلب وقلب السجال العالمي الآن على نحو فرضته العولمة. فالمسلمون موجودون في كل مكان، ورؤاهم الخاصة تفرض تحديات سواء على صعيد المجتمعات التي يعيشون فيها أو عليهم هم أنفسهم، وبالتالي فأنا أعتقد أن لدينا أزمة مزدوجة على الجانبين على صعيد هذا الفهم للإسلام وكيفية تقديمه.

يرتبط بهذا الأمر جانبان سياسيان: سياسات غربية أمريكية وأوروبية تجاه العالم الإسلامي، لا أحد يستطيع أن يخطيء مدى تدخلها العدواني والسافر بالقوة العسكرية في شئوننا بكل أنماط التدخلات الممكنة، وبالتعاون مع أنظمة هي ضد شعوبها بالأساس أيًا كانت درجة هذه الضدية.

النقطة الثانية هي أننا -في اعتقادي- يجب علينا أن نحدد من المقصود بـ"نحن"؛ فيوجد مستوى سياسي رسمي، ومستوى أكاديمي، ومستوى فكري، ومستوى شعبي، وهناك أيضًا مستوى مدني. كما يدخل في إطار "نحن" من هو "ليبرالي مسلم"، و"قومي

مسلم"، و"يساري مسلم"، و"إسلامي مسلم"، و"عربي مسيحي" إذا كنا نتحدث عن العرب كلهم بمسلميهم ومسيحييهم. وهذه الأمور تطرح خريطة لاتجاهات مختلفة حول الإشكاليات التي نواجهها وآليات معالجتها.

النقطة الثالثة، أعتقد في إطار الحديث عن نقد بعض أوضاع المسلمين في الغرب وبعض طرق فهم المسلمين في الغرب، نحن -كمفكرين وأكاديميين- نحاكم النموذج الأوروبي على ما يدعيه لنفسه من احترام حقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية، بمستويات نأمل أن نصل إليها، لدرجة أننا نفسر هذه الهجرات المتزايدة إلى أوروبا من اللاجئين والمطرودين من بلادهم لأسباب كثيرة بالربط مع ما سبق، وهو سياق احتضنهم بلا شك، فنحن نحاكم هذا النموذج لما أعلنه من قيم نحن نطمح إليها، بغض النظر عن الاختلاف بين جوانب كثيرة، معرفية إسلامية وعلمانية. لكن في السياق العام، هناك تطلُّع إلى إيجابيات هذا النموذج التي ننتقد غيابها لدينا.

النقطة الأخيرة، أتساءل لماذا نهتم في أوطاننا العربية والإسلامية بأوضاع المسلمين في أوروبا؟ هل يعد هذا تدخلاً في شئونهم كما صرح شيخ الأزهر بأن لا شان لنا بهم؟ لا أعتقد هذا، فهو أمر حضارى مشروع في إطار الحديث عن أن الثقافة والأديان أضحت في صميم اهتمام العالم والتفاعلات العالمية. ولابد أن نُعرِّف بأن المسلمين يمثلون أمة واحدة بمقتضى الرابطة العقدية أيًّا كان جنسهم ولونهم واهتمامهم. وهذه من الأمور المتفق عليها، بغض النظر عن أن تلك الأزمات وقعت في دولة أجنبية وعليه مسئولية الولاء إلى نظام هذه الدولة واحترام متطلبات جنسيته، إلا أن هذا لا يمنع وجود هذه الرابطة ما بين المسلمين.

فنحن نهتم هنا من مصر، من مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، بهذه القضايا وغيرها من قضايا العالم الإسلامي وأوضاعه الثقافية والدينية من منطلق مسئوليتنا عن الصورة التي تتكون عن الإسلام بصفة عامة في أوروبا وفي الولايات المتحدة. لكن في نفس الوقت، نحن لسنا مسئولين عن إدانة الإرهاب وكلما حدثت عملية إرهابية يقال "أين أنتم يا مسلمين ومفكريكم وعلماؤكم؟ لابد أن تدينوا الإرهاب.. لابد أن تدينوا الراديكالية...إلخ". نحن ندين هذه الأمور كمفكرين وأكاديميين، ولكن من يدين إرهاب سياسات الدول على الجانب الأوروبي؟ فكما أشارت الأستاذة/ داليا، يجب أن نتواصل مع

التيارات الأوروبية التي تدين ظلم السياسات الأوروبية، لأن هذه التيارات هي التي تؤمن بالتعددية وبالإنسانية، والتي يمكننا التواصل معها، وعلينا واجب هذا التعارف والحوار الحضاري مهما كانت الظروف صعبة؛ فهذا الحوار عملية إنسانية تلقائية لابد أن نقوم بها، لأنها أساس التعارف، وأساس التواصل وأساس التثاقف العالمي بصفة عامة.

وأكرر شكري لحضراتكم بالحضور وشكري للأساتذة الكرام لقبول الدعوة والمشاركة، وأود أيضًا أن أشكر الأستاذة/ رجاء إبراهيم (المنسقة الإعلامية لقناة "تواصل") على اهتمامها بهذا اللقاء، فهي قد اقترحت الفكرة وشجعتني عليها، فكان دافع أن نقدم هذا اللقاء تكملةً لما بدأناه من لقاءات سابقة حول الأزمات التي سبق أن تحدثنا عنها، وإن بدأت في أوروبا وأمريكا وغيرها، ونعتقد أنها تتصل فقط بأوضاع المسلمين في أوروبا، وتختبر العلاقة ما بين الإسلام والديمقراطية، والحداثة والعلمانية، ولكنها انتقلت إلينا، أردنا ذلك أم لم نرد، سواء شعرنا بأننا أوصياء على المسلمين هناك أم مشاركين لهم أو أياً كانت النظرة على هذا الصعيد. فقد انتقلت إلينا بدرجات وأشكال مختلفة، فُرض علينا أن نتحاور حولها هنا أو هناك، وفرض علينا أن نأخذ مواقف تجاهها، كما نأخذ مواقف تجاه القضايا المتصلة بكل الثقافات وكل الأديان عبر أرجاء العالم، وشكرًا لحضراتكم.

قائمة المشاركين

الاسم	المنصب
أ.د/ إبراهيم البيومي غانم	مدير وحدة الرأي العام بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
السفير/ أحمد عبد الواحد زين	نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات الثقافية الدولية.
القس د/ إكرام لمعي	أستاذ مقارنة الأديان بكلية اللاهوت الإنجيلية.
الدكتور/ ألان روسيون	مدير مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ.
أ.د/ السيد عبد المطلب غانم	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
أ/ السيد يس	مستشار مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
أ.د/ آمنة نصير	أستاذ الفلسفة الإسلامية والعقيدة –جامعة الأزهر.
أ.د/ أميمة أبو بكر	أستاذة الأدب المقارن بكلية الآداب –جامعة القاهرة.
أ/ باسم سمير	مركز الأندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف.
أ.د/ باكينام الشرقاوي	أستاذ العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
الشيخ الدكتور/ جمال قطب	رئيس لجنة الفتوى السابق في الأزهر الشريف.
أ/ جورج اسحق	المنسق العام السابق لحركة كفاية.
أ.د/ حازم حسني	رئيس قسم تطبيقات الحاسب الآلي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
أ/ حسام تمام	الخبير في شئون الحركات الإسلامية.
أ.د/ حسن عبيد	أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
أ.د/ حسن وجيه	أستاذ لغويات التفاوض الدولي –جامعة الأزهر.
د/ حنا جريس	الكاتب والمثقف المصري.
أ/ داليا يوسف	مديرة تحرير بموقع إسلام أون لاين.
أ.د/ رزق الجعيدي	أستاذ بكلية أصول الدين– جامعة المنصورة.

أ.د/ زينب الخضيري	أستاذ الفلسفة بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
أ/ سامح فوزى	رئيس مؤسسة مواطنون من أجل التنمية.
أ.د/ سعيد اللاوندى	خبير العلاقات السياسية الدولية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
أ/ سمير مرقس	مدير مؤسسة المصري للمواطنة والحوار.
أ.د/ سيف الدين عبد الفتاح	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ونائب مدير برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.
د/ صلاح الدين الجوهري	كبير مستشارين بالأمم المتحدة سابقًا.
د/ صلاح عبد الكريم	نائب رئيس مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار.
المستشار/ طارق البشرى	المفكر الإسلامي والنائب الأسبق لرئيس مجلس الدولة.
أ.د/ عبد الحميد مدكور	أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم –جامعة القاهرة.
د/ عصام عبد الشافى	باحث دكتوراه في العلوم السياسية.
أ.د/ على ليلة	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب –جامعة عين شمس.
د/ عماد جاد	الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية والمدير التنفيذي للمنظمة العربية لمناهضة التمييز.
د/ عماد صيام	خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.
د/ عمرو الشوبكى	خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ومدير تحرير فصلية "أحوال مصرية".
المهندس/ فاضل سليمان	مدير مؤسسة جسور للتعريف بالإسلام.
الشيخ الدكتور/ فوزي الزفزاف	رئيس لجنة حوار الأديان بالأزهر سابقًا وعضو مجمع البحوث الإسلامية.
د/ فيفيان فؤاد	مدير المركز القبطي للدراسات الاجتماعية.
الأب د/ كريستيان فان نسبن	أستاذ الفلسفة في كلية العلوم الإنسانية واللاهوتية.
أ.د/ كمال المنوفي	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سابقًا ومدير برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان.

د/ كمال حبيب	الخبير في شئون الحركات الإسلامية.
د/ كورنيليس هولسمان	مدير مركز التفاهم بين العرب والغرب.
د/ محمد الجوادي	رئيس قسم النشر بالهيئة المصرية العامة للكتاب.
أ.د/ محمد السيد الجليند	أستاذ العقيدة الإسلامية بكلية دار العلوم —جامعة القاهرة.
أ.د/ محمد شوقي عبد العال	مدير منتدى القانون الدولي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
د/ محمد عمارة	المفكر الإسلامي وعضو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر.
أ.د/ محمد كمال إمام	أستاذ الشريعة الإسلامية — جامعة الإسكندرية.
د/ محمود عبد الظاهر	أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة.
د/ معتز بالله عبد الفتاح	أستاذ مساعد العلوم السياسية جامعة القاهرة وجامعة ميتشيجان.
أ/ مروة نظير	مدرس مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
أ.د/ منى أبو الفضل (رحمها الله)	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
د/ ناجية عبد المغني سعيد	نائب رئيس جمعية التسلح الخلقي المصرية.
أ.د/ نادية مصطفي	مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.
السفير/ نبيل بدر	مساعد وزير الخارجية الأسبق لشئون العلاقات الثقافية.
أ/ نبيل عبد الفتاح	رئيس مركز تاريخ الأهرام ورئيس تقرير الحالة الدينية في مصر.
د/ نبيل على	رئيس شركة هندسة اللغة.
د/ هبة رءوف عزت	مدرس العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
أ/ هشام جعفر	رئيس تحرير الموقع العربي لإسلام أون لاين.
أ/ يعقوب بيترسون	مدير المعهد الدنماركي المصري للحوار سابقًا.
أ.د/ يليس فان بالن	أستاذ جامعي هولندي.

مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

تأسس فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى ٢٠٠٧

تواصلاً مع برنامج حوار الحضارات، والذي تأسس في أبريل ٢٠٠٢ ونفذ خطته العلمية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦)، ومع امتداد الاهتمام بالدراسات الحضارية والتحليل الثقافى، كان من الضروري أن تتسع مساحة الاهتمام وتتنوع زوايا الرؤية.

وإن تطور اهتمام المركز بالدراسات الحضارية والثقافية وبمجال يتعلق بالحوار بين الثقافات إنما يمثل استجابة مهمة للتحديات الحضارية والثقافية التى تواجه الدائرة الحضارية التى ننتمي إليها. هذه التحديات تتجدل وتتشابك مع نظائرها السياسية والعسكرية والاقتصادية فى ظل تأثيرات العولمة، وهي تتطلب معالجة علمية منظمة تخدم أهداف البحث العلمى والحركة السياسية، وتساهم فى تشكيل وعي متجدد بالذات وبالآخر، ضمن صياغة خطاب لا يغرق في الاعتذار والدفاع عن الذات بقدر ما يعنى بحقيقة الذات الحضارية والمبادرة تجاه الآخر فى نطاق حوار حضاري وثقافي يحقق المصالح المشتركة على قاعدة من التفاعل والندية.

ومن أهم الأساليب لتحقيق أهداف البرنامج:

- مشروعات بحثية جماعية.
- عقد ندوات للخبراء والمتخصصين فى مجال الدراسات الحضارية المقارنة.
- عقد ورش عمل لشباب الباحثين فى مجال الدراسات الحضارية والتحليل الثقافى.
- متابعة ورصد ملتقيات الحوار وأهم الدراسات النظرية المتصلة بالموضوع.
- التعاون مع المراكز العلمية والمؤسسات المناظرة المعنية بالموضوع إقليمياً وعالمياً.
- عقد دورات تدريبية للعمل فى الدراسات الحضارية والنقدية فضلاً عن التدريب على المهارات الحوارية.

تليفون مباشر: ٣٥٦٧٦٤٨٦ – ٣٥٧٠٣٧٦٩ – ٣٧٧٦٨٢٤٨ فاكس: ٣٥٧٠٣٧٦٩

الموقع الإلكتروني: www.hewar-online.org البريد الإلكترونى: hewar@hewaronline.net

قائمة إصدارات مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات

(حوار الحضارات سابقًا)

م	اسم الكتاب	المؤلف (المحرر)	سنة الإصدار
١-	السياسة الخارجية تجاه الإسلام والمسلمين: بين الأبعاد السياسية والاستراتيجية والأبعاد الثقافية	د. نادية مصطفى	٢٠٠٢
٢-	من خبرات حوار الحضارات: قراءة فى نماذج على الصعيد العالمي والإقليمي والمصرى	د. نادية مصطفى د. علا أبو زيد	٢٠٠٣
٣-	خطابات عربية وغربية فى حوار الحضارات	د. نادية مصطفى د. علا أبو زيد	٢٠٠٤
٤-	مسارات وخبرات في حوار الحضارات: رؤى متنوعة في عالم متغير	د. نادية مصطفى	٢٠٠٤
٥-	خصائص الثقافة العربية والإسلامية في ظل حوار الثقافات	إعداد وتقديم د. نادية مصطفى مراجعة وتحرير أسامة أحمد مجاهد	٢٠٠٥
٦-	الهوية الإسلامية في أوروبا: إشكاليات الاندماج قراءة في المشهد الفرنسى	د. نادية مصطفى	٢٠٠٥
٧-	استشراف مستقبل قضية القدس فى ضوء التطورات الراهنة	تنسيق علمى وإشراف: د. رياض جرجور د. سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: علياء وجدى	٢٠٠٦
٨-	اللغة والهوية وحوار الحضارات	إعداد وإشراف: نادية مصطفى سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: أمجد أحمد جبريل	٢٠٠٦

٩-	العدوان، المقاومة الحضارية فى حرب لبنان: الدلالات والمآلات	تنسيق علمي وإشراف: نادية محمود مصطفى سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: أماني غانم مدحت ماهر	٢٠٠٧
١٠-	مراجعة فى خطابات معاصرة حول المرأة	تحرير: أماني صالح مراجعة: أسامة أحمد مجاهد	٢٠٠٧
١١-	الأمة وأزمة الثقافة والتنمية	تقديم: عبد الحميد أبو سليمان تنسيق علمي وإشراف: رفعت العوضى نادية محمود مصطفى مراجعة وتحرير: أسامة أحمد مجاهد أمجد أحمد جبريل علياء وجدى	٢٠٠٧
١٢-	الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربى	تنسيق علمي وإشراف: نادية محمود مصطفى تحرير: معتز بالله عبد الفتاح	٢٠٠٧
١٣-	البعد الثقافى فى العلاقات الدولية: دراسة فى الخطاب حول صدام الحضارات	أماني محمود غانم	٢٠٠٧
١٤-	أوروبا وحوار الثقافات الأورومتوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل	تنسيق علمي وإشراف: نادية محمود مصطفى مراجعة تحرير: علياء وجدى	٢٠٠٧
١٥-	مصر والعالم: رؤى متنوعة وخبرات متعددة	تنسيق علمي وإشراف:	٢٠٠٨

	فى العلاقة بين الدينى والمدنى والسياسى	نادية محمود مصطفى سيف الدين عبد الفتاح مراجعة وتحرير: مدحت ماهر	
١٦-	جدلية القوة والقانون فى العلاقات الدولية المعاصرة	تأليف: سمعان بطرس فرج الله	٢٠٠٨
١٧-	التأصيل النظرى للدراسات الحضارية (١) الحوار مع الغرب: آلياته – أهدافه – دوافعه	منى أبو الفضل أميمة عبود سليمان الخطيب	٢٠٠٨
١٨-	التأصيل النظرى للدراسات الحضارية (٢) مفهوم الآخر فى اليهودية والمسيحية	رقية العلوانى كريستيان فان نسبن سمير مرقس إكرام لمعى	٢٠٠٨
١٩-	التأصيل النظرى للدراسات الحضارية (٣) الأنا والآخر من منظور قرآنى	السيد عمر	٢٠٠٨
٢٠-	التأصيل النظرى للدراسات الحضارية (٤) الثقافة والحضارة: مقاربة بين الفكرين الغربي والإسلامي	فؤاد السعيد فوزى خليل	٢٠٠٨
٢١-	التأصيل النظري للدراسات الحضارية (٥) العلاقات الدولية: البعد الديني والحضاري	أمانى صالح عبد الخبير عطا	٢٠٠٨
٢٢-	التأصيل النظري للدراسات الحضارية (٦) حوار الثقافات: إدارة الأجندات والسيناريوهات المتنازعة	حسن وجيه	٢٠٠٨
٢٣-	التأصيل النظري للدراسات الحضارية (٧) العولمة والإسلام: رؤيتان للعالم	سيف الدين عبد الفتاح	٢٠٠٨
٢٤-	الخصوصية الثقافية: نحو تفعيل التغيير السياسي والاجتماعي	تنسيق علمى وإشراف: نادية محمود مصطفى محمد صفار مراجعة وتحرير: علياء وجدى	٢٠٠٨

٢٥-	"حوار الأديان والثقافات: التحديات والاستجابات وشروط التفعيل"	تنسيق علمي وإشراف: نادية محمود مصطفى مراجعة وتحرير: وسام الضوينى	٢٠٠٩
٢٦-	"إيران والعرب: المصالح القومية وتدخلات الخارج" رؤى مصرية وإيرانية	تنسيق علمي وإشراف: نادية محمود مصطفى باكينام الشرقاوى مراجعة وتحرير: أسامة أحمد مجاهد	٢٠٠٩

تحت الطبع

أعمال دورة التثقيف الحضاري الثالثة: "من أجل بناء الذات الحضارية ووعى الجماعة الوطنية"	تنسيق علمي وإشراف أ.د نادية محمود مصطفى أ.د.سيف الدين عبد الفتاح
أعمال دورة التثقيف الحضاري الرابعة: "ثقافات متنوعة في حضارة جامعة"	تنسيق علمي وإشراف أ.د. نادية مصطفى أ.د سيف الدين عبد الفتاح
أعمال مؤتمر: "تركيا: جسر بين حضارتين على ضوء محاولات تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي"	تنسيق علمي وإشراف. أ.د نادية مصطفى أ.د باكينام الشرقاوى
أعمال مؤتمر: "التنمية ما بين التقليدي والحديث: خبرتا المجتمعين المصري والياباني"	تنسيق علمي وإشراف. أ.د.نادية مصطفى أ.د.باكينام الشرقاوى
أعمال مؤتمر: "ستون عاماً على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان: حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق – قراءة جديدة"	تنسيق علمي وإشراف. أ.د نادية مصطفى
أعمال ندوة: "حوار الأديان: مراجعة وتقويم"	تنسيق علمي وإشراف أ.د نادية مصطفى أ.د سيف الدين عبد الفتاح
أعمال مؤتمر: "مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله جولن التركية"	تحرير أ.د إبراهيم البيومى غانم أ.د باكينام الشرقاوى
أعمال ندوة: "سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم الإسلامي: ماذا بعد خطاب أوباما في القاهرة؟"	تنسيق علمي وإشراف: أ.د نادية مصطفى
سلسلة: "الأبعاد الحضارية والتاريخية للصراعات في العالم الإسلامي"	تنسيق علمي وإشراف: أ.د. نادية مصطفى أ.د. سيف الدين عبد الفتاح
سلسلة "حوار الخبرات"	تنسيق علمي وإشراف. أ.د. نادية مصطفى

رقم الإيداع بدار الكتب : ١٣٨٤٤ /٢٠١٠
الترقيم الدولى: 4 - 414 - 403 -977- 978

هذا الكتاب

يتناول كتاب "أزمات حوار الثقافات والأديان" الجوانب المتقابلة أو المتصادمة لما حققه الحوار خلال العقد الأول من الألفية الجديدة. فقد بدأ العقد بوقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي فجرت بدورها موجات متتالية من الصراعات ذات الأبعاد الدينية والقومية والمذهبية في العالم الإسلامي بصفة خاصة. وتزامن مع تلك الأحداث ظهور العديد من دعوات الحوار والملتقيات الحوارية بكافة مستوياتها وموضوعاتها.

ولقد اجتهد مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات في تقييم حالة الحوارات، على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، كما امتد اهتمام المركز من ناحية أخرى إلى خريطة قضايا الحوارات وإشكالاتها وخاصة إشكالية العلاقة بين الديني-الثقافي-الحضاري وبين السياسي.

ولذا فإن هذا المؤلف يضم سلسلة الأزمات المتكررة، على مستويات وطنية ابتداء، ولكنها أيضا ذات امتدادات عبر إقليمية وعالمية، وعلى رأسها بالطبع أزمة الرسوم الدنماركية المسيئة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وأزمة محاضرة بابا الفاتيكان عن الإسلام، وأزمة الفيلم الهولندي المسيء للإسلام، وأزمة المشهد السويسري، وما نتج عن تلك الأزمات من تداعيات. وهذه أزمات على خريطة الحوار بين العالم الإسلامي والغرب، إلا أنها لم تكن أكثر أهمية من أزمات أخرى شهدتها الدائرة الوطنية المصرية بين مواطني مصر من المسلمين والمسيحيين.

وقد ناقش هذه الأزمات عدد كبير ومتنوع من الرموز الفكرية والأكاديم
المصرية من خلال ندوات مصغرة وحلقات نقاش عقدها المركز، وكذلك
المشاركات من الناشطين من العالم الغربي من الدنمارك وهولندا المتواجدين في
هذه النقاشات عينة ممثلة للرؤى المتبادلة حول أبعاد هذه الأزمات من
والنتائج والمآلات.